الجيش السوداني والسياسة

عصام الدين ميرغنى (أبو غسان)



عن الكتاب

يغطى هذا الكتاب فترة زمنية تمتد طوال قرن كامل، تبدأ من قبل تكوين «قوة دفاع السودان» التى أنشأت فى العام ١٩٢٥، ثم إعلان «الجيش السودانى» فى يناير ١٩٥٤، وأخيرا.. «القوات المسلحة السودانية» حتى يومنا هذا. خلال معظم تلك الحقب الزمنية والسنوات الماضية كان الجيش السودانى في صدارة الأحداث السياسية التى صاغت تاريخ السودان الحديث. هدف هذا الكتاب إلى بحث الجذور التاريخية لدخول الجيش السودانى أسوار السياسة، ولرصد العوامل والمؤثرات التى قادت إلى تدخله بصورة متتالية، وإسقاطه للسلطة المدنية الديمقراطية، وليصبح السودان على أثرها من أكثر الدول الأفريقية هيمنة وحكماً تحت ظل الأنظمة العسكرية الدكتاتورية. يغطى الكتاب فى الجزء الأول جذور وتمدد العمل السياسى داخل القوات المسلحة السودانية.. وهى محاولة لرصد معظم الأحداث السياسية العسكرية التى حفرت خطوطها على وجه السودان. أما الجزء الثانى منه، فهو عن تجربة المعارضة السياسية - العسكرية فى مقاومة الأنظمة العسكرية الشمولية فى السودان








الجيش السوداني والسياسة

الطبعة الأولى ٢٠٠٢م
القاهرة - مصر

التصميم والطباعة:
آفرو ونجي للتصميم والطباعة

الغلاف:
حسان على أحمد
التنفيذ:
هاشم ودراوى

رقم الايداع
٢٠٠٢/١١٣٥٨

الترقيم الدولى
I.S.B.N
977-5508-55-X

الجيش السوداني والسياسة
عصام الدين ميرغني (أبو غسان)

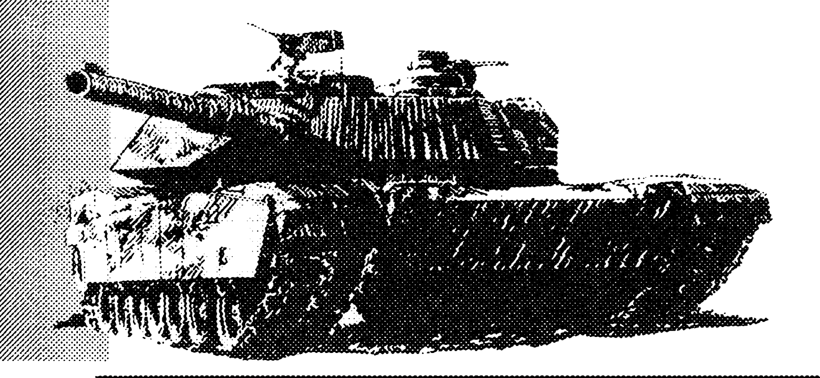


الجيش السوداني و السياسة

دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية

و مقاومة الانظمة الدكتاتورية في السودان

عصام الدين ميرغني طه (أبو غسان)



الجيش السوداني والسياسة

تأليف:

عصام الدين ميرغني طه «أبوغســـان»

الطبعة الأولى ٢٠٠٢م

التصميم والطباعة:

آفرو ونجي للتصميم والطباعة

١٠ شارع الطائف،

الدقي، ج.م.ع.

التوزيع:

مركز الدراسات السودانية

٦ شارع نخلة المطيعي

مصر الجديدة ــ القاهرة، ج.م.ع.

تصميم الغلاف: حسان علي أحمد

التنفيذ: هاشم ودراوي

التحرير الفني:

جابي فايز غبريال

عبدالرحمن عبدالسيد

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ــ ج.م.ع.: ٢٠٠٢/١١٣٥٨.

الترقيم الدولي: **I.S.B.N. 977-5508-55-X**

إهــــــداء

إلى شهداء الحرية والديمقراطية في السودان . .

إلى شعب السودان النبيل . .

ظلمه الساسة والعسكر على السواء . .

إلى السودان الجديد . . الوطن الذي نقاتل لبنائه . .

عسى أن يتسع لنا جميعاً . .

ومن أجل مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة . .

بطاقة شكر وتقدير

إلى كل الأخوة والأصدقاء الذين شجعوا وشاركوا في الطباعة والتنقيح والتصميمات الفنية. .

جابي فايز. . فتحي الضو. . حسان علي أحمد. . أمير عبد الله. . عبدالرحمن عبدالسيد. . محمد عبدالوهاب. . وهاشم ودراوي. .

وإلى ابنتي غادة عصام الدين ميرغني. .

الشكر لهم جميعاً على جهدهم الكبير. .

أبوغســـان.........................

المقدمة

المقدمـــة

يغطي هذا الكتاب فترة زمنية تمتد طوال قرن كامل، تبدأ منذ أول تكوين لوحدات عسكرية سودانية ضمن منظومة الدفاع عن السودان، والتي وضعتها دولتا الحكم الثنائي «بريطانيا ــ مصر» بعد فتح ــ أو غزو ــ السودان في العام ١٨٩٨. مروراً بـ «**قوة دفاع السودان**» التي أنشأت في العام ١٩٢٥، ثم إعلان «**الجيش السوداني**» في يناير ١٩٥٤ قبل استقلال البلاد، وأخيراً.. «**القوات المسلحة السودانية**» حتى يومنا هذا. خلال معظم تلك الحقب الزمنية والسنوات الماضية كان الجيش السوداني في صدارة الأحداث السياسية التي صاغت تاريخ السودان الحديث، ومن أجل هذا، هدف هذا الكتاب إلى بحث الجذور التاريخية لدخول الجيش السوداني أسوار السياسة، ولرصد العوامل والمؤثرات التي قادت إلى تدخله بصورة متتالية، وإسقاطه للسلطة المدنية الديمقراطية، وليصبح السودان على إثرها من أكثر الدول الأفريقية هيمنةً وحكماً تحت ظل الأنظمة العسكرية الدكتاتورية.

منذ العام ١٩٥٥، وفي أغسطس تحديداً، دخل الجيش السوداني معترك السياسة بتمرد وحدات الفرقة الجنوبية لأسباب سياسية ناتجة عن ترسبات الاستعمار، وبقوة دفع من الساسة الجنوبيين.. ثم تلى ذلك الانقلاب العسكري الأول الذي قاده الفريق إبراهيم عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ والذي أدخل الجيش السوداني في لجة السياسة، ولتبدأ الحلقة الشريرة التي اشتهر بها السودان.. إسقاط الحكم المدني الديمقراطي بانقلاب عسكري يستولي على السلطة.. لتعقب بعدئذٍ انتفاضة شعبية تهدف لاستعادة الديمقراطية السليبة. إن تلك الحلقة الشريرة ما هي إلا نتيجة مشتركة لخيبة الأنظمة الديمقراطية المدنية من جهة، وتغول الجيش السوداني من جهة أخرى. فشلت الأنظمة المدنية الديمقراطية في قيادة البلاد بانتهاج حكم ديمقراطي معافى، قادر على تحقيق طموحات الجماهير في الاستقرار والتنمية، وأدخلت الوطن في أزمات سياسية متلاحقة عبر نصف قرن من الزمان، كانت تنتهي دائماً بفتح الطريق لتدخل الجيش.. ذلك الجيش الذي تحصل على ثلاث بطاقات دعوة للتدخل بكرم «حاتمي سوداني» طال حتى مصير الوطن.. وقاد ذلك إلى ثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة، وطدت ثلاثة أنظمة حكم عسكري دكتاتوري، مختلفة الهويات والتوجهات، أسهمت جميعها بصورة مباشرة في المأساة التي يعاني منها الشعب السوداني اليوم.

إن أنظمة الحكم الديمقراطي الثلاثة منذ استقلال السودان في العام ١٩٥٦، تتشارك الفشل في عدم إكمال أي منها دورة حكم ديمقراطية كاملة تأتي بعد انتخابات نيابية.. وهي الفترات التي تعارف عليها العالم في التداول الديمقراطي للحكم، وفي متوسطها أربعة أعوام، إذ سرعان ما ينقض نظام عسكري لإجهاض التجربة الديمقراطية، دون إتاحة الفرصة للجماهير للحكم عليها وعلى السياسيين الحزبيين الذين قادوها.. والذين أخفقوا ـ كحالهم دائماً ـ في تنفيذ وعودهم لناخبيهم، ومدى التزامهم ببرامجهم السياسية.. إن كانت هنالك أصلاً برامج وسياسات واضحة.

حاولتُ تقصي العوامل والمؤثرات، التي دفعت الجيش السوداني للتدخل في المرات الثلاث التي أدت إلى تقويض الأنظمة المدنية الديمقراطية منذ نيل السودان لاستقلاله، فوجدتُ أن معظم العوامل والدوافع تبدو متماثلة، ولا تختلف كثيراً عن تلك التي حركت الجيوش في العديد من دول العالم الثالث للزحف والإطاحة بالنظم الديمقراطية. هنالك نظرية عن تدخل الجيوش في السياسية تسمى بـ «**نظرية الخلاص**»، وهي نتاج لتجربة أمريكا اللاتينية من دوامة الانقلابات العسكرية التي عصفت بها خلال النصف الثاني من القرن الماضي. تقول تلك النظرية: «**الجيش لا يعمل بالسياسة، إنه فوق السياسة.. لكن في اللحظات الحرجة، وعندما تتعرض البلاد للخطر، يجب أن يظهر على مسرح الأحداث وينقذ الأمة**». كان ذلك ما أعلنه العسكريون الثلاثة الذين أطاحوا بالديمقراطيات المدنية في السودان، في قولهم المكرر: أنهم «**جاءوا لإنقاذ الأمة**».. وسيجد القارئ المتتبع ذات العبارات قاسماً مشتركاً في البيان الأول لكل منهم.. الأحزاب الفاشلة المتناحرة.. عدم الاستقرار.. تردي علاقاتنا الخارجية، ووقف الفساد ورفع معاناة الجماهير.

في الوجه الآخر للعملة، لا يمكننا إغفال الضعف المستمر الذي عكسته الأحزاب الطائفية السودانية في إدارة الأنظمة الديمقراطية، ولا يمكننا إعفاؤها من مسئوليتها في خلق الأزمات السياسية المستعصية التي أدخلت فيها البلاد في كل مرة.. فالأزمات السياسية المستعصية، والفراغ السلطوي وضياع هيبة الحكم، هي أكثر العوامل لبناء المناخ الملائم للتدخل العسكري. أما الظاهرة الأسوأ والأدهى، فهي عدم دفاع الأحزاب السياسية عن النظام الديمقراطي، وعوضاً عن ذلك تكون المسارعة والهرولة في تأييد القادمين الجدد، الذين انتزعوا منها السلطة قسراً.. وذلك خير دليل على عدم القناعة الكاملة بالنظام الديمقراطي من قبل القائمين على أمره، وإثبات دامغ على تمكن نزعة انتهازية واضحة، تحاول الحصول على المغانم من كعكة السلطة العسكرية الجديدة.

لعل السؤال الذي يطرح نفسه، ونحن في مطلع قرن جديد تسوده الديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق العالم.. كيف سيتسنى لنا إخراج السودان من وهدته الحالية؟ وكيف يمكننا وضع الضوابط حتى لا تتكرر تجارب الماضي القاسية التي خربت حال السودان وشعبه؟ وهنالك المسألة الجوهرية في أمر إعادة بناء جيش السودان مستقبلاً.. ذلك الجيش الذي تعرض للتسييس العقائدي، ولأهواء ثلاثة أنظمة عسكرية دكتاتورية تأرجحت «وفي معيتها الجيش» من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين المتطرف.. وكيف سنقوم بتخطيط وبناء منظومة الدفاع عن السودان، ضمن منظومة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.. وبحيث يضمن كلاهما السلام والاستقرار الدائم، ويحققان التنمية والعدالة.

يغطي هذا الكتاب في الجزء الأول جذور وتمدد العمل السياسي داخل القوات المسلحة السودانية.. وما قاد إليه ذلك من سفك دماء وظلم وخراب.. وهي محاولة لرصد معظم الأحداث السياسية العسكرية التي حفرت خطوطها على وجه السودان. أما الجزء الثاني من الكتاب فهو عن تجربة المعارضة السياسية العسكرية في مقاومة أكثر الأنظمة العسكرية الشمولية التي اختطفت السودان وارتهنت شعبه بعد انقلاب يونيو ١٩٨٩.. كيف كانت بداية معارضة ضباط القوات المسلحة، وقيادتهم محاولتين لإسقاط نظام حكم الجبهة الإسلامية في السودان.. تلك المحاولات التي انتهت بالمذبحة المروعة لثمانية وعشرين ضابطاً في أبريل ١٩٩٠. يبحث الكتاب أيضاً تصدي قائد الجيش الذي أطيح به، ومعه ضباطه المؤمنون بحقوق الشعب السوداني في الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، لبناء «حركة سياسية ـ عسكرية» عملت في إطار التجمع الوطني السوداني المعارض على استعادة الديمقراطية والسلام والاستقرار. تلك تجربة مثيرة اختلطت فيها السياسة بالعمل العسكري، واستبانت لنا فيها كثير من الرؤى وخبايا الأحزاب السياسية السودانية، وهي دهاليز وسراديب قلما يدركها الجندي المحترف.

يأتي هذا الكتاب نتاجاً لتجربة سياسية ـ عسكرية امتدت لما يقارب الأربعين عاماً، تأتي في خضمها التجربة الشخصية بدءاً من المشاركة في الحركة الطلابية خلال حقبة الستينات، ثم انخراطاً في خدمة عسكرية نظامية امتدت لواحد وعشرين عاماً.. وانتهاء بتجربة عمل سياسي معارض لنظام الجبهة القومية الإسلامية الحاكم في السودان منذ العام ١٩٨٩. كانت التجربتان الطلابية والعسكرية في فترة زمنية صاغت فيها القوات المسلحة السودانية كل الأحداث السياسية الحاسمة في تاريخ السودان الحديث، منذ الانقلاب العسكري الأول، وحتى الأخير الذي نفذته جماعات الإسلام السياسي الأصولي. جاءت فترة التجربة الشخصية الثانية في ساحة المعارضة

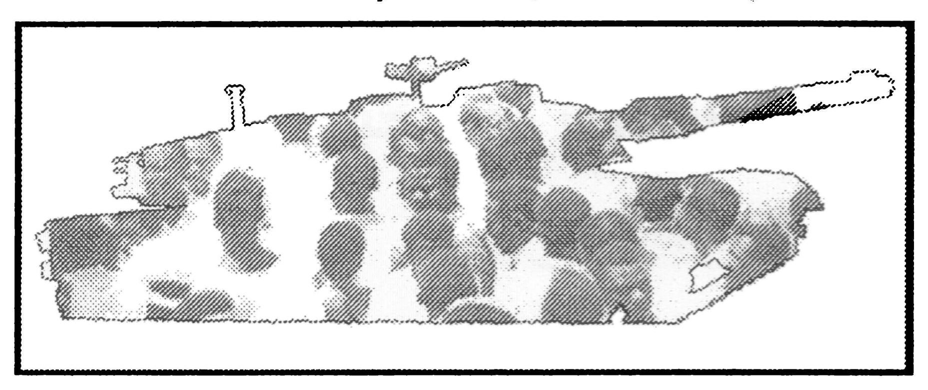
السياسية العسكرية بعد اختطاف الوطن وتعثر الحوار الوطني، ودعوة النظام الحاكم المعارضة لحمل السلاح إن أرادت للتغيير سبيلاً.. تحولنا فيها إلى قيادة «حركة سياسية ــ عسكرية معارضة»، حملت سلاحها في مواجهة القوات المسلحة السودانية.. ذلك البيت الكبير الذي خرجنا منه مُشبعينَ بالقومية والانتماء لقضايا الوطن. خلال كل تلك الفترة الزمنية الطويلة، عايشنا معظم الأحداث الجسام التي كانت القوات المسلحة السودانية طرفاً فيها.. شهود عيان أحياناً، ومشاركين في أحايين أُخر. إن ذلك المسار الطويل، يتطلب الحياد والدقة والموضوعية عند الكتابة لتوثيق التاريخ، ولإظهار الحقائق التي يمكن أن تكون عظة لسياسيي الوطن، وهادياً لشعبه المتسامح من مغبة الوقوع في أخطاء الماضي.. ونبراساً لأجيال قادمة حتى لا يُظلموا كما ظُلِم آباؤهم من قبل.

على الرغم من أنني بذلت كل جهدي في توثيق الأحداث التي يتضمنها ويخوض فيها هذا الكتاب بدقة.. وهي دقة أثّرَ فيها ــ بلا شك ــ فترة غياب قسري عن الوطن لأكثر من اثني عشر عاماً.. والوطن يعني القدرة على حوار شهود الأحداث وتقصي المصادر، وذلك يتعذر بالطبع في المنافي والغربة. وهنا يجدر بي أن أشير إلى أن بعض التوثيق أو أسماء المشاركين في الأحداث أو المتأثرين بها، لربما لازمه شيء من اللبس أو الخطأ.. فإن حدث هذا فذلك أمر يستلزم المعذرة، والتصويب مستقبلاً.

أخيراً.. يجدر بي أن أدعو جميع القادة السياسيين، وقادة وضباط الجيش السوداني الذين شاركوا في صنع الأحداث الجسام في تاريخ السودان الحديث، أو الذين عاصروا مجرياتها، ألا يظلموا الأجيال القادمة بحجب الحقائق والسكوت عن كشف تفاصيلها الخافية. وكما هو معلوم فإن معظم الدول المستقرة ديمقراطياً، تُطبق قوانين واضحة في الكشف عن الوثائق والأسرار بعد مضي فترة خمسة وعشرين عاماً، وقد يذهب بعضها في إطالة تلك الفترة إلى أربعين عاماً.. ولكن خاتمة الأمر وغايته.. هو تمليك الشعب والتاريخ الحقائق المبرأة من كل غرض لتكون عبرة ومنفعة، ودروساً مستفادة تساعد على رسم خُطى مستقبل أفضل.. أكثر إشراقاً ووعداً.

الجزء الأول

الجيش والسياسة في السودان




مسطورات
MUSTORAT

الفصل الأول

جذور السياسة في الجيش السوداني

الدخول من بوابة السياسة

منظومة الدفاع عن السودان ١٨٩٨–١٩٢٥

تقاسمت الإمبراطورية البريطانية والحكومة المصرية مسئولية حفظ الأمن الداخلي ومراقبة الحدود الخارجية للسودان بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩، والتي تنص على تفويض القيادة العسكرية العليا في السودان للحاكم العام الذي تعينه الحكومة البريطانية. بموجب تلك الاتفاقية أصبح «سر دار الجيش المصري» وهو القائد البريطاني المعين لقيادة الجيش المصري حاكماً عاماً للسودان وقائداً للجيش. في تلك الفترة كان ما يقارب ثلثي قوة الجيش المصري تنتشر في مديريات السودان المختلفة، وقوة تلك الوحدات من الضباط والرتب الأخرى كانت مختلطة من البريطانيين والمصريين، إضافة لأعداد كبيرة من الجنود السودانيين الذين جاءوا مع جيش الفتح من مصر، أو تم تجنيدهم في السودان في الفترات اللاحقة.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) تعاظمت المشاعر القومية الاستقلالية في منطقة الشرق الأوسط، وحينما بدأت حركة الزعيم سعد زغلول في المطالبة بالاستقلال التام لمصر توترت العلاقات البريطانية ــ المصرية وأثر ذلك على حكميهما الثنائي في السودان. بصورة متوقعة وتلقائية انتقلت تلك المشاعر القومية إلى الضباط السودانيين العاملين في الوحدات المصرية أسوة بزملائهم من المصريين الذين جرفهم التيار الوطني المطالب بالاستقلال التام. شهدت تلك الفترة غرس البذرة الأولى التي أنبتت دخول التعاطف السياسي، والاستجابة للمؤثرات السياسية في الضباط والأفراد السودانيين العاملين في وحدات عسكرية نظامية عالية الانضباط.. وهم سيشكلون الأساس والقواعد في بناء الجيش السوداني الوطني في المستقبل.

نتيجة للمؤثرات السياسية، ولأبعاد التأثير المصري المباشر على السودان، خاصة في صفوف الوحدات العسكرية العاملة فيه، رأت الحكومة البريطانية ضرورة إنشاء قوة سودانية خالصة لتقوم بمهام حفظ الأمن الداخلي، ولتكون بعيدة عن المؤثرات الخارجية. «**إن وجود جيش كبير بالسودان كان ضرورة لإتمام فتحها ولاستتباب الأمن والسكون فيها. ولكن ــ أي الحكومة البريطانية ــ ترى أن الوقت قد حان لإعادة النظر في مسألة القوات العسكرية في البلاد ــ أي**

السودان ــ وتنظيمها لتخفيف العبء المالي الواقع على عاتق الحكومة المصرية».[1] كان واضحاً أن المعني بذلك هو النفوذ المصري، وما أفرزه من مؤثرات سياسية أطلت برأسها داخل الوحدات السودانية النظامية العاملة في منظومة الدفاع الثنائية على حفظ الأمن والدفاع عن السودان.

استمر تغلغل العمل السياسي في الوحدات العسكرية السودانية العاملة ضمن الجيش المصري في السودان بعد ثورة ١٩١٩ في مصر، وزادت المشاعر الوطنية في المجتمع الحضري السوداني الذي مثل طليعته في ذلك الوقت المتعلمين من الموظفين في الدواوين الحكومية، والضباط السودانيين العاملين في وحدات الجيش المصري في السودان. **«ففي مايو سنة ١٩١٩ انتهز ضابط سوداني متقاعد (محمد أمين هديب) فرصة صلاة الجمعة في مسجد أمدرمان والقى بعد الصلاة خطبة في المصلين يدعوهم فيها إلى الانضمام للمصريين لطرد البريطانيين من مصر والسودان، وفشلت جهود شيخ العلماء (الشيخ أبوالقاسم هاشم) الذي كان موجودا بالمسجد في فض الناس من حوله وكانت مظاهرة في داخل المسجد، وقد سارعت الإدارة بالقبض عليه وحاكمته وقضت عليه بالحبس ثلاث سنوات».**[2]

شهدت تلك الفترة بدايات العمل السياسي المنظم حينما تكونت جمعيات سرية ذات توجهات سياسية مستترة كـ **«جمعية الاتحاد السوداني»** التي تكونت في سنة ١٩٢١ بهدف ضمان استقلال السودان وتخليصه من الحكم البريطاني. **«ومهما يكن من أمر فقد كانت هذه الجمعية تضم أعضاء من السودانيين والمصريين على السواء وظهر في الجمعية منذ سنة ١٩٢٢ جناح متطرف كان يضم في جملته الضباط والعسكريين من أعضاء الجمعية. وقد قام تشكيل هذا الجناح المتطرف على أساس الخلايا الخماسية السرية التي اتخذت لنفسها أسماء حركية مثل "الشبيبة السودانية" و"الوطني الناصح الأمين" وكانت كل خلية منفصلة عن الأخرى لضمان أمن الخلايا وسلامتها وقد انتشرت هذه الخلايا الأمر الذي كان دليلا على انتشار عدم الرضا بين السودانيين».**[3]

---

[1] عبدالرحمن الفكي، تاريخ قوة دفاع السودان. مقتطف من مذكرة لجنة ملنر التي قُدمت للحكومة البريطانية عن (السياسة البريطانية تجاه السودان) ــ ص ٢٢.

[2] عبدالفتاح عبدالصمد منصور، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩-١٩٢٤. من وثائق المخابرات البريطانية ــ تقرير رقم ٢٩٨ في مايو ١٩١٩. ص ــ ٣٠٦.

[3] نفس المصدر أعلاه. من محفوظات دار الوثائق المركزية بالخرطوم:

Baily Report on the origin of the White Flag League 1924. (Appendix 7 of Ewart Report)"

جاءت أولى الإشارات المؤكدة لدخول العمل السياسي المنظم لتكنات الوحدات السودانية العاملة مع الجيش المصري في العام ١٩٢١، وذلك في حادثة الضابط الملازم علي عبداللطيف، والتي يمكن تصنيفها كبداية لحركات الرفض التي تقع دون مرتبة التمرد والعصيان. «**في عام ١٩٢١ وضع علي حداً لحياته كضابط ناشئ له مستقبل مشرق، وخاض حياة جديدة صاخبة. ففي ذلك العام رفض علي أن يؤدي التحية لضابط بريطاني أعلى منه رتبة في ود مدني حينما قابله في الشارع. وحيث أنه كان لزاما على الضابط السوداني في تلك الأيام أن يحي الضابط البريطاني بشكل مبالغ فيه، فقد أوقف علي من العمل وأستدعي إلى الخرطوم**».[1]

كان الملازم علي عبداللطيف يعمل كضابط في الأورطة (الكتيبة) الرابعة عشر، وقد انجرف في العمل الاجتماعي والسياسي مع طبقة المثقفين في مدينة واد مدني، وكان مولعاً بقراءة الصحف المصرية، وخلال إجازاته يذهب إلى الخرطوم ويشارك في اجتماعات نادي الخريجين في أمدرمان، حيث كانت بدايات الحركة الوطنية السودانية. «**ومن الواضح أن علياً لم يتخذ تلك الخطوة نتيجة انفعال طارئ، وإنما بناءاً على موقف سياسي محدد. فقد كان الامتناع عن تحية الضباط البريطانيين شكلا من المقاومة التي مارسها الضباط المصريون خلال ثورة ١٩١٩**».[2] يشير التوثيق التاريخي لتلك الفترة، ونشاط الملازم علي عبداللطيف خلالها إلى أنه انخرط في تنظيم سري خلال إقامته في واد مدني. «**ويبدو أن علي عبداللطيف كان ينتمي عندما حدثت هذه الواقعة إلى حلقة سياسية صغيرة كانت تضم ضباطاً عسكريين (رغم أنه ليس واضحا ما إذا كانت هذه الحلقة تنتمي إلى الاتحاد السوداني أم لا). وقد كان هدفها هو التعاون بين مختلف القبائل في السودان وكان اسمها ــ حسب وثائق حكومة السودان ــ جمعية قبائل السودان المتحدة ــ The Sudan United Tribes Society**».[3]

كان ذلك موقفاً سياسياً متقدما في محاولة بسط روح التعاون والانسجام والتعايش في بلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات. ويمضي المصدر: «**ويبدو أن فكرة هذا التنظيم كانت في البداية نوعا من التعاون على النطاق الوطني يشمل الضباط السودانيين المنتشرين في أنحاء البلاد، أكثر منه تنظيما سياسيا بأهداف محددة**».[4] في اعتقادي أن التنظيم الذي انضم إليه

---

[1] يوشيكو كوريتا، علي عبداللطيف وثورة ١٩٢٤ــ ص ٧٢.

[2] نفس المصدر. ص ــ ٢٨.

[3] نفس المصدر. ص ــ ٢٨.

[4] نفس المصدر. ص ــ ٧٣.

الملازم علي عبداللطيف خلال العام ١٩٢١ هو أول تنظيم سياسي ــ عسكري سري داخل وحدات عسكرية سودانية، وقد بُنِيَ على نظام خلايا منفصلة، وتأكد ذلك بوضوح من تقارير المخابرات البريطانية في تلك الفترة. «**وقد كان أشهر خلايا جمعية الاتحاد السوداني خلية وادمدني التي كانت تضم كلا من الملازم أول علي عبداللطيف واليوزباشي عبدالله خليل واليوزباشي محمد صالح جبريل. كما تذكر تقارير الإنجليز أن رئيس هذه الخلية كان اليوزباشي المصري محمد فتوح مأمور وادمدني**».[١] كانت قوانين الخدمة العسكرية آنذاك ــ ولازالت حتى اليوم ــ تمنع النشاط السياسي الواضح.. ولذا فمن البديهي أن يغلف بستار من العمل الاجتماعي أو النشاط الأدبي، وهو الحال أو النهج الذي عملت من خلاله الجمعيات في تلك الحقبة، كـ«جمعية الاتحاد السوداني»، وقد وضحت بجلاء المنطلقات السياسية لتنظيم الملازم علي عبداللطيف في تطور الأحداث فيما بعد. «**انتشار التعليم قاد إلى نمو الروح القومية وسط الطبقة المتعلمة، وانتظمت في حلقات الجمعيات والأندية (الخريجين ١٩١٨، اتحاد السودانيين ١٩١٨، جمعية القبائل السودانية المتحدة ١٩٢١) ومع تطور وعيها السياسي الوطني قاد هذا مع أوضاع داخلية إلى تحالف بين المثقفين والعمال والطلاب والجيش في ثورة ١٩٢٤**».[٢] كما أشرنا من قبل، أوقِفَ الملازم علي عبداللطيف عن العمل، واستُدعي للتحقيق في الخرطوم، حيث ألحِقَ على الأورطة التاسعة في أمدرمان حتى اكتمال التحقيق.

فجّر علي عبداللطيف معركته الثانية مع السلطات البريطانية، وهي معركة سياسية لا تحتاج إلى استنتاجات، حينما حمل بنفسه مذكرة بعنوان «مطالب الأمة» إلى مكتب صحيفة «حضارة السودان»، وطلب من المحرر نشرها. احتوت المذكرة ــ أو المقال ــ على مطالب سياسية واضحة بمنح السودانيين حقوقهم، وتؤكد أن الشعب السوداني يملك حق اختيار من يرشده حتى وصوله إلى مرحلة الاستقلال، كما وصفت تلك الوثيقة الزعماء التقليديين بأنهم لا يمثلون الشعب السوداني. «**ويقال أيضا أن الوثيقة تضمنت نقدا للوجهاء الدينيين والقبليين (من بينهم السيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية) الذين يعبرون عن ولاءهم للسلطات البريطانية، وقد وصف هؤلاء الأعيان بكونهم لا يعبرون إلا عن أشخاصهم**».[٣] تضمنت أيضا الوثيقة مطالب أخرى بمنح السودانيين حقوقهم في التعليم والفرص الوظيفية والاجتماعية، ورفع الوصاية عن الشعب السوداني، ومنحه مزيداً من الحقوق السياسية حتى يصل إلى مرحلة الاستقلال. تم اعتقال الملازم

---

[١] عبدالفتاح عبدالصمد منصور، مصدر سابق. ص ــ ٣١٥.

[٢] عمرو محمد عباس، ديمقراطيات السودان منذ الاستقلال وإلى إعلان نيروبي. كتاب الديمقراطية في السودان. ص ــ ٥٦.

[٣] يوشيكو كوريتا، مصدر سابق ــ ص ٧٣.

علي عبداللطيف بتهمة إثارة الكراهية ضد الحكومة، وقُدِّم إلى محاكمة عسكرية كانت هي الأولى التي تتم لأسباب سياسية واضحة في تاريخ الوحدات العسكرية السودانية، وحُكِم عليه في ١٤ يونيو ١٩٢٢ بالتجريد من الرتبة العسكرية والسجن لمدة عام. «**في تقرير من مدير المخابرات للسكرتير الإداري صادر في ١٩٢٢/٥/٢٦ يذكر الأول للثاني أن محاكمة (علي عبداللطيف) لم تتم لأنه كتب كلمة واحدة عن مصر، بل لأنه طالب أن تكون حكومة السودان للسودانيين، وإنهاء الحكم الأجنبي في "لهجة ثورية عنيفة"**».[١]

استمر تصاعد المد الوطني في السودان مرتبطاً بانتفاضة العام ١٩١٩ في مصر، وكرد فعل للسياسيات البريطانية في السودان، دخلت التطلعات المعادية للاستعمار البريطاني مرحلة جديدة في بداية العام ١٩٢٤، عندما تأسست «**جمعية اللواء الأبيض**»، التي اختير لها علي عبداللطيف رئيساً، لتكون طليعة الصدام الوطني في السودان ضد الحكم الاستعماري البريطاني. انعكست فترة عدم الاستقرار السياسي ومظاهرات العام ١٩٢٤ بصورة واضحة على الهدوء والانضباط داخل الوحدات العسكرية السودانية. وفي التاسع عشر من أغسطس وقعت الحادثة الفريدة في خروج طلاب المدرسة الحربية في مظاهرة صاخبة تندد بالاستعمار البريطاني وتدعو للوحدة مع مصر. «**وتجاوزت قبيلة علي عبداللطيف قمة التحدي حين خرج طلاب المدرسة الحربية في ١٩٢٤/٨/٩ وفي الساعة السادسة والنصف صباحاً فتوجهوا بكامل زيهم العسكري وأسلحتهم إلى أين؟ إلى منزل علي عبداللطيف ولماذا؟ لأداء التحية العسكرية على شرفه. ثم سار موكبهم واتجه نحو (سجن كوبر) لأداء التحية العسكرية لزعيم قبيلة السودان. وبعد حصار الجيش البريطاني لهم أجبروا على تسليم أسلحتهم، وفزعت الإدارة البريطانية وزاد غليان المرجل في الشارع السوداني، وذعر رجال الطوائف**».[٢] كانت تلك المظاهرة التي قام بها طلاب حربيون يفترض فيهم الانضباط الصارم، والولاء للحاكم العام، مظهراً واضحاً لمدى التأثير السياسي الذي دخل عنوة في كل الوحدات العسكرية السودانية. لم تتأخر السلطات البريطانية في سرعة قفل المدرسة الحربية بصورة كاملة ومحاكمة طلابها أمام محاكم عسكرية.

---

[١] محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان ـــ المأزق التاريخي وآفاق المستقبل. مجلد ١، ص ـــ ٢٥٩.

[٢] نفس المصدر. ص ـــ ٢٥٩.

إنشاء قوة دفاع السودان

في التاسع عشر من أغسطس من العام ١٩٢٤ بدأت الحكومة البريطانية في اتخاذ خطوات عملية لإبعاد النفوذ والتأثير المصري من السودان، وكانت الأسبقية الأولى تتمثل في إبعاد الجيش المصري وإنشاء قوة دفاع سودانية. قام الميجر جنرال (اللواء) سير لي استاك سردار الجيش المصري والحاكم العام للسودان بوضع تلك الخطة في مذكرة أرسلت إلى رئيس وزراء بريطانيا وقد احتوت المذكرة على النقاط الهامة التالية:

أ. وضع نظم جديدة لحماية القطر (السودان) من الناحية العسكرية تسلب كل السلطات من وزير الحربية المصري بإبعاد كل الوحدات العسكرية المصرية، وكل الضباط المصريين العاملين في الوحدات العسكرية الأخرى.

ب. تكوين قوة سودانية كاملة التدريب وقليلة التكاليف تكون تحت إشراف الحاكم العام مالياً و إدارياً بغرض خدمة الأمن والاستقرار في السودان.

جـ. إعادة تشكيل الضباط والجنود السودانيين على نظام جيش سوداني إقليمي تكون قوته في حدود ٦ آلاف جندي في ظرف ثلاث سنوات.[1]

تدهور الموقف الأمني في السودان خلال شهر أغسطس ١٩٢٤ نتيجة لتوتر العلاقات البريطانية ــ المصرية وقرار إبعاد الجيش المصري عن السودان، حيث قامت كتيبة السكة الحديد المصرية بمظاهرات في عطبرة وبورتسودان يوم ١٥ أغسطس، تم خلالها تخريب العديد من المنشآت. نتيجة لتلك المظاهرات والشغب قررت السلطات البريطانية إبعاد أفراد تلك الكتيبة من السودان، وقد تم ترحيلها بكامل قوتها تحت حراسة مشددة إلى مصر. **«واستجابت عطبرة (عاصمة الحديد والنار) كما تعرف في السودان، وهي مركز تجمع ورش صيانة السكة الحديدية ورئاستها الإدارية، حيث اندلعت التظاهرات لاستقبال القطار القادم من الخرطوم والمتجه إلى بورتسودان فقد كان بداخله (علي عبداللطيف) ومزقت التظاهرات العلم البريطاني وأتلفت بعض الآلات بالورش. وفي مساء ١٩٢٤/٨/١٠ اشتركت الوحدات العسكرية في التظاهرات واحتلت محطة السكة الحديدية لمنع نزول القوات البريطانية وفرقة مصرية. تمكن (المصريون) والبريطانيون من محاصرة تلك القوات واستسلمت بعد تبادل لإطلاق النار».**[2]

---

[1] عبدالرحمن الفكي، مصدر سابق. ص ــ ٢٤ باللغة العربية، وص ــ ١٢٤ بالإنجليزية.

[2] محمد أبو القاسم حاج حمد، مصدر سابق. مجلد ١، ص ــ ٢٦٠.

استمر التجاذب على المسألة السودانية الشهرين التاليين وفي تصعيد مستمر للتوتر وتبادل المذكرات، حتى وصل الموقف إلى ذروته في يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ عندما تم اغتيال السير لي استاك في القاهرة. بدأت خطوات تنفيذ خطة إبعاد الجيش المصري في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ حينما قدمت الحكومة البريطانية مذكرتين في ذلك اليوم شملت الترتيبات الانتقالية المطلوبة واحتوت على الفقرة الآمرة التالية: «**أن تصدر الحكومة المصرية في خلال أربع وعشرين ساعة، الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد**».[١]

إن ما حدث من تداعيات داخل الوحدات العسكرية السودانية خلال الأشهر الأخيرة من العام ١٩٢٤، نتيجة للقرار البريطاني بإبعاد الجيش المصري عن السودان، مؤشر واضح لمدى حجم التعبئة السياسية داخل تلك الوحدات. أما نقطة التصعيد إلى درجة القتال فقد وقعت في عصر الخميس ٢٧ نوفمبر، حينما تحركت بعض الوحدات العسكرية السودانية في تمرد وعصيان واضح. كانت تلك الوحدات تحت قيادة الملازم أول عبدالفضيل ألماظ، ومعه الملازم ثاني حسن فضل المولى، والملازم ثاني ثابت عبدالرحيم، وقد هدف تحركها من ثكناتها في قشلاق عباس بالخرطوم عبور كوبري النيل الأزرق والانضمام إلى وحدات الجيش المصري المرابطة في مدينة الخرطوم بحري. قامت القوات البريطانية باعتراض تلك القوة التي تمردت على قيادتها العليا، ودارت المعركة الشهيرة عند ضفة النهر ــ «منطقة جامعة الخرطوم الحالية» ــ والتي استشهد فيها قائد القوة الملازم أول عبدالفضيل ألماظ وعشرات من جنوده البواسل. «**وعلى نحو أعنف قاد في ١٩٢٤/١١/٢٧ ستة من الضباط السودانيين فرقتين من الكتيبة (١١) في أمدرمان لفك الحصار عن القوات المصرية أملاً في إحياء المقاومة الثورية ضد بريطانيا وطردها نهائياً عن البلاد. وبدأت أعنف مرحلة نضالية عسكرية في تاريخ السودان المعاصر فجر يوم ١٩٢٤/١١/٢٨ حيث استمات السودانيين للعبور إلى القوات المصرية غير أنهم "أبيدوا جميعاً" خلال أربع ساعات استخدم فيها البريطانيون ما لديهم من مدافع قاذفة وبنادق سريعة الطلقات. أما وحدات الجيش المصري التي كانت محتفظة بكامل أسلحتها فقد ظلت في موقف سلبي منتظرة وصول الأوامر من القاهرة دون تصرف**».[٢] لسنا هنا لسرد تفاصيل تلك المعركة الخالدة في تاريخ السودان، وإنما لإثبات أنها كانت أول حركة تمرد عسكرية بمنطلقات

---

[١] عبد الرحمن الفكي، مصدر سابق. ص ــ ٣٠.

[٢] محمد أبو القاسم حاج حمد، مصدر سابق. مجلد ١، ص ــ ٢٦٦.

سياسية واضحة.. ولا يمكن وصف تلك الحركة بأنها حركة انقلابية هدفت إلى تغيير وضع سياسي قائم، وإنما كانت حركة عصيان وتمرد سعت لتحقيق طموحات وطنية، والحفاظ على وضع سياسي قائم.. وكانت بلا شك أول تمرد وصدام مسلح من وحدات عسكرية سودانية ضد السلطة الحاكمة التي تمثلها حكومة السودان البريطانية.

تم إنشاء وإعلان «**قوة دفاع السودان**» بصورة رسمية في يوم ١٧ يناير ١٩٢٥، وهي قوة نظامية تحت قيادة ضباط بريطانيين، ويعاونهم ضباط سودانيين وتتبع مباشرة لإمرة حاكم عام السودان. بدا واضحا من أسلوب تنظيمها ولوائحها وقوانينها أنها نسخة محلية من الجيش الملكي البريطاني، ويمكن تلخيص ما رمينا له في الآتي:

أ. أنها قوة عسكرية مستقلة تدين بالولاء والطاعة لحاكم عام السودان، وبالتالي تقوم بتنفيذ سياسات حكومة السودان الخاصة بحفظ الأمن الداخلي والدفاع.

ب. تم التخطيط عند تأسيسها لعزلها بصورة شبه كاملة عن المجتمع المدني حتى لا تتأثر به سلباً أو إيجاباً. يظهر ذلك بوضوح في تخطيط القيادات والثكنات والقشلاقات (مساكن الجنود) في أطراف المدن، ومنح ضباطها وأفرادها مرتبات متميزة عند المقارنة مع رصفائهم في المصالح الحكومية الأخرى.

جـ. ضبط إيقاع تلك القوة بالقوانين واللوائح الصارمة التي تحظر بصورة واضحة النشاطات السياسية والأعمال التجارية والأنشطة الأخرى مع المجتمع المدني.

«تكوين وانتشار قوة دفاع السودان ــ ١٩٢٥، أنظر خارطة رقم (١) صفحة ٥٥٧».

تطورت «قوة دفاع السودان» بعد تأسيسها في العام ١٩٢٥ إلى قوة قتالية عالية الكفاءة والاحتراف والولاء للسلطة الحاكمة، وهو مقياس النجاح في جيوش الإمبراطورية البريطانية. يمكن قياس ذلك بالأداء والمستوى المتميز الذي أظهرته تلك القوة خلال معارك الحرب العالمية الثانية في شمال وشرق أفريقيا. تعكس بوضوح فترة الحرب وما بعدها نجاح السياسات البريطانية في إبعاد «قوة دفاع السودان» عن أي مؤثرات سياسية لفترة امتدت لأكثر من ربع قرن (١٩٢٥-١٩٥٧)، وهي فترة الاستقرار الاحترافية الوطنية الأولى والأخيرة في المؤسسة العسكرية السودانية منذ تأسيسها.

الطريق إلى الاستقلال.. والقفز إلى السياسة البيّنة

كانت الفترة التي سبقت استقلال السودان في العام ١٩٥٦ حافلة بالصراع السياسي بين الأحزاب السودانية في الخيار بين وحدة وادي النيل، أو تقرير المصير ونيل الاستقلال التام. ساد ذلك المناخ الوطني العارم كل طبقات المجتمع السوداني، ولم تكن «قوة دفاع السودان» بعيدة عن تلك المؤثرات والانحياز لرؤى مستقبل السودان المتباينة. تشير المصادر أن ذلك الجدل السياسي قد شق طريقه إلى داخل أسوار «قوة دفاع السودان».. ويبدو أن فئة الضباط كانت أكثر اهتماماً بحكم احتكاكها المهني والاجتماعي مع الموظفين المتعلمين، الذين شكلوا قاعدة كبيرة داخل الأحزاب السودانية. يبدو أن غالبية ضباط القوة كانت أكثر ميلاً لخيار الاستقلال التام. «**وسط هذه الأقوال المتضاربة اجتمع نفر من القوات المسلحة (قوة دفاع السودان) قبل السودنة في منزل البكباشي حسين علي كرار، وعلى ما أذكر كانوا القائمقامات (العقداء) محي الدين أحمد عبدالله ومحمد أحمد عروة، والبكباشية (المقدمين) عبدالرحيم شنان ويوسف الجاك طه ومحمد إدريس عبدالله وعمر الحاج موسى وحسين علي كرار. وأسأل الله أن لا تكون الذاكرة خانتني بأن أضفت اسماً أو حذفت آخر من دون قصد. وقد كان لكل من هؤلاء الضباط آخرون يدينون لهم بالولاء والصداقة، أي كانت لهم قوة تأثير على غيرهم دون ضغط أو إرهاب، وكنا قد سمعنا بأن المصريين يريدون أن يدمجوا السودان معهم، وأن حزب الأمة يريد رابطة الدول البريطانية، فأجمعنا في ذلك الاجتماع على أن الجمعية إن لم تقرر الاستقلال الكامل غير مشروط فعلينا أن نعبئ قوة ندخل بها المجلس لنجبر الأعضاء بقوة السلاح على هذا المطلب**».[1] ويشير المصدر إلى أن تلك الفترة شهدت اتصالات بين السياسيين والضباط الكبار في «قوة دفاع السودان» وأورد اجتماعه مع رئيس الوزراء السيد إسماعيل الأزهري الذي قال له بوضوح: «**اطمئنوا يا محي الدين.. أنا لا أريد تدخل الجيش.. وإن لم تقرني الجمعية سأعلن استقلال السودان الكامل من الشارع**».[2]

---

[1] محي الدين أحمد عبدالله، للتاريخ.. ومن أجل التاريخ، ص ــ ١٩.

[2] نفس المصدر، ص ــ ١٩.

بدأت مرحلة تحـــول «قوة دفاع السودان» إلى «**الجيش السوداني**» في مطلع يناير ١٩٥٤، حينمـــا تكونت أول وزارة سودانية لتعد لإعلان استقلال السودان. عُيِّن في تلك الـــوزارة الســـيد خلف الله خالد كأول وزير دفاع سوداني، الذي أصدر بدوره في ٢١ فبراير ١٩٥٤ أوامر وزارية بتكوين وتنظيم الجيش السوداني و«سودنة» كل الوظائف والمناصب العسكرية. في الثالث عشـــر من أغسطس ١٩٥٤ تسلّم قيادة «قوة دفاع السودان» أول قائد وطني، وهو اللواء أحمد محمد باشا من الفريق إسكونز باشا القائد العام البريطاني.. كانت تلك بداية أول قائد عام ســـوداني للجيـــش السوداني، وللوطن القادم على مرحلة ما بعد الاستقلال.. والتي سيكون لكل قائدٍ عام.. وفي كـــل حقبة زمنية لاحقة.. رأي وتوجه في السياسة، تحسمه قوة السلاح.

تمرد الفرقة الجنوبية ـ أغسطس ١٩٥٥

في الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٥ تمردت وحدات الفرقة الجنوبيـــة، وليشـــهد الجيـــش السوداني ثاني حادثة تمرد عسكرية، وأول مشاركة لوحدات نظامية في صدامات ومذابح دمويـــة تستهدف المواطنين. كانت أسباب التمرد عديدة، وتأتي على رأسها المؤثرات والدوافع السياســـية، وهي نتاجاً لتخبط سياسات حكومة السودان البريطانية تجاه الجنوب، والتي قادت في مجملها إلـــى تعميق الفوارق الثقافية والاجتماعية وزيادة فجوة الثقة بين الشمال والجنوب.

عندما وقع التمرد في جنوب السودان في أغسطس من العام ١٩٥٥، كانت القوة البشرية في الفرقة الجنوبية تبلغ ١٧٧٠ ضابطاً وجندياً، وكل جنود الفرقة من أبناء القبائل الجنوبية، ولم تضم تلك الفرقة في صفوفها سوى تسعة ضباط جنوبيين في مقابل ٢٤ ضابطاً مـــن الشـــمال. أشـــار التحقيق الذي تم خلال شهر سبتمبر ١٩٥٥، «**لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب**» إلى أن وكيل بلك أمين سترلينو أبويو، والذي كان له نشاط سياسي كبير وعضو منتظم فـــي «**حـــزب الأحـــرار**» الجنوبي هو العقل المفكر والقائد الفعلي للتمرد. سنورد أدناه مقطفات ممـــا ورد فـــي تقرير اللجنة:

«وعلى العموم يبدو أنه حتى نهاية يونيو سنة ١٩٥٥ لم يتأثر رجال الفرقـــة الجنوبيـــة بنشاط الأحزاب السياسية. ولكن كان بالفرقة شخصان لهما نشاط سياسي كبير وهمـــا : وكيـــل بلك أمين سترلينو أبويو وملازم ثاني لادنقي. وفي اليوم السادس من شـــهر أغســـطس ســـنة ١٩٥٥ حدث في توريت أن أطلق وكيل بلك الأمين سترلينو نشاباً على مساعد وكيل البوســـتة

الشمالي، ولكنه لم يصبه، بل أصاب بجراح جندياً جنوبياً. وقد اعترف أثناء التحقيق بأنه كان يقصد قائد الفرقة الجنوبية بالنيابة القائمقام طاهر بك عبد الرحمن، وعند تفتيش منزله عثر على وثائق كشفت الحقائق التالية :

أ. أن وكيل بلك الأمين سترلينو أبويو كان عضواً في حزب الأحرار الجنوبي، وعلى اتصال مستمر مع الكتبة الجنوبيين في جوبا الذين لهم نشاط سياسي.

ب. كان على علم بأن الجنود الشماليين سيصلون إلى جنوب السودان.

جـ. كان يظن أن الجنود الشماليين قادمون لقتل الجنوبيين. وقد وجد مادة لنشر دعايته في الحوادث التي حصلت في أنزارا يوم ٢٦ يوليو.

د. ولذلك فإنه قام بحملة دعاية بين كبار صف الضباط وحرضهم على قتل ضباطهم. وقد وافقه على آرائه الملازم ثاني تفنق لادنقي والملازم ثاني رينالدو لوليا.

هـ. وباستعماله لتلفون الجيش اللاسلكي، أمكنه إرسال إشارات باللهجات المحلية تبين خطته للتمرد إلى باشجاويش حامية واو الباشجاويش صمويل، وأيضا الباشجاويش ميزان الذي كان مع البلك نمرة ٤ بملكال.

و. قد وجد الكشف الآتي الذي يبين أسماء المشتركين في المؤامرة :(وأورد المصدر اسم الملازم ثاني تفنق لادنقي واثنان وعشرون ضابط صف عاملين في حاميات الفرقة الجنوبية المختلفة).

ز. وكانت خطة وكيل بلك الأمين سترلينو هي قتل كل الضباط الشماليين على أن يتم ذلك بمعاونة القوات الجنوبية في توريت، وعلى أن تنفذ الخطة في وقت واحد في كل الوحدات في الفرقة الجنوبية في المديريات الثلاث في أو حوالي ٤ أغسطس ١٩٥٥.

حـ. لقد حدثت أشد الاضطرابات خطورة في المديرية الاستوائية. وتأثرت بها كل المدن والقرى وسادت حالة من الفوضى التامة وعدم النظام الشامل لمدة أربعة عشر يوما. فتعطلت الخدمات العامة وقطعت طرق المواصلات وأغلقت دواوين الحكومة. وفي يوم ٢٠ أغسطس أعلنت حالة الطوارئ في المديريات الجنوبية الثلاث. وكان لقوات الفوضى وعدم النظام اليد العليا لمدة أسبوعين. وقد كان الهجوم موجها على أرواح وممتلكات الشماليين دون سواهم. وارتكبت جرائم القتل وحرق المنازل والممتلكات

والنهب والسلب. وقد إشترك في ارتكاب هذه الجرائم الجنود ورجال البوليس والسجانة والأهالي الجنوبيين.»[1]

خارطة رقم (٢) ــ انتشار ومواقع تمرد وحدات الفرقة الجنوبية في أغسطس ١٩٥٥، «انظر صفحة ــ ٥٥٩».

جاء تمرد الفرقة الجنوبية في أغسطس من العام ١٩٥٥ وبالاً على السودان وكارثة على جيشه الوطني.. دخل السودان إلى مرحلة الاستقلال ونيل السيادة الوطنية دولة ممزقة في وحدتها الوطنية وترابطها القومي .. وبدأت الحرب الأهلية والتي تعد الأطول في تاريخ أفريقيا الحديث، ولتصبح المؤثر الأول في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان، وتحصد ما يقارب الثلاثة ملايين من أرواح مواطنيه حتى نهاية القرن العشرين.. وشكلت بصورة أو أخرى، قوة الدفع الرئيسية لتدخل الجيش السوداني في السياسة، وتقويض أنظمة الحكم المدني ــ الديمقراطي، بحجة حسم الحرب الأهلية وفرض السلام والأمن والاستقرار..

---

[1] تقرير لجنة التحقيق الاداري في حوادث الجنوب ــ أغسطس ١٩٥٥. مقتطف من الصفحات ــ٢٤ إلى٢٩.

التدخل الأول ـ انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨

خيبة الديمقراطية الأولى

خلال أقل من ثلاثة أعوام بعد الاستقلال، دخل السودان في أزمة سياسية مستعصية حينما فشلت الحكومات الائتلافية المتعاقبة في تنفيذ مهامها الوطنية المتوقعة من دولة حصلت على استقلالها وسيادتها كاملة. تجاذبت السودان صراعات الأحزاب السياسية الحاكمة في تغليب مصالحها الذاتية، وبغياب كامل لتطبيق استراتيجية قومية يصطف خلفها كل الوطن لتحقيق التنمية والاستقرار الدائم. بدأت ظاهرة الانقسامات الداخلية في الأحزاب، وظاهرة التصدي النقابي المطلبي ــ السياسي، وكلاهما معاول هدم في نظام ديمقراطي غير متماسك. أما جماهير الشعب السوداني التي تطلعت لما سيحققه الاستقلال والسيادة الوطنية، فقد أجهضت طموحاتها في الاستقرار والنمو والتطور، وبدأ البعض يردد «يا حليل زمن الإنجليز». «**كان الشيء الكثير متوقعاً من الأحزاب، فقصّرت جميعها في تحقيق هذه التوقعات إذ لم تكن لديها برامج مفصلة ومحددة لمعالجة النمو الاقتصادي والاجتماعي. وكل قضية طرحت بعد الاستقلال كانت تعالج وفقاً لأهواء الحزب**».[١]

لست هنا لأستعرض تفاصيل الأزمات السياسية التي سبقت وقادت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨.. ولكن رأيتُ أن أسلط الضوء على ذلك المناخ الذي قاد لتحرك أول دبابة نحو قصر السيادة. عند التمعن داخل أسوار قوة دفاع السودان نجد أنها خلت تماما من أي عمل سياسي سري في أطر تنظيمية خلال الفترة منذ تكوينها وحتى الاستقلال (١٩٢٥-١٩٥٦)، عدا ذلك التنظيم السياسي المحدود داخل الفرقة الجنوبية الذي قاد إلى تمردها في أغسطس من العام ١٩٥٥. كانت «قوة دفاع السودان» طوال تلك الفترة جيش دفاع وطني في غاية الانضباط، وقوة مقاتلة بعيدة عن أي مؤثرات سياسية، وقد وضح ذلك جلياً في تفوقها ونجاحها المتميز خلال الحرب العالمية الثانية.

---

[١] محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ص ــ ١٧٧.

جاءت بطاقة الدعوة الأولى للجيش السوداني لدخول نفق السياسة، وإسقاط نظام الحكم الديمقراطي الشرعي من السلطة السياسية الحاكمة آنذاك، عندما ضاقت بها السبل.. لم يراعِ الداعي أنه سيفتح الأسوار لطاقة منتظمة لن تعود بسهولة إلى محبسها الطبيعي. «**إن الجيش كالأسد من السهل إطلاقه من القفص، ولكن من الصعب إعادته إليه**».[1] كانت الدعوة لتقويض النظام الديمقراطي من الجهة المناط بها الحفاظ على الدستور والشرعية، والدفاع عن النظام الديمقراطي. إن إثباتات التآمر على النظام الديمقراطي الأول عديدة، وقد صدرت من عدة اتجاهات، ولكن كان أوقعها ما صدر من قادة الجيش في سلطة انقلاب نوفمبر ١٩٥٨. «**وابتـدأ رئيس الحكومة الأميرآلاي (م) عبدالله بك خليل يفكر في الطريقة التي يسلم بها الحكم أو يستلمه بواسطة الجيش، أو على أن تكون حكومة عسكرية موالية له وقد أجرى عدة اجتماعات سرية في هذا الصدد. كلف رئيس الحكومة آنذاك السيد الأميرالاي عبدالله بك خليل اللواء أحمد عبدالوهاب خيرالله للقيام بذلك حيث ثقته فيه، لكن اللواء أحمد الذي كان عسكرياً بمعناها لم يجد مبرراً بأن يتخطى الفريق عبود فاعتذر وقدم الفريق إبراهيم عبود لذلك**».[2]

ذهبت مصادر أخرى إلى تأكيد ما هو أكثر من إرسال بطاقة الدعوة، وإنما المشاركة في إعداد خطة متكاملة عقدت لها الاجتماعات وقُسِّمَت فيها الأدوار: «**وبدأ التحضير لانقلاب عسكري منذ فترة. فعقد في سبتمبر ١٩٥٨اجتماع بمنزل السيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة وحضره السيد الصديق، وعبدالله خليل رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وإبراهيم عبود القائد العام، وثلاثة من كبار الضباط وهم أحمد عبدالوهاب وحسن بشير نصر وعوض عبدالرحمن صغير وحضره أيضاً زين العابدين صالح. واعترض السيد الصديق على تولي الجيش زمام الحكم، واقترح أن يتولى أحد ضباط الجيش وزارة الدفاع. وقال الفريق إبراهيم عبود في أقواله التي أدلى بها بعد انهيار حكمه أن عبدالله خليل وزير الدفاع طلب منه استلام السلطة قبل انعقاد البرلمان في ١٧ نوفمبر، فقام بدوره بتكليف أحمد عبدالوهاب وحسن بشير بوضع الخطة العسكرية. واستمر عبدالله خليل يوالي اتصالاته بالفريق عبود ليطمئن على تنفيذ الخطة الانقلابية. ويوم ١٦ نوفمبر ١٩٥٨ صدرت الأوامر للجيش ليكون في حالة استعداد**».[3]

---

[1] هايلاسيلاسي إمبراطور إثيوبيا السابق (قول مأثور). محمد أبو القاسم حاج حمد، مصدر سابق. مجلد ٢، ص ـــ ٢٢٨.

[2] محي الدين أحمد عبدالله، مصدر سابق ـــ ص ٢١.

[3] محمد سعيد القدال، ملامح من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني ـــ ص ٩٩.

عند تحليل ظروف وملابسات الانقلاب العسكري الأول على الديمقراطية في السودان (نوفمبر١٩٥٨) تبرز لنا الحقائق التالية:

أ. كان الجيش السوداني طوال الفترة التي أعقبت الاستقلال وحتى وقوع ذلك الانقلاب موجها كل اهتماماته لتطوير قدراته الاحترافية، والقيام بواجباته المحددة في الدستور. لم ترصد أي جهة وجود نشاط سياسي أو عمل تنظيمي سري يهدف إلى التدخل ضد النظام الديمقراطي الشرعي والاستيلاء على السلطة.

ب. أن الحكومة المدنية المنتخبة فشلت في تنفيذ برامج وطنية تهدف إلى حفظ الاستقرار والنهوض بالتنمية والتطور الاجتماعي، بل عكست حالة من التناحر والفوضى. انقسمت الأحزاب السودانية الممثلة داخل البرلمان في مسألة قبول المعونة الأمريكية، وتشكلت جبهة معارضة لحزب الأمة الحاكم كانت ستطيح به إذا طرحت الثقة في الحكومة عند بدء الدورة البرلمانية التالية، والتي تحدد لها يوم السابع عشر من نوفمبر. أما جماهير الشعب السوداني فقد أصابتها خيبة أمل كبيرة في جدوى الاستقلال والثمار المتوقعة من ذلك النظام الديمقراطي.

جـ. انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ وضعت خطة تنفيذه القيادة السياسية العليا في ذلك العهد الديمقراطي، ممثلة في السيد عبدالله خليل رئيس الوزراء ووزير الدفاع وبعض أركان حزبه بهدف حسم الصراع السياسي الديمقراطي الذي كان دائراً في تلك الفترة. ويزيد الأمر سوء، أن رئيس الوزراء المنتخب قد شارك في وضع الخطة العامة لذلك الانقلاب، وتابع مراحل التنفيذ حتى مرحلة تحرك القوات. **«كانت القيادة التي استلمت الحكم في نوفمبر نتاجاً للبناء الاستعماري الطويل لقوة دفاع السودان، والتي تكونت في أغلبها من أبناء زعماء القبائل والعشائر والطوائف الدينية. وكان دخول العسكر حلبة العمل السياسي المباشر عن طريق التسليم من حزب الأمة إشارة واضحة على عجز الجهاز الطائفي السياسي الذي اجتهد السيدان على بنائه من جهة، وإيذاناً بفشل المشروع الوطني التحديثي في صبغته الديمقراطية من جهة ثانية».**[1]

نجح انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، أو الثورة البيضاء كما أطلقوا عليه، بسهولة ويسر. كانت الخيبة الثانية للديمقراطية الأولى في تقاعس الأحزاب في الدفاع عن النظام الديمقراطي الشرعي، بل عكست التهافت والتسابق على تأييد الانقلاب، وهي ظاهرة ستتكرر مرات ومرات في حقب

---

[1] عمرو محمد عباس، مصدر سابق. ص ــ ٦٥.

لاحقة من تاريخ السودان الحديث: «**من المواقف التي تشكك في ديمقراطية الأحزاب الكبيرة طريقة تعاملها مع الانقلابات العسكرية، فغالباً ما تقف متفرجة دون مقاومة ولا تدافع عن شرعيتها الدستورية، بل في بعض الأحيان تسارع في تأييد النظام الجديد وكأنها تؤمّن على عجزها عن الحكم**».[1] كان ذلك الحال الذي استقبل به أول انقلاب عسكري في تاريخ السودان **«صدر أول بيان من السيد علي الميرغني في نفس يوم الانقلاب قال فيه: (لقد تقبلنا نبأ تسلم جيش السودان بقيادة ضباطه زمام السلطة في بلادنا، وإننا نأمل أن تضافر الجهود وتخلص النوايا لتحقيق الطمأنينة في النفوس، كما أننا نتوجه إلى الله المستعان أن يجعل فيما حدث الخير كاملا والتوفيق شاملاً) ورغم البراعة التي صيغت بها عبارات البيان، إلا أن صدوره من زعيم طائفة الختمية في نفس يوم الانقلاب، وما حمله من رنة تأييد أعطى النظام الجديد دعم تلك الطائفة ودعم حزب الشعب الديمقراطي».**

وبعد أربعة أيام أصدر السيد عبدالرحمن المهدي بياناً حماسياً جاء فيه: (لتطمئنوا جميعا ولتغبط نفوسكم بهذه الثورة المباركة التي قام بها جيشكم المظفر، وليذهب كل منكم إلى عمله هادئ البال قرير العين ليعين رجال الثورة السودانية بولائه وإنتاجه وباستعداده التام لحماية الوطن واستقلاله. أيدوا يا أبنائي هذه الثورة وادعوا لها بالتوفيق والسداد، وأعينوها بأن يكون كل منكم عيناً ساهرة وعزماً قوياً لتحقيق ما قامت من أجله ثورتكم وما تقدم إليه جيشكم المظفر من حمل أمانة الاستقلال)، فكان البيان دعما آخر من طائفة الأنصار وحزب الأمة. وجاء تأييد الحزب الوطني الاتحادي في أشكال مختلفة. أولها البرقية التي بعثها خضر أحمد أمين عام الحزب من القاهرة بعد يوم من الانقلاب مهنئا الفريق عبود مطالبا باتخاذ إجراءات ضد الفساد. وبعد عودته إلى السودان قابل الرئيس أزهري الذي عبر له عن ثقته في وطنية عبود وجماعته. أما الأخوان المسلمين فلم يعاملوا بواسطة سلطة الجيش كحزب سياسي وإنما جمعية دينية. وكان الإخوان في ذلك الوقت حركة محصورة وسط الطلاب فقط. وجاء في جريدة الإخوان المسلمين التي صدرت أول ديسمبر ١٩٥٨ ما يلي: (إن البداية التي سارت عليها الحكومة في تصحيح الأوضاع الفاسدة تدعو للاطمئنان). أما الحزب الشيوعي السوداني فقد اختلف موقفه من كل القوى السياسية في البلاد. بعد يوم من الانقلاب (١٩٥٨/١١/١٨) أصدر المكتب السياسي للحزب بيانه الشهير بعنوان (١٧ نوفمبر انقلاب رجعي)».[2]

---

[1] حيدر إبراهيم علي، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل (الإصلاح الحزبي في السودان) ـــ القاهرة، يناير ٢٠٠١.

[2] محمد سعيد القدال، مصدر سابق ـــ ص ١٠٦و١٠٧.

كان تأييد الشعب السوداني لانقلاب ١٧ نوفمبر واضحاً، إذ خرجت جماهير البسطاء الكادحين في معظم المدن السودانية تؤيد السلطة الجديدة بعد ما شاهدته من عبث وتناحر الأحزاب السياسية خلال الخمس والثلاثين شهراً التالية للاستقلال تحت راية الحكم الديمقراطي الأول، وبعد أن أحبطت طموحاتها التي توقعتها بعد الاستقلال في تحقيق الاستقرار والتنمية. **«وأهل السودان لم يقبلوا عبود حباً في عسكريته، ولكن بغضاً فيما كانوا يشهدون ويلمسون من عبث المدنيين. وأهل السودان أيضاً لم يستكينوا لرجال (الكاكي) هلعاً من بزتهم العسكرية أو انهزاماً أمام جحافلهم، وإنما لأنهم لم يخالوا جيش السودان قوة غازية من الأرناؤوط، ولم يحسبوا قائده نظيراً لمحمد الدفتردار. كان في اعتقاد أهل السودان كما كان اعتقاد كبارهم أن الحكم حق مباح لكل مقتدر عليه بصرف النظر عن البزة التي يرتديها الحاكم».**[1]

نجح الانقلاب العسكري في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ وسيطر على مقاليد السلطة في السودان لأسباب موضوعية عديدة. حكومة ديمقراطية منتخبة فشلت في تنفيذ مهامها المتوقعة، وأصبحت تبحث عن المخارج، وإلى حد التآمر لتقويض النظام الديمقراطي، وأحزاب عكست كل أنواع القبح في الممارسة الديمقراطية.. واعترفت بعجزها الكامل في تعزيز المسار عندما لم تدافع عنه.. بل سارعت لتأييد الحكم العسكري الدكتاتوري الوليد.. وشعب أحبطت آماله وتوقعاته بعد الاستقلال، فوجم في انتظار المجهول.. وأخيراً.. جيش وطني محترف فتحت له الممرات والدهاليز لولوج معترك السياسة.. وهي منطقة لا تخرج منها الجيوش عندما تدخلها.

الجيش والسياسة والدماء

فرح الشعب السوداني بمقدم حكم الفريق إبراهيم عبود، فقد أوقف عبث وتناقض ولا مبالاة الأحزاب السياسية التي كانت في الحكم. وحظي ذلك الحكم العسكري الأول بقبول أكثر في مراحل أخرى لما حققه من استقرار نسبي ونجاح في بدء التنمية الاقتصادية التي عكستها المشروعات الزراعية الجديدة وبدايات التصنيع، وتطوير البنى التحتية من طرق وجسور وخطوط حديدية وسدود مائية وتوسع في الخدمات. رغم ذلك النجاح استمر تصاعد المقاومة السياسية لنظام عبود من اليسار والنقابات.. ولتنضم لها بعد حين الأحزاب التقليدية التي لم تجد كل ما توقعته من الحكم العسكري.

---

[1] منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل. جزء ١، ص ـــ ٨٣.

أما الجيش السوداني فقد تمدد العمل والالتصاق بالسياسة عميقا داخله. أصبحت كل القيادات العسكرية العليا داخل الجهاز السياسي والتنفيذي للدولة كوزراء وحكام أقاليم ومديـــري مصـــالح ومؤسسات قومية، وتلمست عن قرب بريق ومميزات السلطة ومكاسبها. وتبع الركب العســكري عشرات من قيادات الجيل التالي في الجيش كمديري مكاتب تنفيذيين وسكرتارية، وفي وظـــائف أخرى لا علاقة لها بالعمل العسكري المتجرد الذي عرف به الجيش السوداني. بنجـــاح انقـــلاب نوفمبر ١٩٥٨ وضح لكل الأحزاب السياسية أهمية الجيش في حسم الصراع السياسي، والـــدور المتوقع منه في المستقبل، فتسارعت وتيرة الجهود في اختراقه وبناء الخلايا التنظيمية والقواعـــد وتيارات التعاطف داخله. في تلك المرحلة، ولم يمضِ على نجاح انقلاب نوفمبر ١٩٥٨ أقل مــن عام في السلطة، كان العمل السياسي التنظيمي الموجه من الأحزاب السياسية قد غرس أولى لبناته في جسم الجيش السوداني.

برزت أيضا في تلك الفترة مؤثرات خارجية ساعدت في تمدد العمل السياسي داخل الجيــش السوداني بوتيرة أعلى. شهدت فترة الخمسينات من القرن الماضي بدايـــات حركـــات التحـــرر الوطني والمقاومة الثورية وتصاعد التيارات الوطنية القومية في منطقة الشرق الأوسط، وبـــروز الدور الذي يمكن أن تلعبه الجيوش الوطنية في التغيير. بلا شك أن ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، بما حققته من طموحات وطنية في جلاء الاستعمار وتأميم قناة السويس والإصلاح الزراعي، ومــا قدمته من مساندة لحركات التحرر الوطني في أفريقيا والعالم العربي قد أصبحت طليعة تُقتفـــى، وأصبح جمال عبدالناصر وتنظيمه السري «**الضباط الأحرار**» نموذجاً يقتدي به ويتدارس تجربتــه وإنجازاته ضباط الجيش السوداني.

تضافرت عوامل عديدة، من طموحات شخصية ومناخ رفـــض عـــام ومؤثـــرات الثـــورة الناصرية في إخراج أول تحرك انقلابي ضد السلطة العسكرية الأولى الحاكمة في السودان. كانت حركة مارس ١٩٥٩ والتي قادها الأميرآلاي (العميد) عبدالرحيم شنان قـــائد القيـــادة الشـــمالية، والأميرآلاي محي الدين أحمد عبدالله ضد نظام حكم الفريق عبود هي أول صـــراع يتـــم داخـــل الجيش السوداني من أجل السلطة في الدولة. عزا محي الدين أحمد عبدالله تحركـــهم إلـــى: «**أن الحكومة أخذت تسير وفق ما يملى عليها من الخارج، وانحرفت وابتدأت تنفذ المخطـــط الـــذي وضعه رئيس الحكومة السابقة ــ السيد عبدالله خليل ــ وكـــان لابـــد مـــن التدخـــل لإصـــلاح الأوضاع**».[١] كان الأميرآلاي شنان يتقاسم معه الرغبة في الإصلاح، ويبدو أنه كان أكثر تـــأثراً

---

[١] محي الدين أحمد عبدالله، مصدر سابق. ص ــ ٢٤.

بالمناخ السياسي المعارض لسياسات نظام عبود في قبول المعونة الأمريكية، إذ أخطر محي الدين أحمد عبدالله بأن الحكومة بصدد **«منح منطقة حلايب كقاعدة عسكرية للأمريكان»**.[1] رغم ما أبرزه قائدا المحاولة من مبررات سياسية للتحرك، إلا أن تهميش كلا الرجلين في انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، وعدم اختيارهما لعضوية المجلس العسكري الأعلى الحاكم كان دافعاً قوياً لتلك المحاولة، ويعزّز ذلك الاستنتاج قبولهما فيما بعد دخول المجلس الأعلى، وتبرير ذلك بالرغبة في الإصلاح من الداخل. **«وجدير بالذكر أن التردد في قيادة حركة ٤ مارس العسكرية، وعدم وضوح برنامجها أو أهدافها أدى إلى رؤيتها في أعين المراقبين بأنها مجرد صراع على السلطة بين العسكريين»**.[2] عموماً حدد محي الدين أحمد عبدالله أهداف ذلك التحرك بأنها حركة تصحيحية هدفت إلى تغيير نظام الفريق عبود بحكومة عسكرية أخرى يشارك فيها المؤهلون من أبناء الوطن، وليكون على رأس تلك الحكومة مجلس سيادة مختلط (عسكري/مدني)، على أن تكلف تلك الحكومة بوضع الدستور الدائم للبلاد في فترة عامين تشكل بعدها حكومة ديمقراطية، وبعدها يعود الجيش لثكناته ليباشر أعماله الدفاعية والأمنية ويبتعد كليا عن السياسة.

نجحت حركة مارس ١٩٥٩ في تحقيق بعض أهداف تحركها، ومنها إبعاد اللواء أحمد عبدالوهاب، الذي اتهمه الانقلابيون الجدد بالولاء لرئيس الوزراء السابق وحزب الأمة، ودخول قائدي الحركة شنان ومحي الدين المجلس الأعلى الحاكم، وكأعضاء في مجلس الوزراء. الجانب الآخر من المسألة هو ما ألحقته تلك الحركة بوحدة وتماسك وقومية القوات المسلحة، إذ كانت تلك هي المرة الأولى التي تزحف فيها وحدات عسكرية تابعة للجيش السوداني الوطني من قواعدها لاحتلال العاصمة القومية التي تقوم بتأمينها وحمايتها وحدات أخرى. **«واستمرت اتصالاتنا حتى أن حددنا يوم ٢ مارس سنة ١٩٥٩ موعدا لاحتلال الخرطوم»**.[3] بنفس القدر تفتّتت وحدة القيادة العليا للجيش السوداني، وانتهكت قواعد الانضباط حينما فرض (العمداء) آراءهم بقوة السلاح، وأطيح بقادة آخرين أعلى رتبة بسبب اتهامات فرضتها السياسة، وليست مفاهيم الأداء والاحتراف العسكري. كانت حركة مارس ١٩٥٩ هي الصراع الأول داخل الجيش السوداني لأسباب سياسية.. ووضعت نهجاً جديداً للتعامل سيكون أكثر شراسة ودموية مستقبلاً.

---

[1] محي الدين أحمد عبدالله، مصدر سابق. ص ـ ٢٥.

[2] محمد محجوب عثمان، الجيش والسياسة في السودان. ص ـ ٢٠.

[3] محي الدين أحمد عبدالله، مصدر سابق. ص ـ ٢٤.

في الثاني والعشرين من مايو ١٩٥٩ حاولت نفس مجموعة مارس، وتحت إمرة قائديها شنان ومحي الدين، إعادة إنتاج تحركهم الأول، والزحف بقوات القيادتين الشمالية والشرقية للقيام بانقلاب جديد. فشلت الخطة نسبة لتعلم نظام الفريق عبود دروس المحاولة السابقة في زحف قوات الأقاليم بنجاح.. وكان واضحاً الضعف الكبير في تنسيق خطة التحرك. انتهت تلك المحاولة الانقلابية الثانية باعتقال كل الضباط المشاركين فيها، وبلغ عددهم تسعة وعشرين ضابطاً، قدموا جميعهم للمحاكمة أمام مجلس عسكري عالٍ، وأرسل جميع المدانين إلى السجون. كانت الأحكام قاسية، إذ حكم بالسجن المؤبد على الأميرآلاي عبدالرحيم شنان، والأميرآلاي محي الدين أحمد عبدالله، والبكباشية (مقدمين) حسن إدريس وعبدالحفيظ شنان ومحمد علي السيد، والصاغ (رائد) أحمد محمد أبوالدهب. كما حكم على اليوزباشي (النقيب) محجوب بابكر سوارالذهب بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً، وعامين لكل من اليوزباشية أسامه المرضي ومحمد عثمان كيله. سجل فشل حركة مايو ١٩٥٩ السابقة الأولى في تاريخ الجيش السوداني التي يرسل فيها ضباط عظام إلى السجون بعد إدانتهم في محاولة انقلاب عسكري ضد السلطة القائمة.

كان العام ١٩٥٩ من أكثر الأعوام التي تميزت بالصراعات الداخلية والانقلابات في تاريخ الجيش السوداني، فبعد محاولتين انقلابيتين في مارس ومايو من نفس العام، إذا بأخرى أكثر عنفاً تعصف بالجيش والاستقرار في السودان في التاسع من نوفمبر. اتضح لاحقاً أن هنالك العديد من الضباط قد أفلتوا من التحقيق والمحاكمات في المحاولتين اللتين أشرنا إليهما في ذلك العام، ويبدو أن النهج الانقلابي قد أصبح مدرسة قائمة بذاتها. **«كان هنالك عدد لا يستهان به من الضباط الموالين لنا.. والذين لم يقبض عليهم وعلى رأسهم القائمقام (عقيد) محمد أبوبكر فريد والبكباشى علي حامد محمد والصاغ طيار الصادق محمد الحسن واليوزباشى طيار عبدالبديع علي كرار والملازم عبدالحميد عبدالماجد.. وعدد كبير آخر لم تحضرني الذاكرة لذكر أسمائهم. كان هؤلاء لا هم لهم إلا أن يكملوا المشوار الذي ابتدأناه».**[1]

يبدو أن تلك المجموعة قد انخرطت بعد منتصف العام ١٩٥٩ في عمل تنظيمي سري كبير بهدف الإطاحة بنظام الفريق إبراهيم عبود. كان الملفت للنظر والمثير للدهشة أن ذلك التنظيم قد ضم عناصر من أقصى اليمين وأقصى اليسار.. عناصر من الإخوان المسلمين وأخرى شيوعية ملتزمة. ورد في أسماء المشاركين في ذلك التحرك اسم الرشيد الطاهر بكر المراقب العام لحركة الأخوان المسلمين، ويبدو أنه قد أخفى طبيعة تلك المشاركة عن حركته. كان للرشيد الطاهر

---

[1] محي الدين أحمد عبدالله، مصدر سابق. ص ـــ ٥٥.

علاقات كبيرة مع ضباط القيادة الشرقية في مدينة القضارف مسقط رأسه، وقد سعى لاستقطاب ضباط تلك القيادة للقيام بانقلاب عسكري تغنم منه حركة الأخوان المسلمين: «**إن صدمة الأخوان كانت أشد، إذ أصيبوا في مسئولهم ـ كما أنهم أصيبوا منه إذ تجاوزهم في موضوع الانقلاب دون اعتبار لرأيهم مع استخدام كوادر أخوانية، فقدوا كل نواة تنظيمهم في الجيش. وحسب رواية الرشيد الطاهر فإن سرية الموضوع وخطورته لا تسمح بالتشاور، ويضيف أن أسباب استقالته ترجع للجو الذي حدث في التنظيم ـ ويعني الإخوان ـ بعد فشل الانقلاب. ويتساءل: ماذا كانت ستكون النتيجة لو نجح الانقلاب؟**».[1] من الواضح أن الرشيد الطاهر قد كان تأثيره كبيرا على ضباط القيادة الشرقية، وساعده في ذلك شقيقه النقيب عبدالله الطاهر بكر.. يلاحظ أيضا مشاركة الرائد بشير محمد على في ذلك التحرك وهو أحد الكوادر الإخوانية الأولى في الجيش السوداني: «**فقد عرض الرشيد الطاهر المراقب العام للإخوان المسلمين فكرة إقامة ميليشيا ـ جيش وطني ـ تحت ستار تأييد نظام عبود ولم تنجح الفكرة، فاستمر في محاولته الفردية مستغلا وضعيته السياسية فاتصل ببشير محمد علي الذي أسس أول أسرة إخوانية داخل الجيش في مطلع الخمسينات، واتصل بمحمد يوسف المحامي وعضو التنظيم في الأبيض لضمان تأييد القيادة الوسطى**».[2]

جاءت مشاركة الشيوعيين في تلك المحاولة محدودة، ويبدو أن تقييمهم لأعضاء ذلك التنظيم بأنهم من الضباط الوطنيين والديمقراطيين، ولم يتبينوا أصابع الإخوان المسلمين التي كانت تسابق لاحتواء ذلك التنظيم. كان الحزب الشيوعي السوداني هو الحزب السوداني الوحيد الذي عارض نظام الفريق إبراهيم عبود منذ البداية، ولذا فلا غرابة في المشاركة والمساهمة في محاولة تقويضه: «**واتخذت المقاومة خطوات عنيفة في القوات المسلحة. ويمكننا أن نعتبر علم ١٩٥٩ عام القوات المسلحة في صدامها مع الدكتاتورية العسكرية. وكان للحزب الشيوعي دور في كل المحاولات الانقلابية التي تمت، والتي انتهت بالفشل وبالإعدام والسجن والتشريد للعناصر الوطنية في الجيش**».[3] كتب محمد محجوب عثمان عضو الحزب الشيوعي السوداني والذي شارك في حركة نوفمبر ١٩٥٩: «**كنت أحد المشاركين في حركة ٩ نوفمبر، حدث أنني كنت وقتها أعمل ضابطا برتبة ملازم بكتيبة سلاح الخدمة بالشجرة، ضمن المنطقة العسكرية لحامية الخرطوم، وكان الشهيد فاروق عثمان حمدالله وقتها ضابط ملازم يعمل في سلاح المدرعات**

---

(١) حيدر إبراهيم علي، أزمة الإسلام السياسي. ص ـ ١١٣.

(٢) نفس المصدر . توثيق د.حسن مكي لحركة الإخوان المسلمين. ص ـ ٧٥.

(٣) محمد سعيد القدال، مصدر سابق، ص ـ ١١٣.

التابع لحامية الخرطوم. وقد كان هو أول من أطلعني على أن حركة من الضباط الوطنيين تنوي القيام بعملية انقلابية ضد ١٧ نوفمبر وأنه أحد المشاركين في تلك الحركة. وأنه يرغب بحكم الثقة المتبادلة ورابطة الصداقة الحميمة بيننا ــ كنا قد تخرجنا سوياً من الكلية الحربية في الدفعة العاشرة في مايو ١٩٥٨ ــ يرغب في ضمي للحركة لمعرفته ميولي المعادية للنظام. وقد كان من المفترض أن يتم أول لقاء لي مع عنصر أساسي من قادة الحركة بغرض التنوير، وقد أخبرني حمدالله ونحن في طريقنا إلى اللقاء أننا سنقابل الرائد بشير محمد علي القائد الحقيقي للحركة، وكان وقتها آمراً لرتل من الدبابات في حامية الخرطوم ولكن وجدنا في انتظارنا النقيب عبدالحميد عبدالماجد)».[1] ويمضي الملازم محمد محجوب في إفادته بأنه انخرط في التنظيم وبدأ في تجنيد عناصر أخرى، وأن التنظيم ضم مجموعة من الضباط ممن يتميزون بالحس الوطني العالي والإقدام وشدة البأس والمراس. وأنه استطاع تجنيد الملازم أول عبدالمنعم محمد أحمد (الهاموش) ــ وهو أيضا ضابط ثبت لاحقا عضويته في التنظيم الشيوعي. ويمضي الملازم محمد محجوب في إفادته عن مدى مشاركة الحزب الشيوعي في تلك الحركة: **«لم يكن الحزب الشيوعي مسئولا عن هذه الحركة فكرةً أو تخطيطاً أو مشاركة بناءا على قرار صادر عن القيادة المركزية، ولكن مشاركتي فيها كضابط وعضو في الحزب تمت على أساس موقف تآمري لعضوين من أعضاء اللجنة المركزية الذين كان معظمهم رهن الاعتقال في ذلك الوقت ما عدا هذين العضوين وهما أحمد سليمان المحامي ومعاوية إبراهيم سورج. إذ أذكر أني نقلت لهما ما تم من اتصال لضمي إلى الحركة، لأن التزامي الحزبي يقضي بذلك، وبعد عدة لقاءات معهما جاءني ما يفيد بأنهما على اتصال بأعضاء اللجنة المركزية داخل المعتقل، وأن قراراً مركزياً قد أتخذ بضرورة المشاركة في الانقلاب لأنه من غير الممكن أن تنعزل عن حركة يقودها ضباط وطنيون، وهذا ما حدث فعلا».**[2]

إذن فإن مشاركة الحزب الشيوعي وحركة الإخوان المسلمين في تلك الحركة كانت محدودة لا تعرفها القيادة المركزية للطرفين، ودون علم كل طرف بالآخر. كانت مشاركة الأخوان المسلمين بقرار فردي من المراقب العام الرشيد الطاهر دون إخطار لبقية القيادات الإخوانية وقد برر ذلك وسبق أن أشرنا له. أما مشاركة الحزب الشيوعي فلم تكن بقرار متفق عليه في الحزب، وإنما نتيجة لمقامرة مشابهة لما فعله الرشيد الطاهر. عليه يمكننا أن نستخلص التالي:

---

(1) محمد محجوب عثمان، مصدر سابق. ص ــ ٢١.

(2) نفس المصدر. ص ــ ٢٢.

أ. أن تنظيم حركة ٩ نوفمبر ١٩٥٩ تم تكوينه في الوحدات العسكرية بالعاصمة الخرطوم ومدينتي القضارف وشندي، ولم يكن ذلك العمل التنظيمي منسجماً في توحد كامل وببرنامج سياسي متفق عليه، ويدل على ذلك محاولة الإخوان المسلمين والشيوعيين لعب دور في ذلك الانقلاب. هذا يدل أيضا على مدى التسابق الحزبي في تلك الفترة للاستفادة من أي مداخل في الجيش السوداني.

ب. أن معظم الضباط الذين شاركوا في تلك الحركة من الضباط الوطنيين الذين يتميزون بالانتماء الوطني، وهم من المحترفين، وإن غلبت عليهم النزعة اللبرالية والتطلع لمثل ما حدث في مصر عبدالناصر.

في ليلة التاسع من نوفمبر ١٩٥٩ تحرك تنظيم الضباط الوطنيين لاستلام السلطة. أشارت العديد من المصادر أن الحركة كانت مراقبة منذ فترة من عناصر استخبارات الجيش تحت إشراف مباشر من اللواء حسن بشير نصر نائب القائد العام. «**على أن النقص الذي لازم الحركة خلال جريان الأحداث، وضح فيما بعد، في ثغرات قاتلة في نواحي التنظيم، وعدم القدرة على المحافظة على السرية، مما أودى بالحركة في لحظات قيامها**».[1] ظهر ذلك بوضوح من مدى الاستعداد الذي قامت به قيادة الجيش لإجهاض ذلك التحرك، فقد وضعت بعض الوحدات في الاستعداد سراً، وترك أعضاء المجلس الأعلى الحاكم مساكنهم إلى أماكن آمنة لإدارة المعركة المضادة، وبالتالي فشلت الخطة الموضوعة لاعتقالهم. أما الإخفاق الأكبر فقد كان في فشل تحرك القوة الأساسية من المدرعات لتنفيذ احتلال الأهداف الحيوية المحددة في الخطة (مبنى القيادة العامة للجيش وبقية مرافق الاتصالات ونقاط العبور الرئيسية في العاصمة المثلثة)، إذ تم اعتقال الرائد بشير محمد علي والملازم فاروق حمدالله قبل شروعهم في تحريك المدرعات. شهدت ليلة التاسع من نوفمبر ١٩٥٩ أول صدام بالذخائر الحية بين وحدات الجيش السوداني، ودارت اشتباكات في المنطقة العسكرية في أمدرمان بين قوات من سلاح المهندسين المؤيد للمجلس الأعلى الحاكم ومدرسة المشاة التي كان يقودها البكباشى (المقدم) علي حامد محمد قائد المحاولة الانقلابية. كان ذلك هو الصدام الأول بين وحدات تنتمي لجيش قومي واحد، عصفت بوحدته وتماسكه وقوميته إطلالة الانقلاب الأول الذي استولى على السلطة في السودان.

---

[1] محمد محجوب عثمان، مصدر سابق. ص ـــ ٢٢.

تم اعتقال جميع المشاركين في تلك المحاولة، وشكلت لهم محكمة عسكرية عليا «مجلس عسكري عالي» برئاسة اللواء محمد أحمد التيجاني وعضوية العقداء إبراهيم النور سوار الدهب ويوسف الجاك طه، بينما مثل الإدعاء (الاتهام) الأميرآلاي عبد الرحمن الفكي رئيس القضاء العسكري وعاونه كل من الصاغ مزمل سليمان غندور والصاغ محمد عبد الحليم. كانت هيئة الادعاء في غاية التشدد وطالبت بإنزال عقوبة الإعدام في المشاركين، وقد أصدرت المحكمة العسكرية الأحكام التالية:

أ. الإعدام شنقا على كل من المقدم علي حامد، المقدم يعقوب كبيدة، الرائد عبدالبديع علي كرار، النقيب طيار الصادق محمد الحسن، والنقيب عبدالحميد عبدالماجد.
ب. السجن المؤبد على كل من الرائد عبدالرحمن كبيدة، النقيب عبدالله الطاهر بكر، الملازم أول محمد جبارة، والملازم ثاني محمد محجوب عثمان.
جـ. السجن لمدة خمسة سنوات علي الرشيد الطاهر بكر المحامي.
د. الطرد من الخدمة لكل من الملازم حسن مكي والملازم فائز حسين.

في فجر يوم الأربعاء الموافق ٢٠ ديسمبر ١٩٥٩ تم تنفيذ أحكام الإعدام شنقاً على قادة محاولة التاسع من نوفمبر بالسجن العمومي (كوبر) بالخرطوم بحري. كانت تلك أيضاً حادثة أولى في تاريخ الجيش السوداني بتنفيذ أحكام إعدام في ضباط سودانيين ما كان تحركهم بمختلف عن تحرك حاكميهم، الذين أتوا إلى سدة السلطة على صهوة مدرعة من طراز صلاح الدين. كانت تلك بداية ظاهرة العنف والحسم بالإعدام في الصراع داخل الجيش السوداني الناتج عن منطلقات سياسية.. وهي ظاهرة ستمضي متصاعدة لحقب قادمة.

الجيش السوداني والعمل السياسي المنظم

البدايات. .

بدراسة التأثير السياسي على الجيش السوداني وتطوره في الفترة التي سبقت استقلال السودان، نجد أنه كان محدودا، وقد تسببت فيه التطورات السياسية التي سبقت الاستقلال، خاصة التجاذب بين مسألتي الوحدة مع مصر أو الاستقلال التام، إضافة إلى طبيعة العلاقة المستقبلية مع جنوب السودان. كان التأثير السياسي على الجيش السوداني بسبب مسألة الجنوب أيضا محدودا، ولكنه أصبح أكثر وقعا ونتائجا على الضباط والأفراد الجنوبيين العاملين في الفرقة الجنوبية، وما قاد إليه من تمرد دام في أغسطس ١٩٥٥. أما المؤثر السياسي الخارجي فقد تمثل أساسا في تمدد التيار الوطني والنزعات التحررية في العالم العربي، وخاصة بعد انتصارات ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، وما أحدثته من تحولات سياسية عميقة فيها، ومن نهضة قومية عربية على نطاق الشرق الأوسط، ومساندة لحركات التحرر الوطني في أماكن أخرى. بنفس القدر أظهرت ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر مدى الدور المتعاظم الذي يمكن أن تلعبه الجيوش في دول العالم الثالث في تحقيق إنجازات وطنية، وتحولات اجتماعية كبيرة. بلا شك أن السودان قد تأثر طوال تاريخه بما يحدث في شمال وادي النيل إيجابا أو سلبا، ولذا لا يمكن نفي ذلك التأثير المباشر على تطور ونمو الدوافع السياسية وسط كوادر الجيش السوداني.

في محاولة لتعريف مفهوم النشاط السياسي المنظم داخل الجيش السوداني، لابد من تحديد مكونات أساسية لطبيعة ذلك النشاط وأهدافه وهي قد تنحصر في التالي:

أ. أن يكون ذلك النشاط السياسي يتم في إطار تنظيم سري لديه ضوابطه الصارمة في تجنيد العضوية وأسلوب العمل الذي يمنع تسرب أي معلومات خارج نطاق ذلك التنظيم.

ب. يكون للتنظيم أهداف سياسية يسعى لتحقيقها، وهي أهداف تتفق عليها تماما كل كوادر التنظيم وتجمعها إرادة موحدة لتنفيذها.

جـ. أن يكون للتنظيم هيكل تنظيمي محدد مبني على أسلوب هرمي في التسلسل القيادي يحدد المسئوليات، ويشدد على الطاعة والأمن والسرية.

بإسقاط معايير العمل السياسي المنتظم على الجيش السوداني للوصول إلى تحديد بداياته الحقيقية، نجد أن كل القرائن تشير إلى منتصف الخمسينات من القرن الماضي. جاءت البداية الخارجية الأولى من شمال الوادي، بعد زيارة الصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصرية للسودان في العام ١٩٥٣، وسنأتي لتفاصيل ذلك لاحقاً. بنفس القدر تشير كل المصادر وخاصة التوثيق الحزبي لتلك الفترة إلى أن حركة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي السوداني كانا من سائر الأحزاب السياسية الرواد في فتح نفق العمل السياسي داخل الجيش السوداني.

تأثرت تجربة الإخوان المسلمين في السودان بصورة كاملة بمسار وتطور التجربة في مصر، وبلا شك أن الإخوان في مصر كانوا الأسبق في اكتشاف دور الجيش في المستقبل وضرورة تأسيس العمل التنظيمي داخله. «**ذكر صلاح شادي في كتابه ــ صفحات من التاريخ: أن حسن البنا مؤسس الحركة فكر في إنشاء قسم (الوحدات العسكرية) للإخوان في أوائل الأربعينات، وبدأت النشأة المنظمة لهذا القسم بزيارة الإمام الشهيد لمدرسة الصيانة التابعة لسلاح الصيانة أسبوعيا كل يوم أربعاء**».[١] رغم أن مؤرخي حركة الإخوان المسلمين السودانية تفادوا بصورة متعمدة تسليط الضوء على تجربة «**التنظيم الخاص**» الذي يعمل بصورة مباشرة وبأسبقية أولى داخل الجيش السوداني، إلا أنهم أخفقوا في حجب الحقيقة التاريخية الواضحة بأنهم كانوا أول حزب سياسي سوداني سعى لاختراق الجيش السوداني في مطلع الخمسينات: «**أما الجيش فقد ركز عليه الإسلاميون مبكرا وتم تجنيد عدد من الضباط مثلوا (جيل الطلائع العسكري الإخواني) وهم: بشير محمد علي وعبدالله الطاهر وعبدالرحمن فرح وعبدالرحمن سوارالدهب، وتطور العمل داخل الجيش. ويبدو أن أبا المكارم عبدالحي ــ ضابط مصري هوب إلى السودان ــ حينما جاء إلى السودان في ١٩٥٥ كان منفعلاً بتجربة الإخوان المصريين مع الجيش، فأوصى بالتركيز عليه، ونقل تجربة التنظيم الخاص في مصر، مما أدى إلى أن يقبل بعض شباب الأخوان على الكلية الحربية محمود عبدالله برات وحسين خرطوم دار فور**».[٢] عموماً، إن معظم الضباط الذين أشار إليهم مؤرخ الجماعة كانوا طلاباً حربيين في الكلية الحربية السودانية في مطلع الخمسينات، وأصبحوا ضباطاً في الجيش السوداني قبل العام ١٩٥٥، مما يؤكد أن البداية الحقيقية لذلك العمل السياسي المنظم كانت قبل ذلك التاريخ.. سنتطرق لتفاصيل تجربة الإخوان المسلمين مع الجيش السوداني في فصل قادم.

---

[١] حيدر طه، الإخوان والعسكر. ص ــ ٢٣.

[٢] حيدر إبراهيم علي، مصدر سابق. (نقلاً عن توثيق حسن مكي محمد أحمد عن حركة الإخوان المسلمين). ص ــ ٧٤.

نأتي إلى الحزب الشيوعي السوداني، وهو الحزب السياسي السوداني الثاني في التعرف على أهمية الجيش السوداني في تشكيل مستقبل السودان، والسعي بصورة متصاعدة إلى بناء قواعده الأولى داخله. يتشارك الحزب الشيوعي السوداني مع الإخوان المسلمين في التعتيم على نشاطهم وتجربتهم مع الجيش السوداني، إلا من نزر يسير أورده أعضاء في الحزب في توثيقهم لفترات تاريخية محددة، وخاصة عند تقييمهم للتجربة مع نظام مايو وحركة ١٩ يوليو ١٩٧١. **«يعود تاريخ النشأة الحقيقية، وعملية التأسيس إلى ما قبل الاستقلال السياسي للسودان بداية عام ١٩٥٤، وما صحب هذا من زخم وانفتاح ديمقراطي نسبي، أتاح الفرصة لعناصر متفتحة من الحركة الطلابية لولوج المؤسسة العسكرية، رغم القيود الثقيلة التي كبلتها بها قوانين الإدارة البريطانية الاستعمارية السابقة. وفي تلك الظروف تفتحت الفرص أمام مجموعات من الطلاب ذوي الميول الديمقراطية وآخرين من أعضاء ــ رابطة الطلبة الشيوعيين ــ للدخول للكلية الحربية والتخرج منها كضباط صغار داخل الجيش. ولقد شكل ذلك النواة الأولى لتنظيم الضباط الشيوعيين. والذي تقتضي الأمانة التاريخية القول بأن القدح المعلى في عمليات بناءه قد قام على أكتاف المقدم بابكر النور».**[1]

ويضيف المصدر أن ذلك يعتبر تطوراً للحزب الشيوعي واكب عمله الفكري والسياسي ومشاريعه وتوجهاته لبناء رصيد وطني ديمقراطي للحركة الشعبية داخل الجيش. وقد عزا الكاتب ازدياد اهتمام الحزب الشيوعي بالجيش السوداني بفكرة بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية التي طرحها الحزب في برنامجه للمؤتمر الثالث في العام ١٩٥٦. وقد أورد أيضا أن ذلك المفهوم قاد إلى تصنيف ذوي البزة العسكرية ضمن فئات المثقفين الثوريين، كما جرى التركيز على خصائص الجيش بوصفه مؤسسة عالية التمركز، تتميز بروح الانضباط والحس الجمعي، المستمد من التوحد التقني والوظيفي، وما يوفر لها هذا من قدرات على التحرك السريع وحسم المواقف بالسلاح. أورد أيضا المؤرخ محمد سعيد القدال تأكيده بإعطاء الحزب الشيوعي لهذا الأمر أهميته حينما أورد: **«وكان الحزب الشيوعي قد بدأ منذ الخمسينات في إقامة تنظيم داخل الجيش تحت إشراف عبدالخالق مباشرة».**[2]

---

(١) محمد محجوب عثمان، مصدر سابق. ص ــ ١١.

(٢) محمد سعيد القدال، مصدر سابق. ص ــ ٢١١.

نشأة تنظيم الضباط الأحرار

نسب اسم «**الضباط الأحرار**» إلى التنظيم العسكري المصري الذي أطاح بالنظام الملكي في مصر في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. يرجع الاسم إلى أن المشاركين في ذلك التنظيم يتقاسمون قدرا من الحرية الفكرية التي تبعدهم عن أي تأثير أيديولوجي محدد، وتربط بينهم القومية، والولاء للوطن وشعبه. كان ذلك التنظيم العسكري المصري هو تحالف على مشروع سياسي، دون اعتبار للمؤثرات الفكرية القديمة لدى كوادره، ونلاحظ ذلك بوضوح في أن التنظيم المصري ضم داخله تيارات وميولا متباينة، ففيه من كانوا أعضاء في حركة الإخوان المسلمين، أو لهم ارتباطات تنظيمية بالحركة الشيوعية المصرية. «**ويذكر أنور السادات حول معنى الضباط الأحرار، أن أساس اختيار اسم الضباط الأحرار للتنظيم يعني انهم أحرار في أهدافهم الوطنية والاجتماعية، وأنهم أحرار كذلك في الانتماء إلى أية هيئة أو جمعية أو تشكيل معروف**».[1] كما يتضح أيضا أن غالبية الكوادر التي انخرطت في تنظيم «الضباط الأحرار» المصري كانوا من الضباط المحترفين الذين غلب عليهم التوجه الوطني القومي. كان لنجاح التجربة المصرية وما حققته من إنجازات ثورية أثره الكبير في سرعة انتقال مفهوم وأسلوب العمل السياسي داخل الجيوش العربية، وإلى السودان وسوريا والعراق على وجه الخصوص.

خلال العام ١٩٥٣ زار الصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصري والمسئول عن ملف السودان في السياسة المصرية الخرطوم، وكان بصحبته الصاغ أبونار مدير مكتبه وأحد ضباط المخابرات المصرية. أتيحت للوفد المصري خلال تلك الزيارة فرصة الالتقاء ببعض ضباط الجيش السوداني في العاصمة الخرطوم ومدينة جوبا، ويبدو أن دور الجيش في المشروع الوطني القومي قد تمت مناقشته بصورة ما، ومناقشة أهمية العمل التنظيمي السري وضرورة ارتباطه بـ «تنظيم الضباط الأحرار» المصري والثورة المصرية. أشارت بعض المصادر إلى أن الرائد يعقوب كبيدة الذي كان متحمسا للتجربة الناصرية حافظ على اتصالاته مع الرائد صلاح سالم، وعمل على بناء أول خلايا سياسية داخل الجيش. خلال العام ١٩٥٧ رصدت شعبة استخبارات الجيش نشاطا سياسيا لعدد من الضباط على رأسهم الرائد يعقوب كبيدة، وكانت نتائج التحقيق الذي أجرته القيادة إحالة أربعة ضباط إلى الاستيداع «الخدمة العسكرية غير العاملة»

---

[1] أحمد بيلي، الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر. ص ـــ ٢٩٠.

لمدة عام، وهم الصاغ يعقوب كبيدة، الصاغ محمود حسيب، الصاغ عوض أحمد خليفة والصاغ جعفر محمد نميري.

وردت أولى إشارات بدء العمل بمفهوم التنظيم التحالفي العريض «تنظيم الضباط الأحرار»، بغرض تحقيق أهداف وطنية بواسطة العمل العسكري المنظم ــ أي «الانقلاب العسكري» ــ في حركة التاسع من نوفمبر ١٩٥٩ التي قادها المقدم علي حامد، وإن كانوا أطلقوا على أنفسهم اسم «حركة الضباط الوطنيين».. «**ساهمت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر بتأثيرها المعنوي في بلورة أفكار عامة اجتاحت كل الوطن العربي وبتحديد أسلوب عمل نهلت منه كل التنظيمات، فقام عدد من الضباط بتكوين تنظيم يحمل مبادئ تحررية ويتجه إلى فكرة الوحدة العربية. ولكنه لم يكن في ذلك الوقت يسعى إلى إجراء تغييرات ثورية أو يخطط للاستيلاء على الحكم. وكان من أهم عناصر هذا التنظيم الشقيقان يعقوب كبيدة وعبدالرحمن كبيدة الذين تمحور حولهما النشاط**».[١]

قاد إخفاق حركة ٩ نوفمبر ١٩٥٩ وما أعقبها من إعدامات وسجون وإقصاء، والدروس المستفادة منها، إلى توضيح أهمية التنظيم المتماسك داخل الجيش وفق برامج سياسية متفق عليها وبضوابط أمنية عالية. في تلك المرحلة السياسية من تاريخ السودان (١٩٦٠)، كان الحزب الشيوعي السوداني قد طرح استراتيجية الجبهة الوطنية الديمقراطية رغم عدم تحديده للدور المطلوب من المؤسسة العسكرية ضمن ذلك الحلف الوطني: «**ومهما يكن وضع المؤثرات الخارجية فإن تركيز الجهد النظري على الجيش في تلك الفترة كان يتم وفق معطيات نابعة من تطور الحياة السياسية السودانية، ألا وهو تواتر الانقلابات العسكرية**».[٢]

من الواضح من دراسة التطور الذي صاحب العمل السياسي داخل الجيش السوداني أن «تنظيم الضباط الأحرار» بصورته الكاملة، وهو تحالف جبهوي من الضباط الشيوعيين والديمقراطيين والوطنيين تأسس في مطلع العام ١٩٦٠. تؤكد بعض المصادر، وتطور الأحداث فيما بعد، أن النقيب ــ آنذاك ــ بابكر النور سوارالذهب عضو التنظيم العسكري الشيوعي في الجيش السوداني كان في طليعة المؤسسين لذلك التنظيم، وهذا يتفق مع توجه حزبه خلال تلك الفترة في تكوين الحلف الوطني والجبهة الديمقراطية. بدأ التنظيم بعدد من الضباط الشيوعيين والقوميين والوطنيين، الذين يمكن تصنيفهم جميعاً في إطار التيار الديمقراطي العريض. رغم

---

[١] حيدر طه، مصدر سابق. ص ــ ٧٣.

[٢] محمد محجوب عثمان، مصدر سابق. ص ــ ١٨.

نطاق السرية والتكتم التي يفرضها أي عمل سياسي عسكري سري داخل الجيش السوداني، يمكن أن نشير لبعض المجموعات والقادة المؤسسين:

أ. **مجموعة الحزب الشيوعي السوداني**: كان على رأسها النقيب بابكر النور عثمان، وضمت هاشم العطا ومحمد محجوب عثمان ومحمد أحمد الريح وعبدالمنعم محمد أحمد وعثمان أبوشيبة ومحجوب إبراهيم (طلقه).

ب. **مجموعة الضباط الديمقراطيين**: من أبرز قادتها النقيب فاروق عثمان حمدالله، وشارك فيها المتعاطفون مع التيار اليساري.

جـ. **مجموعة الضباط القوميين**: احتوت على أسماء عديدة، منها جعفر محمد نميري، الرشيد نورالدين، الرشيد أبوشامة، أبوالقاسم هاشم، خالد حسن عباس، مأمون عوض أبوزيد، يعقوب إسماعيل، زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر، وكامل عبدالحميد. تأثر بعض أفراد هذه المجموعة بصورة واضحة بالفكر والتجربة الناصرية.

د. **مجموعة الضباط الوطنيين**: وهي مجموعات ملتصقة بقضايا الوطن، ويزيد من ارتباطها التنظيمي الأزمات السياسية وتطلعات الشارع السوداني. برز من تلك المجموعة أحمد الشريف الحبيب، محمود حسيب، مزمل سليمان غندور وسعد بحر.

لم تشهد الفترة من العام ١٩٦٠ وحتى أكتوبر ١٩٦٤ أي نشاط سياسي محسوس، ويرجع ذلك إلى تشديد سلطة نظام الفريق إبراهيم عبود القبضة الأمنية على الجيش بعد محاولة نوفمبر ١٩٥٩ الانقلابية التي تم بعدها إعدام وسجن وطرد العديد من الضباط. وفي محاولة السيطرة على الجيش تم نقل العديد من الضباط الذين حامت حولهم شبهات سياسية غير مؤكدة للعمل في الجنوب ووحدات الأقاليم القصية.

ثورة أكتوبر الشعبية. . ١٩٦٤

في العام ١٩٦٤ تعاظم المد المعارض لنظام الفريق إبراهيم عبود في الشارع السوداني. بلا شك أن ازدياد المعارضة لذلك النظام قد جاء نتيجة للتراكمات المتدرجة للعمل المعارض طوال الفترات السابقة، ودخول كل القوى السودانية الحزبية والنقابية المختلفة في جبهة معارضة موحدة. أما العامل الثاني الذي ساعد على تفاقم أزمة النظام الحاكم فهو تطورات مسألة جنوب السودان، فقد أدت السياسات المتشددة التي انتهجها نظام عبود لحسم مشكلة الجنوب عسكريا إلى نزوح السياسيين الجنوبيين وعشرات الألوف من اللاجئين إلى الدول المجاورة، وتحولت

مسألة الجنوب إلى أزمة قومية شاملة: «**تفاقم السخط بين المدنيين بفعل البطش والقهر الذي مارسه رجال الحكومة خلال الحكم العسكري، حتى إذا جاء منتصف عام ١٩٦٤ أحس المواطنون في سائر أرجاء القطر بالمعارضة السياسية والعسكرية الجنوبية لذلك الحكم. ولم يؤثر القهر العسكري على الجنوب وحده، بل ولد معارضة ومقاومة، ودفع القادة السياسيين الشماليين للمجاهرة برفضهم للقمع الذي كان يمارسه الجيش في الجنوب**».[١]

تصاعدت المعارضة السياسية لنظام الفريق عبود وبدأت الشرارة في مساء يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ حينما أقام طلاب جامعة الخرطوم ندوة حول مشكلة الجنوب، وخلال الندوة اقتحمت الشرطة الحرم الجامعي، وأطلقت النيران ليستشهد الطالب «أحمد القرشي طه».. تحول تشييع جثمان الشهيد القرشي في اليوم التالي إلى أكبر مظاهرة سياسية قادها أساتذة جامعة الخرطوم، وشاركت فيها كل القوى السياسية وجماهير الشعب السوداني التي أصابها اليأس من الحكم العسكري، وبدأت تطالب بالتغيير.. هكذا كانت بداية «**ثورة أكتوبر**» الشعبية، والتي تطورت إلى تكوين جبهة الهيئات وإعلان الإضراب السياسي العام الذي شل الحياة تماما في كافة أرجاء السودان.

رغم البداية العنيفة التي واجهت بها الشرطة المتظاهرين، انتشرت المظاهرات في العاصمة وكل مدن السودان، مما حدا بالمجلس العسكري الحاكم إلى إعلان حالة الطوارئ، وإنزال وحدات الجيش.. تعاطف الجيش بصورة صامتة ومتصاعدة مع الحركة الجماهيرية، ورفض قادة الوحدات إطلاق النار على المتظاهرين.. لأول مرة منذ إنشاء الجيش السوداني «قوة دفاع السودان» في العام ١٩٢٥، وضح انقسام قاعدة الجيش من صغار الضباط وضباط الصف والجنود وعدم وقوفهم بصورة متماسكة مع قيادتهم العليا. في تلك المرحلة (٢١-٢٦ أكتوبر ١٩٦٤) نشط «تنظيم الضباط الأحرار» في دعوة الضباط وقادة الوحدات لرفض إطلاق النار على الشعب السوداني. كانت تحركات التنظيم أكثر وضوحاً لمساندة ثورة أكتوبر الشعبية في «حامية الخرطوم»، والتي تضم الآلاي المدرع ــ «الكتيبة المدرعة» ــ وبها العديد من أعضاء التنظيم ومنهم فاروق عثمان حمدالله وخالد حسن عباس وأحمد عبدالحليم. «**وتحرك الضباط الأحرار ورفضوا نزول الجيش للشارع لضرب المتظاهرين، وضغطوا على الرئيس عبود ليحل المجلس الأعلى، وكانت تلك نقطة تحول حاسمة في مسار الثورة**».[٢]

---

[١] أبيل ألير، جنوب السودان ــ التمادي في نقض المواثيق والعهود. ص ــ ٢٦.

[٢] محمد سعيد القدال، مصدر سابق. ص ــ ١٣٤.

أظهرت أيضاً بعض القيادات العسكرية العليا مدى ارتباطها وقبولها لتطلعات الشعب السوداني في الحرية والديمقراطية، وجاء الموقف الحاسم في التحرك الأخير الذي قام به العمداء محمد إدريس عبدالله قائد مدرسة المشاة، ومحمد الباقر أحمد مدير العمليات، والعقيد الطيب المرضي مدير شعبة الاستخبارات. كان واضحاً من مجريات الأحداث أن تلك المجموعة من القادة قررت التدخل بالقوة لإجبار المجلس العسكري الحاكم على تسليم السلطة، بعد وثوقهم من قدراتهم لتحريك قوات حامية الخرطوم ومدرسة المشاة في أمدرمان.. طلبوا مقابلة الرئيس والقائد العام الفريق إبراهيم عبود وأبلغوه بوضوح تام أن الشعب لا يرغب في استمرار الحكم العسكري، وبضرورة حقن الدماء وتسليم السلطة.. «**الاثنين ٢٦/١٠/١٩٦٤ اجتمع معظم ضباط القيادات العسكرية وأخطروا عبود بسحبهم الولاء، فأعلن عبود حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء والمجلس المركزي**».[1]

أيقن المجلس العسكري الحاكم فقدانه السيطرة على الموقف، ووافق الفريق إبراهيم عبود على حل المجلس العسكري الأعلى والتفاوض مع جبهة الهيئات.. ولتنتصر أول ثورة شعبية، ويسقط أول نظام دكتاتوري في السودان.. كان ذلك أول انحياز واضح للجيش لنصرة الحركة الجماهيرية، والوقوف مع مطالب الشعب السوداني.. أثبت الجيش السوداني بذلك الموقف الوطني الشجاع أنه جيش لا ينفصل عن سائر قوى الشعب السوداني في الارتباط التام بقضايا الحريات والعدالة والديمقراطية.

مثلت «**ثورة أكتوبر الشعبية**» في العام ١٩٦٤ منعطفاً كبيراً في تاريخ السودان الحديث.. كانت أول ثورة شعبية في أفريقيا تطيح بنظام عسكري دكتاتوري، وتستعيد الحكم المدني الديمقراطي.. ما أعقب التحقيقات مع قادة نظام ١٧ نوفمبر، ونتيجة للتطورات السياسية في حل مشكلة الجنوب، وتمدد الزخم السياسي الحزبي في كل مناحي المجتمع السوداني.. كل تلك العوامل قادت إلى تشكيل منعطف جديد لولوج العمل السياسي بصورة أكبر في معسكرات «الجيش السوداني».. أصبحت مشاكل وهموم الوطن تُطرَح بصورة أكثر وضوحاً داخل الجيش، وبدأ الضباط والجنود في مناقشة الأمور السياسية دون مواربة، وسقط ما عُرِفَ سابقاً من تحفظ تفرضه القوانين واللوائح العسكرية على العمل السياسي.

---

[1] محمد أبو القاسم حاج حمد، مصدر سابق. مجلد ٢، ص ــ ٢٧٠.

الفصل الثاني

النظام العايدي.. الانقلاب والانقسام

١٩٦٩-١٩٧١

التدخل الثاني . . انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩

الطريق إلى الانقلاب

سرعان ما خبا بريق ثورة أكتوبر الشعبية في العام ١٩٦٤، وسقط الحكم الديمقراطي المدني في التجربة الثانية. تراجعت الأحزاب الطائفية أولاً عن تنفيذ شعارات أكتوبر وبرامجه السياسية التي نادى بها الشارع السوداني. ودخلت الأحزاب السياسية المؤتلفة ظاهرياً والمنقسمة ضمنياً دائرة الصراع الذاتي العقيم. كان هنالك العديد من العوامل التي فاقمت من الأزمة السياسية في فترة الديمقراطية الثانية وأبرزها:

أ. التراجع عن تنفيذ الشعارات التي نادت بها ثورة أكتوبر وعودة الخلافات السياسية الطاحنة، حيث شهدت البلاد تكوين خمس حكومات مدنية في فترة قصيرة لم تتعدى الخمس سنوات، أي بمعدل حكومة جديدة في أقل من عام. شهدت نفس الفترة انقسامات كبيرة في الأحزاب التقليدية، مما صنف تلك الفترة بأنها عبث ديمقراطي وعدم جدية كاملة من الأحزاب.

ب. الفشل في حل مشكلة الجنوب سلمياً، وعودة الحكومة الديمقراطية إلى حسم المسألة عسكرياً بعد العام ١٩٦٥.

جـ. استهداف الأحزاب التقليدية للحزب الشيوعي السوداني الذي حقق الكثير من المكاسب في تلك الفترة، والخروج عن قواعد الممارسة الديمقراطية بإصدار قرار حله من داخل الجمعية التأسيسية (البرلمان) في منتصف نوفمبر ١٩٦٥.

د. انتهاك استقلال القضاء برفض قرار الهيئة القضائية بعدم دستورية قرار حل الحزب الشيوعي، مما أدى إلى استقالة السيد بابكر عوض الله رئيس القضاء، وسانده في استقالته قضاة آخرين.

هـ. إدخال مشروع الدستور الإسلامي ضمن المشروعات البرلمانية، والذي وجد معارضة كبيرة من اليسار والأحزاب الجنوبية والنقابات.

«ولقد كان المعلم البارز لهذه الفترة من الحكم الوطني استفحال الخلافات وعمق الانقسامات في معظم الأحزاب السياسية وحزب الأمة على وجه الخصوص بما استتبعها من

مؤامرات وصراعات كان لها أكبر الأثر في عدم استقرار الحكم واهتزاز هيبتـه وعجـزه عـن تنمية البلاد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وعجزه بالضرورة عن إيجاد حـل لمشـكلة الجنـوب وسائر مشاكل السودان عجزاً كان من جرائه أن ضعف الأداء الحكومي إلـى حـد الشـلل».[1]

وباختصار، منذ بداية العام ١٩٦٩ كانت البلاد قد وصلت إلى ما يمكن تسميته بالأزمة السياسـية الشاملة (سياسية/دستورية/اقتصادية/قومية)، وبذا تحقق المناخ، وانفتحت الجسور لحدوث الانقلاب العسكري. لقد أثبت تاريخ السودان الحديث بصورة متكررة أن الانقلاب العسكري لا يحـدث إلا عندما تفشل أنظمة الحكم المدني الديمقراطي في القيام بواجبها القومـي، وعنـد تفـاقم الأزمـة السياسية، ووصول بعض الأحزاب إلى حالة اليأس. إن الجيوش في معظم دول العالم الثـالث لا تزحف إلى قصر السيادة إلا عندما تفشل السلطة المدنية الحاكمة، وتعجز تماما عن تنفيذ مهامـها الوطنية، وتتلاشى طموحات الشعب في الاستقرار والتنمية.

تنظيم الضباط الأحرار.. انقلاب أم حركة جماهيرية

بنهاية العام ١٩٦٨ نما وتوسع «**تنظيم الضباط الأحرار**» بصورة واضحـة، وكـان تيـار الضباط القوميون هو الرابح الأكبر في تجنيد أعداد كبيرة من العضوية، وحقق مراكز قوية فـي بعض الأسلحة الرئيسية، كالمدرعات والمظلات وحامية الخرطوم. هنالك عوامل سياسية أساسـية ساهمت بصورة مباشرة في نمو قاعدة «تنظيم الضباط الأحرار» في تلك الفترة وأهمها:

أ. ضعف وتخبط نظام الحكم الديمقراطي، ووصوله بالبلاد إلى مرحلة الأزمة القوميـة الشاملة، ودفعه الحزب الشيوعي السوداني إلى دائرة العمل السياسي المؤيد لخيار الجيش، بعد طرده وحرمانه من المشاركة الديمقراطية. وبلا شك أن تنظيم الضباط الشيوعيين كان قوة لها تأثيرها الكبير داخل «تنظيم الضباط الأحرار».

ب. ازدياد عدد الضباط القوميين العرب داخل «تنظيـم الضبـاط الأحـرار»، وبدايـة ارتباطهم المؤسس مع التنظيم الناصري في مصر، خاصة الذيـن أوفـدوا لتلقـي دورات تدريبية في مصر من ضباط سلاحي المظلات والمدرعات.

---

[1] محجوب إبراهيم حسن، التشريع والتطور الديمقراطي في السودان. كتاب الديمقراطية في السودان. ص ـ ٩٧.

جـ. تفاقم الموقف العسكري في جنوب السودان بعد تلقي «**حركة الأنيانيا**»[1] تحت قيادة اللواء جوزيف لاقو كميات كبيرة من السلاح والعتاد الحربي من إسرائيل، وذلك من الأسلحة والمعدات التي غنمتها خلال الحرب العربية ــ الإسرائيلية في العام ١٩٦٧. «**تحققت سيطرة أنيانيا العسكرية المركزية من خلال جوزيف لاقو بعد أن تلقوا إمدادات أسلحة من الخارج، أمدتهم بها إسرائيل عبر أثيوبيا ويوغندا**».[2] شهدت تلك الفترة أيضا وصول مستشارين أجانب للعمل مع قوات الأنيانيا من المرتزقة الأوروبيين، مثال رودلف شتاينر وبوب دينار اللذان تمرسا في حروب أفريقيا الأهلية. انعكس موقف العمليات العسكرية المتصاعد، وارتفاع نسبة الخسائر البشرية بصورة واضحة على معنويات وتماسك الجيش السوداني، وقاد إلى انفصاله شبه الكامل عن الولاء للقيادة السياسية الحاكمة.

بدراسة تطور «تنظيم الضباط الأحرار» وحتى العام ١٩٦٨، يتضح لنا أن التنظيم لم يبدأ أي تخطيط يهدف إلى استلام السلطة في السودان حتى ذلك الوقت. بدأ التفكير الجاد في الربع الأخير من ذلك العام، حينما ارتفعت بعض أصوات أعضاء التنظيم في المطالبة باستلام السلطة إذا رغب التنظيم في تنفيذ برامج الجبهة الوطنية الديمقراطية التي يتبنون خطها السياسي، ويؤمنون بأنه الخيار الوحيد لإنقاذ الوطن من التدهور الذي تسببت فيه الأحزاب السياسية الحاكمة. في ديسمبر ١٩٦٨ عقد «تنظيم الضباط الأحرار» اجتماعاً موسعاً لكل عضويته الموجودة في العاصمة الخرطوم، وتم ذلك بمنزل الرائد فاروق عثمان حمد الله بحي العمارات بالخرطوم. طرح الضباط القوميون في الاجتماع مشروع الاستيلاء على السلطة، وبرزت من خلال النقاش آراء معارضة لتنفيذ الانقلاب العسكري لعدم جاهزية التنظيم السياسية والعسكرية. كان التساؤل الذي توقف عنده الحضور: «**هل تنظيم الضباط الأحرار قادر على استلام السلطة والحفاظ عليها؟**»

للخروج من تلك النقطة الخلافية، والوصول إلى قرار مبني على دراسة علمية قرر ذلك الاجتماع تشكيل لجنتين كما يلي:

أ. **<u>اللجنة السياسية</u>**: لتقوم بإجراء تقدير موقف سياسي، وليشمل تقييم الموقف السياسي، ومعرفة مدى القبول والتأييد المتوقع من جماهير الشعب السوداني للسلطة الجديدة. طلب

---

[1] أنيانيا ــ تعني في اللهجات المحلية للقبائل الاستوائية في جنوب السودان «الأفعى السامة».

[2] فتحي الضو محمد، حوار البندقية. ص ــ ٥٢.

من تلك اللجنة أيضاً دراسة قدرات التنظيم في تطبيق البرنامج السياسي المقترح، والتحالفات السياسية المطلوبة، ومدى القبول والتأييد المتوقع من الخارج. تشكلت تلك اللجنة برئاسة المقدم بابكر النور عثمان والرائد محجوب إبراهيم وعضو آخر.

ب. **اللجنة العسكرية**: كلفت تلك اللجنة بإجراء تقدير موقف عسكري، يشمل دراسة القدرات العسكرية المتاحة لتنظيم الضباط الأحرار، ومدى انتشاره في الوحدات وحجم القوات المتيسرة لاستخدامها في التحرك وقدراته على استلام السلطة عسكرياً.. على أن تقوم اللجنة أيضاً بوضع التصور العام لخطة التحرك العسكري. شكلت اللجنة العسكرية برئاسة الرائد مأمون عوض أبو زيد، وعضوية الرواد يعقوب إسماعيل وزين العابدين محمد أحمد عبدالقادر.

عملت اللجنتان اللتان شكلهما تنظيم الضباط الأحرار على دراسة الموقفين السياسي والعسكري خلال مطلع العام ١٩٦٩، وبهدف تقديم الدراسة المطلوبة لاجتماع التنظيم التالي للوصول إلى القرارات الملائمة. عقد ذلك الاجتماع الحاسم في نهاية شهر مارس ١٩٦٩ بمنزل المقدم عبد المنعم محمد أحمد «الهاموش» بمنطقة الخرطوم جنوب، وقد حضره معظم أعضاء التنظيم الملتزمين وهم:

- العقيد جعفر محمد نميري، قائد مدرسة المشاة ــ جبيت.
- المقدم بابكر النور عثمان، قائد التنظيم العسكري الشيوعي في الجيش.
- المقدم الرشيد أبوشامة، سلاح المهندسين.
- الرائد فاروق عثمان حمدالله، خارج الخدمة العسكرية وعضو قيادي في التنظيم.
- الرائد خالد حسن عباس، قائد مدرسة المدرعات.
- الرائد عبدالمنعم محمد أحمد، وحدة المدرعات ــ حامية الخرطوم.
- الرائد أبوالقاسم هاشم، سلاح الإشارة.
- الرائد مأمون عوض أبوزيد، شعبة الاستخبارات العسكرية ــ القيادة العامة.
- الرائد محجوب إبراهيم، مصنع الذخيرة.
- الرائد أبوالقاسم محمد إبراهيم، قائد السرية الثانية ــ كتيبة المظلات.
- الرائد زين العابدين محمد أحمد، أركانحرب قيادة سلاح المظلات..
- الرائد صلاح عبدالعال مبروك، سلاح الإشارة.
- الرائد زيادة صالح، حامية الخرطوم.

تغيب عن ذلك الاجتماع الحاسم عضو التنظيم الرائد يعقوب إسماعيل الذي أرسلته القيادة العامة لحضور دورة مظلات بالمملكة المتحدة. بدا واضحاً خلال الاجتماع انقسام الآراء في مشروع تنفيذ الانقلاب العسكري والاستيلاء على السلطة، حيث تمسكت اللجنة السياسية التي قامت بإجراء تقدير الموقف السياسي، والتي غلبت فيها عناصر التنظيم العسكري للحزب الشيوعي على عدم ملائمة الموقف السياسي لتنفيذ انقلاب عسكري، وضرورة الانتظار لحين الوصول إلى الموقف الأفضل. ويبدو واضحاً أن تلك المجموعة كانت تعبر عن رأي الحزب الشيوعي السوداني في أن الانقلاب العسكري سيقطع الطريق أمام تطور الحركة الجماهيرية، التي حققت مواقع متقدمة بعد ثورة أكتوبر الشعبية في العام ١٩٦٤. أما اللجنة التي قامت بتقدير الموقف العسكري فقد جاءت مساندتها كاملة لتنفيذ الانقلاب العسكري واستلام السلطة بعد دراستها لقدرات التنظيم المتاحة في سلاحي المدرعات والمظلات، وهما القوة الضاربة الأساسية في منطقة الخرطوم. لم يستطيع ذلك الاجتماع حسم قرار تنفيذ أو رفض الانقلاب بعد أن تباينت الآراء، ولذا فقد اِحتكمَ التنظيم لتصويت ديمقراطي كانت نتائجه كما يلي:

أ. **<u>رفض تنفيذ الانقلاب في الوقت الراهن</u>**: صوت سبعة من أعضاء التنظيم مع قرار الرفض وهم: بابكر النور، أبوالقاسم هاشم، الرشيد أبوشامة، عبدالمنعم محمد أحمد، صلاح عبدالعال، محجوب إبراهيم، وزيادة صالح.

ب. **<u>تأييد تنفيذ الانقلاب العسكري</u>**: صوت ستة من أعضاء التنظيم بتأييد تنفيذ الانقلاب وهم: جعفر محمد نميري، خالد حسن عباس، فاروق عثمان حمدالله، مأمون عوض أبوزيد، أبوالقاسم محمد إبراهيم، وزين العابدين محمد أحمد عبدالقادر.

لم يتمكن اجتماع «تنظيم الضباط الأحرار» من حسم قرار تنفيذ الانقلاب، وبدا واضحاً إن التنظيم يسير نحو الانقسام لولا الجهود التي قام بها الرائد فاروق عثمان حمدالله. كان فاروق حمدالله على صلة حميمة، وتفاكر سياسي مستمر مع السيد بابكر عوض الله قاضي القضاة الأسبق ومرشح الجبهة الوطنية الديمقراطية لانتخابات ١٩٦٨. في نهاية شهر مارس ١٩٦٩ عقد الرواد حمدالله وخالد حسن عباس ومأمون عوض أبوزيد اجتماعاً مع السيد بابكر عوض الله في منزله بشارع ٣٣ في حي العمارات بالخرطوم، حيث أخطروه برفض «تنظيم الضباط الأحرار» مشروع تنفيذ الانقلاب العسكري. في ذلك الاجتماع أكد الضباط الثلاثة قدرة المؤيدين للمشروع على استلام السلطة بالقوة العسكرية المتيسرة في المدرعات والمظلات، وفي غمرة النقاش تحدث الثلاثة بصوت واحد: «**يا مولانا نحن إتهزمنا بالتصويت، ولكن لدينا القوات جاهزة.. ونحن**

سنسير في التنفيذ».[1] جاء رد السيد بابكر عوض الله واضحاً حينما قال: **«أنا معاكم»**، ولكنه طلب مواصلة الحوار مع الحزب الشيوعي السوداني. بدأت بعد ذلك اتصالات الرائد فاروق حمدالله بالحزب الشيوعي، لتغيير موقفه الرافض لتنفيذ انقلاب عسكري واستلام الجبهة الوطنية الديمقراطية للسلطة، وقد اجتمع وبصحبته السيد بابكر عوض الله مع عبدالخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعي لتحقيق ذلك المسعى. بدا واضحاً أن المجموعة التي ساندت تنفيذ الانقلاب هي الأقوى عسكرياً، إذ لديها قوات مؤتمنة في سلاحي المدرعات والمظلات، ولديها عنصر قيادي مؤثر في شعبة الاستخبارات العسكرية والعمليات الحربية هو الرائد مأمون عوض أبوزيد.

بمطلع شهر أبريل من العام ١٩٦٩ بدا واضحاً أن تيار القوميين العرب قد أصبح الأكثر سيطرة على مسار «تنظيم الضباط الأحرار»، وبرز في تلك الفترة دور الرائد فاروق عثمان حمدالله، الذي يعتبر العقل المفكر وراء التخطيط لانقلاب مايو. أجمع الضباط القوميون في التنظيم على اختيار العقيد جعفر محمد نميري لقيادة الانقلاب، رغم بروز أسماء أخرى كمرشحين للقيادة. انضم العقيد نميري لـ «تنظيم الضباط الأحرار» خلال العام ١٩٦٣، وبرز بصورة خافتة خلال ثورة أكتوبر، وبصورة أكثر وضوحاً في حادثة اعتقال وزير الدفاع والقائد العام في جوبا خلال شهر ديسمبر من العام ١٩٦٥.[2] أشارت العديد من المصادر إلى أن العقيد جعفر نميري، الذي كان قائداً لمدرسة المشاة في جبيت آنذاك، لم يتمكن من حضور الاجتماعات النهائية لتنسيق خطة الانقلاب، حيث كان مراقباً من الاستخبارات العسكرية. كان من المرشحين لقيادة الحركة اللواء أحمد الشريف الحبيب، ومن الأسماء المتداولة أيضاً العقيد مزمل سليمان غندور، ولكن جاء الترجيح من دعم تيار الضباط القوميين العرب في «تنظيم الضباط الأحرار» لاختيار جعفر محمد نميري.

خلال شهر إبريل ١٩٦٩ كانت نذر الانقلاب العسكري قد بدأت تلوح في سماء الخرطوم، تخوفت الأحزاب الطائفية من وجود مخطط انقلابي يقوده اللواء حمد النيل ضيف الله. كان كلا الحزبين الطائفيين الأمة والاتحادي يخشيان تدخل اللواء حمد النيل، وكلاهما يظن أن ولاءه

---

[1] الرائد مأمون عوض أبو زيد عضو مجلس ثورة مايو السابق، في إفادة للمؤلف ـــ أبريل ٢٠٠٢.

[2] قام الضباط العاملون بالقيادة الجنوبية في مدينة جوبا باعتقال وزير الدفاع السيد عبد الحميد صالح والقائد العام الفريق محمد أحمد الخواض في ديسمبر ١٩٦٥ أثناء قيامهما بجولة تفقدية للقوات العاملة في الجنوب. وقعت الحادثة تعبيراً عن التذمر من الحالة المتردية التي وصلت لها كفاءة القوات وضعف قدراتها في الأسلحة والمعدات ومؤن القتال. تم إجراء تحقيق عسكري فيما بعد، وقد صدرت جزاءات مخففة على الضباط المدانين.

للآخر. نتيجة لتلك الشائعات اجتمعت شعبة الاستخبارات العسكرية خلال شهر أبريل لتقييم الموقف بتوجيه من الأركان حرب العام اللواء محمد إدريس عبدالله، وترأس اجتماع الشعبة مديرها العقيد تاج السر المقبول. حضر ذلك الاجتماع رؤساء أقسام وضباط الاستخبارات المقدم مهدي المرضي، الرائد اسحق محمد إبراهيم، الرائد مأمون عوض أبوزيد، الرائد حيدر يعقوب، والرائد عبدالعزيز يحيي منور. في ذلك الاجتماع صرف الرائد مأمون عوض أبوزيد انتباه الاجتماع عن احتمالات أي انقلاب، وأكد أن الأمر لا يعدو أن يكون شائعات مصدرها مكايدات الأحزاب السياسية المعهودة. كان رأي العقيد المقبول أن هنالك إمكانية لحدوث محاولة انقلابية، ويمكن أن تتحرك قوات من الأقاليم لتنفيذ المحاولة، ولذا وجه بتكثيف العمل الاستخباري ووضع نقاط إنذار على مداخل العاصمة الخرطوم.

خطة تنفيذ انقلاب ٢٥ مايو

وضعت اللجنة العسكرية التي كلفها «تنظيم الضباط الأحرار» لتقييم الموقف العسكري، وتكونت كما أشرنا من قبل من الرواد مأمون عوض أبوزيد، يعقوب إسماعيل وزين العابدين محمد أحمد عبدالقادر خطة عامة لتنفيذ الانقلاب كانت أبرز ملامحها ما يلي:

أ. **القوات المحددة للتنفيذ:**

(١) **مدرسة سلاح المدرعات:** تحت قيادة الرائد خالد حسن عباس، وينوب عنه الرائد ميرغني العطا عضو «تنظيم الضباط الأحرار». سيكون مطلوباً من المدرسة حشد معظم قطع المدرعات الصالحة للاستخدام في مشروع تدريب خلوي، وبحجة تنفيذ الرماية السنوية.

(٢) **كتيبة المظلات:** تتكون من سريتي قوات مظلات، ويقود السرية الأولى المقدم مهدي علي عثمان ــ الذي لا يتبع للتنظيم ــ وتقرر استبعاده عند التنفيذ على أن يحل مكانه الرائد زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر. أما السرية الثانية فهي تحت قيادة الرائد أبوالقاسم محمد إبراهيم عضو التنظيم.

(٣) **أعضاء التنظيم في القيادة والوحدات العسكرية:** للسيطرة على القيادة العامة للقوات المسلحة وحامية الخرطوم وسلاح الإشارة من الداخل عند بدء التحرك. (هنالك العشرات من ضباط وضباط صف سلاحي المدرعات والمظلات وحامية الخرطوم

ظهروا خلال مرحلة تحرك «تنظيم الضباط الأحرار» للاستيلاء على السلطة في فجر ٢٥ مايو ١٩٦٩، ومعظمهم تم تجنيده للتنظيم في فترات قريبة من تاريخ الانقلاب).

ب. **الأهداف المطلوب تأمينها والسيطرة عليها:**

(١) **القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية**: السيطرة على العمليات الحربية وشعبة الاستخبارات، وقد كلف بذلك الواجب الرائد مأمون عوض أبوزيد.

(٢) **حامية الخرطوم**: تم تكليف الرائد كامل عبد الحميد بتنفيذ واجب السيطرة على حامية الخرطوم واستخدام القوات المتيسرة داخلها لتعزيز الحراسات في العاصمة.

(٣) **سلاح الإشارة**: لقطع شبكة الاتصالات الهاتفية الخاصة بالقوات المسلحة والسيطرة على شبكات الاتصالات اللاسلكية، وتم تكليف الرائد أبوالقاسم هاشم بتلك المهمة.

(٣) **مراكز الاتصالات الهاتفية**: تشمل المركز الرئيسي للاتصالات الهاتفية بالخرطوم (مبنى البريد والبرق)، والسنترالات الفرعية في أمدرمان والخرطوم بحري والخرطوم جنوب، وقد تم تكليف الرائد فاروق عثمان حمداالله بتنفيذ تلك المهام.

(٤) **منطقة إذاعة أمدرمان**: تجهيز الفنيين لإذاعة البيان الأول للاستيلاء على السلطة.

(٥) **الكباري على نهر النيل**: السيطرة على الكباري الثلاثة في أمدرمان،الخرطوم بحري وشمبات بوحدات مظلات وعربات مدرعة.

(٦) **مجموعات الاعتقالات**: وتقوم باعتقال القيادات العسكرية العليا، وتشمل القائد العام الفريق محمد أحمد الخواض، نائب القائد العام اللواء حمدالنيل ضيف الله، الأركان حرب العام اللواء محمد إدريس عبدالله وقادة الأسلحة الرئيسية في الخرطوم. كلف الرواد أبوالقاسم محمد إبراهيم وزين العابدين محمد أحمد بمهام اعتقال العسكريين، أما القيادات السياسية فقد حددت الخطة اعتقال رؤساء الأحزاب والقيادات الحزبية البارزة وتجميعهم تحت حراسة مشددة في «**منتزه المقرن**» عند ملتقى النيليين.

الحشد.. خور عمر

كانت خطة الانقلاب تستند أساساً على النجاح في حشد القوات المنفذة للخطة في منطقة واحدة، ثم تحرك تلك القوات مجمعةً إلى داخل الخرطوم في ساعة التنفيذ للسيطرة على الأهداف المحددة. بدأ الترتيب أولاً لخروج مدرسة المدرعات إلى معسكر تدريب خلوي في منطقة«**خور عمر**» شمالي مدينة أمدرمان لتقوم بمشروع تدريب وتنفيذ الرماية الخلوية للمدرعات. صدقت القيادة العامة على خروج مدرسة المدرعات لمعسكرها الخلوي في منطقة «خور عمر» في منتصف شهر أبريل ١٩٦٩، وقد تحركت المدرسة بكامل مدرعاتها وقوتها من الضباط والجنود. كانت المعضلة الأساسية في كيفية حشد قوة المظلات، فقد انتهت دورة التدريب السنوية للقوات المسلحة في أول شهر مايو، وقد يثير طلب خروج سلاح المظلات لمعسكر خلوي الشكوك، وعليه قرر التنظيم طلب إجراء تدريب عادي لمدة ٢٤ ساعة عبارة عن «**طابور سير**» إلى منطقة المرخيات، على أن يتم تنفيذه في يوم ٢٤ مايو ١٩٦٩. رفض مدير الأركان حرب العام العميد عبده حسين محروس، في بادئ الأمر تصديق طلب خروج المظلات في «طابور سير»، بحجة أن فصل الصيف قد بدأ، وهنالك احتمال لتعرض الجنود لمرض «السحائي».

هنا تفيد المصادر إن الرائد مأمون عوض أبوزيد تدخل وأقنعه بقبول الطلب، لأن تدريب المظليين يجب أن يكون شاقاً، وهو تدريب يهدف لاختبار مدى قوة التحمل، وتم بالفعل تصديق فرع العمليات على خروج قوات المظلات في طابور السير. في فجر يوم ٢٤ مايو ١٩٦٩ خرجت كتيبة المظلات في طابور السير المحدد، واتجهت أولاً إلى منطقة غرب أمدرمان سيراً على الأقدام تتبعها آلياتها ومؤنها الأخرى. بعد ظهيرة نفس اليوم غيرت القوة من اتجاهها إلى منطقة «خور عمر»، حيث وصلت في أول المساء وانضمت لقوة مدرسة المدرعات. والواقع أن أياً من أفراد تلك القوة لم يصب بـ «السحائي المرضي»، الذي ربما كان أخف وطأة من «السحائي السياسي» الذي سيصيب البلاد بعد حين.

حاول الحزب الشيوعي السوداني في وثائقه المختلفة تفادي مسئولية التخطيط والمشاركة في انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، ولكن ما هي حقيقة الأمر؟ **«وطرح بعض الضباط على الحزب الشيوعي فكرة الانقلاب العسكري، واعترض عليها الحزب في دورة اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩، التي كرست لوضع خط فاصل بين العقلية الانقلابية ومنهج العمل الجماهيري الذي ظل الحزب يدعو له منذ تأسيسه. ثم عرض بعض الضباط مرة أخرى على الحزب الشيوعي مشاركته في انقلاب عسكري، وحمل الدعوة بابكر عوض الله والرائد (م) فاروق حمدالله وهو العقل المفكر والمنسق لانقلاب ٢٥ مايو والتقيا مع عبدالخالق. فطرح الأمر على المكتب السياسي في اجتماعه في التاسع من مايو ١٩٦٩، ورفض المكتب السياسي المشاركة. وعندما نوقش موضوع الانقلاب في اجتماع الضباط الأحرار اعترض عليه غالبيتهم».**[1] من المؤكد أن «التنظيم العسكري الشيوعي» داخل «تنظيم الضباط الأحرار» قبل انقلاب ٢٥ مايو لم يكن بالقوة التي تمكنه من التأثير على ذلك القرار، بحكم أن القوة الضاربة في سلاحي المدرعات والمظلات تحت سيطرة تيار القوميين العرب.. وكانت كلها تدفع في اتجاه التنفيذ.

أورد محمد محجوب عثمان تبريراً واقعياً لحجم مشاركة الحزب الشيوعي السوداني في نجاح انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ **«إن تطور الموقف حول فكرة الانقلاب الذي تبنته عناصر القوميين العرب من ضباط تنظيم الضباط الأحرار، والذي لاقى اعتراضاً من الحزب في اجتماع المكتب السياسي في مارس ١٩٦٩ ما كان له أن يحدث لولا الكتلة التي دعمت فكرته داخل اللجنة المركزية التي استطاعت تمرير موقفها على المستوى القيادي، وهذا ما يفسره لنا وقوف غالبية أعضاء اللجنة المركزية مع فكرة المشاركة في حكومة مايو على المستوى الوزاري بعد رفضها للاقتراح المقدم من السكرتير العام للحزب بعدم قبول كراسي وزارية».** ويمضي ويؤكد ذلك القرار: **«فقد شارك العسكريون الشيوعيون في العملية الانقلابية بتوجيه من الحزب، ودخلوا في ساعات الصباح الأولى القيادة العامة وقاموا بتأمينها والاستيلاء عليها بجسارة أذهلت بقية الانقلابيين الآخرين».**[2]

---

(١) محمد سعيد القدال، معالم من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني. ص ـ ٢١٢.

(٢) محمد محجوب عثمان، الجيش والسياسة في السودان. ص ـ ٣٥.

«نحن نحفظ للحزب الشيوعي أخلاقه، لم يفشي الأسرار رغم رفضهم للانقلاب.. لكن كَلَّم ناسو، فشاركوا في التنفيذ».[1]

مايو.. حارسنا وفارسنا

في فجر الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ زحفت مدرعات «**تنظيم الضباط الأحرار**» من معسكرها التدريبي في منطقة «خور عمر» شمالي أمدرمان لتضع نهايةً لفترة الديمقراطية الثانية في تاريخ السودان. حملت تلك المدرعات وناقلات الجنود المدرعة في داخلها تيارات وبرامج وأهداف القوميين العرب والشيوعيين والبعثيين، وخلايا مخابرات خارجية عديدة إلى قلب القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية. حملتهم إلى السلطة السياسية في السودان لفترة قادمة ستقارب الستة عشر عاماً، حافلة بالصراع السياسي العنيف والانقلابات المضادة المستمرة.. وسفك الدماء بلا حدود.. وحملت فيروس العمل السياسي المؤسس إلى جسد القوات المسلحة السودانية بغير رجعة.

---

[1] الرائد مأمون عوض أبوزيد عضو مجلس ثورة مايو السابق، في إفادة للمؤلف ــ أبريل ٢٠٠٢.

الانقسام والصراع الدموي

الانقسام المايوي ـ ١٩٧٠

نفذ تحالف القوميين العرب والشيوعيين والضباط الديمقراطيين تحت راية «تنظيم الضباط الأحرار» بنجاح انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، وأحكموا قبضتهم على السلطة. جاء ذلك التحالف إلى السلطة وهو يحمل برنامج الجبهة الديمقراطية، الذي ضم في طياته الكثير من المشروع السياسي للحزب الشيوعي السوداني. كان تشكيل مجلس قيادة ثورة مايو مرآة صادقة لذلك التحالف، فضم مجموعة القوميين العرب، وعلى رأسهم العقيد جعفر نميري «**المجموعة التي صوتت لصالح تنفيذ الانقلاب، إضافةً للرائد أبوالقاسم هاشم الذي غير موقفه وشارك في التنفيذ**». مثل التنظيم العسكري الشيوعي المقدم بابكر النور والرائد هاشم العطا، أما مجوعة الديمقراطيين فقد مثلها الرائد فاروق عثمان حمدالله والسيد بابكر عوض الله. كانت المساندة الجماهيرية والسياسية لانقلاب مايو ١٩٦٩ كبيرة للغاية، فقد وقف الحزب الشيوعي السوداني والحركة الديمقراطية بمختلف تكويناتها، والنقابات المهنية والعمال والمزارعين في صدارة القوى المؤيدة للبرنامج الثوري الذي أعلنته السلطة الجديدة.

جاء تأييد الأحزاب التقليدية للسلطة الجديدة واضحاً، وإن أزعجها دخول كوادر الحزب الشيوعي في التشكيلة الوزارية، وحجم الشعارات الحمراء التي غصّت بها الساحة السياسية. وكما كان هو الحال عقب انقلاب الفريق عبود في العام ١٩٥٨، أيدت الأحزاب الديمقراطية الحاكمة انقلاب مايو ١٩٦٩ الذي انتزع السلطة منها. أيدت طائفة الختمية الانقلاب المايوي بعد أسبوع من وقوعه برسالة بعث بها زعيمها السيد محمد عثمان الميرغني تؤكد أن المبادئ التي أعلنها رئيس مجلس قيادة الثورة فيما يتعلق بالاتجاه العربي والتلاحم بين الإسلام والعروبة هي التزام مبدئي للطائفة.. وكان ذلك تأييداً سياسياً للسلطة الانقلابية مهما كانت براعة الألفاظ. أما حزب الأمة فقد انقسم في موقفه، إذ رفض الإمام الهادي المهدي تأييد الانقلاب لاعتقاده أن السلطة الجديدة شيوعية ومرتهنة للسياسة المصرية في السودان، بينما أيد السيد الصادق المهدي بعد لقائه بمجلس قيادة مايو، وإن أبدى تحفظه على عدم ضم أي ممثلين لحزبه في مجلس الوزراء. «**من الواضح أنه لم ترد في ذلك اللقاء كلمة واحدة عن مصرع الديمقراطية الليبرالية، أو كفالة**

الحقوق الأساسية من منظور لبرالي، أو ضرورة التعددية السياسية».[1] هكذا كان الحال في الانقلاب الثاني الذي يستولي فيه الجيش السوداني على السلطة، تقف الأحزاب الديمقراطية دون حياء مع المعتدي على الدستور والشرعية والنظام الديمقراطي.

لم يستمر شهر العسل والانسجام داخل تحالف مايو الجديد، فقد بدأ التجاذب مبكراً داخل مجلس قيادة الثورة الذي تغلب عليه عناصر القوميين العرب، ويحظى بمساندة القوات المسلحة، والحزب الشيوعي السوداني القوة السياسية الرئيسية المساندة لسلطة الانقلاب. رغم الإنجاز الكبير الذي حققته سلطة مايو في عامها الأول في جذب قاعدة مساندة جماهيرية كبيرة، وتحقيق خطوات تاريخية كبيرة لعلاج أزمة السودان المستعصية في جنوبه عبر إعلان التاسع من يونيو ١٩٦٩ الذي اعترف بجذور المشكلة، وحق الجنوب في الحكم الذاتي، وقبول مبدأ التفاوض السلمي.. رغم كل ذلك لم ينعم النظام المايوي بالاستقرار في عامه الأول، حينما قاد الإمام الهادي المهدي في مارس ١٩٧٠ طائفة الأنصار، بمعاونة الدكتور محمد صالح عمر، القيادي في حركة الإخوان المسلمين، إلى صدام دامٍ مع القوات المسلحة في «الجزيرة أبا» معقل طائفة الأنصار بمنطقة النيل الأبيض، وفي حي ودنوباوي بأمدرمان، سقط فيه مئات الضحايا من الطرفين.

سنركز في هذا الجزء على الصراع الذي دار بين مجلس قيادة ثورة مايو والحزب الشيوعي السوداني، إذ قاد بصورة مباشرة إلى أكبر صدام دموي داخل القوات المسلحة السودانية في تاريخها الحديث. مهما كانت الأطروحات مختلفة في تحديد طبيعة ذلك الصراع، فهو بتجريد مبسط كان صراعاً واضحاً على السلطة، وعلى مدى استمرار الحزب الشيوعي السوداني في الساحة السياسية. كان صراعاً بين حزب عريق رأت قيادته أن الانقلاب سيقطع الطريق على تطور الحزب والحركة الجماهيرية الذي تصاعد بعد ثورة أكتوبر الشعبية في العام ١٩٦٤.. بينما ساندت قيادات أخرى في الحزب الانقلاب بكل طاقاتها، ومضت في تصعيد الخلاف حتى وصل إلى انقسام بيّن. أما طرف الصراع الثاني فهو «مجموعة الضباط القوميين» التي أمسكت بالسلطة، ووجدت مساندة جماهيرية كبيرة في الداخل، ومساندة إقليمية قصوى من حكومتي مصر وليبيا. لم تكن تلك المجموعة تستند إلى قاعدة سياسية وتنظيمية مؤسسة.. ولكنها تستند على سلطة الدولة، وعلى قدرات القوات المسلحة السودانية، التي أمسكت بقيادتها العليا وأسلحتها الضاربة في المدرعات والمظلات، وتسندها أجهزة الأمن التي قويت كثيراً خلال العام المايوي الأول. لم تكن السلطة المايوية لتمضي في الصراع مع الحزب الشيوعي إلى نهايته لولا حركة

---

[1] منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل. جزء ١، ص ـــ ٣٠٠.

الانقسام الكبيرة التي وقعت في صفوف الشيوعيين في سبتمبر ١٩٧٠، وأضعفت الحزب تماماً، حيث التحقت المجموعة المنقسمة بركب السلطة المايوية. **«خرج الحزب مرهقاً من معركة الانقسام، ومواقعه وكوادره مكشوفة أمام السلطة بعد أن سلمها المنقسمون كل أسراره»**.[١]

كانت مجموعة القوميين العرب تريد الاستفادة الكاملة من نفوذ الحزب الشيوعي وسط اليسار والنقابات والمثقفين، مع إلغاء وجوده مستقبلاً أسوة ببقية الأحزاب السياسية التي تم حلها، وبناء حزب جديد واحد يستوعب كل القوى المؤيدة لثورة مايو، وهو ما رفضته قيادة الحزب الشيوعي وساندته المجموعات المنقسمة، وساندت مشروع بناء حزب شمولي واحد. **«محور الصراع بين الحزب الشيوعي وسلطة مايو كان هو استقلالية الحزب الشيوعي وحده دون الأحزاب الأخرى في إطار التنظيم السياسي المقترح، بمعنى رفض هيمنة العسكر أو وصايتهم على ذلك الحزب، في ذات الوقت الذي يهيمن فيه الحزب الشيوعي على التنظيم السياسي المقترح»**.[٢]

انتقل الصراع المحتد بين السلطة المايوية الجديدة والحزب الشيوعي السوداني إلى داخل القوات المسلحة منذ الأشهر الأولى لانقلاب مايو ١٩٦٩. وفي محاولة السيطرة الكاملة على القوات المسلحة، أصدر **«مجلس قيادة الثورة»** قراراً بحل «تنظيم الضباط الأحرار»، وقد نقض ذلك القرار اتفاقاً سابقاً تم اتخاذه قبل نجاح الانقلاب بحق «تنظيم الضباط الأحرار» في وضع السياسات، ورقابة أداء مجلس قيادة الثورة. **«ولم يمض على انقلاب ٢٥ مايو شهرين حتى تم الانتكاس على اتفاق سابق يقضي بحق «تنظيم الضباط الأحرار» في الرقابة على أداء المجلس في كافة المستويات، سواء تلك الخاصة بالقوات المسلحة، أو تلك ذات الطابع السياسي على مستوى الدولة، وأن تخضع هذه وتلك لاستشارة أعضاء التنظيم قبل أن تصبح اتجاهات رسمية. واعتبر المجلس المعلن أن ذلك يشكل قيداً عليه، وأن دور التنظيم قد انتهى بعد نجاح العملية الانقلابية، وأن النظم العسكرية لا تسمح بقيام تنظيمات داخل الجيش، ولهذا فقد صدر قرار بحل تنظيم الضباط الأحرار»**.[٣]

لم يتخذ مجلس قيادة ثورة مايو قراره بحل «تنظيم الضباط الأحرار» للحفاظ على قومية القوات المسلحة، أو إبعادها عن المعترك السياسي، وإنما كان لإبعاد تأثير الضباط الشيوعيين

---

[١] محمد سعيد القدال، مصدر سابق. ص ــ ٢٨٧.

[٢] منصور خالد، مصدر سابق. جزء ١ ــ ص ٣٨٦.

[٣] محمد محجوب عثمان، مصدر سابق. ص ــ ٣٨.

داخل الجيش، وبناء تنظيم سري بديل يكون درعاً للنظام المايوي. تم إنشاء تنظيم جديد أطلق عليه «**تنظيم أحرار مايو**»، وذلك بعلم مجموعة الضباط القوميين داخل مجلس قيادة الثورة، وليكون القائد العام ــ اللواء خالد حسن عباس ــ رئيسا لذلك التنظيم السري. كانت تلك مهزلة في تاريخ القوات المسلحة السودانية، أن يكون قائدها العام على رأس تنظيم سياسي سري، وهو المسئول الأول، بنص قوانين القوات المسلحة، على إبعاد ضباطها وجنودها عن العمل السياسي، وأن تشمل رعايته كل القوات، وليست فئة قليلة داخلها تجد كل الحظوة والنفوذ. كان على رأس ذلك التنظيم السري أعضاء من مجلس قيادة الثورة، هم الرائد أبوالقاسم هاشم، الرائد أبوالقاسم محمد إبراهيم والرائد زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر، والرائد مأمون عوض أبوزيد، إضافة لعدد من قادة الأسلحة، ومنهم العميد أحمد عبدالحليم قائد سلاح المدرعات، والعقيد سيد أحمد حمودي قائد سلاح المظلات، والعقيد مصطفى أورتشي قائد مصنع الذخيرة، والعقيد سعد بحر قائد اللواء الثاني مدرع، إضافة لعدد من القادة والضباط الآخرين. لم يكن التنظيم الجديد خافياً لنشاطه، فقد كانت الاجتماعات في سلاحي المدرعات والمظلات معروفة للكثيرين، وبدأت محاولات استقطاب الضباط للانضمام لذلك التنظيم واضحة وجلية. على الجانب الآخر ــ ونعني التنظيم العسكري الشيوعي داخل القوات المسلحة ــ استمر العمل سراً، وقد تمكن من اختراق التنظيم الجديد بكوادر غير معروفة. «..**اثنين من قيادة التنظيم العسكري الشيوعي بحكم ظروف سابقة، كانا قد تمكنا من اختراق (تنظيم أحرار مايو) وتبوءا أماكن بارزة في تشكيلته القيادية، هما العقيد عبدالمنعم محمد أحمد قائد اللواء الأول مدرعات والمقدم عثمان الحاج حسين (أبوشيبة) قائد الحرس الجمهوري**».[1]

هكذا بدأ الصراع السياسي بين السلطة المايوية الجديدة والحزب الشيوعي السوداني يأخذ بعداً جديداً بانطلاق تنظيمين سريين داخل القوات المسلحة، وكل يتربص بالآخر في انتظار تطور الأحداث. تعاظم الصراع في ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ حينما نجحت مجموعة الضباط القوميين داخل مجلس قيادة الثورة في إقصاء ممثلي الشيوعيين والديمقراطيين، المقدم بابكر النور والرائد هاشم العطا والرائد فاروق حمدالله، وتم تسريح ثلاثة عشر ضابطاً آخرين من الشيوعيين والديمقراطيين، واعتقال عبدالخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني. تسمي وثائق الحزب الشيوعي ما حدث بـ «**انقلاب ١٦ نوفمبر**»، وهو في الواقع كان انقلاباً سياسياً،

---

[1] محمد محجوب عثمان، مصدر سابق. ص ــ ٦٩.

وإعلان متكامل لانفضاض حلف القوميين العرب والشيوعيين الذي نجح في الاستيلاء على السلطة في السودان في ٢٥ مايو ١٩٦٩.

الانقلاب الأحمر. ١٩ يوليو ١٩٧١

يمكن اعتبار انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١، وما خلفه من توابع زلزالية، أكثر الانقلابات العسكرية في تاريخ السودان عنفاً، وعنفا مضاداً من السلطة المايوية التي عادت إلى الحكم بعد ثلاثة أيام من الإقصاء. اعترف الحزب الشيوعي على استحياء في بادئ الأمر عن مسئوليته المباشرة في ذلك الانقلاب، بحكم أن التنظيم العسكري الشيوعي قد نفذ ذلك الانقلاب دون موافقة الحزب الكاملة. يأتي ما قدمه الكاتب محمد محجوب عثمان، الذي كان عضواً في المكتب القائد لذلك التنظيم، إثبات واضح لمعرفة الحزب الشيوعي وعلمه التام بكل الخطوات التي سبقت ذلك الانقلاب وقد أورد التالي:

«أ. اتخذ التنظيم العسكري الشيوعي قراراً جريئاً بتهريب السكرتير العام للحزب الشيوعي عبدالخالق محجوب، وذلك ضمن بدء العد التنازلي لحركة ١٩يوليو، ولإبعاده عن أي مخاطر خلال تنسيق التحرك. في ٢٩ يونيو تم تهريب عبدالخالق محجوب من معتقله في مصنع الذخيرة، وقد تمت العملية تحت إشراف مباشر من الرائد هاشم العطا والرائد محجوب إبراهيم (طلقه). تم نقل عبدالخالق إلى مخبأ كان فوق تصور كل أجهزة الأمن العديدة. تم إخفاء عبدالخالق محجوب في غرفة بالطابق الأعلى في منزل المقدم عثمان حاج الحسين (أبوشيبة) قائد الحرس الجمهوري وهذا المنزل يقع داخل سور القصر الجمهوري، أي على مسافة مائتي متر من مكتب الرئيس نميري. ظل عبدالخالق محجوب في ذلك المخبأ وأجهزة الأمن تقلب في طوب الأرض داخل العاصمة المثلثة بحثاً عنه، حتى وقوع انقلاب ١٩يوليو. وأن قرار التنظيم الشيوعي تهريب السيد عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب من معتقله في مصنع الذخيرة شمالي الخرطوم جاء بعد ورود ثلاثة رسائل من سكرتير الحزب المعتقل يطلب من قيادة الحزب تحريره من الأسر وأن قيادة الحزب كانت تعلم بالأمر.

ب. الوثيقة التي أصدرها الحزب الشيوعي لتقييم حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ تؤكد أن قيادة الحزب قد أخطرت من المكتب القائد للتنظيم العسكري الشيوعي بأن ترتيبات

نهائية قد وضعت للقيام بعملية عسكرية يقودها هاشم العطا ورفاقه، وأن سكرتير الحزب قد نقل ذلك الرأي لقيادة الحزب.

جـ. أصدر الحزب الشيوعي السوداني بياناً من مكتبه السياسي في ٣٠ مايو ١٩٧١ أشار إلى ضرورة إسقاط النظام الدكتاتوري وإقامة البديل وهو سلطة الجبهة الوطنية.

د. إن اسم «الحركة التصحيحية» الذي عبر عنه البيان الأول للانقلاب هو مقترح قبلته ضمنا اللجنة المركزية للحزب.

هـ. المكتب السياسي طرح على قيادة التنظيم مجمل أسئلة تعني تماماً وبكل وضوح بحث التفاصيل الدقيقة لقيام وضمان نجاح الانقلاب».[1]

نجح التنظيم العسكري الشيوعي في وضع خطة متكاملة لانقلاب ١٩ يوليو، كانت في غاية الدقة والتخطيط السليم لمراحل تحرك القوات، وهي خطة اتسمت بأقصى درجات السرية والأمن في ظروف معقدة وملاحقة أمنية هائلة، كان يواجهها ذلك التنظيم من السلطة المايوية الحاكمة. وبنفس القدر حققت تلك الخطة سرعة التنفيذ الفائقة والمفاجأة القصوى.

تكونت القوة الرئيسية التي نفذت انقلاب ١٩ يوليو من الوحدات العسكرية التالية:

أ. <u>قوات الحرس الجمهوري</u>: وتتكون من كتيبتي مشاة ومعها سرايا مستجدين تحت التدريب تحت قيادة المقدم عثمان الحاج الحسين «أبوشيبة»، وبمشاركة معظم ضباط الحرس الجمهوري، وقد انطلقت بعض وحداتها للتنفيذ من معسكر خلوي في منطقة «فتاشه» غربي أمدرمان.

ب. <u>اللواء الأول مدرع من سلاح المدرعات</u>: تحت قيادة العقيد عبدالمنعم محمد أحمد «الهاموش».

جـ. <u>سرية دبابات «تي٥٥» من كتيبة جعفر</u>: وهي كتيبة دبابات يقع معسكرها في المنطقة العسكرية بأمدرمان وقاد تحركها الملازم صلاح بشير.

د. <u>خلايا التنظيم العسكري الشيوعي</u>: قادها ضباط مشاركون في التنفيذ في القيادة العامة للقوات المسلحة، سلاح المظلات، ومجموعات صغيرة في سلاح المهندسين ومصنع الذخيرة في الشجرة.

---

[1] محمد محجوب عثمان، مصدر سابق. الصفحات: ٦٣ ــ ٦٥.

بدأت قوات انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١ تحركاتها في الساعة الثالثة ظهراً، وقد تم التنفيذ في سرعة فائقة، إذ أمكن السيطرة على المعسكرات الرئيسية التي تساند السلطة المايوية في سلاحي المدرعات والمظلات باستخدام القوات المشاركة والخلايا من داخلها، بينما نفذت وحدات الحرس الجمهوري من معسكرها داخل القصر الجمهوري، ووحداتها المتحركة من غرب أمدرمان، تأمين الجسور والنقاط الحيوية في العاصمة القومية. لم تكن مهمة تطويق واعتقال الرئيس جعفر نميري وأعضاء مجلس قيادة الثورة من الصعوبة بمكان، إذ تمت مفاجأتهم وهم يتناولون طعام الغذاء بمنزل الرئيس قرب منطقة القيادة العامة، عندما قامت وحدة من الحرس الجمهوري تحت قيادة الملازم أحمد جبارة مختار باعتقالهم ونقلهم إلى القصر الجمهوري. أما بقية أركان النظام وقادة الوحدات العسكرية الموالية لسلطة مايو، خاصة أعضاء «تنظيم أحرار مايو»، فقد تم اعتقالهم خلال فترة الظهيرة بواسطة جماعات صغيرة يقودها ضباط من الحرس الجمهوري، ونقلوا إلى منزل الضيافة ــ «**بيت الضيافة**» ــ في شارع الجامعة قرب القصر الجمهوري، وفي مرحلة لاحقة حول بعضهم إلى مقر جهاز الأمن القومي.

أحكمت حركة ١٩ يوليو قبضتها على العاصمة القومية والمناطق العسكرية خلال ساعات، ولكن ظل التحرك غير معروف لجماهير الشعب السوداني لساعات أخر. «**وبدأ قادة الانقلاب يبحثون عن قيادة الحزب الشيوعي المختفين ليصيغوا لهم بيان الانقلاب الأول. وأذاع هاشم العطا البيان في التاسعة مساءا بعد ست ساعات من وقوع الانقلاب، كان خلالها الناس يترقبون في قلق**».[١] ساند الحزب الشيوعي السوداني بكل قدراته وتحالفاته لتثبيت الوضع الجديد، وقد شمل ذلك استنفار عضويته، وإصدار البيانات، وإظهار حجم المساندة الجماهيرية والنقابية للحركة الجديدة. في صباح ٢٢ يوليو نظم الحزب موكباً جماهيرياً ضخماً في ساحة الشهداء أمام القصر الجمهوري، خاطبه الرائد هاشم العطا. عجّت ساحة الشهداء باللافتات الحمراء التي رفعت شعارات شيوعية صارخة، وهتفت جماهير الحزب: «**سايرين.. سايرين في طريق لينين**».. أطلقت الخرطوم خلال تلك الأيام الثلاثة موجات من الذعر في دول الإقليم المجاورة، خاصة مصر وليبيا، وفي كل دول العالم العربي المحافظة.. بينما راقب المعسكر الغربي ــ خاصة بريطانيا المهتمة بالشأن السوداني ــ في وجل ما يحدث في الخرطوم التي انضمت بوضوح صارخ إلى معسكر اليسار والكتلة الشرقية.

---

[١] محمد سعيد القدال، مصدر سابق، ص ــ ٢٩٩.

عَودة السلطة المايوية ـ ٢٢ يوليو ١٩٧١م

كانت الأيام الثلاث التي مكـثتها «حركة ١٩ يوليو» في السلطة حافلة بالأحداث والتحركات من قوى داخلية وخارجية عديدة. أرسل نجاح الشيوعيين في السيطرة على مقـاليد الأمـر فـي السودان إشارات خطر واستغاثة إلى العديد من دول العالم العربي والمعسكر الغربي. في الداخـل أيقنت القوى الطائفية وحركة الإخوان المسلمين أن أمرهم قد قُضِي، إن لم تحدث المعجزة ويتـم إسقاط النظام الجديد. أما أكثر التحركات الخارجية، فقد كانت في دولتـي «**ميثـاق طرابلـس**»، مصر وليبيا، والتي سبق أن وقعت مع الرئيس جعفر نميري في مطلع أكتوبر ١٩٧٠ اتحاد ثلاثي بينهم سمي بـ «ميثاق طرابلس». بادرت مصر وليبيا بسرعة التحرك للدفاع عن نظام الرئيـس جعفر نميري، وكانت أولى الإشارات السالبة من مصر تجاه «حركة ١٩ يوليو» هـي اجتمـاع المسئولين المصريين مع اللواء خالد حسن عباس، وزير دفاع نميري، الذي كـان فـي زيـارة لمصر، عند وقوع «حركة ١٩ يوليو». مُنح اللواء خالد حسن عباس حريـة الحركـة لإجـراء اتصالات على مستوى عال، ثم التحرك إلى ليبيا لدراسة القيام بتدخل عسكري مشـترك تكـون طليعته الكتيبة السودانية المرابطة في خطوط دفاع الجبهة المصرية عند قناة السويس.

جاء في وثيقة صادرة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في سـبتمبر ١٩٧١ لتقييم العوامل التي أدت إلى هزيمة حركة ١٩ يوليو: «**لم يكن في داخل البلاد خلال تلك الأيـام الثلاثة أي قوة لها القدرة على التحرك بمفردها في ذلك الوقت لولا التآمر الخارجي من جـانب دول الاتحاد الثلاثي خاصة مصر وليبيا، وتعاون المخابرات البريطانية معهما، والـدور الـذي لعبته إذاعة لندن وأمريكا في تعبئة القوى البعيدة والقريبة. وتمثل ذلك الدور في تدخل الكليـة العسكرية المصرية في جبل أولياء، وقاعدة الطيران المصري في وادي سيدنا، ودور الملحـق العسكري المصري في اختطاف الطائرة. وقام وزير دفاع نميري إلـى ليبيـا لوضـع الخطـة العسكرية للتدخل بتعبئة مظليين وتحضير قوات لنقل القوات السودانية من قناة السويس، بعـد أن سمح لخالد حسن عباس بإذاعة بيان للجنود السودانيين**».[1]

ومضى أكثر الكاتب محمد محجوب عثمان في محاولة إثبات التدخل المباشر، مع ملاحظـة أن تقييمه أتى بعد ٢٧ عاماً من وثيقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني التي أشرنا لـها

---

[1] محمد سعيد القدال، مصدر سابق، ص ـــ ٣٠٢.

أعلاه: **«هذا أيضا يذكرني بما قيل بعد ١٩ يوليو حول الطائرة المصرية التي أقلت الأستاذ أحمد حمروش الذي ابتعثهُ الرئيس أنور السادات للتخاطب مع قادة حركة هاشم العطا، وما قيل من أن الطائرة حملت أيضا عناصر من أجهزة الأمن، أمدوا دبابات اللواء الثاني التي تم تعطيلها بما ينقصها من قطع للتحرك لإجهاض حركة ١٩ يوليو. هذه وتلك خيوط لم تتم متابعتها وفض مغاليق أسرارها، رغم ارتباطها بأخطر المنعرجات في تاريخ البلاد. ولا يقل أهمية بل يزيد التقصي عن الحقائق حول مجزرة قصر الضيافة».**[١]

حدث أكبر تدخل خارجي لإضعاف «حركة ١٩ يوليو» والعمل على إسقاطها في يوم ٢١ يوليو، حينما اعترضت طائرات القوات الجوية الليبية طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية فوق سواحل البحر الأبيض المتوسط، وأجبرتها على الهبوط في قاعدة جوية في بنغازي. كان على متن تلك الطائرة المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمدالله، وكانا في طريقهما إلى الخرطوم حيث أعلنت سلطة ١٩ يوليو تعيين المقدم بابكر النور رئيساً لمجلس قيادة الثورة وفاروق حمدالله عضواً فيه. تم احتجاز بابكر النور وحمدالله بواسطة السلطات الليبية، وكان ذلك إعلاناً واضحاً بأن دول ميثاق طرابلس ستتدخل بكل إمكانياتها الاستخبارية والقتالية لإعادة حليفها ـ الرئيس جعفر نميري ـ والنظام المايوي إلى سدة الحكم. تلك الحادثة كانت بداية العد التنازلي لبدء الهجوم المضاد، ولكن.. أخفقت قيادة ١٩ يوليو العسكرية في حساب المخاطر القادمة ووضع الخطط اللازمة لمقابلتها.. أعلنت الإذاعة البريطانية في نشراتها الأخبارية حادثة اعتراض الطائرات الليبية لطائرة الخطوط الجوية البريطانية، واحتجاز رئيس مجلس قيادة الثورة الجديد بواسطة السلطات الليبية.. وكان ذلك دافعا معنوياً كبيراً للحلقات التي ظلت مجتمعه طوال الليل لبدء تحرك مضاد.. كان على رأس تلك الحلقات مجموعة من ضباط الصف تحت قيادة الرقيب أول حماد الإحيمر، والتي ظلت في اجتماع مستمر بمساكن ضباط الصف في منطقة الشجرة، وأجرت الكثير من الاتصالات لبدء التحرك المضاد.

أما التدخل الخارجي الثاني فقد كانت بدايته لصالح حركة ١٩ يوليو، ولكنه أحبط أيضاً بتدخل خارجي مضاد.. ذكر مصدر موثوق به طلب عدم الكشف عن اسمه أن الحكومة العراقية أرسلت برقية تأييد وأبدت رغبتها في دعم سلطة ١٩ يوليو على وجه السرعة، وقد حمل تلك الرسالة الملحق العسكري العراقي في الخرطوم السيد طارق العاني. بناءاً على ذلك تم ترتيب اجتماع عاجل بينه والسيد عبدالخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني، وعقد

---

[١] محمد محجوب عثمان، مصدر سابق. ص ـ ٧٢.

الاجتماع في منزل بشارع ٥٣ بحي العمارات بالخرطوم عند ظهر يوم ٢١ يوليو ١٩٧١. كانت رغبة عبدالخالق واضحة في تحييد الموقف المصري السلبي تجاه حركة ١٩ يوليو، ولذا وافق على قبول المساندة السياسية والدعم العراقي. بناءاً على ذلك أقلعت طائرتا نقل عراقيتين من بغداد وتحملان في جوفهما أطقُم ــ فرق ــ دبابات ومهندسين تحت قيادة عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي السيد محمد سليمان الخليفة. لم تتمكن الطائرتان من التوجه مباشرة لمطار الخرطوم حيث كان المجال الجوي السوداني مغلقاً، ولذا فقد هبطتا في مطار جدة بالمملكة العربية السعودية. في صباح يوم ٢٢ يوليو أقلعت طائرة واحدة في طريقها إلى الخرطوم، وعلى متنها محمد سليمان الخليفة وأطقم الدبابات. بعد إقلاع الطائرة من مطار جدة بقليل حدث داخلها انفجار غامض أدى إلى تدميرها وسقوطها وموت كل من بداخلها. طوال السنوات الماضية اختلفت الآراء وحامت شبهات كثيرة حول الجهة التي دمرت تلك الطائرة لوقف وصول أي دعم للنظام الجديد في الخرطوم. وأخيراً.. تحدث مصدر مسئول من مجلس قيادة ثورة مايو السابق، وهو الرائد زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر، وأكد بوضوح أن المخابرات السعودية هي التي دمرت تلك الطائرة التي كانت في طريقها لدعم ١٩ يوليو ١٩٧١.[١]

عند الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ٢٢ يوليو بدأ التحرك المضاد لإسقاط «حركة ١٩ يوليو» التي سيطرت على الأوضاع في السودان خلال الثلاثة أيام الماضية، كانت خلالها العديد من القوى في الداخل والخارج تتدارس الأمر والخيارات الممكنة. ضربة البداية جاءت من بعض ضباط الصف في اللواء الثاني مدرع، الذين تمكنوا من تحريك ثلاث دبابات من طراز «تي٥٥» السوفيتية الصنع، سبق أن سحب ضباط ١٩ يوليو بعض أجزائها الميكانيكية لتحييد ذلك اللواء الموالي للنظام المايوي. كان على رأس ذلك التمرد الأول الرقيب أول حماد الإحيمر، وهو ضابط صف يمتاز بالشجاعة والمهارة في استخدام الدبابات بعد تلقيه دراسات عليها في الاتحاد السوفيتي. انطلق عشرات من ضباط الصف القاطنين في معسكر الشجرة، ومعظمهم من سلاحي المدرعات والمظلات، وقاموا بكسر مخازن السلاح والذخيرة وتزويد الدبابات بالذخائر. حقق تحرك ضباط الصف المفاجأة الكاملة، وبسرعة فائقة أطلقت الدبابات النيران على معسكر اللواء الأول مدرع الموالي لـ «حركة ١٩ يوليو»، وتم احتلاله خلال دقائق معدودة. سقط معسكر سلاح المدرعات في منطقة الشجرة بالكامل في يد قوة التحرك المضاد، وتمكن ضباط الصف من اعتقال ضباط اللواء الأول مدرع الموالي لـ «حركة ١٩ يوليو».

---

[١] زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر، في لقاء تلفزيوني. برنامج «بين زمنين»، تلفزيون أبو ظبي ــ الاثنين ٢٥ فبراير ٢٠٠٢.

انطلقت الدبابات الثلاث إلى داخل الخرطوم، وعلى ظهرها وخلفها في عربات عسكرية أخرى عشرات من ضباط الصف والجنود المسلحين في طريقهم للقيادة العامة، ومنطقة القصر الجمهوري. في منطقة القيادة العامة دارت المعركة الأولى، وتمكنت دبابات الرقيب الإحيمر من تدمير مدرعة صلاح الدين كانت تدافع عن البوابة الرئيسية ويقودها النقيب بشير عبدالرازق. اقتحم أيضاً بعض ضباط الصف والجنود القادمين من «قشلاقات» ــ مساكن عسكرية ــ ضباط الصف في منطقة بري، سور القيادة العامة من الخلف، ودارت معارك متفرقة داخل منطقة القيادة العامة قتل خلالها المقدم محمد أحمد الريح عضو المكتب القائد للتنظيم الشيوعي الذي كان مسئولاً عن تأمين سلاح المظلات ومبنى القيادة. خلال أقل من ساعة سقطت القيادة العامة للقوات المسلحة في أيدي القوات المهاجمة.

ما حدث في منطقة القصر الجمهوري بالخرطوم ظل اللغز الكبير الذي لم تحل طلاسمه حتى اليوم، وسأبدأ بانطباعي الشخصي والذي قد يشير إلى نقطة واحدة هامة. في ذلك اليوم، الثاني والعشرين من يوليو ١٩٧١، كنت أعمل ضابطاً مناوباً لكتيبة احتياط القيادة العامة ويقع معسكرها آنذاك شمال حي العمارات (الامتداد) بالخرطوم، وتجاورنا وحدة تابعة للحرس الجمهوري. كان ذلك أول يوم عمل لي بعد عودتي من دورة مدفعية بمدينة عطبرة استمرت لأربعة أشهر. في ذلك الصباح لم يكن هنالك حديث بين ضباط تلك الوحدة سوى «انقلاب ١٩ يوليو»، وما يمكن أن تسير إليه الأحداث بعد وضوح رفض مصر وليبيا لما حدث، واحتجاز رئيس مجلس قيادة الثورة الجديد عنوة في ليبيا. كان معظم ضباط تلك الوحدة من المحترفين الذين ليست لديهم أي انتماءات سياسية، ولذا فقد أحجموا جميعا عن كشف ما بصدورهم من تأييد للسلطة الجديدة، أو تعاطف مع نظام جعفر نميري الذي أطيح به. بعد الظهيرة كنت الضابط الوحيد في المعسكر بعد انصراف الجميع، وتحت قيادتي قوة من الاستعداد (للطوارئ) لا تتجاوز الخمسين جندياً. في الساعة الثالثة ظهراً دوت القذيفة الأولى من مدفع دبابة ثقيلة في منطقة الشجرة، وكان الدوي مهولاً وأخال أن معظم مناطق الخرطوم قد سمعته، واستمر دوي الانفجارات في منطقة الشجرة القريبة، ولم تكن هنالك أي معلومات عما يحدث، وكما تقضي القواعد العسكرية فقد نشرت قوة الاستعداد في دفاع عن المنطقة حتى ينجلي الموقف. حاولت الاتصال هاتفياً بفرع العمليات الحربية لمعرفة ما يدور فلا مجيب، ويبدو أن القتال قد انتقل إلى منطقة القيادة العامة، إذ أفاد أحد ضباط الصف، الذي كان في وسط الخرطوم، أن العديد من الدبابات تنطلق من معسكر الشجرة إلى داخل الخرطوم وهي تطلق نيران رشاشاتها. عند الساعة

الرابعة تلقيت اتصالاً هاتفياً من الملازم أحمد جبارة مختار،[1] وهو صديق منذ الدراسة الابتدائية وأحد المشاركين في الانقلاب. طلب مني الملازم جبارة أن أرسل أحد جنودي لإحضار الضابط المناوب في سرية الحرس الجمهوري المجاورة لمعسكرنا، والتي لا يوجد بها خط هاتف ليتحدث معه لإرسال ذخائر. كانت المفاجأة لي في عدم معرفته تفاصيل ما يحدث وهو في قيادة الحرس الجمهوري، القوة الأساسية في انقلاب ١٩ يوليو.. لكنه قال بوضوح تام: «**إن هنالك دبابتين تطلقان النار بكثافة على منطقة القصر الجمهوري من موقعين في ساحة حديقة الشهداء المواجهة للقصر، وقد دمرت نيرانها جزءا من السور وأجزاء من بيت الضيافة**». كان واضحاً لي أن الملازم أحمد جبارة يعرف تماماً هوية تلك الدبابات التابعة للواء الثاني مدرع، ولكنه لا يعرف من يحركها. انقطع الاتصال أثناء المحادثة ولكنه كان كافياً لأعرف أن هنالك انقلاباً مضاداً، وأن الخرطوم قد تحولت إلى ساحة معركة كبيرة.. فصوت الانفجارات وهدير الرشاشات يأتي من عدة اتجاهات.

لقد سُقتُ هذه الرواية لتبيان نقطة واحدة، وهي أن دبابات حماد الإحيمر قد استهدفت القصر الجمهوري ومنزل الضيافة الذي يقع في مواجهة مواقعها في ساحة الشهداء عند شارع الجامعة. لقد رأيتُ بنفسي ــ بعد يوم من وقوع تلك الأحداث ــ حجم الدمار الذي لحق بالمنطقة، وبمنزل الضيافة الذي دُمِّرَت واجهته تماما.. وهذا يقودني إلى ما سمي في تاريخ انقلابات السودان بـ«**مذبحة بيت الضيافة**». كانت سلطة انقلاب ١٩ يوليو تحتجز في بيت الضيافة ما يقارب الأربعين ضابطاً، وهم من رتب مختلفة وجميعهم مصنفين كأعضاء في «تنظيم أحرار مايو» الموالي لسلطة مايو، ويقوده وزير الدفاع اللواء خالد حسن عباس. بعد انحسار معركة عصر يوم ٢٢ يوليو، قُتِل ما يقارب الثلاثين ضابطاً، وجرح معظم بقية المحتجزين في بيت الضيافة بعد أن أطلقت النيران بكثافة على واجهة المبنى وعبر نوافذه العديدة. تم إلقاء مسئولية تلك المذبحة المروعة على الضابط الذي كان مسئولا عن الحراسة، وهو الملازم أحمد عثمان الحردلو، وعلى الجندي أحمد إبراهيم الذي كان معه، رغم إنكار الاثنين مسئوليتهما فيما حدث، وإصرارهما بأن النيران أصابت المنزل من الخارج، وأن النيران كانت من أسلحة رشاشة ثقيلة أطلقتها دبابات. أجمع معظم الشهود الذين نجوا من مذبحة بيت الضيافة أنهم لم يشاهدوا الملازم الحردلو يأمر أو يشارك في إطلاق النار على المعتقلين، وقد أخذت المحكمة الميدانية التي ترأسها العميد آنذاك

---

[1] تم إعدام الملازم أحمد جبارة مختار صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٧١ رمياً بالرصاص. كان شاهد الإثبات الأول عليه الرئيس جعفر نميري الذي كان يقول: «**الضابط دَه هو الإعتَقَلني وبَهدَلني وأنا عاوزُه أول واحد**».

تاج السر المقبول بتلك الأقوال، وأصدرت حكمها على الملازم الحردلو بتبرئتـــه مـــن مسـئولية المذبحة، والسجن لمدة ثلاث سنوات لمشاركته في الانقلاب. أدين الملازم والجندي بقرار فـــردي لاحق من الرئيس نميري، الذي عدل الحكم إلى الإعدام رميا بالرصاص، وتم إعدامهما صبـــاح يوم ٢٣ يوليو ١٩٧١. إن حجم الإصابات والجروح في أجساد بعض الضباط الذين قتلوا، كمـــا روى بعض ضباط السلاح الطبي الذين كشفوا طبيا عليهم، ناجمة من أسلحة ذات عيار ثقيـــل.. ولكن يؤكد الناجون ومنهم من التقيت به بعد الحادث، كالنقيب عثمان عبدالرسول، أن هنالك مـــن أطلق عليهم النار من مسافة قريبة بواسطة بنادق من نوع كلاشنكوف.

ينفي الحزب الشيوعي السوداني في وثائقه التي نشرت عن انقـــلاب ١٩ يوليـــو مسـئولية التنظيم العسكري الشيوعي عن تلك المذبحة.. ويؤكد أن هنالك نيران صوبت من الخارج، وتبعها دخول مجموعة مجهولة من المشاة قامت بإطلاق النار على المعتقلين. رغم ذلـــك، كـــان هنـــاك الكثير من الغموض يحيط بـــ «مذبحة بيت الضيافة»، كما أن هنالك الكثير مـــن التنـــاقض فـــي شهادات المشاركين في الانقلاب، والناجين من المذبحة. «**إن الكثير من الأدلة والبراهين تثبـــت أنه لم يكن للحزب علاقة بما حدث في بيت الضيافة، وأنه حتى التنظيم الذي نفذ الانقلاب لم تكن في حساباته مسألة التصفيات الجسدية أو إراقة أي دماء. وإن ما حدث كـــان تصرفـــا فرديـــا يستوجب الشجب والإدانة لقد أوضحت في الفصل الرابع من هذا الكتيب كل ما أعرفه عـــن مجزرة بيت الضيافة، وذكرت رغم إنكارنا في البداية أي علاقة لنا بمجزرة بيت الضيافـــة إلا أن جهة آمرة في التنظيم أصدرت أمرا فرديا بتنفيذها وقام ضابط أو اثنان مع جنودهما بتنفيذ جزء من المجزرة**».[١]

أجرى د. عبدالماجد بوب دراسة استقصائية لما حدث في «بيت الضيافة» عصـــر الثـــاني والعشرين من يوليو ١٩٧١، استندت على إفادة العديد من الشهود الذين نجوا من تلك المذبحـــة. جاء في إفادة معظم الشهود أنهم لم يروا الملازم أحمد عثمان الحردلو، أو الملازم أحمد جبـــارة مختار، أو الملازم مدني علي مدني (وهم الذين حامت حولهم الشبهات في تنفيذ المذبحة) يأمرون بإطلاق النار أو يشاركوا فيها.. بنفس القدر من التأكيد، أجمع الشهود على أن نيرانا كثيفـــة مـــن الدبابات قد أصابت المبنى وأدت إلى تحطيم بعض الجدران وزجاج النوافذ.. وقد كـــان معظـــم الشهود على الأرض حماية لأنفسهم من الرصاص المتطاير، وبالتالي لم يشـــاهدوا مـــن أطلـــق

---

[١] عبد العظيم عوض سرور، حول تقييم الحزب لحركة ١٩ يوليو ١٩٧١. مقتطف من كتاب في طور الإعداد (حركة ١٩ يوليو التصحيحيـــة ١٩٧١). نشر في مجلة قضايا سودانية، العدد الرابع والعشرون، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ـــ ٣٦.

النيران عليهم من مسافات قريبة. عليه، وفي هذا المناخ من التناقض واللبس لا زالت طلاسم «مذبحة بيت الضيافة» يشوبها كثير من الغموض.. كتب ذلك المصدر ما يلي: «**لقد تداول الناس، كل حسب ميوله وانتمائه، أسماء عديدة ونسبوا إليها تهمة ارتكاب مذبحة الضيافة. فمن بين ضباط يوليو ذكرت أسماء الملازم أحمد عثمان عبدالرحمن الحردلو والملازم أحمد جبارة مختار والملازم مدني علي مدني والمقدم محجوب إبراهيم (طلقة) والرائد محمد أحمد الزين والرائد بشير عبدالرازق والمقدم عثمان أبشيبة والجندي أحمد إبراهيم. (راجع كتاب محمد محمد أحمد كرار: الحزب الشيوعي السوداني: سنوات الغيبوبة، ١٩٧٨، ص١٠٤). كذلك ذكرت أسماء الصول حماد الأحيمر من بين المجموعة التي شاركت في انقلاب المقدم حسن حسين (١٩٧٥) وذكر البعض العميد سعد بحر ولا زال البعض يوجهون أصابع الاتهام للمقدم صلاح عبدالعال وعدد من الضباط والصف في تنظيم أحرار مايو (القوميين العرب). كل هؤلاء في نظري أبرياء طالما لم تتم إدانتهم بالبينة وقرائن الأحوال أو بالاعترافات القضائية، أو شهادة الشهود أمام محكمة عسكرية أو مدنية مؤتمنة على تصريف العدالة».**[1]

ويبقى الجانب الأخير من روايات «مذبحة بيت الضيافة».. في ٥ سبتمبر ١٩٧٥ اشتركت بعض مجموعات ضباط الصف التي قادت التحرك المضاد عصر يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١، وعلى رأسها الرقيب أول حماد الإحيمر، في الانقلاب الذي سمي بانقلاب المقدم حسن حسين. قُتِل الرقيب أول حماد الإحيمر أمام دار الإذاعة في أمدرمان خلال هجوم مضاد نفذته دبابات مدرسة المشاة، ومضى ومعه جزء من سر «مذبحة بيت الضيافة». كانت الروايات التي تناقلتها أوساط القوات المسلحة تؤكد أن ما حدث في عصر ٢٢ يوليو لم يكن تحرك مضاد لإعادة السلطة المايوية، وإنما انقلاب متكامل نفذه ضباط الصف، وخلفهم ضباط آخرين، منهم العقيد سعد بحر، وأن المفاجأة كانت في هروب الرئيس جعفر نميري من منطقة القصر الجمهوري، وتوجهه لإذاعة بيان من راديو أمدرمان عن عودته الظافرة.

وتمضي الروايات أكثر لتقول أن مجموعة الإحيمر كانت تعتقد أن الرئيس نميري وأعضاء مجلس قيادة الثورة والمجموعة الموالية لهم محتجزة في بيت الضيافة. «**ولا أشك مطلقاً في وجود تنظيمات يمينية أو (عنصرية) داخل القوات المسلحة وأنها كانت تخطط لانقلاب ضد مايو، وأنها أكثر من تنظيم.. أما كيف تحركت في ٢٢ يوليو فذلك غير واضح تماماً. هل تحركت تلك التنظيمات وكل يحاول الاستحواذ على الغنيمة بمفرده وبطريقته... أم أنها نسقت وتحركت**

---

[1] عبد الماجد بوب، حول تقييم ١٩ يوليو: مذبحة بيت الضيافة. مجلة قضايا سودانية، العدد السادس والعشرين، يونيو ٢٠٠١. ص ــ ٣٢.

جميعها في وقت واحد؟ الإجابة غير واضحة ولكن الأقرب إلى الفهم أن كل تنظيم قد تحرك بمفرده، ولذا كان ذلك التخبط الذي حدث يومذاك».[1]

أما الجانب الأخير في فصل «مذبحة بيت الضيافة» فهو اعتراف النقيب عبدالرحمن شامبي نواي قبل إعدامه في مطلع العام ١٩٧٦ في منطقة وادي الحمار بعطبرة، هو والمقدم حسن حسين، وضباط انقلابهم الفاشل. **«لقد أقر بعضهم بأن هدفهم كان القضاء على حركة ١٩ يوليو و٢٥ مايو في آن واحد (شهادة الملازم شامبي). ولكن إنصافا لهؤلاء لم ترد ضمن أقوالهم اعترافات قضائية بأنهم ارتكبوا مذبحة بيت الضيافة أو جزءاً منها».**[2]

يؤكد البعض أن الملازم عبدالرحمن شامبي نواي قد اعترف بمسئوليتهم في قصف بيت الضيافة، وتمضي المصادر فتقول أن الرائد زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر قد سمع ذلك الاعتراف ونقله إلى الرئيس جعفر نميري الذي أمر بالتكتم على الأمر.. أما الرائد زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر فقد أكد مؤخراً ما يعرفه عن المذبحة وقال: **«مذبحة بيت الضيافة قرار من أبو شيبة، ونفذها أحمد جبارة بينما رفض الضابطان الآخران في حراسة المجموعة التي في القصر وتلك التي كانت محتجزة في مباني الأمن القومي تنفيذ أوامر تصفية المعتقلين».**[3]

ويفيد مصدر آخر بأن اللواء محمود عبدالرحمن الفكي مدير فرع القضاء العسكري خلال العام ١٩٧٥ على علم بذلك الاعتراف.. وستبقى الحقيقة تائهة حتى ينبري شاهد عيان أو موثق لاعتراف الملازم شامبي لوضع النقاط فوق الحروف.

وأخيرا.. لديَّ قناعة شخصية راسخة بأن الملازم أحمد عثمان الحردلو قد أُعدِمَ ظلماً في مسئولية «مذبحة بيت الضيافة».. كان الحردلو زميل دراستي في مدرسة الخرطوم الثانوية، وعملنا سويا كضباط في منطقة بور خلال العام ١٩٧٠.. وأنا على قناعة كاملة بأنه كان رجلاً مفعماً بالمشاعر الإنسانية الأصيلة، وأنه كان في غاية الانضباط والمسئولية، ولا يمكن مطلقاً أن يأمر بإطلاق النار على زملائه الضباط العزل خارج نطاق القانون والأعراف والتقاليد الراسخة في الجيش السوداني.. مهما كانت الأسباب.

---

(١) عبد العظيم عوض سرور، مصدر سابق. ص ــ ٢٨.

(٢) عبد الماجد بوب، مصدر سابق. ص ــ ٣٣.

(٣) زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، في "برنامج بين زمنين" عن ثورة مايو ١٩٦٩ ــ تلفزيون أبوظبي، الاثنين ٢٥ فبراير ٢٠٠٢.

«ستظل مذبحة بيت الضيافة إلى أمد بعيد من أسوأ مخازي الصراعات السياسية في السودان. ومما يضاعف من الغبن والغضب أن الجناة لم يتم تحديدهم وتقديمهم للمحاكمة. وقبل كل شئ، يتحمل نميري مسئولية جسيمة باستغلاله للحدث المروع غطاءا لتصفية حساباته مع خصومه السياسيين والعسكريين. ومن ناحية ثانية وأكثر تحديداً فقد حجب التقرير الذي تولت إعداده لجنة تقصي الحقائق برئاسة قاضي المحكمة العليا حسن علوب وعضوية العميد محمود عبدالرحمن الفكي واللواء (شرطة) أبوعفان. وفي هذا السياق نتوسل إلى فضيلة القاضي حسن علوب أن يزيح النقاب عما توصلت إليه لجنته والأسباب التي حالت دون نشر تقريرها».[1]

عند غروب يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١ انتهت سلطة ١٩ يوليو بعد ثلاثة أيام في الحكم، وعاد النظام المايوي إلى السلطة تحت قيادة النميري وهم أكثر عنفاً ورغبة في الانتقام من الشيوعيين، وقد أججت مشاعرهم «مذبحة بيت الضيافة».. والأسلوب الذي تعامل به الملازم أحمد جبارة مختار عند اعتقال الرئيس نميري عندما اقتاده إلى المعتقل «حافي حالق» فوق ظهر عربة كومر مكشوفة «واحد ونصف طن» كما يطلق عليها في الجيش. **«وبدأت فورا سلسلة من الإجراءات الهمجية الوحشية التي لم تشهدها الحركة السياسية السودانية في تاريخها الطويل. فنصبت في معسكر الشجرة العسكري محاكمات ميدانية، وهي محاكم عسكرية تقام أثناء الحرب لمحاكمة الجنود الذين يخلون بالانضباط العسكري ولا تخضع لإجراءات المحاكم وتنفذ أحكامها فوراً ولم تطبق في السودان منذ القرن الماضي إبان الغزو البريطاني ــ المصري للسودان. وأعدم قادة الانقلاب العسكريون من بينهم بابكر النور وفاروق حمدالله بعد أن سلمهما حكام ليبيا لنميري. وأعدم ثلاثة من قادة الحزب الشيوعي: عبدالخالق والشفيع وجوزيف وهم أول سياسيين مدنيين يعدمون في تاريخ السودان الحديث. وزج بمئات المعتقلين من مختلف الاتجاهات في سجون البلاد».**[2]

واجه الحزب الشيوعي السوداني حملة ملاحقة أمنية هائلة بعد فشل «حركة ١٩ يوليو»، فقد تم اعتقال الآلاف من كوادره والمتعاطفين معه، وطرد المئات من الخدمة المدنية والقوات النظامية، ودفع العديد من كوادره إلى الهجرة خارج السودان. **«كان عاقبة الانقلاب وبالاً على الحزب الشيوعي وعلى اليساريين عامة وعلى الوجود السوفيتي في السودان ومصر ونشطت السلطات في اعتقال اليساريين، حيث تم اعتقال ٣١٧٩ معتقلاً ما بين مدني وعسكري، كما تم**

---

(١) عبدالماجد بوب، مصدر سابق. ص ــ ٤٣.

(٢) محمد سعيد القدال، مصدر سابق. ص ــ ٣٠٣.

تصفية المئات من الضباط والطلاب الحربيين على الأخص من دفعة السبعمائة طالب التي قـذف فيها الحزب بأعداد كبيرة من كوادره ليؤهلوا طلاب حربيين وطيارين عسكريين. كمـــا أقصـــى بعض اليساريين بما في ذلك العناصر المناوئة لعبدالخالق من الحكومة بما فـــي ذلـــك فـــاروق أبوعيسى، معاوية إبراهيم، سيد أحمد الجاك، مرتضى أحمد إبراهيم. كما قامت السلطات بإبعـــاد الخبراء الروس البالغ عددهم ١٨٠٠ خبير..».[1]

[1] حسن مكي، الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩ ــ ١٩٨٥. ص ــ ٥٩.

قادة وضباط انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١

تسلسل	الرتبــة والاســـم	المنصب والموقع الأخير	ملاحظـــــــات
١	مقدم بابكر النور عثمان	خارج الخدمة العسكرية بعد أن أبعد من مجلس قيادة ثورة مايو	قائد التنظيم العسكري الشيوعي ورئيس مجلس قيادة ثورة ١٩ يوليو. أعدم رمياً بالرصاص يوم ١٩٧١/٧/٢٣.
٢	رائد هاشم العطا	خارج الخدمة العسكرية بعد أن أبعد من مجلس قيادة ثورة مايو	قائد انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١، عضو المكتب القائد للتنظيم، أعدم رمياً بالرصاص يوم ١٩٧١/٧/٢٣.
٣	رائد فاروق عثمان حمداالله	خارج الخدمة العسكرية بعد أن أبعد من مجلس قيادة ثورة مايو	قيادي في تنظيم الضباط الأحرار، عضو مجلس ١٩ يوليو. أعدم رمياً بالرصاص يوم ١٩٧١/٧/٢٣.
٤	مقدم محجوب إبراهيم (طلقة)	خارج الخدمة العسكرية وضابط سابق في مصنع الذخيرة	عضو المكتب القائد للتنظيم العسكري الشيوعي ـ أعدم رمياً بالرصاص يوم ١٩٧١/٧/٢٣.
٥	مقدم محمد أحمد الريح	خارج الخدمة عضو المكتب القائد للتنظيم الشيوعي.	عضو المكتب القائد للتنظيم العسكري الشيوعي. قتل في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة يوم١٩٧١/٧/٢٢ بعد أن رفض الاستسلام.
٦	عقيد عبدالمنعم محمد أحمد (الهاموش)	قائد اللواء الأول مدرع	عضو المكتب القائد للتنظيم العسكري الشيوعي ـ أعدم رمياً بالرصاص يوم ١٩٧١/٧/٢٣.
٧	مقدم عثمان حاج الحسين (أبوشيبة)	قائد الحرس الجمهوري	عضو المكتب القائد للتنظيم العسكري الشيوعي ـ أعدم رمياً بالرصاص يوم ١٩٧١/٧/٢٣.
٨	نقيب محمد محجوب عثمان	خارج الخدمة	عضو المكتب القائد للتنظيم العسكري الشيوعي، لم يشارك لسفره إلى الخارج ولجأ فيما بعد إلى ألمانيا الشرقية.

٩	رائد بشير عبدالرازق	سلاح المدرعات	قاتل بجسارة للدفاع عن القيادة العامة، أعدم رمياً بالرصاص يوم ١٩٧١/٧/٢٣.
١٠	رائد محمد أحمد الزين	سلاح المدرعات	أعدم رمياً بالرصاص يوم ١٩٧١/٧/٢٣.
١١	رائد عبدالمجيد جريس	استخبارات	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
١٢	رائد مبارك فريجون	القيادة العامة	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
١٣	رائد فاروق عكود	مصنع الذخيرة	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
١٤	نقيب معاوية عبدالحي	قائد ثاني الحرس الجمهوري	أعدم رمياً بالرصاص يوم ١٩٧١/٧/٢٣.
١٥	نقيب عباس الأحمدي	سلاح المدرعات	عضو تنظيم الضباط الأحرار ، طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
١٦	نقيب محي الدين ساتي	القيادة العامة	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
١٧	نقيب عبدالله العوض	سلاح المدرعات	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
١٨	نقيب محمد مصطفى «الجوكر»	القيادة العامة	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
١٩	نقيب عبدالرحمن مصطفى خليل	سلاح المدرعات	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
٢٠	نقيب صلاح السماني (أبوحديد)	الحرس الجمهوري	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
٢١	نقيب خاطر حمودة	الحرس الجمهوري	أطلق سراح النميري من المعتقل، وأعتبر شاهد ملك واستمر في الخدمة
٢٢	ملازم أول هاشم المبارك	سلاح المدرعات	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
٢٣	ملازم أول عبدالعظيم عوض سرور	القيادة الغربية	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
٢٤	ملازم صلاح بشير	سلاح المدرعات	جرح أثناء القتال، طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
٢٥	ملازم أحمد الحسين	سلاح المدرعات	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
٢٦	ملازم عبدالله العماس	فرع الرياضة العسكرية	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
٢٧	ملازم عمر أحمد وقيع الله	سلاح المدرعات	طرد من الخدمة وسجن بعد الانقلاب.
٢٨	ملازم أحمد جبارة مختار	الحرس الجمهوري	أعدم رميا بالرصاص يوم ١٩٧١/٧/٢٣.
٢٩	ملازم أحمد عثمان عبدالرحمن الحردلو	حامية الخرطوم	أعدم رميا بالرصاص يوم ١٩٧١/٧/٢٣.
٣٠	ملازم الرشيد حمزة المرضي	سلاح المدرعات	طرد وسجن عقب الانقلاب.
٣١	ملازم أبوبكر عبدالغفار عثمان	سلاح المظلات	طرد وسجن عقب الانقلاب.

٣٢	ملازم عبدالله إبراهيم	سلاح المدرعات	طرد وسجن عقب الانقلاب.
٣٣	ملازم فيصل كبلو	الحرس الجمهوري	طرد وسجن عقب الانقلاب.
٣٤	ملازم فيصل مصطفى	سلاح المظلات	طرد وسجن عقب الانقلاب.
٣٥	زهير قاسم بخيت	سلاح المظلات	طرد وسجن عقب الانقلاب.
٣٦	ملازم علي زروق	سلاح المظلات	طرد وسجن عقب الانقلاب.
٣٧	ملازم مدني علي مدني	الحرس الجمهوري	طرد وسجن عقب الانقلاب.
٣٨	ملازم حسن علي	سلاح المدرعات	طرد وسجن عقب الانقلاب.
٣٩	ملازم عبدالرحمن حامد	سلاح المدرعات	طرد وسجن عقب الانقلاب.
٤٠	أحمد عبدالله الدالي	سلاح المدرعات	طرد وسجن عقب الانقلاب.
٤١	ملازم النور بشارة	مدرعات	طرد وسجن عقب الانقلاب.
٤٢	مساعد عثمان الكودة	الحرس الجمهوري	طرد وسجن عقب الانقلاب.
٤٣	مقدم صلاح محمد فرج	دفاع جوي	ضابط مشارك من خارج تنظيم ١٩ يوليو وتم طرده وسجنه.
٤٤	مقدم أحمد عبدالله حريكة	حامية الخرطوم	ضابط مشارك من خارج تنظيم ١٩ يوليو وتم طرده وسجنه.
٤٥	مقدم عادل يس حاج الصافي	سلاح الإشارة	ضابط مشارك من خارج تنظيم ١٩ يوليو وتم طرده من الخدمة.
٤٦	مقدم يحي عمر قرينات	سلاح المظلات	ضابط مشارك من خارج تنظيم ١٩ يوليو وتم طرده وسجنه.
٤٧	نقيب عاصم جمال محمد أحمد	سلاح المدرعات	الطرد من الخدمة
٤٨	رائد شرف الدين «نكاشة»	الكلية الحربية	ضابط مشارك من خارج تنظيم ١٩ يوليو وتم طرده وسجنه.

- لم تتوفر سجلات دقيقة لكل المشاركين، وبالتالي قد تكون هنالك بعض الأسماء من ضباط انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١ لم تضمن في هذه القائمة.

١٩ يوليو: أسباب الهزيمة

كان انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١ من أكثر الانقلابات العسكرية في تاريخ السودان دقة في التخطيط، وسرعة في التنفيذ والسيطرة على مقاليد السلطة، وقد تم والنظام المايوي في أوج عنفوانه بعد انتصاره على التمرد الطائفي في الجزيرة أبا، وإقصاء الشيوعيين عن المشاركة في السلطة. كان التنظيم العسكري الشيوعي تحت المراقبة والرصد المستمرين من أجهزة الأمن المايوية، وقد أحكم النظام المايوي قبضته على القوات المسلحة، ودانت له بمطلق الولاء الأسلحة الضاربة كالمدرعات والمظلات. رغم ذلك سقطت مايو خلال ساعات.. وهزمت ١٩ يوليو في أقل من ثلاثة أيام في السلطة.

بدا واضحا تأثير عامل التدخل الخارجي في هزيمة حركة ١٩ يوليو.. فقد رفضت مصر وليبيا دولتي ميثاق طرابلس هيمنة نظام شيوعي على السودان، وانسجم ذلك تماما مع تخوف كثير من الدول الأخرى في العالمين العربي والغربي. لقد أرسل ذلك الرفض الواضح، والذي تأكد باختطاف الطائرة التي تقل رئيس مجلس قيادة الثورة الجديد في الجو واحتجازه في ليبيا إشارات واضحة للعناصر الرافضة للانقلاب في الداخل، وكان دفعة معنوية كبيرة لها في المبادرة والتحرك المضاد. لا اتفق مع ما أوردته وثائق الحزب الشيوعي السوداني عن التدخل المصري المباشر «وثيقة اللجنة المركزية في دورتها سبتمبر ١٩٧١»، وقد سبق أن أشرنا لها من قبل في أن الكلية الحربية المصرية في جبل أولياء وقاعدة الطيران المصري في وادي سيدنا قد شاركتا في التحرك المضاد، فقد كنا شهود عيان من داخل القوات المسلحة لما حدث عصر يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١. ما يمكنني تأكيده أن نشاط مخابرات مكثف قد تم خلال الأيام الثلاث التي عاشتها سلطة ١٩ يوليو، وأن احتجاز قادة الانقلاب في طرابلس وتحركات اللواء خالد حسن عباس بين مصر وليبيا لم تكن منفصلة عما تم من تشجيع لعناصر الضباط وضباط الصف الموالين للنظام المايوي لسرعة التحرك المضاد. ما ورد من بعض المصادر عن تسرب الأجزاء الميكانيكية لدبابات اللواء الثاني (دبابات ثقيلة من طراز «تي٥٥» ذات مدفع ثقيل عيار ١٠٠ مليمتر) فقد كان بعيدا عن الحقيقة. لقد قام ضباط المدرعات المشاركين في انقلاب ١٩ يوليو بتعطيل بعض دبابات اللواء الثاني مدرع، الذي لا يضمن ولاءه، بعد نزعهم لجزء هام من مدافعها وهو ما يسمى بـ «إبرة ضربنار». **«وكان سبب هزيمتنا اللواء الثاني الذي انطلقت دباباته لمهاجمة مواقعنا، ولم يجد ضباط المدرعات وسيلة لدرء ذلك الاتهام فألصقوا التهمة بالملازم أول حسين**

خرطوش الذي كان مكلفا بنزع إبر أي دبابات تخص اللواء الثاني، وقد اعترف خرطوش بأنه نزع إبر بعض الدبابات وترك بعضها حسب تقديراته الذاتية».[1] لذا استطاع ضباط صف اللواء الثاني الذين تحركوا عصر يوم ٢٢ يوليو إعادة دباباتهم إلى قدرة القتال، وتموينها بالذخائر اللازمة نتيجة للإهمال في تأمين منطقة معسكر اللواء الثاني بسلاح المدرعات. رغم عامل التدخل الخارجي غير المباشر، هنالك أسباب عسكرية واضحة قادت إلى هزيمة حركة ١٩ يوليو، وهي أسباب خاصة بتأمين السلطة والموقف داخل القوات المسلحة، وكانت ستقود إلى الهزيمة حتى ولو استمرت ١٩ يوليو لأسابيع أخرى، وهي كما يلي:

أ. وقعت سلطة ١٩ يوليو العسكرية في خطأ مميت منذ البداية باستعداء قوات كبيرة تم تصنيفها بأنها موالية لنظام مايو، وهي وحدات المظلات ووحدات اللواء المدرع الثاني دبابات. تم قفل مخازن أسلحة تلك الوحدات، ووضع مراقبة عليها، ونزعت أجزاء من مدافع دبابات اللواء الثاني، فتحول ضباط وضباط صف الدبابات والمظلات إلى رهائن وأعداء داخل جيش قومي واحد. كان يمكن معالجة المشاعر المعادية للسلطة الجديدة باحتراف وانضباط عسكري، وتنوير مكثف، ومشاركة في المسئوليات، فلم يكن الجيش السوداني في ذلك الوقت أكثر من جيش محترف، ولم تلوثه السياسة والتوجهات العقائدية بصورة كبيرة، وما تعاطفه مع النظام المايوي إلا لما لمسه الضباط وضباط الصف والجنود من بعض استقرار في البلاد، وتحسن حال الجيش، وحالهم المعيشي.

ب. اعتبرت سلطة ١٩ يوليو أجهزة الاستخبارات العسكرية والأمن بأصنافها المختلفة أجهزة معادية لها، ولم تكن تملك البدائل لتحل مكانها. كان الجزء الأكبر من ضباط استخبارات القوات المسلحة والأمن القومي عناصر أقرب إلى نظام مايو ونميري، لما نالوه من امتيازات وترفيع، ولذا فقد جاء تصنيفهم كعناصر معادية كارثة. قام الرائد هاشم العطا قائد الانقلاب بتعيين المقدم صلاح محمد فرج مديرا للاستخبارات العسكرية، وهو ليس من التنظيم العسكري الشيوعي، وليست لديه الخبرة الكافية، وقد دلت الوقائع فيما بعد أنه لم يبذل أي جهد لتعويض القصور الاستخباري، وانصرف إلى أشياء ثانوية. لذا ظلت سلطة ١٩ يوليو عمياء استخباراتيا، ولم ترصد ذلك النشاط المكثف الذي جرى في العاصمة القومية داخل مناطق سكن ضباط صف الدبابات والمظلات بمنطقة الشجرة، وخاصة العديد من الاجتماعات التي عقدت ليلا لإعداد خطط التحرك المضاد. في ليلة

---

[1] عبد العظيم عوض سرور، مصدر سابق. ص ــ ٢٥.

الحادي والعشرين من يوليو كانت العديد من الدوائر اللصيقة بالقوات المسلحة تتحدث عن تحرك مضاد قادم، ولم تكن قيادة ١٩ يوليو تدري عنه شيئاً. هنالك أيضاً جهاز الأمن القومي الذي تم تعيين المقدم إسحاق محمد إبراهيم رئيساً له، وقد كان ذلك الجهاز دون أي فعالية تذكر نتيجةً لتعاطف معظم ضباطه مع النظام المايوي.

جـ. نفذت حركة ١٩ يوليو انقلابها الناجح بمجموعة قليلة نسبياً من الضباط «**ما يقارب العشرين ضابطاً من أعضاء الحزب**»،[١] ومثلهم من الديمقراطيين والوطنيين، ومعظمهم من الحرس الجمهوري واللواء الأول مدرع. كانت تلك مجموعة ضعيفة لتقوم بفرض إجراءات تأمين الانقلاب والسيطرة على كل المناطق العسكرية. في تلك القوة البسيطة من الضباط، أظهر البعض تسيباً كبيراً في تنفيذ واجبات التأمين، فبعض المسئولين عن تأمين معسكر المدرعات، وخاصة اللواء الثاني مدرع دبابات، كانوا خارج مناطقهم المحددة عندما بدأ ضباط الصف في تجهيز دباباتهم والاستعداد للتحرك. «**وكان الاتهام الثاني لضباط المدرعات تراخيهم وانشغالهم بالمسائل الاستعراضية مثل متابعة الهاموش وهاشم في زياراتهم التفقدية للوحدات وحضور الاجتماعات وترك مواقع مسؤولياتهم لضباط من رتب أعلى غير معروفين بانتمائهم لنا ولا علاقة لهم بالتنظيم أو حركة ١٩يوليو: وقد خص الاتهام الأخير النقيب عبده مصطفى خليل والملازم عمر وقيع الله الذي ترك موقعه في الشجرة وأخذ يتجول بعربته الفارهة في أنحاء العاصمة**».[٢]

د. لتعويض القصور في القادة تم تعيين بعض الضباط الذين لا علاقة لهم بالتنظيم القائم بالانقلاب، ولا يحسب ولاؤهم للنظام المايوي في مناصب عسكرية حساسة كفرع العمليات الحربية وبعض الأفرع الأخرى، وبالتالي كان أداؤهم يتسم بالروتين والمظهرية ولا يتناسب مع متطلبات تأمين الموقف. مثال لذلك لم يقم فرع العمليات الحربية بوضع خطة تأمين شاملة، وكان يمكن توظيف القدرات المتاحة في وضع خطة تأمين متكاملة واستقدام قوات إضافية من الأقاليم لضبط تأمين القوات المسلحة والعاصمة القومية. «**هنالك ديمقراطيون ووطنيون انضموا إلى يوليو بعد التنفيذ وقفوا مواقف شجاعة في الدفاع عن يوليو وأعلنوا تشرفهم بالانضمام إليها وما زالوا يفخرون بذلك حتى اليوم.. قصدت**

---

[١] عبد العظيم عوض سرور، مصدر سابق. ص ـــ ٢٧.

[٢] نفس المصدر السابق. ص ـــ ٢٥.

أن أبين أيضاً أن بعض المنضمين إلى الحركة في أيامها الثلاثة كانوا من الانتهازيين والمتسلقين والمندسين الذين لا يتشرف أحد بانتمائهم إليه».[1]

هـ وأخيرا: إن النجاح الصاعق الذي أحرزته حركة ١٩ يوليو في إسقاط نظام مايو وهو في أقوى حالاته أصاب القائمين بالانقلاب بالغرور وتبسيط الأمور وعدم تقييم الأخطار المتوقعة بصورة سليمة، وهذا ما ذكرته وثائق التقييم التي أصدرها الحزب الشيوعي السوداني عن تلك الهزيمة: **«إن الخطة العسكرية للانقلاب، بكل ما فيها من ذكاء وقدرات تنظيمية وتنفيذية عالية، وجسارة فائقة، ومبادرة وابتكار، اعتمدت على الانتصار السريع، لكن ذلك كله كان مصدر ضعفها القاتل».**[2]

أدخلت حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ القوات المسلحة السودانية في ساحة سياسية جديدة من العنف الدموي الذي عرفته بعض البلدان العربية الأخرى، وسلم منه السودان حتى ذلك الوقت بطبائع وتقاليد أهله في السماحة والعفو والقبول بالآخر عند الاختلاف. دخلت القوات المسلحة السودانية مرحلة عنف سياسي داخلي وتصفيات دموية في غاية التطرف والقسوة، وهي ظاهرة ستكون واضحة في كل الحركات الانقلابية التي أعقبت انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١. أما على صعيد وحدة وتماسك واحتراف القوات المسلحة فقد كان الثمن باهظاً، إذ هيمن النظام المايوي على القوات المسلحة السودانية تماماً، وبدأ الطرد والتصنيف والإقصاء والتهميش، وهو السلاح الأمثل لتأمين الأنظمة العسكرية الدكتاتورية.

---

[1] عبد العظيم عوض سرور، مصدر سابق. ص ــ ٢٧.

[2] محمد سعيد القدال، مصدر سابق. من تقرير السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي السوداني الذي صدر في العام ١٩٩٦ ــ ص ٦٦. أوردها المصدر ص ــ ٢٩٩.


مسطورات
MUSTORAT
MUSTORAT
مسطورات

الفصل الثالث

مرتزقة أم مناضلون؟

النظام المايوي والجبهة الوطنية المعارضة

١٩٧٠-١٩٧٦

الصدام الأول: الجزيرة أبا

خيار المعارضة العسكرية..

في مطلع العام ١٩٧٠ كان النظام المايوي قد أحكم قبضته على البلاد، واستطاع محاصرة واعتقال كل قيادات وكوادر الأحزاب الطائفية وجماعة الأخوان المسلمين. تجاوز عدد المعتقلين من كوادر تلك الأحزاب السبعين قيادياً، أودع معظمهم في السجن العمومي بـ «**كوبر**»، بينما أفلتت قلة من ملاحقة النظام بعد هروبها إلى منطقة «**الجزيرة أبا**»، وعلى رأس تلك المجموعة الشريف حسين الهندي، الذي تمكن بعد ذلك من الهروب إلى أثيوبيا ناقلاً معارضة النظام إلى الخارج. بدأت فكرة تشكيل «**الجبهة الوطنية المعارضة**» من الشريف حسين الهندي، ثم انضمت له بعض قيادات الأحزاب التي ظلت بالخارج منذ حدوث الانقلاب المايوي وهم عمر نورالدائم من حزب الأمة، ونصرالدين السيد من الحزب الوطني الاتحادي وعثمان خالد مضوي من جماعة الإخوان المسلمين.

كان الإمام الهادي المهدي قد جاهر برفضه للنظام المايوي الجديد وتحصن في «الجزيرة أبا» في منطقة النيل الأبيض، والتي أصبحت بعد ذلك مأوى لحركة المعارضة الداخلية. لم يكن الإمام الهادي راغباً في معارضة النظام إلى حد المجابهة العسكرية، فذلك خيار لم يكن يملك مقوماته من أسلحة وعتاد وجند مدربين. كانت حركة الإخوان المسلمين هي المؤثر الأساسي في تصعيد معارضة الإمام الهادي للنظام المايوي، وقد رسمت بدهاء مخططها لدفع حشود الأنصار الموالية للإمام إلى مجابهة عسكرية مع النظام المايوي. أثبتت تلك الحقائق فيما بعد تحريات الاستخبارات العسكرية بعد معركة «الجزيرة أبا» الدامية، وقد وضح ذلك في التوثيق التاريخي الذي صدر لاحقاً. «**لقد هلل الكثيرون لما اعتبروه انتصاراً للثورة على أعدائها في الجزيرة أبا، واستجهل نميري الكثيرين حين أخفى عنهم أن الإمام الهادي لم يرفض التغيير المايوي ولكنه اشترط فقط عدم مشاركة الشيوعيين، ولم يهيئ نفسه لأي مقاومة عسكرية**».[1] وضح بجلاء توجه الأنصار في المقاومة السلمية، وإصرارهم على رفض مشاركة وهيمنة الشيوعيين على

---

[1] محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان ــ المأزق التاريخي وآفاق المستقبل. المجلد الثاني، ص ــ ٣٩٣.

مقاليد السلطة في الاجتماع الذي عقد بين رئيس النظام المايوي والصادق المهدي في الثالث من يونيو ١٩٦٩.

جاء تصعيد المواجهة بين النظام الحاكم وطائفة الأنصار بتدبير من حركة الإخوان المسلمين، والتي رأت في استمرار النظام المايوي نهايتها الحتمية كحركة سياسية إذا استمر المشروع المايوي العلماني إلى نهايته: **«إن المشروع الحضاري للانقلابيين يعاكس اسماً ورسماً المشروع الإسلامي ويجعل هناك استحالة مادية ليس فقط في تنفيذ المشروع ولكن كذلك في عرضه والسير به».**[١] وهكذا سعت حركة الإخوان المسلمين إلى تصعيد الصراع لإنقاذ مستقبلها، والاستفادة من قوة طائفة الأنصار في مواجهة المشروع المايوي. **«أما بالنسبة لمحور العمل الثاني المتعلق بالتدريب على استخدام السلاح في أبا استعداداً لمهام معارك المستقبل فقد توجه نفر من الإخوان بقيادة محمد محمد صادق الكاروري صوب الجزيرة أبا لمقابلة الإمام الهادي لاستكشاف مدى حماس الإمام الهادي لمشروع مجابهة النظام».**[٢]

تكونت «الجبهة الوطنية المعارضة» تحت قيادة الشريف حسين الهندي في الخارج، وبدأت جهوده لدعم الجزيرة أبا بالأسلحة وتحويلها إلى قلعة معارضة لمجابهة النظام المايوي. وجدت «الجبهة الوطنية» في مطلع العام ١٩٧٠ دعماً وتعاوناً كبيرين من المملكة العربية السعودية ومن أثيوبيا، والذين تلاقت مصالحهما في مقاومة المد اليساري الذي انطلق من الخرطوم. بدأ حشد الجهود في الجزيرة أبا بتهريب شحنات من الأسلحة عبر الحدود من أثيوبيا، وتزامن ذلك مع توجيه الإمام لـ «**نداء الهجرة**»، والذي دعا فيه الأنصار للهجرة إلى «الجزيرة أبا» والجهاد ضد النظام الحاكم. كان التاريخ يعيد نفسه بصورة غير منطقية بعد ما يقارب المائة عام على تحصن الإمام المهدي في نفس الجزيرة.. وكانت المجابهة الجديدة تفتقر للحكمة والدراسة العلمية العسكرية التي تشمل تقدير عامل تعادل القوى.. والذي كان مختلاً تماماً. **«بدأت المعارضة تتحرك من مركز انطلاقها في الجزيرة أبا إلى خارج السودان بحثاً عن المال والسلاح، وكان سندها الأكبر في ذلك هو أثيوبيا الإمبراطور هيلاسيلاسي ليس فقط في جانب التسليح (مما كشفت عنه الرسائل المتبادلة بين وزير الخارجية الأثيوبي كتما يفرو والشريف حسين الهندي)**

---

[١] حسن مكي، الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩ — ١٩٨٥. ص — ٣١.

[٢] نفس المصدر. ص — ٣٩.

وإنما أيضا توفير نقاط الارتكاز داخل الأراضي الأثيوبية خاصة في جبل الـــردوك عنـــد مدينـــة أصوصة».[1]

معركة الجزيرة أبـا

انفجر الموقف في منطقة النيل الأبيض في يوم ١٧ مارس١٩٧٠ حينما كان الرئيس نمـيري يقوم بجولة للالتقاء بجماهير المنطقة، ولتعبئتها ضد الثورة المضادة التي بدأت إشاراتها تنطلـــق من الجزيرة أبا.. وتذهب بعض المصادر إلى أن تلك الجولة قد خُطِّط لها بعناية لتعجيل الصـــدام مع الأنصار بعد رفض الإمام الهادي المهدي كل الوساطات للخروج من معقله. قابلت جمـــاهير الأنصار الباخرة النيلية الرئاسية عندما رست في **«مدينة الكـــوة»** بتظاهرات عدائية، وحاول أحد المتظاهرين طعن الرئيس نميري بسكين لولا يقظة رجال الأمن. كان أن قطع الرئيـــس نمـــيري جولته وعاد إلى الخرطوم ليعلن التعبئة العامة لسحق الثورة المضادة التي تمركزت في الجزيـــرة أبا، وقد سارعت نقابات العمال والمهنيين اليسارية بمساندة التعبئة، ودعت إلـــى ســـحق أعـــداء الشعب وأعوان الاستعمار وسدنة الطائفية. ولم تتأخر طوائف علماء الدين وزعماء العشائر فـــي التأييد ومساندة تلك الخطوة الحاسمة ضد «**الفتنة التي أطلت برأسها متدثرة بثوب الإسلام**».

في الثالث والعشرين من مارس رفعت درجة الاستعداد في القوات المسلحة السودانية إلـــى الحالة القصوى، وبدأ الحشد العسكري لحسم التمرد في الجزيرة أبا. أرسلت أولاً وحدات المظليين والمدرعات والدبابات براً إلى مدينتي ربك وكوستي اللتان أصبحتا منطقة الحشد الرئيســـية، ثـــم لحقت بهما الكتيبة الأولى مشاة من حامية الخرطوم، والتي كانت في منطقة «خور عمر» تســـتعد للتوجه للجبهة المصرية عند قناة السويس، أما وحدات مدفعية الميدان الثقيلة فقد تحركـــت مـــن قاعدتها في مدينة عطبرة عن طريق السكة الحديدية. تبعت القـــوات الجويـــة الحشـــد وأرســـلت طائراتها المقاتلة من طراز «جيت بروفوست» إلى مطار كوستي لتكون على مدى قريـــب مـــن أهدافها المتوقعة. جرت محاولة أخيرة لاحتواء الموقف في صباح يوم ٢٦ مارس عندما أرســـل النظام المايوي وفداً عسكرياً تحت قيادة العميد أحمد محمد أحمد أبوالدهب لمقابلـــة الإمـــام فـــي الجزيرة أبا، وإقناعه بتسليم الأسلحة وفض حشود الأنصار والتفاوض سلميا مع الحكومـــة. بعـــد عبور الوفد للجسر الترابي الذي يربط بين الجزيرة والشارع المؤدي إلى مدينة ربـــك ويســـمى

---

[1] منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل. جزء ٢، ص ـــ ٣٠٢.

بـ «الجاسر» حاصرت جماهير الأنصار الوفد العسكري وكادت أن تفتك بهم، وقد تعرضوا للضرب ونزع علامات رتبهم. عاد الوفد خالي الوفاض وضاعت الفرصة الأخيرة لتفادي سفك الدماء.

بدأت «معركة الجزيرة أبا» عصر يوم ٢٦ مارس ١٩٧٠ بقصف مدفعي وجوي كثيف استهدف خنادق الأنصار المدافعين على الجزء الشرقي من الجزيرة، وفي منطقة «الجاسر» المدخل البري الوحيد للجزيرة، وقد استمر ذلك القصف طوال الليل. في تلك الليلة هاجمت وحدة من الأنصار «محلج ربك» محدثة مفاجأة تامة، وقامت باحتلاله وألحقت خسائر كبيرة في القوات التي تقوم بحراسته. عند فجر السابع والعشرين بدأت الدبابات والمدرعات والمشاة اقتحام «الجزيرة أبا» ودارت معركة غير متكافئة تماماً أبيدت فيها معظم حشود الأنصار التي كانت تدافع عن الجزيرة، ولم يكن منظر المئات من جثث القتلى المتناثرة في منطقة الجاسر وعلى شاطئ الجزيرة بمختلف عن مشهد مشابه في سهل كرري في صباح الثاني من سبتمبر ١٨٩٨م. أما قوات الأنصار التي استطاعت احتلال محلج القطن في ربك فقد تمت محاصرتها، ورغم أنها قاتلت بشجاعة فقد كان مصير رجالها مثل من سبقوهم في الجزيرة. في تلك الليلة خرج الإمام الهادي المهدي من معقله واتجه شرقا بعربات كانت تنتظره في منطقة «المرابيع ود اللبيح» والتي تبعد حوالي خمسة عشر كيلومتراً شمالي «الجزيرة أبا».

في صباح السابع والعشرين من مارس وعندما كانت المعركة محتدمة في منطقة الجزيرة أبا، رصدت أجهزة الأمن تجمعات كبيرة للأنصار المسلحين في منطقة ود نوباوي بأمدرمان. صدرت في ذلك الصباح الأوامر من القيادة العامة لسلاح المهندسين بأمدرمان لإرسال قوة مسلحة إلى منطقة ود نوباوي لتفريق التجمهر والسيطرة على الموقف. لم يقدر العقيد محمد الحسن عثمان «جنكيز» قائد القوة التي أوكل لها السيطرة على الموقف حجم المخاطر وعدائية الأنصار المتوقعة، ولذا فقد اتجهت القوة في استرخاء تام ودون اتخاذ التشكيل القتالي المناسب، وبدون أسلحة ثقيلة جاهزة للتدخل عند الطوارئ. عند منطقة جامع ود نوباوي ومن داخل خور تصريف الأمطار الذي يمر أمامه نصب الأنصار كميناً محكماً فاجأ القوة تماماً، وهاجم مئات من الأنصار عربات القوة المتراصة خلف بعضها وأبادوا معظم تلك القوة بالأسلحة البيضاء. قتل العقيد محمد الحسن وقادة وحداته الملازم الباقر والملازم معاوية سبدرات ومعظم ضباط الصف والجنود في تلك المعركة المفاجئة وغير المتوقعة في قلب مدينة أمدرمان، «**حاول شباب الأنصار في ود نوباوي بأمدرمان القيام بتظاهرة عسكرية لتخفيف الضغط على الجزيرة أبا ولكن**

هيهات! إذ سرعان ما صفى الجيش تظاهرة ود نوباوي».[1] لم تكن تلك بتظاهرة عسكرية كما أورد المصدر، وإنما معركة تصادمية تم التخطيط لها بعناية، وقد أبيدت القوة العسكرية التي أرسلت لتفريق تجمعات الأنصار التي رصدتها أجهزة الأمن. وليس في اعتقادي أن ذلك الفعل الطائش كان بمقدوره تخفيف الضغط على الجزيرة أبا التي كانت محاصرة وتحت القصف الجوي والمدفعي المكثف.. ولكنها قادت لحملة إبادة أخرى.. حينما اندفعت الدبابات ووحدات المظليين إلى منطقة ود نوباوي للثأر لزملائهم الصرعى في الكمين، وقتل المئات من الأنصار والمواطنين الأبرياء الذين شاء حظهم العاثر أن يكونوا قرب منطقة المعركة.

سحقت مقاومة الإمام الهادي وحلفائه الإخوان المسلمين في «الجزيرة أبا».. قتل المئات من الأنصار، وقتل القائد العسكري لتنظيم الإخوان المسلمين محمد صالح عمر، وتمكن البعض من قيادات الإخوان ومنهم محمد صادق الكاروري ومهدي إبراهيم من الهرب مع مجموعة الإمام الهادي في اتجاه الحدود الأثيوبية. بدا واضحا أن تلك المجموعة كانت في طريقها إلى منطقة «جبل الردوك» الذي يقع شمال شرق مدينة «الكرمك» حيث يوجد المعسكر الذي أنشأته الجبهة الوطنية المعارضة. تفرقت تلك الجماعة المتسللة إلى مجموعات صغيرة لتفادي الرصد الجوي الذي بدأته القوات الجوية في البحث عن الإمام الهادي، وعند منطقة الحدود السودانية ــ الأثيوبية اعترضت قوة من الشرطة الإمام ومرافقيه وجرى إطلاق نار قتل فيه الإمام الهادي وبعض أعوانه، وأسِرَ الباقون.. (وفق ما ورد في البيان الذي أصدرته السلطة المايوية عن حادثة مقتل الإمام الهادي المهدي).. بينما تشير مصادر أخرى إلى أنها كانت عملية تصفية متعمدة دون إعطاء إثباتات كافية. **«وخرج الإمام الهادي وبرفقته الكاروري وآخرون لديار الهجرة في أثيوبيا، ولكن شاءت الأقدار أن تعتقل شرطة الحدود الإمام ومرافقيه، ثم ما لبثت أن صدرت الأوامر باغتيال الإمام وإرسال بقية المعتقلين إلى الخرطوم».**[2]

---

[1] حسن مكي، مصدر سابق. ص ــ ٤٤.

[2] نفس المصدر سابق. ص ــ ٤٤.

المواجهة من الخارج

هُزِمَت «الجبهة الوطنية» المعارضة للنظام المايوي في مارس ١٩٧٠، وضعفت قدراتها في داخل الوطن نتيجة للملاحقة الهائلة التي أولتها أجهزة أمن مايو لعناصرها. لتفادي آثار الضعف الداخلي واختلال توازن القوى، اتخذ الشريف حسين وحلفاؤه في «الأمة» و«الإخوان» استراتيجية العمل من الخارج، وبناء قاعدة عسكرية جديدة بمعسكراتهم في أثيوبيا. شهدت تلك الفترة هجرة أفواج من الأنصار إلى معسكرات التدريب في أثيوبيا في أثر أمامهم الغائب، وقد وفرت أثيوبيا هيلاسيلاسي كل التسهيلات والعون المطلوب في مقايضة واضحة لدعم النظام المايوي للثورة الإريترية. رغم ذلك الدعم الأثيوبي لم تشكل تلك المعسكرات مخاطر كبيرة على النظام المايوي طوال النصف الأول من السبعينات لعوامل عديدة، ومنها ضعف قدرات تمويل وتسليح «الجبهة الوطنية» آنذاك وغياب الكوادر المؤهلة عسكرياً لتقوم بمهام التدريب والإعداد. في مرحلة لاحقة من حقبة السبعينات، التحق المقدم يعقوب إسماعيل، وهو ضابط مظلات فصله النظام المايوي بمعسكرات الجبهة الوطنية، وقد ضمت مجموعتهم التي عملت في معظم أوقاتها من العاصمة الأثيوبية أديس أبابا ولي الدين الهادي المهدي وأحمد سعد عمر.

جاءت نقطة التجول في مسيرة «الجبهة الوطنية» في نهاية العام ١٩٧٤ حينما وصلت علاقات النظام المايوي إلى أسوأ حالاتها مع النظام الليبي نتيجة لتراكمات الخلافات من عدة اتجاهات، كانت أهمها تعثر الوحدة المطروحة من ليبيا، وتحفظ ليبيا على «**اتفاقية أديس أبابا**» مع «حركة الأنيانيا»، ورفض النظام المايوي التدخل الليبي المباشر في الشئون الداخلية لتشاد ويوغندا.. وأخيراً، تزايد النفوذ والوجود الأمريكي في السودان.. وافقت ليبيا على تقديم العون لـ«الجبهة الوطنية»، والتي رأت فيها بديلاً للنظام المايوي يمكنه تحقيق الوحدة الليبية ـ السودانية والتي تمثل أولى أسبقيات العقيد معمر القذافي. أنشأت «الجبهة الوطنية» معسكرات تدريبها في منطقة «جبل العوينات» و«واحة الكُفرة»، وبدأت تسريب الأنصار عبر الصحراء من غرب السودان وعبر الأراضي التشادية، وقد التحقت أيضاً بعض كوادر الإخوان المسلمين بتلك المعسكرات. **«وبدأ الإخوان يتسربون لمشاركة الأنصار في استخدام السلاح، ووصل أول فوج إخواني في نهاية ١٩٧٤م إلى ليبيا وكان يتكون من ثلاثة عشر عنصراً وتخرج هذا الفوج من مدرسة الصاعقة في شهر واحد».**[1]

---

[1] حسن مكي، مصدر سابق. ص ـ ٧٥.

استمرت الجبهة الوطنية في بناء قاعدتها العسكرية في المعسكرات الليبية، بينما نجح قادتها في توجيه معارضة إعلامية مؤثرة ضد النظام المايوي ببث الإشاعات وشن حرب نفسية كان قوامها توزيع المنشورات وقصاصات الصحف التي تصدر في الخارج، وعلى رأسها «**مجلة الدستور**» التي يشرف عليها حسين عثمان منصور. ظلت أجهزة أمن النظام المايوي ترصد بدقة ما يدور في بناء قدرات «الجبهة الوطنية» في معسكرات ليبيا، وقد كان تقييمها في ذلك الوقت أنها لا تشكل مخاطر كبيرة على النظام، لتماسك القوات المسلحة السودانية وولائها للنظام المايوي بعد أن تم تطهيرها من عناصر الأحزاب الطائفية والشيوعيين.

انقلاب المقدم حسن حسين ـ ١٩٧٥

تنظيم الخلاص الوطني

ظلت الاستخبارات العسكرية منذ بداية العام ١٩٧٥ ترصد نشاط تنظيم عسكري سري تم تصنيفه في تقارير المتابعة اليومية بـ «التنظيم العنصري»، فقد غلبت فيه عناصر ضباط الصف من أبناء غرب السودان وجبال النوبة. رغم تلك المتابعة والرصد المستمر، واعتقال العميد سعد بحر وبعض ضباط الصف من سلاح المدرعات في مرحلة لاحقة والتحقيق معهم، فشلت الاستخبارات العسكرية في تحديد أبعاد ذلك التنظيم وكشف هياكله وأهدافه المستقبلية. ذلك النشاط التنظيمي الذي صنفته الاستخبارات العسكرية بالعنصرية لم يكن بعيداً عن مخططات «الجبهة الوطنية المعارضة» في اختراق القوات المسلحة وبناء تنظيمات سرية داخلها بالاستفادة من الولاء التقليدي لأبناء الأنصار الذين يسهل الاتصال بهم، ومعظمهم من مناطق نفوذ حزب الأمة التقليدية في كردفان ودارفور.

الخطة وتنفيذ الانقلاب

في ليلة الرابع من سبتمبر بدأ أفراد «**تنظيم الخلاص**» التجمع في ثلاث مناطق عسكرية وفقاً للخطة التي وضعوها لتنفيذ تحركهم، وكانت كما يلي:

أ. **مجموعة سلاح المدرعات**: ضمت أعداداً من ضباط الصف العاملين في سلاح المدرعات ومن وحدات عسكرية أخرى في منطقة الشجرة، وقد تجمعت في معسكر المدرعات بصورة سرية وهي تحت قيادة الملازم حماد الإحيمر الذي كان قائداً لفصيلة استعداد قيادة القوات المدرعة وتحت إمرته ثلاث دبابات من طراز «تي٦٢» صينية الصنع.

ب. **مجموعة القيادة العامة**: ضمت بعض ضباط الصف من سلاح المظلات وأفرع القيادة العامة الأخرى، وقد تجمعت المجموعة في سلاح المظلات الذي كان ضابط

الاستعداد فيه خلال تلك الليلة عضو التنظيم النقيب عبدالرحمن شامبي نواي. انضم المقدم حسن حسين لتلك المجموعة في ساعة متأخرة من الليل حيث تولى مسئولية القيادة.

جـ. **مجموعة الورشة الحربية**: كانت تحت قيادة المقدم حامد عطاالله ويعاونه النقيب عبدالرحمن جلجال، وانضمت لهم أعداد من ضباط الصف المشاركين في التنظيم وعناصر مدنية عُرِف منها لاحقاً عباس برشم وكمال الدين حسين وهم من كوادر حزب الأمة.

بدأ تحرك «تنظيم الخلاص» لاستلام السلطة بعد الرابعة من فجر يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٥، وقد كانت تحركات قوات الانقلاب لتنفيذ تأمين الأهداف المحددة في الخطة كما يلي:

أ. قام الملازم حماد الإحيمر بتأمين معسكر سلاح المدرعات واعتقال الضابط العظيم والضباط المناوبين، ثم ترك مجموعة حراسة في قيادة المدرعات مكونة من الجنود العاملين في الخدمات تحت قيادة ضباط صف تابعين للتنظيم. انطلق الملازم الإحيمر بثلاث دبابات إلى القيادة العامة.. كان ذلك هو نفس الأسلوب الذي نفذه عصر يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١ حينما كان تحركه الجريء هو العامل الأساسي في هزيمة انقلاب ١٩ يوليو.

ب. في منطقة القيادة العامة سيطر النقيب عبدالرحمن شامبي على قيادة المظلات ومبنى القيادة العامة، ثم فرض حراسة على المداخل مستخدماً قوة استعداد المظلات وخدمات حراسات القيادة العامة الداخلية، والمجموعة التي كانت قد تجمعت في الورشة الحربية والتي تقع على مقربة من القيادة العامة. تم اعتقال بعض القيادات العسكرية من منازلها في منطقة القيادة العامة، وكان منهم الفريق محمد عثمان هاشم واللواء عزالدين علي مالك، وقد تم احتجازهم في مبنى التوجيه المعنوي. في ذلك الصباح الباكر كان هنالك وفد من الاتحاد الاشتراكي في طريقه لزيارة مدينة الفاشر على متن طائرة عسكرية. وصل ذلك الوفد إلى القيادة العامة وعلى رأسه الرائد زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر والسيدة فاطمة عبدالمحمود، فتم اعتقالهما واحتجازهما أيضاً في مبنى التوجيه المعنوي.

جـ. بعد وصول الدبابات الثلاث التي يقودها الملازم حماد الإحيمر تخلفت إحداها أمام البوابة الرئيسية للقيادة العامة، وانطلق بدبابتين وقوة مشاة مختلطة تم تجميعها داخل القيادة إلى أمدرمان، حيث تم أولاً تأمين كبري النيل الأبيض وبعدها احتلال منطقة الإذاعة القومية في حوالي الساعة الخامسة صباحا. كان واضحا أن التنظيم القائم بالانقلاب قد نجح في تجنيد بعض عناصر القوة القائمة على حراسة منطقة الإذاعة والتي تضم

مدرعتين من نوع «صلاح الدين» وفصيلة مشاة تابعة للمنطقة العسكرية بأمدرمان، وبالتالي لم تكن هناك أي مقاومة وتمت السيطرة بسهولة على منطقة الإذاعة القومية. قام الملازم الإحيمر بتجميع الفنيين العاملين في المناوبة الليلية للإذاعة، وأصدر أوامره لبدء البث الإذاعي في توقيته المحدد بمارشات عسكرية مستمرة.

في السادسة والنصف من صباح الخامس من سبتمبر ١٩٧٥ أذاع المقدم حسن حسين قائد «حركة الخلاص» بيانه الأول الذي كان قصيراً، وأعلن فيه استيلاءه على السلطة في السودان. **«استطاع الانقلابيون توجيه بيان ركزوا فيه على حل مؤسسات مايو وتعهدوا باستقلال القضاء واستقلال الجامعة وحل المراهنات الرياضية "توتو كورة"..».**[1] استمعت جماهير الشعب السوداني التي أدارت المذياع في ذلك الصباح الباكر من يوم العطلة الأسبوعية للبيان الأول في دهشة كاملة، فقائد الانقلاب لم يكن معروفاً لهم، وما احتواه البيان كان عادياً جداً. لم تكن هنالك أي مؤشرات لانقلاب قادم، فالنظام المايوي في قمة عنفوانه، ولا توجد أزمة سياسية كما كان الحال قبل كل الانقلابات السابقة.. لفت الأنظار في البيان الأول أيضاً قرار حل هيئة المراهنات الرياضية، وتلك أشارت بوضوح للعالمين بالشأن السياسي إلى أصابع حركة الإخوان المسلمين التي عارضت من قبل قيام تلك الهيئة، ويُعتقد أنها وقفت خلف حرق بعض مكاتب المراهنات في فترات سابقة. أما ضباط القوات المسلحة فقد كانت دهشتهم أكبر، فالذين يعرفون قائد الانقلاب قلائل ولم يعرفوا له أي ارتباط بالنشاط السياسي، أما الغالبية العظمى فلم تسمع به من قبل. هرع بعض القادة إلى وحداتهم العسكرية فأصابتهم الدهشة للمرة الثانية حينما لم يجدوا أي مظاهر لسلطة الانقلاب الجديدة، عدا في منطقة القيادة العامة حيث مُنِعَ بعض الضباط من الدخول.

اندحار الانقلاب

في الساعة السابعة صباحا كانت قوات «انقلاب المقدم حسن حسين» تسيطر على منطقتي القيادة العامة للقوات المسلحة وسلاح المدرعات بصورة جزئية، وعلى منطقة الإذاعة القومية في أمدرمان. كان رد الفعل الأول المضاد للانقلاب قد بدأ بعد الخامسة والنصف صباحا من الفريق بشير محمد علي رئيس هيئة الأركان، والذي قضي ليلة الخميس في منزله بمنطقة ودنوباوي بأمدرمان، مما سهل من تحركاته المضادة. أبلغت جهة ما الفريق بشير بوجود تحركات عسكرية

[1] حسن مكي، مصدر سابق. ص ــ ٧٩..

مجهولة، وقد علم أيضاً بسيطرة الانقلابيين المجهولين على منطقتي القيادة العامة وسلاح المدرعات وعلى الإذاعة القومية، فسارع بالتوجه إلى مدرسة المشاة في منطقة كرري وأعلن حالة الاستنفار وبدأ في تجميع وتجهيز قوات منطقة وادي سيدنا العسكرية. أدرك أيضا من الاتصالات التي أجراها بعد ذلك ضعف ذلك التحرك الانقلابي وعدم سيطرته على معظم الوحدات العسكرية في منطقة الخرطوم. عندما كان المقدم حسن حسين يقوم بإذاعة بيانه الأول تحركت قوة الهجوم المضاد، وتكونت من ستة دبابات ثقيلة من نوع «تي ٥٥» الروسية الصنع، وسرايا من المشاة تم تجميعها من «وحدات البيان العملي»، وهي وحدات مشاة عالية التدريب تابعة لمدرسة المشاة في كرري والكلية الحربية بوادي سيدنا.

بدأت المعركة الأساسية أمام منطقة الإذاعة القومية بأمدرمان بعد السابعة والنصف صباحاً حينما بادرت الدبابات القادمة من منطقة كرري بالاشتباك مع الدبابتين التابعتين لقوات «انقلاب المقدم حسن حسين» ويقودهما الملازم حماد الإحيمر، بينما أحجمت القوات الموجودة أصلاً في حراسة الإذاعة عن المقاومة. قاتل الملازم حماد الإحيمر بشجاعة واستطاع تدمير إحدى دبابات المهاجمين، ولكن تخلى عنه الحظ عندما تعطل المدفع الرئيسي للدبابة التي يقودها أثناء الاشتباك. حاول الملازم الإحيمر الوصول إلى دبابته الثانية، وأسرع بالركض في اتجاهها عندما أرداه قتيلاً أحد ضباط الصف من قوة الهجوم المضاد للانقلاب. انهارت مقاومة قوات «انقلاب المقدم حسن حسين» في منطقة الإذاعة بعد مقتل قائدها الملازم الإحيمر واستسلمت بقية المجموعة.

تمت السيطرة في خلال ساعة على منطقة الإذاعة القومية بأمدرمان، وأعلن الفريق بشير محمد علي دحر «المؤامرة العنصرية» كما أسماها.. لحق به في مبنى الإذاعة الرائد أبوالقاسم محمد إبراهيم، الأمين العام للاتحاد الاشتراكي وأحد قادة السلطة المايوية، والذي بدوره استنفر جماهير الاتحاد الاشتراكي للدفاع عن الثورة. أما في منطقة القيادة العامة التي تسيطر عليها قوات الانقلاب، فقد ترامت أصداء المعركة في أمدرمان، وتأكدت هزيمة الانقلاب بعد إذاعة بيان الفريق بشير محمد علي. بدأ ضباط الصف المشاركين في الانقلاب التسلل خلسة هاربين من مواقعهم التي يحرسونها بعد علمهم باندحار انقلابهم، وفي ذلك الوقت كان المقدم حسن حسين في مبنى القيادة العامة وقد أيقن أيضاً من فشل الانقلاب. اتجه المقدم حسن حسين إلى قيادة سلاح المظلات لأسباب غير معروفة، ولكن يمكن أن نستنتج محاولته الانضمام للنقيب عبدالرحمن شامبي الذي كان مكلفاً بتأمين سلاح المظلات. أثناء سيره مترجلاً، فوجئ بإطلاق النار عليه وأصيب في ساقيه وسقط جريحاً. أطلق النار على قائد المحاولة أحد الضباط الذين شاركوا في

الانقلاب في مراحله الأولى، وهو «الملازم كمال حسن».. كان ذلك الضابط مناوباً في سلاح المظلات، واشترك بأوامر من قائده النقيب شامبي، ولكنه عدل عن مشاركته بعد علمه بهزيمة الانقلاب الذي لا يعرف عنه شيئاً. بعد التاسعة صباحا من يوم الجمعة ٥ سبتمبر ١٩٧٥ كان «انقلاب المقدم حسن حسين» الذي خططت له «الجبهة الوطنية المعارضة» قد سُحِقَ تماماً، وبدأت القوات المسلحة وأجهزة الأمن في ملاحقته المتورطين فيه.

التقييم.. والنتائج

لم يكن «انقلاب المقدم حسن حسين» يملك أي مقومات للنجاح لأسباب عديدة، وتتمثل أساساً في ضعف القوة المنفذة للانقلاب، وضعف الخطة وقصورها في تأمين كل الأهداف الحيوية والعمل على وقف الاتصالات الهاتفية العادية والسرية. بنفس القدر لم تكن هنالك أي خطة إعتقالات لرموز وقادة السلطة المايوية، مما أتاح لهم سرعة التحرك والانقضاض على تلك القوة الصغيرة. نتيجة للضعف الواضح في خطة تنفيذ الانقلاب، اعتقدت الاستخبارات العسكرية بوجود عناصر عسكرية وأخرى مدنية كبيرة أحجمت عن المشاركة في لحظات التنفيذ الأخيرة، ولذا بدأت تحريات مكثفة وحملة ملاحقة أمنية واسعة النطاق، طالت معظم المشتبهين داخل القوات المسلحة، وعناصر حزب الأمة والإخوان المسلمين المعروفين. «**بدأت أجهزة الأمن اعتقالات عشوائية شملت آلاف المواطنين واتسعت هذه الحملة حتى أوشكت أن تجهز على المكتب السري للإخوان المسلمين**».[1]

جرت محاكمة المشاركين في «انقلاب المقدم حسن حسين» في أواخر عام ١٩٧٥ في مدينة عطبرة بواسطة محكمة عسكرية، وقد أصدرت حكمها بإعدام قادة المحاولة، وهم المقدم حسن حسين، الرائد حامد عطاالله، النقيب عبدالرحمن شامبي نواي، وعباس برشم، كما قضت أيضا بإعدام بعض ضباط الصف، وقد تم تنفيذ الأحكام في منطقة «وادي الحمار» شرق مدينة عطبرة. أرسل بقية قادة الانقلاب وضباط الصف المشاركين إلى السجون، وضمت تلك القائمة مجموعة من الكوادر المدنية ومنهم القاضي عبدالرحمن إدريس، كمال الدين حسين والمقدم شرطة كمال الدين أحمد حسين.

---

[1] حسن مكي مصدر سابق. ص ــ ٧٩.

الغزو الخارجي – ١٩٧٦ مرتزقة أم مناضلون

توحد الجبهة الوطنية المعارضة

بحلول العام ١٩٧٤ أنشأت «الجبهة الوطنية» قاعدة انطلاقها السياسية والعسكرية في ليبيا.. تكللت جهود الشريف حسين الهندي ومخاطبات عثمان خالد مضوي سكرتير الجبهة الوطنية في كسب المساندة الليبية المطلوبة. جاء خروج الصادق المهدي في أبريل من نفس العام إلى الخارج (بعد أن سمح له الرئيس نميري بالسفر للعلاج) تعزيزاً لقدرات الجبهة بعد رفضه العودة وانضمامه للمعارضة في الخارج. شهدت العلاقات بين الخرطوم وطرابلس قبل تلك الفترة سلسلة من حلقات التدهور المنتظمة بدءاً بتوقيع اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢) لإحلال السلام في جنوب السودان والتي اعتبرتها الجماهيرية الليبية ارتهاناً للغرب والكنيسة، ومزايدة على حساب الوحدة العربية. **«بدأت العلاقات تتأزم مع حلفاء الأمس في القاهرة وطرابلس الغرب، خصوصا حين بدأت صفوة الخرطوم عزلها لنظام عيدي أمين خلافا لرغبة الجماهيرية الليبية، بل وحين منعت الصفوة الطائرات الليبية بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٠ من مواصلة رحلتها إلى مطار عنتبي في يوغندا وتفريغ شحناتها هنالك لمواجهة الغزو التنزاني».**[1] قامت ليبيا بتوفير كل متطلبات «الجبهة الوطنية» المعارضة من دعم سياسي ومالي وعسكري، وقد شمل ذلك منح الجبهة معسكرات لتدريب عناصرها وإمدادها بالأسلحة والمعدات والمدربين. كان واضحا أن استراتيجية الجماهيرية الليبية تجاه السودان قد وضعت «الجبهة الوطنية» كبديل قادر على إسقاط النظام المايوي وتحقيق حلم الوحدة المنشودة مع السودان. **«وكان لحركة المقاومة ثمارها الخارجية.. إذ لفتت نظر القوى الدولية لحجم المعارضة لنظام مايو.. مما أضفى على قيادة الجبهة الوطنية في الخارج ثقلاً وشرعية.. وسهل مهمتها في مخاطبة النظام الليبي الذي لم يكن في حاجة لدليل.. أنه إن كان هناك بديل لنظام مايو فليس غير سلطة الجبهة الوطنية.. في وقت كان النظام الليبي قد يأس من جدوى أي تعاون مع نظام نميري لتحقيق حلم الوحدة العربية.. كما ازداد نفور**

---

[1] محمد أبو القاسم حاج حمد، مصدر سابق. مجلد ٢، ص ـــ ٤٢٩.

الليبيين من النظام بعد اتفاقية أديس أبابا التي رأى فيها الليبيون محاولة خلق خصوصية إقليمية سودانية منافية لروح حركة الوحدة العربية».[1]

عملت «الجبهة الوطنية» طوال العام ١٩٧٤ على نقل مجموعات الأنصار من معسكرات أثيوبيا عبر السودان في مجموعات صغيرة للتسلل إلى ليبيا بالطرق البرية، وصاحب أيضاً تلك التحركات تسريب عناصر من الأنصار من قبائل غرب السودان بصورة منتظمة إلى المعسكرات. أنشأت «الجبهة الوطنية» عدة معسكرات للتدريب العسكري في منطقتي «جبل العوينات» وفي «واحة الكفرة» داخل الأراضي الليبية، وكان واضحاً قدرات الشريف حسين القيادية في إدارة تلك المعسكرات وإعداد المقاتلين معنوياً، والظهور كقدوة تُحتذى. **«كان لوجود الهندي في الصحراء مع الأنصار لعدة شهور ملتحفاً الأرض مثلهم ومتحملاً لمشاق الحياة الصحراوية التي قد لا يطيقها بعض الشباب.. أكبر الأثر في نفوس الليبيين والأنصار والإخوان على حد سواء..».[2]**

كان لمغادرة الصادق المهدي إلى الخارج، وانضمامه بصورة واضحة لقيادة «الجبهة الوطنية» المعارضة أثره الواضح في تطوير ذلك التحالف سياسيا، وبدأت المحاولات لصياغة ميثاق سياسي تتفق عليه القوى المنضوية في الجبهة. وُلِدَ ذلك الميثاق تحت ضغوط أفرزتها حركة نمو القوة المقاتلة في المعسكرات الليبية، وقد جاء بعد تقديم تنازلات فكرية وسياسية من العناصر المكونة لـ «الجبهة الوطنية» ــ الأمة، الاتحادي، والإخوان المسلمين. أجيز ذلك الميثاق في الثاني من فبراير ١٩٧٦ وقد كان أهم ما في بنوده التالي:

- الالتزام بالإسلام عقيدةً ومنهاجاً، وتحقيق نظام يحقق مقاصد الإسلام السياسية.
- اتحاد القوى السياسية السودانية في إطار «الجبهة الوطنية» مع عزل العناصر التي لا تؤمن بعقيدة الأمة.
- المقاومة الحاسمة للنظام المايوي حتى إسقاطه، وتحكم «الجبهة الوطنية» بعدها لمدة عام، ثم تجري استفتاء شعبياً حراً تخيّر فيه الشعب ما بين استمرار «الجبهة الوطنية» في الحكم لفترة خمس سنوات أو العودة لإقامة نظام ديمقراطي راشد.
- إقامة نظام اقتصادي اشتراكي يحقق الملكية الجماعية لمراكز الثقل الاقتصادي.
- تدعيم الحكم الإقليمي في الجنوب وفقاً للمصلحة القومية.

---

[1] حسن مكي، مصدر سابق. ص ــ ٧١.

[2] نفس المصدر. ص ــ ٨٢.

- تأسيس نظام إداري لا مركزي من أجل تطوير التعليم.
- تطوير القوات المسلحة.
- سياسة خارجية متحررة في إطار الالتزام بالعروبة والإسلام والأفريقية.[1]

وضح حجم التنازلات التي قدمتها أطراف «الجبهة الوطنية» المعارضة في خروج ذلك الميثاق بشتات فكري واضح ولكنه كان الإطار الممكن لتوحيد «الجبهة الوطنية» سياسيا. «**لقد كان ميثاق الجبهة الوطنية تلفيقا جمع عناصر مختلفة في محاولة لمزج مرتكزات العلمانية مع الأطروحات الإسلامية**».[2]

كان واضحاً من المحاولات التي قامت بها «الجبهة الوطنية» خلال العام ١٩٧٥ لاختراق القوات المسلحة، وتكللت بانقلاب المقدم حسن حسين الذي قمع خلال ساعات، أن استراتيجيتها لإسقاط النظام حتى ذلك الوقت تمحورت حول أسلوب الانقلاب العسكري، أما بعد توقيع «ميثاق الجبهة الوطنية»، فقد وضعت استراتيجية جديدةً لإسقاط النظام تتكون المزج بين العمل العسكري والانتفاضة الشعبية، وترتكز على المكونات الأساسية التالية:

أ. قوة عسكرية ذات تدريب جيد تقوم بالتحرك من معسكرات تمركزها والاستيلاء على مراكز السلطة بالعاصمة القومية في عملية مباغتة.

ب. تنظيم عسكري محدود داخل القوات المسلحة لمساعدة قوة الانقضاض القادمة من الخارج في تنفيذ مهامها.

جـ. قاعدة مساندة شعبية في حالة استعداد وتتشكل من جماهير القوى السياسية لـ«الجبهة الوطنية» تتحرك خلال مرحلة الاستيلاء على السلطة لتأمين الحركة وضمان نجاحها.

التحضير والإعداد

استمر تدريب وإعداد «قوات الجبهة الوطنية» طوال العام ١٩٧٥، وقد تجاوزت القوة المقاتلة الألف عنصر، وتوفرت لهم أسلحة روسية حديثة ومعدات جيدة لم تكن القوات المسلحة السودانية تملك بعض أنواعها. كانت المعضلة الواضحة لقادة «الجبهة الوطنية»، تتمثل في عدم

---

[1] حسن مكي، مصدر سابق. ص ــ ٨٠.

[2] نفس المصدر. ص ــ ٨٦.

وجود القائد الميداني المؤهل لوضع الخطط العسكرية المفصلة، وفي نفس الوقت يكـون مقبـولاً للقوات المسلحة ويشكل البديل القيادي لها. وقع الاختيار على العميد المتقاعد محمد نـور سـعد، وهو ضابط أسلحة وذخيرة سبق أن تلقى دورات عديدة في ألمانيا الغربية في ذلك المجال. انضم العميد محمد نور سعد لـ «الجبهة الوطنية» في العام ١٩٧٥ وقد استقطبه لها قطب حزب الأمـة المعروف السيد بكري عديل، والتقى العميد محمد نور بالسيد الصادق المهدي في ألمانيا خـلال شهر يوليو ١٩٧٥ حيث وافق على تولي قيادة «قوات الجبهة الوطنية». «**قام السـيد الصـادق بتنصيب العميد محمد نور سعد قائداً عاماً على المقاتلين حيث كان يثق في ولائه.. كمـا كـان يعتقد أنه يمكنه تحريك العسكريين وطمس البعد الطائفي للمحاولة ــ الأنصـار فـي مجابهـة الجيش**» .[1] أورد نفس المصدر التقرير الذي قدمه العميد محمد نور لقيادة «الجبهة الوطنيـة» عن تقييمه للموقف داخل القوات المسلحة السودانية، ويقود ذلك التقرير إلى استنتاجات واضحـة تتمثل في التالي:

أ. أن القوات المسلحة تعاني من انخفاض المعنويات والتفكك وعدم الرضا وسط القـادة والجنود نتيجة لسياسات النظام المايوي في الاعتماد على الموالين، وممارسـات أجـهزة الأمن ومحاولات تسييس القوات المسلحة، وقد انعكس كل ذلك في كراهية النظام المـايوي وفقدان الولاء له.

ب. ضعف الكفاءة القتالية للقوات المسلحة السـودانية نتيجـة للاسـتيعاب والتدريـب الضعيف للضباط والرتب الأخرى، وتدني حالة المعدات نتيجة لقصـور قطـع الغيـار الروسية ومما قاد إلى توقف ٨٠% من طاقة المركبات العسكرية العاملة.

بلا شك أن ذلك التقرير قد بنى عليه «تقدير الموقف العسكري» الـذي وضعـت بموجبـه الخطط المفصلة للعملية العسكرية.. وهو يقود إلى قناعات واضحة بضعف كفاءة القوات المسلحة وعدم ولائها للنظام المايوي.. وقد عزز ذلك المنحى في التفكير، نجاح المقدم حسن حسـين فـي سبتمبر ١٩٧٥، في السيطرة بقوة قليلة للغاية علي قيادة القوات المسلحة وسـلاحي المدرعـات والمظلات أساس حماية النظام إضافة للإذاعة السودانية. تزامن مع حركة الإعداد والتحضير فـي الخارج إعادة بناء تنظيم «الجبهة الوطنية» في الداخل، وقد استند أساساً على كوادر حزب الأمة، والذين عملوا على تجنيد بعض ضباط الصف من القوات المسلحة والشرطة. كانت مهمة التنظيـم السري في الداخل تتمثل في جمع المعلومات عن الأهداف الحيوية بالقدر الذي يمكن من تخطيـط

---

[1] حسن مكي، مصدر سابق. ص ــ ٨٧.

عملية الانقضاض، وتوفير المساندة اللوجستية من أماكن سرية لإيواء العناصر التي سيتم تسللها من ليبيا، وإيجار عربات شحن لاستخدامها في حركة المجموعات، وأخيراً للعمل كأدلاء لـ«قوات الجبهة الوطنية» عند بدء العملية العسكري. قامت «الجبهة الوطنية» بشراء شاحنات ثقيلة من طراز «مرسيدس» مصممة للعمل في المناطق الوعرة ومجهزة وبخزانات وقود ومياه إضافية، ويعتقد أن العميد محمد نور سعد قام بشرائها من ألمانيا التي عاش فيها لفترات ويتحدث لغتها بطلاقة. تلك الشاحنات الثقيلة هي العمود الفقري لحركة الانقضاض، إذ ستقوم باختراق الصحراء من «جبل العوينات» في ليبيا إلى الخرطوم.

خطة انقضاض قوات الجبهة الوطنية

لا توجد مؤشرات واضحة للتاريخ المحدد الذي وضعت فيه خطة «الجبهة الوطنية» للاستيلاء على السلطة في الخرطوم بعملية عسكرية تنفذها «قوات الجبهة الوطنية»، وقد يكون ذلك في مطلع العام ١٩٧٦. وضعت تلك الخطة على مرتكزات أساسية هي التالية:

أ. <u>السند الشعبي</u>: تقوم كوادر «الجبهة الوطنية» بتحريك الجماهير بعد ساعة الصفر لمساندة حركة التغيير وتثبيت أركان سلطة «الجبهة الوطنية» الجديدة. **«كانت حملة المعارضة تقوم على افتراض أن جيشها ليس أكثر من قوة تفجيرية تلهب الغيظ المحتقن وتدفع أهل السودان الذين يتأهبون للخلاص من النميري للخروج إلى الشوارع يرحبون بالمنقذ».**[1]

ب. <u>كفاءة التنظيم الداخلي</u>: وهي الكوادر السرية المنضوية تحت لواء «الجبهة الوطنية» في الداخل، وستقوم تلك العناصر التي تضم بعض العسكريين العاملين بقيادة قوات التنفيذ إلى أهدافها، وهي مهام ستتم في منتصف الليل وستطلب الكفاءة والسرعة.

جـ. <u>المباغتة التامة (المفاجأة)</u>: يعتمد نجاح الخطة على السرية الكاملة لمباغتة النظام المايوي وهو غير متحسب تماما للخطر القادم. أما المفاجأة التكتيكية فستحقق عند بدء العمليات بالاقتراب إلى الأهداف واقتحامها جميعاً في وقت متزامن عند منتصف الليل. **«الفكرة أساساً كانت مبنية ــ نقدر نقول ــ على ثلاث أسس. أول حاجة فيها المباغتة،**

---

[1] منصور خالد، مصدر سابق. جزء ١، ص ــ ٥٣٧.

كان مفروض تكون العملية وتتم بمباغتة كاملة، ولتحقيق المباغتة دي كان في سرية شديدة، وكان مفروض العملية تتم بالليل».[1]

لم يتوفر نص مكتوب للخطة المفصلة التي نفذت بها عملية انقضاض «قوات الجبهة الوطنية» المعارضة، ولكن يمكن استخلاص عناصرها الأساسية من اعتراف العميد محمد نور سعد، ومن ما توصلت إليه تحريات الاستخبارات العسكرية وأجهزة الأمن الأخرى، ووردت أجزاء منها في الخطابات الثلاث التي وجهها الرئيس جعفر النميري إلى الشعب وإلى جلسة مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في «جزيرة موريشس» في الخامس من يوليو ١٩٧٦.

أ. **الهدف**: إسقاط النظام المايوي والاستيلاء على السلطة في السودان بواسطة عملية عسكرية تنفذها «قوات الجبهة الوطنية» ويساندها العمق الشعبي للجماهير.

ب. **التحركات والحشد**:

(١) تكون التحركات الأولية لكوادر مختارة من «قوات الجبهة الوطنية» تقوم بالتسلل من معسكراتها إلى منطقة العاصمة القومية عبر طرق مختلفة وفي فترات زمنية متباعدة وتنضم للتنظيم السري في الداخل. يكون واجب "**مجموعة المقدمة**" تأمين مناطق إيواء في الأحياء السكنية حول العاصمة، استطلاع الأهداف والعمل كأدلاء لقوات الانقضاض.

(٢) يتم إرسال مجموعات صغيرة تقوم بالتسلل من معسكراتها الحالية وعبر غرب السودان إلى منطقة العاصمة القومية حيث يقوم التنظيم السري في الداخل بتأمينها في أماكن سكن مؤمنة لحين انضمامها إلى «قوات الجبهة الوطنية» قبل ساعة التنفيذ.

(٣) تتحرك «مجموعة المساندة» والتي تتكون من عربات نقل ثقيلة من منطقة تجمعها في «جبل العوينات» وهي محملة بمدافع ثقيلة (عيار ١٠٦ مليمتر مضاد للدبابات /عيار ٤٠ مليمتر بوفر ـ وعيار ٢٣ مليمتر مضاد للطائرات) وذخائر ومؤن ومجموعات من المقاتلين قبل خمسة أيام من ساعة التنفيذ لتنضم إلى منطقة التجمع في «جبال الصفر» على مسافة ٤٠ كيلومترا إلى الغرب من مدينة أمدرمان.

(٤) تتحرك المجموعة الأخيرة من منطقة تمركزها عند «جبل العوينات» قبل ثلاثة أيام من بدء العملية وتضم كل «قيادة الجبهة الوطنية»، وتحمل معها ما تبقى من

[1] محمد نور سعد قائد عملية ٢ يوليو ١٩٧٦، في المقابلة التلفزيونية مساء يوم ٥ أغسطس والتي اعترف فيها بمسئوليته عن قيادة المحاولة. كتاب «**مؤامرة الغزو الليبي الرجعي للسودان**». ص ـ ٤٩.

أسلحة الدعم الثقيلة والمؤن والمعدات الأخرى التي لا تحتاج لها القوات عند بدء التنفيذ. «**فيلق محمل بالأسلحة الثقيلة تحت قيادة السيد الصادق المهدي وبقية قيادة الجبهة، الشريف حسين، عثمان خالد، مهدي إبراهيم، وقد توغل الفيلق ليلة الانقلاب إلى عمق ٣٠٠ كم في الأراضي السودانية وأصبح على بعد ساعات من أمدرمان، وبدا دور هذا الفيلق "استعراضي تكميلي" إذ سيدخل العاصمة بعد إكمال الاستيلاء على السلطة..**».[١]

جـ. **ساعة الصفر**: تحددت ساعة الصفر لتكون عند منتصف ليلة الخميس الموافق الأول من يوليو ١٩٧١. تم اختيار ذلك التاريخ والتوقيت لتراخي القبضة الأمنية ودرجات استعداد القوات في ليلة الخميس.. ويكون ذلك العامل أكثر تأثيراً إذا تصادف اليوم مع أول الشهر حيث تكثر الزيجات والأفراح والإجازات داخل وحدات القوات المسلحة.[٢]

د. **الأهداف الحيوية في خطة «قوات الجبهة الوطنية»**:

(١) **منطقة القيادة العامة**: يتم الاستيلاء عليها في ساعة الصفر واعتقال القيادات الموجودة داخلها وقطع خطوط اتصالاتها التليفونية واللاسلكية مع الخارج.

(٢) **معسكر سلاح المدرعات بالشجرة**: أكثر الأهداف الحيوية في أسبقيته، وتقوم القوات المكلفة بالاستيلاء عليه ومنع تحرك أي مدرعات أو دبابات تابعة لقوات النظام المايوي لما تشكله من مخاطر على نجاح الحركة.

(٣) **المنطقة العسكرية في أمدرمان**: وتشمل معسكري سلاح المهندسين والدفاع الجوي ومنشئات السلاح الطبي. يتم الاستيلاء عليها ومنع أي تحركات مضادة من تلك القيادات.

(٤) **المنطقة العسكرية في كرري والقاعدة الجوية في وادي سيدنا**: تقوم مجموعتان من «قوات الجبهة الوطنية» بالاستيلاء على مدرسة المشاة في كرري والقاعدة الجوية في وادي سيدنا ومنع أي تحركات من تلك المناطق لدعم القوات المسلحة داخل العاصمة القومية.

(٥) **مطار الخرطوم الدولي**: كلفت وحدة من «قوات الجبهة الوطنية» معظم أفرادها من الإخوان المسلمين، باحتلال مطار الخرطوم وقفله في وجه الملاحة الجوية.

---

[١] حسن مكي، مصدر سابق. ص — ٨٨.

[٢] تلاحظ استخدام الجبهة الإسلامية القومية نفس التوقيت الزمني والظرفي عند تنفيذ انقلابها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

(٦) **مراكز الاتصالات**: هدفت الخطة إلى قطع كل خطوط الاتصالات الهاتفية في العاصمة القومية، وقد حددت مجموعات لتقوم بالاستيلاء على مركز الاتصالات الرئيسي بالخرطوم «**دار الهاتف**» والسنترالات الفرعية في الخرطوم جنوب وأمدرمان والخرطوم بحري.

(٧) **الكباري الرئيسية في العاصمة القومية**: حددت الخطة أربعة كباري رئيسية ليتم احتلالها بواسطة قوات الحركة وذلك لعزل مناطق العاصمة القومية عن بعضها، ومع أي تحركات من قوات وعناصر النظام المايوي، وهي الكباري الأربعة الرئيسية على النيلين (أمدرمان، الخرطوم بحري، شمبات وكوبر).

(٨) **محطة الإذاعة القومية في أمدرمان**: تقرر أن يتم الاستيلاء عليها وتأمينها في ساعة الصفر وتشغيلها وبث «مارشات» عسكرية مستمرة، على أن يقوم قائد الحركة العميد محمد نور سعد بإذاعة بيان استيلاء «الجبهة الوطنية» على السلطة منها.

أجراس الإنذار المبكر..

كانت أجهزة أمن النظام المايوي في تلك الفترة في مستوى عال من الكفاءة والقدرات، إذ تدربت قياداتها وعناصرها بصورة جيدة في مطلع السبعينات في ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي ومصر، وتمرست في العمل الأمني المضاد خلال خمس سنوات من التحدي المعارض الذي واجهه النظام المايوي. استطاعت تلك الأجهزة اختراق «الجبهة الوطنية» والحصول على معلومات كافية عن نشاطها السياسي والتدريبي في معسكرات «العوينات» و«الكفرة» في ليبيا. **«وأقول لكم بالصراحة كلها أن معلومات كانت قد توافرت قبل مدة عن معسكرات التدريب قرب الحدود السودانية في منطقة جبل العوينات في ليبيا وفي كفرة وحول مدن ليبيا، وأن هذه العناصر يتم تدريبها من أجل القيام بأعمال تخريبية داخل السودان، وقد قامت وحدات من قوات الشعب المسلحة بمسح منطقة الحدود السودانية الليبية، إلا أنها وداخل الأراضي السودانية، لم تتمكن بالطبع من رصد أي آثار لمثل هذا المعسكر، وعلى هذا فلقد اتصلت بمعمر القذافي وتحدثت معه عما تردد حول هذا المعسكر وأهدافه، ثم تحدثت معه أيضا عن الشراذم والمرتزقة التي تعيش على أموال الشعب الليبي، وإنني لأتذكر أيها الأخوة حتى الآن معنى كلماته والتي قال فيها بالحرف الواحد، أنه مهما كان الخلاف بيني وبينك فلا تنسى أنني شاركتك طعاما، ونمت داخل بيتك بالإضافة إلى أننا ننتمي لأمة عربية واحدة تواجه عدواً مشتركا، ولهذا فأنا لا**

يمكن أن أخونك، وأن المعسكر يضم عناصر من دول مختلفة من أفريقيا بما فيها السودان لتحرير فلسطين».[1]

ذهب الرئيس النميري أكثر في كشف معرفتهم لخطط «الجبهة الوطنية» المعارضة حينما ذكر تلقيه معلومات من أجهزة المخابرات المصرية: «**ولقد أخطرنا الأخوة المصريون منذ شهور بأن القيادة الليبية تعد لعملية اغتيال سياسي في السودان يستهدف شخصي وبعض القيادات السياسية الأخرى، وأنهم اختاروا لتنفيذ هذه العملية يوم الخامس والعشرين من مايو (١٩٧٦) حتى تبدو العملية وكأنها تصحيح لمسار ثورة مايو وعودة ما أسموه باتجاه ثورة مايو الوحدوي، وأن العناصر التي ستتسلم السلطة من عملائهم عند نجاح العملية ستواصل مسيرة ثورة مايو وتعلن وحدة فورية بين السودان وليبيا».**[2] يؤكد أيضاً الفريق محمد عثمان هاشم، نائب رئيس هيئة الأركان آنذاك تلقي قيادة الجيش لإنذار آخر، جاء من الملحق العسكري الأمريكي في الخرطوم، والذي قال له بوضوح تام: «**إن ليبيا تعد لعملية كبيرة لإسقاط نظام نميري.. وعليكم اتخاذ الحيطة والحذر».**[3]

جاء في أوائل شهر يونيو ١٩٧٦ إنذار ثالث أكثر دلالةً ووضوحاً، حينما استطاعت أجهزة الأمن في مديرية دار فور بغرب السودان إلقاء القبض على مجموعة متسللة من ليبيا.. وهي إحدى المجموعات التي أرسلت من المعسكرات إلى الداخل لتكون في مناطق آمنة يوفرها التنظيم السري. بلغ عدد تلك المجموعات التي تم اعتراضها واعتقالها ٢١٦ فرداً من المشتبهين، ولكن.. لم تستطع أجهزة الأمن من الحصول على أي معلومات منهم لصلابتهم وتجهيزهم المعنوي والأمني المسبق لمثل ذلك الموقف، إذ تمسكوا برواية واحدة في التحقيق وهي أنهم عبروا الحدود الليبية إلى السودان في طريقهم إلى جمهورية تشاد حيث موطنهم الأصلي. وكانت تلك المجموعات التي ظلت رهن الاعتقال حتى بداية الحركة إحدى أوجه قصور خطة التنفيذ.

في نهاية شهر يونيو ١٩٧٦ جاء الإنذار الأخير لأجهزة الأمن، حينما رصد «جهاز الأمن العام» الذي كان تحت قيادة اللواء عبدالوهاب إبراهيم نشاطاً كبيراً لعناصر مرتبطة بحزب الأمة وحركة الإخوان المسلمين، ووقف على نشاط غير عادي لوسطاء ــ سماسرة ــ في تأجير

---

[1] جعفر محمد نميري، من خطاب الذي وجهه للشعب السوداني عبر الإذاعة والتلفزيون يوم ٤ يوليو ١٩٧٦. المصدر: كتاب مؤامرة الغزو الليبي الرجعي للسودان. ص ــ ٧٣.

[2] نفس المصدر. ص ــ ٧٥.

[3] محمد عثمان هاشم (فريق) نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات ١٩٧٦. إفادة شخصية للمؤلف، القاهرة ــ أبريل ٢٠٠٢

شاحنات تجارية من سوق مدينة أمدرمان دفعت فيها مبالغ أكبر من المعتاد. كان رأي جهاز الأمن العام بأن «الجبهة الوطنية» المعارضة تقوم بنشاط كبير، وهنالك مؤشرات واضحة لعمل تخريبي قادم. في يوم الأربعاء ٣٠ يونيو ١٩٧٦ استطاع «جهاز الأمن العام» اعتقال ما يقارب الخمس وثلاثين من المشتبهين في وسط أمدرمان وفي المناطق التي على أطرافها في أحياء «أمبدة» و«الفتيحاب». كان بعض المعتقلين من كوادر حزب الأمة، وقد تم رصدهم أثناء عملية تأجير الشاحنات وتمت متابعتهم إلى مساكن في تلك الأحياء. لم يتسع الوقت لإجراء تحر أمني مكثف مع العناصر التي تم اعتقالها بالاشتباه، ولذا استمر التحفظ عليهم في إطار شل حركة العناصر التي لديها ارتباط بـ «الجبهة الوطنية».. ولم يُعرَف تأثير تلك الاعتقالات المباشر على حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ إلا بعد صمت دوي المدافع.

في صباح الخميس الأول من يوليو ١٩٧٦ عقدت «لجنة الأمن» اجتماعها الأسبوعي بمقر «جهاز الأمن القومي»، وهي لجنة مشتركة من الأجهزة الأمنية المختلفة. حضر ذلك الاجتماع اللواء علي النميري مدير جهاز الأمن القومي، اللواء عبدالوهاب إبراهيم مدير جهاز الأمن العام، اللواء عبدالله حسن سالم مدير الشرطة، والعميد محمد يحيى منور مدير الاستخبارات العسكرية. كرر اللواء عبدالوهاب إبراهيم مدير جهاز الأمن العام رأيه الواضح بوجود مؤشرات دالة لعمل تخريبي كبير يستهدف النظام، وأوصى بوضع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في درجة الاستعداد القصوى. جاء الاعتراض على وضع القوات المسلحة في درجة الاستعداد من العميد محمد يحيي منور مدير الاستخبارات العسكرية. كانت حجته في ذلك هي في غياب أي معلومات لدى الأجهزة الأمنية عن مدى وجود عناصر مشاركة من داخل القوات المسلحة في المخطط التخريبي المحتمل، وأنهم بوضعهم للقوات المسلحة في الاستعداد سيقامرون بتجهيز وتسليح وحدات عسكرية عديدة، وستكون هنالك أسلحة ثقيلة خارج المستودعات جاهزة للاستخدام، وبالتالي سيسهل استخدام بعض تلك الوحدات والأسلحة بواسطة أي عناصر مشاركة في المخطط التخريبي من داخل القوات المسلحة. انتهى الاجتماع بوضع أجهزة الأمن فقط في درجة الاستعداد، أما القوات المسلحة فلم يصدر لها أي إنذار.. بل صدرت في آخر نهار ذلك اليوم إشارة برقية مبهمة طلبت من مدير فرع العمليات الحربية وبعض قادة الأسلحة الهامة (المدرعات، المظلات، المهندسين، الإشارة ومدرسة المشاة في كرري) البقاء في قياداتهم خلال تلك الليلة. كانت وزارة الداخلية أكثر وعياً وتقديراً للمخاطر المتوقعة، ويبدو أن رأى جهاز الأمن العام الذي يتبع لها قد رجح قرارها، إذ صدرت في آخر النهار توجيهات بوضع وحدات الشرطة وعربات النجدة في منطقة العاصمة القومية في درجة الاستعداد القصوى ــ ١٠٠ %.

التقدم إلى الهدف (ليلاً.. أم نهاراً)..

بعد مساء يوم الخميس الأول من يوليو ١٩٧٦ بدأت طلائع «قوات الجبهة الوطنية» في الوصول إلى «منطقة التجمع» النهائية، وتقع تلك المنطقة خلف «جبال المرخيات» وتسمى «جبال الصُفُرْ»، وهي على بعد أربعين كيلومتراً إلى الغرب من مدينة أمدرمان. كانت تلك المنطقة مؤمنة بواسطة مجموعات من «قوات المقدمة» التي تسللت إلى ضواحي مدينة أمدرمان قبل عدة أسابيع ماضية، وتحوي تلك المنطقة أيضاً مخزونات من الأسلحة والذخائر مدفونة تحت الأرض تم وصولها بعمليات تسلل متفرقة عبر الصحراء من المعسكرات في ليبيا. في ذلك المساء بدأ وصول طلائع «قوات الجبهة الوطنية» إلى «منطقة التجمع» بالصورة التالية:

أ. وصلت مبكراً «مجموعة المقدمة» والتي تقوم بتأمين المنطقة والإشراف على مخزونات الأسلحة.

ب. دخلت قيادة «قوات الجبهة الوطنية» وعلى رأسها العميد محمد نور سعد وبعض كوادر حزب الأمة من أمدرمان على عربات نصف نقل «بكاسي»، وكانت معهم مجموعة كوادر حركة الإخوان المسلمين ويقدر عددها بخمسة وثلاثين مقاتلاً.

جـ. وصلت في أوقات متفرقة خلال ذلك المساء مجموعات المقاتلين الذين سبق تسللهم إلى مناطق في ضواحي العاصمة القومية، وقد نقلتهم بعض الشاحنات والعربات الصغيرة «بكاسي» تم استئجارها أو خاصة بكوادر من حزب الأمة.

د. وأخراً وصلت «مجموعة المساندة»، بعد ساعات عديدة من التأخير عن الموعد المحدد لوصولها، وكانت تتكون من شاحنات ثقيلة تحمل مجموعات من المقاتلين وأسلحة ثقيلة ومن ضمنها «مدفع عيار ١٠٦ مليمتر» مضاد للدبابات محمول على عربة جيب أمريكي «C-30» وقد حُمِّلَ فوق ظهر إحدى الشاحنات، إضافة لمدفعين آخرين مضادين للطائرات من نوع «بوفر» و«٢٣ مليمتر» ثنائي الفوهات روسي الصنع. كانت تلك المجموعة قد تحركت قبل خمسة أيام من مواقعها في «جبل العوينات» وقد دخلت عبر «**واحة العطرون**» ثم إلى منطقة «**أبوعروق**» ومنها إلى منطقة التجمع في «**جبال الصفر**» غربي أمدرمان، وتقدر تلك المسافة بألف وخمسمائة كيلومتراً. «**أنظر الخارطة رقم (٣) ص ـــ ٥٦١**».

كان وصول «مجموعة المساندة» متأخرة بداية لكوارث متلاحقة تسببت في الإخلال التـــام بجدول توقيتات تحركات العملية.. وانعكـــست بعد ذلك في استحالة التقيد بـــ «**ســاعة الصفــر**» المحددة، وتضافرت عوامل عديدة أخرى.. وسنتطرق لها لاحقا. «**كما تأخرت وحـــدة إمـــدادات العملية الانقلابية عن تزويد المقاتلين بالسلاح في المواعيد المحددة**».[1]

جاءت الكارثة الثانية في عدم وصول جميع العربات التي خُطِّطَ لتأجيرها من السوق المحلي بواسطة كوادر التنظيم السري. كان لاعتقال «جهاز الأمن العام» لعـــدد مـــن كـــوادر التنظيـــم ومتعهدي تأجير الشاحنات في السوق التجاري بأمدرمان أثر واضح في ذلـــك القصـــور. «**وأول مشكلة إدارية قابلتنا أنه كان العربات ما كافية.. عربات ــ كان مفروض تكون فـــي عشـــرين عربية.. كنا بنفتكر العشرين عربية دي بتوصل الناس للمحلات المفروض يصلوهـــا.. الحصـــل أول حاجة بدل عشرين عربية جات تلاتاشر عربية**».[2]

استمرت «قوات الجبهة الوطنية» في تكملة تحضيراتها وتجهيزها ومراجعة الخطة النهائيـــة وتقسيم مجموعات المقاتلين في ظل أوجه قصور وعوامل أخرى لم تكن محسوبة طوال المســـاء وحتى منتصف ليلة الخميس الأول من يوليو ١٩٧٦. تمثلت أوجه القصور في التالي:

أ. تأخر جدول توقيتات التحركات مما أخل بالتوقيت المحدد لـــ «ساعة الصفر».

ب. نقص مجموعات المقاتلين المخطط لاستخدامهم لتغطية كـــل الأهـــداف المطلـــوب مهاجمتها، إذ لم يصل مئات من المقاتلين إلى «منطقة التجمع»، واتضح لاحقاً بعد اندحـــار الحركة اعتقالهم في غرب السودان، وقد أشرنا لذلك من قبل.

جـ. عدد من الذين اعتقلهم جهاز الأمن العام في اليوم الأسبق هم كوادر منـــاط بـــها التنسيق النهائي، وقيادة بعض مجموعات المقاتلين من داخـــل أمدرمـــان إلـــى «منطقـــة التجمع»، ثم العمل كأدلاء لقيادة المجموعات المهاجمة إلى أهدافها.

د. نقص حاد في العربات المطلوبة لحركة المجموعات إلى الأهداف، وهو يساوي نسبة ٣٥% مما تطلبته خطة التنفيذ.

بعد منتصف ليلة الخميس استطاع العميد محمد نور سعد قائد «قوات الجبهة الوطنية» وقادة العملية تقسيم المجموعات المقاتلة على الأهداف الأكثر أهمية، وتقسيم العربات المتيســـرة لنقـــل

---

[1] حسن مكي، مصدر سابق. ص ــ ٨٩.

[2] محمد نور سعد في اعترافاته،مصدر سابق. ص ــ ٥٢.

المجموعات إلى أهدافها. هنا تبرز أهمية التعديل الجذري الذي تم على «ساعة الصفر» المحددة من قبل، حينما قرر قائد العملية تعديلها لتكون في الساعة الرابعة من صباح يوم الجمعة الثاني من يوليو بدلا عن ما سبق التخطيط له لتكون عند الساعة الثانية عشرة مساء من ليلة الخميس الأول من يوليو.. وليكون كل القتال للاستيلاء على الأهداف في جنح الظلام، وذلك كان عاملاً أساسياً في تخطيط العملية. وهنا تبرز مغالطة زمنية وتخطيطية وقع فيها النظام المايوي في تقييمه للعملية وإعلانه عن مجريات الأحداث التي وقعت بعد بدء الهجوم، وساندت بعض المصادر تلك المغالطة المايوية بأن خطة «قوات الجبهة الوطنية» قد هدفت إلى تصفية الرئيس نميري وأعوانه في مطار الخرطوم. في اعتقادي أن الخطة لم تشمل هدف اغتيال وتصفية الرئيس النميري في المطار، وهذا واضح من أن «ساعة الصفر» المحددة حتى ما قبل منتصف ليلة الخميس الأول من يوليو ١٩٧٦ كانت الساعة الثانية عشر ليلاً. «**لقد بدأ الغزو الأجنبي أولى خطواته في نفس اللحظة التي وصلت فيها الطائرة التي أقلتني من رحلة عمل خارج البلاد إلى مطار الخرطوم.. وقد بدأت قوات الغزو تباشر أولى مهامها بإطلاق نيران كثيفة استهدفت شخصي والوفد المرافق لي وجميع كبار المسئولين والسياسيين والتنفيذيين الذين كانوا في استقبالي**».[1] وقد مضى مصدر أتيحت له الفرصة للإطلاع على أرشيف «الجبهة الوطنية»، ولديه روابط وصلا ت مع بعض قادة حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ حتى اليوم في تعزيز رواية النظام المايوي: «**وقد ظهر فيما بعد أن العملية دارت أساسا حل ثلاثة محاور: تصفية الرئيس نميري ومن معه ــ قيادة النظام ــ وقد بدا هذا متيسرا نسبة لتسرب المعلومات حول توقيت مجئ طائرة الرئيس نميري من أمريكا.. بالتركيز على ضرب الطائرة ساعة هبوطها أو اعتقال الرئيس نميري ومن معه لحظة نزولهم في المطار**».[2] ويعزز بوضوح ما أوردته من استنتاج الحقائق التالية:

أ. إن خطة تنفيذ حركة يوليو ١٩٧٦ قد وضعت منذ أسابيع قبل يوم التنفيذ، وأن آخر المجموعات قد تحركت من «جبل العوينات» قبل خمسة أيام من ذلك اليوم.. وأن الساعة المحددة لبدء العملية «ساعة الصفر» كانت منتصف ليلة الخميس الأول من يوليو.. ولم يتم تغييرها بقرار من قائد العملية العميد محمد نور سعد إلى الرابعة من صباح اليوم التالي إلا بعد مواجهته لظروف إدارية وفنية أشرنا لها من قبل.

---

[1] جعفر محمد نميري، من خطابه في مؤتمر القمة الأفريقية في موريشس يوم ٥ يوليو ١٩٧٦. الغزو الليبي الرجعي للسودان، مصدر سابق. ص ــ ٦٠.

[2] حسن مكي، مصدر سابق. ص ــ ٨٨.

ب. لم يكن زمن عودة طائرة الرئيس نميري معروفاً حتى لقادة النظام المايوي إلى ما بعد مساء يوم الخميس.. وإلا لما غاب عن «لجنة الأمن» التي لديها إنذار مسبق بوجود مخطط لاغتيال الرئيس في ٢٥ مايو ــ خمسة وثلاثين يوماً قبل الحركة ــ ولديها مؤشرات واضحة عن احتمالات حدوث مؤامرة تستهدف النظام. كان من البديهي أن تفرض حراسة مشددة على مطار الخرطوم، ويمكن أن تقوم بذلك سرية حرس الرئيس المؤتمنة عليه والمدججة بالأسلحة الحديثة.

جـ. لم يُشِر العميد محمد نور سعد قائد العملية من قريب أو بعيد في اعترافاته عن مسألة تصفية قادة النظام في مطار الخرطوم.. وهي مسألة حاسمة في إسقاط النظام وإنهائه، وفرصة لن يضيعها تلميذ عسكري في المدرسة الحربية.

د. كان لدى قوات حركة يوليو ١٩٧٦مدفعان مضادان للطائرات، لم تقترب تلك المدافع مطلقاً في «ساعة الصفر» من منطقة المطار.. وما كان أسهل من أن تنصب تلك المدافع في خط ممر الاقتراب الجوي إلى مطار الخرطوم المكشوف من ثلاثة اتجاهات على مدرج الهبوط.

هـ. ويأتي أخيراً ما أكده الفريق محمد عثمان هاشم نائب رئيس هيئة الأركان آنذاك، والذي كان في استقبال الرئيس نميري، بعدم وقوع إطلاق نار داخل المطار، وأن هنالك أعيرة نارية أطلقت من منطقة نادي الضباط الذي كان تحت الإنشاء آنذاك.. «**يبدوا أن بعض جماعة محمد نور تحصنوا في مبنى نادي الضباط المرتفع للسيطرة على منطقة المطار والطرق**».[1]

أخيراً بارحت «قوات الجبهة الوطنية» منطقة التجمع بعد جهد جهيد في حوالي الساعة الثانية صباحاً.. كانت بعض الشاحنات المؤجرة متهالكة.. وقد وصفها بعضهم بأنها «**لواري تراب**» لا يمكن أن تسير بكفاءة لتقطع مسافة الأربعين كيلومترا إلى العاصمة في طرق رديئة وموحلة.. فقد كان الشهر يوليو، وقد بدأت أمطار خريف شمال السودان القصير في الهطول. سأترك هنا قائد «قوات الجبهة الوطنية» ليحكي مرحلة التحرك إلى الأهداف. «**التلاتاشر عربية دي بعد ما اتحركت حوالي الساعة اتنين كان المفروض تصل أمدرمان حوالي في ساعة ونص أو ساعتين، الناس يكونوا وصلوا الأهداف بتاعتهم. الحصل أنه العربات وِحلَت في السكة نتيجة للوحل، الطابور بتاع السير تكسر، يعني مثلاً لخور عمر كان مفروض يمشوا تلاتة عربات ــ**

---

[1] محمد عثمان هاشم (الفريق)، مصدر سابق.

دا ضرب مثل ساكت ـــ ومثلا الشجرة يمشوا ليها أربعة عربات ـــ حصل شنو، العربـــات ديـــة قامت وحلت.. تجي عربية تلقاها ماشا لخور عمر وباقي العربات الثانيـــة وحلانـــة، العربيـــة البعدها تجي ـــ مثلا ـــ بتاعت الشجرة فأصبح الطابور ذاته مكسر وفضل النــــاس منتظريـــن.. فضلت كل القوة دي منتظرة في أمبــذه، لحد ما الشمس أو لحد ما الضوء مع الصباح منتظرين العربات الوحلانة وراء».[1]

كان ذلك هو حال «قوات الجبهة الوطنية» عند الرابعة والنصف من صباح يـــوم الجمعـــة الثاني من يوليو ١٩٧٦.. قوات قطعت الصحراء عبر ألف وخمسمائة كيلومـــترا مـــن الـــدروب الوعرة.. وفي عملية تسلل أسطورية بقياسات العلم العســكري فـــي الاقـــتراب غـــير المباشـــر لأهدافها.. ونتاجا لعملية ضخمة استغرق التحضير لها أكثر من عامين.. وصرف عليها ما يقارب المائة وخمســـون مليونا من الدولارات..[2] تقف متعثرة عند مداخل «البقعـــة» (مدينة أمدرمـــان) بســـبب الوحـــل وقصور التحضـــير والتنســـيق النهائـــي.. وكما يقـــول المثـــل الإنجلـــيزي: «**Bad finishing for a grand job**». ورغم كل شيء.. كان مقاتلو «قوات الجبهة الوطنية» فـــي معنويات عالية وتصميم أكيد نتاجا للشحن المعنوي الهائل والإيمان بعدالة قضيتهم.. واندفـــع مـــا يقارب الألف مقاتل في شجاعة نادرة إلى معركة ضروس حتى الموت.. انقسم الوطن في تقييمها حتى يومنا هذا.

---

(١) محمد نور سعد، مصدر سابق. ص ـــ ٥٢.

(٢) تقديرات النظام المايوي. مؤامرة الغزو الليبي الرجعي للسودان، مصدر سابق. ص ـــ ٦٦.

الهجوم الصاعق

في الساعة الخامسة من صباح الجمعة الثاني من يوليو ١٩٧٦ وصلت أولى مجموعات الاقتحام التابعة لـ «قوات الجبهة الوطنية» إلى منطقة الشجرة حيث يوجد معسكر سلاح المدرعات. بدأت تلك المجموعة الاشتباك مع الحراسات.. وكان ذلك فاتحة عملية انقضاض «الجبهة الوطنية» على السلطة. انتشر صوت إطلاق النيران بكثافة وكان يأتي من داخل ومعظم أطراف العاصمة المثلثة.. كانت تلك البداية لمعركة ضبابية استمرت لمدة ستة وثلاثين ساعة، وهو أمر لم يحدث مثله منذ أكثر من مائة عام حينما اقتحم جيش المهدية الخرطوم من كل الاتجاهات. ونأتي إلى سير المعارك التي دارت خلال الساعات التالية في المناطق المختلفة.

منطقة الشجرة: اقتحمت «قوات الجبهة الوطنية» معسكر سلاح المدرعات عند الخامسة صباحاً، وقدّرت القوة التي قامت بالهجوم بعدد ستين مقاتلاً. كانت تلك هي أولى المجموعات التي قامت بالهجوم، ولذا كان في صوت إطلاق النار الكثيف عنصر إنذار للوحدات العسكرية في مناطق أخرى. استطاعت تلك المجموعة احتلال المعسكر الرئيسي لقيادة سلاح المدرعات وجزء من معسكر «اللواء الأول مدرع»، وسيطرت على الحظائر (الجراجات) التي ترابط فيها الدبابات. لم تكن قوة الهجوم كافية للسيطرة على كل سلاح المدرعات تماماً وإقامة دفاع جيد في كل المنطقة. كانت معظم الخسائر في جنود حراسات المداخل، وقتل أحد الضباط المناوبين.. بينما انسحبت بقية الضباط والجنود إلى الجزء الشرقي من المعسكر، والذي لم تصل إليه القوات المهاجمة.

مطار الخرطوم: وصلت مجموعة احتلال مطار الخرطوم إلى هدفها متأخرة قليلاً، فقد كانت أصوات إطلاق النيران في معسكر الشجرة قد بدأت قبل عشر دقائق من وصولها. تكونت المجموعة المهاجمة من حوالي العشرين مقاتلاً وجميعهم من كوادر حركة الإخوان المسلمين. قبل وصول تلك المجموعة كانت الطائرة التي أقلت الرئيس جعفر نميري عائداً من زيارة قام بها للولايات المتحدة الأمريكية قد هبطت عند الساعة الرابعة والنصف صباحا.. ولم تكن هنالك إجراءات برتوكول وطابور استقبال عسكري، واستقبله النائب الأول لرئيس الجمهورية اللواء محمد الباقر أحمد وبعض الوزراء وقادة القوات المسلحة. كان الرئيس نميري يقف قرب الطائرة مع مستقبليه عندما ترامت لهم أصداء إطلاق النار الكثيف تأتي من اتجاه الشجرة، وبلا شك أن اللواء الباقر قد أخبره باجتماعات «لجنة الأمن» وعن احتمالات الأعمال العدائية ضد النظام.

سارع أفراد حرس الرئيس بإدخاله في العربة الرئاسية، ثم قادوا السيارة بأقصى سرعة مخترقين مدرج الهبوط في اتجاه الشرق «اتجاه منطقة حي الرياض»، ويبدو أنهم اقتحموا بالسيارة المسرعة حاجز السور المنصوب من السلك الشائك والذي يفصل المطار عن منطقة بري. اختفى الرئيس نميري ومجموعة حراسته من المطار ولم يظهر للعيان إلا في منتصف نهار اليوم التالي، وقد كشف بعض أفراد حرسه الخاص أنهم ذهبوا به إلى منزل صديقه رجل الأعمال «بشير النميري» في شارع ٥ بحي العمارات بالخرطوم. لم يتعرض الرئيس نميري لأي إطلاق نار في المطار.. ولم يتم إطلاق نار مطلقاً داخل المطار، وهذا يتنافى تماماً مع الرواية التي أوردها الرئيس نميري، ورددتها أجهزة الإعلام، وقد سبق أن أشرنا لذلك. قامت المجموعة المكلفة باحتلال المطار بدخوله من مدخل عربات الخدمة الأمامي بعد تحرك موكب الرئيس بما يقارب العشر دقائق، ثم بدأت في تجميع الموظفين والعمال وأفراد الشرطة الذين كانوا في الحراسة في صالة وصول ومغادرة الركاب، وقد ظل ذلك الجمع محتجزاً في تلك القاعة حتى اليوم التالي.

منطقة القيادة العامة: وقع الهجوم على منطقة القيادة العامة بعد الساعة الخامسة بقليل، وقد كان الاقتحام من ثلاثة اتجاهات، ونفذه ما يقارب المأتي مقاتل كما سيأتي:

أ. **المجموعة الأولى:** اقتحمت المدخل الرئيسي للقيادة العامة بعد أن قتلت وجرحت الجنود الذين كانوا في حراسته، بينما انسحبت بقية الحراسة إلى داخل مباني القيادة. من هذه المجموعة اقتحمت وحدة صغيرة منزل الرائد مأمون عوض أبوزيد، وزير الداخلية، والذي كان منزله في مواجهة المدخل الرئيسي للقيادة العامة (مجاور لجامع القوات المسلحة). لم تعثر القوة المهاجمة على الرائد مأمون، الذي كان قد غادر منزله في الرابعة والنصف صباحاً لمقابلة الرئيس نميري في المطار. كان بالمنزل لسوء الحظ ابن عمه مختار أحمد الطيب، وزوج شقيقته محمد كندي.. أطلق المهاجمون النار عليهم وأردوهم قتلى.. ظناً أنهم قتلوا وزير الداخلية، والذي يبدو أنه كان على قائمة المطلوبين في ذلك الصباح الدامي.

ب. **المجموعة الثانية:** قامت بالاقتحام من اتجاه منطقة بري متزامنة في التوقيت مع المجموعة الأولى، وتمكنت من احتلال سلاح الأسلحة ثم منطقة الورشة الحربية. عندما حاولت وحدات من تلك المجموعة التقدم إلى داخل القيادة العامة من المدخل الذي يقع في اتجاه منطقة بري ــ المدخل الخلفي لــ «قاعدة الخرطوم الجوية» جوبهت بنيران كثيفة من الحراسة الرئيسية لسلاح المظلات، والتي استطاعت إلحاق خسائر فادحة في صفوف

المهاجمين، وأوقفت تقدمهم إلى داخل القيادة العامة. شرع بعض أفراد تلك المجموعة بتفتيش مساكن الضباط التي تقع في مواجهة الورشة الحربية، وكان التركيز على منزل الفريق محمد عثمان هاشم نائب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة. في داخل المنزل عثر المهاجمون على شقيق نائب رئيس الأركان محي الدين عثمان هاشم وهو أستاذ جامعي كان يقضي تلك الليلة في منزل شقيقه الذي ظل مرابطا في القيادة العامة، وتحرك بعد الرابعة صباحا إلى مطار الخرطوم لمقابلة الرئيس.[1] وكما هو الحال دائما في حالات الشحن المعنوي الزائد ـ **Over Charged** ـ أطلق أحد المقاتلين النار على شقيق رئيس الأركان فأرداه قتيلاً.

جـ. **المجموعة الثالثة:** قامت بالهجوم على منزل الرئيس نميري قرب القيادة العامة «منطقة حي المطار» وتمكنت أيضاً من احتلال مبنى «جهاز الأمن القومي» وأجزاء من المنطقة السكنية التي يسكنها كبار القادة العسكريين وبعض أقطاب النظام المايوي.

في داخل القيادة العامة حوصرت القيادات التي كانت في المناوبة أو الاستعداد ليلة الخميس.. كانت مجموعة من المهاجمين تسيطر على مدخل القيادة وتطلق النيران بكثافة.. والمجموعة الأخرى تهاجم من الخلف من منطقة بري.. بينما استمات جنود المظلات القلائل في الدفاع عن وسط القيادة العامة. كان اللواء يوسف أحمد يوسف قائد سلاح المظلات ضمن الذين طلب منهم المناوبة في مكاتبهم خلال ليلة الخميس، ولذا فقد ظل محاصراً ومعه النقيب خالد فرج وبعض الضباط والكتبة وسط تقاطع إطلاق النيران. أما في مبنى القيادة الرئيسي فقد حوصر العميد مصطفى هباش ومعه النقيب كمال الدين صديق والكتبة والجنود المناوبون وسط نيران المهاجمين والمظليين المدافعين عن المنطقة.. وكان ذلك يوم حظهم الكبير، إذ لم يحاول المهاجمون الذين سيطروا على الطابق الأرضي، الصعود إلى الطابق الثاني وتفقد مكاتب العمليات الحربية التي ظلت بدون أي حراسة أو قوة مدافعة عنها. استمر اللواء يوسف أحمد يوسف قائد المظليين ومدير العمليات الحربية العميد هباش في مكاتبهم طوال ذلك اليوم يديرون المعركة عبر أجهزة الهاتف السري، والذي ظل يعمل لدهشتهم بكفاءة ولم يتوقف للحظة واحدة.. وعبر تلك الهواتف السرية كانت تصدر التوجيهات لالتقاط الأنفاس وتجميع القوى وطلب نجدة القيادات العسكرية في أقاليم السودان المختلفة.

---

[1] محمد عثمان هاشم، (إفادة) مصدر سابق.

في منطقة حي المطار وحيث يوجد مبنى «جهاز الأمن القومي» وبعض أفرع القيادة العامة أسر المهاجمون عددا من الضباط والجنود الذين كانوا في الخدمة في ذلك الصباح الدامي. أودع الأسرى في جراج منزل مجاور لمبنى الجهاز.. وفي ذلك المكان.. ودون أي أسباب واضحة أطلق أحد مقاتلي «الجبهة الوطنية» النار عليهم جميعا فقتل ستة عشر من الضباط والجنود كان على رأسهم العقيد كمال يعقوب مدير فرع التنظيم والنقيب أحمد عبدالله عباس الضابط بفرع التدريب. قامت أيضا مجموعة المهاجمين في حي المطار بتفتيش منازل القادة في تلك المنطقة، ولكنها لم تعثر على أشخاص مهمين.. فقد ساهم عدم توقف شبكة الهاتف السري في هروب معظم القيادات بعد تلقيها معلومات الحركة المضادة للنظام.

منطقة أمدرمان العسكرية: بدأ هجوم «قوات الجبهة الوطنية» على منطقة أمدرمان في الخامسة صباحاً، إذ كانت أقرب الأهداف من «منطقة التجمع النهائية» في ضاحية أمبدة. نفذت الهجوم ثلاثة مجموعات دارت معاركها كما يلي:

أ. **المجموعة الأولى:** حاولت اقتحام معسكر سلاح المهندسين وهو يشكل القوة الأساسية في تلك المنطقة، وجاء ذلك الهجوم من اتجاه شاطئ النيل الأبيض.. لكنه واجه مقاومة عنيفة من قوة حراسات المعسكر، فتحصنت قوة المهاجمين في خور فرعي جاف يصب في النهر وبدأت في إطلاق نيرانها الكثيفة على المعسكر. انضم الضباط والجنود الذين يسكنون في المنطقة العسكرية جوار سلاح المهندسين إلى زملائهم في الدفاع عن المنطقة، والتي استطاع العميد فيصل منصور شاور قائد سلاح المهندسين تنظيم الدفاع عنها. كانت أبرز معالم معركة الصمود في تلك المنطقة ما قام به اللواء قسم الله عبدالله رصاص الذي يقع منزله بجوار سلاح المهندسين، حينما تصدى لقيادة قوة من الجنود تقدر بفصيلة (٣٠ جندي) وشن في شجاعة وتصميم هجوماً مضاداً على مواقع القوة المهاجمة في الخور وأجبرها على الانسحاب مخلفة خسائر كبيرة.

ب. **المجموعة الثانية:** تمكنت من احتلال مدخل المنطقة العسكرية في أمدرمان حيث تتقاطع الشوارع الرئيسية «الموردة» و«الأربعين»، ثم احتلت بعد ذلك «قصر الشباب والأطفال» الذي يشرف على المنطقة من طوابقه العالية ونصبت فوق سطح المبنى مدفع رشاش ثقيل أمطرت به كل التحركات في المنطقة بنيران كثيفة.

جـ. **المجموعة الثالثة**: وهي الأخيرة وقامت باحتلال «كبري أمدرمان» على النيل الأبيض وأوقفت عبور المركبات. في منطقة الكبري تم إلقاء القبض على اللواء عبدالرحمن الشلالي قائد السلاح الطبي الذي حاول الوصول إلى قيادته وهو بكامل زيه العسكري. أنزل اللواء الشلالي من عربته إلى أسفل الكبري حيث أطلق عليه أحد مقاتلي «الجبهة الوطنية» النار وأرداه قتيلا دون أي أسباب واضحة.. لربما حسبه أحد قادة جيش النظام الأشاوس بتلك النجوم والعلامات الحمراء المميزة.. وما كان هو في تلك اللحظات بأكثر من طبيب هرع لأداء واجبه الإنساني.

منطقة كرري ووادي سيدنا العسكرية: تم هجوم «قوات الجبهة الوطنية» على مدرسة المشاة في كرري والقاعدة الجوية في وادي سيدنا بمجموعتي اقتحام قدرت قوتهما بأكثر من بمائة مقاتل توزعوا على كلا الهدفين، وكانت مجريات الأحداث كما يلي:

أ. **مدرسة المشاة ــ كرري**: بدأت المعركة بهجوم مجموعة «قوات الجبهة الوطنية» من اتجاه خور عمر المجاور للمدرسة.. وقد كان واضحا مدى جاهزية قوة حراسات مدرسة المشاة، حيث تلقت الصدمة الأولى وبدأت في التعامل مع المهاجمين. بعد بدء الهجوم انضم العميد عبدالعظيم صديق قائد مدرسة المشاة لجنوده المدافعين في منطقة «القرقول الرئيسي»، وتم إخراج مدفع هاون من المخزن أمطروا به منطقة تمركز المهاجمين بوابل من القذائف المتفجرة ملحقين بهم خسائر كبيرة، فتشتتت قوتهم وبدأت في الانسحاب شمالا في اتجاه «قرية العجيجة».. كانت تلك القرية إحدى المعالم البارزة في معركة كرري قبل ثمانية وسبعين عاما من ذلك اليوم. «**التجربة المثيرة التي عايشها سكان قرية العجيجة عندما داهمتهم عناصر الارتزاق بأسلحتهم الحديثة لهي إعجاز وبرهان قاطع يشير إلى الإمكانات الكامنة في جماهيرنا. وقرية العجيجة تقع على سفوح جبال كرري شمال أمدرمان صحا أهلها في الصباح الباكر للجمعة فوجدوا العشرات من المسلحين على أطراف قريتهم.. وبدأت القصة المثيرة التي انتهت باصطياد ٤٣ من المرتزقة**».[١] بلا جدال كانت هنالك مقاومة شعبية لحركة الثاني من يوليو ١٩٧٦، ففي كثير من أنحاء العاصمة القومية شارك المواطنون في مطاردة الذين تشتتوا من «قوات الجبهة الوطنية».. وقد كان ذلك جانبا هاما في فشل العملية عندما لم تجد السند الشعبي.

---

[١] مؤامرة الغزو الليبي الرجعي للسودان، مصدر سابق. ص ــ ٤٢.

ب. **القاعدة الجوية ــ وادي سيدنا**:هاجمت المجموعة الثانية القاعدة الجوية في وادي سيدنا وتم احتلالها بسهولة.. ولكن لم تتضح أهداف ذلك الهجوم أو مدى أسبقية ذلك الهدف. ظل المهاجمون متمسكين بتلك القاعدة الجوية لمدة أربعة وعشرين ساعة قادمة.. ولم يسفر ذلك الهجوم عن نتائج سوى إحراق طائرتي «ميج ١٧» كانتا في حظيرة الطائرات.. وقد تكون تلك القاعدة الجوية قد وضعت ضمن الخطة كمدخل لمساعدات عاجلة من الخارج إذا تم النجاح في الاستيلاء على السلطة..

مراكز الاتصالات: إن كل الانقلابات والحركات العسكرية في مرحلة محاولة الاستيلاء على السلطة في السودان، عملت على مسك مراكز الاتصالات عند بدء تحركها، بهدف إرباك مراكز قوى النظام المستهدف وشل قدرته في التواصل وحشد قدراته للتصدي.. كان ذلك حال «قوات الجبهة الوطنية».. إذ سيطرت منذ الوهلة الأولى ــ الخامسة صباحاً ــ على مراكز الاتصالات التالية:

أ. **دار الهاتف في الخرطوم**: وهي المركز الرئيسي لشبكة الاتصالات الهاتفية المحلية والدولية، واحتلته مجموعة مقاتلة من «قوات الجبهة الوطنية» في الساعة الخامسة من صباح يوم الجمعة ٢ يوليو.. كانت القوة في مجملها من تنظيم حركة الإخوان المسلمين، وبلغ عددها ستة عشر مقاتلاً تحت قيادة الدكتور عبدالله ميرغني. استطاعت تلك القوة الاستيلاء على هدفها بسهولة، وقامت بقطع شبكة الاتصال الهاتفي في الخرطوم وقنوات الاتصالات الخارجية.

ب. **كبانية (سنترال) الخرطوم جنوب**: تم احتلالها بقوة صغيرة بعد الخامسة صباحاً، وقد قامت بتعطيلها وظلت مرابطة فيها إلى ما بعد الساعة الحادية عشر صباحاً، ثم انسحبت في اتجاه القيادة العامة يتابعها عن قرب الصبية والفضوليون.

جـ. **كبانية أمدرمان**: وتلك أيضا تم احتلالها في نفس الوقت، وعطلت عن العمل.

الإذاعة القومية ــ أمدرمان: تمكنت وحدة من «قوات الجبهة الوطنية» قدر عددها بستين مقاتلاً من احتلال مبنى الإذاعة والتلفزيون بعد الخامسة صباحاً. حاولت تلك القوة البدء في إعداد الإذاعة للإرسال في موعدها الصباحي المعتاد، لكنها فشلت في ذلك. «**كان مبنى الإذاعة قد جرى احتلاله عن طريق التسلل فجر يوم الجمعة وكان هناك اثنان من الفنيين رفضا التعاون ونجحا في إقناع الغزاة بأنهما لا علاقة لهما بتشغيل الأجهزة وقد هرب الغزاة المكلفون باحتلال مبنى**

الإذاعة وحراسته ليلة الجمعة».[1] ويبدو أن تلك القوة هي الوحيدة التي تمكنت من الإفلات من مصير كل قوات الحركة.

<u>منطقة الخرطوم بحري:</u> لم تشهد منطقة مدينة الخرطوم بحري أي تحركات لـ «قوات الجبهة الوطنية»، وليس واضحاً إن كان قائد العملية العميد محمد نور سعد قد أسقطها من حساباته في اللحظات الأخيرة بسبب نقص القوات والعربات.. أم كان هنالك تخاذل من بعض المنفذين من داخل القوات المسلحة الذين أحجموا عن القيام بمهامهم المحددة؟ ولكن.. كان ذلك «كعب أخيل».. ومنه جاءت الهزيمة.

عند الساعة السادسة من صباح يوم الجمعة ٢ يوليو ١٩٧٦ سقطت معظم مناطق العاصمة القومية الخرطوم في يد «قوات الجبهة الوطنية».. كانت المفاجأة كبيرة والصدمة الأولى ماحقة.. وحققت «قوات الجبهة الوطنية» شللاً وانهياراً كاملاً في السلطة الحاكمة.. صباح ذلك اليوم لم تكن هنالك أي سلطة أو حكومة قائمة في الخرطوم، وبنفس القدر لم تستطع «الجبهة الوطنية» حتى الإعلان عن هدفها في تسلم السلطة، حينما فشل العميد محمد نور سعد في إذاعة بيانه الأول لعدم وجود مهندسين لتشغيل الإذاعة. **«الانقضاض على السلطة يمكن أن تقوم به أي قوة مقدرة، ولكن استلام مراكز السلطة يتطلب أن تكون قدرات قوة الانقضاض متجاوزة لقدرات مراكز الحراسة والحماية.. ولكن هذا في حد ذاته لا يؤدي إلى استلام وممارسة السلطة.. إذ أن هذا يتطلب كذلك طاعة أجهزة الدولة بما فيها من بشر ومعدات وقوات وخدمة مدنية ومصارف مالية وشرعية إقليمية ودولية».**[2] كان ما افتقدته «الجبهة الوطنية» في ذلك اليوم الدامي هو مساندة الشعب السوداني.. فقد رفضت الجماهير وقواتها المسلحة ذلك الأسلوب المستفز .. والمظهر الواضح للتدخل الأجنبي.. وكان لابد أن تبدأ المقاومة.. ثم يتبعها الهجوم المضاد.

---

[1] مؤامرة الغزو الليبي الرجعي للسودان، مصدر سابق. ص — ٤١.

[2] حسن مكي، مصدر سابق. ص — ٩١.

دفاعاً عن الشرف العسكري.. العمليات المضادة

القيادة البديلة..

يعتبر عامل «المفاجأة» في فن الحرب من أكثر العوامل القادرة على الإخلال بميزان القوى وتحقيق النصر لمن ينجزها بكفاءة، فالمفاجأة تُحدِث الإرباك والشلل التام في الخصم، وذلك ما واجهته للقوات المسلحة السودانية في صبيحة الجمعة الثاني من يوليو ١٩٧٦. من تحت الركام والدخان المتصاعد من المعسكرات والمواقع العسكرية، نهض الجندي السوداني لمحو عار الهزيمة من قوة مدنية غزته مباغتة دون إنذار أو تمهيد، ولا يعرف هويتها.. بل يشك في سودانيتها.. فكل المؤشرات الواضحة تؤكد أنها قدمت إليه من خارج حدود الوطن. «**أما الجيش فقد أفلح في التقاط أنفاسه منذ اللحظات الأولى لسببين. الأول هو أنه كان يدافع عن كرامته قبل دفاعه عن النظام. فلا أحسب أن جيشا يقبل الانهزام أمام قوة مدنية من "الملكية" (وتلك هي أعلى مراحل التحقير عند العسكريين) تجيئه في عقر داره وتعتمد، دون مواربة، على غطاء خارجي يشهد عليه ما كان يردده راديو طرابلس عن الدعم الليبي المرتقب..**».[1]

كانت البداية امتصاص الصدمة والدفاع عن النفس، وذلك ما بدأت فيه الوحدات العسكرية التي لم تسقط في يد الغزاة. هرع بعض الضباط وضباط الصف والجنود إلى أقرب الوحدات العسكرية إليهم دون أي أمر استدعاء، وبغض النظر عن الجهة أو القيادة التي يتبعون لها. فتحت مخازن الأسلحة والذخيرة على عجلٍ، وتم تقوية الدفاعات حول المعسكرات وفوق أسطح المباني.. فهم لا يعرفون من هو العدو ومن أين سيأتي.. رغم ذلك فهي معركة غير منسقة وتخاض من جزر متفرقة وتفتقد للقيادة والسيطرة المركزية، فبدون القيادة والسيطرة يتعذر اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر والاستفادة من القدرات المتاحة. في ذلك الصباح الدامي ظهر اللواء محمد الباقر أحمد النائب الأول لرئيس الجمهورية ليعيد ترابط القوات المسلحة، ويفرض القيادة والسيطرة المطلوبة، ويبدأ في حشد القدرات للهجوم المضاد لدحر الغزاة. «**السبب الثاني سبب ظرفي هو قدرة وجسارة الرجل الذي تصدى للقيادة العسكرية في غيبة كل القيادة الهرمية للجيش، اللواء محمد الباقر أحمد الذي عرفته حومات الوغى جندياً فاتك القلب**

---

[1] منصور خالد، مصدر سابق. جزء ١، ص ـــ ٥٣٧.

وفرساً يتقدم الخيول».[1] هنا يجدر تصويب المصدر، فلم تكن كل القيادة الهرمية للقوات المسلحة غائبة عن المسرح، فقد كان هنالك العديد من القادة يتصدون لواجبهم.. وأيضاً كان هنالك العديد من القادة الذين تواروا عن الأنظار في اللحظات القاتلة.. ومنهم من اختفى تحت طبقات المراتب التي جلست فوقها حماته !!

لم تتعرض المنطقة العسكرية في الخرطوم بحري والتي تضم سلاحي الإشارة والنقل والتموين لهجوم «قوات الجبهة الوطنية»، وكان ذلك الخطأ القاتل في إخفاق أحداث الشلل الكامل الذي هدفت له خطتها. لا أدري كيف وصل اللواء الباقر إلى قيادة سلاح الإشارة بعد أن تحرك من مطار الخرطوم في الخامسة صباحاً، حينما كان في استقبال الرئيس نميري، ومن مقر سلاح الإشارة بدأ اللواء الباقر في فرض قيادته وسيطرته على القوات المسلحة. كان هنالك أيضاً الرجل الثالث[2] في قيادة القوات المسلحة الفريق محمد عثمان هاشم نائب رئيس هيئة الأركان، والذي لم يكن موجوداً في منزله قرب القيادة العامة عندما هاجمته وحدة من «قوات الجبهة الوطنية»، ولم يكن في مكتبه في القيادة العامة عند بدء الهجوم، إذ كان ضمن مجموعة استقبال الرئيس في المطار. توجه الفريق محمد عثمان هاشم إلى كتيبة القيادة العامة التي يقع معسكرها في شارع ٦١ شمال حي العمارات بالخرطوم، وفيها أنشأ مركز قيادته. وهناك أيضا قادة آخرون كاللواء يوسف أحمد يوسف قائد سلاح المظلات والعميد مصطفى هباش مدير العمليات الحربية اللذين ظلا محاصرين في وسط منطقة القيادة العامة. ظلت شبكة الهاتف السري تعمل بكفاءة، إذ أن المحطة الرئيسية في داخل منطقة سلاح الإشارة المؤمنة.. كذلك شبكة الاتصالات الاستراتيجية التي تربط كل قيادات القوات المسلحة في كل أنحاء السودان.. من تلك الشبكات جاءت الضربات القاضية التي دحرت محاولة «الجبهة الوطنية» للاستيلاء على السلطة في السودان.

في الصباح الباكر من يوم الجمعة الثاني من يوليو ١٩٧٦ قام اللواء الباقر من سلاح الإشارة في الخرطوم بحري بإجراءات مضادة سريعة كانت كما يلي:

أ. وضع القوات المسلحة في الأقاليم المختلفة في درجة الاستعداد القصوى، وأصدر أوامره بأن تقوم القيادات القريبة من مدينة الخرطوم بتجهيز أكبر قوات ممكنة ودفعها

---

[1] منصور خالد، مصدر سابق. جزء ١، ص ـ ٥٣٧.

[2] كانت القيادة العليا للقوات المسلحة تتكون من: الفريق عوض خلف الله ـ رئيس هيئة الأركان، الفريق محمد عثمان هاشم ـ نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات، الفريق الفاتح بشارة ـ نائب رئيس هيئة الأركان للإدارة، الفريق فتحي عمر أبو الحسن ـ نائب رئيس هيئة الأركان للإمداد.

فوراً إلى أطراف العاصمة القومية حيث ستتلقى أوامرها النهائية. شمل ذلك الأمر **اللواء الأول مشاة «الهجانة»** في مدينة الأبيض، **اللواء العاشر مشاة «القيادة الشمالية»** في مدينة شندي، و**اللواء ١٤ مشاة** في مدينتي الدمازين وسنجة، و**اللواء الرابع مشاة** في مدينة القضارف.

ب. تخاطب مع السيد أبيل ألير نائب رئيس الجمهورية ورئيس المجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي وأخطره بالموقف، والذي بدوره وجه أول خطاب للشعب السوداني من «**إذاعة جوبا**» كشف فيه ما يحدث في الخرطوم التي صمتت إذاعتها عن البث صباح ذلك اليوم.. وقد سمع ذلك الخطاب في معظم أقاليم السودان التي حولت مؤشرات أجهزة الراديو إلى «إذاعة جوبا» بدلا عن الإذاعة الصامتة في أمدرمان. «**مواطني الأعزاء.. حاولت مجموعة من الحاقدين الاستيلاء على السلطة في الخرطوم وضربوا إذاعة أمدرمان وقطعوا بعض الخطوط الهاتفية.. ولقد أحبطت المحاولة بواسطة قواتنا الباسلة وجماهير الاتحاد الاشتراكي في العاصمة المثلثة..**».[1]

جـ. كلف سلاح الإشارة بتجهيز إذاعة مؤقتة بمعداتهم المتيسرة، وقد نجح مهندسو الإشارة بعد الساعة الحادية عشرة صباحاً في بث المارشات العسكرية على موجات الإذاعة القومية العاملة.. ثم خاطب جماهير الشعب السوداني عند منتصف نهار الجمعة: «**أيها الأخوة المواطنين الثوار الأحرار.. في فجر هذا اليوم تعرضت بعض معسكرات قوات الشعب المسلحة لعدوان آثم من عناصر مخربة وبدعم من جهات أجنبية معادية للسودان ولشعب السودان.. إن قوات شعبنا المسلحة كانت وستظل كالعهد بها أمينة على مكاسب الشعب.. تصدت ولازالت تتصدى لهذه العناصر وتقضي عليها..**».[2] وكان في ذلك دفعة معنوية عالية لضباط وجنود القوات المسلحة السودانية.. فقد عرفوا العدو.. وتداعوا مسارعين للقتال.

---

[1] مؤامرة الغزو الليبي الرجعي للسودان، مصدر سابق. ص ـــ ٦٨.

[2] نفس المصدر، ص ـــ ٥٥.

العمليات العسكرية المضادة.. وسير القتال

منطقة الشجرة .. سلاح المدرعات

كما أوضحنا من قبل، نجحت «قوات الجبهة الوطنية» في الاستيلاء على أجزاء من معسكر المدرعات في الشجرة عند الخامسة صباحا، وتم تحييد الدبابات والمدرعات في مستودعاتها. استمرت المقاومة من الأجزاء التي لم تسقط في يد القوات المهاجمة وبدأ ضباط الصف والجنود القاطنين في المناطق القريبة التسلل إلى داخل المعسكر في منطقة مدرسة المدرعات وتسليح أنفسهم والمشاركة في القتال. كانت «قوات الجبهة الوطنية» محدودة العدد في معسكر المدرعات ولم تتجاوز الستين مقاتلا، وقد ظلت متشبثة بحظائر الدبابات في معسكر **اللواء الأول مدرع**. عند منتصف نهار الجمعة كانت تلك القوة قد تناقصت كثيرا، وبدأت ذخائرها في النفاذ حينما شنت القوة التي تجمعت في مدرسة المدرعات من شتات منتسبي القوات المسلحة السودانية المدافعة عن كرامتها هجوم مضاد كاسح على المجموعات المتبقية من «قوات الجبهة الوطنية». قاد ذلك الهجوم المضاد الرائد نصار محمد مصطفى «نصار جاموس»، واستطاع مع جنوده الشجعان تطهير المنطقة وإبادة القوة المهاجمة، ولم يفلت منها سوى قلائل اتجهوا سيرا على الأقدام إلى داخل الخرطوم، يلاحقهم أيضا عن بعد الصبية والفضوليون.

منطقة كرري – وادي سيدنا

كما أسلفنا من قبل، نجحت المجموعة التي هاجمت القاعدة الجوية في وادي سيدنا من الاستيلاء عليها، ولكنها ظلت دون مهام واضحة، ودون اتصال مع قيادتها العليا حتى أصابها اليأس، وبدأت في التسلل إلى خارج القاعدة لتقع في الأسر أو يلاحقها المواطنون ويبلغون عنها أقسام الشرطة. أما المعركة الكبيرة فقد وقعت في مدرسة المشاة حيث أبلى العميد عبد العظيم صديق وجنوده الشجعان في الدفاع ببسالة عن المنطقة حتى تشتت جموع المهاجمين في القرى المجاورة.

منطقة أمدرمان العسكرية

استطاع سلاح المهندسين صد الغزاة عن معسكره، والذي أصبح قاعدة لتبليغ وتسليح الجنود الذين يقطنون في المنطقة العسكرية و«القشلاقات» العسكرية المجاورة وضواحي منطقة

أمدرمان. بدأت بعد منتصف نهار الجمعة عمليات الاقتحام المضاد لمناطق تمركز جيوب «قـوات الجبهة الوطنية» في معسكرات السلاح الطبي وقصر الشباب والأطفال وكبري أمدرمان.. اكتمـل تطهير تلك المنطقة عند العصر، وكان في ذلك نهاية «قوات الجبهة الوطنية» في منطقة أمدرمان العسكرية.

منطقة الخرطوم بحري العسكرية

لم تشهد منطقة الخرطوم بحري العسكرية عمليات قتالية كبيرة، عدا عند محاولة وحدة مـن «قوات الجبهة الوطنية» عبور كبري كوبر عند منتصف النهار بشاحنة كبيرة على ظهرها مدفـع مضاد للدبابات. اشتبكت قوة من سلاح النقل والتموين مع تلك المجموعة، واسـتطاعت تدمـير الشاحنة المحملة بالمدفع والذخائر في منتصف الكبري، وقد أحدث الانفجار الضخم فتحة كبـيرة في سطح الجسر.

معركة دار الهاتف

في الخامسة من صباح الجمعة احتلت «قوات الجبهة الوطنية» **دار الـهاتف**، وقـد كـانت المجموعة ــ كما ذكر سابقاً ــ تتكون من ستة عشر مقاتلاً جميعهم من كوادر حركـة الإخـوان المسلمين. تم احتجاز كل الموظفين والعمال الذين كانوا يشـكلون المناوبـة الليليـة، وعطلـت الاتصالات الهاتفية المحلية والدولية. بعد الحاديـة عشـر صباحـاً أدركـت وحـدة «الحـرس الجمهوري» المجاورة في منطقة القصر ما يحدث، فأرسلت فصيلة من المشاة تحت قيادة الملازم أول فيصل عدلان، تساندها وحدة صغيرة من شرطة الاحتياطي المركزي لاستطلاع الموقـف. تقدمت القوة إلى «دار الهاتف» لتقع تحت وابل من نيران قوة عالية التدريب تمركزت في مواقـع حاكمة في الطوابق العليا للمبنى. مُنيَت وحدة الحرس الجمهوري والشرطة بخسائر جسيمة، وقتل قائد الوحدة الملازم أول فيصل عدلان، وقتل أيضاً ضابط جوازات كان يمر أمام وزارة الداخلية. أجبرت الفصيلة على الانسحاب، وفرضت حصاراً خارجياً على منطقـة تلـك المنطقـة. «دار **الهاتف بالخرطوم أهم مركز لاتصالاتنا الهاتفية الداخلية والخارجية سقطت لبضع ساعات فـي أيدي المرتزقة إلى أن حررتها طلائع قواتنا المسلحة وأعادت الطمأنينة لمهندسيها وموظفيـها وأجهزتها**».[1] لم يكن ذلك صحيحاً، فقد ظلت دار الهاتف تحت سيطرة «قوات الجبهة الوطنيـة»

---

[1] مؤامرة الغزو الليبي الرجعي للسودان، مصدر سابق. ص ــ ٤٤.

حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالي. «**وفي حوالي الساعة الثالثة صباح السبت سمعنا صوت ضرب مدرعة في الخارج فأيقنا بأنها قواتنا المسلحة.. فجرح عدد من المرتزقة واختفى البعض وتناقص عددهم من ١٨ إلى ٧ مرتزقة**».[١] كانت خسائر وحدة «قوات الجبهة الوطنية» في دار الهاتف فادحة، وقد بذل جنود الحرس الجمهوري جهدهم ألا يخرج منها أحياء انتقاما لقائدهم الذي أردته رصاصاتهم. «**لم يكن في الحقيقة أمام التنظيم الداخلي أن يفعل الكثير بالنسبة للعناصر التي كانت في دار الهاتف والتي ظلت مرابطة فيها لمدة ٣٦ ساعة إلى حين نفاذ ذخيرتها فاضطروا للاستسلام حيث قامت قوات الجيش بقتلهم في القصر فورا ومن دون محاكمة..**».[٢] ومضى المصدر فأورد أسماء القتلى وهم: «**د. عبدالله ميرغني ــ طبيب بيطري، د. عبد الإله خوجلي ــ طبيب، حسن عوض الله ــ طالب بجامعة الخرطوم، حسن سليمان ــ طالب بجامعة الخرطوم، عبدالفضيل إبراهيم ــ طالب جامعي، ختم عبدالكريم، إدريس همت، محمد يوسف، وعبدالرحمن إميليس**».

استعادة القيادة العامة

كنت في ذلك الزمن أحد ضباط القيادة العامة برتبة النقيب.. وكبقية سكان العاصمة المثلثة استيقظت في ذلك الصباح، الجمعة الثاني من يوليو على صوت الانفجارات وإطلاق النيران يأتي من كل الاتجاهات. حاولت بعد السادسة صباحا معرفة الأمر، فخرجت بالزي المدني من منطقة العمارات بالخرطوم بعربة صغيرة إلى شارع أفريقيا، الذي يقود إلى منطقة القيادة العامة للقوات المسلحة. عند مبنى «مؤسسة التنمية» السابق قرب حي المطار.. كان الطريق مقفولا، وقد تم احتجاز عدد من العربات وبصات الركاب التي دخلت الخرطوم في ذلك الصباح الباكر. كان أول استنتاج توصلت إليه هو أن القوات المسلحة لا علاقة لها بما يحدث، وأن المسلحين المدججين بالسلاح الحديث والذخائر يتبعون لجهة ما لا علاقة لها بالجيش. كان عدد المواطنين المحتجزين يتكاثر مع مرور الوقت وقدوم عربات جديدة، خاصة تلك التي تحمل الخضروات في طريقها إلى أسواق الخرطوم. في تلك الساعات المثيرة من الترقب والإثارة وصلت إلى المنطقة المكتظة بالجمهور المحتجز عربة نقل ثقيلة تحمل فوق شحنتها المغطاة عربة جيب أمريكي محمل بمدفع ثقيل مضاد للدبابات من طراز «١٠٦ مليمتر». كانت دهشتي كبيرة.. فالقوات المسلحة السودانية تحصلت أخيرا على ذلك النوع، ولكنه لا زال حتى ذلك الوقت في المخازن المركزية للأسلحة،

---

[١] عبد العزيز عثمان، موظف أعتقل في دار الهاتف. مؤامرة الغزو الليبي الرجعي للسودان. ص ــ ٤٥.

[٢] حسن مكي، مصدر سابق. ص ــ ٨٩ و ٩٣.

ولم يسلم للوحدات أو تم التدريب عليه. كنت أحد ثلاثة ضباط أوفدوا لجمهورية الهند لتلقي دورة عن ذلك المدفع لمدة سبعة أشهر، وقد عدنا قبل ثلاثة أشهر سابقة وبدأنا في مرحلة تخطيط دورات التدريب وفي انتظار وصول عربات الجيب التي سيُحمل عليها من الخارج. انشغل معظم المقاتلين الذين كانوا يقفلون الطريق في محاولتهم إنزال العربة الجيب من ظهر الشاحنة.. ثم حدث بعد ذلك إطلاق نار بصورة مفاجأة على عربة كانت مسرعة لم تهدئ من سرعتها عند اقترابها من الحاجز.. تفرق الجمهور المحتشد عند الحاجز جرياً في كل الاتجاهات، ولم تكن لدى المسلحين الرغبة في احتجازهم، فبدأ الكل يعود أدراجه من حيث أتى.

في التاسعة صباحا انضممت لكتيبة القيادة العامة التي كان معسكرها في شمال شارع ٦١ بمنطقة العمارات بالخرطوم، بعد معرفتي بسيطرة القوات المسلحة عليها. كان الفريق محمد عثمان هاشم هو الذي يتولى القيادة، وقد أمر بتسليح كل الضباط والجنود الذين قدموا أنفسهم للمعسكر، وتجهيز دفاعات عن المنطقة. أخبرتُ الفريق هاشم بمشاهدتي للمدفع المضاد للدبابات الذي أعرفه جيداً، وعن محاولة إنزاله عند مدخل حي المطار في الطريق إلى منطقة القيادة العامة، وعن سيطرة المسلحين على تقاطعات الطرق.

في الساعة الواحدة ظهراً أخبرنا الفريق بأن قوة تم تجميعها من وحدات مختلفة قد استعادت السيطرة على منطقة سلاح المدرعات، وأن قوة أخرى قد تحركت من جبل الأولياء وستصل لمساندتنا في استعادة السيطرة على منطقة القيادة العامة. وصلت قوات جبل الأولياء متأخرة بعد الثالثة ظهرا وهي عبارة عن سرية مشاة تقدر قوتها بمائة جندي تحت قيادة الرائد رحمة علي رحمة.. ثم انضمت لنا في الكتيبة دبابتان من نوع «تي ٦٢» صينية الصنع تم تحريكهما بعد جهد من المدرعات. طلب مني الفريق محمد عثمان هاشم أن أكون في مقدمة قوة المشاة لمعرفتي بقدرات المدفع ١٠٦ مليمتر المضاد للدبابات ومحاولة تدميره أولاً.. وأن تكون الدبابتان في الخلف قليلاً حتى يتم تدمير ذلك المدفع الذي يمكنه إصابة الدبابات من مسافة ألف ومأتي متراً.[1]

بدأ تقدم قوة استعادة القيادة العامة بعد الثالثة والنصف عصراً.. لم تكن القوة متجانسة، وتحركت في البدء بعدم انتظام واضح، وبدون اتخاذ تشكيل قتال حتى منطقة «نادي التنس» في شارع أفريقيا، حيث تم بجهد توزيعها في تشكيل قتال تتقدم الدبابتان على جانبيه. بدأ القتال عند

---

(١) قاد وحدات الهجوم المضاد لاستعادة القيادة العامة الضباط: الرائد كمال خضر ـــ سرية حرس الرئيس، الرائد رحمة علي رحمة ـــ مركز التدريب الموحد بجبل الأولياء، النقيب عصام الدين ميرغني ـــ القيادة العامة، النقيب متولي فضل المولى ـــ سلاح المظلات، الملازم محمد الحسن الفاضل ـــ سلاح النقل، الملازم حمدنا الله والملازم مشيك ـــ قادة الدبابات من سلاح المدرعات.

مدخل منطقة القيادة العامة من شارع المطار، وفي منطقة مدرسة «سان فرانسيس» ومباني «جهاز الأمن القومي» حيث انهمر رصاص «قوات الجبهة الوطنية» بغزارة من المباني العالية في منطقة الجهاز والمنازل المحيطة به. في تلك اللحظات والقوات المكلفة باستعادة القيادة العامة تشق طريقها في بطء تحت حماية الدبابات، ظهر العميد محمد يحيي منور مدير فرع الاستخبارات وهو يرتدي الزي المدني وممسكاً بمسدس صغير في يده.. ثم عبر الشارع راكضاً وانضم لنا في أحد خيران تصريف الأمطار التي كنا نحتمي به ونقاتل منه. أصيب العميد محمد يحيي منور إصابة قاتلة في صدره عند دخوله في الخور ليكون الأعلى رتبة في شهداء القوات المسلحة العديدين في معركة استعادة القيادة العامة. تقدمت الدبابتان عندما لم يظهر أثر للمدفع المضاد لها، واستطاعت تدمير مدفع رشاش ثقيل كانت «قوات الجبهة الوطنية» تدافع به عن مدخل القيادة العامة وقد أوقف تقدم القوة لفترة. فور تدمير المدفع ومباني المدخل «البوابة» التي يحتمي بها المدافعين اندفعت قوات المشاة إلى داخل القيادة العامة وهي تطلق النيران بكثافة على من تبقى من «قوات الجبهة الوطنية» حتى وصلت إلى قوة سلاح المظلات المحاصرة، والتي ظلت تدافع ببسالة على منطقتها منذ فجر ذلك اليوم. قبل الغروب بقليل كانت القيادة العامة للقوات المسلحة تحت السيطرة، وإن استمر إطلاق النار من منطقة «الورشة الحربية».. الجيب الأخير الذي تبقى في يد «قوات الجبهة الوطنية».

بعد الثامنة من مساء الجمعة الثاني من يوليو، دخلت الخرطوم أول قوات من النجدة القادمة من قيادات الأقاليم. وصلت وحدات من «اللواء الأول مشاة» بعد تحركها من مدينة الأبيض، ووحدات أخرى من «اللواء الرابع عشر مشاة» من مدينة الدمازين تحت قيادة المقدم معاوية عبدالوهاب. تحركت تلك القوات صباح ذلك اليوم من مناطق تمركزها، وانطلقت دون توقف حتى وصولها لنجدة قيادتها العامة والعاصمة القومية. في تلك الليلة دخلت أيضاً مدينة الخرطوم بحري القوات القادمة من «اللواء العاشر مشاة ــ شندي».. واستطاعت الوحدات العسكرية تنظيم قواتها وبدأت في الانتشار في العاصمة التي فُرضَ فيها حظر التجوال. وعمليا كان انقضاض «قوات الجبهة الوطنية» قد هزم تماماً، عدا جيوب مقاومة قليلة بدأت في الانسحاب متفرقة دون معرفة إلى أين تعود، فمعظمهم لا يعرف طرق واتجاهات العاصمة المثلثة، وقد انهارت تماماً سيطرة قادتهم على الموقف.

لم تحاول القوات المسلحة خلال ليلة الجمعة استعادة منطقة «الإذاعة القومية» في أمدرمان والتي يبدو أن القوة التي كانت قد احتلتها منذ الفجر قد تخلت عنها بعد فشلها في تشغيلها طوال

اليوم.. أما قائد «قوات الجبهة الوطنية» العميد محمد نور سعد فقد شوهد لآخر مرة في منطقة الإذاعة عند الظهر.. وبعدها توارى عن الأنظار. «**جاءت عربة لوري مرسيدس تحمل ما يقارب الستين من الأنصار هم كل ما تبقى على قيد الحياة من الذين اشتركوا في الحركة وقد انسحبوا منذ نهار الجمعة ٢ يوليو ويمثلون مجموعة للإذاعة..**».[١] كانت تلك هي الحقيقة المُرَّة.. فمن ما يقارب الألف ومأتي مقاتل لم ينجُ سوى تلك المجموعة الصغيرة.. وقُتِلَ معظم قادة وأفراد «قوات الجبهة الوطنية» وهم يقاتلون في شجاعة وبسالة منقطعة النظير لتحقيق هدف كبير.. لاستعادة الديمقراطية مهما كان نوعها ــ مُرشَّدة أو مُستَدَامة ــ قُتِلوا في معركة كبيرة توحد ضدهم فيها الشعب وقواته المسلحة نتيجة لقراءة سياسية خاطئة من قيادة «الجبهة الوطنية».. ونتيجة لإخراج سيئ للحركة قاد إلى رفض قبولها.. وقاد.. وذلك الأسوأ، إلى تصنيف أولئك المقاتلين البواسل كمرتزقة.. لم يجدوا حتى شرف الاعتراف بسودانيتهم والانتماء لوطنهم.

الخسائر والتداعيات..

كانت حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ عملية عسكرية دامية بكل المقاييس، وسجلت أعلى معدلات خسائر بشرية في تاريخ الصراع على السلطة داخل العاصمة القومية. فمن مجموع ألف ومائة وخمسين مقاتلاً خططت «الجبهة الوطنية» لاستخدامهم في حركة الانقضاض على السلطة، عاد ستون مقاتلاً فقط إلى قاعدتهم التي انطلقوا منها عند «الكفرة» و«العوينات».. أما الباقون، فقد قُتِلَ معظمهم أثناء المعارك، وأُعدِمَ الأسرى في منطقة «**جبل مندرة**» غرب «خزان جبل الأولياء» بعد محاكمات ميدانية لم توفر لهم فيها أدنى ضمانات العدالة. أوردت المصادر الرسمية خسائر «قوات الجبهة الوطنية» تحت عنوان: «**المرتزقة**» كما يلي:[٢]

- **مجموع الذين قدموا للمحاكمة ــ ٣٢٦.**
- **الذين اعتقلوا في غرب السودان ــ ٢١٦.**
- **القتلى أثناء المعارك (حوالي) ــ ٧٠٠.**
- **إجمالي الخسائر ــ ١٠٢٦.**
- **إجمالي الخسائر والمعتقلين ــ ١٢٤٢.**

---

[١] حسن مكي، مصدر سابق. ص ــ ٨٩.

[٢] مؤامرة الغزو الليبي الرجعي للسودان، مصدر سابق. ص ــ ٨٧.

أما خسائر القوات المسلحة السودانية في معارك ٢ يوليو ١٩٧٦ فقد كانت طفيفةً مقارنةً بالطرف الآخر، وقد كانت كما يلي من نفس المصدر: تحت عنوان «**الشهداء من ضباط وجنود قوات الشعب المسلحة**».

- **ضباط ــ عدد ٩:** «منهم اللواء عبدالرحمن الشلالي قائد السلاح الطبي، العميد محمد يحيي منور مدير الاستخبارات العسكرية، العقيد كمال يعقوب مدير فرع التنظيم، والملازم أول أحمد عبدالله عباس ضابط بفرع التدريب، والملازم أول فيصل عدلان من الحرس الجمهوري».
- **ضباط الصف والجنود ــ عدد ٧٣:**
- **مفقودون أثناء المعارك ــ عدد ١٥:**

ويبقى أخيراً قائد عملية ٢ يوليو ١٩٧٦ «**العميد محمد نور سعد**» والذي استطاع الاختفاء عن الأنظار لمدة خمسة أيام، تم بعدها اعتقاله في «مديرية النيل ــ المديرية الشمالية» يوم الأربعاء ٧ يوليو ١٩٧٦. حاول النظام المايوي الاستفادة إعلاميا من اعترافات العميد محمد نور عن مسئوليته العسكرية في قيادة العملية، فقدمه في مقابلة تلفزيونية يوم ٥ أغسطس ١٩٧٦ كشف فيها الدور الليبي في دعم عملية «الجبهة الوطنية». قدم العميد محمد نور سعد إلى محكمة عسكرية تحت تهمة الخيانة العظمى وإثارة الحرب على الدولة، وحوكم بالإعدام، وتم تنفيذه خلال شهر أغسطس ١٩٧٦.

أما التداعيات السياسية فقد كانت جذرية في العلاقات بين السودان وليبيا، إذ قدم السودان شكاوي لمجلس الأمن والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ثم بادر في يوم الثلاثاء السادس من يوليو ١٩٧٦ بقطع جميع العلاقات تماماً. «**أعلن الرئيس القائد من جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي قطع جميع العلاقات مع ليبيا وسحب كل الدبلوماسيين الملحقين الليبيين في الخرطوم ومغادرتهم البلاد خلال ٢٤ ساعة، وإيقاف جميع السفريات الجوية بين السودان وليبيا ومنع الطائرات الليبية من دخول أو اختراق الأجواء السودانية، وإلغاء أي مؤسسة ثنائية واقتصادية وإلغاء أي انتداب ومنع أي عربة من دخول السودان من جهة ليبيا**».[1]

---

[1] مؤامرة الغزو الليبي الرجعي للسودان، مصدر سابق. ص ــ ٣٧.

أسباب فشل حركة ٢ يوليو ١٩٧٦

لم تكن نوايا وتحضيرات «الجبهة الوطنية» لمصادمة النظام المايوي وإسقاطه بالقوة المسلحة بخافية عن أجهزة الأمن المختلفة. ورغم وجود مؤشرات واضحة لإمكانية حدوث أعمال تخريبية خلال شهري مايو ــ يونيو ١٩٧٦ من عناصر «الجبهة الوطنية» لم يتخذ النظام المايوي الحذر الكافي. نجحت «قوات الجبهة الوطنية» في تحقيق المفاجأة التامة، وإحداث شلل تام للسلطة المايوية لمدة أربعة وعشرين ساعة كاملة، كان السودان خلالها بلا حكومة مركزية فاعلة. جاءت المقاومة الوحيدة من القوات المسلحة والشرطة، وغاب تنظيم الاتحاد الاشتراكي الفوقي والقوى السياسية السودانية المؤيدة أو المعارضة للتحرك المعارض من الساحة تماما. نجحت «الجبهة الوطنية» في الوصول إلى العاصمة، ولكنها دحرت بصورة كاملة في يوم واحد، وكان ذلك نتاجاً لعوامل سياسية وعسكرية عديدة.

العوامل السياسية. .

أخفقت «الجبهة الوطنية» في تقييم الموقف السياسي في السودان خلال تلك الفترة، ومدى قبول الشعب السوداني لحركة التغيير. كان النظام المايوي خلال العام ١٩٧٦ في أقوى حالاته من الاستقرار والمساندة الشعبية، بعد أن توقفت الحرب الأهلية عقب اتفاقية أديس أبابا، وبدأ السلام والاستقرار والتنمية، وفي الخارج تطورت علاقات النظام المايوي الإقليمية والعربية بعد تراجع مايو عن الخط اليساري. كانت شعبية الرئيس جعفر التميري في أحسن حالاتها طوال فترة حكمه، فقد ظهر كزعيم قوي قادر على حل المعضلات المزمنة والسير بالبلاد إلى مستقبل أفضل. **«وظهر الرئيس جعفر محمد نميري كأنه القائد الذي حدث حوله إجماع شعبي ورسمي لأول مرة في تاريخ السودان الحديث، ولم لا؟ وقد استطاع نظام نميري تصفية قيادة الأنصار (الإمام الهادي) والقضاء على قيادة الحزب الشيوعي (عبدالخالق والشفيع) وترك قيادة الحزب الوطني الاتحادي تموت في السجن (إسماعيل الأزهري) وأودع القيادات التي أبرزتها ثورة أكتوبر في السجن (الصادق والترابي)، ثم هاهو يُصفي التيار المصري (بابكر عوض الله، خالد حسن عباس، مأمون عوض أبوزيد)».**[1] رفضت معظم قطاعات الشعب السوداني محاولة «الجبهة

---

[1] حسن مكي، مصدر سابق. ص ــ ٦٢.

الوطنية» الاستيلاء على السلطة والأسلوب الذي استخدمته في يوليو ١٩٧٦، ولم يكن المناخ السياسي ملائماً، وليس هنالك رغبة في التغيير، ولا قناعة بما هو قادم مهما تنوعت مسمياته.

حاولت «الجبهة الوطنية» تعبئة جماهير الشعب السوداني ضد النظام الداخلي طوال العامين السابقين للمحاولة.. ولكن خطابها السياسي والإعلامي كان ضعيفا ويفتقد الدوافع والمبررات المقنعة. وبنفس القدر كانت وسائط إيصال ذلك الخطاب أضعف ، فلم تتعدى المنشورات والمطبوعات الصحفية في الخارج، التي لا تصل إلى جماهير الشعب السوداني.. وقد أهملت «الجبهة الوطنية» العمل وسط الحركة الجماهيرية وطلائع صدامها، والمتمثلة في النقابات العمالية والمهنية والحركة الطلابية، فكان من البديهي ألا تجد السند الشعبي عند وصولها إلى مراكز السلطة. «**الفكرة أو التصور أساساً انه هنا كل الشعب متأهب ومستعد ومنتظر تغيير لأسباب كثيرة حسب التصور الموجود، وكان المفروض المجموعة المسلحة تقوم بعمل محدد أو تسيطر على أماكن تعتبر أنها استراتيجية وتحقق شلل، بعد كدا حيجي عمق شعبي.. الشعبي دى هو يحقق الانتصار بالنسبة للعملية. العمق الشعبي مش بس في وسط المدنيين.. العمق الشعبي ممتد إلى حتى القوات المسلحة**».[1] وحتى بعد وصول «الجبهة الوطنية» إلى قلب السلطة ومركز القرار فشلت في الإعلان عن نفسها حينما أخفقت في إذاعة بيانها السياسي.. والذي قطعاً كان سيخفف كثيراً من حركة الرفض الشعبي.. وقد يقلل نوعاً ما من درجة مقاومة القوات المسلحة. وفاقم الأمر غياب القادة السياسيين المعروفين عن الساحة الداخلية لاستنهاض الهمم بمخاطبة الشعب واستنفار أنصارهم.

أما وضوح البصمة الأجنبية في محاولة ٢ يوليو ١٩٧٦ فقد كان له أثراً ماحقاً في سحب أي تعاطف شعبي، ناهيك عن المساندة، وتلك خلفتْ آثارها على حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ حتى يومنا هذا، فلم تدخل بوضوح في سجل مقاومة الدكتاتورية العسكرية، ولم تجد حظها من التقييم والتحليل.. وظلت تصنف كغزو خارجي قام به «مرتزقة»، وهم مواطنون سودانيون حملوا السلاح حينما تمترست الدكتاتورية العسكرية، وقفلت كل أبواب الحوار والمشاركة السياسية.

---

[1] محمد نور سعد، من اعترافاته المسجلة.مؤامرة الغزو الليبي الرجعي للسودان، مصدر سابق. ص ـــ ٥١.

العوامل العسكرية..

كانت العوامل العسكرية التي قادت إلى فشل حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ عديدة، ومعظمها قاتل لنجاح أي خطة عسكرية، ويمكن أن نشير هنا إلى أبرزها تأثيراً:

أ. **غياب المكون العسكري الداخلي**: لم يظهر طوال سير أحداث ٢ يوليو ١٩٧٦ وجود أي مكون عسكري منظم داخل القوات المسلحة لمساندة استلام وتأمين السلطة. أخفقت «الجبهة الوطنية» في تنظيم العملية المساندة من تنظيم عسكري داخل القوات المسلحة، وقاد ذلك إلى أن أصبحت المواجهة مع القوات المسلحة وليست مواجهة مع النظام المايوي. أيقنت القوات المسلحة أنها المستهدفة، فخرجت في توحد وجماعية كاملة للدفاع عن نفسها .. والدفاع عن شرفها من مغبة الهزيمة من غزاة لا تعرف هويتهم. ويكون التساؤل هنا لما أهدرت «الجبهة الوطنية» قبل أقل من عام «تنظيم المقدم حسن حسين» في تلك المحاولة «الفطيرة» التي لا تملك أي مقومات للنجاح؟؟ وماذا كانت ستكون حال ونتائج حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ إذا تمت العملية مشتركة وموحدة مع قدرات ذلك التنظيم؟ الجانب الآخر في هذا الإخفاق فني بحت، فقد وصلت القوات المنقضة إلى أهدافها المحددة بنجاح، ولكن غابت عنها الخارطة الداخلية للقوات المسلحة، فتوقف زحفها في انتظار المجهول.. كان من الممكن أن تصبح النتائج مختلفة تماماً إذا شاركت عناصر من العسكريين داخل القوات المسلحة في قلب تلك المحاولة الجريئة. هنا يجدر بنا أن نتساءل: هل كانت هنالك قيادات عسكرية عليا مشاركة في عملية «الجبهة الوطنية» وتخاذلت في اللحظات الأخيرة؟ يقال أن هنالك قائد كبير كان اسمه الحركي لدى الجبهة الوطنية «الجيلاني» وقد ذاب في يوم التنفيذ.. ويقال أيضاً، أن محمد نور سعد قد كتب خطاباً للسيد الصادق المهدي قبل إعدامه جاء فيه: «**لقد فشلنا نتيجة للخيانة والتخاذل**».

ب. **ضعف القيادة والسيطرة**: يجمع العلم العسكري على أن عنصر القيادة والسيطرة الجيد هو صمام الأمان لنجاح أي خطة عسكرية.. وهو يتحقق بمكونات أساسية تتمثل في القادة وقدرات القيادة والاتصالات الجيدة والخطط المفصلة وكان ثلاثتهم غائباً في معركة «قوات الجبهة الوطنية» صبيحة الجمعة الدامية:

(١) **القيادة**: قائد العملية العميد محمد نور سعد غلب عليه التخصص الفني طوال خدمته العسكرية السودانية، وبالطبع لم يكن يحظى بقدر واسع من ملكات وخبرات

التخطيط القتالي وإدارة المعارك، وقد انعكس ذلك بوضوح في ضعف ومحدودية الخطة، وأسلوب إدارة قواته خلال سير المعارك. يظهر أيضاً بوضوح ضعف تأهيل وقدرات قادة المجموعات المقاتلة القائمة بتنفيذ الخطة، والذي خلف أثراً واضحاً في إهدار تلك القوة الهائلة وإلحاق خسائر جسيمة في صفوفها. كانت هنالك الكوادر المتعلمة والوقت الكافي لتأهيلها طوال فترة إعداد استمرت لأكثر من عامين ليكون أولئك القادة بدرجة تأهيل ملائمة في مصاف تدريب ضباط المشاة، وهنالك كوادر حركة الأخوان المسلمين الجامعية وكانت هي الأمثل لمثل ذلك النوع من التأهيل ولكن.. يبدو أن عنصر الثقة الضعيف بين قوى «الجبهة الوطنية» حال دون ذلك.

(٢) **الاتصالات**: قاتلت مجموعات «قوات الجبهة الوطنية» في جزر منعزلة لا تعرف أي واحدة منها شيئا عن الأخرى، إذ لم تتوفر لها أجهزة اتصالات لاسلكية لربطها مع قيادة مركزية واحدة. لم ألمس خلال تجربتي الشخصية في ٢ يوليو ١٩٧٦ أو فيما كتب عنها فيما بعد ما يدل على وجود شبكة اتصالات جيدة تربط بين كل «قوات الجبهة الوطنية» أو وجود «مركز قيادة» عمل من خلاله قائدها العميد محمد نور سعد. بنفس القدر لم يظهر في السجلات الرسمية لمقبوضات الأسلحة والمعدات أي إشارة لمعدات اتصال، عدا إشارة واحدة وردت من أحد موظفي دار الهاتف الذي قضى ليلة في أسر المجموعة التي احتلت دار الهاتف: **«كان بعض المرتزقة يحملون أجهزة إرسال صغيرة شاهدتها عند مهندسي الهيلتون وكنت أعمل معهم كلحّام»**.[1] وهنالك رواية غير مثبتة تفيد بأن إحدى الشاحنات قد ضلت طريقها في الصحراء، وكان على ظهرها معدات الاتصال. جاء من غياب شبكة الاتصالات الفاعلة أثراً واضحاً على فشل حركة ٢ يوليو، ولم تعرف المجموعات المقاتلة ماذا تفعل بعد أن احتلت أهدافها.. ثم كيف تتصرف عندما لاحت الهزيمة.

جـ. **الخطة المفصلة**: بقدر ما كانت الخطة العامة للتسلل عبر ألف وخمسمائة كيلومتراً من الصحاري الجدباء جيدة ودقيقة.. كانت الخطة المفصلة لتنفيذ العملية في غاية الضعف. هاجمت بعض المجموعات المقاتلة الأهداف الخطأ، وأهدرت القوات والقدرات في مناطق عديمة الجدوى، دون السيطرة الكاملة على العاصمة القومية. أما أكبر الأخطاء فقد كان تجاهل خطة «قوات الجبهة الوطنية» للمنطقة العسكرية في

---

[1] مؤامرة الغزو الليبي الرجعي للسودان، مصدر سابق. ص ــ ٤٥.

الخرطوم بحري، والتي تضم سلاح الإشارة حيث تتمركز كل شبكات الاتصالات الخاصة بالقوات المسلحة، وهي الشبكات التي طلبت نجدة وتدخل القيادات العسكرية في الأقاليم، وحركت إذاعة جوبا كبديل لإذاعة أمدرمان الصامتة، وتحدث من خلال أجهزتها اللاسلكية اللواء الباقر مستنفرا الشعب والقوات المسلحة لمقاومة الغزاة، وهي أولا وأخيرا مكنت قيادة القوات المسلحة من إدارة العمليات المضادة وتطويق «قوات الجبهة الوطنية». أسهم أيضا سوء تنسيق التحركات في دخول «قوات الجبهة الوطنية» معركتها في غير الزمن المحدد لها.. وقد هاجمت بعض مجموعاتها بعد انبلاج نور الصباح، فأضعفت عنصر المباغتة التي بنيت عليه الخطة، وكانت سهلة التمييز عند الاشتباك مع جنود القوات المسلحة المدافعين.

د. <u>قصور السرية والأمن</u>: كان للضربة الوقائية التي قام بها «جهاز الأمن العام» في يوم الأربعاء ٣٠ يونيو ١٩٧٦ باعتقال كوادر من «الجبهة الوطنية» أثرا واضحا على سير خطة التنفيذ، خاصة في توفير الشاحنات والعربات الكافية لنقل القوات، ونجم عنه غياب بعض الأدلاء لقيادة بعض المجموعات المقاتلة إلى أهدافها المحددة. ينبئ الأمر بأن «جهاز الأمن العام» قد تحرك نتيجة لمعلومات تسربت عن العملية القادمة .. ولقد تحدثت بعض المصادر عن خيانات وسط القادة، وإن لم تفصح عن طبيعة تلك الاتهامات. **«كثر الحديث في صفوف المتخلفين في المعسكرات بليبيا ونصراء الجبهة في داخل السودان والسجون أن الخيانات هي التي أدت إلى فشل الحركة، ونال القسط الأكبر في ذلك المرحوم العميد محمد نور سعد وأحمد سعد عمر..».**[1]

هـ. <u>قصور الإمداد</u>: وتلك معضلة واضحة أشار لها قائد العملية حينما أوضح أنه اضطر لتنفيذ العملية بمركبات وعربات تقل ٣٥% عما كان مطلوبا لنقل قواته إلى أهدافها، وكانت بعض تلك الشاحنات متهالكة تعطلت في الطريق.. فأصبح ذلك العامل السلبي قاتلا، إذ لم تصل بعض المجموعات إلى أهدافها، أو وصلت ناقصة في قوتها المطلوبة لنجاح مهامها.

---

(١) حسن مكي، مصدر سابق. ص ـ ٩١.

رأى أخير..

قادت العديد من العوامل السالبة في مجملها إلى فشل المحاولة الجريئة التي نفذتها «قوات الجبهة الوطنية» في الثاني من يوليو ١٩٧٦ للاستيلاء على السلطة في السودان.. ورغم ما أوردناه في هذا السياق، لازالت الكثير من الحقائق والملابسات خافية.. ولن تنجلي كل الحقيقة إلا عندما ينبري قادة «الجبهة الوطنية» الأحياء لتوضيح ما خفي.. فقد مضى ربع قرن على تلك المحاولة الجريئة.. ولا حرج في تمليك الحقائق للتاريخ.

ويبقى الجانب الأخير المطلوب من قادة «الجبهة الوطنية» وموثقي التاريخ، ألا وهو تبرئة ساحة ألف ومئتي مقاتل ومناضل، سقطوا في شجاعة وتضحية في مواجهة نظام دكتاتوري.. وبهدف استعادة الديمقراطية.. أياً كان نوعها في ذلك اليوم.. وأن تعاد لهم حقوقهم في سودانيتهم وانتماؤهم للوطن.. فهم ليسوا بأجانب.. ولا مرتزقة.

الفصل الرابع

النظام الملكي .. المعارضة من داخل القوات المسلحة

مذبحة الجنرالات

مراكز القوى والفساد

في نهاية العام ١٩٨١ أدخل النظام المايوي الحاكم البلاد في أزمة سياسية جديدة من سلسلة الأزمات المستمرة منذ استيلائه على السلطة. كانت الحكومة قد أجبرت على اتخاذ خطوات لوقف التدهور الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، وبناء على توصيات «صندوق النقد الدولي» تم رفع الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية، وزيادة أسعار الوقود وفرض قائمة طويلة من الضرائب الجديدة. انعكست تلك القرارات بسرعة على ذوي الدخل المحدود، وكانت ردة الفعل خروج مظاهرات طلابية منددة بتلك القرارات في العاصمة القومية، وسرعان ما انتشرت لتعم بعض مدن السودان الكبرى.

المسألة الثانية التي كانت مؤثرة على الاستقرار السياسي في تلك الفترة هي رائحة الفساد التي أزكمت الأنوف.. كانت العديد من الصحف والمجلات الأجنبية المهتمة بالشأن السوداني والمحظور دخولها البلاد تكتب بوضوح عن الصفقات والمفاسد التي يقوم بها أقطاب النظام المايوي، وعن رهن السودان وقدراته الاقتصادية لصالح رجال أعمال مثيرين للجدل، أمثال عدنان خاشُقجي وتايني رولاندز وآخرين، فتقوم المعارضة والجاليات في الخارج بتصوير تلك المقصوصات الصحفية وترسلها بكل الوسائل لتتداولها المعارضة الداخلية وحلقات المثقفين.. أصبحت الزيادات الجديدة في أسعار الوقود مؤلمة للشعب السوداني وهو يقرأ عن مئات الألوف من أطنان البترول الخام التي تمنحها المملكة العربية السعودية تباع في عرض البحر لصالح أشخاص من قيادات النظام ووزرائه التنفيذيين. والفساد يفرخ الفساد، فعم وشمل قطاعات كثيرة في الدولة.. أصبحت الرشاوى والعمولات وتهريب العملات الأجنبية إلى الخارج، ونمو الرأسمالية الطفيلية ظاهرة متصاعدة في السودان.

مع اندلاع المظاهرات الطلابية والعمالية في الخرطوم والمدن الكبرى في مطلع يناير من العام ١٩٨٢، واستمرارها لأسابيع برغم القمع الشديد الذي مارسته وحدات شرطة الاحتياطي المركزي، أيقن الرئيس نميري أن نظامه يمر بخانق كبير.. وكعادته طوال فترة حكمه سعى

لمحاولة نقل الأزمة وتعليقها على ظهور الآخرين. دعا الرئيس نميري قيادات العمل الوطني في كل هيئات الاتحاد الاشتراكي والوزراء التنفيذيين ومديري المؤسسات العامة لاجتماع موسع يعقد في القاعة الكبرى بمبنى الحزب الحاكم لتدارس الموقف العام، والأزمة الاقتصادية، واتخاذ القرارات الملائمة لتثبيت الوضع. افتتح الرئيس نميري الاجتماع، واستمع الحضور لتقرير من اللواء عمر محمد الطيب رئيس جهاز الأمن القومي والنائب الثاني لرئيس الجمهورية عن موقف الأمن بالبلاد، ثم أسند نميري إدارة الجلسة للأمين العام للاتحاد الاشتراكي الفريق عبدالماجد حامد خليل، وخرج إلى مكتبه ليراقب سير المناقشة عبر دائرة تلفزيونية مغلقة. فتح الفريق عبدالماجد باب النقاش فتحول الاجتماع إلى هجوم واضح من الحضور على سياسات النظام الاقتصادية، وعلى الفساد الذي طال معظم مرافق الدولة. في اليوم التالي حضر الرئيس نميري الاجتماع الموسع الثاني، وبدلاً عن الاستماع للتوصيات والقرارات التي توصلت إليها القيادات، شتم الحضور، واتهم بعضهم بالجهل، وكان واضحاً أن الدكتاتور أصبح لا يطيق كلمة نقد واحدة تهدف للإصلاح. خرج نميري من ذلك الاجتماع بعد أن أبدى رغبته في ترك الرئاسة.. فهرع الأجاويد.. وبكت بعض سيدات الاتحاد الاشتراكي الفُضلَيات على قرار «الرئيس القائد» بالتنحي.

كانت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد قد انتقلت إلى داخل القوات المسلحة التي يعتبرها نميري صمام الأمان لاستمراره في الحكم. تأثر أفراد القوات المسلحة بصورة واضحة من قرارات رفع الدعم وزيادات الضرائب غير المباشرة، وأصبحت الحالة المعيشية المتدهورة تناقش في الاجتماعات الأسبوعية للقيادات. كانت أوساط القوات المسلحة تتحدث أيضاً عن حالة الفساد التي عمت البلاد، وقد انعكس كل ذلك في تقارير الرأي العام العسكري التي تعدها إدارة الاستخبارات العسكرية، فالقوات المسلحة دائماً مرآة صادقة لما يدور في الشارع السوداني. رأت قيادة الجيش مناقشة الوضع المتدهور والاستماع إلى رأي الرئيس والقائد الأعلى، لإبداء الرغبة في الإصلاح. طلب الفريق عبدالماجد حامد خليل القائد العام والنائب الأول لرئيس الجمهورية من الرئيس جعفر نميري الموافقة على حضور اجتماعٍ مع قادة الجيش للاستماع إلى آرائهم عن الموقف الراهن وحالة القوات المسلحة.

لم تخلُ تلك الفترة من الصراعات السياسية بين فئات وأجنحة عديدة مصطفة داخل السلطة المايوية، فهناك صراع داخل الاتحاد الاشتراكي تقوده جماعات المصالحة الوطنية، وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين التي تزحف بهدوء للهيمنة على مقاليد الأمر، وبين المايويين القدامى. وصراع متنام بين الفريق عبدالماجد حامد خليل الأمين العام الجديد للاتحاد الاشتراكي، وبؤر

الفساد المستوطنة في الاتحاد منذ إنشائه. وهنالك أيضاً الصراع التقليدي بين الجيش وجهاز الأمن القومي، والذي تسارعت وتيرته بعد تعيين اللواء عمر محمد الطيب رئيساً للجهاز ونائباً ثانياً لرئيس الجمهورية. «**كان على اللواء عمر محمد الطيب أن يقدر الظروف التي تمر بها البلاد.. ورغم أنه كان من أميز ضباط القوات المسلحة، ورغم ثقافته العالية، أخذ يسعى بأنانية شديدة لمنافسة النائب الأول والقائد العام الفريق عبدالماجد حامد خليل بصورة مدمرة كان من نتائجها أن تسببت في شرخ كبير في جدار القيادة العامة**».[1] وأخيراً.. هنالك الصراع الخفي وعدم الثقة المتبادلة بين الفريق عبدالماجد حامد خليل ونائب رئيس هيئة الأركان للإدارة الفريق توفيق صالح أبو كدوك، وكلاهما من دفعة واحدة في القوات المسلحة. تضافرت كل تلك الظروف في إخراج مواجهة ٢٣ يناير ١٩٨٢ التي انتهت بإقصاء قيادات القوات المسلحة السودانية.

الاجتماع العاصف.. والمواجهة

بدأ اجتماع الرئيس نميري مع قادة الجيش الساعة الحادية عشر صباحاً، وافتتح الفريق عبدالماجد الاجتماع مرحباً بحضور الرئيس، وأوضح أن هدف الاجتماع هو التقاء القائد الأعلى بقادة القوات المسلحة والاستماع لرأيهم عن الموقف العام، مواصلة لنهج التشاور والجماعية في تدارس الأمور. كعادة الفريق عبدالماجد في افتتاح كل اجتماعٍ هام بصورة عملية، وبمدخل ملائم، قدم مدير الاستخبارات العسكرية العميد فارس عبدالله حسني لعرض الموقف الأمني من وجهة نظر القوات المسلحة. كان تقرير الرأي العام العسكري الذي قدمه العميد فارس ضمن عرضه يعكس بوضوح حالة السخط التي سادت الصف والجنود نتيجة لغلاء المعيشة، وتطرق إلى ما يتداوله القادة والضباط، وانتقادهم لحالة الفساد التي عمت البلاد. فتح بعد ذلك باب النقاش، ولصدمة الرئيس نميري ـــ رغم استماعه بهدوء ـــ انصب حديث القادة في الهجوم على الفساد، وعكس عدم قناعة كاملة بسياسات النظام المايوي وأسلوب إدارة الحكم. طالت اتهامات القادة في الفساد أقرب الناس إلى نميري، ومنهم كاتم أسراره د. بهاء الدين محمد إدريس، وزير شئون الرئاسة، وشقيقه مصطفى نميري، ومسئوليته في الفساد الذي غمر «جمعية ودنميري» التي أنشأها الرئيس وأسند إدارتها لشقيقه. من أبرز قيادات القوات المسلحة الذين تحدثوا بوضوح ونقد مُر في تلك الجلسة، الفريق عزالدين علي مالك رئيس هيئة الأركان، واللواء بدوي مبشر الطيب

---

(١) السر أحمد سعيد، السيف والطغاة. ص ـــ ٥٦.

قائد سلاح المظلات، والعميد أبوبكر محمد المبارك قائد سلاح النقل، والعميد حسن عثمان إبراهيم قائد سلاح الإشارة. تقبل الرئيس ذلك الهجوم غير المتوقع في صبر وهدوء، ثم أكد للقادة عدم معرفته لما يدور من فساد، وطلب منهم رفع الاجتماع لليوم التالي لارتباطه المسبق بلقاء سفراء في القصر الجمهوري.

كان هناك رأي وسط قادة الجيش بأن الرئيس نميري رجل مخادع ويجب عدم ائتمانه، وإنما مواجهته ثم عزله حتى لا يغدر بالمجتمعين، وقد كان أكثر مساندي ذلك الرأي اللواء النور عبدالنور مدير فرع الاحتياجات الخارجية، واللواء بدوي المبشر الطيب والعميد أبوبكر محمد المبارك.. ولكن، هنالك الفريق عبدالماجد حامد خليل القائد العام ونائب رئيس الجمهورية الذي هدف إلى إصلاح حال البلد المتدهور، ولم يفكر في الخروج على الدستور.. ولم تكن لديه أي أفكار لانتزاع سلطة النميري. «**ذلك الوفاء للقائد والشرعية من جانب النائب الأول لم يقابله وفاء من جانب الرئيس لنائبه وقائد جيشه**».[1]

أحس الرئيس جعفر نميري بالخطر القادم من قادة جيشه، وزاد من مخاوفه التقارير المكتوبة من جهاز الأمن القومي، وأحاديث قادة الاتحاد الاشتراكي عن تنامي نفوذ وسلطة الفريق عبدالماجد.. وعن مدى ولاء قادة القوات المسلحة له.. وتلك لمسها بنفسه خلال اجتماع ذلك الصباح. كان أول ما فعله النميري أن وضع لواء الحرس الجمهوري الذي يقوده العقيد عمر محقر قائد حرس الرئيس السابق ــ والذي يضمن ولاءه ــ في الاستعداد سراً، كما وضع سرية حرس الرئيس في الاستعداد.. ثم اتجه بعد الثامنة مساء إلى منطقة الشجرة العسكرية شمالي الخرطوم، حيث قيادة القوات المدرعة. «**وضع النميري كتيبة الحرس الجمهوري في حالة استعداد وزار معسكر الشجرة بنفسه في مساء اليوم السابق ليضع خطته التحوطية التي أوكل أمر الإشراف عليها لتوفيق أبو كدوك، وأوكل حراسة القيادة للفاتح عبدالعال**».[2] لا أدري ماذا كانت تفعل وحدات جهاز الأمن القومي في تلك الليلة، لكن قطعاً أنها قد أبلغت الرئيس بعدم وجود أي تحركات في معسكرات القوات التي تحدث قادتها باستياء واضح في صباح ذلك اليوم.

تحوط الرئيس جعفر نميري للموقف، واتخذ القرار بمواجهة القادة وتصفيتهم في اليوم التالي. هنالك قصة طريفة سمعتها من العميد شرف الدين علي مالك، شقيق رئيس الأركان الفريق

---

[1] منصور خالد، مصدر سابق، جزء ١. ص ــ ٦٠٦.

[2] نفس المصدر السابق. ص ــ ٦٠٦.

عزالدين.. حكى قائلاً: «**التقيتُ بالفريق عزالدين في مساء يوم الاجتماع الأول وأخبرني بمواجهتهم للنميري بالفساد وما قالوه عن بطانته وقد طلب النميري مواصلة الاجتماع غداً**».. فسأل العميد شرف الدين شقيقه: «**قلتو ليهو كل الكلام ده؟ طيب يا عزالدين دباباتكم وقواتكم جاهزة؟**».. فرد الفريق بالنفي، إذ لا نية في استخدام القوة. فرد العميد: «**كان كدة يا عزالدين حقكم راح**». وقد كان ذلك ما حدث تماماً في اليوم التالي.

في صباح يوم ٢٣ يناير ١٩٨٢ توافد قادة الجيش إلى قاعة اجتماعات القيادة العامة عند العاشرة صباحاً، بينما تأخر الرئيس في الحضور لدراسة الموقف وتكملة ترتيباته التحوطية. عند حضوره في الساعة الحادية عشر صباحاً، كانت سرية حرس الرئيس قد أحاطت بقاعة اجتماعات القيادة العامة بصورة كاملة، بحجة تأمين منطقة الاجتماع.. لكنها كانت تنفذ قرار الرئيس بمحاصرة القادة واعتقالهم إذا لزم الأمر. جاء الرئيس نميري متنمراً تماماً، وبدا عنيفاً في الرد على القادة، ثم هاجمهم بلا هوادة في شأن ما أثاروه بالأمس من جرائم الفساد التي نفى علمه بها أول الأمر.. ثم اتهمهم بالجهل بالدستور، وهاجم بعضهم هجوم شخصي عن أدائهم المتدني، ودون أن يستمع لأي آراء أو نقاش أو توصيات أنهى الاجتماع، وأصدر أوامره بعودتهم لأفرعهم وقياداتهم.

عند الثانية بعد الظهر تم استدعاء الفريق عبدالماجد إلى مكتب الرئيس نميري، الذي أخبره بأنه يرى أن ابتعاده ــ أي النميري ــ عن الجيش قد طال، ولذا فقد قرر العودة لقيادة الجيش بنفسه.. وبالتالي فقد قرر إعفائه من جميع مناصبه. حدثني الفريق عبدالماجد فيما بعد أنه رد على حديث الرئيس وعبّر له بوضوح تام عن رأيه: «**كان ذلك الاجتماع من أجل إصلاح حال البلد ووقف الفساد الذي صار حديث الناس.. إنني أتحمل كل المسئولية، ولكن آمل ألا يضار الضباط الذين تحدثوا بصراحة، فما قالوه يمثل الرأي العام العسكري في كل تقارير الاستخبارات، وهم جميعاً من أميز قادة الجيش. أنا ملمّ بكل ما دار من مؤامرات البعض مساء يوم أمس وادعاؤهم بأنني أهدف إلى السلطة وهذا غير حقيقي، فإن استلام السلطة كان ممكناً ببيان صغير يوم أن أغمي عليك في كادوقلي.. أما الذين حاكوا المؤامرة ضدي فكان ذلك حماية لمصالحهم وليس حماية لك، فهم لا يستطيعون حماية فأر « They can not protect a rat »**.[1]

---

[1] أورد نفس النص د. منصور خالد، عدا طلب الفريق عبدالماجد تحمله مسئولية عقد الاجتماع وما دار فيه، وطلبه عدم المساس بأولئك القادة الأكفاء المخلصين. (مصدر سابق. ص ــ ٦٠٧).

وكعادة النميري في الغدر وحنث العهود، أصدر قراراته في اليوم التالي بإحالة واحد وعشرين ضابطاً من قيادات القوات المسلحة المتميزين إلى التقاعد وهم:

- الفريق عزالدين علي مالك رئيس هيئة الأركان.
- اللواء بدوي المبشر الطيب قائد سلاح المظلات.
- اللواء بحري مكي المنا مدير فرع الاحتياجات الخارجية.
- اللواء إسماعيل الطيب علي قائد مركز التدريب الموحد.
- اللواء بحري النور عبدالنور مدير الأسلحة والمهمات.
- العميد مصطفى محمود هيئة التفتيش.
- العميد أبوبكر محمد المبارك قائد سلاح النقل والتموين.
- العميد حسن عثمان إبراهيم قائد سلاح الإشارة.
- العميد عبدالوهاب عبدالرؤف قائد سلاح الصيانة.
- العميد مهندس علي التيجاني علي الأشغال العسكرية.
- العقيد عمر الفاروق بحيري قائد مدرسة الكيمياء العسكرية.
- العقيد محمد أحمد الريح سلاح المظلات.
- الرائد معتصم أبشر الحرس الجمهوري.

كان بعض الضباط المحالين للتقاعد من غير حضور الاجتماع، فالعقيد محمد أحمد الريح والرائد معتصم أبشر جاءت أسماؤهم ضمن تقارير من جهاز الأمن القومي، وتم إلحاقهم على عجل بكشف مذبحة القادة.

ما حدث في ٢٣ يناير ١٩٨٢ حينما تصدى قادة الجيش لما يطلبه ويقوله الشارع السياسي السوداني لا يختلف كثيراً عن موقف الجيش في أكتوبر ١٩٦٤، أو أبريل ١٩٨٥. فالجيش السوداني كان دائماً مرآة صادقة لنبض وتوجهات الشارعَ السوداني.. فعندما يتظاهر الطلاب والعمال احتجاجاً على ارتفاع الأسعار والتدهور في مستوى المعيشة والخدمات، ينظر لهم الجنود في إعجاب.. فذلك ما يعانونه أنفسهم، وعندما تتحدث مجالس الخرطوم والأقاليم عن الفساد والمحسوبية والجريمة، يصب كل ما يقال داخل ثكنات القوات المسلحة. أما ما أصاب القوات المسلحة من تلك المذبحة فقد كان عظيماً.. شهدت تلك الفترة بداية نهوض كبير للقوات المسلحة لإعادتها إلى المسار الاحترافي تحت قيادة الفريق عبدالماجد حامد خليل، الذي وضع خططاً طموحة وبناءة لتحقيق تلك الطفرة. توقفت تلك الخطط وعمليات الإصلاح، وعادت القوات

المسلحة مرة أخرى إلى مربع الولاء والصمت. وبدلاً من القيادات المؤهلة الشجاعة القادرة على العطاء، عاث المتملقون للنظام والمتسلقون فساداً وتخريباً في بنية القوات المسلحة السودانية. **«أما الذين تم إعفاؤهم فهم أكثر القادة علماً وثقافة وأخلاقاً واحتراماً، وكانت نهايتهم مع القائد العلم نهاية غير منطقية لمسيرة الاحتراف في القوات المسلحة.. وكان ذلك القرار أشبه بغرس إحدى سكاكين (الميتادور) الأسباني في عنق الثور الذي يصارعه».**[1]

---

[1] السر أحمد سعيد، مصدر سابق. ص ــ ٦٠.

التنظيمات العسكرية السرية ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥

تنظيم الضباط الأحرار ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧

كانت الضربة القاصمة التي تلقاها الحزب الشيوعي السوداني وتنظيمه العسكري في يوليو ١٩٧١، ذات أثر كبير على النشاط السياسي السري داخل القوات المسلحة السودانية. فمن ناحية عملية كان التنظيم العسكري الشيوعي قد أخرج من الساحة بعد إعدام ومقتل اثني عشر من قادته وكوادره، وسجن ما يقارب العشرين من ضباطه وطرد العشرات. ذاب أيضاً تنظيم «أحرار مايو» الذي كونه النظام المايوي بعد مقتل عدد من قادته في بيت الضيافة يوم ٢٢ يوليو ١٩٧١، وتخوف الرئيس نميري من مراكز القوى إذا استمر ذلك التنظيم، فبادر بحله والاعتماد على أجهزة الأمن والقوات المسلحة في تأمين النظام. خفتت حدة العمل السياسي السري داخل القوات المسلحة بعد ما لحق بالحزب الشيوعي السوداني، وبعد انكفاء حركة الإخوان المسلمين إلى الخارج، فقادتها وكوادرها غادروا إلى خارج البلاد، وبعضهم التحق بركب الجبهة الوطنية المعارضة في معسكراتها بليبيا.

في منتصف العام ١٩٧٤ بدأ بعض الضباط محاولات لإحياء «تنظيم الضباط الأحرار»، ولكن واجهتهم مصاعب كبيرة وأهمها تنامي قدرات الاستخبارات العسكرية وانتشارها، والتي تركت كل مهامها العديدة وانصرفت تماماً لواجب تأمين «ثورة مايو». أما المصاعب الأخرى فقد كانت في عزوف ضباط القوات المسلحة عن الانخراط في العمل السياسي، خاصة بعد تحقيق النظام المايوي للسلام في جنوب السودان، عقب «اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢»، وحدوث تنمية واستقرار نسبي، وبالتالي ضعفت دوافع العمل المعارض للنظام. رغم تلك الظروف، نجحت مجموعة من الضباط الرافضين للوضع في إعادة بناء «تنظيم الضباط الأحرار»، وضم التحالف المعهود من ضباط ديمقراطيين وشيوعيين ومستقلين، جمع بينهم معارضتهم لسياسات النظام المايوي القمعية ضد الحركة السياسية، وتنامي الفساد والمحسوبية داخل القوات المسلحة.

عمل «تنظيم الضباط الأحرار» بعد إعادة تكوينه في خلال العامين ١٩٧٤/٧٥ لفترة امتدت مدة ثلاث سنوات، تم فيها انتخاب مكتب قيادي مثل التيارات الثلاث من شيوعيين وديمقراطيين ومستقلين، وضم القيادات العسكرية التالية:

- مقدم مهندس علي التيجاني علي.
- رائد حيدر الجعلي.
- رائد حيدر بابكر المشرف.
- رائد عبدالعزيز خالد عثمان.
- نقيب عبدالرحمن الحاج خوجلي.

استطاع «تنظيم الضباط الأحرار» الجديد بناء خلايا محدودة داخل القيادات والوحدات العسكرية في منطقة الخرطوم، نسبة لصعوبات العمل وسط المظلة الأمنية الواسعة التي أقامها النظام المايوي. تركز نشاط التنظيم في العمل الإعلامي السري لكشف الممارسات الخاطئة التي تتم داخل القوات المسلحة، والقمع الذي تمارسه أجهزة الأمن ضد الطلاب والعمال والمعارضين الآخرين. أصدر التنظيم منذ بداية العام ١٩٧٥ نشرة سرية باسم «**الأحرار**»، كانت توزع سراً في المعسكرات وأماكن سكن الضباط، وترسل بالبريد إلى الأقاليم.

في تلك الفترة كان الحزب الشيوعي السوداني، الذي تُكَوِّن كوادره الضلع الثالث في تحالف «تنظيم الضباط الأحرار»، يقوم بتقييم عمل الحزب داخل القوات المسلحة بعد تجربتهم الدامية وخسارتهم لقادة الحزب، وعلى رأسهم السكرتير العام عبدالخالق محجوب وجل كوادر الحزب العسكرية بعد إخفاق حركة ١٩ يوليو ١٩٧١. نتيجة لتلك المؤثرات أصبحت كوادرهم المشاركة في «تنظيم الضباط الأحرار» بطيئة ومقيدة الحركة، وكان لابد لهم من العودة لحزبهم في كل كبيرة وصغيرة، مما خلق تعقيدات، وفقداناً للمبادأة في عمل التنظيم. قادت تلك الظروف إلى غياب الانسجام ووضوح الرؤية في البرنامج السياسي والأهداف المطلوب تحقيقها.. وصار الاتفاق على تحديد أزمنة الاجتماعات أو قبول أجندتها متعسراً، وبدأ عمل التنظيم في الانحسار. في نهاية العام ١٩٧٧، وفي أحد الاجتماعات القيادية للتنظيم، وقع صدام بين ممثل الحزب الشيوعي السوداني في التنظيم، النقيب عبدالرحمن خوجلي، وبقية أعضاء القيادة، حينما وجه انتقادات لهم بأن تفكيرهم انقلابي، وأن أحدهم لديه اتصالات بحزب البعث العربي الذي يتبنى نفس الخط الانقلابي. كانت تلك هي الأزمة الأخيرة التي أوقفت عمل «تنظيم الضباط الأحرار» عندما انسحبت كل كوادر الحزب الشيوعي من التنظيم، وجمدت نشاطها. جاء انسحاب ممثلي وكوادر الحزب الشيوعي من «تنظيم الضباط الأحرار» في أواخر العام ١٩٧٧ بعد قرار من الحزب بوقف العمل السياسي العسكري داخل القوات المسلحة، والاحتفاظ بما تبقى من كوادرهم، وعدم تعريضهم لأي مخاطر. قطعاً، كان اتخاذ مثل ذلك القرار قد تم تحت ظروف تنظيمية

ونفسية ضاغطة، فتجربة الحزب الشيوعي في العمل داخل القوات المسلحة قد أفضت إلى نتيجة مأساوية في يوليو ١٩٧١، ولم يكن من اليسير الخروج من عقدتها المستحكمة.

التنظيم العسكري البعثي

مما لا شك فيه أن «حزب البعث العربي الاشتراكي» من أكثر الأحزاب السودانية حداثة، التي نَمَت تنظيمياً بصورة متصاعدة خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات، وذلك رغم الملاحقة الأمنية الهائلة من أجهزة أمن النظام المايوي لذلك الحزب، فقد حقق الكثير من البناء التنظيمي وسط الحركة الطلابية في المدن، وأيضاً في مناطق نائية من أقاليم السودان. خلال حقبة الثمانينات كانت مفاجأة كبيرة لأجهزة أمن النظام المايوي عندما تم كشف واعتقال مكاتب كاملة، وخلايا تابعة لحزب البعث في مدينة نيالا في غرب السودان، وكادوقلي في جبال النوبة، ومدينة أروما في الإقليم الشرقي. وبلا جدال، صاحب ذلك النشاط التنظيمي والسياسي الجماهيري لحزب البعث العربي خطط عمل موازية داخل القوات المسلحة السودانية.

جاءت الفرصة التاريخية لحزب البعث العربي لبناء إمتداداته التنظيمية داخل القوات المسلحة السودانية بعد نشوب الحرب العراقية ــ الإيرانية. وقف النظام المايوي مع العراق في حربه ضد إيران سياسياً وإعلامياً، وكانت المكافأة الأولى له في جانب المساعدات العسكرية.. فتح العراق معاهده وكلياته العسكرية لتدريب ضباط القوات المسلحة السودانية، وقد سنحت تلك الفرصة في ظروف صعبة، بعد انحسار المساعدات العسكرية والتدريب من الغرب بعد نشوب الحرب الأهلية الثانية في جنوب السودان. تم إرسال العشرات من ضباط القوات المسلحة خلال أوائل الثمانينيات إلى العراق، وقد انبهر العديد منهم بالطفرة التنموية والعسكرية الكبيرة التي لمسوها هناك. كانت تلك الفترة الذهبية التي تم فيها استقطاب بعض المبعوثين من ضباط القوات المسلحة للانضمام سراً للتنظيم العسكري لحزب البعث العربي الاشتراكي. زادت أيضاً قدرة ذلك التنظيم الناشئ بعد قرار النظام المايوي إرسال ألوية مقاتلة للمشاركة في الجبهة العراقية، والدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية، فقد كانت تلك التجربة أيضاً في صالح انتشار وتمدد التنظيم العسكري لحزب البعث داخل القوات المسلحة السودانية.

خلال العام ١٩٨٣ تصاعد المد السياسي المعارض للنظام المايوي داخل القوات المسلحة السودانية. كانت الحرب الأهلية قد أطلّت برأسها مرة ثانية في مايو من ذلك العام، حينما تمودت

الوحدات العسكرية في بور والبيبور وفشلا، وأرغمت القوات المسلحة على اقتحام معاقلها في ١٥ مايو ١٩٨٣. انتهت أكبر إنجازات النظام المايوي في إرساء دعائم السلام وبدء التنمية في جنوب السودان، وعادت القوات المسلحة إلى مستنقع الحرب الأهلية. أما الكارثة الثانية التي سارعت في وتيرة العمل السري داخل القوات المسلحة فتمثلت في إعلان وتطبيق **«قوانين سبتمبر ١٩٨٣»** سيئة السمعة، التي ألحقت الأذى بالقوات المسلحة العلمانية الجذور والقومية الانتماء، والتي عُرِفَت طوال تاريخها بالتسامح الديني والانصهار العرقي في صفوفها. في ذلك العام برز بوضوح نشاط التنظيم العسكري لحزب البعث.. وعندما أقول بوضوح أعني لأولئك الضباط المرتبطين سراً في معارضة النظام المايوي، رغم تفاوت درجات انتمائهم السياسي أو استقلاليتهم التامة، أو رفضهم لسياسات وممارسات النظام المايوي.

لم تظهر الملامح الأساسية للتنظيم البعثي، ووضوح هياكله القيادية والتنظيمية حتى يناير ١٩٨٤، حينما بدأ حوار بين التنظيم العسكري البعثي و«تنظيم الضباط الأحرار». كانت البداية في الأكاديمية العسكرية العليا، حيث يعمل اللواء عثمان بلول معلماً بكلية الدفاع الوطني، وتزامل معه كدارسين في كلية الدفاع الوطني كل من اللواء بحري فتحي أحمد علي والعميد مهندس عبدالرحمن سعيد. كان اللواء فتحي أحمد علي قد انضم لـ«تنظيم الضباط الأحرار»، وبدأ في محاولة استقطاب عدد أكبر من القادة العسكريين، لتنظيم تحرك موحد يهدف إلى وقف الطغيان المايوي الذي وصل إلى أقصاه في تلك الفترة. تحدث اللواء فتحي مع زميله في كلية الدفاع الوطني العميد عبدالرحمن سعيد، بعد أن لمس منه المعارضة الواضحة لسياسات النظام، وقد وافق العميد عبدالرحمن سعيد على الانضمام بعد إطلاعه على البرنامج السياسي، والاقتناع بتكوين قيادة «تنظيم الضباط الأحرار». تم عقد اجتماع بين الطرفين في مقر سكن اللواء فتحي أحمد علي، وكان ثالثهم في الاجتماع شخصي، حيث حضرتُ ومعي نسخة من البرنامج السياسي لـ«تنظيم الضباط الأحرار». جرى بين ثلاثتنا حوار طويل حول الوضع السياسي المتدهور، وضرورة توحيد جهود القوات المسلحة لإسقاط نظام الرئيس جعفر نميري. ولكن.. ما لم يقله العميد عبدالرحمن سعيد في ذلك الاجتماع أنه كان قد بدأ العمل مع **«تنظيم تجمع الشعب السوداني»**، وهو اللافتة المعلنة للتنظيم العسكري البعثي. كان رأي العميد سعيد أن يتحدث في الأمر إلى زميل آخر، واتضح لاحقاً أنه كان العميد عثمان بلول، رابعنا في الأكاديمية العسكرية العليا، والقائد الفعلي ــ والأكثر نشاطاً ــ في التنظيم العسكري البعثي. في مرحلة لاحقة بدأتُ حواراً ومناقشة مفتوحة مع العميد بلول حول ضرورة الاتفاق على برنامج سياسي تتوحد حوله كل تنظيمات العمل المعارض للنظام المايوي داخل القوات المسلحة. باءت كل محاولاتي بالفشل،

إذ كان لدى العميد بلول تخوف غير مبرر وغير واقعي من وجود «أصابع أمريكية» في «تنظيم الضباط الأحرار». جاءت قناعاته تلك من وجود اللواء بحري فتحي أحمد علي ضمن قيادة «تنظيم الضباط الأحرار»، والذي كان قد عاد إلى الوطن بعد أن عمل لثلاثة أعوام كملحق عسكري في سفارة السودان في بواشنطن. **«وفي بداية عام ١٩٨٥ بدأ التيار الوطني الغالب، الضباط الأحرار في السعي لخلق جبهة عسكرية عريضة تدعم العمل الشعبي الذي بدا متعثراً لظروف موضوعية لا تخفى على أحد، إلا أن تشكك التيار القوي الآخر (التيار البعثي) في أي عمل غير عقائدي حال دون ذلك. بل أن البعثيين أخذوا في إطلاق الاتهامات حول (الانقلاب العسكري) الذي تدبره أمريكا كبديل للنميري، في ذات الوقت الذي أخذ فيه التيار البعثي في الجيش يعد العدة لانقلاب عسكري على السلطة شارك معهم في تخطيطه آخرون، وقد ضمت تلك المجموعة من الضباط عثمان بلول، خالد الزين، محمد عثمان كرار وعبدالرحمن سعيد».**[1] نتيجة لأوهام وأجندة عقائدية ضاعت خلال العام ١٩٨٤ فرصة ذهبية لتوحيد الجبهة القومية المعارضة للنظام المايوي داخل القوات المسلحة، وقطع الطريق على جنرالات نميري لقيادة المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام المايوي في ٦ أبريل ١٩٨٥.

في عصر يوم ٢٥ مارس ١٩٨٥ خطب الرئيس جعفر نميري في أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني خطبة الوداع، حينما تحدث بجهل وغرور وصلف شديد عن معاناة الشعب بعد رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الضرورية، وعن انعدام الوقود قائلاً: **«لقد استمعت إليكم وأنا مندهش.. هناك اثنان ممن تحدثوا يسألاني عن سبب زيادة الأسعار، والصحف تكتب عن صفوف البنزين وهم لا يعلمون أنني لا أقدر منذ شهر ونصف على شراء جالون واحد، لسبب بسيط هو أنه لا يوجد المال الذي أشتري به، وقد توقف ٨٠% من طاقة المصانع لأنها تحتاج للوقود لتشغيلها ولا يوجد الوقود الكافي.. نحن يا جماعة بنتعرض لمؤامرة تستهدف شل حركتنا في الإنتاج لنكون سوقاً للتوريد.. نحن مستهدفون والجنيه سعره منخفض.. ولابد أن نزيد الأسعار ويجب أن تفهموا الناس ذلك، أم إنكم تخافون من شوية طلبة»**[2].. كانت الثورة الشعبية على النظام المايوي قد نضجت، وفي انتظار شرارة، وجاءت الشرارة المنتظرة في السادس والعشرين من أبريل ١٩٨٥ عندما خرج «شـوِيّة الطلبة» من جامعة أمدرمان الإسلامية في مظاهرة حاشدة والتحموا مع الجماهير في وسط أمدرمان، ثم اتجهت المظاهرة إلى

---

[1] منصور خالد، مصدر سابق. جزء ٢. ص ــ ١٦.

[2] فتحي الضو محمد، محنة النخبة السودانية. ص ــ ١٧.

«جمعية ود نميري» إحدى رموز مايو والفساد المكروهة وقاموا بإحراقها.. وفي اليوم التالي، السابع والعشرين من مارس، انتشرت المظاهرات الشعبية في معظم أنحاء العاصمة القومية الخرطوم.. كانت الانتفاضة على الأبواب.

في تلك المرحلة الحاسمة بدأ التنظيم العسكري البعثي ــ «تنظيم تجمع الشعب السوداني» ــ في تجميع صفوفه، وحشد قواعده للتحرك وإسقاط النظام، فالظرف التاريخي قد حلَّ، والحركة الجماهيرية تدق مساميرها في نعش النظام.. لم يكن ذلك التنظيم مستعداً من قبل لتلك الانتفاضة الجماهيرية، ولذا فقد كانت حركة قياداته مكشوفة وهي تسارع الخطى لقفل الثغرات التنظيمية.. لم تكن لديهم الوحدات العسكرية الضاربة والجاهزة للتنفيذ، خاصة في سلاح المدرعات، ووحدات العاصمة الأخرى.. ظلت الاستخبارات العسكرية ترصد نشاط التنظيم العسكري البعثي منذ فترة، وهاهم قد خرجوا إلى العراء، فظهر العديد من القادة وبعضهم لم يكن معروفاً نشاطه المناوئ للسلطة المايوية. في تلك الظروف، بدأت القوات المسلحة في الغليان، وأسقطت من كل حساباتها استمرار النظام المايوي، فتعذَّر على نائب القائد العام الفريق تاج الدين عبدالله فضل واستخباراته إلقاء القبض على قادة التنظيم البعثي إذ كانت مخاطرة كبيرة في مثل تلك الظروف المعقدة. لذا صدرت توجيهات الفريق تاج الدين للاستخبارات العسكرية بشلٍّ حركة التنظيم وفرض مراقبة مكشوفة ولصيقة على قادته– MAN TO MAN –.. قامت الاستخبارات العسكرية بوضع فرق مراقبة واضحة لكل من القادة الأربعة المتحركين: اللواء عثمان بلول، اللواء عبدالرحمن سعيد، والعمداء صلاح حسين آدم ومحمد عثمان كرار، أفشلت بصورة كبيرة حركة التنظيم خلال تصاعد الموقف وبدء العد التنازلي للنظام المايوي. رغم كل تلك الإجراءات والمراقبة الأمنية المكشوفة، تصرف أولئك القادة بشجاعة في تصعيد الموقف داخل القوات المسلحة، وتحريض الضباط في الوحدات العسكرية لرفض التصدي للحركة الجماهيرية.

تسلَّم المجلس العسكري الانتقالي الحكم في صباح اليوم السادس من أبريل ١٩٨٥، بعد إعلان انحياز القوات المسلحة السودانية إلى جانب الشعب حقناً للدماء!! بعد عدة أسابيع بدأ إحساس المجلس بمخاطر التنظيمات السرية، التي طفت مجبرة إلى السطح خلال الانتفاضة، ونادت جهراً بإسقاط النظام وتسليم السلطة للشعب. رفع الفريق تاج الدين عبدالله فضل تقريراً للمجلس العسكري الانتقالي برصد تحركات انقلابية داخل الجيش، وأرفق قائمة تضم أسماء تسعة عشرة ضابطاً.. كان قرار المجلس الذي يدافع عن «مؤخرته» و«بقائه» إحالة ثمانية عشر ضابطاً من تلك القائمة إلى التقاعد.. عدا واحد شفع له انه بطل القوات المسلحة، ويحمل وسام

الشجاعة من الطبقة الأولى مرتين.. وهو «العميد طيار محمد عثمان حامد كرار». خرجت معظم قيادات التنظيم العسكري لحزب البعث العربي الاشتراكي من القوات المسلحة.. ولكن استمر التنظيم في نشاطه السري ليعود إلى مسرح الأحداث للمرة الأخيرة في ٢٣ أبريل ١٩٩٠.. العودة التي انتهت بمذبحة لم يشهد تاريخ القوات المسلحة السودانية مثيلاً لها.

تنظيم الضباط الأحرار ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥

بدأت الحرب الأهلية في جنوب السودان مرة أخرى في ١٥ مايو ١٩٨٣ بعد تمرد الحاميات العسكرية في بور والبيبور وفشلا، وهروب عدد من القادة على رأسهم العقيد د. جون قرنق دي مابيور. لم يكن التمرد الجديد إلا بسبب السياسات الرعناء التي انتهجها الرئيس نميري، وقادت إلى تدمير أكبر إنجازات النظام المايوي المتمثلة في «**اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢**»، والتي حققت السلام والاستقرار لمدة عشر سنوات، عرف خلالها المواطن الجنوبي لأول مرة الحياة الطبيعية، وتوفر بعض الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم. وعرفت فيها القوات المسلحة فوائد فترات السلم في تطوير قدراتها، وتدريب ضباطها وجنودها، وتوفير حياة مستقرة لهم. بحلول شهر مايو ١٩٨٣ بدأت القوات المسلحة في تجهيز الوحدات المقاتلة الموجودة في الشمال، والدفع بها إلى مناطق العمليات عن طريق البر أو النقل النهري أو جواً.. وهو ما ظل يحدث منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا.

في الثامن من يوليو ١٩٨٣ وصلَت إلى مدينة «كبويتا» مجموعة من القوات الخاصة التابعة للفرقة المظلية تحت قيادة المقدم خالد محمد فرج، لتعمل تحت قيادة الفرقة الأولى مشاة ــ الفرقة الجنوبية ــ المسئولة عن الأقاليم الجنوبية الثلاثة.[1] تربطني بالمقدم خالد علاقة صداقة كبيرة، وقد كنا زملاء في الدراسة الثانوية وفي الكلية الحربية، لذا فهنالك الكثير من الثقة بيننا. حدثني المقدم خالد في تلك الليلة أنه ومجموعة من الضباط ــ وقد ذكر لي بعض الأسماء ــ قد قاموا بتكوين تنظيم سري داخل القوات المسلحة، وأن التنظيم يهدف للإطاحة بالنظام المايوي بعد أن تمادى في الديكتاتورية وقهر الشعب، وأصبح الأمر لا يمكن السكوت عليه من قوات مسلحة، واجبها الدفاع عن الشعب والدستور. دار بيننا تلك الليلة حوار طويل، وقد وافقته على كل ما جاء في نقده للنظام المايوي الدكتاتوري.. وإن تحفظتُ على أسلوبهم الذي انتهجوه في بناء ذلك

---

[1] أصدر المشير جعفر نميري قرار التقسيم بالأمر الجمهوري رقم (١) الصادر في ١٥ يونيو ١٩٨٣ ضارباً عرض الحائط باتفاقية أديس أبابا.

التنظيم، فهو عبارة عن جبهة تحالف عريضة ضمت العديد من الضباط الرافضين للنظام المايوي، ولكن تختلف رؤاهم السياسية ودرجة وعيهم السياسي.. فمثل تلك التنظيمات تكون دائماً عرضة للاختراق والملاحقة، خاصة أن الاستخبارات العسكرية قد تمرست في الأمر. كان تحفظي في مكانه، فما أن عاد المقدم خالد فرج إلى العاصمة، واستمر في نشاطه، حتى تم إلقاء القبض عليه خلال شهر أكتوبر، وعلى أربعة وثلاثين ضابطاً من كوادر تنظيمهم. «**إن إدارة الاستخبارات كانت قد وضعت يدها على ذلك التنظيم العريض في العام ١٩٨٣ والذي كان عبارة عن جبهة تشكلت من اليمين واليسار والوسط وكل ألوان الطيف السياسي بهدف الإطاحة بالرئيس نميري ونظامه**».[١] كان واضحاً أن ذلك التنظيم قد ضُرِب بالكامل نتيجة لاختراقٍ مدروس.. ولم تكن أصابع الإخوان المسلمين بعيدة عن تلك الضربة، فالتنظيم يغلب عليه عنصر اليسار العريض، ولكن.. كان بينهم ضابط من المدرعات برتبة الملازم أول يدعى إبراهيم شمس الدين، وقد طُرِدَ من الخدمة بعد كشف المحاولة، لكنه أعيد إلى العمل بقرار من الفريق تاج الدين عبد الله فضل في العام ١٩٨٥، ليكون رأس الرمح في انقلاب الجبهة الإسلامية بعد أربعة أعوام تالية. «**...ثم محاولة صغار الضباط الذين ينتمون إلى التيار اليساري بقيادة المقدم خالد محمد فرج والرائد عمر عبدالمجيد بهدف خلق نظام أكثر ثورية في أواخر العام ١٩٨٣. ومن المفارقات العجيبة أن تلك المجموعة اليسارية ضمت ضابطاً صغيراً هو الرائد إبراهيم شمس الدين الذي لعب دوراً هاماً، فيما بعد في أكثر انقلابات السودان (يمينية)**».[٢]

شهد العام ١٩٨٣ أحداثاً هامة تركت آثارها العميقة على وجه السودان، في بدايته تم خرق «اتفاقية أديس أبابا» وتقسيم الجنوب، وفي منتصفه تمردت الوحدات العسكرية في الاستوائية وأعالي النيل لتبدأ الحرب الأهلية مجدداً.. أما في أواخره، فقد حل الهوس الديني ومحاكم الطوارئ مع «قوانين سبتمبر» الظلامية، ونَصَّبَ الرئيس نميري نفسه إماماً للمسلمين بتخطيط متكامل مع حلفائه من الإخوان المسلمين الذين كانت كل حساباتهم مبنية على إرث النظام المايوي في قريب عاجل، بعد أن اخترقوه وتمددوا في كل دهاليزه. في تلك الأجواء المتوترة في الجنوب والشمال عاد «تنظيم الضباط الأحرار» إلى العمل مرة أخرى عند مطلع العام ١٩٨٤. لم يكن التنظيم قد انتهى تماماً بعد توقف نشاطه المؤسسي منذ بداية العام ١٩٧٨، فقد استمر العديد من قياداته وكوادره على اتصال مهني وسياسي واجتماعي. عاد التنظيم هذه المرة دون أي تحالف

---

(١) السر أحمد سعيد، مصدر سابق. ص ــ ١٠٣.

(٢) منصور خالد، مصدر سابق. جزء ٢ . ص ــ ١٥.

مع كوادر الحزب الشيوعي، فقد كانوا هم السبب المباشر في الأزمة التي أصابت التنظيم، وتوقف نشاطه عند العام ١٩٧٧، فمنذ بداية الستينات تشكل «تنظيم الضباط الأحرار» من تحالف جبهوي يضم الديمقراطيين والشيوعيين والمستقلين المتحدين في برنامج سياسي مشترك. كانت مبادرة إعادة بناء التنظيم من العقيد الركن عصام الدين ميرغني، وأول من استجاب من قادة التنظيم الأسبق كان العقيد الركن عبدالعزيز خالد، ثم تلاه العقيد الركن حيدر بابكر المشرف.. بدأت الاتصالات الحثيثة لإعادة كل أعضاء التنظيم القديم، واستقطاب عضوية جديدة بحذر شديد، فقد كانت أجهزة أمن النظام المايوي على درجة عالية من الاحتراف في ملاحقة التنظيمات العسكرية السرية. جاءت أكبر نجاحات التنظيم في ضم اللواء بحري فتحي أحمد علي، الذي كان دارساً في دورة بـ «كلية الدفاع الوطني» في الأكاديمية العسكرية العليا، وكان ذلك مؤشراً واضحاً لتمدد التنظيم بسرعة داخل القوات البحرية ومنطقة بورتسودان.

عندما تمت صياغة أهداف التنظيم والبرنامج السياسي، كان واضحاً أن نهجاً جديداً في عمل التنظيمات العسكرية السرية داخل القوات المسلحة قد تم خطه، وهو النأي عن التفكير الانقلابي الكلاسيكي، والوقوف مع الشعب السوداني وخياره في النظام الديمقراطي. اتسم قادة وكوادر التنظيم الأخرى بوعي سياسي كبير، بعد ما تلمسوه عن قرب من ممارسات الديكتاتورية المايوية وما لحق بالوطن من دمار.. وما عايشوه من آثار ضارة لحقت بالقوات المسلحة، حيث تدنت قدراتها القتالية والمعنوية وتفشى الفساد والمحسوبية داخلها. كان إجماع قيادة التنظيم على استعادة الديمقراطية عبر الإطاحة بنظام جعفر نميري باستخدام القوة العسكرية، وبتحالف عريض يبنى مع القوى الحديثة. بعد مرور أكثر من سبعة عشر عاماً على ذلك التاريخ، ونتيجة لضياع معظم وثائق «تنظيم الضباط الأحرار»، أو إخفاءها عقب انقلاب الجبهة الإسلامية في يونيو ١٩٨٩، تعذّر الحصول على الوثيقة الأصلية للبرنامج السياسي لـ «تنظيم الضباط الأحرار» الذي تمت إجازته خلال شهر فبراير ١٩٨٤. كانت أبرز الملامح الرئيسية لذلك البرنامج هي:

أ. <u>الهدف</u>: إسقاط النظام الديكتاتوري المايوي واستعادة الحرية والديمقراطية للشعب السوداني.

ب. <u>الوسيلة</u>: عملية عسكرية يقودها «تنظيم الضباط الأحرار» بالتنسيق مع جهات مؤثرة في القوى الحديثة، خاصة النقابات، لتوفير المساندة الشعبية والدعم المدني لنجاح التحرك.

جـ. **الأهداف السياسية ونظام الحكم الانتقالي**: يتم تشكيل حكومة انتقالية قومية تهدف خلال ثلاث سنوات إلى وقف الحرب في جنوب السودان، وتحقيق السلام، وتنفيذ برنامج الانتقال إلى الحكم الديمقراطي.

د. **الاقتصاد**: وقف التدهور الاقتصادي، ومعالجة التشوهات التي أحدثها النظام المايوي بالتقلب والتبديل في السياسات الاقتصادية، ويتم وضع خطط الإصلاح الاقتصادي بعد الدعوة لمؤتمر قومي يهدف إلى وضع السياسات المستقبلية.

هـ. **السياسة الخارجية**: انتهاج سياسة خارجية متوازنة، بعيدة عن المحاور والإستقطاب، وتهدف إلى استعادة العلاقات الحميمة مع دول الجوار، وفي المحيطين العربي والأفريقي.

و. **القوات المسلحة**: إزالة آثار ممارسات النظام المايوي الضارة داخل القوات المسلحة، وإعادة بنائها علي أسس قومية واحترافية مجردة، تهدف إلى ضمان ولائها للشعب والوطن.

اتخذ التنظيم قراراً بتكوين قيادة مركزية سميت بـ «**المجلس القيادي**»، على أن تعمل تلك القيادة بنهج ديمقراطي في اتخاذ القرارات، وتنفيذ سياسات وبرامج التنظيم، وبجماعية تضمن وحدة القيادة، وقد تم اختيارها من:[1]

- اللواء بحري الركن فتحي أحمد علي.
- العميد مهندس (م) علي التيجاني علي.
- العقيد الركن حيدر بابكر المشرف.
- العقيد الركن عبدالعزيز خالد عثمان.
- العقيد الركن عصام الدين ميرغني طه.
- المقدم الركن عبدالحليم صالح جاويش.

بدأت خطة عمل «تنظيم الضباط الأحرار» بأسبقيتين، كانتا كما يلي:

أ. بناء التنظيم العسكري داخل القوات المسلحة بالتركيز أولاً على كوادر التنظيم السابقة، المؤتمنة والموثوق بها، لتشكيل «قلب التنظيم»، ثم الانتشار المدروس بمراعاة أكبر قدر من الضوابط الأمنية. يتم بناء التنظيم في خلايا عنقودية تمنع تسرب أي

---

[1] الترتيب وفق أقدميات المجلس القيادي ولكن لا يعني ذلك سريان الأقدمية أو ممارسة السلطات القيادية خلال الاجتماعات.

معلومات إلى أجهزة الأمن المايوية حال انكشاف أو حدوث أخطاء استقطاب أو تجنيد في إحدى الخلايا.

ب. بناء قاعدة المساندة المدنية وسط النقابات المهنية المؤثرة ويكون ذلك عبر «ضباط الاتصال مع القوى الحديثة»، وأن يراعى النشاط وسط النقابات التعامل مع مندوبين مؤثرين فيها، وألاّ يكونوا من العناصر الملاحقة أمنياً. وُضِعَت أسبقية للعمل في المرحلة الأولى مع النقابات المهنية المؤثرة وكانت كما يلي:

- نقابة أساتذة جامعة الخرطوم.
- نقابة الأطباء.
- نقابة المهندسين.
- نقابة المحامين.

جـ. بعد تكملة المرحلة الأولى وفق الأسبقيات التي تحددت أعلاه، تصبح المرحلة الثانية هي التوسع في الاتصالات والاستقطاب وسط النقابات الأخرى والقوى السياسية المعارضة للنظام. لتنفيذ خطة العمل وسط القوى الحديثة، تم اختيار ثلاثة من أعضاء «المجلس القيادي» لتولي تلك المسئولية، وهم: العميد مهندس (م) علي التجاني علي، العقيد الركن حيدر بابكر المشرف والعقيد الركن عبدالعزيز خالد عثمان.

شهدت تلك الفترة في بدايات العام ١٩٨٤ سعى «تنظيم الضباط الأحرار» لتوحيد العمل السياسي الديمقراطي داخل القوات المسلحة السودانية. كان هنالك تنظيم «تجمع الشعب السوداني» الذي كان يعمل بنشاط داخل القوات المسلحة، وقد وضحت لنا أبعاد ذلك التنظيم عند محاولة ضم العميد مهندس عبدالرحمن سعيد ــ التي سبق الإشارة لها ــ وأيضاً عبر العلاقة الحميمة التي تربط بين العقيد حيدر بابكر المشرف بالعقيد طيار محمد عثمان حامد كرار. بدأ الاتصال والحوار مع تنظيم «تجمع الشعب السوداني» عندما كنتُ أعملُ سكرتيراً أكاديمياً لكلية الدفاع الوطني بالأكاديمية العسكرية العليا «أكاديمية نميري العسكرية العليا» خلال العام ١٩٨٤، وكان العميد الركن ــ آنذاك ــ عثمان إدريس بلول يعمل معلماً في الأكاديمية. كانت تحفظات العميد بلول في توحيد العمل نابعة في الأساس من غرور تنظيم البعثيين في تحقيقهم لدرجة انتشار جيدة، وقناعتهم بقدرة التحرك المنفرد، خاصة لما في ذلك من إيجابيات في الحفاظ على الغطاء الأمني والسرية التي حققها تنظيمهم.. أما الجانب الثاني فهو وقوف التنظيم على قاعدة عقائدية تسعى للاستيلاء على السلطة لصالح حزب البعث العربي الاشتراكي في نموذج مشابه لما حدث

في العراق. خلال جلسات النقاش والحوار لتقريب وجهات النظر، لم يُفصِح العميد بلـــول عــن الأسباب الجوهرية التي تطرقنا لها أعلاه، لكنه وضـــع كل تحفظاته على شخص اللـــواء فتحـــي أحمد علي الذي كشف موقعه العميد عبدالرحمن سعيد. كان رأي العميد بلـــول ــ وبـــالطبع رأي تنظيمه ــ أن عمل اللواء فتحي كملحق عسكري في واشنطن لمدة ثلاث سنوات قـــد خلـــق لـــه علاقات وطيدة مع الإدارة الأمريكية.. ولن يسلَمَ أي عمل تنظيمي يشارك فيه اللواء فتحـــي مـــن تلك المؤثرات. لم تتحقق الوحدة التنظيمية المرجوة داخل القوات المسلحة، وظل كلا التنظيميـــن يعملان في مسار واحد.. وكان لذلك آثارٌ سياسية وأمنية ضارة بالعمل الســـري داخـــل القـــوات المسلحة للإطاحة بالنظام المايوي.. وضح ذلك بجلاء حينما بدأ الشارع السوداني في الانتفـاض.. فكلا التنظيمين دون القدرة الملائمة للتحرك ضد نظام دكتاتوري بـــدأت أركانـــه وقواعـــده فـــي التهاوي.

كانت إحدى إنجازات اللواء بحري فتحي أحمد علي استقطابه لصديقه وزميلـــه فـــي كليـــة الأركان البريطانية (دفعة ١٩٧٤).. اللواء الركن عثمان عبدالله.. إطَّلَعَ عثمـــان عبـــدالله علـــى برنامج التنظيم، ورأى فيه مخرجاً من الأزمة والتدهور الذي تسير إليه البلاد.. ثـــم أدى القسـم للتنظيم باشتراط ألاّ يعمل ضمن مجلس قيادي، وأن يؤدي مهامه من موقعه لخدمة أهداف التنظيم. قبل التنظيم تلك الرغبة، فاللواء الركن عثمان عبدالله كان قد تقلد لتوه منصب مدير فرع العمليات الحربية، وهو الفرع القادر على التأثير المباشر على تحركات كل تشكيلات ووحـــدات القـــوات المسلحة. أما الإنجاز الثاني للواء فتحي أحمد علي فقد كان في بناء التنظيم فـــي منطقـــة البحـــر الأحمر، التي تضم القوات البحرية وقوات الدفاع الجوي ومدرسة المشاة فـــي منطقـــة جبيـــت، وعاونه في تلك المرحلة اثنان من كوادر التنظيم في منطقة البحر الأحمر، هما الرائـــد بحـــري محمد جكنون والرائد بحري معتصم العجب. كان الخطأ الأكبر في مسيرة اللواء فتحي في «تنظيم الضباط الأحرار» هو تجنيده لأحد ضباطه في «قاعدة فلامنجو البحرية»، وهو العقيد بحري سيد الحسيني عبدالكريم.. لم يتضح مقدار ذلك الخطأ إلاّ حينما خان الحسيني قائده وتنظيمه لصـــالح الجبهة الإسلامية في يونيو ١٩٨٩.

في الأسبوع الأخير من مارس ١٩٨٥ بدأت المواجهة الشعبية ضد نظام جعفـــر نمـــيري.. كانت تلك اللحظة التاريخية التي عمل «تنظيم الضباط الأحرار» على بلوغها قد حلت، ولكن عند تقييم الموقف السياسي والعسكري برزت لقيادة التنظيم الحقائق التالية:

أ. **التقييم العسكري**: توجد قواعد جيدة للتنظيم، وقادرة على التحرك في منطقة الخرطوم، في الدفاع الجوي وسلاح المهندسين والكلية الحربية وادي سيدنا. قوة التنظيم واضحة في منطقة البحر الأحمر. نقاط الضعف الأساسية في منطقة الخرطوم، وتمثلت بوضوح في قلة كوادر التنظيم في سلاحي المدرعات والمظلات. أفضت خلاصة التقييم العسكري ــ تقدير الموقف ــ إلى أن التنظيم لا يستطيع في تلك المرحلة القيام بتحرك منفرد لإسقاط النظام المايوي، لكن يمكنه التأثير بشدة على مجريات الأحداث في منطقتي الخرطوم والبحر الأحمر، والاستفادة من أي متغيرات عسكرية لتحسين قدراته في التحرك.

ب. **تقييم قاعدة المساندة المدنية**: استطاع التنظيم بناء قواعد مساندة وتنسيق جيدة وسط النقابات المهنية وخاصة نقابة أساتذة جامعة الخرطوم والأطباء والمهندسين. تلك القاعدة المساندة للتنظيم قادرة على المشاركة الفعالة في أي خطة عامة تهدف إلى تصعيد الموقف ضد النظام المايوي.. وستكون أكثر قدرة في حالة تصاعد الموقف إلى انتفاضة شاملة ضد النظام المايوي.

جـ. **خطة العمل الملائمة**: يعمل التنظيم على تصعيد المواجهة وحركة الرفض للنظام المايوي داخل القوات المسلحة باستخدام كوادره في القيادة العامة والوحدات العسكرية الأخرى. يقوم فريق الاتصال مع النقابات المهنية بتصعيد الموقف السياسي، على أن يستمر التشاور والتنسيق وفق تطورات الأحداث.

فاجأت الانتفاضة الشعبية في «مارس/أبريل ١٩٨٥» الجميع.. من نظام حاكم، إلى قوى سياسية، وحتى القوات المسلحة.. وبالطبع تسارعت تطورات الأحداث، مع استمرار عدم جاهزية «تنظيم الضباط الأحرار» في تنفيذ تحرك عسكري منفرد. «**أستطيع أن أؤكد هنا أنه حتى صبيحة يوم ٦ أبريل ١٩٨٥.. لم يكن هنالك تنظيماً يستطيع القيام بذلك، أي بتغيير أو قلب الحكم، ولكن لا أستطيع أن أجزم بأنه لم يكن هنالك تنظيم موجود، والمؤكد أنه حتى في حالة وجوده لم يكن جاهزاً**».[1] كانت تلك حقيقة.. فكما أسلفنا من قبل، لم يكن «تنظيم الضباط الأحرار» بقادر على إسقاط النظام المايوي في تلك اللحظات الحاسمة.. رغم ذلك قامت كوادر «التنظيم» في مختلف مواقعها، سواء كانت بالقيادة العامة أو الوحدات العسكرية في العاصمة

---

(١) السر أحمد سعيد، مصدر سابق. ص ــ ١٠٢.

القومية، بقيادة وتصعيد حركة الرفض والعصيان، ومطالبة القيادات العسكرية العليا برفض تصدي القوات المسلحة للمظاهرات الشعبية، والدفع بقوة في في اتجاه مساندة الحركة الجماهيرية.

صباح يوم الخميس، الرابع من أبريل ١٩٨٥، وفي محاولة من النظام المايوي للتشبث بالسلطة، أرسل اللواء عمر محمد الطيب، رئيس جهاز أمن الدولة بعض وحداته بالزي المدني، وأخرى بزي القوات المسلحة إلى الشوارع لقمع المظاهرات، وذلك بعدما تيقّن من رفض وحدات القوات المسلحة الخروج في تلك المهمة. في ذلك الصباح اتخذ «تنظيم الضباط الأحرار» قراراً بالتصدي لمحاولات جهاز أمن الدولة لقمع الانتفاضة الشعبية.. أجرى القيادي في التنظيم العقيد عبدالعزيز خالد، رئيس شعبة العمليات في القيادة العامة اتصالاً مع اللواء عثمان السيد في جهاز أمن الدولة، وأخطره بأن فرع العمليات الحربية قد رصد نزول وحدات تابعة لأمن الدولة إلى الشوارع، وكانت تقوم بإطلاق النار على المتظاهرين.. طلب منه العقيد خالد سحب تلك الوحدات منعاً لتصعيد الموقف، إذ أن تدخلها بالزي العسكري للقوات المسلحة إجراء خاطئ، وأن القوات المسلحة ترفض مبدأ التدخل لقمع المظاهرات الشعبية.

كانت تلك هي الساعات الحاسمة في عمر النظام المايوي.. مساء الجمعة، الخامس من أبريل ١٩٨٥.. وضح الرفض الكامل من الشعب السوداني وقواته المسلحة لاستمرار النظام المايوي.. تفاقم الموقف وتعاظمت خطورته بعد تهديد الضباط في سلاحي المهندسين والمدرعات بتحريك قواتهم إلى داخل الخرطوم، إن لم تتخذ القيادة العليا للقوات المسلحة قراراً بالتدخل، وإقصاء المشير جعفر نميري.. كانت تلك هي الساعات الحاسمة التي أدار فيها «تنظيم الضباط الأحرار» أجزاء من معركة إسقاط النظام المايوي بتوظيف كل قدراته وقواعده في الوحدات العسكرية المختلفة. **«يبدو لي أن الكثير من أعضاء هيئة القيادة ظنوا أن العميد عثمان عبدالله كان يترأس تنظيماً واسعاً وسط الضباط، وهو ما جعلهم ينتظرون منه دائماً القيام بالخطوة التالية، حتى أن مدير الاستخبارات العسكرية ظل في مكتبه قابعاً منتظراً لما تأتي به الأحداث، أو ما يفعله العميد الركن عثمان عبدالله!!!»**[1]

كان في ذلك بعض الحقيقة.. فاللواء عثمان عبدالله حافظ على اتصاله بـ «تنظيم الضباط الأحرار» طوال فترة تصاعد الأحداث عبر قناة مفتوحة شكلها مساعده في فرع العمليات الحربية، العقيد عبدالعزيز خالد مع قيادات التنظيم، واستطاع بدوره تفعيل رؤى التنظيم السياسية،

---

[1] السر أحمد سعيد، مصدر سابق. ص ـــ ١٠٥.

ومواصلة التنسيق والتشاور مع بعض قادة القوى النقابية.. وكان كل ذلك مواصلة لخط تنظيمي استمر منذ مطلع العام ١٩٨٤. «...**من خلال بعض الضباط في العمليات الحربية** ــ العميد الركن عبدالعزيز خالد كان أحد رؤساء الشعب بفرع العمليات، وكانت له اتصالات وثيقة بالتجمع ــ **والذين كانت لهم علاقات بالتجمع الوطني والذي كان مقره نادي أساتذة جامعة الخرطوم، كان قد فتح قناة حوار مع التجمع**».[1]

استطاع اللواء عثمان عبدالله التأثير على خطوات وقرارات القيادة العسكرية العليا للقوات المسلحة، التي كانت تفتقر إلى الرؤية السياسية الشاملة، ولم تتحسَّب لأن تكون في مثل ذلك الموقف السياسي المعقد. كان لدى اللواء عثمان عبدالله الذي فوضه المجلس العسكري الانتقالي لإدارة الحوار مع «التجمع النقابي» نسخة من البرنامج السياسي لـ «تنظيم الضباط الأحرار،[2] والذي شكل في مجمله قاعدة مقبولة للوصول إلى اتفاقات في وضع ترتيبات الفترة الانتقالية، وبدء التحول إلى النظام المدني الديمقراطي. كان تحرك ونشاط «تنظيم الضباط الأحرار» في تلك الأيام الحاسمة من «انتفاضة أبريل ١٩٨٥» أنموذجاً من الإسهام الفاعل للقوات المسلحة السودانية في مقاومة الدكتاتورية العسكرية، والانحياز الكامل لخيار الشعب السوداني في الحرية والديمقراطية والسلام..

---

[1] السر أحمد سعيد، مصدر سابق (في إفادته عن الدور الذي لعبه اللواء عثمان عبدالله في انتفاضة أبريل ١٩٨٥). ص ـــ ١٠٥.

[2] في الساعة الخامسة من صباح السبت، السادس من أبريل ١٩٨٥، طلب اللواء عثمان عبدالله من العميد عبدالعزيز خالد نسخة (إضافية) من البرنامج السياسي لـ«تنظيم الضباط الأحرار» وقد سلمها له العقيد عصام الدين ميرغني في تمام الساعة السابعة صباحاً.

القوات المسلحة السودانية والنظام المايوي

١٩٦٩ - ١٩٨٥

الثورة الحمراء . .

بدأ العهد المايوي في مايو ١٩٦٩ صارخاً في الاحمرار، وببرامج طموحة حملت كل ما بشّر به اليسار السوداني طوال الفترة التي أعقبت استقلال البلاد.. كانت الحقبة المايوية التي امتدت زهاء الستة عشر عاماً حقب فرعية متناقضة، وتأرجحت من أقصى اليسار لتنتهي بحقبة يمينية ظلامية بتطبيق قوانين سبتمبر ١٩٨٣ التي نُسِبَت زوراً للإسلام، وهي في حقيقتها آخر الأسلحة التي أطلقها النظام المايوي للتشبث بالسلطة. كانت فترة الستة عشر عاماً من عمر النظام المايوي حافلة بالتجارب الناجحة والفاشلة التي شملت كل المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان.. وبلا شك أن المنحى العسكري الذي تجسده القوات المسلحة السودانية كان ميداناً مفتوحاً للعبث والتجريب المايوي.

يعتقد الكثيرون من أفراد الشعب السوداني، ويشاركهم في ذلك العديد من متابعي الشأن السياسي والعسكري أن الجيش السوداني يجد الكثير من الاهتمام والرعاية والتطوير من الأنظمة العسكرية الحاكمة. تأتي الأنظمة العسكرية إلى الحكم بواسطة الجيش، وتعلن في بيانها الأول أنها باسم تلك القوات قد تحركت من ثكناتها لإنقاذ البلاد، وكان ذلك الحال في كل الانقلابات العسكرية التي نجحت في الاستيلاء على السلطة في السودان. إن كل الأنظمة العسكرية تستمر في السلطة عبر التوظيف المتكامل لأجهزة الأمن، وعلى قدرات القوات المسلحة المختلفة، وعلى رأسها قدرة الردع والتصدي الحاسم عند المنعطفات الخطيرة التي قد تواجه النظام العسكري الحاكم. لتلك الأسباب يعتقد الكثيرون أن القوات المسلحة هي الحاكمة.. أليس قائدها هو رئيس الجمهورية؟ ويعتقدون بالتالي أنها تجد كل الحظوة والاهتمام والدعم.. لكن.. في حقيقة الأمر أن القوات المسلحة السودانية تكون في أول قائمة ضحايا النظام العسكري الحاكم.

كان انقلاب الفريق إبراهيم عبود في العام ١٩٥٨ انقلاب قواتٍ مسلحةٍ متكاملة، حيث جاء على رأس السلطة الجديدة القائد العام للجيش السوداني، ولذا حافظ الجيش على هيكله القيادي

الهرمي، وسَلِم من التطهير والإقصاء الجزافي. أما بعد الانقلاب المايوي في العام ١٩٦٩، فقد كانت أولى قرارات النظام الجديد هي ترتيب أوضاع القوات المسلحة بإقصاء معظم القيادات العسكرية العليا، والعديد من القادة الأكفاء الذين حامت حولهم شبهات سياسية بالانتماء إلى اليمين الرجعي، أو رفضتهم أمزجة قادة النظام المايوي.

هنالك قناعة راسخة في العلم العسكري تؤكد أن فنون القيادة العسكرية لا تتحقق بالدراسات في المعاهد والكليات العسكرية فقط، وإنما هي بالتواصل والتعلم من القادة الآخرين واكتساب الخبرات عبر سنوات طويلة. لذا فإن أولى سلبيات إقصاء القيادات العسكرية العليا قبل اكتمال مدد خدمتها القانونية في الرتبة، يعني قطع التواصل والنضج القيادي، وإحلال بدائل تنقصهم الخبرة والتمرس الاحترافي. تعرضت الكثير من القيادات العسكرية التي تتميز بالكفاءة والاحتراف، وترفض إقحام القوات المسلحة في السياسة، إلى قدر كبير من التهميش والتصنيف السياسي المبني على أوهام، والإقصاء من الخدمة العسكرية في أغلب الأحيان، وذلك كما فعل نظام مايو منذ قدومه. يمكن أن أشير هنا كمثال لذلك إلى ما واجهه العقيد الركن ــ آنذاك ــ عبدالماجد حامد خليل من تصنيف سياسي كاذب، ومحاولات إقصاء عديدة، وأن أورد شهادة محايدة من د.منصور خالد حينما كتب عن تلك «الحقبة المكارثية». **«وقد لقي عبدالماجد عنتاً كبيراً طوال فترة الستينات (وأرى أنه يقصد بداية مايو في العام ١٩٦٩) متهماً من العسكريين السياسيين "باليمينية"، ومتهماً من جانب فئة في الجيش بالتحيز إلى فئة أخرى، وكثيراً ما كان الذين يتهمونه بالتحيز هم من المبخوسين حظاً إما في العقل أو المقدرة، ومتهماً أيضا بالشدة والإغلاظ وما أكثر ما كان يجئ هذا الاتهام ممن يؤثرون الارتخاء بين الضباط. مع كل تلك الاتهامات لم تبق على عبدالماجد في الجيش إلا قدراته التي ميزته عن كثيرين».**[1] هذا عن الفريق عبدالماجد، الذي صمد في وجه الحملة المايوية لتأمين القوات المسلحة لصالح النظام، ولكن يبقى التساؤل: كم من المميزين علماً واحترافاً وقدرات حملتهم رياح الثورة الحمراء، أو غيرها من رياح الأهواء إلى خارج القوات المسلحة، وهي أكثر ما تكون حاجة لهم؟ كانت تلك هي أولى خطايا النظام المايوي تجاه القوات المسلحة السودانية في إقصاء قيادات عسكرية مؤهلة، والعصف بالاستقرار والتطور الطبيعي للقوات المسلحة السودانية.

ثاني الخطايا التي أثّرت بصورة سالبة على تماسك وانضباط القوات المسلحة كانت في استحداث الترقيات الاستثنائية، وتجاوز كل اللوائح والقوانين الخاصة بترقيات الضباط. بعد نجاح

---

[1] منصور خالد، مصدر سابق. جزء ١، ص ــ ٥٧٥.

انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، تمت ترقية العشرات من الضباط الذين شاركوا في الانقلاب إلى رتب أعلى. كانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ القوات المسلحة التي يتم فيها تخطي (الدُفَع والأقدميات) المتعارف عليها، والموضحة بتفصيل وتسلسل في «قائمة الجيش ـ Army List»[1]، وكانت تلك كارثة على استقرار القوات المسلحة، والحفاظ على الانضباط والاحترام المتبادل بين ضباطها. بنفس القدر في تجاوز اللوائح والقوانين، تمت ترقية ضباط الصف الذين شاركوا في انقلاب مايو ١٩٦٩ من سلاحي المظلات والمدرعات إلى ضباط، ومنهم من يعرف بالكاد مبادئ القراءة والكتابة.. وكان ذلك مخالفاً لكل المقاييس والشروط التي تحددها اللوائح والقوانين في ترقيات ضباط الصف إلى ضباط.

جاءت الكارثة الثالثة في اختيار الطلبة الحربيين، وأسلوب إعدادهم لسلك الضباط في سبيل بناء قاعدة من الضباط الموالين للنظام المايوي. تم رفع طاقة الكلية الحربية السودانية إلى أربعة أضعاف طاقتها الاستيعابية لدخول أربعمائة طالب حربي في دفعة واحدة، ثم سبعمائة في الدفعة التالية، وقد خضعت معايير الاختيار إلى مؤثرات سياسية واضحة للكل. فتح دخول ذلك الكم الهائل للكلية الحربية، والذي لا تتوافق معه إمكانياتها في التدريب والتأهيل والتربية العسكرية الباب واسعاً لكثير من السلبيات. تسرب المئات إلى سلك ضباط القوات المسلحة وهم يفتقدون المستوى الأكاديمي الملائم، وفي بعض الحالات الفردية، يفتقدون حتى للمستوى الأخلاقي والسلوك القويم.. بلا شك أن العديد من ضباط تلك «الدُفَع» قد استطاع التغلب على سلبيات الاختيار والتأهيل الأولي، وأثبتوا جدارة وكفاءة فيما بعد، ولكن لن يمحي ذلك ما حاق بالقوات المسلحة من أذى نتيجة للاستيعاب السياسي والعشوائي في فاتحة أيام العهد المايوي.

تم تغيير قسم الولاء الذي يؤديه الضباط والجنود في القوات المسلحة السودانية بحماية دستور السودان والدفاع عن سلامة أراضيه ضد أي عدوان خارجي أو مهددات أخرى، وأصبحت فاتحته قسم ولاء لثورة مايو الظافرة، ولرئيسها ومؤسساتها ومكتسباتها. استمر انتهاك قوانين ولوائح القوات المسلحة بصورة منتظمة، وبدأت سلطة نظام مايو في استيعاب موظفين من الخدمة العامة، كل مؤهلاتهم هي ولاؤهم أو منفعتهم للنظام، فدخل العشرات كضباط عظام ورتب كبيرة وصلت حتى رتبة اللواء، وهي رتبة تتطلّب تدرجاً وخبرة، وقد يصلها الضابط المميز بعد خمسة وعشرين عاماً من الخدمة الفعلية الممتازة.. تضخمت الرتب وضعفت الهياكل القيادية، وشهدت تلك الفترة ضباطاً برتبة «الفريق» يقودون أسلحة خدمات صغيرة، كالسلاح الطبي،

---

[1] قائمة ضباط الجيش (ARMY LIST) سجل أقدمية ضباط الجيش، ويتم تجديد معلوماته بعد فترات زمنية محددة.

وسلاح الموسيقى، والمؤسسة التعاونية للقوات المسلحة.. وجاء على رأس تلك الجمهرة من الجنرالات «مشير» ــ Field Marshall ــ لجيش لا تسمح قوته العددية، وهيكله التنظيمي بأكثر من «جنرال» ــ أي «فريق» ــ واحد، كما كان الحال قبل الإطاحة بالفريق الخواض آخر قائد عام قبل انقلاب مايو ١٩٦٩.

كانت الحكومة الديمقراطية الأخيرة قبل انقلاب مايو قد وقّعت اتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٦٨، لتسليح وتزويد القوات المسلحة بمعدات وأسلحة جديدة، وعند وصول السلطة المايوية إلى سدة الحكم، كان من الطبيعي تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، بحكم السياسات والشعارات اليسارية التي رفعها النظام. منذ إنشاء قوة دفاع السودان في العام ١٩٢٥، ظل الجيش السوداني يعمل وفق المفاهيم الغربية في التنظيم والتدريب وإدارة العمليات القتالية، وهو ما تعارف عليه عالميا باسم «العقيدة القتالية الغربية»، وفي المقابل كانت هنالك «العقيدة القتالية الشرقية»، وهو نمط التنظيم والتدريب وإدارة العمليات القتالية الذي تعمل وفقه الجيوش السوفيتية، وجيوش دول الكتلة الشرقية. اتخذت السلطة المايوية قرارات تقضي باتباع العقيدة القتالية الشرقية، وقد اتسمت تلك القرارات بالتعجل، ودون دراسة دقيقة لطبيعة وتركيبة القوات المسلحة السودانية، ودون تطبيق مراحل زمنية متدرجة تُمكن من إحداث التغيير المطلوب. ورغم تدفق الخبراء والمستشارين الروس في العام ١٩٧٠، تعرضت القوات المسلحة لهزة كبيرة في استقرارها وقدراتها وكفاءتها القتالية، نتيجة لعدم استيعاب النهج الجديد، ثم التراجع عن تطبيق «العقيدة الشرقية» بعد أقل من عامين لتخبط التجربة، وانحسار الخبراء العسكريين الروس بعد تدهور العلاقات بين البلدين نتيجة لانقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١، والمذبحة التي تعرض لها قادة وكوادر الحزب الشيوعي السوداني. كان ذلك التخبط والقصور في إدارة القوات المسلحة السودانية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٢) عاملاً مباشراً في إضعاف كفاءتها وقدراتها القتالية، وأدى إلى اندثار الكثير من التقاليد والتراث العسكري الذي تميزت به طوال تاريخها.

وكما هو الحال في كل الأنظمة الدكتاتورية العسكرية، تكون الحظوة والأسبقية لأجهزة الأمن المختلفة. بدأ النظام المايوي في بناء أجهزة أمن عديدة، وتركيز كل الموارد والميزانيات المالية المتيسرة عليها، وهي «جهاز الأمن القومي»، «جهاز الأمن العام»، «الرقابة الإدارية» و«الاستخبارات العسكرية».. وتحولت تلك الأجهزة إلى ممالك مستقلة، تُسَخَّر لها كل الإمكانيات. إن «الاستخبارات العسكرية» جزء من قيادة القوات المسلحة، وهي إحدى أفرعها التابعة، ولكنها

تمددت خلال الحقبة المايوية الأولى إلى خارج نطاق السيطرة والإشراف المباشر من القيادة العليا، وأصبحت سيفاً مصلتاً على رقاب الجميع. أصبح ضباط «الاستخبارات العسكرية» سلطة ترفض كل النظم وأسلوب العمل المتعارف عليه، فهم يتخطون قياداتهم، سواء في العاصمة أو الأقاليم، ويتعاملون رأساً مع إدارة الاستخبارات بإرسال التقارير في كل صغيرة وكبيرة، وتخوف القادة من نفوذهم وسطوتهم لتضعف السلطات القيادية. وتحولت الاستخبارات العسكرية إلى وكالة بوليس سياسي.. أغفلت مهامها الأساسية في تتبع تهديدات العدو المحتمل، ودرء الأخطار عن القوات المسلحة، سواء الداخلية أو الخارجية منها، وأصبح التركيز في محور واحد، هو رصد الضباط المناوئين للنظام المايوي، ومنع الانقلابات العسكرية حماية لاستمرار النظام الذي أغدق عليهم بلا حساب. هكذا ضعفت وحدة وتماسك القوات المسلحة.. وزاد من الطين بلة ما سمي بـ«الأسلحة الموالية للنظام»، وهما سلاحي المظلات والمدرعات، التي غرس النظام كوادره داخلها، وأغدق عليها بالمزايا والعطايا للدفاع عن استمراره. «**وأن عدداً كبيراً من القادة التقليديين الذين كان لهم وزنهم في القوات المسلحة قد تمت إحالتهم للتقاعد، ورأوا بأن التطوير والتحديث الذي أشير إليه قد خص سلاحي المدرعات والمظلات، وتمخض عن قيام العديد من الأجهزة الأمنية والاستخبارية**».[1] أصبح هنالك فيلق الأمن والاستخبارات.. وجيشا المظلات والمدرعات.. وأخيرا جيش السودان الذي يقاتل وحيداً في الأحراش دفاعا عن وحدة الوطن.

التسييس المؤسسي المنظّم

عندما استولت مجموعة القوميين العرب والشيوعيين المتحالفة في «تنظيم الضباط الأحرار» على مقاليد السلطة في السودان في مايو ١٩٦٩، كانت تختلف تماماً عن تجربة الحكم العسكري الأول، أي حكم نظام الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨-١٩٦٤). غلبت على طبيعة الحكم العسكري الأول في السودان القومية السودانية المتجردة، والاعتدال والوسطية السياسية، ومحاولة الحفاظ على التقاليد الموروثات. لم يكن انقلاب مايو بـ «ثورة»، رغم إطلاق الاسم عليه، فالثورة تكون بتغيير كل البنيات الأساسية القائمة، وخلق واقع جديد.. كان انقلاب مايو ١٩٦٩ حركة تغيير سياسية، أتت مسنودة ببرامج وشعارات اليسار العريض، وهدفت لتغيير واقع السودان الذي هيمنت عليه الطائفية السياسية، إذاً ليس بمستغرب أن تكون الطائفية والرأسمالية الوطنية

---

[1] عبد العظيم عوض سرور، مصدر سابق. في تناوله لخيبة أمل الضباط في سياسات النظام المايوي تجاه القوات المسحة. ص ــ ٢٨.

«المرتبطة بالاستعمار» هي الهدف الأول في قائمة التغيير. هدف النظام المايوي منذ بدايته إلى غرس نظام سياسي اشتراكي، يقوده حزب سياسي واحد من «تحالف قوى الشعب العاملة» ــ العمال والمزارعين والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية ــ والذي أطلق عليه مسمى «الاتحاد الاشتراكي السوداني». إذاً، أصبحت القوات المسلحة السودانية أحد أضلاع الخماسي المكون للتنظيم السياسي الحاكم في السودان.

ولد «الاتحاد الاشتراكي السوداني»، وبدأ التسييس المنظم للقوات المسلحة السودانية حينما تم إنشاء أمانة خاصة بها في هيكل الحزب الحاكم سميت بـ«أمانة القوات النظامية»، وعُيِّن لها أمين عام هو العقيد حسن بانقا، لترعى الشئون السياسية داخل القوات المسلحة. بدأت تلك الأمانة في إرسال منظري «الاتحاد الاشتراكي السوداني» لتقديم محاضرات سياسية أسبوعية في معسكرات وحدات القوات المسلحة، للتبشير بالنظام السياسي الواعد، وحث الجند على الدفاع عن «مكتسباتهم السياسية» بدعم النظام والدفاع عنه ضد أعداء الثورة. وهكذا، ولأول مرة، أصبحت القوات المسلحة منذ إنشائها في العام ١٩٢٥ رافداً أصيلاً في حزب سياسي حاكم. صار للقوات المسلحة السودانية ممثليها في مجالس الأقاليم والمدن وفي مجلس الشعب القومي، أو برلمان «جمهورية السودان الديمقراطية».

رغم كل الجهود التي بذلها النظام المايوي لغرس تنظيمه السياسي في جسد القوات المسلحة، كان العائد ضعيفاً، ويمكن أن نعزو ذلك الإخفاق للمناعة المكتسبة التي طورها الجيش السوداني القومي في رفض الانتماء السياسي الضيق، والانحياز الكامل لحزب الوطن الشامل.. ويمكن أيضا أن نشير إلى الضعف الذي ظهر به تنظيم «الاتحاد الاشتراكي السوداني» كحزب حكومة فوقي، عجز عن بناء قواعده التحتية.. وكانت القوات المسلحة السودانية أرضاً بوراً يصعب الحفر فيها.

في العام ١٩٨٣، وبعد تعاظم المعارضة السياسية لنظام الحكم المايوي، لجأ الرئيس جعفر نميري لاستخدام «الدين الإسلامي» لتثبيت دعائم سلطته، التي أصبحت تواجه العواصف من كل اتجاه. وجد ضالته في حركة الإخوان المسلمين، التي بايعته «إماماً للمسلمين» وساندته في تطبيق «قوانين سبتمبر ١٩٨٣» القمعية تحت ستار البدء في تطبيق الشريعة الإسلامية. **«أو يظن أحد بعد قراءة هذا الإعلان بأنا قد تجنينا على النميري عندما قلنا بأنه ما أراد من إسلامويته**

الجديدة إلا أن يجعل السجال بينه وخصومه حرباً دينية. فالمارق عليه مرتد عن دينه، والساخط عليه زنديق، والناقد شيطان رجيم».[1]

لم يسلم الجيش السوداني القومي المتعدد الأعراق والأديان في تركيبته العلمانية اللبرالية الممتدة منذ تكوينه في العام ١٩٢٥ من تأثير موجة الهوس الديني، وتحول إلى جيش للمسلمين دون بقية شعوب السودان الأخرى من المسيحيين وعبدة الأرواح. ارتمت قيادة القوات المسلحة السودانية في أحضان مخطط «الإسلام السياسي» دون وعي، وقذفت بها في أتون التسييس الديني العقائدي، وفتحت الطريق واسعا لاختراق حركة الإخوان المسلمين لما تبقى من بنيان الجيش السوداني القومي المدافع عن السودان وشعبه، دون اعتبار لعامل الدين أو الثقافة أو العرق. **«...إن قواتكم المسلحة التي فجرت بكم ومعكم ثورة الخامس والعشرين من مايو الخالدة بإذن الله، والتي وقفت معكم وبكم تصارع الفقر والجهل والفرقة والشتات، وتصرع المرة تلو الأخرى الخيانة واللامبالاة ومحاولات إجهاض الثورة، وتتصدى بكم ومعكم للعدوان مرة ومرات وتخرج منتصرة للشعب والثورة. قواتكم التي قطعت العهد معكم أكثر من مرة مؤكدة الوفاء والإخلاص والولاء والتفاني والتجرد في الأداء، وهي الآن ــ وقد شرفتموها بالشريعة الإسلامية وأصبح جنودها جند الله، وتزينت راياتها بأن لا إله إلا الله، وأضحت معاركها جهاداً في سبيل الله، ستظل أبداً رمزاً للتضحية، ورمزاً للصمود والعطاء الجزل بلا حدود. وهي تشهد الآن الصحوة الإسلامية والثورة المتجددة بناء وارتقاء وتوجهاً وطهارةً وتفانياً من أجل سلامة العقيدة ووحدة التراب وبتر الفساد وحماية المواطنين. قواتكم المسلحة وهي تشهد الجموع تتدافع نحوكم مجددة مبايعتها لكم من كل بقاع السودان في ظل الشريعة السمحاء لتضع يدها على يدكم مجددة البيعة، تبايعكم على كتاب الله ذي الجلال والإكرام، وعلى سنة رسوله ومصطفاه عليه الصلاة والسلام».**[2] كانت تلك هي الرسالة التي وجهها نائب قائد القوات المسلحة السودانية الفريق عبدالرحمن سوارالدهب تأييداً لـ «الإمام جعفر نميري»، وإعلاناً بـ «أسلمة» الجيش السوداني العريق، وتناسى «القائد الهمام» أن ثلثي جنوده في ذلك الوقت كانوا من الجنوبيين والنوبة، ومعظمهم من المسيحيين وعبدة الأرواح..[3] وتناسى أيضاً أن القوات التي ستصبح

---

[1] منصور خالد، مصدر سابق. جزء ١، ص ــ ٦٣٢.

[2] منصور خالد، مصدر سابق. جزء ١، ص ــ ٦٣٣.

[3] أشارت دراسة أجرتها القيادة العامة للقوات المسلحة خلال العام ١٩٨٣، وقام بها العقيد الضي بشرى والرائد عصمت ميرغني طه، إلى اختلال التوازن القومي في تركيبة القوات المسلحة السودانية، إذ شكل أبناء الجنوب ومناطق جبال النوبة نسبة ٥٥% من عدد جنود القوات المسلحة، وأشارت أيضاً إلى عزوف أبناء شمال السودان عن التجنيد.

معاركها جهاداً في سبيل الله، كانت كل معاركها منذ الاستقلال في مواجهة التمرد والحرب الأهلية التي يشنها مواطنون سودانيون في المقام الأول، ضاقت بهم السبل لتحقيق العدالة والمساواة في وطن واحد يتسع للجميع.

انتابت القوات المسلحة السودانية حمى التدين الظاهري والشعوذة والدجل على حساب التدريب والعلم والاحتراف.. شهدت القوات المسلحة طوابير الضباط والجنود وهي تسير في انضباط تفرضه الأوامر العسكرية لأداء البيعة «للإمام» و«مجدد الدين».. وشهدت موجات من الدجل والتطبيل إرضاء لمسيرة الإمام الملهم والقائد التاريخي. «**القيادة التي ابتعثت مدير عملياتها إلى جوبا في طائرة الرئيس الخاصة ليعد لزيارة (الرئيس الإمام) الخاطفة لتلك المدينة. ولا نورد ذكر ذلك الحدث لأهميته لذاته وإنما لما صحبه، فرفيق مدير العمليات ـ "ناصر" السودان بعد أبريل ١٩٨٥ ـ كان هو الفكي عبدالله، شيخ الرئيس الذي كان يحميه بالرقي والتمائم. ذهب يحمل معه كيساً من الرمل ليزروه في أرض الجنوب حتى يقي النميري من عوادي الكفار. وعلم الله أن ذلك لعوج كبير يتململ له في القبر أبطال بنوا للسودان جيشاً فاخر به أمة العرب في الكويت، وفاخر به أفريقيا في الكنغو.. تململ في قبرهما الصنديدان أحمد عبدالوهاب وحسن بشير نصر، وما زال يتململ أحمد الشريف الحبيب، أبقاه الله رمزاً لماض عظيم. فقد عشنا وسمعنا عن (فكي الهلال) و(عرق المحبة) ولكن ما كنا نظن بأننا سنعيش لنسمع عن (فكي الجيش) و(عرق الدفاع الجوي)**».[1] وأحمد الله كثيراً أن صاحب القول قد عاش ليسمع بـ«القرود» التي تزيل الألغام أمام تقدم المجاهدين في أحراش الجنوب، و«الجان» التي تحل معضلات الاقتصاد الوطني بعد الغيبوبة الكبرى والموت السريري الذي دخله السودان بعد العام ١٩٨٩..

دخل التسييس الديني العقائدي ثكنات القوات المسلحة السودانية بمراسيم وقوانين وقعتها القيادة العامة للقوات المسلحة.. انفتح الباب لدعاة الإخوان المسلمين للتبشير علناً بالسياسات والبرامج «الإسلامو ـ سياسية» داخل ثكنات القوات، وأرسِلَ العشرات من الضباط لتلقي دورات الإرشاد الديني أو «التسييس العقائدي» في المركز الإسلامي الأفريقي.. جُلِدَ الضباط علناً بتهم شرب الخمر.. فكيف ننتظر منهم بعد ذلك قيادتهم لجنودهم وقد فقدوا الاحترام والكبرياء؟ وبدأت الحملات المكارثية لإقصاء كل الضباط المتميزين، وتصنيفهم بالعلمانية والإلحاد والشيوعية والبعثية، ودخل الجيش السوداني في نفق التسييس العقائدي بعد سبتمبر ١٩٨٣.. وانفتح الطريق ممهدا ومعبداً لحكم دعاة الإسلام السياسي، وتشتت الوطن.

---

[1] منصور خالد، مصدر سابق. جزء ١، ص ـ ٦٧٤.

الفصل الخامس

من الانتفاضة إلى مذكرة الجيش

الموقف السياسي والعسكري ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩

الموقف السياسي.. الخيبة والعجز

في نهاية شهر مايو ١٩٨٦ تشكلت الحكومة الأولى في فترة «الديمقراطية الثالثة» وهي ائتلاف بين أحزاب الأمة، الاتحادي الديمقراطي، سابكو والتجمع السياسي لجنوب السودان، وقد أطلق عليها السيد رئيس الوزراء اسم «**حكومة الوحدة الوطنية**». توقع الشعب السوداني الكثير من الحكومة الديمقراطية الجديدة في علاج المشاكل المستعصية التي تفاقمت عبر سبعة عشر عاما منذ الإطاحة بآخر نظام ديمقراطي في البلاد. ولكن، كما هو الحال دائما في كل الحكومات الائتلافية التي شهدها السودان منذ الاستقلال، بدأت الصراعات الحزبية، وانصرف الحكام الجدد لمعالجة قضايا التناحر والمكايدات السياسية، بدلا عن التفرغ لقضايا الوطن المعقدة، وعلى رأسها قضية الحرب الأهلية في الجنوب. بدأت الأزمة الحزبية الأولى في يوليو ١٩٨٧ حينما استقال السيد محمد الحسن عبد الله يس، ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي في مجلس رأس الدولة، وكان على الحزب الاتحادي ترشيح بديل له، فأختار د. أحمد السيد حمد، الذي اعترض عليه حزب الأمة بحجة «**أنه كان سادنا ومستشارا لجعفر نميري، وأنه يناصب حزب الأمة العداء**».[١] رفض الحزب الاتحادي سحب ترشيح د. أحمد السيد حمد، بينما قام حزب الأمة بترشيح منافس له هو السيد ميرغني النصري، ليخوض الحزبان المؤتلفان معركة ساخنة داخل الجمعية التأسيسية، أسفرت عن فوز السيد ميرغني النصري عند إجراء الاقتراع.

نشأت الأزمة الثانية بين الحزبين المؤتلفين بمشكلة بين رئيس الوزراء ود. محمد يوسف أبوحريرة، وزير التجارة، عقب مذكرة وجهها الأخير إلى الأول، حوت اتهامات مباشرة للسيد مبارك الفاضل وزير الصناعة، حول تجاوزات له في تسويق الصمغ العربي. شهدت أيضا تلك الفترة الأزمة الصامتة بين رئيس الوزراء ووزير خارجيته السيد الشريف زين العابدين الهندي، الذي تحصن بالصمت والاعتكاف في منزله. عملت الجبهة الإسلامية المكونة للمعارضة البرلمانية على إذكاء خلافات الحزبين، ونقل الصراع السياسي إلى الشارع السوداني، عبر تنظيم وحشد كوادرها الطلابية في مظاهرات معارضة للحكومة. وتعاظمت حالة الفوضى وعدم

---

[١] الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة. ص ـ ٩٨.

الاستقرار بإعلان مجلس رأس الدولة لحالة الطوارئ في يوم ٢٥ يوليو١٩٨٧. «**أسوأ ما في تلك المهاترات إضاعتها لهيبة الحكم والحكام، وتهيأ المناخ للجبهة الإسلامية التي كانت تجلس في المعارضة فعملت على تصعيد المواقف عبر مظاهرات متفرقة في أوساط الطلاب، كانت الأولى كما كانت استهلالاً غير طيب للعهد الديمقراطي، وقعها سيئ على النفوس عدا الجبهة الإسلامية التي أسعدها بلوغ مراميها. تلك الحالة أيقظت مجلس رأس الدولة من سباته العميق فقطع التليفزيون إرساله ليلة السبت ١٩٨٧/٧/٢٥ ليذيع بياناً بفرض حالة الطوارئ. كانت نقاط البيان التسع تنعى في مجملها عجز القائمين على أمر النظام الديمقراطي، لكن يقيني أن مجلس رأس الدولة أراد بها لفت الأنظار لهيبة ضاعت كما ضاع (عقد على جيد خالصة)**».[1]
هكذا ضاعت السنة الأولى من الحكم الديمقراطي الثالث، وقضية الوطن الأولى في وقف الحرب الأهلية، وإرساء قواعد السلام العادل ما بارحت مكانها.. والحرب متصاعدة، وإفرازاتها وتداعياتها لحقت بكل مواطن سوداني في الجنوب والشمال.

فشلت حكومة الوحدة الوطنية الائتلافية بعد عام من الاختلافات، وفقدان روح الفريق المتجانس، وبدأ رئيس الوزراء في البحث عن حكومة جديدة أكثر ترابطاً وقدرة على التصدي للقضايا الشائكة. «**كانت البلاد محتاجة لتوسيع قاعدة الحكم لمواجهة القضايا القومية وهذا السلوك من بعض العناصر الاتحادية يضيق قاعدة الحكم. في هذا المناخ فتحت حواراً مع الجبهة الإسلامية القومية، فوجدت منهم تجاوباً، ثم طرحت الأمر على أجهزة حزب الأمة فكان موقفاً إيجابيا إذ عدلت من موقفها السابق**».[2] نسي السيد الصادق المهدي ما ظل يردده منذ انتفاضة أبريل ١٩٨٥ عن الجبهة الإسلامية، وسعى لإشراكها في الحكم لتأمين استمراره في السلطة، مع كل ما تحمله الجبهة من تناقض مع الأهداف السياسية التي تتطلبها تلك المرحلة لتحقيق الوحدة الوطنية والسلام. «**قال السيد الصادق، فيما نشرته صحيفة (صوت الأمة) ١٩٨٥/١١/١٧ عن الجبهة الإسلامية: (يعتبرون الجنوب عقبة في طريق الإسلام، ويطرحون إمكانية التخلص منه، وتتميز سياساتهم فيه باللامبالاة، وتصعيد المواقف دون اعتبار لخطورة ذلك على الإسلام والوطن على حد سواء..) انتهى.. وعبارة السيد الصادق (ويطرحون إمكانية التخلص منه) لا تعني سوى أن الجبهة تطرح (إمكانية فصل الجنوب).. فإذا كان السيد الصادق يتهم الجبهة بأنها تطرح إمكانية فصل الجنوب، وتتعامل مع مشكلة الجنوب (باللامبالاة) وتعمل**

(١) فتحي الضو محمد، محنة النخبة السودانية. ص — ٩٨.
(٢) الصادق المهدي، مصدر سابق. ص — ٢٦.

على (تصعيد المواقف) بشأنها، فكيف يشركها في حكومة تضع في أولى أولويات أعمالها، كما جاء في ميثاقها (الحل السلمي لمشكلة الجنوب... وتأكيد وحدة التراب السوداني)؟؟ بل كيف يشرك السيد الصادق الجبهة في حكومته، وهو يرى أن سياساتها تشكل (خطراً على الإسلام والوطن)؟؟ أليس حرياً بالسيد الصادق أن يضن (بالإسلام والوطن) على أن يعرضهما للخطر الذي تشكله سياسات الجبهة وهي في السلطة؟؟».[1] يشير السيد رئيس الوزراء في مقولته السابقة إلى أن الحزب الاتحادي منقسم في داخله، إذ توجد فيه معارضة لسياسات الحكومة المشارك فيها، وأخرى ضد زعامة وقيادة الحزب، ورغم ذلك مضى في جمع صفوف حكومته الثانية. في مايو ١٩٨٧ وبعد مشاورات مطولة وبعد كتابة ما سمي بـ «ميثاق الشرف» تشكلت حكومة ائتلافية أطلق عليها اسم **«حكومة الوفاق الوطني»**، وضمت داخلها كل التناقضات المتاحة، عدا الحزب الشيوعي الذي ظل في المعارضة، إذ تكونت من أحزاب الأمة، الاتحادي، الجبهة القومية الإسلامية، القومي السوداني، التجمع السياسي لجنوب السودان، سابكو، وأخيراً الحزب الفيدرالي.

كان المؤشر الإيجابي في تلك الحكومة هو تعيين الفريق (م) عبدالماجد حامد خليل كوزير للدفاع، فهو رجل مستقل، وشخصية لها احترامها وتقديرها بين القوى السياسية، ومن القوات المسلحة السودانية التي رأت فيه الأمل لخروجها من دائرة قصور السياسات القومية تجاهها، وتجاه الوطن. **«وكان بين هؤلاء الدكتور جون قرنق الذي أثنى على اختيار عبدالماجد ليس فقط وفاء لضابط كبير تولاه بالرعاية عندما عمل تحت إمرته، وإنما تقديراً لقدراته المهنية وحسه السليم في تقدير المواقف».**[2]

كان إطلاق اسم «الوفاق» على تلك الحكومة اسماً على غير مسمى، فقد شهدت تلك الفترة أكبر الخلافات والتناحر والمكايدات السياسية في القضية القومية الأولى وذات الأسبقية العاجلة، المتمثلة في وقف الحرب الأهلية وتحقيق السلام. جاء أبرز أحداث ذلك العام في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨، بتوقيع الحزب الاتحادي الديمقراطي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان **«اتفاقية السلام السودانية»** بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا. أحدث الاتفاق صدى داوياً، فخرجت جماهير الشعب السوداني بصورة عفوية، ودون أي تنظيم حكومي، وفي ظل تجاهل كامل من إعلام الدولة، لاستقبال السيد محمد عثمان الميرغني، فقفلت جموعها الشوارع المؤدية إلى مطار الخرطوم،

---

[1] عوض الكريم موسى عبد اللطيف، تناقضات الصادق المهدي. ص ـــ ٣.

[2] منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل. جزء ٢ ـــ ص ١٤٤.

وكان ذلك أكبر استفتاء على رغبة الشعب السوداني في الوحدة والسلام والاستقرار. «**وجد الاتفاق تأييداً كاملاً من كل قطاعات الشعب السوداني بمختلف سحناته. تجسد ذلك خلال الحشد الجماهيري الذي استقبل به السيد محمد عثمان الميرغني عند عودته للخرطوم بعد توقيعه لذلك الاتفاق مع العقيد جون قرنق. كان ذلك يمثل كسباً سياسياً رائعاً لا يضاهيه إلا إعلان الاستقلال**».[١] كان موقف القوى السياسية جميعها مؤيداً للاتفاق، عدا الجبهة الإسلامية، وجاراها في ذلك جزء من حزب الأمة، وعلى رأسه زعيمه السيد الصادق المهدي، الذي وقف متردداً في اتخاذ القرار السليم في قضية قومية لا تقبل التسويف والمماطلة أو التوضيحات. «**أما الجبهة الإسلامية فقد عارضتها واعتبرتها مروقاً على الدين وانحرافاً واستسلاماً ــ وأيدها حزب الأمة من حيث المبدأ وأصدر بياناً بذلك، ولكن مع تأييدنا لها سعينا إلى سد الفجوة مع حليفنا**».[٢]

يتفق الكثير من الكتاب السياسيين والمؤرخين على أن العام ١٩٨٨ كان من أكثر فترات الديمقراطية الثالثة عدم استقرار وتجاذباً بين الأحزاب المؤتلفة ــ المختلفة ــ المكونة للحكومة. ولا يمكن مطلقاً استمرار حكومة في تنفيذ مهامها الوطنية، والاختلاف بين أطرافها جذري في قضايا استراتيجية لا تقبل التسويف أو أنصاف الحلول. بنفس القدر من التردي السياسي في إدارة الحكم، شهد ذلك العام تردياً أمنياً شاملاً، بدأ بتفجير قنابل في فندق الأكروبول، الذي يقع في قلب العاصمة، وأعقبه في ١٧ يناير اغتيال المعارض العراقي مهدي الحكيم في بهو فندق هيلتون، وفرار الجناة في عربة دبلوماسية أجمع على تحديد هويتها كل الشهود. ثم كانت حادثة إطلاق نيران كثيفة من عربة مسرعة على منزل السيد محمد عثمان الميرغني في الخرطوم، وأعقبه حادث مشابه تعرض له منزل الفريق عبدالماجد حامد خليل وزير الدفاع، وكان الحادثان الأخيران رسائل تحذير من كوادر الجبهة الإسلامية القومية المشاركة في الحكم. أما غرب السودان، فقد تحول إلى مسرح حرب حينما بدأت المعارضة التشادية تحت قيادة «ابن عمر» المتمركزة في وادي هور القتال مع قوات الحكومة التشادية داخل الأراضي السودانية، بينما بحّت أصوات نواب دار فور داخل الجمعية التأسيسية في المطالبة بإنهاء الوجود الأجنبي. كانت إفرازات الصراع التشادي كبيرة على المنطقة، ونتيجة لانتشار الأسلحة والفوضى وغياب الأمن الفاعل، انتشرت ظاهرة النهب المسلح بصورة واسعة النطاق في إقليمي دار فور وكردفان.

---

(١) السر أحمد سعيد، السيف والطغاة ص ــ ١٣٦.

(٢) الصادق المهدي، مصدر سابق. ص ــ ٢٧.

الظاهرة المقلقة الثانية تمثلت في المعلومات المتاحة للجميع بوجود مليشيات مسلحة تابعة للأحزاب السياسية، ولديها مخزونات من الأسلحة في مناطق مختلفة من العاصمة. **«وفي دوائر الأحزاب ارتفعت نبرة الحديث عن مليشيات مسلحة. أعلن الدكتور عمر نورالدائم غير مرة استنفار مليشيات الحزب المسلحة للذود عن الحكومة التي يرأسها الصادق المهدي. وقال: (إنه يعني ما يقول أي استنفار المليشيات في مواجهة أي خطر على الحكومة). وقد نشرت إحدى الصحف قوائم طويلة لأسلحة مختلفة استولت عليها القوات المسلحة في منطقة الثورة بأمدرمان وأخرى في منطقة الخرطوم ٢ بالعاصمة، وأشارت الصحيفة إلى دخول كميات كبيرة من السلاح والذخائر إلى البلاد في الفترة التي أعقبت انتفاضة السادس من أبريل ١٩٨٥».**[١] والحقيقة التي كانت معلومة لأجهزة الأمن، أن معظم الأحزاب السودانية في فترة الديمقراطية الثالثة كانت تحتفظ بعناصر مدربة، ولديها مخزونات متفاوتة من الأسلحة. عقب الانتفاضة سأل الصحفي فتحي الضو الصادق المهدي سؤالاً مباشراً في ١٣ أغسطس ١٩٨٥م، إن كانت هناك قوى سياسية تملك سلاحاً وكانت إجابته: **«نعم هناك بعض القوى التي تملك أسلحة ومستهترة بالتوجه الديمقراطي وقد نقلنا معلومات عن بعضها للحكومة. ونتوقع أن يكون الموقف حازماً في هذا الموضوع لأنه مدخل للبننة السودان، أما مسألة الحدود فقد اقترحنا على الحكومة تكوين قوات دفاع شعبي لحرب العصابات إضافة لقواتها النظامية لأنها أقدر على حرب العصابات، وهي أكثر حسماً لصد العدوان!! ».**[٢]

هكذا كان الحال بنهاية العام ١٩٨٨ ومطلع العام ١٩٨٩.. حكومة وفاق وطني بلا وفاق داخلها وهي مختلفة في كل المسائل، وأخطر خلافاتها يكمن في معالجة قضية الحرب الأهلية، التي وصلت إفرازاتها بصورة واضحة إلى العاصمة القومية في شكل عشرات الألوف من النازحين من الجنوب، والمنتشرين في أحزمة سكنية عشوائية حولها.. أما الحالة الاقتصادية فقد وصلت إلى قمة ترديها، نتيجة للمنصرفات المالية الضخمة في العمليات العسكرية في الجنوب، وارتفاع نسب التضخم والأسعار بصورة مطردة. أما الخدمات، من تعليم وصحة ومرافق، فقد شهدت تدهوراً ملحوظاً، وظهر ذلك بوضوح في انقطاع خدمات الكهرباء لساعات طويلة في العاصمة والمدن الكبرى.. أصبحت قطاعات كبيرة من المواطنين تعاني من انقطاع المياه النقية، وتقوم بالتوجه إلى مجرى النهر لسد احتياجاتها من مياه الشرب.

---

(١) فتحي الضو، مصدر سابق. ص ـــ ٦٠.

(٢) فتحي الضو، مصدر سابق. ص ـــ ٢٨.

في تلك الأجواء المضطربة، اتخذت حكومة الوفاق القرار الخطأ في الزمن الخطأ، وذلك برفعها معدلات الضرائب والرسوم على السلع، خاصة سلعة السكر الاستراتيجية والحساسة. وجدت تلك القرارات معارضة واسعة من القوى السياسية والنقابات، وانفجرت مظاهرات عنيفة سميت بـ «انتفاضة السكر»، وكادت أن تطيح بالحكومة، لولا تراجعها وإلغاؤها لتلك القوارات. تزامن ذلك اللغط والجدل والفوضى بالموقف من قضية السلام، بعد تمسك الحزب الاتحادي بضرورة إجازة الجمعية التأسيسية لـ«اتفاقية السلام السودانية» بكاملها، في مقابل الاقتراح الذي طرحه رئيس الوزراء بمعالجة الموقف وإجازة الاتفاقية ضمنياً. كان أن فاز مقترح تفويض رئيس الوزراء.. وكان ذلك نهاية الاتحادي الديمقراطي في الحكومة التي نعتت بالوفاق. في يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨ انسحب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة.. وتسارعت وتيرة التخبط والفوضى.. أما القوات المسلحة، فقد كانت ترقب الموقف السياسي في انزعاج وتوجس، وظل تركيزها على أسبقيتها في معالجة تدهور الموقف في مناطق العمليات، ووقف تساقط الحاميات العسكرية كأوراق الخريف أمام هجمات قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان.

القوات المسلحة السودانية ١٩٨٥– ١٩٨٨.. شبح الهزيمة

بانتهاء الحكم المايوي في أبريل ١٩٨٥، كانت القوات المسلحة السودانية قد دفعت فاتورة باهظة التكاليف طوال ستة عشر عاماً من السياسات والتحالفات المتقلبة، التي مارسها الجنرال نميري. كان النظام المايوي يزايد كثيراً طوال فترة حكمه بأنه أولى القوات المسلحة جل اهتمامه، ووفر لها التسليح المتقدم والتدريب الرفيع، ومستوى المعيشة المناسب لأفرادها.. وأنها أصبحت قوة ضاربة لا يستهان بها. أما الحقيقة فهي عكس ذلك تماماً، فخلال ثلاث فترات حكم عسكري دكتاتوري كانت القوات المسلحة السودانية ضحية، مثلها مثل بقية الشعب السوداني، فالمعروف أن الأنظمة العسكرية تبدأ بتأمين استمرار نظامها بتطهير القوات المسلحة من العناصر المشكوك في ولائها أو لا يؤتمن جانبها، وتكون تلك التصفية في شكل قوائم طويلة بالإبعاد والإحالة إلى التقاعد. كان ذلك حال النظام المايوي، الذي أبعد المئات من القادة والضباط، وجلهم كوادر مؤهلة وقادرة على العطاء، وفتح الطريق للمحاسيب وأهل الثقة، كما وجدت الكثير من العناصر المتسلقة عديمة الكفاءة والاحتراف طريقها لمناصب ووظائف قيادية عليا، يفسدون فيها بأكثر مما يصلحون. لن ندخل في تفاصيل الأذى الذي حاق بالقوات المسلحة خلال الستة عشر عاماً من

الحكم المايوي، فقد تعرضنا له من قبل، ولكن نورد هذا لتأكيد أنها خرجت منهكة من تلك الحقبة، وكانت تحتاج لكثير من الإصلاح وإعادة التأهيل.

كانت الفرصة متاحة لـ «المجلس العسكري الانتقالي» الذي رأس القوات المسلحة للبدء في تطبيق خطط واضحة تهدف إلى تطهير صفوف القوات المسلحة من العناصر الملوثة والضالعة في ممارسات النظام المايوي وفساده، ومن عديمي القدرة المهنية والسلوك القويم. ولكن.. كان ذلك المجلس المترهل يضم في صفوفه من تنطبق عليهم تلك الصفات بذاتها، فكيف يستقيم عقلاً أن يتم الإصلاح؟! ضاعت سنة الانتقال وصولاً إلى الحكم الديمقراطي، والقوات المسلحة في حالها الذي خرجت به من الحكم المايوي، وغارقة أكثر في آتون الحرب الأهلية بجنوب السودان.

بحلول العام ١٩٨٦، كانت الحرب في الجنوب قد امتصت كل قدرات القوات المسلحة.. تحول مسرح العمليات الجنوبي إلى مستنقع قادر على ابتلاع أي قوات يتم تجهيزها، أو أسلحة ومعدات جديدة يتم الحصول عليها من هبات الدول الشقيقة.. كانت كل اتفاقيات التسليح قد توقفت منذ مطلع الثمانينات، وموارد الدولة الاقتصادية وقدراتها على مواجهة منصرفات الحرب اليومية أصبحت متدنية للغاية، وانعكس ذلك بوضوح في انتظام توفير إمدادات القتال، خاصة الذخائر والوقود والتعيينات.. ووصل الأمر أخيراً إلى العجز عن توفير مرتبات القوات المقاتلة.. انعكست حالة التآكل والاستنزاف وقلة الموارد على الكفاءة القتالية للقوات، ويمكن أن نشير إلى ثلاثة عوامل كانت ماحقة الأثر في إضعاف قدرة القتال والصمود التي تميزت بها القوات المسلحة السودانية طوال تاريخها الماضي:

أ. **<u>القصور في الأسلحة والمعدات:</u>**

حتى نهاية الستينات، اعتمدت القوات المسلحة السودانية على الأسلحة والمعدات المصنعة في العالم الغربي. في العام ١٩٦٨ اتخذت الحكومة الديمقراطية قراراً بتنويع مصادر السلاح، والاعتماد على أسلحة الكتلة الشرقية لرخص أسعارها، وبناء على ذلك تم توقيع اتفاقية تسليح مع الاتحاد السوفيتي، وهي الصفقة التي وقعها وزير الدفاع آنذاك السيد آدم موسى مادبو. عقب انقلاب مايو ١٩٦٩، واتخاذ النظام الجديد موقفاً سياسياً مؤيداً للكتلة الشرقية، تم توقيع عدة صفقات تسليح كبيرة، واتفاقيات أخرى للتدريب وإرسال خبراء عسكريين. شهدت بداية السبعينات تدفق الأسلحة والمعدات السوفيتية على السودان، وقد صحبها مئات من الخبراء العسكريين للمشاركة في تدريب القوات المسلحة

على الأسلحة الجديدة، خاصة في القوات الجوية والدفاع الجوي. يمكن اعتبار العامين ١٩٧١/١٩٧٠ الفترة الوحيدة التي تفوقت فيها القوات المسلحة السودانية عند مقارنتها بإمكانيات دول الجوار الأفريقي.

بعد فشل انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١، وبداية حملة التصفية الكبيرة للحزب الشيوعي السوداني، ودخول النظام المايوي بصورة سافرة في ركب دول ميثاق طرابلس، قل الدعم العسكري السوفييتي، وليتوقف تماماً عند منتصف السبعينات، وبدأت تراكمات انقطاع التزويد المنتظم بقطع الغيار تظهر بوضوح على كفاءة الأسلحة والمعدات. استمر تدني القدرات العسكرية بصورة منتظمة، وكان يقلل من تأثير ذلك القصور بعض العون والهبات التي كانت تصل من المملكة العربية السعودية وليبيا والعراق والإمارات العربية المتحدة. في العام ١٩٧٧ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم مساعدات عسكرية للسودان، حينما أصبح النظام المايوي داخل المظلة الأمريكية، وقد بلغت المساعدات السنوية ما يقارب المائة وخمسين مليون دولار سنوياً. عقد النظام المايوي أيضاً صفقات تسليح وقطع غيار للأسلحة الروسية بقروض ميسرة مع الصين خلال نهاية السبعينات.

بحلول العام ١٩٨٣ واندلاع الحرب الأهلية مجدداً، وما صاحب ذلك العام من إعلان «قوانين سبتمبر» سيئة السمعة، توقف العون الأمريكي وأي مساعدات أخرى من دول الغرب الأوربي، وأصبحت القوات المسلحة السودانية تعتمد بصورة كبيرة على مشتروات قليلة من الصين، وعلى الهبات وطلب العون من الدول العربية. في العامين ١٩٨٨/١٩٨٧، وقّعت الحكومة الديمقراطية صفقات أسلحة ومعدات مع الصين ويوغسلافيا وتركيا، بلغت في مجملها أربعمائة وخمسين مليون دولار، وذلك لإنقاذ الموقف المتردي لقدرات القوات المسلحة، بعد أن استنزفت الحرب في جنوب السودان (١٩٨٣-١٩٨٨) جل قدراتها واحتياطاتها. بحلول ذلك العام كانت القوات الجوية في أضعف حالاتها بعد توقف معظم المقاتلات، وتدهورت قدرة النقل الجوي من طائرات النقل الثقيل وطائرات الهليكوبتر، وشمل ذلك التدهور قوات الدفاع الجوي التي تعطلت تماماً صواريخها وأجهزة راداراتها. في تلك الفترة كانت القوات المسلحة قد وصلت إلى الحد الأدنى في كفاءة الأسلحة والمعدات، وهي مرحلة حرجة تزامنت مع تصاعد العمليات في مسرح العمليات في الجنوب، بعد أن تحولت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى مرحلة عمليات قتالية مشابهة للحرب النظامية، وتمكنت من قطع معظم طرق

وخطوط الإمدادات «الملاحة النهرية، الطرق البرية والخط الحديدي» وبدأت في شن هجمات واسعة النطاق على الحاميات والمدن الكبيرة.

ب. **تدهور الكفاءة القتالية للوحدات المقاتلة:**

إضافة للعامل المؤثر في قصور الأسلحة والمعدات الذي أشرنا إليه، كانت هناك العديد من الأسباب الأخرى التي أدت إلى الضعف العام في القدرة القتالية للتشكيلات والوحدات العاملة في مسرح عمليات الجنوب، ويمكن أن نشير إلى أهمها:

(١) ضعف كفاءة وقدرات القيادات الميدانية، خاصة في الرتب العليا والوسيطة، نتيجة لحالة عدم الاستقرار وعدم تطوير القوات المسلحة بالتدريب المنتظم، والآثار المباشرة لتشريد الكفاءات القيادية خلال الحقبة المايوية، بالقدر الذي حال دون انتقال المعرفة والخبرة المتوارثة بصورة منتظمة إلى الأجيال الجديدة من القادة.

(٢) قصور التدريب والتأهيل القتالي للوحدات قبل إرسالها إلى مناطق العمليات، ويعزى ذلك لقلة الموارد والاحتياج الملح لسد الثغرات في مناطق العمليات قبل اكتمال التدريب وتجهيز الوحدات.

(٣) عدم انتظام وانسياب الإمدادات العسكرية من ذخائر وتعيينات ومواد أخرى إلى مناطق العمليات، مما أضعف قدرات صمود الوحدات المقاتلة في مناطق العمليات.

جـ. **التدهور الحاد في معنويات القوات المقاتلة:**

بحلول العام ١٩٨٨ كان واضحاً أن وحدات القوات المسلحة العاملة في مسرح العمليات في جنوب السودان، وتلك التي يتم تجهيزها لغيار القوات أو التعزيز، قد تدنت معنوياتها كثيراً. وبلا شك أن العوامل التي سقناها من قبل كان لها أثرها الكبير في انخفاض المعنويات وضعف إرادة القتال لدى ضباط وجنود القوات المسلحة، إلاّ أن تمزق الجبهة الداخلية بين مساند للحرب، ومنادٍ بالسلام، كان له أثره الكبير. وجدت القوات المسلحة أنها غارقة في أتون حرب طاحنة انقسم الشعب بشأنها.. فالأغلبية تطالب بالسلام، بينما الحكومة غير جادة في التوجه نحوه أو حسم أمرها واتخاذ قرار الاستمرار في الحرب، وتوفير متطلبات القتال التي تنادي بها القوات المسلحة.

ببداية شهر سبتمبر ١٩٨٨ كانت التشكيلات والوحدات العاملة في مسرح عمليات الجنوب في حالة إحباط كامل، بعد أن تدنت قدراتها القتالية ومعنوياتها إلى الصفر، وخلفها تقف حكومة فشلت في توفير متطلبات القتال، أو النهوض لمستوى المسئولية وإدارة سياسات جادة لإحلال السلام .. أما الطرف الثاني ـ أي الحركة الشعبية لتحرير السودان ـ فقد وصلت إلى أوج عنفوانها.. وتحولت من مرحلة «الحرب شبه النظامية» إلى «مرحلة الحرب النظامية» بقطع خطوط الإمداد والبدء في مهاجمة المناطق والمدن الكبيرة، والاحتفاظ بمناطق محررة.

معضلة الناصر . . والتداعيات

تصاعد الموقف في مناطق العمليات بصورة درامية خلال شهر سبتمبر ١٩٨٨، حينما بدأت الحاميات الكبيرة في التعرض لحصار متكامل بعد قطع خطوط إمدادها. في شرق الاستوائية تم حصار «حامية كبويتا» الهامة والتي تعتبر ذات أهمية استراتيجية كبيرة، بحكم أنها تسيطر على الطرق والممرات المؤدية إلى حدود السودان الجنوبية مع كينيا. تم أيضاً فرض الحصار على «مدينة توريت» ورغم أن حاميتها بها قوات ضخمة تزيد على الألفي جندي، ومزودة بالمدفعية والمدرعات استكانت للحصار، وظهر بوضوح فقدان المبادأة والرغبة في القتال. أما في منطقة أعالي النيل فقد تغير الموقف بصورة جذرية نتيجة لتمرد قوات «أنيانيا ـ٢»، التي كانت موالية للحكومة، وتحت قيادة اللواء غوردون كونق أعلنت انضمامها للحركة الشعبية لتحرير السودان، وبكل سهولة سقطت كل مناطق نهر السوباط في يد الحركة الشعبية، كما حوصرت «مدينة الناصر» تماماً.

في الثاني عشر من سبتمبر ١٩٨٨ بدأت الهزائم الكبيرة، إذ انسحبت حامية كبويتا من المدينة تاركة خلفها كل أسلحتها الثقيلة، سقطت الحامية والمطار، وسيطرت الحركة الشعبية على معظم مناطق شرق الاستوائية، وكل المناطق المتاخمة لكينيا. ظلت توريت عاصمة شرق الاستوائية تحت الحصار، وفشلت جهود تعزيزها بقوات إضافية من قيادة المنطقة العسكرية الاستوائية في جوبا عاصمة الإقليم. أما في أعالي النيل، فقد استمر الموقف العسكري في التدهور، واشتد الحصار على مدينة الناصر، التي بذلت القيادة العامة جهوداً كبيرة لإنقاذها. تم دفع مقاتلات القوات الجوية إلى مطار الدمازين لتقوم بقصف يومي على تجمعات قوات الحركة الشعبية التي تحاصر المدينة، بينما استمرت عمليات إسقاط الإمدادات من الجو بواسطة طائرات

النقل. وفي محاولة لفك الحصار عن الناصر، أرسلت القيادة العامة كتيبة مشاة من مدينة كوستي لتتحرك عن طريق البر، ولكن فشلت تلك القوة من الوصول لاستمرار قفل الطرق بالوحل والخيران. أصبحت معركة حامية الناصر ملحمة بطولية يراقبها في وجل كل أفراد القوات المسلحة.. بينما بدأت وسائل الإعلام، وخاصة صحف الجبهة الإسلامية، في متابعة سير المعركة المستمرة، خاصة بعد أن أسقطت قوات الحركة الشعبية «طائرة ميج» مقاتلة فوق سماء الناصر كان يقودها العقيد طيار مختار محمدين، الذي اتضح لاحقاً أنه القائد الأول للجناح العسكري السري للجبهة الإسلامية.

كان قد تم في يوليو من ذلك العام تعيين الفريق بحري فتحي أحمد علي قائداً عاماً للقوات المسلحة، وقد اختار هيئة قيادة مكونة من:[1]

- الفريق مهدي بابو نمر: رئيس هيئة الأركان «من الدفاع الجوي».
- الفريق عبدالرحمن سعيد: نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات «من سلاح المهندسين».
- الفريق تاور السنوسي الغائب: نائب رئيس هيئة الأركان للإمداد «من سلاح المهندسين».
- الفريق محمد زين العابدين: نائب رئيس هيئة الأركان للإدارة «من سلاح المدفعية».

فور تعيين الفريق فتحي أحمد على في منصب القائد العام، بدأ في تنفيذ خطة طموحة لإعادة بناء وتأهيل القوات المسلحة، وكان ذلك نهجاً علمياً افتقدته القوات المسلحة لسنوات طويلة، ومنذ إقصاء النظام المايوي للفريق عبدالماجد حامد خليل في مطلع العام ١٩٨٢. كان واضحاً أن الطاقم الجديد الذي أصبح في هيئة القيادة يفتقد للكثير من الخبرات التي تتطلبها تلك المرحلة الحاسمة من الحرب في جنوب السودان، ولكن.. لم يكن هنالك أحسن مما كان، فالقوات المسلحة أصبحت فقيرة في القيادات المتمرسة بعد أعوام مايو الستة عشر، التي ألحقت الكثير من الضرر بالتطوير والإعداد المتدرج للقادة. تم أيضاً في يوليو من العام ١٩٨٨ تكوين حكومة جديدة، «حكومة الوفاق الوطني» التي أشرنا لها من قبل، وكان أبرز ما ظهر فيها اختيار الفريق عبدالماجد حامد خليل وزيراً للدفاع. لاقى تعيين الفريق عبدالماجد حامد خليل قبولاً واسعاً من القوات المسلحة الغارقة في مستنقع الحرب الخاسرة، والمعانية من الفوضى في صفوفها كحصاد لأعوام طويلة من التدمير المنتظم، فالفريق عبد الماجد حامد خليل مشهود له بالكفاءة والقدرة والاحتراف. تشكل فريق عمل في وزارة الدفاع والقيادة العامة موحد الأفكار والمنهج، فقد تزامل الوزير والقائد العام لسنوات طويلة معاً، وكلاهما يكن للآخر الاحترام والتقدير. لم يتوان الفريق

---

[1] يلاحظ عدم وجود أي ضابط من المشاة التي تُكونْ ٧٠% (تقريباً) من القوات المسلحة السودانية.

فتحي من تقديم خططه الطموحة لتطوير القوات المسلحة إلى «**مجلس الدفاع الوطني**»،[1] وكانت أكثرها أهمية تلك الخاصة بالأسلحة والمعدات والتجهيزات الأخرى المطلوبة لدعم الكفاءة القتالية. ولكن.. هل يستطيع أي فريق مناط به مسألة الدفاع أداء مهامه في حكومة مدنية منقسمة تماماً في مسألة القرارات الاستراتيجية لإدارة الحرب؟

كانت أبرز الأحداث السياسية المؤثرة في ذلك المنعطف الصعب من عمر الديمقراطية الثالثة، وعلى مسيرة القوات المسلحة المنهكة والمحاصرة في الناصر وتوريت، هو توقيع «اتفاقية السلام السودانية» بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨. وجدت تلك الاتفاقية أكبر تأييد قومي من جماهير الشعب السوداني المتعطشة للسلام.. ووقفت ــ كما أسلفنا الذكر ــ كل القوى السياسية مؤيدة لذلك الاتفاق التاريخي، عدا حزب الأمة الحائر بين اتخاذ القرار الحتمي في مساندة السلام، أو الوقوف مع حليفته الجبهة الإسلامية القومية، التي أعلنت رفضها الكامل للاتفاقية، واعتبرتها مروقاً عن الدين، وانحرافاً واستسلاماً. أما القوات المسلحة، فقد كانت أكثر فهماً وتقييماً للموقف السياسي ــ العسكري لأسباب جوهرية تتمثل في التالي:

أ. إن الحرب في جنوب السودان هي حرب سياسية في المقام الأول، ولا يمكن تحقيق انتصار حاسم فيها، ولذا فإن التسوية السياسية لابد منها، وذلك كما حدث من قبل في الحرب الأهلية الأولى عبر اتفاقية أديس أبابا في العام ١٩٧٢.

ب. موارد واقتصاد الدولة في حالة تدهور مستمر بسبب خسائر الحرب وتكلفتها المالية الباهظة، والتي تقدر بما يقارب المليون دولار يومياً. وفي نفس الوقت، فإن الاستمرار في الحرب يتطلب التعبئة الشاملة للدولة، وتوفير الميزانيات المالية المطلوبة للحصول على أسلحة ومعدات متفوقة، وهي مسألة أصبحت في غاية الصعوبة نتيجة لحالة الاقتصاد، وعزوف الدول الغربية المانحة عن تقديم أي مساعدات عسكرية للسودان، هذا إن لم تقم بعرقلة المساعدات المحدودة التي تقدمها بعض الدول العربية.

جـ. الجبهة الداخلية منقسمة في قضية الحرب، وفي السياسات القومية، لمعالجة مشكلة جنوب السودان، والغالبية العظمى من جماهير الشعب السوداني تطالب بإحلال السلام، ورفع المعاناة الشاملة التي أفرزتها الحرب.

---

[1] يتكون مجلس الدفاع الوطني من: رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير الخارجية، وزير المالية، النائب العام والقائد العام للقوات المسلحة مقرراً للمجلس.

جاء الرأي الأوضح الذي أبدته القوات المسلحة ضمناً عن اتفاقية السلام ما صدر من وزير الدفاع الفريق عبدالماجد حامد خليل في السابع عشر من نوفمبر ١٩٨٨. كان الفريق عبدالماجد في زيارة تفقدية لمدينة واو وبصحبته القائد العام للقوات المسلحة ووفد عسكري كبير، عندما أصاب صاروخ «سام ٧» المضاد للطائرات، أطلقه أحد مقاتلي الحركة الشعبية، طائرة الوفد عند اقترابها من المطار. كادت أن تسقط الطائرة لولا براعة وحنكة قائدها العميد طيار عامر الزين. نجا الوفد من كارثة محققة، وعند عودته إلى مطار الخرطوم تحدث الفريق عبدالماجد للصحفيين وأورد تعليقاً غير متوقع من وزير دفاع تعرض لمثل ذلك الحادث قائلاً: «**إن الحادث لا يشكل عائقاً أمام عملية السلام أو إجهاضاً لمساعيها، وأن المؤسسة العسكرية لا زالت عند موقفها من أن الحرب ليست هي الوسيلة التي تحقق السلام، بل إن الحل السلمي مازال خيار المؤسسة العسكرية لحل مشكلة الجنوب**».[1] كان ذلك هو الرأي الذي أجمعت عليه معظم قيادات القوات المسلحة، وأجمع عليه الشعب السوداني، عدا تلك القلة التي ترفض السلام وتدق طبول الحرب، وقد انعكس رأيها ذلك بوضوح في صحفها العديدة وآلتها الإعلامية الهائلة، وهي «الجبهة القومية الإسلامية».

بنهاية العام ١٩٨٨ كانت «حكومة الوفاق الوطني» قد تحولت إلى ائتلاف بين حزب الأمة والجبهة الإسلامية، بعد انسحاب الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة في ٢٨ ديسمبر، أما «اتفاقية السلام السودانية» فقد قتلتها «توضيحات رئيس الوزراء»، وموالاته للحزب الحليف الرافض لها. جاءت بداية العام ١٩٨٩ بمزيد من التدهور في موقف القوات المسلحة في مناطق العمليات، إذ استمر حصار الحركة الشعبية لمدينة توريت، وتكررت نفس مأساة الناصر. أصبحت القوات المحاصرة تتلقى إمدادها بالإسقاط من الجو، وكثيراً ما كانت شحنات الذخائر والتعيينات تسقط في المنطقة الحرام بين الطرفين المتقاتلين، ويصل الأمر إلى الاشتباك بالأيدي بين جنود القوات المسلحة الجوعى ومقاتلي الحركة الشعبية للاستحواذ على المواد المسقطة.

كانت القوات التي أرسلت لفك حصار توريت قد وصلت إلى «منطقة ليريا» التي تبعد حوالي ٦٠ كيلو متراً عن مدينة جوبا، مقر القيادة الاستوائية، عندما قامت دبابتان تابعتان للحركة الشعبية بالهجوم على تلك القوة الضخمة الجيدة التسليح.. وحدثت المفاجأة عندما انهارت قوة التعزيز وتراجعت بصورة غير منتظمة إلى ضواحي مدينة جوبا. «**صحيح أن بقية القوة استطاعت أن تدمر الدبابة وتهزم الكمين ولكن الذين تشتتوا من هول الصدمة الأولى فروا في**

---

[1] لسر أحمد سعيد، السيف والطغاة. ص ـــ ١٣٧.

كل الاتجاهات حيث لجأ بعضهم إلى ليريا الواقعة بين جوبا وتوريت. كانت هناك قوة كبيرة في ليريا، فلما سمعت خبر الدبابة وقد نقله إليها الفارون في شيء من التهويل والمبالغة لم تنتظر تأكيد أو نفي ما سمعت، بل استغلت ٦٤ ناقلة مخصصة لها وفرت إلى جوبا تاركة المواقع في ليريا خالية تماماً».[1] كانت تلك هزيمة عسكرية فوق تصور كل قيادة القوات المسلحة، فالقوة التي تقهقرت وتم احتجازها في الضفة الشرقية لبحر الجبل، ومنعت من دخول مدينة جوبا حتى لا يحدث انهيار كامل في كل المنطقة الاستوائية، كانت قوة ضخمة، ولم يكن متوقعاً أن يتمكن أي حشد للحركة الشعبية من إيقاف تقدمها في منطقة توريت.. ولكنها كانت قوة قتالية فقدت «إرادة القتال».. ـ **The Will to Fight**ـ وهو مكوّن حيوي، بدونه تصبح أي قوة مقاتلة عبارة عن قوة ورقية غير فاعلة، وقديماً قيل: **«إن أعظم درجات المهارة هي تحطيم إرادة العدو بدون قتال»**[2] وذلك ــ على ما يبدو ــ ما تمكنت من تحقيقه الحركة الشعبية في ذلك الوقت.

بدأت المواجهة بين رئيس الوزراء وقيادة القوات المسلحة عندما اتهمها صراحة بالتقصير في إدارة الحرب، وعدم الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة. في خلال شهر يناير ١٩٨٩ انتقد رئيس الوزراء أداء القوات المسلحة في اجتماع عقد بالقيادة العامة لتدارس الموقف، وذلك بعد انهيار قوات ليريا، وتحول حامية توريت إلى ورقة شجرة ذابلة تنتظر الريح لتسقط. تمثلت اتهامات رئيس الوزراء في التالي:

«إننا حقاً نعاني من تصدع في الجبهة الداخلية والموقف الإعلامي غير المسئول. ولكن هناك مسائل متعلقة بالأداء العسكري الذي هو مسئوليتكم (ينبغي) ألا نتركها دون دراسة لها. أنا شخصياً لست مقتنعاً بأننا نستخدم ما عندنا من المعدات بالكفاءة المطلوبة وعندي ملاحظات سأبديها لكم بصراحة راجياً أن نعكف على دراستها معاً:

أ. هناك انهيار في المستوى القيادي الميداني في كثير من المواقع والدليل على ذلك ما حدث في كبويتا وليريا ولواء الردع والكتيبة ١١٨، هذا الانهيار جعل المعدات الموجودة لا تستعمل بكفاءة، بل جعلها مصدراً لتسليح العدو.

ب. ثمة هبوط مريع في الروح المعنوية للقوات، فبعد أن كان مجرد ظهور قواتنا يرعب العدو انعكست الآية.

---

[1] الصادق المهدي ــ مصدر سابق. في إفادته عن الحالة التي وصلت لها القوات المسلحة في العام ١٩٨٨. ص ــ ٤٩.

[2] صن تزو، مفكر صيني ٥٠١ قبل الميلاد.

جـ. إن خطتنا القتالية قائمة على الدفاع وحده. فالعدو هو الذي يختار متى وكيف وأين يهاجم. ونحن لا نهاجم معسكراته ولا خطوط إمداده ولا نهاجمه من خلفه، لذلك تركنا له زمام المبادرة وهذا يلحق بنا الهزائم».[1]

ما قاله السيد رئيس الوزراء كان حقيقة.. ولكن، ما لم يقله ولا أدري إن كان يعلمه ــ وهو سيد العارفين ــ أن مقاومة الحرب الثورية، وهي نوع الحرب التي تخوضها القوات المسلحة السودانية في جنوب السودان، لا يمكن نجاحها وتحقيق انتصارات فيها، أو في الحد الأدنى الحفاظ على توازن الموقف العسكري دون تدهور أو ترجيح كفة الطرف الآخر، تتطلب في المقام الأول تطبيق مبادئ أجمع عليها العديد من المفكرين والسياسيين. تلك المبادئ تم الاتفاق عليها بعد تجارب حروب ثورية كثيرة، بدءاً بحروب الصين وفيتنام شرقاً وحتى حروب أمريكا اللاتينية غرباً. بإسقاط تلك المبادئ على الحرب الأهلية في جنوب السودان، نجد أن ما كان يحدث في الخرطوم تجاه معالجة قضية الحرب خلال الحكم الديمقراطي الثالث كان عبارة عن «**دافوري**»[2] كما وصفها أحد الصحفيين. أما تلك المبادئ الحاكمة فهي:

أ. **<u>أن يكون للحرب هدف سياسي واضح وبرنامج سياسي ملائم</u>**: في مجال مقاومة الحرب الثورية لا يوجد ما يسمى الحل العسكري، وأيضاً قد لا يكون هنالك الحل السياسي فقط. هذا النوع من الحروب هو حرب سياسية في المقام الأول، وتتطلب أن توضع استراتيجية قومية شاملة تهدف إلى إنهاء مسببات الحرب، مروراً بمرحلة اطفاء نيران الصراع، ووصولاً إلى السلام والاستقرار في مناطق الحرب.

ب. **<u>الخطة القومية الشاملة</u>**: للحفاظ على التوازن، وضمان عدم تدهور الموقف حتى يتم إضعاف الحركة الثورية، والوصول إلى حلول مقبولة، لابد من وضع خطة قومية شاملة لمساندة قوات الدفاع في تنفيذ واجباتها، وان تشمل تلك الخطة القومية الشاملة خططاً فرعية: سياسية، اجتماعية، اقتصادية، إدارية وعسكرية. ويكون هنا الاقتصاد عاملاً حاسماً في أي خطة قومية لمقاومة التمرد والعصيان، إذ أن مقاومة الحرب الثورية تكلف أموالاً طائلة، وهي قدرات لا تتوفر للدول النامية. إن أي خطة قومية لمقاومة

---

[1] الصادق المهدي، مصدر سابق. ص ــ ٤٩.

[2] الدافوري هو مباراة كرة القدم المحدودة التي تتم دون تقيد بقوانين اللعب المعروفة.

الحرب الثورية ستتوقف مراحل التقدم والنجاح فيها على مدى توفر الاعتمادات المالية المطلوبة لتوفير كل احتياجات قوات الدفاع بالقدر الذي يمكنها من إحداث التفوق الكامل.[1]

ترى ماذا كان مُطَبّقاً من تلك المبادئ الأساسية المطلوبة لمساندة القوات المسلحة السودانية لتنفيذ واجباتها في مسارح الحرب في بداية العام ١٩٨٩؟ أمة منقسمة في الصراع السياسي والحرب الأهلية، وحكومة منقسمة في داخلها، واقتصاد عاجز عن إيفاء المرتبات والاحتياجات اللوجستية المحلية، فما بالك بالطائرات والدروع والمدفعيات التي تقبع في مصانع بعيدة في أطراف الكرة الأرضية، ولا يمكن تحريكها دون فتح خطابات الضمان البنكية بعد توفر مئات الملايين من الدولارات.. حكومة عجزت عن توفير المتطلبات، وعجزت عن حفظ كرامتها وكرامة قواتها المسلحة بقبول «اتفاقية السلام السودانية»، والخروج من مستنقع الحرب الآسن إلى مروج السلام والاستقرار.

لم تستكن هيئة قيادة القوات المسلحة لاتهامات رئيس الوزراء، وكان دفعها الذي قاله ضمناً قائدها العام الفريق فتحي: **«إن القوات المسلحة تعاني من حالة تدهور مستمر بدأت منذ مطلع الثمانينات، وإن الحرب المستمرة منذ العام ١٩٨٣ قد استنزفت كل الاحتياطات المتوفرة كمخزونات استراتيجية من العتاد الحربي والذخائر، وإن معظم الأسلحة الرئيسية قد تعطلت معظم معداتها. لقد وضعت هيئة القيادة خططاً طموحة لإعادة بناء القوات المسلحة في أغسطس من العام الماضي، وتشمل تلك الخطط تفاصيل الأسلحة والمعدات والاعتمادات المالية المطلوبة، وقد تم تقديمها لمجلس الدفاع الوطني بأسبقيات مختلفة، منها العاجل، ومنها متوسط المدى ومنها البعيد بهدف تثبيت الموقف العسكري المتدهور، ولتكملة إعادة البناء مستقبلاً. ولكن، لم تكن هنالك أي استجابة سريعة، أو تقدير لعامل الزمن الذي يعني كل شيء للقوات المقاتلة في مسرح عمليات الحرب في جنوب السودان».**

جاءت الكارثة الثانية في ظل شبح الهزيمة والانكسار ــ والذي بدأ يلبد غيوم الحرب في الجنوب ــ في انقسام الحكومة داخل مجلس وزرائها، واستهداف الحزب الثاني في الحكومة، أي الجبهة الإسلامية القومية، لوزير الدفاع.. ووزير الدفاع هنا هو العالم العسكري الذي يدرك أن الحرب في الجنوب لن يحسمها الحل العسكري، وأن الحكومة لا تملك القدرات لتوفير إمكانيات الحرب بعد أن فقدت عطف الغرب والشرق، والعرب والأفارقة، لترددها في خيار السلام، ودقها

---

[1] مقتطف من مقاومة الحرب الثورية، مرجع كلية الأركان البريطانية، كامبيرلي، ١٩٨٠.

لطبول الحرب الخاسرة. **«كان وزير الدفاع عبدالماجد حامد خليل يشعر بالآثار السلبية لبروز دور الجبهة الإسلامية، ويحاول موازنة الموقف بكثرة الحديث عن السلام وضروراته والتزام الحكومة به، فتصدى له بعض وزراء الجبهة الإسلامية في الحكومة وعلى رأسهم د. حسن الترابي وأخذوا عليه تكرار حديثه عن السلام كأنه وزير وزارة السلام بينما هو وزير الدفاع. وعليه أن يواصل عمله كذلك ويترك مهمة السلام للآخرين. وتناول إعلام الجبهة (غير المهذب الخط وفتح تهجماته على وزير الدفاع».**[1]

أيقن الفريق عبدالماجد حامد خليل بعجز الحكومة في التصدي للمرحلة التي يمر بها السودان، وأدرك بحسه القيادي أن أول مقومات النجاح في أي فريق هو وحدة وتماسك القيادة، فأبى لنفسه أن يعمل في مجلس وزراء منقسم وحائر، لكلٍ من طوائفه أجندتها غير المعلنة، فقدم في منتصف فبراير ١٩٨٩ استقالته إلى رئيس الوزراء. اشتمل خطاب استقالة وزير الدفاع الفريق عبدالماجد حامد خليل على الأسباب الدافعة التالية:

أولاً: عدم توازن السياسة الخارجية أدى إلى ضعف استقطاب العون الخارجي، الاقتصادي والعسكري، مما أدى إلى إضعاف القوات المسلحة وقدراتها الدفاعية.

ثانياً: تأثير عدم تفاعل الحكومة مع مبادرة السلام ـ «الميرغني/قرنق» ـ أثر على سمعة السودان الخارجية.

ثالثاً: هيمنة الجبهة الإسلامية على صناعة القرار الحكومي، وتوجيهه الوجهة التي تريد، ضد حركة الحكومة داخلياً وخارجياً لمحدودية هذه المواقف المتشددة.

رابعاً: تضييق دائرة المشاركة في الحكم وصناعة القرار، مما خلق استقطاباً حاداً، خاصة بعد خروج الاتحادي الديمقراطي.

في الثامن عشر من فبراير ١٩٨٩ كان الوجوم يخيم على هيئة قيادة القوات المسلحة بعد أن عجزت عن التنسيق، وخلق روح الفريق المتجانس مع الحكومة المدنية المنتخبة، التي سميت بحكومة «الوفاق الوطني»، وهي تفتقد لأبسط مقومات الوفاق والسلام الداخلي بين عناصرها.. تعاظم الأمر والأزمة السياسية باستقالة وزير الدفاع، الذي وُضِعَت عليه الآمال في انتشال مركب القوات المسلحة الموشكة على الغرق.. كانت السحب السوداء قد تلبدت.. وكل الخيارات مفتوحة.

---

[1] الصادق المهدي، مصدر سابق ـ إفادته عن حكومة الوفاق الوطني. ص ـ ٢٩.

الأزمة السياسية ـ العسكرية

تقدير الموقف الاستراتيجي

في صباح الثامن عشر من فبراير ١٩٨٩، وكما يحدث كل صباح، تلقى القائد العام للقوات المسلحة الفريق فتحي أحمد علي «تقارير العمليات والأمن» التي تغطي كل مناطق انتشار القوات في كل أنحاء القطر. كانت تقارير موقف العمليات في مسرح الحرب بالأقاليم الجنوبية مزعجة للغاية، خاصة موقف القوات المحاصرة في توريت، والتهديد الذي تتعرض له مدينة جوبا بعد أن قصفت مدفعية الجيش الشعبي لتحرير السودان منطقة المطار وأطراف المدينة. أما تقارير الأمن فقد عكست بصورة واضحة انخفاض معنويات أفراد القوات المسلحة في مناطق العمليات، وأوضحت أيضاً «تقارير الرأي العام العسكري» التي تعدها إدارة الاستخبارات العسكرية، تفشي حالة التذمر وسط الضباط والجنود في القيادات والوحدات العسكرية في منطقة العاصمة القومية، نتيجة للموقف المتردي في مناطق العمليات، ومعايشتهم لحالة العجز والخلاف التي أظهرتها الحكومة الديمقراطية.

في ذلك الصباح المترع بالتقارير المحبطة.. قمتُ بتقديم التنوير اليومي عن الموقف في مناطق العمليات المختلفة إلى الفريق فتحي أحمد علي. كنتُ أعمل آنذاك في مكتب القائد العام مسئولاً عن العمليات والأمن، وهي وظيفة استحدثها الفريق فتحي، وتم تعييني فيها لأقوم بمهام التنسيق بين مكتب القائد العام وإدارتي العمليات والاستخبارات، ولإعداد تقرير يومي مختصر عن موقف العمليات، أقدمه للقائد العام كل صباح ليقوم بقراءته ثم كتابة رأيه أو توصياته وتحويله لعلم وزير الدفاع. كانت المهمة التالية لي في صباح كل يوم أن أذهب لمقابلة السيد وزير الدفاع الفريق عبدالماجد حامد خليل لتنويره عن الموقف عبر التقرير المحول من القائد العام لقراءته، ثم كتابة ملاحظاته والتوقيع عليه.

أطلعَ الفريق فتحي على تقرير ذلك اليوم في وجوم.. فقد كان التقرير يعكس بوضوح تدهور الموقف العسكري في مناطق العمليات، وعجز قيادة المنطقة الاستوائية عن تقديم أي دعم لحامية توريت المحاصرة. كان التقرير أيضاً يوضح بجلاء ضعف قدرة النقل الجوي الاستراتيجي.. إذ

لم تكن لدى القوات المسلحة في ذلك اليوم سوى طائرة واحدة صالحة للعمل، وهي من طراز «سي ١٣٠ــ هيركيوليز»، لتقوم بمهام الإسقاط الجوي للقوات المحاصرة. كان واضحاً لي أن الفريق فتحي في حالة معنوية سيئة، وهو يرى من تقييم الموقف المتردي لقواته في مناطق العمليات ما يمكن حدوثه في ظل قصور كل الاحتياطات الاستراتيجية المتيسرة للقوات المسلحة. قال لي الفريق فتحي أنه سيطلب من السيد وزير الدفاع دعوة «مجلس الدفاع الوطني» للانعقاد بعد غد لتنويرهم عن الموقف في الجنوب، وعن الدعم المطلوب توفيره. ثم طلب مني أن أقوم بكتابة «**تقرير موقف استراتيجي**» يشمل موقف قواتنا الراهن، وموقف قوات العدو والمهددات والاحتمالات المتوقعة، والتوصيات المقترحة لإعادة التوازن الاستراتيجي. تناقشتُ بعد ذلك مع الفريق فتحي عن الموقف العام، وعن الخط العام لذلك التقرير المطلوب، وأذكر أنه قال ما معناه أن القيادة العامة لا تجد التعاون والفهم من القيادة السياسية، فالقيادة السياسية منقسمة على نفسها، ولا ترى المخاطر الجسيمة التي تواجهها القوات المسلحة، وتواجهها وحدة الوطن.

خلال الأربع وعشرون ساعة التالية تفرغت تماماً لتلك المهمة الكبيرة، والتي أعرف تماماً أنها تأتي في وقت حرج، وأزمة سياسية كبيرة يعيشها الوطن، بعد أن انقسمت القوى السياسية عقب رفض الحكومة قبول «اتفاقية السلام السودانية». كان أول ما قمت به لإعداد تقرير الموقف الاستراتيجي أن أجريتُ اتصالاً بنائب مدير الأكاديمية العسكرية العليا اللواء بحري التيجاني علي صالح، وأخبرته بتكليفي من قبل القائد العام لكتابة تقرير موقف استراتيجي للوضع الراهن، وطلبتُ منه أن يرسل لي البحث الذي أعدته «دورة الدفاع الوطني» الأخيرة عن مهددات الأمن القومي السوداني. ثم شرعتُ في الخطوة التالية، وهي كتابة الإطار العام الذي يحوي المكونات الأساسية لتقدير الموقف المطلوب، وأجزاء من المسودة الأولى.

<u>مقتطفات من تقدير الموقف الاستراتيجي ــ ١٨ فبراير ١٩٨٩</u>

١. **<u>القصد</u>**: تنوير مجلس الدفاع الوطني عن الموقف الاستراتيجي الراهن.. توضيح المخاطر والاحتمالات والتوصيات اللازمة لإعادة التوازن الاستراتيجي.

٢. **<u>موقف القوات المسلحة</u>**:

أ. تقوم بواجبها المقدس في حماية البلاد وسلامة أراضيها في تضحية وعطاء منقطع النظير، ويثبت ذلك معاركها الأخيرة في الناصر وتوريت.

ب. تناقص القدرة القتالية للقوات المسلحة بنسبة ٥٠% نتيجة للاستنزاف والخسائر في العمليات في الأسلحة والمعدات والذخائر، دون وجود أي إستعواض منتظم من مصادر التسليح التي تعتمد عليها القوات المسلحة.

جـ. ضعف الإمداد الداخلي المنتظم، وعدم توفر احتياجات القوات من مؤن ووقود ومواد أخرى.

د. تفكك الجبهة الداخلية أفقد قواتنا أي سند معنوي من الأمة السودانية لمواصلة القتال.

هـ. نتيجة لعوامل القصور العديدة، بدأت معنويات القوات في الهبوط، وقد انعكس ذلك في الأداء القتالي وخسارة قواتنا لمناطق دفاعية عديدة في الفترة الأخيرة.

٣. موقف قوات العدو:

أ. قواته تقدر الآن، وفق التقارير الاستخبارية، بعدد ٤٠ ألف خارج.

ب. يتلقى العدو دعم منتظم من دول الكتلة الشرقية، ومن دول أخرى في العالم الغربي، عبر خطوط إمداد برية تمتد من إثيوبيا ويوغندا وكينيا، وإمداد جوي منتظم إلى مطارات تحت سيطرته في كبويتا وبوما وكنقر ومهابط أخرى.

جـ. تقوم إثيوبيا بتوظيف قدر كبير من إمكاناتها لدعم حركة الخوارج في مقايضة واضحة بالقضية الإريترية.

د. يجد العدو مساندة وإمدادات وعون مالي كبير من منظمات كنسية ومنظمات إغاثة عالمية عديدة.

٤. تأثير الجبهة الداخلية المباشر:

أ. مهددات الأمن القومي السوداني:

(١) التناحر الحزبي وغياب التوجه القومي.

(٢) الانهيار الاقتصادي والتضخم والغلاء.

(٣) نمو المليشيات المسلحة والاختلال الأمني.

(٤) إفرازات الحرب في الجنوب.

(٥) تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد.

(٦) إفرازات الصراع المسلح الدائر في دار فور.

ب. **المهددات المباشرة على القوات المسلحة.**

(١) انهيار البنيات الأساسية والاقتصاد والمجتمع، وتأثير ذلك المباشر على القوات المسلحة وتركيبتها القومية.
(٢) المحاولات المستمرة لاختراق القوات المسلحة من جهات سياسية في الداخل وبتوجيهات من الخارج.
(٣) انقسام الجبهة الداخلية في إسناد ودعم القوات المسلحة وتأثير ذلك الواضح على أمن العمليات، والتأثير المباشر للحرب النفسية على الروح المعنوية.

٥. **المؤشرات والاحتمالات:** إن ضعف القدرات العسكرية للقوات المسلحة السودانية نتج عن غياب السياسات الدفاعية المدروسة طوال السنوات الماضية، ونتيجة لاستنزاف العمليات دون وجود تعويض كافي. ينبئ الموقف الراهن بإمكانية حدوث اختلال في التوازن الاستراتيجي لصالح قوات المتمردين. وأن هنالك مخاطر عديدة تهدد وحدة وتماسك الوطن، ما لم يتم تحرك فاعل من الدولة لتوفير الاحتياجات القتالية للقوات المسلحة، وعلاج أوجه القصور والتصدي بحسم لمهددات الأمن القومي للحفاظ على وحدة واستقرار السودان.

٦. **التوصيات:**

أ. حشد جهود الدولة لتوفير الاحتياجات الدفاعية التي طلبتها القوات المسلحة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي.
ب. توحيد الجبهة الداخلية وانتهاج توجه قومي بعيد عن المزايدات السياسية والتناحر الحزبي.
جـ. التصدي بحزم لمهددات الأمن القومي السوداني.
د. انتهاج الدولة لسياسات متوازنة تهدف لكسر طوق الحصار المفروض على السودان، وإلى كسب احترام وتعاطف العالم، واستقطاب العون الاقتصادي والعسكري المطلوبين.

كانت تلك هي الأجزاء الرئيسية التي احتواها تقدير الموقف الاستراتيجي، والذي عكفت طوال الليل على صياغته بصور مركزة، وبلغة سياسية ـ عسكرية واضحة، ليقدمه القائد العام في صباح يوم ٢٠ فبراير لاجتماع مجلس الدفاع الوطني.

نذر المواجهة الحاسمة..

في صباح اليوم التالي، التاسع عشر من فبراير ١٩٨٩، دخلت على الفريق فتحي ومعي التقرير الصباحي للعمليات.. لم يكن يختلف عن سابقه باستمرار تعرض الحاميات للحصار والقصف المدفعي، وشح الذخائر والتعيينات والوقود، ومحدودية صلاحية الطائرات لمهام الإمداد أو الإسناد الجوي. كان الفريق فتحي أكثر وجوماً وشحوباً من اليوم السابق، وعندما عرضت عليه مسودة «تقدير الموقف الاستراتيجي» الذي طلب إعداده، تحدث إلي بوضوح في نقاط عديدة لازلت أذكر حتى اليوم تفاصيلها، وقد احتوت على الجوانب الهامة التالية:

أ. إن الحكومة غير جادة في التصدي للموقف الحرج الذي تمر به البلاد، وهي حائرة في اتخاذ قرار حشد الجهود لمواصلة الحرب أو خيار السلام، وعاجزة عن توفير احتياجاتنا العاجلة التي طلبناها منذ شهر أغسطس الماضي – ١٩٨٨ – بهدف الحفاظ على توازن الموقف في مناطق العمليات.

ب. نتيجة لانقسام الحكومة وتخبط سياساتها وفقدان روح الفريق والجماعية في مجلس الوزراء، تقدم الفريق عبدالماجد حامد خليل وزير الدفاع باستقالته التي لم تعلن حتى الآن، وتلك كارثة جديدة، فهو الوحيد القادر على استقطاب العون الذي نحتاجه من الدول العربية الشقيقة، ومساندة القوات المسلحة في خطة إعادة البناء والتطوير التي وضعناها. في هذه الظروف الجديدة لا أظن أن «مجلس الدفاع الوطني» سينعقد.

جـ. لقد قررت دعوة قادة الأسلحة الرئيسية، وقادة الفرق والتشكيلات، لاجتماع يعقد غداً صباحاً يتم فيه تنويرهم بالموقف السياسي والعسكري، وللحفاظ على وحدة وتماسك القوات المسلحة في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد، وستكون هيئة القيادة في حالة انعقاد مستمر لحشد أي إمكانيات قتالية متيسرة، ودفعها جواً إلى جوبا وملكال.

د. يرجى أن تقوم بتعديل تقدير الموقف إلى تقرير نقدمه غداً لاجتماع القادة، وأن تحتوي التوصيات بوضوح على تمسك القوات المسلحة بالنظام الديمقراطي، ولكنها تطلب أن تقوم الدولة بتطبيق أقصى قدر من التوجه القومي، وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم، حتى يمكن توحيد كل القوى السياسية في أهداف وبرامج قومية تحافظ على سلامة الوطن، وتساعد القوات المسلحة على تنفيذ مهامها.

خرجت من مكتب القائد العام ورأسي تدور به العديد من الأفكار متوجهاً إلى مكتب السيد وزير الدفاع لأقدم له تقرير العمليات اليومي بعد أن وقعه القائد العام.. طوال سنوات عديدة ماضية عملتُ تحت القيادة المباشرة للفريق عبدالماجد حامد خليل في فرع التدريب والقيادة العامة، وكان لي دائماً قدوة تحتذي في السلوك والانضباط والاحتراف والقيادة الواعية، ولذا فقد سادني الإحباط بعد علمي بتقديمه لاستقالته من وزارة الدفاع.. عندما دخلت إلى مكتبه كان واضحاً أنه يقوم بترتيب وتجميع أوراقه، وهو مؤشر واضح على نية الرحيل.. قدمتُ له التقرير اليومي، فقرأه في هدوء، وبعدها سألته بصورة مباشرة: «**سعادتك.. هل صحيح ما سمعناه عن قرارك بالاستقالة؟**».. كان رد الفريق عبدالماجد متسقاً مع وضوحه وصدقه المعتاد، فقال ما معناه، إن لم يكن حرفياً: «**نعم.. تقدمت باستقالتي للسيد رئيس الوزراء الذي طلب مني عدم إعلانها الآن، لأنه لا يمكنني العمل في حكومة منقسمة في أهدافها وسياساتها، والجبهة الإسلامية مسيطرة تماماً على قرار الحكومة، وخاصة في مسألة تحقيق السلام**».

كان ردي لقائدي السابق ووزير دفاعنا في ذلك الصباح أكثر وضوحاً، وبصدق كامل من معايشتي للموقف السياسي المتداعي، والموقف العسكري المتدهور، فقلت ما معناه: «**إن استقالة سعادتكم كارثة على القوات المسلحة التي تعوّل كثيراً على جهودكم في تنفيذ خطة إعادة بنائها وتوفير الاحتياجات المطلوبة لدعم القوات في مناطق العمليات.. إننا نقوم الآن بإعداد تقدير للموقف الاستراتيجي بناء على طلب القائد العام والذي سيقدمه إلى اجتماع قادة القيادات والأفرع.. ولا أظن أن الأمر سينتهي عند ذلك.. فلابد أن يكون للقوات المسلحة رأي واضح في المهزلة السياسية الدائرة الآن**».. كان رد الفريق الوزير فيه الكثير من الحكمة والدبلوماسية، إذ قال: «**إن المرحلة حرجة وعصيبة، وتتطلب تماسك القوات المسلحة خلف قيادتها.. وتتطلب حكمة وصبراً لتوحيد جهود القوى السياسية المختلفة لتحقيق السلام والاستقرار**».

خرجت من مكتب السيد وزير الدفاع إلى مكتبي لتكملة التقرير الذي سنقدمه إلى اجتماع القادة في صباح اليوم التالي.. كان الخط العام، والهدف من التقرير، أكثر وضوحاً لي بعد مناقشتي مع القائد العام صباح ذلك اليوم، وما سمعته من أسباب واضحة لاستقالة الفريق عبدالماجد.. ليس هنالك خيار لدى القوات المسلحة الآن غير إسماع صوتها بوضوح للحكومة الديمقراطية الحائرة، وذلك بتوضيح أوجه القصور والسلبيات التي أعاقت تنفيذ القوات المسلحة لواجباتها، وبالتأكيد على ضرورة تغيير السياسات الخاطئة، واتباع توجه قومي، يتطلب في هذه المرحلة الحاسمة، توسيع قاعدة المشاركة في الحكم حتى يتحقق الإجماع القومي المطلوب..

سنؤكد التزامنا بالمسار الديمقراطي، خيار الشعب السوداني.. لكننا لن نسمح بهزيمة القوات المسلحة في هذه الحرب المفروضة عليها. بعد ظهر ذلك اليوم، بدأت طباعة تقرير القائد العام الذي سيقدمه لاجتماع القادة في الغد.. ذلك التقرير الذي سيعيد تماسك ووحدة القوات المسلحة، ويتحول إلى مذكرة تاريخية تعصف بـ«حكومة الوفاق الوطني».. وسيصبح جسراً لانقلاب عسكري تقوده الجبهة القومية الإسلامية.

مذكرة الجيش.. والطريق إلى الانقلاب

اجتماع القسم الغموس

كانت الخرطوم كحالها دائماً في شهر فبراير، حيث يكون الطقس مائلاً للاعتدال، على غير تلك الحرارة الشديدة التي تغلفها طوال أشهر السنة. في العشرين من ذلك الشهر من العام ١٩٨٩، كان «الفاصل المداري» يمر بالقيادة العامة للقوات المسلحة السودانية، التي أنهكتها الحرب وأحبطها أداء الحكومة الديمقراطية.. وهي مسألة أجمعت عليها تقارير الرأي العام التي قدمتها إدارة الاستخبارات العسكرية عن حالة التذمر التي تسود صفوف القوات المسلحة. في ذلك الصباح اتخذ الفريق فتحي أحمد علي قراراً بأن يكون اجتماعه مع القادة، والمحدد له الساعة الحادية عشر صباحاً، أكثر توسعاً، وأن تتم دعوة كل الضباط من رتبة العميد في أفرع القيادة والمناطق العسكرية بالعاصمة القومية لحضوره، وبناء على ذلك أرسل مكتب القائد العام إشارة عاجلة بالدعوة المعدلة لكل الأفرع والقيادات والوحدات العسكرية.

برر القائد العام قراره بدعوة ذلك العدد الكبير من القادة والضباط من رتبة العميد، برغبته في حصولهم على معلومات دقيقة ومفصلة عن طبيعة الموقف السياسي والعسكري الراهن، بحضورهم التنوير الذي سيقدمه رؤساء الهيئات وسيختتمه القائد العام.. وبالتالي توحيد قاعدة المعلومات لدى الجميع بالقدر الذي يحقق تماسك كل القادة، ويقفل باب الإشاعات. «**إشراك كل قادة وحدات العاصمة يعني التفاف الضباط وضباط الصف والجنود حول القيادة مرة أخرى، ويقفل الباب أمام رئيس الوزراء حتى لا يعزل هيئة القيادة كما سبق أن فعل حينما عزل أو أبعد الفريق تاج الدين عبد الله فضل ومجموعة هيئة القيادة. بعبارة أخرى تجريد رئيس الوزراء من سلطته في عزل هيئة القيادة**».[1]

عند الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم ٢٠ فبراير ١٩٨٩، تجمع رؤساء هيئات القيادة ومدراء الأفرع وقادة التشكيلات المقاتلة، وكل الضباط من رتبة العميد في «قاعة الشهيد حمودي» بقيادة سلاح المظلات في الخرطوم، وبلغ العدد الكلي مائة وتسعة وعشرين ضابطاً. بدأ

---

[1] السر أحمد السيد، مصدر سابق. ص ـــ ١٤٠.

الاجتماع بتقديم عروض - PRESENTATIONS - عن الموقف السياسي والعسكري الراهن وكانت كما يلي:

أ. **عرض إدارة الاستخبارات العسكرية**: قدم العرض مدير الاستخبارات اللواء صلاح مصطفى ورؤساء شعب الاستخبارات، وقد تركز على موقف قوات المتمردين والتهديدات المتوقعة. عكس التقرير بصورة واضحة تنامي قوة المتمردين، وانتشار وحداتها المقاتلة في كل مسارح العمليات الجنوبية نتيجة للدعم الكثيف الذي تلقته من الخارج، وقد حدد مصادر وطرق ذلك الدعم.

ب. **عرض فرع العمليات الحربية**. قام اللواء أبوقرون عبدالله أبوقرون بتقديم إيجاز عن موقف القوات العاملة في مختلف مناطق العمليات.. أوضح العرض مدى القصور الذي تعانيه تلك القوات نتيجة لضعف المخزونات لديها، وتعذر إمداد الكثير منها نتيجة لقطع خطوط الإمداد بواسطة قوات المتمردين. كان واضحاً أن موقف القوات في توريت في غاية السوء، وهي تحت الحصار الكامل مدة الشهرين الماضيين، وتعتمد على الإمدادات المسقطة من الجو. أوضح أيضاً مدير العمليات للحضور تدني صلاحية الطائرات المختلفة، نتيجةً للقصور الحاد في توفر قطع الغيار.

جـ. **عرض هيئة الإمداد**: كان تقرير هيئة الإمداد مشابه لما سبقه من حيث قتامة موقف الإمداد المنساب إلى مناطق العمليات، نتيجة لقطع خطوط الإمداد، وضعف المخزونات الاستراتيجية، وعدم توفر الاحتياطات الكافية من الذخائر الثقيلة والأصناف الأخرى التي يتم استيرادها من الخارج.

ثم جاء دور المتحدث الرئيسي الفريق فتحي أحمد علي القائد العام الذي كان الجميع في انتظار ما سيقوله. عُرِفَ الفريق فتحي طوال خدمته العسكرية بالخطابة، والقدرة على جذب انتباه من يستمعون له، وهو من القادة الذين لا يتحدثون في منبر عام ما لم يقم مسبقاً بإجراء بروفة كاملة لما سيقوله. بدأ الفريق فتحي في ثبات في قراءة التقرير الذي أعد لذلك الاجتماع.

- تحدث أولاً عن القوات المسلحة، التي قامت بواجبها باحتراف وبسالة وتضحية، وفي ظروف يمكن أن توصف بأنها الحد الأدنى من المناخ الملائم وتوفر متطلبات القتال، ودلل على ذلك بموقف قوات الناصر، التي أثبتت أن المقاتل السوداني كعهده دائماً منذ إنشاء قوة دفاع السودان، قمة الثبات والتضحية والفداء.

- تطرق بعد ذلك لانخفاض القدرات القتالية للقوات المسلحة بنسبة قاربت الـ ٥٠% نتيجة للاستنزاف المستمر في الأسلحة ومؤن القتال، في ظل غياب كامل للإستعواض المنتظم، وأشار إلى توقف كل الدول المانحة في السابق عن دعم السودان في الوقت الراهن.
- ذكر المهددات الكبيرة التي تواجه الأمن القومي السوداني، والتي كان واضحاً أن تقصير الحكومة الديمقراطية الحاكمة في مواجهتها بحزم قد أدى إلى بروز مصاعب جمة تواجه القوات المسلحة في إدارة العمليات العسكرية، والحفاظ على وحدة وتماسك القوات المسلحة.
- أوضح الفريق فتحي أنهم في هيئة قيادة القوات المسلحة قد طلبوا من مجلس الدفاع الوطني توفير الاحتياجات العسكرية المطلوبة لإحداث تفوق عسكري، وإعادة التوازن منذ أغسطس في العام الماضي، إلاّ أن كل الجهود لم تحقق أي نتائج إيجابية، لأنها اصطدمت بواقع مرير سببه السياسات الداخلية والخارجية للدولة، والتي قادت إلى فرض حالة أشبه بالحصار الاقتصادي والعسكري على السودان.
- تحدث عن آثار ذلك القصور.. عن فقدان مساحات أرضية في مناطق العمليات بسبب تدني الإمكانيات القتالية وقصور حركة الإمداد المنتظم وقارن بأن العدو يحظى بدعم الشرق والغرب، وبمساندة مباشرة في مناطق العمليات من دول الجوار عبر خطوط إمداد برية وجوية. وأكد انهم أمام مسئولية تاريخية تجاه وحدة وتماسك الوطن.. وأمام مسئولية مقدسة نحو الضباط والجنود الذين يقدمون أنفسهم ودماءهم الذكية. وأكد أن المسئولية التاريخية تتطلب تماسك القيادة العامة وقادة الفرق والتشكيلات.. وأن التاريخ لن يرحمهم جميعاً وهم على قمة القوات المسلحة السودانية وهي تفقد معارك تُفرَض عليها، ولا تجد الحد الأدنى من المتطلبات الدفاعية، ولا يتوفر لها القدر المعقول من السند المعنوي في الجبهة الداخلية.. وانهم جميعاً، قيادة وقاعدة، يدركون تماماً مسئوليتهم وواجبهم المقدس في الحفاظ على كل شبر من تراب الوطن ــ ثم صمت برهةٍ وقال: «**لا تفريط لا انهزام ولا استسلام**».

في تلك اللحظة انفجرت «قاعة الشهيد حمودي» بتصفيق حاد.. وقف ذلك الجمع الكبير من القادة على أقدامهم وبدءوا في التصفيق المتواصل لقائدهم.. استمر التصفيق دون توقف، بينما أدمعت أعين البعض. لقد استطاع الفريق فتحي أحمد علي كسب عقول وقلوب القادة حينما أكد أن القوات المسلحة ــ التي كانت شبه مهزومة ــ ستقاتل على كل شبر من تراب الوطن، وأنها لن تقبل الهزيمة أو الاستسلام.. يحدثنا التاريخ العسكري كثيراً أن القائد المتمكن هو الذي لا يخفي حقائق الهزيمة.. ويمضي في التحدي لمواصلة القتال، ورفض الهزيمة والاستسلام، فهو في تحديه وتماسكه ينقل شحنة معنوية هائلة لرجاله، فيلتفون حوله ويأخذون بقراره، مهما كانت

المصاعب. كان ذلك هو يوم الفريق فتحي أحمد علي.. إذ استطاع خلال ساعة من الزمن تحويل قوات مسلحة مفككة الأوصال إلى قوة متماسكة قادرة على اتخاذ قرارها والدفاع عنه.

تابع الفريق فتحي تقديم تقريره للقادة الذين جلسوا بعد فترة طويلة من التصفيق الحاد.. كان واضحاً له أن القيادة قد توحدت خلفه، فانتقل إلى الجزئية الأخيرة، والتي تحدد التوصيات المطلوب تنفيذها من قبل الحكومة الديمقراطية لإعادة التوازن الاستراتيجي في مناطق العمليات، وتحقيق الأمن والاستقرار في الجبهة الداخلية، وفي كل ربوع الوطن.

- أكد الفريق فتحي، أن كل ما سيقدمه من مقترحات وتوصيات تلقى إجماع وتأييد كل القوات المسلحة، وهي تمثل الرأي العام العسكري وإجماع آراء القادة في كل المستويات.
- تحدث عن وحدة وتماسك القوات المسلحة، وأنها هدف مقدس لا يقبل المساومة أو المزايدة، وأن القوات المسلحة ذات التوجه القومي هي صمام الأمان لوحدة ومستقبل الوطن.. وكانت تلك إشارة واضحة لوقف المزايدات الحزبية، ومحاولات اختراق القوات المسلحة.
- ثم جاء تأكيده بأن القوات المسلحة، من القيادة إلى القاعدة، تقف مع خيار الشعب السوداني الأصيل في الحفاظ على الديمقراطية، وأنها ترفض كل أنواع الدكتاتورية.
- دعا بعد ذلك الدولة إلى انتهاج سياسات متوازنة تمكنها من كسر حالة الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض عليها، وتمكنها من كسب احترام العالم واستقطاب العون الاقتصادي العسكري المطلوب.
- وأخيراً: جاءت أقوى توصية تطلبها القوات المسلحة، وهي ضرورة تماسك وتوحد الجبهة الداخلية، والذي يتطلب تطبيق توجه قومي، بعيداً عن المزايدات السياسية والتناحر والتآمر، ويتطلب ذلك في المقام الأول توسيع قاعدة المشاركة في الحكم للخروج من المنعطف الصعب الذي تمر به البلاد.

انطلقت عاصفة التصفيق الحاد مرة أخرى لمدة طويلة، وهذه المرة تأييداً لتوصياته الواضحة لترشيد حال إدارة الدولة التي وجهها إلى الحكومة الديمقراطية. كانت تلك التوصيات أو الشروط قد وجدت هوى عند معظم الجمع.. فالذين يؤيدون المسار الديمقراطي رأوا فيها إمكانية الترشيد، وإصلاح الحال البالغ السوء في ممارسة الديمقراطية. أما أولئك ممن بهم آثار وبقايا الحكم الشمولي والنزعات الانقلابية، فقد كانت قناعتهم كاملة بأن القوات المسلحة ماضية إلى استلام السلطة. هدأت الضجة بعد أن طلب القائد العام من الحضور الانتظام، وفتحَ بعد ذلك باب الأسئلة والمناقشة.. لم تكن هنالك أسئلة.. وإنما إبداء لآراء واضحة، وكان أول من وقف في آخر

القاعة أحد العمداء، وقد قال: «يا سعادة القائد العام، مافي حل غير القوات المسلحة تستلم السلطة».. فصفقت القاعة تأييداً للاقتراح.. كانت الروح الانقلابية واضحة في حديث وتعليقات العديد من القادة والضباط، أما الفريق فتحي أحمد علي فقد استمر هادئاً.. وعبَّر في أكثر من تعقيب أن القوات ترغب في أداء مهامها الوطنية، والدفاع عن وحدة تراب الوطن والدستور، وأنها حريصة على المسار الديمقراطي الذي اختاره الشعب.. كانت الساعة قد تجاوزت الثانية عشر ظهراً عندما قدم مدير فرع القضاء العسكري اقتراحاً برفع مذكرة تحوي مطالب القوات المسلحة، وأكد أن منطوق «المادة (١٥) من دستور السودان الانتقالي للعام ١٩٨٥» تبيح للقوات المسلحة مخاطبة السلطة السيادية والسياسية العليا، فجاء الاقتراح مخرجاً من حالة التشنج والحماس الانقلابي الذي أبداه العديد من الحضور.

وافق القائد العام على الاقتراح، ورأى أن يستمر الاجتماع في حالة انعقاد، وقام بتشكيل لجنة اقترح أسماء أعضائها لتقوم بصياغة المذكرة المقترحة، وتكونت اللجنة من:

- اللواء الركن عثمان خضر، قائد سلاح الإشارة رئيساً.
- اللواء الركن أمين السيد أبوشوك، مدير الأكاديمية العسكرية العليا.
- العميد الركن محمد عثمان مالك، مدير التوجيه المعنوي.
- العميد الركن عزالدين الحلو، نائب مدير الاستخبارات.
- العميد الركن سيد الحسيني عبدالكريم، مدير مكتب القائد العام.
- العقيد الركن عصام الدين ميرغني، مكتب القائد العام ــ عمليات.

تم رفع الاجتماع حتى تتمكن اللجنة من صياغة المذكرة، ولتتمكن البقية من تناول طعام الغداء الذي كُلِّف نادي ضباط القوات المسلحة بتجهيزه.. كان رأي اللجنة، ومعظم المجتمعين، أن التقرير الذي قدمه السيد القائد العام كاف للمذكرة، فقد حدد بوضوح ملامح الموقف الراهن والسلبيات والمقترحات، ولذا تقرر إدخال بعض التعديلات الطفيفة، خاصة التي توجه اتهامات وتشير بوضوح إلى ضلوع بعض دول الجوار في حرب الجنوب.

عند الساعة الرابعة عصراً طَلَبَ مني القائد العام الفريق فتحي أحمد علي الذهاب إلى «بيت الضيافة ــ منزل الرئيس السابق جعفر نميري» لمقابلة السيد رئيس الوزراء، والاعتذار له عن عدم تمكن القائد العام وهيئة القيادة من الحضور لمقابلته في الخامسة مساء كما هو محدد في موعد سابق، وذلك لأنهم في اجتماع مع قادة الجيش. في الطريق إلى مقر الضيافة، سألني السائق: «صحيح الجيش حيستلم الحكم؟».. فأجبته بالنفي، ولكنني تأكدت أن أمر الاجتماع وما

دار فيه سيكون قد وصل الآن إلى القوى السياسية الحاكمة والمعارضة.. عند وصولي وجدت السيد رئيس الوزراء في اجتماع مع أعضاء من المكتب السياسي لحزب الأمة، وأذكر مشاهدتي للسيد آدم مادبو، والسيدة سارة الفاضل، عند وقوفي في مدخل القاعة.. خرج السيد رئيس الوزراء لمقابلتي، فنقلتُ له الرسالة، وكانت أشبه بما كان في طور الطباعة، وفي الطريق إليه: «**طلب مني السيد القائد العام أن أبلغ سيادتكم باعتذاره وهيئة القيادة عن الحضور في الخامسة مساء لمقابلتكم، فهم في اجتماع مستمر حتى الآن مع قادة الأفرع والتشكيلات المقاتلة**». تلقى السيد رئيس الوزراء الرسالة بهدوء شديد، رغم يقيني أن العديد من الأسئلة الحائرة عما يدور داخل الجيش كانت تدور في رأسه في تلك اللحظة، ورد قائلاً: «**شكراً يا أخي.. بلغ السيد القائد العام إنني سأكون في انتظارهم بعد انتهاء اجتماعهم**».

عند الخامسة والنصف من مساء ذلك اليوم، قرأ رئيس لجنة صياغة المذكرة النص المقترح، والذي قبله الاجتماع بلا تحفظ، بينما اقترح أحد الضباط، وهو العميد فيصل محمد عباس إضافة الفقرة التالية: «**اتخاذ القرارات اللازمة في ظرف أسبوع من اليوم**».. قبل ذلك النص الإضافي المقترح الذي حمل إلى المذكرة لهجة الإنذار للسلطة السياسية. في تلك اللحظات انبرى مدير فرع شئون الضباط اللواء إبراهيم سليمان، واقترح أن يؤدي الحضور القسم بالالتزام التام بأي قرارات تتخذها هيئة قيادة القوات المسلحة لمعالجة الموقف.. وقد وافق الاجتماع على المقترح. لم تكن هناك مصاحف كافية لذلك العدد الكبير.. فطلب اللواء إبراهيم سليمان أن يرفع كل ضابط يده اليمنى ويردد القسم خلفه، موضحاً أن ذلك القسم يسمى بـ «القسم الغموس»، قائلاً: «**إن القسم الغموس هو القسم الذي لا كفارة له ولا قضاء عنه.. فأدى المائة وتسعة وعشرون ضابطاً القسم بما فيهم القائد العام وهيئة أركانه. بعد مضي أربعة أشهر وأيام من تقديم المذكرة تولى صاحب القسم الغموس هذا منصب نائب رئيس هيئة الأركان، ثم أصبح رئيساً لهيئة الأركان، ثم وزيراً للدفاع ولا أدري ماذا فعل بيمينه الغموس ذلك حتى يومنا هذا**».[1]

قام الفريق فتحي أحمد علي بالتوقيع على المذكرة أمام الضباط الحضور في الاجتماع بعد الثامنة والنصف من مساء ذلك اليوم الطويل، ثم طلب من الحضور العودة لأفرعهم وقياداتهم، وتقديم تنوير لقواتهم عن الموقف العام والإجراء الذي قررته هيئة القيادة، وبعدها انفض الاجتماع. تحرك بعد ذلك الفريق فتحي، وبصحبته هيئة أركانه، إلى منزل رئيس مجلس رأس

---

(1) ال[illegible]ر سيد أحمد، مصدر سابق. ص ــ ١٤٤

الدولة، السيد أحمد الميرغني، بمدينة الخرطوم بحري، حيث سلم المذكرة، وبعدها تم تسليم السيد رئيس الوزراء نسخته من المذكرة التاريخية في منزله بامدرمان بعد الساعة العاشرة مساء.

في تلك الليلة، وبتوجيه من القائد العام الفريق فتحي أحمد علي، أصدر مكتب القائد العام قراراً بوضع كل القوات المسلحة في كل أنحاء السودان في حالة الاستعداد القصوى «درجة الاستعداد ١٠٠٪».. قطعاً أن القوات في مناطق العمليات لن يمسها الأمر، فقد كانت في حالة استعداد أكبر وقتال دائم، ولكن وضع تشكيلات الشمال، وخاصة في منطقة العاصمة القومية في الاستعداد كان رسالة أخرى للقيادة السياسية في نفس ليلة المذكرة.

المذكرة.. الإيجابيات والتداعيات

في صباح الحادي والعشرين من فبراير ١٩٨٩ كانت «مذكرة الجيش» قد تصدرت صحف اليوم، وتناقلتها جموع الشعب السوداني بترقب، بعد أن أحدثت زلزالاً وسط القوى السياسية الحاكمة والمعارضة. كانت أولى ردود الفعل من رئيس الوزراء، الذي سارع بالاجتماع بمجلس رأس الدولة، وطلب منهم أن يخطروا القيادة العامة بضرورة الالتزام بالشرعية الدستورية، وانه سيقوم بالرد على المذكرة.. ثم ألغى زيارته إلى اليابان لحضور مراسم تشييع جثمان «الإمبراطور هيرو هيتو» والمحدد لها اليوم التالي. أما الحليف الثاني في الحكومة، وهو الجبهة القومية الإسلامية، فقد أيقنت أنها المعنية والمستهدفة من المذكرة، وأنها الخطوة الأولى من جانب القوات المسلحة لاستلام السلطة. جاءت موافقة الحزب الاتحادي الديمقراطي، على كل ما جاء في المذكرة، على لسان رئيس مجلس رأس الدولة السيد أحمد الميرغني عند تسلمه لها في الليلة السابقة، وبدا الارتياح على كل دوائر الحزب، وتمت اتصالات هاتفية صباح ذلك اليوم بين السيد محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب، والقائد العام للقوات المسلحة. كان موقف الحزب الشيوعي وحزب البعث والتجمع النقابي مشابهاً، إذ أيدوا ما جاء في مذكرة الجيش، وحمّلوا الحكومة الفشل في إدارة الحكم، وطالبوها بالاستقالة، والاستجابة لمطلب الجيش في توسيع قاعدة المشاركة في الحكم.. ولكن ألاّ تقود تلك الأزمة إلى وقوع انقلاب عسكري.. **«يجب ألاّ تكون المذكرة جسراً لانقلاب عسكري»**.[1]

---

[1] صحيفة الميدان. ٢٢ فبراير ١٩٨٩.

حظيت مذكرة الجيش بتغطية إعلامية واسعة من الإعلام الإقليمي والعالمي، واعتُبِرَت لدى الكثير من المحللين السياسيين أنها تعكس منهجاً جديداً متحضر في السودان، وفي أفريقيا، إذ كانت الجيوش تعبر عن رأيها السياسي في أغلب الأحيان بالزحف واستلام السلطة.. لم تكن تلك المذكرة هي الأولى التي يقدمها الجيش في السودان للسلطة السياسية، إذ كانت المذكرة الأولى بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤، حينما عقد رئيس الوزراء ووزير الدفاع آنذاك السيد سر الختم الخليفة اجتماعاً مع الضباط لبحث احتياجات الجيش.. كانت تلك المذكرة، التي سلمها المقدم (آنذاك) مبارك عثمان رحمة[1] مطلبية في مجملها، واهتمت بتطهير الجيش السوداني من أعوان الفريق إبراهيم عبود، وإعادة المفصولين من الضباط إلى الخدمة، وتوفير الأسلحة والمعدات، وتحسين الحالة المعيشية للجنود.[2]

في اليوم التالي للمذكرة طلب السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء الاجتماع مع هيئة القيادة والضباط الذين وقعوا بموافقتهم على تقديم تلك المذكرة.. كان قرار الفريق فتحي أحمد علي أن يتم الاجتماع مع هيئة القيادة فقط، بحكم أنها تقود كل الجيش، وقد فوضها قادة القوات المسلحة اتخاذ أي إجراءات ملائمة لتحقيق التوصيات التي وردت في المذكرة.. تم الاجتماع بين رئيس الوزراء وهيئة القيادة، وحاول فيه الدفاع عن إدارته للحكم، وتوضيح الجهود التي قامت بها حكومته لدعم القوات المسلحة، وتحقيق السلام في البلاد.. كان واضحاً خلال ذلك الاجتماع أن رئيس الوزراء يهدف أولاً إلى معرفة ما يعنيه البند الذي ورد في المذكرة: «**وعليه مع تأكيد الولاء لله وللأرض والشعب نرفع لكم هذه المذكرة النابعة من إجماع القوات المسلحة لاتخاذ القرارات اللازمة في ظرف أسبوع من اليوم**».. كانت ردود الفريق فتحي أحمد علي دبلوماسية ومقتضبة في إجابته على تلك النقطة، إذ أكد على أن كل ما ورد في المذكرة هو تعبير للرأي العام العسكري، وأن القوات المسلحة تطلب الرد على توصياتها خلال أسبوع، وبعدها ستتخذ هيئة القيادة القرارات الملائمة. عقب ذلك اجتمعت هيئة قيادة القوات المسلحة بمجلس رأس الدولة، حيث أكد لهم الفريق فتحي التزام القوات المسلحة بالشرعية الدستورية، ولكنها تصر على تنفيذ ما جاء في المذكرة، حتى يمكن أن تقوم بواجبها في الدفاع عن وحدة الوطن وسلامة أراضيه في ظروف أفضل مما هي عليه في ذلك الوقت.

---

[1] اللواء (م) مبارك عثمان رحمة خلف الفريق عبدالماجد حامد خليل كوزير للدفاع بعد مذكرة فبراير ١٩٨٩.

[2] محمد محجوب عثمان، مصدر سابق. ص ـــ ٨٣.

في الثاني والعشرين من فبراير ١٩٨٩، أي بعد يومين من تقديم المذكرة، سلم السيد الصادق رئيس الوزراء رده مكتوباً بخطاب صادر من مجلس الوزراء، وحاول فيه تفنيد أوجه القصور التي أشارت إليها المذكرة، رغم اعترافه ضمنياً ببعضها. كان جل تركيزه على الدفاع عن سياسات حكومته، وخاصة جهودها لدعم القوات المسلحة وتحقيق السلام.. ثم طلب أن تقر وتلتزم القوات المسلحة بنقاط محددة:

أ. أن نقر ونلتزم بالشرعية الدستورية، وبالانضباط، وأن نتشاور في إطاريهما، ونتجنب الاستقطاب.

ب. أن نقر أن أوسع قاعدة هي الأفضل، على أن يتحقق ذلك في إطار الشرعية الدستورية.

جـ. أن نقر أن واجبنا الأول هو الدفاع عن وطننا، وأن نجعله دائماً أولوية توجهاتنا الأولى.

د. أن تدرس القيادة العامة الملاحظات ذات الطابع العسكري والفني باهتمام، وتحدد كيفية علاجها.

هـ. أن تدرسوا برنامج السياسة الخارجية وتقدموا ما ترون من ملاحظات في إطار عدم الانحياز واللامحورية والتوازن.

استمرت القوات المسلحة في استعدادها المعلن خلال الأسبوع الذي حددته للرد على مذكرتها، بينما استمرت الاجتماعات بين مجلس رأس الدولة ورئيس الوزراء في محاولة للخروج من الأزمة السياسية التي تسببت فيها المذكرة، خاصة بعد أن تشكلت جبهة سياسية مكونة من الحزب الاتحادي الديمقراطي والأحزاب الأخرى والنقابات، وطالبت بحل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية. في السابع والعشرين من فبراير، وهو اليوم الأخير للمهلة الزمنية التي حددتها المذكرة، خاطب السيد رئيس الوزراء الجمعية التأسيسية ليعلن موافقته على تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة، بشرط أن تلتزم النقابات بمساندته سياسياً ووقف الإضرابات، وأن تلتزم القوات المسلحة بالديمقراطية، ومعالجة قضاياها القومية داخل مجلس الدفاع الوطني، وتفوضه لمعالجة الموقف.

في الثامن والعشرين من فبراير ١٩٨٩، أي بعد انتهاء المدة الزمنية التي حددتها القوات المسلحة، دعا القائد العام لاجتماع يحضره كل القادة والضباط من رتبة العميد، وهي نفس المجموعة التي اتخذت قرار رفع المذكرة للسلطة السياسية. في ذلك الاجتماع أوضح الفريق

فتحي أحمد علي للقادة كل الاتصالات التي تمت مع مجلس رأس الدولة، ومجلس الوزراء، والأحزاب السياسية، لتنفيذ المطالب التي حددتها المذكرة. للمرة الثانية أكد الفريق فتحي لقادة الجيش أهمية الالتزام بالشرعية الدستورية، والدفاع عن النظام الديمقراطي، رغم تعالي الكثير من الأصوات داخل الاجتماع بعدم جدية رئيس الوزراء وحكومته في الاستجابة لمطالب الجيش، وضرورة حسم الأمر والاستيلاء على السلطة. كان قرار الاجتماع هو توجيه رسالة أقوى برفض التفويض الذي طلبه رئيس الوزراء، وإصدار بيان من القوات المسلحة، واستمرارها في حالة الاستعداد القصوى. صدر ذلك البيان في نفس اليوم وقد احتوى على النقاط التالية:

أ. إن القوات المسلحة تقف مع الديمقراطية، وأنها تعمل وفقا للمادة (١٥) من دستور السودان الانتقالي لسنة ١٩٨٥م التي تقرأ: «**قوات الشعب المسلحة جزء لا يتجزأ من الشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية أهداف ومكتسبات ثورة رجب الشعبية**».

ب. تؤكد القوات المسلحة إصرارها على تنفيذ كل ما جاء في المذكرة.

جـ. ترفض القوات المسلحة التلميح بوجود تقصير أو عدم انضباط عسكري، وتؤكد أن دعم القوات المسلحة هو الحل الأمثل لإعادة التوازن العسكري.

د. إن القوات المسلحة لن تفوض صلاحياتها الدستورية المنصوص عليها لأي جهة سياسية أو أمنية أخرى.

وأخيرا تدخل مجلس رأس الدولة لحل الأزمة المتصاعدة، وكلف السيد ميرغني النصري عضو المجلس بإدارة اتصالات وحوار مع رئيس الوزراء والأحزاب السياسية والنقابات. استمرت تلك المشاورات حتى تم الوصول إلى ما سمي بـ «**بيان القصر**» في مطلع مارس ١٩٨٩، والذي وقعت عليه كل القوى السياسية عدا الجبهة الإسلامية القومية. احتوى ذلك البيان على بنود البرنامج المرحلي الذي ستنفذه حكومة «**الجبهة الوطنية المتحدة**»، وقد كان في مجمله انتصارا سياسيا كبيرا للقوى السياسية التي ترغب في وقف الحرب والوصول إلى السلام، وانتصارا للقوات المسلحة التي استطاعت الحفاظ على النظام الديمقراطي وتحقيق مطالبها بالإجماع القومي بتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم، وتطبيق سياسات متوازنة. احتوى البرنامج المرحلي على البنود التالية:

أولا: المحافظة على الشرعية الدستورية والتعددية.

ثانيا: دعم القوات المسلحة واعتبارها مع القوات النظامية الأخرى الجهة الوحيدة المخول لها حمل السلاح.

ثالثا: عقد المؤتمر الدستوري في أسرع وقت في إطار قبول مبادرة «الميرغني/قرنق».

رابعا: تحسين الأحوال المعيشية والخدمات.

خامسا: حل أزمة الاقتصاد الوطني.

سادسا: انتهاج سياسة خارجية متوازنة.

سابعا: الإعداد للانتخابات العامة وفق قوانين تضمن تمثيل القوى الحديثة.

في ٢٧ مارس ١٩٨٩ أعلن السيد الصادق المهدي تكوين حكومة «**الجبهة الوطنية المتحدة**»، التي ضمت أوسع قاعدة مشاركة سياسية، وتكونت لتنفيذ البرنامج المرحلي المتفق عليه. وقفت «الجبهة القومية الإسلامية» في المعارضة وخارج الإجماع القومي.. ثم بدأت في تصعيد مواقفها بتقديم القانون الجنائي للعام ١٩٨٨ لمناقشته في الجمعية التأسيسية، وعندما تقرر تأجيله لما بعد المؤتمر الدستوري، انسحب نوابها من الجمعية التأسيسية، وأعلنوا الجهاد على الحكم الديمقراطي. «**جاء انقلاب يونيو في ظل ظروف إجماع وطني شامل عدا الجبهة القومية الإسلامية، فقد اتفقت كل القوى من الأحزاب والقوات المسلحة والنقابات حول برنامج كسرت به حلقة التوازن المثقل، واتفقت على ما سمي بالبرنامج المرحلي**».[1]

---

[1] عمرو محمد عباس، ديمقراطيات السودان منذ الاستقلال وحتى إعلان نيروبي. ندوة الديمقراطية في السودان. مصدر سابق. ص ــ ٧٣.

المذكرة.. نظرية المؤامرة والانقلاب

كتب السيد الصادق المهدي في مذكراته وتقييمه لفترة الحكم الديمقراطي الثالث عن وجود مؤامرة سياسية قادت إلى تقديم مذكرة القوات المسلحة في ٢٠ فبراير ١٩٨٩: «**وفي هذا الاجتماع انصرف الحاضرون عن البحث في المآخذ الستة المشار إليها فتلاقحت ثلاثة تيارات:**

١. تيار الفريق عبدالماجد حامد خليل وأصدقائه، الذين يريدون تغيير تركيبة الحكم القائم بما يقضي أو يقلل من شأن الجبهة الإسلامية القومية.

٢. تيار القيادة العامة الذي يريد صرف الأنظار عن أي محاسبات للأداء القيادي العسكري، بل يفضلون تعليق المسئولية على قلة المعدات.

٣. تيار الانقلابيين الذين يريدون تعليق المسئولية على الأداء السياسي والمدني لتبرير استلام السلطة.

هذه التيارات هي التي أفرزت مذكرة فبراير ١٩٨٩ التي وقع عليها جميع الحاضرين حيث أقدم القائد العام على رفعها باسمهم. لقد كشف التنوير الذي قدمه القادة للقيادات والوحدات المختلفة هذه التيارات، إذ صبغ كل ضابط كلف بالتنوير الأشياء بصبغته. لقد كان التنوير غير منضبط مما خلق تشويش وتوقعات ضارة».[1]

عندما أكتب عن تلك المرحلة من تاريخ القوات المسلحة السودانية، أكتب عن واقع عايشته في القيادة العامة ومكتب القائد العام طوال الفترة التي سبقت المذكرة وحتى وقوع انقلاب الجبهة الإسلامية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩. جاءت تلك المذكرة نتيجة لظروف وتراكمات وخيبة أمل كبيرة، وكانت قراراً واقعياً وشجاعاً لقيادة قوات مسلحة تخوض حرباً أهلية طاحنة، وحكومتها السياسية تتصارع ــ بلا معنى ــ في قضايا استراتيجية لا تقبل المماطلة والتسويف.

تسلم الفريق فتحي أحمد علي قيادة القوات المسلحة السودانية في يوليو ١٩٨٩، وأول ما قام به هو وضع خطة طموحة أسماها بـ «**خطة إعادة تأهيل القوات المسلحة**»، وهي خطة عملية تغطي كل الجوانب الأساسية «الأسلحة والمعدات، الشئون الإدارية، والتدريب والتأهيل».. تزامن تعيين الفريق فتحي في منصب القائد العام مع تولي الفريق (م) عبدالماجد حامد خليل مهام وزير الدفاع، وقد شكّل ذلك فريقاً متجانساً، يتميز بالاحتراف والقدرات القيادية العالية لتنفيذ تلك الخطة

---

(١) الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة. مصدر سابق. ص ـ ٥٠.

الطموحة. كان هنالك أيضاً تحدي الحرب الأهلية التي انتشرت رقعتها، ووضح تأثير القصور في الأسلحة والمعدات ومؤن القتال الأخرى على أداء التشكيلات المقاتلة في مناطق العمليات. اصطدم تنفيذ تلك الخطة الطموحة بسياسات «حكومة الوفاق الوطني ـ ٨٧/٨٦»، والتي سيطرت الجبهة القومية الإسلامية على قرارها، وقد فشلت كل محاولات وزير الدفاع في استقطاب الدعم المطلوب من دول شقيقة، مثل مصر والسعودية وليبيا والعراق، نتيجة للسياسات الخارجية لتلك الحكومة. كان المظهر العام لحكومة الوفاق أنها حكومة مع خيار الحرب، ولكنها عجزت أيضاً عن تنفيذ ذلك الخيار بتبني استراتيجية واضحة لدعم المجهود الحربي. **«ليس في العالم دولة مدنية ديمقراطية واحدة تعالج قضايا الحرب فيها كأنها تبدأ وتنتهي بالإعداد والتجهيز العسكري، فللاقتصاد دور فيها، وللدبلوماسية دور فيها، ولصنع السلام دور فيها».**[1]

كانت استقالة الفريق عبدالماجد خليل من وزارة الدفاع في ١٧ فبراير ١٩٨٩ ضربة كبيرة لمعنويات قيادة القوات المسلحة، التي كانت تبذل كل ما في وسعها لمنع تدهور الموقف في مناطق العمليات. وحتى قبل ثلاثة أيام من تقديم المذكرة، كان القائد العام ينوي مناقشة الموقف المتدهور مع «مجلس الدفاع الوطني» بعد طلبه انعقاده عبر وزير الدفاع.. كذلك إن تقدير الموقف الاستراتيجي الذي تحول إلى مذكرة ومواجهة سياسية، كان الهدف من كتابته هو تقديمه لـ «مجلس الدفاع الوطني»، إذاً فإن قرار الفريق فتحي أحمد علي نقل المسألة إلى مواجهة سياسية إصلاحية مع القيادة السياسية قد جاء نتاجاً لخيبة الأمل الكبيرة، وقناعته الكاملة بعدم جدية الحكومة، وتهاونها في تفهم الموقف الاستراتيجي، وما يشكله ذلك من مخاطر على وحدة البلاد نتيجة لاستمرار الحرب الأهلية.

إن الحرب الأهلية، أو الحرب في جنوب السودان، كانت ـ ولا زالت ـ حرباً سياسية تتطلب الحلول السياسية في نهاية الأمر. جاءت الفرص والظروف التاريخية للدفع في اتجاه السلام عندما قام أحد أطراف الحكومة، وهو الاتحادي الديمقراطي بتوقيع «اتفاقية السلام السودانية» في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨. كانت تلك الاتفاقية هي المخرج من أزمة السودان المستعصية، ولكنها ضاعت بالتناحر الحزبي، والتسويف، وتضاد الأجندة الذي عبّرت عنه بوضوح سياسات الجبهة الإسلامية المشاركة في الحكم. كانت قيادة القوات المسلحة مدركة تماماً لواجبها في مواصلة الحرب حتى يتحقق الحل السياسي.. ولكن، هاهي تحت قيادة سياسية، لا هي أعدت للحرب عدتها، ولا طالت خيار السلام الممكن.

---

[1] منصور خالد، مصدر سابق. جزء ٢. ص ـ ٢١٥.

أما عن الاجتماع الذي قاد إلى قرار تقديم المذكرة، فلم يكن معداً للوصول لتلك النهاية.. فقد هدف الفريق فتحي أحمد علي إلى تنوير القادة والضباط عن الموقف، وتدارس الأزمة معهم بقصد اتخاذ توصيات تساعد في الخروج من الأزمة السياسية والعسكرية. أما التنوير الذي قدمه رؤساء الهيئات ــ الاستخبارات، العمليات، الإمداد ــ فقد كان عبارة عن إيجاز عسكري دقيق للموقف في ذلك الوقت، ولم يصبغ أو يُلوِّن للوصول إلى أهداف غبر مباشرة. كان الفريق فتحي أحمد على يؤمن تماماً بالحكم الديمقراطي المدني، وكانت أسبقيته الأولى منذ توليه منصب القائد العام هو إعادة القوات المسلحة إلى المسار الاحترافي، وإبعادها عن العمل السياسي، وهو ضد النهج الانقلابي، ولقد أدار المواجهة السياسية التي خلقتها المذكرة بقناعة كاملة في الالتزام بالشرعية الدستورية، وان تقود المواجهة مع السلطة السياسية إلى إصلاح المسار الديمقراطي، وأسلوب إدارة الحكم وتحقيق الإجماع الوطني. «**بالمقارنة، رفض الفريق فتحي أحمد على، باقتناع فكري ونفسي كامل قيادة انقلاب عسكري كان الرأي العام الشعبي قد صار مستعداً لتقبله بعد سنوات مترعة بالخيبة والإحباط. وقد ناقشته في ذلك أكثر من مرة، وكان يرد وابتسامة مريرة ترف على وجهه الصبوح، بأنه لو عاد التاريخ القهقرى لاختار أن يعمل على سد الثغرات التي صاحبت تقديم المذكرة لا القيام بانقلاب كان يرفضه**».[1]

عقب انقلاب الجبهة القومية الإسلامية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، روّج قادة الانقلاب وإعلام الجبهة الإسلامية أنهم استبقوا انقلاباً كانت تعد له هيئة القيادة.. وهم يعنون بذلك الفريق فتحي أحمد علي وهيئة قيادته.. أما الحقيقة المثبتة بوقائع اجتماعات تمت في القيادة العامة خلال أزمة المذكرة، وعجز رئيس الوزراء وتخبطه في إيجاد الحلول اللازمة، وحالة عدم الاستقرار التي سادت الشارع السوداني، اتخذت القيادة العامة قراراً بوضع «**خطة طوارئ**».. كانت تلك الخطة تهدف إلى تدخل القوات المسلحة في حالة انهيار السلطة المدنية، وانفراط عقد الأمن بالعاصمة القومية، وبهدف تأمين كل المرافق الحيوية، ووقف أي مهددات للأمن العام. قام الفريق فتحي أحمد علي بإصدار أمر تشكيل لجنة أعدت الخطة المطلوبة، وقد ترأسها الفريق عبدالرحمن سعيد نائب رئيس هيئة الأركان، ومن أعضائها اللواء عثمان خضر بابكر قائد سلاح الإشارة، والعميد عزالدين الحلو نائب مدير الاستخبارات، ولم تهدف تلك الخطة مطلقاً إلى استلام السلطة. كان بمقدور الفريق فتحي أحمد علي استلام السلطة خلال ساعة واحدة بالقدرات العسكرية المتاحة له آنذاك. «**النقطة الثالثة: التي أقولها عن الفريق فتحي أحمد علي، أنه أثناء مذكرة القوات**

---

[1] التيجاني الطيب بابكر. راجع كتاب شهيد الديمقراطية والحرية. ص ــ ٢.

المسلحة، وهي مذكرة لها ظروفها، ولكن لابد أن نشهد بأن الفريق فتحي وقف موقفا ثابتا لم ينصع لرأي المتآمرين الذين يريدون استغلال الفرصة للإطاحة بالديمقراطية، وإنما كان حريصا على طول الخلاف والاختلاف والنقاش الذي دار أن يحافظ على الشرعية الدستورية».[1]

يقول السيد الصادق المهدي في تقييمه للنظام الديمقراطي الثالث، وعن انقلاب الجبهة الإسلامية القومية: «**إن مذكرة القوات المسلحة خلقت مناخ استلام العسكريين للسلطة بما جاء فيها وما صحبها من تنوير**»،[2] وقد ساند ذلك الرأي العديد من الكتاب السياسيين. ولكن، على من يورد ذلك الاستنتاج أن يدرك أن «حركة الإخوان المسلمين» قد بدأت التحضير للوصول إلى السلطة في السودان عبر انقلاب عسكري منذ سنوات بعيدة سبقت تقديم تلك المذكرة التاريخية. وإن «التنظيم السري لحركة الأخوان المسلمين» .. ثم «التنظيم السري لجبهة الميثاق» وأخيرا «التنظيم السري للجبهة القومية الإسلامية» قد مر بمراحل تاريخية مختلفة، وأنه منذ نشأته في مطلع الخمسينات، جعل من المؤسسة العسكرية هدفا للوصول إلى السلطة. كانت الجبهة القومية الإسلامية قد أكملت تدريب كوادرها السرية، وبناء جناحها العسكري داخل القوات المسلحة السودانية .. وتوثبت للانقضاض على السلطة، وهذا ما سيكون محور اهتمامنا في الفصل التالي.

منذ بداية الفترة الانتقالية (١٩٨٥)، وبعد ما تمخض عنه اجتماع «كوكادام» بين القوى السياسية والتجمع النقابي والحركة الشعبية لتحرير السودان، أدركت الجبهة القومية الإسلامية تماما أن السلام قادم لا محالة .. وأن أي نظام سياسي سيقوم بعد وقف الحرب الأهلية وإقرار اتفاق عادل للسلام، سيكون خصما من قدراتهم التي بنوها عبر كل السنوات الماضية، وسيعيدهم إلى حجمهم الميكروسكوبي الصغير.. وإن إقرار مبدأ «**فصل الدين عن السياسة**» .. سيجعل حزبهم أثرا في ذمة التاريخ.

---

[1] الصادق المهدي، حفل تأبين الفريق فتحي أحمد علي. القاهرة ١٩٩٧/٥/١. راجع كتاب شهيد الديمقراطية والحرية. ص ـــ ٦٩.

[2] الصادق المهدي، مصدر سابق. ص ـــ ١٦٨.

مذكرة القوات المسلحة السودانية ـ ٢٠ فبراير ١٩٨٩

جمهورية السودان

القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة

مكتب القائد العام

الخرطوم

تلفون: ٧٥٤٦٢ - ٧٨٠٥٥

نمرة: م / ق / ع

التاريخ: ٢٠ فبراير ١٩٨٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

(من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا)

صدق الله العظيم.

السيد/رئيس وأعضاء مجلس راس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة

السيد/رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الدفاع الوطني

مذكـــرة

١. انطلاقا من مسئوليتنا الوطنية والقومية التاريخية في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد، واعتباراً للظروف الأمنية الخطيرة التي يشهدها الوطن في بعض أجزاءه، وبعد قراءة ودراسة متأنية وعميقة للوضع الراهن واستشرافاً لآفاق المستقبل بكل ما ينطوي عليه من احتمالات قد تؤدي إلى انفلات يقود إلى تهديد وحدة تراب البلاد وتفتيت الأمة السودانية ومسارها الديمقراطي الذي ارتضاه الشعب وضمنه في مواثيقه ودستوره كخيار لا بديل له، وبناءاً على منطوق المادة ١٥ من دستور السودان الانتقالي لسنة ١٩٨٥م التي تقرأ: **«قوات الشعب المسلحة جزء لا يتجزأ من الشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية أهداف ومكتسبات ثورة رجب الشعبية»**. فإن قواتنا المسلحة قد قامت بواجبها باحتراف وبسالة وتضحية وفي ظروف يمكن أن توصف بأنها الحد الأدنى من المناخ الملائم وتوفر المتطلبات الأساسية لإدارة أعمال القتال. وبدون إسهاب مفرط يمكن الدلالة على ذلك بموقف قواتنا الباسلة في الناصر التي أثبتت أن المقاتل السوداني كعهده دائما منذ إنشاء قوة دفاع السودان قمة الثبات والتضحية والفداء.

٢. إن دراسة المعطيات الواضحة تكشف أن قدرتنا القتالية قد تناقصت بنسبة ٥٠% مما كانت عليه في العام ١٩٨٣م وذلك للاستنزاف المستمر في المعدات المختلفة والأسلحة ومؤن القتال مع غياب كامل للإستعواض المنتظم، وأخيرا توقفت كل الدول المانحة عن تقديم أقل احتياجاتنا الحيوية.

٣. أما المؤشرات لذلك فهي واضحة، إننا قد فقدنا مساحات أرضية ليس بسبب قصور مقاتلي جيشنا الباسل ولكن بسبب تدني إمكانياتنا القتالية وقصور حركة إمدادنا المنتظم، من الجانب الآخر نجد أن العدو يحظى بدعم الشرق والغرب وتتوفر له إمكانيات ومتطلبات القوات النظامية.

٤. إننا نقف اليوم أمام مسئولية تاريخية تجاه وحدة وتماسك وطننا العزيز وأمام مسئولياتنا المقدسة نحو ضباطنا وجنودنا الذين يقدمون أنفسهم ودماؤهم الذكية في تضحية وفداء مقدس وفي عطاءٍ لم يسبق أن شهده تاريخ السودان الحديث. إن مسئولياتنا التاريخية كقيادة عامة وكقادة لتشكيلات قواتنا المسلحة تتطلب منا جميعا التماسك والتعاضد والتوحد في تجرد تام نحو توفير احتياجاتنا القتالية والمعنوية. إن التاريخ لن يرحمنا جميعا أن نكون على قمة قواتنا المسلحة الباسلة وهي تفقد معارك تفرض عليها، ولا تجد الحد الأدنى من المتطلبات الدفاعية، ولا يتوفر لها القدر المعقول من السند المعنوي في الجبهة الداخلية.

٥. أننا جميعا قيادة وقاعدة ندرك تماما مسئوليتنا وواجبنا المقدس في الحفاظ على كل شبر من تراب هذا الوطن، لا تفريط، لا انهزام ولا استسلام.

٦. إن الحرب التي نخوضها في جنوب السودان قد أظهرت بعداً استراتيجياً جديداً وفريداً لم يشهده عالمنا المعاصر. لقد توحد المعسكران الشرقي والغربي في دعم وإسناد حركة التمرد التي نواجهها. إن الكتلة الشرقية تقدم كل متطلبات القتال والتدريب والتوجيه لحركة الخوارج، بينما يوظف العالم الغربي كل إمكانياته المادية والإعلامية لخدمة أهداف حركة التمرد، بل تمكن العالم الغربي من فرض حصار وترهيب على الدول المعتدلة في العالم العربي حتى لا تجود علينا بالقليل من احتياجاتنا الدفاعية الحالية، بينما ظل دعم العالم الغربي يذهب إلى معسكرات الخوارج ــ براً ــ وجواً تحت مظلة الإغاثة.

٧. لقد وظفت الدول الغربية وبعض المنظمات العالمية الطوعية كل إمكانياتها للتأثير على الدول المانحة للسودان، ويمكن رؤية ذلك بوضوح في موقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه السودان. وقد امتد هذا الأثر لحد تهديد الدول الصديقة والشقيقة التي كانت تمد لنا يد العون في السابق مما أثر سلبا على حجم هذا الدعم.

٨. على الصعيد الإقليمي فإن بعض دول الجوار تمارس عدائيات واضحة وتسخر إمكانياتها لدعم حركة التمرد. أما موقف أثيوبيا فهو واضح ومستمر لدعم حركة الخوارج إلى أن تتحقق أهدافها التي تكمن وراء هذا التمرد، والتي تتمثل في إيجاد حل يناسبها للقضية الإريترية.

٩. خلاصة القول في هذا الجانب هو أن حصاراً اقتصادياً وإعلامياً قد فرض على السودان، وأن التأثير المباشر لذلك تدفعه قواتنا المسلحة دماً وأرواحاً في ميادين القتال كل يوم.

١٠. دون خوض عميق فيما يحدث في الجبهة الداخلية فجميعنا ندرك الحجم والأبعاد والمؤثرات، ولكننا نركز على جانبين: أولهما التأثير المباشر على الأمن القومي السوداني، وثانيهما التأثير على إدارة العمليات العسكرية وعلى تماسك ووحدة القوات المسلحة:

أ. **<u>الأمن القوم السوداني</u>:** إن مهددات الأمن القومي السوداني لعديدة ولكن نشير إلى أكثرها خطورة وهي:

(١) التناحر الحزبي وغياب التوجه القومي.

(٢) الانهيار الاقتصادي والتضخم والغلاء.

(٣) نمو المليشيات المسلحة والاختلال الأمني.

(٤) إفرازات الحرب في الجنوب.

(٥) تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد.

(٦) إفرازات الصراع المسلح الدائر بدار فور.

ب. **<u>القوات المسلحة</u>:**

(١) انهيار البنيات الأساسية والاقتصاد والمجتمع وتأثيره المباشر على القوات المسلحة وتركيبتها القومية.

(٢) المحاولات المستمرة لاختراق القوات المسلحة من جهات سياسية في الداخل وبتوجيه من الخارج.

(٣) انقسام الجبهة الداخلية في إسناد ودعم القوات المسلحة وإفرازات ذلك الواضحة على أمن العمليات وتأثير الحرب النفسية على الروح المعنوية.

١١. في هذا الجانب يجب أن نقف قليلاً ونخلص إلى أن ما يشهده السودان اليوم على صعيد جبهته الداخلية مؤشر واضح لخطر داهم على مستقبل الوطن، أمنه ووحدته وحق شعبه الكريم في مستقبل مشرق.

١٢. لقد أشرنا مسبقا إلى ضعف قدرتنا العسكرية والتي تسبب فيها أساساً غياب السياسات الدفاعية المدروسة طوال السنوات الماضية، وتفاقمت الآن نتيجة للاستنزاف المستمر بسبب الحرب وتأثير الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض علينا اليوم. إننا وبكل وضوح قد طلبنا من مجلس الدفاع الوطني توفير احتياجاتنا العسكرية المطلوبة الآن وليس غداً حتى يمكننا إحداث التفوق العسكري وإعادة التوازن، ومع تقديرنا الكامل لكل الجهود التي بذلتها الحكومة والتحرك النشط الذي قامت به وزارة الدفاع وهيئة القيادة

على كافة الاتجاهات، إلا أن ذلك كله لم يحقق النتائج الإيجابية المأمولة والمطلوبة لتوفير كافة احتياجات القوات المسلحة اللازمة للقتال لأنها اصطدمت بواقع مرير سببه السياسات الداخلية والخارجية للدولة.

١٣. عند النظر إلى موقف العدو نجد أن قواته اليوم تقارب ٤٠ ألف خارج. دعمه العسكري بلا حدود وخطوط إمداده مفتوحة عبر طرق جيدة من أثيوبيا وكينيا ويوغندا، هذا عدا التشوين الجوي إلى مطارات كبويتا وبوما وكنقر. أما الدعم المادي من المنظمات الطوعية غير الحكومية فهو واضح في ميدان المعركة وفي قدراته في الإنفاق على مكاتبه المنتشرة في معظم الدول وفي تحرك أفراده في الخارج. هنالك الجانب الأكثر خطورة على معنويات شعبنا وقواتنا والمتمثل في توظيف الإعلام العالمي لخدمة أهداف الحركة وشن حرب نفسية لم تتمكن قدرات دولتنا المحدودة من التصدي لها.

١٤. إن خلاصة القول في هذا التقييم العسكري، هو أن هنالك مؤشرات واضحة لإمكانية حدوث اختلال في ميزان القوى. إن تجربة قواتنا في مقاومة حركة الخوارج لكبيرة وأن مقاتل الجيش السوداني خير مثال للشجاعة والإقدام والتضحية، إننا لم نهزم مطلقا بإذن الله، نعم لقد فقدنا بعض المعارك ولكن لن نقبل أبدا أن يسجل التاريخ خسارتنا لهذه الحرب.

١٥. استنادا على ما تقدم فإنه من الأهمية بمكان التأكيد بأن ما سيرد من مقترحات وتوصيات يمثل الرأي العام العسكري بعد استقصاءه بواسطة الأجهزة المختصة وبعد التفاكر وإجماع آراء القادة في كل المستويات.

١٦. إن وحدة وتماسك القوات المسلحة هدف مقدس لا يقبل المساومة أو المزايدة، وإن القوات المسلحة ذات التوجه القومي المتجرد هي صمام الأمان الوحيد لتماسك ووحدة ومستقبل الوطن.

١٧. إننا جميعا قيادة وقادة وقاعدة منتشرون في كل بقاع السودان يجب أن نؤكد بوضوح لا لبس فيه، أننا مع خيار الشعب السوداني الأصيل في الحفاظ على الديمقراطية كما أكدنا ذلك في السادس من أبريل، وأننا نرفض كل أنواع الدكتاتورية وسنظل أبدا أوفياء لواجبنا المقدس في حفظ وصون وحدة وسيادة الوطن.

١٨. إن إدارة الصراع المسلح لا ينفصل أبدا عن إدارة السياسات المتوازنة للدولة، عليه يجب أن تهدف الدولة إلى كسر طوق الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض علينا من الغرب والشرق، وذلك بانتهاج سياسات متوازنة تمكننا من كسب احترام العالم لديمقراطيتنا المرشدة، وتمكننا من استقطاب العون الاقتصادي والعون العسكري الذي نحتاج له اليوم.

١٩. إن تماسك ووحدة الجبهة الداخلية يتطلب تطبيق توجه قومي بعيدا عن المزايدات السياسية والتناحر والتآمر، وهذا يتطلب في المقام الأول توسيع قاعدة المشاركة في الحكم للخروج من هذا المنعطف الصعب.

٢٠. إن القوات المسلحة لم تهزم أبدا، ولن تهزم مطلقا بإذن الله وستستمر في أداء دورها الوطني الرائد في تضحية ونكران ذات، لذلك يجب على الدولة أن تنتهج نهجا سليما في سياساتها الداخلية والخارجية بما يمكن القوات المسلحة من أداء مهامها الدستورية.

٢١. وفي الختام ليس هنالك أكثر من التأكيد مرة أخرى أننا جميعا أمام مسئولية تاريخية ستسألنا عنها أجيال السودان القادمة، وهي أن نحافظ على أمن ووحدة وتماسك القوات المسلحة، ألا نقبل مطلقا المزايدة باسمها، وألا نعرضها أبدا للتضحية والخسائر نتيجة لقصور الإمكانيات ولأسباب موضوعية أخرى لا يمكن أبدا أن تسأل عنها القوات المسلحة، وعليه ومع تأكيد الولاء لله وللأرض والشعب نرفع لكم هذه المذكرة النابعة من إجماع القوات المسلحة لاتخاذ القرارات اللازمة في ظرف أسبوع من اليوم.

بسم الله الرحمن الرحيم

(إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا)

صدق الله العظيم

فريق أول

فتحي أحمد علي

القائد العام لقوات الشعب المسلحة

الفصل السادس

الإخوان المسلمون و الجيش السوداني

الإخوان و الجيش السوداني ١٩٤٩ - ١٩٧٧

البـداية والتّطوير

ولدت «**حركة الإخوان المسلمين**» بالسودان من رحم حركة الإخوان المسلمين في مصر في نهاية الأربعينات، وتأثرت بها بصورة كبيرة في مرحلة النشأة الأولى، وخاصة في الجوانب التنظيمية. كانت حركة الإخوان المصرية تؤمن بالعنف كوسيلة للوصول إلى السلطة، وقد ميّز ذلك تاريخها الطويل خلال فترة الحكم الملكي الأخيرة في مصر، وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢. كما تميز ذلك التاريخ بالكثير من حوادث العنف المسلح، من تفجيرات واغتيالات ومحاولات مستمرة لاستقطاب واختراق الجيش المصري، وبناء خلايا وقواعد داخله. في الثامن من ديسمبر ١٩٤٢ اتخذت «حكومة النقراشي باشا» قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين في مصر بعد اتهامها بالسعي لقلب نظام الحكم.

انتقل فيروس العنف الإخواني إلى السودان بعنصر الوراثة الطبيعية، لتكتمل التجربة كاملة في العام ١٩٥٥، حينما لجأ الضابط الإخواني أبوالمكارم عبدالحي إلى السودان هارباً من ثورة يوليو وملاحقتها لحركة الإخوان المسلمين.[١] كان الضابط أبو المكارم هو المسئول عن الجهاز الخاص لحركة الإخوان المسلمين في مصر، وهو الجهاز المسئول عن العمل السري داخل الجيش والشرطة، وبالتالي انتقلت الأسرار والتجربة كاملة للسودان، لتكون أساس البناء القاعدي في تعامل حركة الإخوان المسلمين السودانية مع الجيش السوداني، وفي أسلوب العمل السري، والتخطيط للوصول إلى السلطة بالقوة لحقب لاحقة.

بدأ «التنظيم السري لحركة الإخوان المسلمين» في السودان عمله في منتصف الخمسينات كما تشير معظم المصادر، وكانت أولى المحاولات للاقتراب من الجيش السوداني هي استقطاب بعض الطلاب الحربيين في المدرسة الحربية ــ «الكلية الحربية السودانية فيما بعد».[٢] نجحت حركة الإخوان المسلمين في ضم عدد من الطلاب الحربيين عرف منهم بشير محمد علي،[٣]

---

[١] حيدر طه، الإخوان والعسكر. ص ــ ٢٣.

[٢] نفس المصدر. ص ــ ٦٢.

[٣] الفريق بشير محمد علي وزير الدفاع في العهد المايوي.

وعبدالرحمن فرح،[1] وعبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب. إن التاريخ المسجل عن حركة الإخوان المسلمين يؤكد أن الضابط عبدالرحمن سوار الذهب كان في منتصف الخمسينات واحداً من جماعة الإخوان المسلمين، وأحد كوادرهم العسكرية التي تشكل النواة الأولى للجماعة داخل الجيش السوداني. تأكدت تلك المعلومات من مؤرخ جماعة الإخوان المسلمين حسن مكي محمد أحمد، وأورده د. حيدر إبراهيم: «**أما الجيش فقد ركز عليه الإسلامويون مبكراً وتم تجنيد عدد من الضباط مثلوا (جيل الطلائع العسكري الإخواني) وهم بشير محمد علي، وعبدالله الطاهر وعبدالرحمن فرح وعبدالرحمن سوار الذهب. وتطور العمل داخل الجيش، ويبدو أن أبا المكارم عبدالحي، حينما جاء إلى السودان في ١٩٥٥، كان منفعلاً بتجربة الإخوان المصريين مع الجيش، فأوصى بالتركيز عليه، ونقل تجربة النظام الخاص في مصر، مما أدى إلى أن يقبل شباب الإخوان على الكلية الحربية: محمود عبدالله برات وحسين خرطوم دار فور**».[2]

لم يستطع أولئك الضباط الاستمرار مع جماعة الإخوان المسلمين فتساقطوا واحدا بعد الآخر، وقد عزا الكاتب حيدر طه ذلك إلى: «**حداثة عهدهم بالعمل العسكري، وإلي أن الظروف السياسية لم تكن تسمح بنهضة الإخوان المسلمين داخل الجيش، فقد كان الجيش السوداني متأثراً بتجربة الضباط الأحرار في مصر، وما أحدثته من ثورة تغيير ألقت بانعكاساتها علي كل المنطقة**». يمكن ان أضيف إلى ذلك إن الانتماء المتجرد للجيش السوداني وقوميته الطاغية آنذاك كانت تمسح وتزيل أي مؤثرات سابقة من العهد الطلابي في أفراد فيلق ضباط الجيش السوداني.[3]

جاءت أول محاولة جادة لدخول ممر السلطة عبر الجيش السوداني في العام ١٩٥٩، والتي أوضحناها بتفصيل في الفصل الأول «أنظر انقلاب المقدم علي حامد». استطاع الرشيد الطاهر بكر، المراقب العام للإخوان المسلمين آنذاك، خلق صلات حميمة مع بعض ضباط الجيش العاملين في القيادة الشرقية بمدينة القضارف، وفتح معهم مشروع تحالف للإطاحة بحكم الفريق إبراهيم عبود، والاستيلاء علي السلطة. عرفت تلك المحاولة بانقلاب ٩ نوفمبر ١٩٥٩، أو انقلاب المقدم علي حامد، وقد أجهضت تلك المحاولة قبل التنفيذ، وحكم فيها بإعدام خمسة من الضباط، وأرسل الرشيد الطاهر بكر إلى السجن محكوماً عليه بخمس سنوات سجناً. تنصّلت

---

[1] السيد عبدالرحمن فرح، ضابط بحرية سابق ورئيس جهاز الأمن ١٩٨٨-١٩٨٩.

[2] حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسي – ص ٥٨.

[3] فيلق تنظيم لتشكيلات الجيوش، ولكن تستخدم الكلمة للدلالة علي سلك خدمة الضباط.

حركة الإخوان المسلمين من مسئولية انقلاب التاسع من نوفمبر ١٩٥٩.. «**رغم أنهم أقاموا صلاة الغائب على أرواح الضباط الذين تم إعدامهم وتظاهروا أثناء الدفن**».[1]

بلا شك أن حركة الإخوان المسلمين قد انصب كل جهدها في بناء قواعد انتشارها منذ الخمسينات وسط الحركة الطلابية في المدارس الابتدائية والثانوية، وليقوى ذلك الانتشار ويتعزز في جامعة الخرطوم فيما بعد. طوال فترة الستينات والسبعينات، اعتمد الجيش السوداني بصورة أساسية على تجنيد الطلاب الحربيين بعد إكمالهم للدراسة الثانوية، وتقلص التجنيد للكلية من مراحل تعليمية ادني، أو من صف الضباط. كان هناك العديد من الضباط ذوي الميول الإخوانية منذ فترة الدراسة، ولم تفطن لهم قيادة الجيش في بداية خدمتهم، وقد ظهر ذلك واضحاً في ظهورهم كمتقاعدين أو ضباط عاملين، تم إحياءهم وإعادة استيعابهم في تنظيمات الجبهة الإسلامية بعد العام ١٩٨٥.

دفعت فترة الحكم المايوي في مراحلها الأولى «١٩٦٩-١٩٧٧» جماعة الإخوان المسلمين إلى التركيز علي العمل السري، والاتجاه بصورة أكبر للتعامل بجدية مع وسائل المعارضة المسلحة. علي صعيد العمل الخارجي، اكتسبوا خبرات كبيرة وقدرات تعامل اقتصادية واسعة، نتجت من الهجرة الكبيرة لكوادرهم إلى الخارج تجنباً لملاحقة أجهزة الأمن. في مطلع العام ١٩٧٠ وضحت قدرات الإخوان المسلمين المتنامية في الصدام بين نظام مايو وحركة الأنصار، التي قادها الإمام الهادي المهدي، وانتهت بتدمير «الجزيرة أبا» في مارس ١٩٧٠، وإلحاق خسائر فادحة في مقاتلي الأنصار المشاركين في الحركة، «ورد ذلك من قبل بتفصيل أكثر في الفصل الثالث».

أوضحت التحقيقات التي قامت بها أجهزة الأمن المايوية بعد المعركة مدى حجم ومشاركة الإخوان المسلمين في تخطيط وتصاعد الأحداث. استطاع القائد الإخواني محمد صالح عمر، الذي قتل في معركة الجزيرة أبا في مارس ١٩٧٠، التأثير بصورة متكاملة علي موقف الأمام الهادي المهدي، بل كان هو المخطط والقائد العسكري لذلك الصدام، وهناك الكثير من القرائن التي تؤكد قيامه بتجهيز وتهريب الكثير من الأسلحة التي وصلت إلى الجزيرة أبا عبر الحدود الأثيوبية. أنشأ الإخوان المسلمين آنذاك معسكراً داخل الأراضي الأثيوبية قرب «منطقة الكرمك» وكان يشرف عليه المدعو صلاح حسن، وهو من الإخوان المسلمين المصريين، ويعتقد أن ذلك المعسكر كان

---

[1] حيدر إبراهيم، مصدر سابق- ص٧٥.

المعبر لدخول الأسلحة إلى الجزيرة أبا. حقق دخول جماعة الإخوان المسلمين في «الجبهة الوطنية» المعارضة للحكم المايوي في العام ١٩٧٠ مكاسب كبيرة في تنمية قدراتهم ووعيهم وخبرتهم العسكرية. كان معسكر «الجبهة الوطنية» في داخل الأراضي الأثيوبية محدود القدرات والإمكانيات، ورغم ذلك فقد الحق به العديد من قيادات الحركة للتدريب، منهم مهدي إبراهيم، محمد صادق الكاروري، عزالدين الشيخ، وعبدالمطلب إبراهيم.[1]

إخوان الجبهة الوطنية

جاءت الطفرة الكبرى للجبهة الوطنية المعارضة في العام ١٩٧٤ حينما وافقت القيادة الليبية علي فتح معسكرات، وتقديم العون المالي والعسكري للمعارضة السودانية، بعد تدهور العلاقات الليبية مع النظام المايوي. « **نجح عدد كبير من الإخوان .. في الإفلات من حملات الاعتقال آخذين في الخروج من السودان إلى ليبيا للمشاركة في التدريب حيث نشط الثلاثي الإخواني عثمان خالد، مهدي إبراهيم، إبراهيم السنوسي، .. في استقبال الإخوان وتسهيل إيصالهم لمعسكرات التدريب».**[2]

كان الفوج الأول من كوادر حركة الإخوان المسلمين السودانية الذي تلقي تدريباً عسكرياً متقدما في ليبيا مكوناً من ثلاثة عشر شاباً، تم تدريبهم في مدرسة قوات الصاعقة الليبية. تزايد عدد المتدربين من حركة الإخوان المسلمين في المعسكرات الليبية حتى وصل ما يقارب الخمسة وثلاثين فرداً، وقد تم إشراكهم جميعاً في المحاولة الجريئة لإسقاط النظام المايوي التي وقعت فجر يوم الجمعة الموافق ٢ يوليو ١٩٧٦. «**ولربما كان أكثر ما جناه التنظيم الإخواني من استنفاد الطاقات تلك هو تدريب الكوادر العسكرية والتي أصبحت فيما بعد رأس الرمح في الاختراق العسكري الذي جاء بالحكم الذي يشهده السودان اليوم، إذ أن عدداً لا يستهان به من العسكرتاريا المدنية التي تجثم على صدور أهل السودان اليوم تلقي تدريبه العسكري الأساسي في معسكرات الكفرة بليبيا».**[3]

---

[1] حيدر طه، الإخوان و العسكر ص ٦٠.

[2] حسن مكي، الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩ ــ ١٩٨٥م. ص ــ ٨٠.

[3] منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل. جزء ١ ــ ص ــ٥٤٣.

كانت قوة كوادر حركة الإخوان المسلمين المشـاركة في محاولة إسقاط النظام المايوي فـي ٢ يوليو ١٩٧٦ قليلة العدد، مقارنة بقوة الأنصار التي قاربت الألف ومأتي مقاتل، لذلك لم يكـن تأثيرها واضحاً على سير المعارك التي دارت طوال يوم الجمعة ٢ يوليو ١٩٧٦. أسندت لتلـك المجموعة الإخوانية مهـام نوعية في تنفيذ العملية، كان أهمها احتـلال «مطـار الخرطـوم» و«دار الهاتف» في الخرطوم لقطع الاتصالات التيلفونية عن منطقة العاصمة المثلثة. استطاعت تلك القوة المكونة من خمسة وثلاثين مقاتلاً ــ وكانت تحت قيادة «غازي صلاح الدين العتبـاني» و«عبدالله ميرغني» ــ الاستيلاء علي أهدافها بنجاح بعد فجر يـوم الجمعـة ٢ يوليـو ١٩٧٦، والقتال بشجاعة في دار الهاتف، حتى استسلام أو هروب من تبقى منهم على قيد الحياة في صباح اليوم التالي.[١]

[١] أوردت مصادر حركة الإخوان المسلمين مقتل تسعة من أفراد تلك القوة الإخوانية. راجع: حسن مكي، الحركـة الإسـلامية في السـودان ١٩٦٩ ــ ١٩٨٥م. ص ــ ٨٩.

استراتيجية الخرق - ١٩٧٧

الإخوان المايويين

استوعبت جماعة الإخوان المسلمين فشل تجربة المعارضة الخارجية المسلحة للنظام المايوي، وضرورة مصالحة النظام قبل كل الأطراف الأخرى المكونة لـ «الجبهة الوطنية»، فكانوا هم أول من أرسل مذكرة من داخل سجن كوبر في العام ١٩٧٧، طالبين المصالحة والانخراط في النظام المايوي. تحقق لهم ذلك في ٧ يوليو ١٩٧٧، حينما وقّع الصادق المهدي، رئيس «الجبهة الوطنية» المعارضة، اتفاقية «المصالحة الوطنية» في مدينة بورتسودان. بنت حركة الإخوان استراتيجيتها في قبول «المصالحة الوطنية» والانخراط في النظام المايوي بناء علي معطيات واقعية تتمثل في أن فترة العمل الخارجي أبعدتهم عن قواعدهم، وأدخلتهم في عداء مع القوات المسلحة، ولذا وضحت لهم إيجابية المشاركة في السلطة للتغلغل في كل هياكل النظام الحاكم لإضعافه وضربه من الداخل. كانت أولى الخطوات هي دخول الدكتور حسن الترابي في ١٦ مارس ١٩٧٨ إلى «الاتحاد الاشتراكي» ــ الحزب الحاكم ــ كعضو في المكتب السياسي، ضمن آخرين من المعارضة الوطنية، علي رأسهم الصادق المهدي وأحمد الميرغني.

تركز كل جهد حركة الإخوان المسلمين بعد مصالحة العام ١٩٧٧ علي العمل التنظيمي، وهي البداية الحقيقية للعمل التنظيمي السري الجاد في الحركة الطلابية، رصيدهم الوحيد حتى ذلك الوقت، وامتد نشاطهم السري إلى كل القطاعات الأخرى، بما فيها القوات المسلحة وأجهزة الأمن. يقول الدكتور حسن الترابي: «**أما بعد المصالحة في العام ١٩٧٧ فقد حدثت نهضة تنظيمية شاملة اعتباراً بتجارب فترة الجهاد، و استيعاباً لمحصولها في إمتدادات العمل الاجتماعي والاقتصادي والأمني والخارجي ونحو ذلك، واستمرت هذه النهضة أعواما فأحدثت تحولاً**».[1] ساعد حركة الإخوان علي الانطلاق التنظيمي والانتشار، القدرات المالية الكبيرة التي توفرت لهم خلال فترة العمل الخارجي، والاستثمارات التجارية الرابحة التي قامت بها كوادر التنظيم، خاصة في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج.

---

[1] حيدر طه، مصدر سابق ص ٥٠..

وضع الدكتور حسن الترابي استراتيجيته لبناء التنظيم علي أربع ركائز حركية:[1] **«الانتشار والاختراق والاحتلال والاستيلاء»**. وتحركت الحركة في أربعة محاور رئيسية، هي المجال الاقتصادي، الحركة الطلابية، الإعلام والنشر، والقوات المسلحة/القوات النظامية الأخرى.

المجال الاقتصادي

في المجال الاقتصادي، قامت حركة الإخوان المسلمين بتحويل كل استثماراتها واحتياطاتها في الخارج إلى داخل السودان، وذلك في شكل مشروعات واستثمارات تجارية، وأسهم مالية في النظام المصرفي، وتأسيس بنوك وشركات تأمين إسلامية، ومؤسسات تنموية.. **«ويقدر أن للإخوان المسلمين حوالي ٥٠٠ شركة من كبيرة وصغيرة في عام ١٩٨٠، و تصل حجم رؤوس أموالهم لأكثر من ٥٠٠ مليون دولار متداولة ما بين هذه الشركات في الداخل»**.[2] كان ذلك المعين الاقتصادي الضخم هو عامل النجاح الأول في تحقيق استراتيجية الاختراق، فقد توفر التمويل الكافي للصرف بلا حدود علي كل الأنشطة التنظيمية.

الحركة الطلابية

استمر التركيز علي الحركة الطلابية، فهي الرصيد الأمثل للمستقبل، وظهرت تلك الحركة تحت اسم **«الاتجاه الإسلامي»**، فوجدت من أجهزة النظام المايوي الحاكم حرية العمل والحركة لمجابهة الحركة الطلابية اليسارية المعارضة للنظام المايوي، مما أتاح لها قدرة عالية للنمو والانتشار. استمر بناء الحركة الطلابية وفق مفهوم تطويري يهدف لبناء قاعدة متخصصة في كل المجالات، وشهدت تلك الفترة إيفاد العشرات من كوادر التنظيم للدراسة والتخصص في الخارج. أما القاعدة الطلابية الأعم، فقد استمر تنظيمها علي خطوط تنظيمية صارمة في الولاء المطلق للتنظيم والجماعة، وفي الأمن والسرية. كان واضحا الاهتمام الكبير في بناء الكادر الإخواني المصادم الذي سيكون الرصيد الأساسي في خطط الاستيلاء علي السلطة مستقبلا، والحفاظ عليها.

---

[1] حيدر طه، الأخوان و العسكر – ص ٥٥.

[2] خديجة صفوت، الإسلام السياسي ورأس المال الهارب – ص ٧.

أما عن أسلوب بناء الكادر الطلابي الملتزم، وتجهيزه بالولاء المطلق، وجرعة العنف القصوى، فقد جاءت الإفادة من داخل التنظيم، ومن عضو حركة الإخوان المسلمين، الكاتب الإسلامي عمار محمد آدم لصحيفة «الأيام» السودانية، وقد نقلته عنها صحيفة «البيان» الإماراتية: **«إن الحركة الإسلامية جندته منذ أن كان طالبا في مرحلة الأساس (التعليم الابتدائي) وربت فيه روح العنف واستثمرتها لتحقيق أهدافها السياسية بحجة أن فكرة الجهاد تعني ممارسة العنف تجاه الآخرين حتى يصبح الجهاد هدفاً لذاته وأصلاً من الأصول، والحقيقة أن الأصل هو الحق، والجهاد إنما يمارس لمجرد حماية الحق»**.. وأضاف قائلاً: **«فنحن لم نكن نعرف ما هو الحق من خلال رؤية دينية أو فلسفية أو عقائدية للحياة والأشياء، ولكننا كنا نعلم وسائل العنف باعتبارها هي الجهاد ولا أعتقد أن في ذلك شيئا من الحقيقة»**.

وذكر عمار: **«أن تجربته مع العنف داخل الحركة الإسلامية الصادر منها، والوارد من بعد لا تعبر إلا عن روح استقيتها من بيئتي في شرق السودان وقد فرض علي الاتجاه في طريق العنف من قبل الحركة الإسلامية وضغط مجتمعها والتي تفرض علي العضو اتجاهاً يكتشف فيما بعد انه لا يعبر عنه، والحركة تنشط بعض الصفات في شخص وتطمس صفات أخري من خلال الضغط الاجتماعي والتعريف التنظيمي»**.. واستطرد قائلاً: **«وعلي مستوي الأحداث السياسية ترتبط الحركة الإسلامية بالعنف من خلال أدبياتها ووثائقها المتمثلة في الكتاب المقروء والأفلام المشاهدة والأناشيد والقصائد. لذلك يمكن اعتبار الحركة الإسلامية معسكراً تحشد فيه روح المصادمة والقتال من غير تحديد الأهداف بدقة»**.

وكشف أيضاً عمار: **«انهم كانوا في عهد الحكومة الحزبية (١٩٨٦-١٩٨٩) يتدربون علي تعبئة القنابل في غرف مظلمة ملحقة بمنازل ينقلون إليها وعيونهم معصوبة، لا يعرفون مكانها حاليا، كما أنهم تلقوا تدريبا علي الأسلحة في منطقة جبلية تقع بين الخرطوم ومدينة شندي (١٦٠ كيلومترا شمال العاصمة)»**.[1]

---

[1] صحيفة البيان الإماراتية العدد الصادر يوم الاثنين ١١ سبتمبر ٢٠٠٠.

الإعلام والنشر

المحور الرابع في استراتيجية الاختراق كان هو الإعلام والنشر. وبلا شك أن حركة الإخوان المسلمين في السودان كانت الأسبق في معرفة تأثير الإعلام والنشر على تشكيل الرأي العام وسياسات المستقبل. شهدت فترة نهاية السبعينات إرسال العشرات من كوادر التنظيم لأرقى الجامعات العالمية، لدراسة فنون الإعلام والاتصال الجماهيري، وتقنية المعلومات، وكانت «جامعة انديانا» بالولايات المتحدة الأمريكية هي كعبة الإعلام للإسلاميين. ويمكن أن نلاحظ بوضوح ظهور تلك القدرات الهائلة خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت سقوط النظام المايوي، وفي فترة الديمقراطية الثالثة القصيرة «١٩٨٦-١٩٨٩» حينما ظهرت قدرات حركة الإخوان المسلمين الهائلة في السيطرة علي الصحافة، وقدرات العمل الإعلامي والتعبوي.. «إصدار عدد كبير من الصحف والمجلات ـ الراية، ألوان، صوت الجماهير، السوداني، سنابل.. إلخ». عقب استيلاء الجبهة القومية الإسلامية علي السلطة في العام ١٩٨٩، ظهرت تلك الكوادر المجهزة، وقامت بعد طرد معظم الإعلاميين من مؤسسات الإعلام القومية بتبؤ مواقعها المحددة سلفاً، لتقود موجة التبشير بـ «المشروع الحضاري المزعوم».

اهتمت حركة الإخوان المسلمين كثيراً بمجال تقنية المعلومات، ودرب التنظيم العديد من الكوادر في علوم الحاسبات والبرمجة، مما مكنهم من بناء قاعدة بيانات ضخمة عن التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للدولة السودانية. تمت الاستفادة من تلك القاعدة البيانية الضخمة في إحراز مكاسب كبيرة في انتخابات العهد الديمقراطي العام ١٩٨٦، وشكلت بعد الانقلاب والاستيلاء على السلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ أساس عمليات الفصل والتشريد، وإحلال كوادر التنظيم في كل الوظائف المفصلية في الوزارات السيادية والخدمية. ويذكر في هذا الجانب، أن كوادر تنظيم الإخوان المسلمين المتخصصة في تقنية المعلومات، ساهمت بصورة مباشرة في وضع الخارطة الانتخابية لـ «حزب النهضة الإسلامية الجزائري» مما مكنه من الفوز في انتخابات الجزائر في العام ١٩٩١.

البناء العسكري الإسلامي ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥

التنظيم السري والجناح العسكري

بدأت حركة الإخوان المسلمين في إعادة بناء «التنظيم السري» بعد «المصالحة الوطنية» مع النظام المايوي في العام ١٩٧٧، بحيث يتبع مباشرة للدكتور حسن الترابي[1]، وكان يليه في المسئولية علي عثمان محمد طه، ويضم مجموعة من المستشارين العسكريين والمدنيين في تخصصات مختلفة، تشمل الأمن والمعلومات والعلاقات الخارجية. اتسم التنظيم السري منذ إنشائه في منتصف الخمسينات بالانضباط التنظيمي والأمني الصارمين، ويتم اختيار الكوادر المرشحة للتنظيم السري من العضوية الملتزمة، ويكون التعامل بأسماء رمزية وشفرة خاصة، ويؤدي كل فرد يتم اختياره لذلك التنظيم قسم الولاء والبيعة.

تم تنفيذ خطة البناء العسكري لحركة الإخوان المسلمين عبر محورين: المحور الأول، تدريب كوادر التنظيم السري علي العمل القتالي بمختلف أنواعه وفنونه، ويشمل ذلك التدريب علي الأسلحة والمتفجرات والأمن والاستخبارات.. أما المحور الثاني، فقد هدف إلى الاختراق والتسرب بصورة هادئة إلى صفوف القوات المسلحة السودانية.

أ. المحور الأول: التنظيم السري المدني:

كانت النواة الأولى والأساسية التي بدأت بها إعادة البناء هي مجموعات الكوادر التي وجدت فرص التدريب والتأهيل العسكري في معسكرات الجبهة الوطنية في إثيوبيا وليبيا خلال الأعوام ١٩٧٠-١٩٧٦. مع بداية حقبة الثمانينات، توسعت فرص التدريب نتيجة لحرب المجاهدين في أفغانستان، وانتصار الثورة الإسلامية في إيران. بدأت حركة الإخوان المسلمين في إرسال كوادر منتقاة بصورة سرية لتلقي التدريب العسكري في معسكرات تدريب المعارضة الأفغانية في مناطق بيشاور شمالي الباكستان عند الحدود مع أفغانستان، وهي التجربة الجهادية التي أفرزت ظاهرة «الأفغان العرب» التي أقلقت مضاجع العالم في سنوات التسعينات وما بعدها.

---

[1] حيدر طه، الأخوان و العسكر ــ ص ١٩٢.

كان «التنظيم الدولي لحركة الإخوان المسلمين» يتولي إجراءات تسفير المتطوعين العـرب، واستقبالهم في معسكرات التدريب والجهاد في أفغانستان، وتلك فرصة ذهبية لتدريـب وتـأهيل كوادر التنظيم السري لحركة الإخوان المسلمين السودانية. في مرحلة لاحقة من حقبة الثمانينـات، وفّرت إيران تدريب نوعي متقدم لتلك الكوادر المنتقاة. ذكر مـرة أسـتاذ سـابق فـي جامعـة الخرطوم: **«إنهم كانوا مجموعة من أساتذة جامعة الخرطوم في زيارة أكاديمية لجامعة طـهران حينما اختفي منهم عضو الوفد الدكتور نافع علي نافع وعاد بعدهم إلـى السـودان بفـترة»..** ويستطرد ذلك الأستاذ الجامعي فيقول: **«إنه لم يفهم إلا بعد أن رأي دكتـور نـافع علـي قمـة الأجهزة الأمنية بعد انقلاب الجبهة الإسلامية في يونيو ١٩٨٩»..** تأكدت تلك المعلومة أيضاً من د. منصور خالد: **«أستاذ جامعي في كلية الزراعة أوهم رؤساءه بأنه ذاهب في إجـازة سـبتية لتطوير معارفه في الزراعة في طهران وبدلاً عن هذا ذهب يتعلم فيها فنون التعذيب والإرهـاب. والنافع اسم من أسماء الله الحسنى، والنفع خير».**[1] في مرحلة لاحقة، خلال حقبة الثمانينـات وبعد تعذر الاستفادة من المعسكرات الأفغانية، تم الاتجاه إلى منطقة سهل البقاع في لبنان لتلقـي التدريب في معسكرات التنظيمات الإسلامية اللبنانية والفلسطينية.

لم يقتصر تدريب كوادر التنظيم السري علي الخارج فقط، فقد عملت الحركة علي إجـراء تدريب داخلي محدود علي استخدام الأسلحة في مناطق خلوية نائيـة، وأيضـا التدريـب علـي التفجيرات، وتصنيع قنابل المولوتوف، وعمليات الأمن والتجسس، في منازل ومـزارع مؤمنـة خاصة بالتنظيم في ضواحي العاصمة الخرطوم، وقد سبق تأكيد ذلك من مصـدر منـهم. منـذ منتصف السبعينات، بدأ التنظيم السري المدني لحركة الإخوان المسلمين في تنفيذ مهام تنظيميـة سرية، وقد جاء التأكيد من أحـد مؤرخـي الجماعـة: **«خلقـت حركـة شـعبان (أغسـطس ١٩٧٣)الإطار الموضوعي لنمو تنظيم إسلامي مؤهل للقيام بأعمال فدائية، تمثلت فـي حـرق مكاتب توتوكورة "المراهنات الرياضية" وتدمير عدد من الحانات وتوزيع المنشورات في دواوين الحكومة ووسط العسكريين وتشغيل إذاعة سرية ضد النظام، وتأمين سلامة الإخوان القيـاديين واختراق أجهزة النظام ورصد تحركاته».**[2]

---

[1] منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل- جزء ٢ ص ٢٧٠.

[2] حسن مكي، الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩ ــ ١٩٨٥م. ص ــ٧٠.

ب. المحور الثاني: التنظيم العسكري:

بدأ تنفيذ خطة تسرب عناصر تنظيم الإخوان المسلمين إلى داخل القوات المسلحة بعد «المصالحة الوطنية» مع النظام المايوي في العام ١٩٧٧. صَدَرَ توجيه لكوادر التنظيم المتخرجة من المدارس الثانوية بالتقديم لدخول الكلية الحربية السودانية في هدوء. ومنذ ذلك العام دخلت أعداد ليست بالقليلة إلى الكلية الحربية، وتخرجت في سلك الضباط لتعمل في مختلف الوحدات. يعزّز هذا المنحى ويثبته العدد الكبير من الضباط برتبة الرائد والنقيب الذين ظهروا خلال تنفيذ انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩. وتأكد ذلك بوضوح أكثر حينما تم نقل العديد من الضباط الموالين للجبهة الإسلامية من الأقاليم ــ بعد نجاح الانقلاب ــ للعمل في وحدات القوات المسلحة في العاصمة الخرطوم، والمناط بها تأمين الانقلاب، أو «ثورة الإنقاذ» كما أطلقوا عليها.

الجزئية الأخرى التي بدأ التنظيم في تسريبها هم خريجي الجامعات من كوادر التنظيم في مختلف التخصصات من طب وهندسة وعلوم أخرى. تم توجيه تلك الكوادر بالتقدم لسلك الضباط الفنيين في القوات المسلحة، والانخراط في الأسلحة الفنية، كالسلاح الطبي والقوات الجوية والأشغال العسكرية والشئون المالية. بعض أولئك الفنيين الذين شاركوا في انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ كانوا من خريجي «الكلية الفنية العسكرية المصرية»، وقد انكشفت تلك الكلية كبؤرة للتنظيمات الإسلامية المتطرفة عند اصطدام «حركة الجهاد المصرية» ــ مجموعة عبود الزمر ــ مع حكومة الرئيس السادات في حقبة السبعينات. وضح بجلاء فيما بعد نجاح التنظيم في إشراك أكثر من خمسة عشر ضابطاً من الفنيين في انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وكان علي رأسهم قيادات تنظيمية عليا، مثل العقيد مهندس عبدالرحيم محمد حسين، والمقدم طبيب الطيب إبراهيم محمد خير ــ «الطيب سيخة»، والرائد طبيب أحمد قاسم.[١]

هنالك ملاحظة جديرة بالاهتمام في هذا الجانب، وهي أن الجهة المختصة بقبول واختيار الضباط الفنيين في القوات المسلحة السودانية هي «شعبة المعاهد و الكليات» التابعة لفرع شئون الضباط في القيادة العامة للقوات المسلحة. في الفترة من العام ١٩٧٩ وحتى العام ١٩٨٩، تبوأ قيادة تلك الشعبة ثلاثة من الضباط الذين عرفوا بانتمائهم للاتجاه الإسلامي. والملاحظة الأكثر

---

[١] قتل أمام معسكر سلاح المهندسين بأمدرمان، في الساعة الثانية صباحاً من فجر يوم الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩خلال تنفيذ انقلاب الجبهة الإسلامية.

وضوحاً، هي أن اثنان منهما ظهرا في مجلس قيادة ثورة الإنقاذ بعد نجاح انقلاب الجبهة الإسلامية وهما العميد عثمان احمد حسن والعميد فيصل علي أبوصالح.

بعد العام ١٩٧٧، أي بعد «المصالحة الوطنية»، صدر توجيه من قيادة الحركة بإعادة الاتصال بكل ضابط في القوات المسلحة السودانية سبق له الدخول في حركة الإخوان في مراحل الدراسة السابقة كطلاب، ثم انقطعت صلتهم التنظيمية. بنفس القدر من الاهتمام، بدأت حملة الاستقطاب والتجنيد وسط ضباط القوات المسلحة بواسطة الكوادر الملتزمة من أقرباء وأهل الضباط المستهدفين. كان واضحا نجاح تلك الحملة التجنيدية، حيث توسع التنظيم العسكري وظهر فيه ضباط برتب كبيرة حتى رتبة اللواء، لهم انتماء تنظيمي واضح للحركة. في العام ١٩٨٢ كانت هنالك معلومات شحيحة عن وجود تنظيم للضباط الإسلاميين داخل القوات المسلحة. أشارت تلك المعلومات إلى ضلوع «العميد مهندس الهادي المأمون المرضي» في ذلك النشاط. إن القريبين من العميد الهادي المأمون لا يرون فيه سمة الضابط الإخواني الملتزم، وصفاته العامة والخاصة لا تنم عن ذلك.. وإن أكد لي أحد زملاءه في الدراسة أن الهادي المأمون المرضي قد تم تجنيده في حركة الإخوان المسلمين عندما كان طالباً في مدرسة وادي سيدنا الثانوية خلال العام ١٩٥٧. ظلت تدور اتهامات داخل القيادة العامة للقوات المسلحة في بداية الثمانينات ضد العميد الهادي المرضي لعدم تفرغه، وعمله في شركة مقاولات خاصة به، وإهمال واجبات خدمته في القوات المسلحة.. في تلك الفترة قامت شركة المقاولات التي يملكها العميد المرضي بتنفيذ إنشاء مبنى في منطقة سوبا يحتوي على مخبأ تحت الأرض كان يطلق عليه اسم: 1 ، وقد استخدم لوضع أجهزة إذاعة واتصالات دقيقة تابعة للاستخبارات الأمريكية، كانت تقوم ببث إذاعات موجهة ضد الأنظمة الحاكمة في ليبيا وإثيوبيا، إضافة للتنصت بعيد المدى على نفس الدول. أبعد العميد مهندس الهادي المأمون المرضي من القوات المسلحة في العام ١٩٨٨، لأسباب غير معلومة لي. ولكن.. كانت المفاجأة هي في ظهوره بعد يوم واحد من انقلاب الجبهة الإسلامية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ كشخص له نفوذ كبير في السلطة الجديدة، إذ قام بتفقد دار الضيافة التي كانت تضم المعتقلين من قادة القوات المسلحة، وكنت شاهد عيان لروح الغبطة والتشفي التي ظهرت عليه خلال طوافه غير المبرر علي منطقة عسكرية وهو متقاعد خارج الخدمة. عند صدور قرار تعيين مجلس وزراء الانقلاب، عُيِّن اللواء مهندس الهادي المأمون المرضي وزيراً للأشغال العامة، وكان يقول للمقربين منه: «**في واقع الأمر.. أنا رئيس هذه الحكومة.. (I am the de-factco Prime Minister of this government)**».

تُجمِعُ كل المصادر علي أن البداية الجادة لبناء تنظيم عسكري فاعل لحركة الإخوان المسلمين داخل القوات المسلحة كانت بعد العام ١٩٨٠.. وكذا تُجمِعُ المصادر، ويؤكد بعض الشهود، علي أن أول مسئول عسكري للتنظيم العسكري تم تعيينه بعد ذلك التاريخ هو «المقدم طيار مختار محمدين»، الذي قتل وهو برتبة العقيد عندما تحطمت طائرته في سماء مدينة الناصر بأعالي النيل في نهاية العام ١٩٨٨.. وتُجمِعُ المصادر أيضا أن تجنيد العقيد طيار محمدين قد تم بواسطة راشد عبدالرحيم، وهو أحد كوادر الأخوان المسلمين العاملين في حقل الصحافة، ويمت بصلة قرابة مباشرة لمختار محمدين. بدأ المقدم مختار محمدين حملة تجنيد سرية في القوات الجوية، وقد ذكر لي العقيد طيار مصطفي الدويحي أنه كان في مهمة رسمية إلى ألمانيا في مطلع الثمانينات وبصحبته مختار محمدين، وقد حاول الأخير جاهداً تجنيده لتنظيم الإسلاميين، لكنه رفض محاولته متمسكاً بقومية الانتماء للقوات المسلحة. كان العقيد مهندس جوي عبدالرحيم محمد حسين،[١] هو الساعد الأيمن لمختار محمدين في التنظيم، وقد تمكنا سوياً من بناء قاعدة جيدة لحركة الإخوان المسلمين داخل القوات الجوية، ويظهر ذلك بوضوح في عدد المشاركين من الضباط الفنيين بالقوات الجوية في انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

الرجل الثاني في التنظيم، والذي قام بمجهودات كبيرة في بناء التنظيم العسكري السري، وكلف بمهام حيوية قبل الانقلاب، هو العميد كمال علي مختار،[٢] وهو كادر ملتزم في حركة الأخوان المسلمين منذ فترة دراسته في «مدرسة دنقلا الثانوية»، لكنه حجب تلك المعلومات بإظهاره للقومية المطلقة للقوات المسلحة، وتطبيق أقصى قدر من السرية والحذر في تحركاته ونشاطه التنظيمي. في نهاية السبعينات أوفد العميد كمال علي مختار إلى منطقة الخليج معاراً للعمل في جيش دولة الإمارات العربية المتحدة. كانت تلك الفترة هي المرحلة الذهبية لعمل تنظيم الإخوان المسلمين في مناطق الخليج العربي والمملكة العربية السعودية، وقد استُثمِرَت بذكاء لتطوير العمل التنظيمي السري، وبناء القدرات الاقتصادية. قام العميد كمال علي مختار في فترة عمله بدولة الإمارات بتجنيد كوادر عديدة للتنظيم، وقد عاونه بصورة مباشرة المقدم عمر حسن البشير، الذي كان أيضا معاراً لجيش دولة الإمارات العربية المتحدة في تلك الفترة.

---

[١] جري حفل تأبين للعقيد طيار مختار محمدين في نهاية ١٩٨٨ وقد القي كلمة القوات الجوية العقيد مهندس عبدالرحيم محمد حسين وكان يمكن لأي ضابط استخبارات مبتدئ الخروج بالكثير من تلك الخطبة العصماء..

[٢] قتل العميد كمال علي مختار في حادث سقوط طائرة في منطقة بانتيو بجنوب السودان في العام ١٩٩٥.

نصل الآن إلى قائد انقلاب الجبهة القومية الإسلامية، ورئيس حكومة «الإنقاذ الوطني».. دَرَسَ العميد عمر حسن أحمد البشير المدرسة الوسطي في «مدرسة شندي الأهلية الوسطي ــ ١٩٥٦/١٩٦٠»، وانتقل للدراسة في «مدرسة الخرطوم الثانوية الحكومية» في العام ١٩٦٠. طوال فترة الدراسة الوسطي، كان عمر البشير طالباً عادياً، وأظهر ميلاً واضحاً للمشاركة في هواية لعب كرة القدم. بعد دخول عمر البشير مدرسة الخرطوم الثانوية الحكومية، تم استقطابه لحركة الإخوان المسلمين، ويبدو أن التأثير المباشر عليه كان من خاله وأشقاءه الذين عرف انتمائهم لتنظيم الإخوان المسلمين بصورة ملتزمة. في مدرسة الخرطوم الثانوية ربطته علاقة خاصة وصداقة مع الطالب علي عثمان محمد طه، الأحدث منه بدفعتين.. «التحق علي عثمان محمد طه بمدرسة الخرطوم الثانوية في يوليو ١٩٦٢».. تلك العلاقة الحميمة التي ربطت بينهما، إضافة إلى الحقيقة التي كانت معروفة لكل مراقب للشأن السياسي الطلابي في تلك الفترة، تؤكد الانتماء التنظيمي الملتزم لكليهما. في العام ١٩٦٥ تمكنت حركة الإخوان المسلمين، ولأول مرة من الفوز في انتخابات اتحاد طلاب مدرسة الخرطوم الثانوية، وكان علي رأس قائمة الإخوان علي عثمان محمد طه، الذي عُيِّن رئيساً للاتحاد.

إن خير تأكيد لأي معلومات عن أي شخص، ما يصدر عنه شخصيا، وتوثقه جهة محايدة. بعد الخلاف والانقسام الذي نشب داخل أروقة نظام الجبهة الإسلامية في ديسمبر ١٩٩٩ بين الدكتور حسن الترابي والمجموعة التي يقودها علي عثمان محمد طه، كشف عمر البشير في مؤتمر صحفي عقد بمقر «حزب المؤتمر الوطني» ــ حزب الجبهة الإسلامية الحاكم ــ مساء يوم ١٤ ديسمبر ١٩٩٩، عن حقيقة انتمائه الذي ظل ينكره طوال عشر سنوات وهو رئيس لنظام الإنقاذ الإسلامي «يونيو ٨٩ــ ديسمبر ١٩٩٩».. **«كشف الفريق عمر البشير رئيس الجمهورية السودانية، وبصورة واضحة أنه انخرط في صفوف الحركة الإسلامية منذ أن كان طالباً في السنة الأولى في المرحلة الثانوية. وقال أن الاستيلاء علي السلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ تم بأمر من قيادة الجبهة الإسلامية، وقال: "..وأقول لهم أنا عضو بالحركة الإسلامية منذ أن كنت طالباً في السنة الأولى في المرحلة الثانوية، ولقد كان والدنا عضواً في الحركة الإسلامية وكان يدين بالولاء للحركة الإسلامية المصرية ولشيخها الراحل حسن البنا».. وأضاف: «إنهم كانوا منتظمين في الحركة الإسلامية، وانهم قاموا بأمرها بالاستيلاء علي السلطة».**[1]

---

[1] صحيفة البيان الإماراتية   تقرير من مكتب الخرطوم، صادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩٩. أورد مصدر آخر نص الحديث الذي أدلى به العميد البشير في هذا الصدد، أنظر: حالة الوطن ــ التقرير الاستراتيجي السوداني الأول. ص ــ ١٦.

كان لدي إدارة الاستخبارات العسكرية في القوات المسلحة السودانية معلومات مؤكدة عن انتماء عمر حسن أحمد البشير لحركة الإخوان المسلمين، ولكنه وجد حماية من جهات عديدة، وجاءت أكثرها إنقاذاً لمسيرته في الجندية واستمراره في الخدمة من الفريق تاج الدين عبدالله فضل، نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي. في العام ١٩٨٤، حاول العقيد طيار محمد عثمان حامد كرار تجنيد العقيد آنذاك عمر حسن أحمد البشير، قائد الكتيبة الأولى في سلاح المظلات، لصالح «تنظيم تجمع الشعب السوداني»، وبهدف إسقاط النظام المايوي. كان دافع العقيد كرار معرفته الوثيقة به، وانتمائهما سويا للدفعة الثامنة عشر في الكلية الحربية السودانية، ونتيجة لعلاقة القرب الجغرافي والمهني التي تربط سلاح المظلات والقوات الجوية. كانت تلك غفلة كبيرة من العقيد كرار، وجاءت النتيجة مدهشة في سرعة هرولة العقيد عمر البشير لمقابلة مدير الاستخبارات العسكرية العميد فارس عبدالله حسني، وإبلاغه بالأمر، وبالأسماء التي عرف بها من العقيد طيار كرار أنها تعمل في التنظيم .. **«وما كان من القائد المظلي إلا أن نقل ما أسرّ به البعثيون إليه إلى الأب الروحي للإسلاميين في الجيش اللواء الهادي المأمون الذي نصحه بالاتصال بالسلطات لأن التحرك تحرك (شيوعي)، ولهذا نقل البشير (المعلومة) إلى فارس عبدالله حسني في أخريات مارس ١٩٨٥».**[1] لم تكن ردة الفعل غير المتوقعة من العقيد عمر البشير تجاه زميله ناتجة من التوجه القومي أو الرغبة في إبعاد القوات المسلحة السودانية عن السياسة.. بل كان الدافع واضحا.. لقد كانت تلك توجيهات مباشرة من قيادة حركة الإخوان المسلمين، إذ كانوا آنذاك (١٩٨٤) أخلص حلفاء الرئيس جعفر نميري، وقد بايعوه إماما للمسلمين، وطبقوا عبره «قوانين سبتمبر ١٩٨٣»، التي تصفها أدبياتهم بـ «قوانين الشريعة الإسلامية». أما الأمر الثاني لأهمية الإبلاغ فتأتي من قناعة البشير وتنظيمه بأن مجموعة الضباط الأحرار هي زمرة يساريين، ويجب أن تذهب للجحيم.

الحادثة الثانية التي سلطت الضوء علي انتماء العميد عمر البشير لحركة الإخوان المسلمين جاءت في التاسع من أبريل ١٩٨٥ عقب الانتفاضة مباشرة، وأثناء تفاوض المجلس العسكري الانتقالي مع «التجمع النقابي» لوضع ترتيبات الحكم في الفترة الانتقالية.. في مساء ذلك اليوم، قام اللواء إبراهيم يوسف العوض (الجعلي)، عضو المجلس العسكري الانتقالي، قائد سلاح المظلات آنذاك، وبحكم تكليفه في اللجنة السياسية للمجلس، بعقد اجتماع مع المهندس عوض الكريم محمد أحمد سكرتير التجمع النقابي بمقر قيادة سلاح المظلات بالخرطوم.. لسبب أو لآخر، كان العقيد

[1] منصور خالد، مصدر سابق- جزء ٢ ص ١٧.

عمر حسن البشير حاضراً للاجتماع.. ربما لتدوين الوقائع، أو بحكم أنه قائد وحدة أساسية في سلاح المظلات.. دار جدل بين اللواء الجعلي والمهندس عوض الكريم عن ترتيبات الفترة الانتقالية، وقد شهدت تلك الفترة تجاذباً عنيفاً علي السلطات بين المجلس العسكري والتجمع النقابي.. وبدون أي مبرر تدخل العقيد عمر البشير في النقاش، واتهم التجمع النقابي بأنهم مجموعة شيوعيين، وأن الجيش قادر علي أن «يقلب» الموقف في ليلة واحدة!! سكت اللواء الجعلي علي مضض عما حدث، وقام بتهدئة الموقف، وقد عرف عن اللواء الجعلي النوايا الطيبة ومحاولة التوفيق دائماً.. لم يسكت المهندس عوض الكريم محمد أحمد عن الأمر، وقام بإبلاغ الحادثة بالتفصيل إلى قيادة التجمع النقابي، وإلى المجلس العسكري الانتقالي عبر رئيس اللجنة السياسية، اللواء عثمان عبدالله، وزير الدفاع خلال الفترة الانتقالية (١٩٨٥-١٩٨٦).. وبلا شك فإن المهندس عوض الكريم محمد أحمد قد دفع ثمن فعلته هذه غالياً بعد انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، حينما اقتيد إلى معتقلات أمن الجبهة الإسلامية ــ «بيوت الأشباح» ــ وعُذِّبَ عذاب الهُدهُد!!

أما الحادثة الثالثة فقد كانت إبلاغه خلال الفترة الانتقالية لمدير الاستخبارات العسكرية عن نشاط سياسي سري يقوم به العقيد محمد أحمد قاسم، يهدف من خلاله التخطيط لانقلاب عسكري يطيح بالمجلس العسكري الانتقالي.. قامت لجنة الأمن المكونة من الفريق تاج الدين عبدالله فضل واللواء فضل الله برمة ناصر واللواء فارس عبدالله حسني بدراسة المعلومات المتيسرة، وتم رفع الأمر إلى المجلس الانتقالي.. كان قرار المجلس الانتقالي قاسياً، وقضى بفصل ثمانية عشر ضابطاً من الخدمة، علي رأسهم اللواء عثمان إدريس بلول والعقيد محمد أحمد قاسم، وجميع المفصولين من الضباط الديمقراطيين والقوميين الذين لن يلتقوا مطلقاً مع أفكار الجبهة الإسلامية.. كان ذلك انتصاراً للجبهة الإسلامية، وقد نفذه العقيد آنذاك عمر البشير امتثالاً لتوجيهات التنظيم، وحقق الهدف منه، وأوصله إلى خاتمته المطلوبة الفريق تاج الدين عبدالله فضل، نائب القائد العام آنذاك، ورئيس «منظمة شباب البناء» الإسلامية فيما بعد!!

تضخم الملف الأمني للعميد عمر البشير لدى الاستخبارات العسكرية في العام ١٩٨٦، إذ وصلتها العديد من التقارير عن نشاطه التنظيمي.. كما وصل الأمر إلى حد النشر الصحفي الواضح حين كتبت مجلة الدستور اللندنية: **«إن العميد عمر البشير يجهز انقلابا لصالح الجبهة القومية الإسلامية»**.[1] رغم ذلك، وجد البشير الحماية من جهات في المجلس العسكري الانتقالي، ثم من القائد العام (١٩٨٧) الفريق تاج الدين عبدالله فضل.. وتأكيداً لحمايته وحفظه للمستقبل، تم

[1] مجلة الدستور اللندنية العدد رقم ٣٩٦ الصادر يوم الاثنين ٧ أكتوبر ١٩٨٥.

نقل العميد عمر البشير إلى اللواء ١٨ مستقل، وقيادة ذلك اللواء في منطقة المجلد بجنوب محافظة كردفان.

توسيع دائرة المشاركة الإسلامية

أثمر تحالف حركة الإخوان المسلمين مع النظام المايوي بعد «المصالحة الوطنية» في العام ١٩٧٧ عن إعطائهم الغطاء القانوني والحماية الكاملة، وبنفس القدر، كشف لهم ضعف وجودهم التنظيمي في كل هياكل السلطة، خاصة تلك الحاملة للسلاح، ونعني بها القوات المسلحة والأجهزة النظامية الأخرى. جاءت قرارات حركة الإخوان المسلمين بتطوير العمل السري داخل القوات المسلحة في مؤتمر عقدته خلال العام ١٩٨٢. تقرر في تلك الاجتماعات فتح الاستقطاب والتجنيد السياسي لصالح الحركة الإسلامية دون أي تشدد، وقبول أي أعداد جديدة في التنظيم. صاحب ذلك القرار تطبيق أسلوب جديد لتأمين التنظيم من مخاطر العضوية الجديدة يقضي بوضع أي عضوية جديدة في دوائر تنظيمية بعيدة، وخارج نطاق أي معلومات سرية، وبهدف حفظهم كرصيد للمستقبل. عن التنظيم العسكري السري داخل القوات المسلحة كانت القرارات كما يلي:

أ. إعادة بناء التنظيم العسكري بصورة سرية منظمة، ورصد أي إمكانيات مادية مطلوبة.

ب. يكون الضباط الملتزمين في حركة الإخوان هم قلب التنظيم، الـــ ،
على أن تبني حلقات تنظيمية أخرى متباعدة حسب تطور موقف العضوية الجديدة، وأن يحفظ معظمهم كرصيد للمستقبل.

جـ. الاستفادة من الروافد التابعة لحركة الإخوان المسلمين، خاصة المركز الإسلامي الأفريقي، ومنظمة الدعوة الإسلامية والبنوك الإسلامية التابعة لهم، لأغراض الاستقطاب والتجنيد والدعم المالي لأعضاء التنظيم.

د. بدء إنشاء خلايا للتوعية والاستقطاب داخل معسكرات القوات المسلحة، والمناطق الشعبية التي يسكن بها أعداداً كبيرة من ضباط الصف والجنود، خاصة في أطراف العاصمة، ويكون العمل في تلك المناطق عبر توفير الخدمات الاجتماعية وفصول التعليم للحرف المختلفة «التفصيل وحياكة الثياب للنساء/شفخانات وعيادات وصيدليات

شعبية/تعليم القرآن الكريم في المساجد»، إضافة إلى تقديم العون المادي المباشر، والإغاثة عند الكوارث.

هـ. توفير الدعم المادي والسلفيات من البنوك الإسلامية، ومنح المعدات الحرفية الصغيرة لأي عضو جديد، حتى يمكن ربطه بصورة أكبر في التنظيم.

و. استقطاب الضباط وضباط الصف والجنود المتدينين، ومحاولة تجنيدهم لصالح الحركة الإسلامية دون تحفظات أو تعقيدات، حتى يتم بناء رصيد كبير منهم يفيد مستقبلاً.

ز. توجيه كوادر التنظيم الملتزمة في الحركة الطلابية بالتقدم لدخول الكلية الحربية السودانية، وكليتي الشرطة والسجون، بعد إكمال الدراسة الثانوية، كذلك تقديم الكوادر من خريجي الجامعات والكليات الفنية لدفع الضباط الفنيين من أطباء ومهندسين وتخصصات أخرى.

حـ. استقطاب الضباط وضباط الصف المتقاعدين وتوظيفهم في المؤسسات الإسلامية، ولتجنيدهم فيما بعد وربطهم بالتنظيم، والاستفادة من خبراتهم العسكرية.

ط. الاستفادة من أي فرص تدريب لكوادر التنظيم الخاص السري توفرها الدول والحركات الإسلامية الشقيقة.

ى. بناء قاعدة بيانات تحتوي علي معلومات إحصائية دقيقة عن القوات المسلحة وأجهزة الأمن الأخرى، ويشمل ذلك التصنيف السياسي الدقيق لكل القوي البشرية العاملة في تلك الأجهزة.

في العام ١٩٨٣، نجحت حركة الإخوان المسلمين في خلق كل الظروف المؤاتية لبناء وانتشار التنظيم السياسي والعسكري للحركة.. وصلت كوادر الإخوان القيادية إلى مراكز اتخاذ القرار في الوزارات والأجهزة السيادية للنظام المايوي، وبذا أتيحت لهم الفرصة لمعرفة كل أسرار الدولة، والحصول علي أدق التقارير، والتمرس في أسلوب إدارة الحكم.. تمكنت حركة الإخوان المسلمين من احتواء النظام المايوي المواجه بالفشل في سياساته، والمعارضة الداخلية والخارجية المتصاعدة، ودفعه للاحتماء خلف قوانين قمعية متدثرة بالإسلام صاغتها كوادر الإخوان، وسميت مجازاً بقوانين الشريعة الإسلامية.. تصاعدت حمي الاتجار بالدين، ووقف علي رأس دعاتها الرئيس جعفر نميري الذي بايعه الإخوان «إماماً للمسلمين».. أخذت الخدمة المدنية ومؤسسات المجتمع المدني نصيباً وافراً من تلك السياسات الجديدة، فأقصيت القيادات ذات التوجه

الليبرالي والعلماني، ودخلت الدولة السودانية في المراحل قبل النهائية لعصر الانحطاط والعودة للقرون الوسطي، والتي ستكمل مسيرتها فيما بعد عند حقبة التسعينات.

أما نصيب القوات المسلحة السودانية فقد كان أكبر، ويصب معظمه لصالح حركة الإخوان المسلمين.. لوحقت القيادات العليا.. وجُلِدَ الضباط علناً، وانفتحت أسوار الوحدات العسكرية للدعاة والمبشرين من كوادر الإخوان المسلمين، ولمن هم علي شاكلتهم من دعاة الهوس الديني، لإلقاء محاضرات وعقد دورات دينية تحت مسمي الوعظ والإرشاد الديني والتوجيه المعنوي.. كان الأمر المثير للدهشة، أن يرغم عدد كبير من جنود القوات المسلحة، وهم من ذوي الديانات المسيحية وعبدة الأرواح من أبناء جنوب السودان ومناطق جبال النوبة، علي حضور تلك المحاضرات قسراً.. أما قيادات القوات المسلحة التي أمسكت بوصايا القيادة الرشيدة التي اختطها «الإمام النميري» فقد كانت في غيبوبة لا تعي ما يدور من حولها، وقد انصرفت إلى ممارسات عديدة لا علاقة لها بالاحتراف والتجرد الذي تتطلبه الجندية.

جاءت أكبر إنجازات حركة الإخوان المسلمين من رافدها ومؤسستها الملتزمة التي تسيطر عليها تماما، والمسمى بـ «**المركز الإسلامي الأفريقي**».. فقد تم التخطيط للاستفادة القصوى منه إثر اختراق الإخوان لفرع التوجيه المعنوي في القوات المسلحة، والذي ركب الموجة الدينية، فقام بتخطيط الدورات المطلوبة في الإرشاد والتوجيه الديني، ودَفَعَ فرع شئون الضباط لإرسال الضباط بصورة منتظمة لحضور دورات المركز.. كانت حجة فرع التوجيه المعنوي هي أن تستفيد القوات المسلحة من تأهيل أولئك الضباط في نشر الوعي والالتزام الديني، تمشيا مع التوجه الإسلامي للدولة.. بدأت تلك الدورات في العام ١٩٨٣، واستمرت حتى وقوع انقلاب الجبهة الإسلامية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وأرجّحُ تماماً أنها مستمرة حتى الآن.. كانت دورات «المركز الإسلامي الأفريقي» عبارة عن خلية مفتوحة لتجنيد ضباط القوات المسلحة في صفوف تنظيم حركة الإخوان المسلمين، وفي الحد الأدنى كسب تعاطفهم وتأييدهم لسياساتها.. حشدت حركة الأخوان العديد من كوادرها القديمة والملتزمة ضمن هيئة التدريس في المركز، وكان يقود تلك المجموعة القاضي السابق في محاكم طوارئ النميري ــ سيئة السمعة ــ أحمد محجوب حاج نور.. من الضباط الذين حضروا إحدى دورات «المركز الإسلامي الأفريقي» العقيد تاج السر العطا سورج، والذي حكي لاحقا عن تلك التجربة.. روي العقيد تاج السر أن الدورة بها دراسات دينية متنوعة، ولكن يتم التركيز فيها بصورة كبيرة علي منهج الجهاد، والدراسات التي تنادي بالتشدد والتصلب والدعوة المطلقة لتطبيق الشريعة الإسلامية، والدفاع عنها تحت كل الظروف،

دون أدني اعتبار لواقع التباين الديني الذي يتسم به السودان.. أما الأنشطة الجانبية في تلك الدورات فتهدف إلى ربط المتدرب سياسيا وفكريا بحركة الإخوان المسلمين، وتختتم الدورة عادة بزيارة للمملكة العربية السعودية لأداء مناسك العمرة، وتصرف خلالها لكل ضابط مبالغ كبيرة من العملة الأجنبية «الدولار الأمريكي».. بعد انتهاء الدورة، وخاصة إذا أظهر الضابط المستهدف تجاوباً، يُوَجَّهُ بفتح حساب في أحد المصارف الإسلامية التابعة للحركة للحصول علي تسهيلات وسلفيات لاستثمارها وفق ما يرى.. فهل بعد كل ذلك لا يتم الاستقطاب والتجنيد؟!

مما لا شك فيه أن إدارة الاستخبارات العسكرية قد تلقت العديد من التقارير عن النشاط الإستقطابي والتجنيدي الذي يتم خلال دورات الضباط «المركز الإسلامي الأفريقي»، لكنها لم تقم بأي إجراء يحفظ قومية وحياد القوات المسلحة، تمشيا مع موجة الهوس الديني، وحفاظاً علي المكاسب الكبيرة التي أنعم بها عليهم النظام المايوي.. وضح حجم الفائدة التي حققها استثمار حركة الإخوان المسلمين في «المركز الإسلامي الأفريقي» بعد انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، إذ شارك العشرات من حضور تلك الدورات في الانقلاب، وفي خطوات تأمين سلطة نظام الإنقاذ، وعلي رأسهم العقيد محمد الأمين خليفة واللواء حسان عبد الرحمن ويوسف عبد الفتاح، وعشرات من خريجي هذه الدورات المشبوهة.

استطاعت حركة الإخوان المسلمين أيضاً اختراق فرع التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة بكوادر من خريجي كليات الإعلام والصحافة من جامعات مختلفة.. لعب ذلك الفرع بعد العام ١٩٨٣ دوراً كبيراً في توجيه حركة الرأي العام داخل القوات المسلحة لصالح توجهات حركة الإخوان.. بعد سقوط النظام المايوي وعودة الديمقراطية، استمر فرع التوجيه المعنوي بصورة سافرة في دق طبول الحرب، وتأييد كل سياسات وتوجهات حركة الإخوان، التي ظهرت آنذاك بالزي والاسم الجديدان.. «الجبهة القومية الإسلامية ».. كانت كل صحف الجبهة العديدة توزع داخل كل وحدات القوات المسلحة في الخرطوم، وترسل إلى الوحدات العسكرية في الأقاليم.. بينما تحجب صحف الأحزاب الأخرى بلا حياء أو خجل.. أما صحيفة «القوات المسلحة»، والناطق الرسمي باسمها، فأصبحت تشبه في التشدد صحف الجبهة الإسلامية، إن لم تكن أكثر تطرفاً منها..

التنظيم العسكري للإخوان المسلمين ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩

العودة في لباس جديد

عصفت انتفاضة إبريل ١٩٨٥ بالنظام المايوي، وخرج حلفاء النظام من الإخوان المسلمين كما تخرج الشعرة من العجين.. أفلتوا من عقاب الشعب السوداني كنتيجة مباشرة لتفاقم الخلاف بينهم والنظام المايوي المتداعي الذي وقع بينهما في مارس ١٩٨٥، أي قبل الانتفاضة بشهر واحد فقط.. خلال الأشهر التي سبقت الصدام بين الحلفاء، كانت حركة الإخوان قد أصبحت قوة سياسية خفية منتشرة في معظم مراكز القرار المايوي، وتسندها قوة اقتصادية ومالية هائلة متمثلة في بنوكها الإسلامية واستثماراتها المختلفة.. أما النظام المايوي، فقد كان واضحاً ترنحه في اتجاه خط النهاية.. فالمعارضة الداخلية في تعاظم وسط النقابات والحركة الطلابية، والحرب الأهلية التي اندلعت مرة أخرى في العام ١٩٨٣ أخذت بعداً جديداً يستنزف كل ما تبقى من قدرات للنظام.. علي الصعيد الخارجي، واجه النظام المايوي مزيداً من العزلة في العالم العربي بعد تسرب تورطه في ترحيل يهود الفلاشا الأثيوبيين إلى إسرائيل.. بلا شك أن حلفاء النظام المايوي من الإخوان المسلمين قد أدركوا بوادر التغيير القادم.. وأنهم البديل الشرعي بعد أن تحصنوا بالقوانين الإسلامية، وتمكنوا من إعادة بناء تنظيمهم بصورة متكاملة.. كتب أحد الصحفيين وصفاً دقيقاً لحالة الغرور التي أصابت الحركة في تلك الفترة فقال: «**اعتقد الإخوان المسلمين أن الانتقال من قوانين علمانية إلى قوانين الشريعة بمثابة ثورة هائلة لا تسمح بترك أي مظهر من مظاهر العلمانية في مكانه، ولا إنساناً علمانيا في موقعه وأن عهداً جديداً سيشرق ليبدد جاهلية السودان. اعتقدوا أنهم الأكثر كفاءة علي إدارة هذا العصر.. أليس لكل زمان رجال؟ كانوا في وادٍ.. والنميري في وادٍ.. والشعب في وادٍ آخر**».[1]

كانت معركة الإخوان قد بدأت للإطاحة بمراكز قوي النظام المايوي، وتحقيق سيطرة وحصار كاملين علي الإمام النميري حتى تتم الهيمنة التامة علي الدولة الإسلامية القادمة. وضحت أبعاد المخطط التآمري «الإخواني» لرجال مايو الممسكين بالجهاز التنفيذي، وعلي

---

[1] حيدر طه، مصدر سابق- ص ٨٥.

رأسهم اللواء عمر محمد الطيب، رئيس جهاز الأمن القومي ونائب رئيس الجمهورية، الذي بادر بالهجوم المضاد غير المتوقع من تنظيم الإخوان المسلمين.

عبر سنوات المصالحة لم يغفل جهاز أمن الدولة عن متابعة ورصد الحلفاء من الإخوان المسلمين، فكانت لديه معلومات دقيقة عن حجم نشاطهم السري، ومؤامراتهم المستمرة.. تم تقديم تقارير دقيقة للرئيس جعفر نميري عن نشاط حركة الإخوان، واجتماعاتهم السرية، موضحة حجم الاستهداف الذي يتعرض له نظام مايو.. احتوى التقرير السياسي على التهديد الواضح الذي شكله تنظيم الإخوان المسلمين من بنائه لتنظيم سياسي كبير، والسيطرة الكاملة علي قطاع كبير من الحركة الطلابية.. أوضحت الإدارة الاقتصادية في جهاز الأمن القومي في تقاريرها الدور الكبير الذي تقوم به حركة الإخوان المسلمين في خلق الأزمات التموينية،[١] وإنهاك الاقتصاد الوطني عبر البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الضخمة المملوكة لها.. شملت التقارير أيضا توسع ونشاط التنظيم الخاص لحركة الإخوان المسلمين، خاصة المعلومات التي أكدت التدريب العسكري والأمني الذي تلقته بعض كوادرهم في الخارج.. أما أكثر التقارير إثارة للرئيس نميري، فقد كان عن النشاط الكبير في اختراق وبناء قواعد للتنظيم داخل القوات المسلحة.. بلا شك أن حزمة تقارير جهاز الأمن القومي كانت دقيقة وشاملة وموثقة، وجاءت كصدمة كبيرة للرئيس جعفر نميري الذي ترك لهم الحبل علي الغارب ــ لبسط التوجه الإسلامي الجديد ــ طوال سنوات خلت.. فإذا بهم يخططون لتدمير النظام المايوي من الداخل، واستلام السلطة كاملة وغير منقوصة.

في ليلة التاسع من مارس ١٩٨٥، أصدر الرئيس جعفر نميري أوامره بتطويق حركة الإخوان المسلمين، واعتقال كل كوادرها القيادية والنشطة.. نفذت وحدات الأمن القومي التوجيهات الصادرة من الرئيس في خطة مباغتة أسفرت عن اعتقال ما يقارب المائة من القيادات، علي رأسهم الدكتور حسن الترابي، وأعضاء المكتب التنفيذي.. لم يفلت من قادة الإخوان إلا النزر اليسير، ومنهم علي عثمان محمد طه، الذي اختفي بعد علمه ببداية الاعتقالات.. خاطب الرئيس جعفر نميري الشعب السوداني في تلك الليلة عبر التلفزيون القومي، واتهم حركة «**إخوان الشياطين**» ــ كما وصفهم ــ بتخريب الاقتصاد الوطني، وخلق عدم الاستقرار، وإعداد مؤامرة كاملة للإطاحة بثورة مايو.

---

[١] كشف ذلك التقرير الممارسات الاحتكارية و المضاربة في سلعة الذرة التي قام بها بنك فيصل الإسلامي والاتجار في العملات الصعبة خارج القنوات المصرفية، وقد تم التحقيق فيها لاحقا في العام ١٩٨٦.

في السادس من أبريل سقط النظام المايوي عبر انتفاضة شعبية خالدة، لم تشارك فيها حركة الإخوان المسلمين من قيادتها إلى قاعدتها.. فقد كانوا في مرحلة كاملة من عدم الاتزان، ومعظم قياداتهم العليا داخل السجون.. كانت تلك هي المعجزة التي سمحت لحركة الإخوان المسلمين بالعودة إلى ساحة الديمقراطية، ونتاجاً للغفلة والتسامح اللا مبرر، وبحماية متكاملة من الأحزاب الطائفية التي تحمل نفس الوزر في تأييد النظام المايوي ومشاركته السلطة في مراحل متعددة من عمره الذي امتد لستة عشر عاماً.. أما الحماية الأخيرة والفاصلة، فقد كانت من المجلس العسكري الانتقالي، وفي مجلس الوزراء الذي لحقه في التشكيل.. لم يكن الفريق سوار الذهب والفريق تاج الدين عبدالله فضل، ورئيس الوزراء الدكتور الجذولي دفع الله سوى واجهات إخوانية مستترة برداء القومية والحياد، وهم منها براء.. «**وفي ليلتين سياسيتين أقيمتا بكريمة ونوري قال د. حسن الترابي أن رئيس وزراء الانتفاضة (الجزولي دفع الله) ووزير الصحة (د. حسين أبوصالح) عضوان في تنظيم الجبهة الإسلامية**».[1]

كتب أحد الصحفيين وصفاً دقيقاً لحال حركة الإخوان المسلمين التي عادت بلباس جديد، وباسم «الجبهة القومية الإسلامية» بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥: «**نفض ترابيو السودان هاماتهم مما علق بها من الصلاة خلف – الإمام – المشير بعد سقوطه في ٦ أبريل، وجاءوا لمسجد السودان الجديد واصطفوا خلف إماميه الديمقراطية يؤدون نتائج الاستثمار والانتهازية السياسية. فاقتصادهم اقوي من اقتصاد الدولة المنهار، وإعلامهم تشهد عليه حقيقة تمكنهم من إصدار صحيفتين يوميتين بعد ١٧ يوماً من استخراجهم التصديق الإداري، وأضافوا صحيفة ثالثة تحت قناع أنها شركة مساهمة مستقلة!؟ يحدث هذا في الوقت الذي لم تتمكن فيه بعض الأحزاب (الرئيسية) الأخرى من مجرد تمويل إصدار صحيفة واحدة ناطقة باسمهم إلا بعد اشهر طويلة من (شحدة) الأعضاء وغير الأعضاء ممن هم في خارج السودان**».[2]

---

(١) فتحي الضو محمد، محنة النخبة السودانية. ص ٢٢.

(٢) عبدالرحمن الأمين، ساعة الصفر. ص ٣٠.

بداية مرحلة التحالف مع القوات المسلحة

كان تشكيل حركة الإخوان المسلمين بمسماها الجديد: «الجبهة القومية الإسلامية» في ٩ مايو ١٩٨٥ هو محاولة ذكية منها للخروج من دائرة التلوث المايوي، ورغم ذلك لم يكن ممكنا أن تجد الجبهة لها أي حلفاء جدد في الحركة السياسية، فتحالفت مع المجلس العسكري الانتقالي، ولها فيه مواقع ارتكاز واضحة سبق ان أشرنا لها.. كان التحالف مع المجلس العسكري الانتقالي هو التحالف عملياً مع القوات المسلحة المستهدفة من «التمرد وأحزاب اليسار»، كما صورت ذلك استراتيجيتها الإعلامية خلال الفترة الانتقالية.. حدد الكاتب والخبير الإعلامي عبدالرحمن الأمين ملامح تلك الاستراتيجية الإعلامية كما يلي:

أ. دفن قيادات التجمع حية، وإفشال أي تحرك من شأنه أن يجلب وفاقاً مع حركة قرنق تترتب عنه أي تغييرات للواقع القانوني الذي كرسته قوانين سبتمبر ١٩٨٣.

ب. إدخال الرتوش المكياجية اللازمة علي وجه الجبهة الإسلامية بالشكل الذي يُذهبُ عنها آثار السجود والخنوع والبيعة السياسية للنميري.

جـ. استغلال حالة الضعف العامة التي تطبع بها أداء المجلسين، العسكري والوزراء، والترويج لبرنامج الجبهة وتصوراتها كبديل لحسم المشكلات اليومية.

د. تحشيد الطاقات، وتعبئة الرأي العام لجهة مساندة المجلسين، والترويج لقراراتهما المتشددة فيما اتصل منها بحرب الجنوب، والدعوة إلى «عسكرة الحل».[1]

تحقق المناخ الملائم لتنفيذ تلك الاستراتيجية السياسية والإعلامية، وذلك حينما فشل التجمع الوطني في توحيد قوي الانتفاضة في الشمال لدعوة الحركة الشعبية لتحرير السودان بالانضمام والعودة للمشاركة السياسية.. كانت كل جماهير الانتفاضة ترغب في مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي سيحقق التفوق لقوي الانتفاضة، ويقود إلى كنس ما تبقي من آثار مايو، مهما كانت المبررات التي ساقتها الحركة الشعبية، ومهما كانت درجة انعدام الثقة في المجلس العسكري الانتقالي.. كانت الانتفاضة في أبريل ١٩٨٥ مرحلة تحول كبيرة في تاريخ السودان السياسي.. وكان ممكنا استثمارها من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقوي الانتفاضة، لبلوغ استراتيجيتهم في الوصول إلى معادلة السودان الجديد.

---

[1] عبدالرحمن الأمين، ساعة الصفر- ص ٣٠.

خلال العام١٩٨٥، توحدت كل قوى الانتفاضة، وانعزلت الجبهة الإسلامية وسدنة مايو في ركن قصي.. كانت الحركة الشعبية أكثر ترابطاً ووحدة مما هي عليه اليوم، ولم يكن مطلوبا غير استثمار ذلك الموقف السياسي بوقف إطلاق النار، وإرسال وفد ليشارك في التجمع، مع الاحتفاظ بكل قدراتها السياسية والعسكرية جاهزة، وكل الخيارات كانت مفتوحة في حالة حدوث انتكاسة لقوى الانتفاضة الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي.. كان ذلك حقاً من الممكن.. وربما تجنب الوطن الانزلاق إلى حقبة نظام «**الإنقاذ الإخواني**»، و«**المشروع الحضاري**» المزعوم الذي ألحق أضراراً بالغة بالوطن، ليست بيسيرة العلاج والإصلاح!؟

شهدت تلك الفترة تصاعد العمليات العسكرية في جنوب السودان، ولحقت هزائم كبيرة بالقوات المسلحة السودانية التي أنهكتها الحرب.. سقطت العديد من الحاميات العسكرية، ودخلت القوى الإقليمية في دائرة الصراع بصورة مباشرة، حينما بدأت الجماهيرية الليبية في دعم القوات المسلحة بطائرات«تيبلوف ٢٢» القاذفة للقنابل ومقاتلات «الميج ٢٣» تحت قيادة طيارين ليبيين..[١] امتدت العمليات إلى مناطق النيل الأزرق وجبال النوبة، ووقعت أحداث منطقة القردود التي كان معظم ضحاياها من المدنيين. وفي دعم الحركة الشعبية تصاعدت أيضاً المساندة الإثيوبية المباشرة، ورصدت القوات المسلحة لأول مرة إمداداً جوياً منتظماً بطائرات نقل القوات الجوية الإثيوبية إلى قواعد الحركة الشعبية في جنوب السودان.[٢]

كان المجلس العسكري المترهل يفتقر إلى الخبرة السياسية والفهم الاستراتيجي للتصدي لتلك المرحلة التاريخية، والبحث عن مخارج لأزمة السودان المتمثلة أساساً في الحرب الأهلية.. دافع ذلك المجلس عن كل هياكل مايو البائدة وقوانينها القمعية، واحتمى بالجبهة الإسلامية المنعزلة، وتحالف معها بصورة واضحة عَبرَ رئيسه ونائبه، ورئيس مجلس وزرائه ونائبه العام، وبلا جدال وزير خارجيته الإسلامي المتشدد.. انفتح الباب واسعاً لمخطط الجبهة الإسلامية لاختراق القوات المسلحة حتى النخاع، وبدأت مواكب «أمان السودان»، ومواكب «الدفاع عن العقيدة والوطن» تخطط في غرف عمليات القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية، ويساندها بلا تحفظ أعلام القوات المسلحة، ويسير فيها بعض الجنود حاملين للرايات.

---

[١] سقوط طائرة مقاتلة ليبية في الاستوائية، وأسر طيار ليبي ، أسرت الحركة الشعبية الطيار الليبي ملازم ثان سليمان خليفة الشطيطي عندما سقطت طائرتها الميج ٢٣ بعد نفاذ وقودها في ١٢/١١/ ١٩٨٨- بيان من الحركة الشعبية لتحرير السودان.

[٢] ذكر لي الرائد وانج شوك كوريوم، ضابط الحركة الشعبية الذي أنشق عنها بعض تفاصيل عمليات الإسقاط الجوي التي نفذتها القوات الجوية الإثيوبية في مناطق غرب النوير والسوباط في العام ١٩٨٥ .

الهيكل التنظيمي للجناح العسكري للجبهة الإسلامية

بالدراسة المتأنية لتطور التنظيم الخاص، والجناح العسكري للجبهة الإسلامية منذ العام ١٩٨٥ وحتى تنفيذ انقلابها في ٣٠يونيو ١٩٨٩، وبمقارنة تلك الدراسة بالتطورات التي حدثت خلال عشر سنوات من حكم الجبهة الإسلامية، والتساقط والانشقاقات وما تكشّف من معلومات من مصادر عديدة، يمكن تقسيم الخارطة التنظيمية للجناح العسكري إلى ثلاث دوائر تحيط بقلب التنظيم.

١. الدائرة الأولى ـ قلب التنظيم:

ضمت هذه الدائرة التنظيمية المغلقة الضباط الملتزمين من كوادر التنظيم، والتي تدرجت عبر مراحل عديدة، أغلبها يعود إلى بدء الانخراط في تنظيم الإخوان المسلمين منذ المرحلة الدراسية في المدارس الثانوية، وسنورد بتفصيل المعلومات المتيسرة عن تلك المجموعة وفق تصنيف التدرج والأقدمية التنظيمية، وقرائن الأحوال وإفادات الشهود خلال الفترة الماضية، وبحكم أنها كانت الأساس الذي بُنِيَ عليه كل التنظيم العسكري للجبهة الإسلامية. هذه المجموعة هي التي قامت بالتجنيد داخل القوات المسلحة، والتخطيط والتنفيذ، ثم تأمين سلطة الإنقاذ، والدفاع عنها بصلابة، وإدارة دفة الحكم طوال السنوات العشر الماضية. تتكون تلك الدائرة ــ «قلب التنظيم» ــ من الكوادر الملتزمة التالية:*[1]

- **عقيد طيار مختار محمدين:** قتل في حادثة إسقاط طائرته المقاتلة في سماء مدينة الناصر بأعالي النيل في نهاية العام ١٩٨٨، وهو القائد الأول للجناح العسكري في بداية الثمانينات.
- **لواء حسن محمد حسن علام:** كادر ملتزم من عائلة إخوان مسلمين ملتزمة.. كان مخططا أن يقود انقلابا عسكريا لصالح الجبهة الإسلامية في العام ١٩٨٨ بقوة «لواء الردع» الذي تم تجميعه في منطقة «فتاشة» غرب أمدرمان للتحرك إلى مناطق العمليات، وقد ضم ذلك اللواء عددا كبيرا من ضباط الجناح العسكري للجبهة الإسلامية.. لم يكن الموقف السياسي ملائما بصورة كاملة لذلك التحرك، وكشفت الاستخبارات العسكرية مؤشرات دالة للمخطط، وعليه قررت القيادة العامة للقوات المسلحة إصدار أوامر فورية بتحرك لواء الردع إلى

*[1] الرتب العسكرية هي رتب المذكورين عند تنفيذ الانقلاب في ٣٠يونيو١٩٨٩ .

كوستي.. تم تحريك اللواء بدون ذخائر، وقد تم صرفها في ميناء كوستي النهري، قبل تحرك البواخر لنقل اللواء إلى جوبا.

- **عميد عمر حسن أحمد البشير:** قائد انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩. ضابط قضى معظم خدمته العسكرية في سلاح المظلات، ثم قائداً للواء ١٨ مستقل في المجلد بجنوب كردفان عند تنفيذه للانقلاب. وصل إلى الخرطوم قبل تنفيذ الانقلاب للسفر إلى مصر لحضور دورة بأكاديمية ناصر العسكرية العليا.
- **عميد مهندس عبدالرحيم محمد حسين:** كادر ملتزم في حركة الإخوان المسلمين منذ الدراسة الثانوية، ودخل القوات المسلحة بتوجيه من التنظيم وعمل في القوات الجوية. أشرف على عمليات التجنيد والاستقطاب داخل القوات الجوية، وكان مسئولا عن التنسيق مع الضباط الإسلاميين ـ «**الدائرة الثانية**»، ولعب دورا أساسيا في تنفيذ الانقلاب وإجراءات تأمين سلطة الإنقاذ فيما بعد.
- **عميد كمال علي مختار:** كادر إخوان مسلمين منذ الدراسة في مدرسة دنقلا الثانوية. ضابط مظلات واستخبارات عسكرية، عمل طوال فترة ما قبل انقلاب الجبهة الإسلامية في مجالي التجنيد وجمع المعلومات للتنظيم. كان الرأس المدبر في الاستخبارات العسكرية، وقد غطى على حركة التنظيم، وتمكن من تنفيذ خطط الخداع والتمويه التي سبقت الانقلاب.
- **مقدم طبيب الطيب إبراهيم «سيخه»:** كادر إخوان مسلمين ملتزم منذ المرحلة الدراسية وقد أنضم إلى القوات المسلحة بتوجيه من التنظيم. أشرف على عمليات التجنيد والاستقطاب داخل السلاح الطبي، واشترك في قيادة كوادر التنظيم المدني المدربة عسكريا في تنفيذ معظم الإعتقالات ليلة تنفيذ الانقلاب.
- **عقيد محمد الأمين خليفة:** تدرج في القوات المسلحة من صف ضابط حتى رتبة العقيد، وقضى معظم خدمته العسكرية في سلاح الإشارة. استقطب لحركة الإخوان المسلمين في بداية الثمانينات عند حضوره دورة دراسية في المركز الإسلامي الأفريقي، وتم تصعيده بسرعة إلى مراتب التنظيم العليا في الفترات اللاحقة.
- **رائد إبراهيم شمس الدين:** ضابط في القوات المدرعة ويعود انتمائه لحركة الإخوان المسلمين من فترة الدراسة الثانوية. فصل من القوات المسلحة في العام ١٩٨٣ بعد ورود اسمه في محاولة انقلابية ضد النظام المايوي اتهم بتخطيطها المقدم خالد محمد فرج. أعيد

إلى الخدمة العسكرية في العام ١٩٨٥ بقرار من الفريق تاج الدين عبدالله فضل، نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي.[1]

- **عميد الزبير محمد صالح:** استقطب للتنظيم وتم تجنيده بعد العام ١٩٨٥. لم يدخل في مراحل التخطيط، وجاء دوره بعد التنفيذ. تمت الاستفادة منه لغرسه في تنظيمات أخرى كشخص قومي، ونجح ذلك لعدم معرفة انتمائه لحركة الإخوان داخل القوات المسلحة.[2]
- **مقدم بكري حسن صالح:** ضابط مظلات متواضع التفكير والأداء. تم تجنيده للتنظيم بواسطة العقيد كمال علي مختار، الذي كان متخصصاً في تجنيد العناصر من أصول دنقلاوية.[3]
- **مقدم الهادي عبدالله «نكاشة»:** ضابط من المشاة، لم يعرف له انتماء سابق لحركة الإخوان. استقطب بعد العام ١٩٨٥، وتدرج بسرعة في التنظيم العسكري.
- **لواء حسان عبدالرحمن علي:** تم استقطابه لحركة الإخوان المسلمين في منتصف الثمانينات بعد حضوره دورة في المركز الإسلامي الأفريقي. أسندت له مهام أساسية بعد الانقلاب في القوات المسلحة كرئيس لهيئة الأركان، ثم وزيراً للدفاع. تم إبعاده من أي واجهة أمامية، وهو أمر مثير للدهشة ويحتاج إلى مزيد من الاستقصاء.
- **رائد طبيب أحمد قاسم:** كادر إخواني من المرحلة الثانوية ودخل القوات المسلحة طبيباً في السلاح الطبي. قُتِلَ في ليلة تنفيذ انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

٢. الدائرة الثانية ـ الضباط الإسلاميين:

تضم هذه الدائرة العدد الأكبر من ضباط القوات المسلحة الذين اشتركوا في تنفيذ انقلاب ٣٠يونيو ١٩٨٩. بعض هؤلاء الضباط تم تجنيدهم في الجناح العسكري، وأدوا قسم البيعة والولاء، لكن لم يتم تصعيدهم إلى مراكز متقدمة في التنظيم، وتمت الاستفادة منهم بدرجات متفاوتة. أما المجموعة الأخرى في هذه الدائرة، فهم ضباط لهم انتماءات إسلامية تقليدية، وبعضهم يدين بالولاء للطرق الصوفية، وقد تم تجنيدهم لصالح البرنامج الإسلامي. هذه المجموعة تضم عدداً من الضباط الإسلاميين الذين قام بتجنيدهم اللواء المهندس الهادي المأمون

---

[1] قتل في حادث تحطم طائرة عسكرية في مهبط عداريل شمال شرق مدينة ملكال في أعالي النيل يوم ٤ أبريل ٢٠٠١.

[2] قتل في حادث تحطم طائرة عسكرية في مطار مدينة الناصر بأعالي النيل في فبراير ١٩٩٨.

[3] قبيلة الدناقلة في شمال السودان على نهر النيل . يلاحظ غلبة عناصر هذه القبيلة في الكوادر العسكرية لحركة الإخوان المسلمين.

المرضي في بداية الثمانينات تحت مسمى الضباط الإسلاميين. من أبرز من ضمت هذه الدائرة ما يلي:

- **عقيد بحري صلاح الدين كرار:** ضابط بحرية أسندت له مهام كبيرة في تنفيذ الانقلاب، وبالرغم من ذلك لم يتصعد للدائرة الأولى.
- **عميد فيصل علي أبوصالح:** ضابط إسلامي تم تجنيده لصالح البرنامج الإسلامي، ووضح عدم انتمائه للجناح العسكري بعد استقالته من مجلس قيادة ثورة الإنقاذ مسببا تلك الاستقالة بأن ذلك المجلس لا يحكم، وهو عبارة عن ديكور لجهة أخرى حاكمة.*[1]
- **عميد عثمان أحمد حسن:** ضابط إسلامي استقال من مجلس قيادة الانقلاب في العام ١٩٩١، وبنفس أسباب استقالة العميد أبو صالح.
- **لواء إبراهيم سليمان:** ضابط إسلامي تمت الاستفادة منه في مراحل مختلفة. ساعده على الاستمرار انتمائه لقبيلة «البرتي» في غرب السودان، ولمحاولة كسب ولاء تلك القبيلة.
- **عميد إبراهيم نايل إيدام:** ضابط إسلامي التوجه، تمت الاستفادة منه في مراحل مختلفة، وباعتبار انتمائه لقبائل النوبة في غرب السودان.
- **عميد محمد عثمان محمد سعيد:** ضابط إسلامي لم يظهر له أي نشاط مهني أو سياسي أو اجتماعي طوال خدمته في القوات المسلحة، وقد تمت الاستفادة منه في المراحل الأولى فقط.
- **عقيد حسن عثمان ضحوي (كيس):** تم استقطابه للتنظيم بواسطة العميد كمال علي مختار، الذي تربطه به صداقة منذ فترة الدراسة في الكلية الحربية، وقد تصعد فيما بعد في التنظيم في المجال الأمني.
- **عقيد عبدالرزاق الفضل:** تم تجنيده بواسطة العقيد كمال علي مختار، والاستفادة منه في مرحلة تنفيذ الانقلاب، وفي مراحل محدودة فيما بعد.
- **عميد محمد السنوسي أحمد:** الرجل الثالث في جهاز أمن السودان ليلة انقلاب الجبهة الإسلامية، وقد ساعد في مراحل التنفيذ بصورة كبيرة، وتمت الاستفادة منه في مراحل محدودة لاحقة.*[2]
- **عقيد حسن حمدين:** تم استقطابه للتنظيم في فترة الثمانينات، ورغم مشاركته في ليلة التنفيذ بصورة واضحة إلا أنه لم يتصعد في الجناح العسكري أو السياسي، وظل دوره محدودا.

---

*[1] حيدر طه، مصدر سابق -ص٢٢٢ ، استقالة اللواء فيصل أبوصالح والعميد عثمان أحمد حسن في ١١أبريل ١٩٩١.

*[2] حيدر طه، مصدر سابق- ص ٢٩٢.

- **عقيد سيد فضل كنة:** استقطب للتنظيم وكان له دور واضح في التنفيذ، لكن لم تسند له مهام مؤثرة فيما بعد سوى رئاسة المحكمة التي أعدمت ثمانية وعشرون من ضباط القوات المسلحة في ٢٤ أبريل ١٩٩٠.

٣. الدائرة الثالثة ـ درجات متفاوتة:

ضمت هذه الدائرة التنظيمية في الجناح العسكري للجبهة الإسلامية عناصر عديدة تم تجنيدها في ظروف ومواقف مختلفة، ومنهم من ليس له أي انتماء إسلامي على الإطلاق. في هذه الدائرة كانت هنالك عناصر مايوية، وأخرى انتهازية، لكن تمت دراسة كل حالة بدقة، ووظفت للحد الأقصى في فترات محدودة. من أبرز عناصر الدائرة الثالثة التي لعبت دوراً كبيراً في مراحل مختلفة لصالح انقلاب الجبهة الإسلامية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩:

- **عميد بحري سيد الحسيني عبد الكريم:** وهذا الحسيني يحتاج إلى باب منفصل في هذا الكتاب. ضابط قوات بحرية.. قام الفريق الراحل فتحي أحمد علي بتجنيده في تنظيم الضباط الأحرار العام ١٩٨٤، ثم تعيينه مديراً لمكتب القائد العام في العام ١٩٨٨، حينما تولى الفريق فتحي أحمد علي قيادة الجيش السوداني. كتب الأستاذ عبدالرحمن الأمين قسماً كاملا عن العقيد بحري الحسيني في كتابه «ساعة الصفر».*[1] لقد استقى الأستاذ عبدالرحمن الأمين معلوماته من الفريق فتحي أحمد علي، الذي تربطه به صداقة حميمة.. ومن ضمن ذلك رسالة بخط الفريق فتحي أحمد علي أورد الكاتب نصها. لأهمية الدور الذي قام به العقيد بحري الحسيني، رأيتُ أن أورد مقتطفات مما ورد في ذلك القِسم: «**...هذا الجاسوس الانقلابي الذي يثق فيه الطرفان إلا أنه يعمل لصالح طرف واحد فقط، وبالكامل، فيما يتمتع بحظوة وثقة الطرف الأخر. اعتمد انقلاب الجبهة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ على مجموعة من الجواسيس العسكريين الذين سنوضح كيف انتشر بعضهم بالقوات المسلحة جاء عبر تجنيدهم مباشرة كعناصر جبهوية، أو أن ذمة الكثير منهم قد اشتريت بالأموال. أول هؤلاء الجواسيس كان عقيداً بحرياً (أح) أسمه السيد الحسيني عبدالكريم. تقلد المذكور أخطر وظيفة في القوات المسلحة السودانية وهي إدارة مكتب القائد العام. أعباء هذه الوظيفة تطابق مهمة الأمعاء في الجسد الإنساني فهي المستودع الذي يقف عنده كل شئ. يعني هذا (الشيء) إداريا خلاصة تقارير الاستخبارات والعمليات والإمدادات والإدارة العامة**

---

*[1] عبدالرحمن الأمين، مصدر سابق -الجاسوس المليونير في مكتب القائد العام ص ٢٦٢.

ومحاضر اجتماعات هيئة القيادة العليا وقراراتها وكل ما يتصل بعمل كافة وحدات القوات المسلحة.

في رسالة نادرة بعث بها الفريق أول فتحي أحمد علي لهذا الكاتب ردا على جملة موضوعات استلزمها جهد البحث والتقصي الذي رافق إعداد هذا الكتاب. في ٨ مارس ١٩٩٢ كتب القائد العام للقيادة الشرعية لتنظيم "أنا السودان" المناهض للسلطة الانقلابية الحالية، كتب يقول عن مدير مكتبه: (العقيد بحري أ.ح. سيد الحسيني، مثل للخيانة والغدر بشرف المهنة وقسم الولاء للوطن ولقائده. لقد باع الاثنين بعد مذكرة القوات المسلحة بمبلغ ٣ ملايين جنيه. لقد نسق مع المتآمرين وأفشى أسرار القيادة وتحركاتها وساعد في خطة الخداع على باقي القيادات. رجل ضرب أمة وخان أمانتها وأذلها ببيع ضميره وشرفه وقسمه العسكري، فهل يرجى منه أي خير لوطنه وشعبه وجيشه؟ إن الخيانة قديمة قدم التاريخ، وبراعة الماكرين والمتآمرين تفوت، ولو إلى حين، على الأذكياء».

التحق العميد الحسيني بالقوات المسلحة في العام ١٩٦٧ وتدرج في القوات البحرية مرؤوسا للفريق فتحي أحمد علي. قام الفريق فتحي باستقطابه لتنظيم الضباط الأحرار في العهد المايوي ١٩٨٤. الشخصية التي تعرفت على نقطة ضعف (أهم أصغر) رتبة في قيادة جيش السودان كان العقيد (أح) كمال علي مختار، أحد كوادر الجبهة الإسلامية المنظمة وأهم مخلب تجنيدي لها. تمت العلاقة ما بين هذين الضابطين وانتهت، تحديدا للهدف بإكمال تجنيد مدير مكتب القائد العام في غضون شهر فبراير ١٩٨٩»...

هنالك آخرون ضمنتهم الدائرة الثالثة وقد قاموا بأدوار مختلفة في انقلاب الجبهة الإسلامية في يونيو ١٩٨٩ ومنهم:

- **عميد حقوقي أحمد محمود حسن:** وهو ليس بإسلامي، لكنه لعب دوراً هاماً في تأمين قبول الانقلاب في مراحله الأولية لدى دولة عربية مجاورة، بما لديه من علاقات متميزة مع سفارتها في الخرطوم. عُين بعد نجاح الانقلاب مستشاراً عسكرياً للمجلس العسكري، ثم وزيراً للعدل في مرحلة تالية محدودة.
- **عقيد سليمان محمد سليمان:** عُين لفترة مؤقتة في مجلس ثورة الانقلاب، ثم أبعد لوظيفة هامشية بعد أن استنفذ دوره.

- **رائد هاشم البدري**: لم يلاحظ أي دور مباشر للرائد البدري في تنفيذ الانقلاب، رغم ارتباطه بالتنظيم العسكري. أبعد من القوات المسلحة في مرحلة لاحقة دون أسباب واضحة، ثم أعيد مرة أخرى.. وأيضا دون أسباب معلومة.
- **رائد محمد الطيب الخنجر**: رئيس إحدى محاكم إعدامات حركة أبريل ١٩٩٠، وعين فيما بعد ملحقا عسكريا في إيران.
- **مقدم يوسف عبدالفتاح «رامبو»**: شارك في تنفيذ الانقلاب، ثم أسندت له مناصب هامشية طوال الحقبة الماضية، أرفعها واليا لولاية الخرطوم العاصمة.
- **مقدم هاشم محمد أحمد**: لم يشارك في التنفيذ رغم أنه عضو في المجلس الأربعيني.
- **رائد صلاح بوش**: أحد الكوادر الأمنية الهامة، وقد أسندت له العديد من الوظائف الأمنية خلال الحقبة الماضية، وهو أحد المتهمين في العديد من قضايا التعذيب والاغتيالات.
- **رائد أمن ياسر حسن عثمان**: كادر أمني تمت الاستفادة منه في وظائف أمنية متنوعة.
- **مقدم العوض محمد الحسن**: شارك في تنفيذ الانقلاب بقوات من منطقة جبل الأولياء العسكرية. عين فيما بعد محافظا إقليميا، ثم سفيرا في نيجريا.
- **مقدم شرطة معتصم الأمين**: عمل في جهاز الأمن العام طوال الحقبة الماضية.
- **رائد أمن عاصم كباشي**: ضابط أمن سابق في جهاز أمن الدولة المايوي، وقد تمت محاكمته وسجن في قضية تعذيب البعثيين الشهيرة في العام ١٩٨٥. استوعبته الجبهة الإسلامية في تنظيمها، وعمل في جهاز الأمن العام فيما بعد.
- **مقدم محمد عبدالقادر نصر الدين**: ضابط متميز أكاديميا في فرع البحوث العسكرية، ويعتقد أنه تم ضمه إلى لتنظيم بواسطة العقيد بحري صلاح كرار. عين فيما بعد مديرا لمكتب القائد العام للقوات المسلحة.

وتبقى أخيرا مجموعة المستشارين العسكريين من الضباط المتقاعدين الذين استطاعت الجبهة الإسلامية استقطابهم بعد العام ١٩٨٣. قطعا أن تلك المجموعة لم تكن تبخل بتقديم كل المشورة الفنية لقيادة الجبهة الإسلامية في مراحل تخطيطها وتنفيذها للانقلاب. كان أبرز أولئك المستشارين:

- **لواء طيار متقاعد الفاتح عابدون**: انضم للجبهة الإسلامية القومية في مطلع الثمانينات، وأصبح عضوا قياديا في التنظيم، وترشح عنها في انتخابات العام ١٩٨٦.

- **فريق متقاعد تاج الدين عبدالله فضل:** نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي بعد «انتفاضة أبريل ١٩٨٥»، ثم القائد العام للقوات المسلحة السودانية (١٩٨٧/٨٦). عرف بسياساته المؤيدة للجبهة الإسلامية طوال فترة عمل المجلس الانتقالي. عين أمينا لـ«منظمة شباب البناء» التابعة للجبهة الإسلامية بعد تركه للخدمة مباشرة، مكافأة له على ما أدى لها من خدمات جليلة لا تقدر بثمن.

- **عميد متقاعد إسماعيل الطيب علي:** انضم للجبهة الإسلامية في مطلع الثمانينات، وترشح نائبا عنها في انتخابات العام ١٩٨٦.

وأخيرا، وبغرض إعداد التنظيم العسكري للتغلغل داخل الوحدات العسكرية بمنطقة العاصمة القومية، تقرر تجنيد كوادر الجبهة الإسلامية بصورة مباشرة في قيادتي المدرعات والمظلات. هنالك معلومات تفيد أن قيادة الجبهة الإسلامية قد أصدرت توجيها عاما لكوادرها الملتزمة من التنظيم السري في مطلع العام ١٩٨٩ بالتطوع كجنود في سلاحي المدرعات والمظلات، دون الكشف عن مستوى تعليمهم الحقيقي. كانت كوادر التنظيم العسكرية في القيادتين المذكورتين على علم كامل بالخطة والأعداد المتقدمة من كوادر التنظيم للتجنيد، وكان الواجب المحدد لهم هو إخفاء هويتهم الحقيقية وتسهيل استيعابهم. أكد تنفيذ تلك الخطة المقدم الشهيد عبد المنعم كرار[١] في إفادة له قبل إعدامه في أبريل ١٩٩٠. لم تتأكد هذه المعلومات بصورة كاملة إلا بعد انقسام الجبهة الإسلامية في ديسمبر ١٩٩٩، وبدأ تسريب معلومات التنظيم السرية إلى الصحف والمجلات.

في أبريل ٢٠٠١ قامت أجهزة أمن الجبهة الإسلامية بتصفية أحد الكوادر القيادية للتنظيم الإسلامي، التي كانت قد انضمت لجناح الدكتور حسن الترابي بعد الانقسام، وهو المهندس علي أحمد البشير. جاء في بيان أصدره أحمد البشير الحسن، والد القتيل، ما يؤكد بوضوح حجم ذلك المخطط، حين قال: **«والمهندس الشهيد والقتيل على يد الإنقاذ من أخلص أبنائها من كوادر الحركة الإسلامية، فلقد كان الشهيد في طليعة من جندتهم الحركة لتنفيذ انقلاب يونيو ٨٩، حيث استجاب لقرار الحركة وتوقف عن مواصلة دراسته في كلية الهندسة بجامعة السودان في**

---

[١] إفادة الشهيد المقدم عبدالمنعم كرار، حينما كان مسئولا عن تجنيد المتقدمين لسلاح المظلات. طلب منه العميد عمر البشير تجنيد عشرين شخصا، وقدم له قائمة بأسماء هؤلاء الأشخاص (قائمة جاهزة) وكانوا جميعا من خريجي الجامعات، أي كوادر ملتزمة في الجبهة. راجع أيضا حيدر طه ، مصدر سابق صفحة٢٧٦.

السنة النهائية، ليتم تجنيده جندياً بسلاح المدرعات قبل أشهر من يونيو ٨٩ ليكون هو أحد الجنود المنفذين للانقلاب وحماة الإنقاذ».[1]

هكذا بدا التنظيم العسكري للجبهة الإسلامية في منتصف العام ١٩٨٩.. اكتمل انتشار التنظيم في معظم وحدات القوات المسلحة السودانية في منطقة العاصمة القومية الخرطوم، يسانده التنظيم الخاص، وهي مجموعة كوادر الجبهة الإسلامية التي تلقت تدريبات عسكرية وأمنية في الداخل والخارج، وجاهزة لمساندة الجناح العسكري لتنفيذ خطة الاستيلاء على السلطة. وقد قارب عدد التنظيم الخاص ثلاثمائة عنصر، موزعين في منازل آمنة غير معروفة، على نطاق العاصمة القومية وضواحيها، في انتظار الأمر بالوثوب..

[1] نشر البيان في الصحف السودانية في الأسبوع الأول من شهر يوليو ٢٠٠١.


مسطورات
MUSTORAT

الفصل السابع

الانقلاب.. اختطاف الوطن

الطريق إلى الانقلاب

القفز عبر المذكرة

جاءت مذكرة القوات المسلحة التي قدمتها في ٢٠ فبراير ١٩٨٩ كقنبلة انفجرت في مكان مغلق، فتطايرت الشظايا في كل مكان. أيقنت كل الأحزاب السياسية في بداية الأمر أن المذكرة مدخل لتفاعل انقلاب عسكري قادم، بعد أن توحدت كل القوات المسلحة السودانية خلف قيادتها العليا في قضية الحرب أو السلام وأسلوب إدارة الوطن. أما أكثر الأحزاب التي توجست الشر القادم فقد كانت الجبهة القومية الإسلامية، ولديها قناعة كاملة بأن المذكرة قد استهدفتها بطلب توسيع دائرة المشاركة في الحكم.. ويعني ذلك بوضوح حل الحكومة الائتلافية بينها وحزب الأمة، وإدخال القوى السياسية العلمانية الأخرى. لم تفصل الجبهة بين المذكرة ومواجهتها مع الفريق عبدالماجد حامد خليل، والتي أدت إلى تقديمه استقالته قبل يوم واحد من تقديم تلك المذكرة الداوية. كانت تلك بداية التفكير الجاد من قِبَل قيادة الجبهة الإسلامية في الإعداد لانقلاب عسكري يمنع تداعي الموقف السياسي، والذي قد يقود إلى توقيع اتفاق سلام يكون فيه القضاء التام على المشروع الإسلامي الذي تتبناه.

في بداية شهر مارس ١٩٨٩، وبالتحديد في الرابع منه، تم اتفاق كل القوى السياسية السودانية عدا حزب الجبهة الإسلامية على مسودة برنامج الحكومة الجديدة ذات القاعدة العريضة في المشاركة السياسة. كان أهم ما جاء في البرنامج السياسي الجديد للحكومة القادمة هو تحقيق السلام، وبحكم أنه الخيار الوحيد المتفق عليه من كل القوى السياسية، ومناداتها بضرورة تبني وقبول «**مبادرة السلام السودانية**» التي تم توقيعها في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨ بين الميرغني وقرنق، والتي ستقود إلى انعقاد المؤتمر الدستوري وحل مشكلة الحرب الأهلية التي عصفت بالوطن. كان واضحاً أن الجبهة الإسلامية قد صارت معزولة عن كل مشاركة، بعد تصادم برنامجها السياسي مع تطلعات شعب السودان، وستكون في قادم أيامها أكثر عزلة، إن لم تستطع إعادة التوازن للموقف السياسي.. وبالتالي لم يكن هنالك من خيار آخر أمامها غير الانقلاب العسكري.

تم عرض البرنامج المرحلي للحكومة القادمة على الجمعية التأسيسية في الثالث عشر من مارس ١٩٨٩، وقد وضح حينها الإصرار على مشاركة كل العناصر المنتخبة للجمعية التأسيسية في الحكومة الجديدة، مضافاً إليها قيادات نقابية من خارج الجمعية، وبالتالي ستضمَ كل العناصر المناوئة لبرنامج الجبهة الإسلامية. جاء رفض الجبهة الإسلامية سريعاً في عدم المشاركة في الحكومة الموسعة، بحجة أن خطاب رئيس الوزراء قد خلا من أي إشارة لتطبيق الشريعة الإسلامية. كانت تلك بداية وضع إستراتيجية متكاملة في قيادة الجبهة الإسلامية لتصعيد الأزمة السياسية، وتهيئة المناخ الملائم لوقوع انقلاب عسكري تستولي فيه على السلطة كاملة.

في ١٨ مارس ١٩٨٩ تم تشكيل وإعلان «**حكومة الوحدة الوطنية**»، أو حكومة الطريق إلى السلام والمؤتمر الدستوري، ثم أعقب ذلك تكوين غرفة عمليات السلام لإدارة الحوار مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٦ مارس ١٩٨٩. رفضت الجبهة الإسلامية المشاركة في عضوية غرفة عمليات السلام، بحجة أن الحكومة قد خضعت لضغط أجنبي وتنفذ أجنده أجنبية!؟ جاءت الضربة السياسية الموجعة للجبهة الإسلامية عندما وافقت الجمعية التأسيسية على قبول مبادرة السلام السودانية بثلثي الأعضاء، برغم وقوف كتلة الجبهة الإسلامية المكونة من ٥٣ عضواً ضد المبادرة. كانت تلك نقطة فراق الجبهة الإسلامية لساحة العمل السياسي المعلن، وبدء الهرولة لتنفيذ انقلابها لقطع الطريق على السلام الذي سيكون فيه نهاية مشروعها السياسي.

بعد إعلان الحكومة الجديدة، بدأت الجبهة الإسلامية في تنفيذ مخططها الذي يهدف لخلق حالة عدم استقرار متكاملة تحقق المناخ المطلوب للمخطط القادم.. انطلقت كوادر وأنصار الجبهة الإسلامية في مظاهرات تم التخطيط لها بعناية في بداية شهر أبريل ١٩٨٩.. أعلنت الجبهة الإسلامية الجهاد وثورة المصاحف لزعزعة الاستقرار، أما استراتيجيتها الإعلامية فقد استهدفت القوات المسلحة، مستفيدة من تصاعد الموقف العسكري في مناطق العمليات. كان الخطاب الإعلامي الموجه عبر وسائلها العديدة يهدف لاستقطاب القوات المسلحة.. ويؤكد أنها ــ أي القوات المسلحة ــ قد تركت فريسة الهزائم والضعف من حكومة استسلمت لجون قرنق والجركة الشعبية لتحرير السودان ومؤيديهم وأتباعهم في الداخل، وأن الجبهة الإسلامية هي الجهة الوحيدة التي تقف مع القوات المسلحة في حربها للدفاع عن العقيدة والوطن. كان واضحاً سعي الجبهة الإسلامية لنقل الأزمة السياسية وتأثيراتها إلى داخل القوات المسلحة، والتشكيك المتواصل في جدوى الديمقراطية لحل المشاكل الاقتصادية المتفاقمة، ولجرِّ القوات المسلحة إلى قبول خيار الانقلاب على السلطة الديمقراطية.

القرار: تنفيذ الانقلاب

تُجمِعُ الكثير من المصادر على أن الجبهة الإسلامية اتخذت القرار النهائي لتنفيذ انقلاب عسكري بواسطة جناحها العسكري داخل القوات المسلحة، وبمساندة التنظيم السري الخاص، خلال شهر مارس ١٩٨٩. ويرجح الكاتب حيدر طه أن القرار قد تم اتخاذه يوم ٢٧ مارس ١٩٨٩ في اجتماع للمكتب التنفيذي للجبهة الإسلامية، عُقِد بمنزل قيادي الجبهة ربيع حسن أحمد في ضاحية المنشية شرق الخرطوم: «**في هذا الاجتماع طرح الترابي بديل الانقلاب العسكري بعد أن مهد له تمهيدا دراميا مؤثراً. لم يكن هنالك احتمال لمعارضة واسعة بين أعضاء المكتب التنفيذي، إذ كان هذا الخيار قد طرح عدة مرات خلال الديمقراطية الثالثة، أما هذه المرة فإن عدد المتحفظين عليه لم يكن غير اثنين هما أحمد عبدالرحمن وعثمان خالد مضوي**».[1]

نتيجة لذلك القرار، بدأ الأعداد لوضع الخطة النهائية وتحديد مجموعات التنفيذ. قطعاً لم تتوفر معلومات دقيقة عن المجموعة القيادية التي رسمت وناقشت تفاصيل الخطة النهائية، إلا أن الحقيقة المؤكدة هي عدم مشاركة العميد عمر حسن أحمد البشير في وضع الخطة ودراسة تفاصيلها في مراحلها الأولى، بحكم أنه كان في منطقة المجلد خلال شهر مارس ١٩٨٩. من القراءة الدقيقة لتطور تنظيم الجناح العسكري للجبهة الإسلامية، وبمتابعة تحركات القيادات المنفذة للانقلاب ليلة ٢٩ وصبيحة ٣٠ يونيو ١٩٨٩، يمكن الاستدلال على أن مجموعة التخطيط كانت تتكون من قيادات سياسية وعسكرية، أي «لجنة تخطيط مشتركة» مكونة من التالية أسماءهم:

- **علي عثمان محمد طه**: نائب الأمين العام والمسئول عن القوات المسلحة، رئيسا للجنة التخطيط.
- **مهدي إبراهيم**: عضواً.
- **غازي صلاح الدين العتباني**: عضواً.
- **ربيع حسن أحمد**: عضواً.
- **إبراهيم السنوسي**: عضواً.
- **المقدم طبيب الطيب محمد خير**: مسئولاً عن تنسيق عمليات «التنظيم الخاص».
- **العقيد مهندس عبدالرحيم محمد حسين**: مسئولاً عن القوات الجوية.

---

(1) حيدر طه، الإخوان والعسكر _ صفحة ٢٦٥.

- **الرائد إبراهيم شمس الدين**: مسئولاً عن سلاح المدرعات.
- **الرائد بكري حسن صالح**: مسئولاً عن سلاح المظلات.
- **العقيد كمال علي مختار**: مسئول أمن الجناح العسكري.
- كما أن هنالك اثنين من العسكريين برتبة الفريق واللواء كمستشارين للجنة التخطيط.

ترجح كل المصادر التي تيسرت أن تلك المجموعة، ووفقاً للقرائن والشواهد المتاحة هي التي قامت بوضع الخطة العامة للانقلاب خلال شهر مارس ١٩٨٩. في مرحلة لاحقة بدأ وضع الخطط الفرعية لتنفيذ كل مهمة محددة خلال عملية الانقلاب، وقد تطلب ذلك إطلاع بعض المنفذين على واجباتهم المحددة فقط، بينما لم تناقش الخطة الكاملة في دائرة مشاركة ومناقشة أوسع حتى قبل تنفيذ الانقلاب بخمسة أيام، أي بداية الأسبوع الرابع من شهر يونيو ١٩٨٩.

التمهيد السياسي الأخير

في السادس من يونيو ١٩٨٩ عقدت قيادات الجبهة الإسلامية مؤتمراً صحفياً بمركزها العام في منطقة الخرطوم «٢»، تم فيه تدشين بدء المرحلة الثانية في تصعيد الأزمة السياسية للوصول إلى المناخ الملائم لتنفيذ الانقلاب. أعلنت الجبهة الإسلامية في ذلك المؤتمر الصحفي التعبئة القصوى لكوادرها، وبداية الجهاد لمقاومة التدابير الأجنبية التي تستهدف الدولة السودانية بالانتقاص من سيادتها وإلغاء الشريعة الإسلامية، وإضعاف القوات المسلحة. كان واضحاً نية التصعيد في كل الاتجاهات، ويمكن أن نرصد الأحداث السياسية في مخطط الجبهة الإسلامية خلال شهر يونيو ١٩٨٩ كما يلي:

- في الرابع من يونيو ١٩٨٩ تحدث القيادي في الجبهة الإسلامية المحامي محمد يوسف محمد لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية قائلا: «**إن السودان يواجه حاليا خطراً محدقاً، والجهاد يمثل استعداد المسلمين لمواجهة هذا الموقف الخطير الذي يواجه السودان. إذا ما سقط الجنوب لقرنق فإن الخطوة الثانية سوف تنتقل للشمال. على هذا الأساس، فإننا دعونا إلى الجهاد حتى نعيد كرامتنا وشرفنا وأرضنا. من جانبنا فإننا أخذنا مبدأ الجهاد عن طريق الكفاح الشعبي تحت مظلة القوات المسلحة ومراقبتها المباشرة**».[(١)]

[(١)] عبدالرحمن الأمين، مصدر سابق ـص ١٩٠-١٩٢ .

- استمرت قيادات الجبهة الإسلامية في طواف مستمر على الأقاليم طوال شهر يونيو لتكثيف التعبئة العامة للتنظيم، ولدعم العمل السياسي والتنظيمي والشعبي. شملت تلك الزيارات الميدانية معظم الأقاليم، بدءا بالإقليم الشمالي وحتى مناطق كردفان ودار فور والنيل الأزرق.
- في الثالث عشر من يونيو عقدت «لجنة الدفاع عن العقيدة والوطن» التي كونتها الجبهة الإسلامية لاستقطاب التأييد القومي، اجتماعاً مع الضباط وضباط الصف المتقاعدين من القوات المسلحة، وكانت تلك بداية معلنة لتنظيمهم في لجان شعبية وتوظيفهم في تدريب المتطوعين.

لم يكن بالإمكان، إخفاء تلك التحركات السياسية والتنظيمية والشعبية لحزب الجبهة الإسلامية بصورة متكاملة عن أجهزة أمن الحكومة الديمقراطية. بلا شك، أن تلك الأجهزة قد ضعفت قدراتها بصورة كبيرة خلال فترة الحكومة الانتقالية وبداية الحكم الديمقراطي (١٩٨٥ــ١٩٨٧) نتيجة لحل جهاز الأمن القومي، وطرد كل العاملين فيه فترة حكم مايو. تم إعادة تأسيس تلك الأجهزة الأمنية بمنظور جديد، وعندها حتم ذلك الإجراء فقدان خبرات أمنية مؤثرة تم تأهيلها وإعدادها خلال ستة عشر عاماً.

في الخامس والعشرين من يونيو ١٩٨٩، استطاع جهاز الأمن الداخلي التابع لوزارة الداخلية كشف تفاصيل ما دار في اجتماع مجلس شورى الجبهة الإسلامية، الذي عقد في ضاحية المنشية بشرق الخرطوم. وفي صباح اليوم التالي رفع اللواء صلاح مطر رئيس «جهاز الأمن الداخلي» تقريراً صنف بدرجة «سري للغاية وعاجل جداً» لمكتب السيد رئيس الوزراء. احتوى ذلك التقرير على المعلومة الأساسية والخطيرة التي تؤكد إجازة الاجتماع المشترك لمجلس الجبهة الإسلامية «التنفيذي والشوري» لقرار تنفيذ انقلاب عسكري لصالح الجبهة الإسلامية خلال الأيام القادمة. تقول تكملة هذه الملهاة التي تدعو للسخرية من حال قياداتنا التنفيذية، أن السيد رئيس الوزراء أطلع على ذلك التقرير بدقة، وللدهشة والغرابة علق في أسفله: «**الجبهة أحرص منا على الديمقراطية**».. وحفظ ذلك التقرير.[1] وفي رواية متشابهة: «**فرئيس الوزراء الذي نقلت له المعلومة عبر جهاز الأمن من اللواء الملك علق عليها بقوله: (متى يدرك هؤلاء القوم أن الجبهة الإسلامية ليست ضد الخيار الديمقراطي؟)**».[2]

---

[1] إفادة نائب مدير جهاز الأمن الداخلي العميد أمن محمد عثمان الزبير، وتطابق معلومات إفادة أخرى من العميد أمن مجذوب عبدالرحمن.

[2] منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل. مصدر سابق - جزء ٢ ص ٢١٨.

أما إدارة الاستخبارات العسكرية، والتي لديها سرايا أمن داخلي مكلفة بالعمل السياسي والأمني في منطقة العاصمة القومية، فلم تكن أيضاً غافلة عن ما يحدث من هرولة سياسية وانقلابية. استطاع العميد فاروق الطريفي قائد سرايا العمل الميداني التابعة للاستخبارات العسكرية تجميع مؤشرات دالة على تخطيط الجبهة الإسلامية، بل الوصول إلى قوائم تحدد الناشطين في الجناح العسكري للجبهة الإسلامية والمحتمل مشاركتهم في تنفيذ المخطط. كانت الاستخبارات العسكرية مخترقة من قبل الجبهة الإسلامية حتى النخاع، ولذا فقد قتلت تقارير العميد الطريفي في مهدها، وسنتطرق لكل ذلك في مرحلة لاحقة بالتفصيل.

الخطة العامة لانقلاب الجبهة الإسلامية

الخطط الخمس

لا يمكننا تحديد التاريخ الدقيق لبدء «**لجنة التخطيط المشتركة**» المكونة من قيادات سياسية وكوادر عسكرية تابعة للجبهة الإسلامية في وضع الخطط المطلوبة لتنفيذ الانقلاب، وإن كانت معظم قرائن الأحوال، وتصاعد وتيرة الأحداث المبرمجة، تشير إلى الأسبوع الأول من مارس ١٩٨٩. بلا شك، كانت هنالك خطة عامة ذات هدف واضح، وهو تنفيذ انقلاب عسكري والاستيلاء على السلطة في السودان، ولكن من البديهي أن هنالك العديد من الخطط المساعدة والمفصلة. بعد عشرة أعوام من الدراسة والتقصي وتجميع الحقائق، يبدو لنا جلياً أن لجنة التخطيط المشتركة قد قامت بوضع الخطوط العامة لعدد خمس خطط فرعية تحقق في مجملها الهدف الاستراتيجي للجبهة الإسلامية في الاستيلاء على السلطة كاملة. ونورد في الفقرات اللاحقة مكونات الخطط الخمس التي تكاملت لتحقيق الهدف المطلوب.

خطة تهيئة المناخ للانقلاب

تهدف هذه الخطة إلى زيادة تداعيات الأزمة السياسية وحالة عدم الاستقرار خلال الأشهر القادمة، بغرض تهيئة أفضل مناخ لتنفيذ انقلاب عسكري. تكون غايات ووسائل تنفيذ تلك الخطة كما يلي:

- تعبئة كل كوادر وإمكانيات الجبهة الإسلامية لتسيير مظاهرات واعتصامات تستهدف خلق حالة عدم استقرار في الشارع السوداني، ولإضعاف حكومة البرنامج المرحلي التي تساند خيار السلام، وللمطالبة بالدفاع عن عقيدة الأمة الإسلامية في وجه مخططات الحكومة القائمة التي خضعت لضغوط الدول الأجنبية، ورهنت أمرها لفلول اليسار والمتمردين.
- التشكيك المتواصل في جدوى الديمقراطية الحزبية لحكم السودان، وفي مدى مصداقية والتزام رموزها من كل التيارات السياسية، وذلك عبر حملة إعلامية ضخمة تشارك فيها كل إمكانيات الجبهة الإسلامية الهائلة في وسائل الإعلام المختلفة.

- الاستفادة من الأجواء التي خلقتها مذكرة القوات المسلحة لكسب تعاطف القوات المسلحة مع سياسات الجبهة الإسلامية، على أن تدار هذه الحملة المدروسة عبر كوادرهم المغروسة في داخل القوات المسلحة، وبحملة إعلامية ضخمة، وعمل شعبي منظم يهدف إلى استمرار الدعم المعنوي للقوات المسلحة، وإرسال كل ما يمكن جمعه من دعم مادي وعيني إلى ميادين القتال في الأقاليم الجنوبية.
- خلق بلبلة وتضارب بين الأحزاب والنقابات المشاركة في «حكومة البرنامج المرحلي»، وذلك عبر نشاط هدام يهدف إلى بث الإشاعات وتعميق التناقضات واستعداء الدول الخارجية، بهدف إضعاف فاعلية الحكومة في الوصول إلى مراحل متقدمة في برنامج السلام، واكتسابها عداء دول الجوار، وخاصة مصر وليبيا.

نجحت خطة تهيئة المناخ الملائم للانقلاب العسكري بصورة مذهلة، وساعد في نجاحها عوامل سياسية وعسكرية عديدة، منها:

أ. انقسام القوى الديمقراطية المعادية لسياسات الجبهة الإسلامية، وغفلة الأحزاب السياسية التي لم ترى المخاطر من المناخ الانقلابي. «**لقد رأى الحزب الشيوعي التخطيط العام للانقلاب.. ولكن لم يضع خطة مضادة تعتمد على الجماهير**».[1]

ب. استمرار تردي الأوضاع المعيشية لعامة جماهير الشعب السوداني نتيجةً للزيادات في أسعار السلع المختلفة، وتدهور سعر صرف الجنيه السوداني، وإصرار النقابات المختلفة على الإضرابات عن العمل والاعتصامات لأسباب مطلبيه.

جـ. استمرار العمليات العسكرية في جنوب السودان، وتعاظم الخسائر، وفقدان الأرض بسقوط مزيد من الحاميات العسكرية، دون وصول أي دعم ملموس للقوات المسلحة، أو ظهور مساندة الجبهة الداخلية للحرب الدائرة، عدا ما تقوم به الجبهة الإسلامية لتحقيق خطتها المستقبلية.

د. الضعف القيادي الذي أظهرته قيادة القوات المسلحة في الحفاظ على وحدة وتماسك القوات المسلحة وتوجهها القومي الكبير.. تلك الوحدة التي تحققت بصورة واضحة خلال شهري فبراير ومارس ١٩٨٩، أي بعد تقديم المذكرة الشهيرة.

---

[1] التيجاني الطيب بابكر، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، من إفادة للمولف.

وصف الأستاذ عبدالرحمن الأمين حالة المناخ السياسي السوداني في الأشهر الثلاث التي سبقت انقلاب الجبهة الإسلامية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ فكتب: «**عرف السودانيين بحسهم الطبيعي لمواقيت الانقلابات وألفت آذانهم (النوتة الموسيقية للمارش العسكري)، فلكثرة ما عصفت بهم أعاصيرها، فقد اختارها المسرحيون في الديمقراطية الثالثة كمادة للتسلية والتندر، بل وأن مسرحية كاملة عرضت بقاعة الصداقة بالخرطوم وكان أسمها (انقلاب للبيع)! وكما أن الظواهر الطبيعة يدلل عليها ببعض المظاهر الماثلة، فانفراط عقد الأمن والنظام، وتفشي الإضرابات والتبطل عن العمل، وارتفاع الأسعار، وندرة السلع الأساسية، وانشغال الساسة بحروبهم الحزبية، كل هذا وغيره كان بمثابة ظهور بثور حب الشباب تدليلا على قرب البلوغ الانقلابي، بالبلاغ رقم واحد**».[1]

خطة التحرك العسكري لتنفيذ الانقلاب

كانت تلك هي الخطة الرئيسية والأساسية، وقد أعطيت أكبر قدر من الدراسة والتمحيص والتطوير حتى لحظة التنفيذ قبل فجر يوم ٣٠ يونيو ١٩٨٩. وكأي خطة عسكرية كبيرة كان لابد أن تبنى على مرتكزات أساسية لضمان نجاحها بصورة متكاملة. ومن دراسة الموقف السياسي والعسكري والأمني قبل تنفيذ الانقلاب يمكن الوصول إلى استنتاج دقيق للمرتكزات الأساسية التي بنيت عليها تلك الخطة، وهي كما يلي:

أ. الاختيار الدقيق لتاريخ التحرك وساعة الصفر وبدء التنفيذ، بحيث تحقق أفضل الظروف الملائمة للنجاح.

ب. إشراك كل كوادر التنظيم العسكرية، وكوادر التنظيم الخاص في تنفيذ المهام الأساسية وتأمين الأهداف الحيوية.

جـ. تطبيق أقصى قدر من السرية والأمن، وأن يتم التكليف بالمهام والتنوير بها وإعداد الكوادر في مراحل زمنية مبرمجة تنتهي عند بدء التنفيذ.

د. تحقيق أقصى قدر من المفاجأة عند تنفيذ الخطة، وأن يساند التمهيد والتنفيذ بخطط خداع وتمويه مدروسة ودقيقة.

---

[1] عبد الرحمن الأمين، مصدر سابق -ص ١٩٤.

هـ. أن توضع خطة لمجابهة أي مقاومة للانقلاب، وخاصة إحباط أي تحرك سياسي متوقع من النقابات أو الأحزاب بشلٍ كل قدراتها عند بدء التنفيذ.

إن الخطة التي نفذت «ليلة ٢٩ـ٣٠ يونيو ١٩٨٩» صممت لتحقيق القدر الأقصى من السيطرة على منطقة العاصمة القومية بالكوادر المتاحة للتنظيم، مع تعويض القصور بخطة خداع متكاملة تعتمد على أن التحرك العسكري تم تنفيذه بأمر القيادة العامة للقوات المسلحة. كانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد خفضت درجات استعداد وحدات منطقة الخرطوم إلى نسبة ٣٠%، ويعني ذلك أن تكون ثلث القوات جاهزة في معسكراتها. لظروف استمرار الاستعداد لفترة طويلة (من ٢١ فبراير ١٩٨٩)، كان هنالك تخفيض كبير في نسبة الثلث المفترضة، ولكن قطعاً توجد قوات معقولة لتحريكها بأمر القيادة العامة للقوات المسلحة.

تم تقسيم منطقة العاصمة القومية إلى ست قطاعات رئيسية، يتم فيها تنفيذ المهام الأساسية للسيطرة على قيادة القوات المسلحة ومنطقة العاصمة القومية في مرحلة التنفيذ الأولى، التي تبدأ من منتصف ليلة ٢٩ يونيو وحتى فجر صباح يوم ٣٠ يونيو ١٩٨٩:

أ. منطقة الخرطوم – القيادة العامة:

(١) يتم السيطرة على منطقة القيادة العامة بتحريك القوات الموجودة داخلها أساساً لقفل المداخل الرئيسية، وهي أربعة مداخل ومخارج «البوابة الرئيسية الشمالية، البوابة الفرعية الغربية، المدخل الخلفي من منطقة بري، والمدخل من مطار الخرطوم عبر قاعدة الخرطوم الجوية».

(٢) توضع خطط دقيقة ليكون معظم الضباط المشاركين في الانقلاب من كوادر الجبهة الإسلامية.. ضباط عظام[1] وضباط مناوبين في الخدمات والاستعداد في ليلة التنفيذ.

(٣) الوحدة القتالية الأساسية في تنفيذ التحرك داخل القيادة العامة هي سرية الاستعداد في سلاح المظلات، وسيقوم بواجب تجهيز القوات الرائد بكري حسن صالح من سلاح المظلات، وتعاونه أي كوادر أخرى موجودة في منطقة القيادة العامة، على أن ينضم له بعد منتصف الليل العميد عمر حسن أحمد البشير ضابط المظلات السابق، والمعروف لضباط وضباط صف السلاح.

---

[1] الضابط العظيم هو أعلى رتبة تقوم بمهام القيادة والمراقبة وتفتيش الحراسات وتستمر واجباته حتى صباح اليوم التالي وبدء يوم العمل .

(٤) يقوم الضباط العظام المناوبون من كوادر التنظيم بالاستفادة من دبابات الاستعداد الموجودة في حراسة منطقة القيادة العامة، وذلك بتحريكها إلى خارج بوابات الدخول، ولتكون في أوضاع قتالية للدفاع عن القيادة ضد أي تدخل محتمل.

(٥) تجميع كل القوات الصغيرة التابعة للوحدات الأخرى وعاملة في الاستعداد في منطقة القيادة العامة، وتكلف بتنفيذ واجبات قفل الطرق الرئيسية، أو فرض حراسات محددة، وذلك بإصدار أوامر مباشرة باسم القيادة العامة **«الأوامر صادرة من القائد العام ــ هيئة قيادة القوات المسلحة»**. الوحدات التابعة لمنطقة القيادة العامة ولديها قوات كانت الشرطة العسكرية، قيادة قوات الحدود، القوات الجوية، وحدة الدفاع الجوي في المنطقة شرق ممر الإقلاع والهبوط في مطار الخرطوم الدولي.

(٦) السيطرة على قاعدة الخرطوم الجوية تقوم بها كوادر التنظيم من الضباط الفنيين في القوات الجوية، على أن تتحرك بعد ذلك قوة مجمعة من الاستعداد والحراسات لتقوم بالاستيلاء على مطار الخرطوم، والسيطرة على غرفة العمليات الجوية وبرج المراقبة في المطار.

(٧) الوحدات العسكرية خارج سور القيادة العامة وخاصة سلاح الأسلحة وسلاح الصيانة في منطقة بري، تتم السيطرة عليها بواسطة الضباط من كوادر التنظيم المناوبين في ليلة التنفيذ. تجمع القوات التي تكون موجودة في تلك الوحدات، وتكلف بمهمة قفل كبري القوات المسلحة «كوبر» من اتجاه الخرطوم.

(٨) الاستفادة من كل المركبات والعربات الصغيرة الموجودة داخل القيادة والتي تتبع لكتيبة خدمات القيادة العامة لأغراض حركة القوات وفرق الإعتقالات، وسيقوم بتنفيذ تلك المهمة كوادر التنظيم المناوبة ليلة التنفيذ في كتيبة خدمات القيادة العامة.

(٩) تتم السيطرة على القيادة المركزية لمنطقة الخرطوم*[1] بترتيب أن يكون ضابط عظيم محافظة الخرطوم ومساعديه في ليلة التنفيذ من كوادر التنظيم، أو من العناصر المستقطبة، ولتقوم تلك القيادة بإصدار الأوامر لتحركات القوات بأمر القيادة العامة، وإدارة شبكة الاتصالات مع الوحدات العسكرية في منطقة الخرطوم.

(١٠) يكون كل الضباط من كوادر التنظيم في إدارة الاستخبارات العسكرية ضباطاً عظاماً ومناوبين خلال ليلة التنفيذ، وتكلف تلك المجموعة بتنفيذ خطط التغطية والخداع

*[1] القيادة المركزية لمنطقة الخرطوم تقع خارج مبنى القيادة العامة وهي مجهزة باتصالات مع كل وحدات العاصمة، ومناط بها القيادة والسيطرة وإصدار تحركات القوات عند الطوارئ أو حالات تدهور الأمن الداخلي .

وتأمين العملية في منطقة العاصمة القومية. تتم الاستفادة القصوى من العربات وأجـــهزة الاتصالات وفرق العمل الأمني الموجودة في السرايا الميدانية التابعة لإدارة الاســتخبارات العسكرية في أعمال المراقبة والرصد والاعتقالات.

(١١) كوادر التنظيم العاملة في «جهاز أمن السودان» تكون في خدمة المناوبـــة ليلـــة التنفيذ، وتنضم لها في مرحلة لاحقة أي عناصر أخرى بعد بدء العملية. تكلف العنـــاصر المشاركة في جهاز أمن السودان بالاستفادة من أسطول العربات الصغيرة المعدة بأجـــهزة اتصالات، ولتكوين شبكة اتصالات بديلة، وشبكة رصد ومراقبة في كل مداخل العاصمـــة القومية، وأن تسلم أي عربات إضافية بعد بدء التحركات إلـــى الفـــرق المكلفـــة بتنفيـــذ الاعتقالات.

ب. منطقة الشجرة المدرعات:

(١) سيشكل سلاح المدرعات عنصر النجاح أو الإخفاق في عملية التحـــرك العســـكري. تقوم كوادر التنظيم العاملة في سلاح المدرعات بالواجب الأساسي فـــي الســـيطرة علـــى المدرعات واستخدامها لصالح الانقلاب. أسندت تلك المهمة من بداية التخطيط لتكون تحت قيادة الرائد إبراهيم شمس الدين.

(٢) يقوم الرائد إبراهيم شمس الدين بتجهيز وإعداد سرية استعداد القوات المدرعة «عدد ١٠ دبابات طراز تي ٥٥ روسية الصنع» لتكون القوة الضاربة الرئيسية فـــي التحـــرك العسكري لتنفيذ الانقلاب. كل كوادر التنظيم وضباط الصـــف الذين تم تجنيدهم يلتحقـــوا بتلك القوة لتنفيذ المهام المطلوبة بعد بدء التحرك في ساعـــة الصفـــر (Zero Hour) أو «سعت ـــ س» كما يرمز لها في القوات المسلحة السودانية. تتحرك السرية المكونة مـــن عشرة دبابات إلى داخل العاصمة لاحتلال وقفل المناطق التالية:

(أ) عدد ٢ دبابة لتعزيز القوة المكلفة بالسيطرة على القيادة العامة للقوات المسلحة.

(ب) عدد ٢ دبابة لقفل كبري النيل الأبيض في أمدرمان، وستتحرك الدبابتان مـــن معسكر المدرعات في الشجرة بشارع الحرية، ثم شارع الغابة، إلى أمدرمـــان مـــع مجموعة الدبابات الأخرى المتجهة إلى نفس الوجهة.

(جـ) عدد ٢ دبابة لاحتلال منطقة الإذاعة القومية في أمدرمان عند شارع النيل.

(د) عدد ٢ دبابة تتحرك وتستولي على دار حزب الأمة في شارع الموردة بأمدرمان لتشكل عنصر صدمة واحتياط لأي تحرك غير متوقع.

(هـ) دبابتان لقفل كباري الخرطوم مع مدينة الخرطوم بحري، واحدة إلى مدخل كبري الخرطوم بحري القديم، والثانية لمساندة قوة المشاة التي ستقوم بقفل كبري كوبر.

(٣) الواجب الهام للرائد إبراهيم شمس الدين هو تأمين منطقة سلاح المدرعات تأميناً كاملاً باعتقال كل الضباط وضباط الصف المناوبين الذين يوجد تخوف منهم، وأن يفوض حراسات قوية على «حظائر» الدبابات والمدرعات الموجودة في منطقة الشجرة ولا تتوفر أطقم لتحريكها، كذلك على مستودعات الأسلحة والذخائر حتى لا تستخدم بواسطة أي فئة في تحرك مضاد للانقلاب.

(٤) في ضوء عدم وجود كوادر كافية للتنظيم للاستفادة من القوات الموجودة في «مصنع الذخيرة» و«ورشة الفريق أحمد محمد» بمنطقة الشجرة، يكون الضباط الموالون للتنظيم في تلك الوحدات في وضع مراقبة للموقف والإبلاغ عن أي عناصر مناوئة.

جـ. منطقة أمدرمان:

(١) كانت منطقة أمدرمان أضعف الحلقات في استعداد الجناح العسكري للجبهة الإسلامية، فوجود تنظيمهم فيها ضعيف للغاية، وخاصة في سلاح المهندسين واللواء الأول دفاع جوي ولواء المدفعية. لذا لم يتم أي تخطيط مسبق للاستفادة من تلك الوحدات لصالح الانقلاب، وتقرر أن يتم تحييدها عبر خطة الخداع، وإخطارها عند التنفيذ بأن كل التحركات العسكرية في منطقة العاصمة القومية صادرة من القيادة العليا، وأن يطلب من ضباط عظام تلك الأسلحة والوحدات تأمين مناطق مسئولياتهم، وانتظار أوامر لاحقة ستصدر من القيادة العامة للقوات المسلحة.

(٢) السلاح الطبي هو الوحدة الأساسية للتنظيم في منطقة أمدرمان العسكرية، وقد تم التخطيط لإشراك أكثر من عشرة من الأطباء والفنيين التابعين للتنظيم في التحرك. ستسند لقوة السلاح الطبي المحدودة بعد تعزيزها بالعناصر المدنية في التنظيم الخاص للجبهة الإسلامية مسئولية تنفيذ اعتقالات القيادات العسكرية والسياسية في منطقة أمدرمان.

د. منطقة الخرطوم بحري:

(١) قوة الجناح العسكري للجبهة الإسلامية في منطقة الخرطوم بحري كانت أيضاً ضعيفة، وخاصة في سلاحي الإشارة والنقل والتموين، وبما أنه لا توجد قوات مقاتلة كبيرة في تلك الأسلحة، أوكلت مهمة السيطرة عليها إلى ضابط عظيم المنطقة في ليلة التنفيذ، وهو العقيد محمد الأمين خليفة كادر التنظيم الملتزم.

(٢) يقوم الضابط العظيم ـ العقيد محمد الأمين خليفة ـ بتعبئة وتجميع قوات الحراسات المختلفة في معسكر منطقة بحري «سلاح النقل وسلاح الإشارة»، وقفل مداخل المعسكرات بواسطة تلك القوة بحجة تنفيذ أوامر القيادة العليا للقوات المسلحة.

(٣) كلف العقيد محمد الأمين خليفة بتجميع قوة فصيلتين «٦٠ جندي»، وإرسال فصيلة منهما لقفل كبري الخرطوم بحري القديم، والأخرى إلى كبري القوات المسلحة (كبري كوبر) من اتجاه الخرطوم بحري.

(٤) تقوم قوة من كوادر التنظيم الخاص «التنظيم المدني» تحت قيادة ضابط من كوادر التنظيم العسكري بالتحرك إلى «منطقة كافوري» في شرق الخرطوم بحري، حيث يوجد منزل القائد العام للقوات المسلحة السودانية الفريق فتحي أحمد علي لاعتقاله .

(٥) كلف العقيد محمد الأمين خليفة الضابط العظيم لسلاح الإشارة في ليلة التنفيذ أيضاً بوقف شبكة الاتصالات السرية الخاصة بالقوات المسلحة «شبكة اتصالات المايكرويف المؤمن»، وأن يقوم بالتمويه عبر «شبكة الاتصالات الاستراتيجية» في حالة تساءل قيادات الأقاليم عما يحدث في الخرطوم، وإفادتها بأن كل التحركات هي بأمر من القائد العام للقوات المسلحة.

(٦) تنفذ منطقة الخرطوم بحري بمساندة التنظيم الخاص خطة اعتقالات القيادات العسكرية والسياسية في منطقة الخرطوم بحري، والتحفظ على كل المعتقلين المدنيين في معسكر سلاح النقل والتموين المجاور لكبري الخرطوم بحري.

هـ. منطقة وادي سيدنا العسكرية:

(١) كانت القاعدة الجوية في منطقة وادي سيدنا شمالي مدينة أمدرمان مركز ثقل للجناح العسكري للجبهة الإسلامية. يوجد عدد من الضباط الفنيين وضباط الصف من كوادر التنظيم في القاعدة الجوية، وقد كلفوا بالسيطرة عليها وتأمينها.

(٢) سيكون العقيد مهندس عبدالرحيم محمد حسين ضابط عظيم القوات الجوية في ليلة التنفيذ، وسيشرف على عملية تأمين القاعدة الجوية ومنطقة وادي سيدنا.

(٣) على مجموعة قاعدة وادي سيدنا الاستفادة من قوة استعداد القاعدة وهي فصيلتي مشاة وعدد اثنين مدرعة «صلاح الدين» في قفل شارع وادي سيدنا ـ أي المدخل الشمالي لمدينة أمدرمان قرب خور شمبات ـ النصب التذكاري لمعركة كرري، ثم ترسل بعد ذلك المدرعتان لتدعيم الحراسة على منطقة الإذاعة القومية في أمدرمان.

(٤) بقية الوحدات العسكرية في منطقة وادي سيدنا وأهمها مدرسة المشاة في كرري، والكلية الحربية سيتم تحييدها بإصدار أوامر من القيادة العامة تقضي بأن التحرك بأمر القائد العام، وأن واجبهم هو تأمين وحداتهم.

و. منطقة جبل الأولياء العسكرية:

(١) لا توجد كوادر مؤثرة تابعة للتنظيم في تلك المنطقة عدا العميد الزبير محمد صالح وهو الرجل الثاني في قيادة المنطقة، والمقدم العوض محمد الحسن، وهو أحد ضباط المنطقة، ولكن توجد قوة كبيرة من الضباط وضباط الصف المعتقلين وقيد التحقيق بعد انسحابهم من مدينة توريت ودخولهم الأراضي اليوغندية، وتمت إعادتهم بعد ذلك للخرطوم.[(١)] تتوفر أيضاً بالمنطقة قوة كبيرة من الجنود الجدد والذين تسهل قيادتهم.

(٢) يقوم العميد الزبير محمد صالح ومعه ضباطه في مركز التدريب الموحد بتأمين منطقة جبل الأولياء، وتجهيز القوات المتيسرة للتحرك إلى الخرطوم لتأمين أهداف والقيام بواجبات ستحدد لهم بعد السيطرة على القيادة العامة للقوات المسلحة.

(٣) وضع الاعتبار بأن الضباط المعتقلين من قوات توريت سيكونوا من أكثر العناصر حماساً لنجاح الانقلاب، ويجب أن تتم الاستفادة منهم في قيادة القوات التي سيتم تجهيزها.

[(١)] انسحبت قوات توريت بدون إخطار قيادتها العليا في مطلع العام ١٩٨٩، وكان يقودها العميد الفاضل البشاري ولجأت إلى يوغندا وفقد المئات من تلك القوة.

ز. القيادة والسيطرة على العملية الانقلابية:

(١) كان واضحا أن التخطيط للانقلاب قد وضعَ اعتبار خاص لمسألة القيادة والسيطرة على كل مراحل العملية الانقلابية بدقة وفاعلية. يؤكد هذا الاتجاه أن القوة المحدودة التي نفذت الانقلاب، نجحت في القيام بواجبات عديدة في فترة زمنية محدودة.

(٢) مركز القيادة والسيطرة الأعلى سيكون تحت القيادة المباشرة لـ علي عثمان محمد طه نائب الأمين العام، وستستخدم أجهزة اتصال لا سلكية فاعلة من نوع «ووكي توكي» لربط تلك القيادة والقيادات الفرعية. تتم السيطرة على كل التحركات والمراحل من مكان داخل الخرطوم في منطقة القسم الشرقي ـ «الخرطوم وسط» ـ ونرجّح انه منزل حكومي في تلك المنطقة، كان يسكنه أحد الكوادر الرئيسية في الجبهة الإسلامية. (في مرحلة لاحقة خلال التنفيذ، انتقل ذلك المركز القيادي إلى جامع القوات المسلحة المواجه للقيادة العامة، حيث تمت اجتماعات سريعة وتنسيق بعد بدء التحركات).

(٣) مراكز القيادة الفرعية التي خُطط لتكون على اتصال مباشر مع مركز القيادة الرئيسي كما يلي:

(أ) مركز قيادة داخل القيادة العامة للقوات المسلحة في سلاح المظلات، ويختص ذلك المركز بإدارة العملية في داخل القيادة العامة ومنطقة الخرطوم.

(ب) مركز قيادة أمدرمان، ويتم إنشاءه في «قصر الشباب والأطفال» في مدخل مدينة أمدرمان.

(جـ) مركز قيادة الخرطوم بحري، ويتم إنشاءه في «كازينو الخرطوم بحري» على النيل الأزرق والملاصق لمنطقة سلاح النقل والتموين.

(٤) سيتم تعطيل شبكة الاتصالات المؤمنة الخاصة بالقوات المسلحة بعد بدء التحركات، وستكون وسائل الاتصال بين القادة المنفذين للتحركات ومركز القيادة الرئيسي والمراكز الفرعية شبكة اتصالات عملية الانقلاب، وستكون هنالك شبكة اتصالات احتياطية من عربات الاستخبارات وجهاز أمن السودان التي بها أجهزة اتصالات، وستنضم بعد ساعة الصفر بتوجيه من كوادر التنظيم في الجهازين.

حـ. خطة الاعتقالات:

احتوت خطة الاعتقالات على التالي:

(أ) تجهيز قوائم دقيقة بمعلومات مفصلة عن كل القيادات السياسية والعسكرية والنقابية التي يجب اعتقالها والتحفظ عليها عند بداية التحركات لتنفيذ الانقلاب.

(٢) توضع خطة اعتقالات خاصة بكل منطقة في العاصمة القومية، وعلى أن يقوم كل قائد فريق اعتقال بإجراء استطلاع مسبق للمكان، ومعرفة أي معلومات مطلوبة عن الشخص المستهدف.

(٣) يكون على رأس كل فريق اعتقال ضابط من كوادر التنظيم، ومعه مجموعة من التنظيم الخاص، على أن يتحرك الفريق إلى هدفه على متن عربة (بوكس ــ نصف نقل).

(٤) تم تحديد مكان اعتقال المطلوبين في كل منطقة، وقد تحددت كما يلي:

- **منطقة الخرطوم:** فرع البحوث العسكرية المجاور لجامع القوات المسلحة.
- **منطقة أمدرمان:** قصر الشباب والأطفال وسلاح الموسيقى.
- **منطقة الخرطوم بحري:** سلاح النقل والتموين، السجن العمومي في كوبر بعد نجاح التنفيذ.

ط. تجهيز البيان الأول والقرارات اللاحقة:

تقضي الخطة العامة لتنفيذ الانقلاب بتجهيز البيان الأول في وقت مبكر، ليكون جاهزاً لإرساله إلى محطة الإذاعة والتلفزيون بعد الاستيلاء على كل الأهداف وضمان نجاح الانقلاب. القرارات والبيانات التالية له تكون أيضاً جاهزة ومكتوبة قبل بدء التحرك.[1]

---

[1] أكدت الكثير من المصادر إن البيان الأول لانقلاب الجبهة الإسلامية القومية قد تم تسجيله قبل أسبوع من وقوع الانقلاب في استوديوهات منظمة الدعوة الإسلامية الكائنة في منطقة الرياض بالخرطوم. في صباح ٣٠ يونيو أرسل شريط الفيديو مع ضباط منهم المقدم الشهيد عبدالمنعم كرار إلى هيئة الإذاعة والتلفزيون القومية. كان التسجيل المسبق واضحاً من الحالة المريحة والهندام المنمق الذي ظهر به العميد البشير وهو يلقي بيانه الأول.

خطط الخداع وتأمين السلطة الجديدة

خطة الخداع السياسية

أدرك المخططون لانقلاب الجبهة الإسلامية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، أن هنالك مخاطر سياسية وعسكرية كثيرة تهدد نجاح الانقلاب وتثبيت أقدامه. على الصعيد السياسي، فإن الجبهة الإسلامية حزب صغير مقارنة بالقوى السياسية التقليدية، كما إن توجهاتها الإسلامية تجد معارضة شاملة من القوى العلمانية وكل الأحزاب والفعاليات الجنوبية الأخرى. أما على المستوى الإقليمي فمعظم دول الجوار، إن لم تكن كلها، ترفض هيمنة نظام إسلامي الهوية على مقاليد السلطة في السودان، وستعارض بشدة ذلك النظام لما يشكله من تهديدات متوقعة على أمنها القومي. الجانب السياسي الآخر هو، أن الانقلاب سيكون ضد نظام حكم ديمقراطي منتخب يسانده المجتمع الدولي، وقد أتى في ظل توجه يسود العالم نحو التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان.

كان العامل الحيوي ذو الأسبقية الأولى، هو إخفاء أي دور لحزب الجبهة الإسلامية في الانقلاب القادم لأطول فترة ممكنة، وحتى الوقت الذي تستطيع فيه السلطة الجديدة تثبيت أقدامها واكتساب الشرعية. وتعتقد أن تجربة انقلاب الحزب الشيوعي السوداني الفاشلة في يوليو من العام ١٩٧١، وما ألحقته من دمار بالشيوعيين كانت ماثلة في أذهان المخططين من أقطاب الجبهة الإسلامية. بناء على ذلك الهدف الأساسي وضعت خطة الخداع السياسي كما يلي:

أ. أن تُظهر سلطة الانقلاب الجديدة أقصى قدر من التوجه القومي الوطني من البداية، ويشمل ذلك اتخاذ الإجراءات التالية:

(١) أن يتبنى البيان الأول الخط السياسي القومي المتجرد، والذي يوضح أهداف الانقلاب كثورة تهدف إلى إنقاذ الوطن من مخاطر الانهيار السياسي والاقتصادي الذي تسببت فيه الأحزاب، وللحفاظ على وحدة الوطن وأمنه واستقراره دون أي إشارة إلى النهج الإسلامي المتطرف القادم على أعتابه.

(٢) معاداة حزب الجبهة القومية الإسلامية أسوة ببقية الأحزاب السودانية الأخرى، ويشمل ذلك اعتقال عدد محدود من قادتها، وعلى رأسهم الأمين العام للحزب الدكتور حسن الترابي، ومصادرة دورها وبعض ممتلكاتها ومؤسساتها الصحفية.

(٣) يتم تشكيل «مجلس قيادة الثورة» من ضباط لم يعرف انتماءهم للجبهة الإسلامية، وضباط قوميين بدون توجهات سياسية محددة، ويمكن السيطرة عليهم، ويشمل ذلك اختيار ثلاثة ضباط جنوبيين لتكملة التمويه والديكور القومي المطلوب.

(٤) اختيار الجزئية الغالبة في مجلس الوزراء من شخصيات وطنية مستقلة لم يعرف ارتباطها الواضح بالجبهة الإسلامية القومية، ومن «تكنوقراط» معروفين، وواجهات يمكن السيطرة عليها.

(٥) اختيار شخصيات مستقلة وإسلامية ملتزمة بالخط السياسي العام للجبهة الإسلامية القومية لشغل مناصب الصف الثاني في سلطة الانقلاب الجديدة، وهي عناصر يمكن السيطرة عليها وتوجيهها وفق السياسات المطلوبة.

ب. ضرورة كسب موقف الحكومة المصرية فور وقوع الانقلاب لما لمصر من قدرة هائلة على تشكيل الرأي السياسي الرسمي في الدول العربية، والتأثير أيضا على موقف الدول الغربية، بحكم أن مصر تعتبر مرجعية أساسية في الشأن السوداني. في هذا الجانب توفر للجبهة الإسلامية المناخ الملائم لسهولة كسب تأييد الحكومة المصرية، بعد فشل النظام الديمقراطي في تطوير العلاقات السودانية ـ المصرية، بل قاد تلك العلاقات إلى تدهور وعدم ثقة متبادل، وكثير من الشد والجذب. عليه ستكون الحكومة المصرية في موقف ترحيب لأي حكومة عسكرية جديدة قادرة على إعادة التوازن المفقود للعلاقة الأزلية بين القطرين. أما المدخل السريع لتحقيق ذلك النجاح، فسيكون عبر كوادر تم استقطابها، ولديها القدرات وقنوات الاتصال لتمرير المؤشرات المطلوبة والرسائل في مرحلتي المخاض والولادة.

جـ. فور نجاح الانقلاب، وُضِعَ في الاعتبار الإعلان عن توجه السلطة الجديدة لوقف الحرب الأهلية، وتحقيق السلام دون أي شروط مسبقة، والاستعداد الكامل لوقف إطلاق النار في مناطق العمليات. إن ذلك التوجه بلا شك سيجد كل مساندة من القوات المسلحة التي أنهكتها الحرب المستمرة. سيتبع أيضاً نجاح الانقلاب إجراء الاتصالات الخارجية

المطلوبة بدول الجوار التي تعاني من إفرازات الحرب الأهلية في جنوب السودان، لكسب مساندتها وتأييدها لخطط السلام القادمة.

د. اقتضت الخطة بعد نجاح الانقلاب وتشكيل مجلس قيادة الثورة، إيفاد مبعوثتيـــن إلـــى مصر وليبيا، وإلى المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج حاملين رسائل التطمين وتـــأكيد التعاون، وطلب العون والمدد.

خطة الخداع العسكرية

أدرك المخططون في أروقة الجبهة القومية الإسلامية أن المخاطر العسكرية أقل حدة مـــن المخاطر السياسية، بعد المناخ الملائم الذي حققته «مذكرة القوات المسلحة» في ٢٠ فبراير مـــن نفس العام. يأتي على رأس المحاذير، قومية القوات المسلحة السودانية، ورفضها المعـــروف لأي احتواء حزبي. يضاف إلى ذلك، أن حجم التنظيم العسكري للجبهة الإســـلامية داخـــل القـــوات المسلحة صغير نسبياً، ولن يتسنى له السيطرة الكاملة على كـــل تشـــكيلات وحـــدات القـــوات المسلحة، ولذا لابد من الحصول على تأييد مبكر من قطاعات كبيرة داخلـــها، وكســـب الوقـــت المطلوب لتأمين السلطة القادمة عبر إجراءات متدرجة.

هدفت خطة الخداع العسكرية إلى تعويض قصور التنظيم العســـكري والتنظيـــم الخـــاص للجبهة الإسلامية في السيطرة السريعة على كل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، ولضمان عـــدم حدوث أي تحرك مضاد. كانت الأجواء داخل القوات المسلحة أكثر من ملائمة بعد مذكرة القوات المسلحة، ويأس الضباط والجنود من تحقيق أي مكاسب من تلك المذكرة. وضعت خطة الخداع العسكرية على المرتكزات التالية:

أ. أن تنتشر معلومات على أوسع نطاق ممكن داخل القوات المسلحة والأجهزة الأمنيـــة وقوات الشرطة عند بدء التحركات في ساعة الصفر، وحتى نجاح الانقلاب، بأن القيـــادة العامة للقوات المسلحة وبأمر القائد العام هي التي تقود التحرك للاستيلاء على السلطة.

ب. يتم تطوير خطة الخداع بصورة مستمرة حتى لحظة التنفيذ، للاستفادة القصوى مـــن أي متغيرات جديدة داخل القوات المسلحة، وبهدف لفت نظر السلطات السياسية والأمنيـــة بعيدا عن التحرك الأخواني القادم. سيتطلب هذا الجانب حصول لجنة التخطيط المشـــتركة على معلومات دقيقة ومفصلة عن كل ما يدور في هيئة قيادة القوات المسلحة والأجـــهزة

الأمنية، وقد كلف العقيد كمال علي مختار، ضابط الاستخبارات العسكرية، وعضو اللجنة المشتركة التي كونتها الجبهة لتخطيط الانقلاب، بهذا الواجب الحيوي والهام.

سنحت الفرصة الذهبية لتطوير خطة الخداع في يوم السبت ١٧ يونيو ١٩٨٩، حينما تجمعت لدى إدارة الاستخبارات العسكرية معلومات عن تحركات يقودها العميد أحمد فضل الله، نائب قائد كلية القادة والأركان، لتجميع بعض القيادات العسكرية للمشاركة في انقلاب عسكري يهدف إلى إعادة الرئيس السابق جعفر نميري والنظام المايوي إلى السلطة. كانت مثل تلك المعلومات عن تحركات بعض الضباط لحشد الآراء في مواقف سياسية، أو إظهار نوايا انقلابية، أو حتى الشروع في التخطيط أمراً عادياً، وقد تمرّست عليها إدارة الاستخبارات العسكرية طوال ستة عشر عاماً، هي حصيلة الحكم المايوي. جرت العادة في مثل تلك الحالات أن تكثف المراقبة، ويستمر جمع المعلومات ومحاولة اختراق المجموعة المشبوهة، ثم يبدأ التقييم قبل اتخاذ أي خطوات للاعتقال والتحقيق، أما ما حدث في تلك المرة فقد كان أمراً عجباً!؟..

كانت القوات المسلحة السودانية في شهر يونيو ١٩٨٩ في قمة الإحباط والتشتت. لم تحقق المذكرة التي رفعتها قيادتها في ٢٠ فبراير ١٩٨٩ وصول الدعم المطلوب، أو توحيد الجبهة الداخلية للخيار بين الحرب أو السلام. بدأت السُحُب الانقلابية تتلبد في سماء القوات المسلحة السودانية، وأصبح الضباط الأصاغر يتحدثون جهراً عن ضرورة استيلاء القيادة العامة للقوات المسلحة على السلطة. لذا كانت القيادة العليا للقوات المسلحة في الموقف الذي يمكنها من التقييم السليم لمعلومات التحرك المايوي المزعوم، واتخاذ قرارات هادئة وعقلانية. ولكن، ما حدث كان عبارة عن تخبط قيادي، وقرارات غير مبررة، أدت في مجملها إلى تهتك ما تبقي من وحدة وتماسك في القوات المسلحة.

لا يخفى على أحد في القوات المسلحة أن إدارة الاستخبارات العسكرية كانت مخترقة وملوثة بخطايا وذنوب ومساوئ العهد المايوي، وقد فقدت القدرة على العمل الاستخباري والميداني المتجرد، وتحولت إلى وكالة جمع معلومات عن طريق المصادر المحترفة، وإغراء المال.. اختفت قدرات التقييم العلمي والاستنتاج المنطقي، وحلّت مكانها سباقات حساب النجاح ورصد الدرجات مع أي قيادة سياسية أو عسكرية تجلس في أعلى الهرم. هنالك من كانت لهم مصلحة مباشرة في تصعيد مسألة انقلاب المايويين لتحقيق خطة الخداع المطلوبة لنجاح الانقلاب الحقيقي القادم.. وأعني بهم كوادر الجبهة الإسلامية في إدارة الاستخبارات العسكرية، وهم العقيد كمال علي مختار رئيس شعبة أمن الجنوب، والعقيد حسن عثمان ضحوي رئيس شعبة أمن

وحدات العاصمة، والعقيد عبدالرزاق الفضل في السرايا الميدانية للأمن الداخلي.. وقعت إدارة الاستخبارات العسكرية نتيجة لفقدان القدرة الاحترافية والاختراق المباشر في فخ الخداع.. وأوقعت معها كل قيادة القوات المسلحة ـ غير المتمرسة والممزقة ـ في الفهم والتوجهات والتعاطف السياسي.

في صباح يوم الأحد ١٨ يونيو ١٩٨٩ صدرت الأوامر باعتقال عشرة من قادة وحدات عسكرية في منطقة العاصمة القومية بتهمة التخطيط لانقلاب عسكري. شملت القائمة عدداً من القادة المحترفين الذين يغلب عليهم التوجه القومي، ويحظون بحب مرؤوسيهم واحترام قادتهم. تم اعتقال الضباط الآتية أسمائهم:

- العميد الركن أحمد فضل الله، نائب قائد كلية القادة والأركان.[*(١)]
- العميد الزبير محمد صالح، نائب قائد مركز التدريب الموحد بجبل الأولياء، والمخترق للحلقة المشبوهة بأمر قيادة الجبهة الإسلامية، وبهدف كان فوق تصور العديدين.
- العميد الركن عثمان علي رأفت، قائد لواء المدفعية بمنطقة أمدرمان.
- العميد صلاح الضوي، نائب قائد الفرقة التاسعة المظلية.
- العميد الركن كمال مقلد، قائد لواء الاستطلاع المدرع.
- العميد علي يوسف جميل، قائد اللواء المنقول جوا في الفرقة التاسعة المظلية.
- العقيد الركن حسن الخير، قائد وحدة مدفعية، لواء المدفعية بمنطقة أمدرمان.
- العقيد صديق عبدالعزيز، قائد كتيبة دبابات في سلاح المدرعات.

استمر تخبط وارتباك القيادة العليا للقوات المسلحة، وقبل وصول التحقيق والتحري الذي بدأته إدارة الاستخبارات إلى أي أدلة، أصدرت القيادة العامة بياناً في مساء يوم الأحد ١٨ يونيو ١٩٨٩، اتهمت فيه أولئك الضباط بالضلوع في مخطط انقلابي. جاء في ذلك البيان أنه قد تم إحباط مؤامرة انقلابية خططت لها بعض عناصر مايو من العسكريين والمدنيين، وبهدف تقويض النظام الديمقراطي والإطاحة بالحكومة الشرعية والاستيلاء على السلطة، وإرجاع الرئيس المخلوع جعفر نميري إلى سدة الحكم في السودان.

أما القيادة السياسية فقد استثمرت الموقف لتصعيد الخلافات مع مصر، واتهامها بإيواء الرئيس المخلوع جعفر نميري، وقام رئيس الوزراء بتقديم بيان عن المحاولة الانقلابية أمام

[*(١)] لا يخفى العميد أحمد فضل الله ميوله لعهد مايو، وقد حدثني في دولة الإمارات خلال العام ١٩٩٣ أن المسألة كانت مشاورات ابتدائية للخروج من المأزق السياسي.. وأنه تحدث مع الفريق عبد الرحمن سعيد نائب رئيس هيئة الأركان للمشاركة في التحرك المطلوب.

الجمعية التأسيسية صباح يوم ٢١ يونيو ١٩٨٩. كان السيناريو الذي قدمه رئيس الوزراء أقرب إلى سيناريوهات «مسرح اللامعقول» عنه من خطة عسكرية.. **«كان سيتم تنفيذ المحاولة الانقلابية يوم الإثنين ١٩ يونيو الماضي، أثناء وجود القيادات التنفيذية داخل الجمعية التأسيسية بإطلاق قذائف مدفعية ومن ثم الاستيلاء على الإذاعة وتحرك وحدات في كل من الشجرة ووادي سيدنا والمظلات في شمبات والقيادة العامة.. عقب الاستيلاء يتم إحضار السفاح نميري وتصفية كل المعارضين، وبعد ذلك تتم تصفية السفاح نفسه فيما بعد»..** [1] ثم تساءل المصدر بعد ذلك:

- **«والرواية حول محاولة الانقلاب غير متماسكة البناء وتخللتها ثغرات أساسية أثارت كثيراً من الشكوك حول صحتها..**
- **ما هي تلك الجهة التي سربت معلومات إلى الاستخبارات العسكرية حسب رواية الصادق المهدي؟ في حين أن الفريق بابو نمر ذكر أن الاستخبارات ظلت ترصد هذا التحرك منذ فترة طويلة..؟**
- **وهل من المعقول أن يكون الانقلابيين «مايويون» ثم يخططون بعد استيلائهم على السلطة لتصفية نميري..؟**
- **وهل هنالك ضابط يخطط لانقلاب يصبح هدفه الأول الهجوم على الجمعية التأسيسية بالقذائف الساعة الحادية عشر صباحاً، في وقت تكون فيه الشوارع مزدحمة بالسيارات خصوصا في مدخل كوبري النيل الأبيض المؤدي إلى وسط مدينة أمدرمان؟»** [2]

أتيحت لي الفرصة في ذلك الأسبوع الحافل أن أتحدث بوضوح مع الفريق فتحي أحمد علي، القائد العام للقوات المسلحة.. قلت له: **«إن المسألة مفبركة، ولقد سقطت الاستخبارات في خطأ كبير، ولا بد من اتخاذ قرار بإطلاق سراح الضباط المعتقلين، ووضعهم في الإيقاف البسيط.** [3] **وأن المسألة قد أحبطت القاعدة، وتقارير الرأي العام في القوات المسلحة تؤكد ذلك».** كان رد الفريق فتحي أن مدير إدارة الاستخبارات العسكرية، اللواء صلاح مصطفى، قد أكد له أن إجراءات التحقيق سترفع له مكتملة خلال يومين.. ولم يحدث ذلك.. ولم ترفع الإجراءات، وربما رفعت للعميد عمر حسن أحمد البشير بعد نجاح انقلاب الجبهة القومية الإسلامية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

---

[1] حيدر طه، مصدر سابق ــ ص ٢٨٢ .

[2] نفس المصدر.

[3] الإيقاف البسيط في القانون العسكري السوداني يعني الإعفاء من بعض المهام والخضوع للتحقيق دون فرض حراسة على الموقوف.

لن أمضي في بيان أوجه القصور والسلبيات التي أفرزها القرار المتعجل باعتقال قادة وحدات لديهم احترام ضباطهم وجنودهم، وفي أجواء إحباط سياسية وعسكرية كبيرة.. ولكن من المؤكد أن حلم واضعي خطة استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة في تحقيق المناخ الملائم والخداع، وإخفاء الضربة القادمة قد تحقق تماماً.. بل إن هذا ما أكده الفريق عمر البشير فيما بعد عن المناخ الملائم لتنفيذ انقلاب عسكري، فقال: **«هذه هي التجارب التي اعتمدنا نحن عليها في تنفيذ انقلابنا في ٣٠ حزيران (يونيو) الماضي، عندما انشغلت أجهزة الأمن والاستخبارات في تلك الفترة بمجموعة اللواء الزبير محمد صالح (نائب الفريق البشير حالياً) والتي اعتقلت قبل انقلابنا بحوالي شهر. وقد استغلينا انشغال هذه الأجهزة ونفذنا انقلابنا».**[1]

فشلت إدارة الاستخبارات العسكرية في الحصول على اعترافات، أو أدلة وبينات قانونية، لتقديم الضباط المتهمين في ذلك الانقلاب إلى المحاكمة، واستمر اعتقالهم، وصُرف الجهد الأمني في متابعة الوهم المايوي. حاولت القيادة العامة امتصاص غضب الضباط والجنود بسبب تلك الاعتقالات «المفبركة» كما أسموها، فوضعت برنامجاً لطواف رئيس الأركان الفريق مهدي بابو نمر ونوابه على الوحدات العسكرية لإعادة التماسك والهدوء، فواجهتهم عواصف من النقد والاتهامات بالتقصير تجاه القوات المسلحة ومذكرتها التاريخية. كان أعنف تلك اللقاءات التنويرية ما تم في منطقة الخرطوم بحري العسكرية حينما انفعل الفريق مهدي بابو نمر رئيس هيئة الأركان قبل الانقلاب وقال: **«ما في واحد يقدر يعمل انقلاب ونحن (أي هيئة القيادة) موجودين ... ونسي سعادته في غمرة انفعاله قول أهلنا البسطاء (حواء والدة)».**[2]

خطة تأمين سلطة الجبهة الإسلامية

وضعت خطة تأمين السلطة الجديدة لتنفذ بعد نجاح الانقلاب بناءً على معلومات ضخمة ودقيقة، عملت الجبهة الإسلامية على بنائها وتطويرها عبر أثنى عشر عاما من حرية العمل والحركة خلال العهد المايوي، وفترة الديمقراطية الثالثة.. كانت الجبهة الإسلامية أول القوى السياسية السودانية التي تفهمت ووظفت تقنية المعلومات المتطورة.. تلقى العديد من كوادر الجبهة الإسلامية دراساتهم الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية، مما مكنهم من الحصول على

---

(١) مجلة الوطن العربي، العدد ٦٩٢-١٥٦ الصادرة بتاريخ الجمعة ١٨/٥/١٩٩٠.

(٢) السر أحمد سعيد، السيف والطغاة – ص ١٦٦ .

خبرات واسعة في مجال المعلومات وتوظيفها في العمل السياسي والسري، وقد أشرنا لذلك من قبل. بحلول العام ١٩٨٩ كانت لدى الجبهة الإسلامية أضخم قاعدة بيانات معلوماتية عن كل البنية الأساسية للدولة السودانية، وعن القوى البشرية الموظفة في كل هياكل الدولة. ساعد على نمو وتطوير تلك القاعدة المعلوماتية عمل قيادات وكوادر الجبهة الإسلامية في مراكز اتخاذ القرار المختلفة خلال العهد المايوي بعد مصالحتهم للنظام في العام ١٩٧٧. بنفس القدر كان لدرجة الانضباط التنظيمي المرتفع الذي تتميز به كوادر الجبهة الإسلامية أثر فاعل في بناء تلك القاعدة، إذ دأبوا على كتابة تقارير دقيقة عن كل القطاعات التي يعملون فيها، والإبلاغ بأي معلومات حتى وإن كانت قليلة الأهمية.

وضح تأثير ونجاح تقنية المعلومات لدى الجبهة الإسلامية في اكتساحهم للانتخابات النيابية التي جرت في العام ١٩٨٦، رغم ضآلة عضويتهم مقارنة بالقوى السياسية الأخرى. قامت الجبهة الإسلامية بدراسات إحصائية استندت على قوائم تسجيل الناخبين، مكنتها من توجيه مجموعات عضويتها للتسجيل في دوائر انتخابية محددة لترجيح كفة الحزب. أما في «دوائر الخريجين» فقد تم تقسيم عضوية الجبهة الإسلامية من الخريجين بحيث يسجل كل عضو في دائرة محددة من إقليم محدد، وكمثال لذلك تم تسجيل كل أعضاء الجبهة الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة في دوائر الخريجين في جنوب السودان «الإستوائية، بحر الغزال وأعالي النيل».

على تلك القاعدة الضخمة من المعلومات والبيانات قامت قيادة الجبهة الإسلامية، واللجنة المشتركة لتخطيط الانقلاب، بوضع خطة متكاملة لتأمين السلطة القادمة في المرحلة الأولى، وليتم تطويرها في مراحل لاحقة لتصبح خطة التمكين.. سنورد أدناه القطاعات المختلفة التي شملها ذلك التخطيط الدقيق.

تأمين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى

كانت الأسبقية الأولى في خطة التأمين هي للقوات المسلحة وأجهزة الأمن والشرطة والسجون، وذلك لمنعها من القيام بأي تحركات مضادة تهدد نجاح الانقلاب.. بنيت تلك الخطة على معلومات دقيقة عن الضباط، شملت خلفياتهم السياسية منذ مراحل الدراسة الثانوية.. كانت هنالك عناصر تشكل خطورة أكبر، وهم الضباط الذين عرفوا بمعارضتهم للنظام المايوي، وبرزوا إلى السطح خلال ضغط قيادة القوات المسلحة للانحياز إلى جانب الشعب في «انتفاضة

أبريل ١٩٨٥». أما الضباط الأكثر خطورة على نجاح الانقلاب، فهم الذين يعملون سراً في تنظيمات سياسية عسكرية كـ «تنظيم الضباط الأحرار» أو لديهم توجهات سياسية حزبية، وخاصة المنتمين للحزب الشيوعي السوداني أو حزب البعث العربي الاشتراكي، وهم قلة محدودة. تم تصنيف كل ضباط القوات المسلحة وفقا لدرجة الخطر التي يشكلونها، أو السكوت والقبول أو اللامبالاة. تم تجهيز تلك القوائم قبل فترة من الانقلاب ليتم تنفيذ التعامل معها في مراحل زمنية محددة كما يلي:

أ. مجموعات خطرة ويمكن أن تقوم بتحركات مضادة، وهؤلاء يجب اعتقالهم فور بدء التحركات، وقد ضمت تلك المجموعة القائد العام للقوات المسلحة ورئيس هيئة الأركان ونوابه وقادة أسلحة وأفرع في القيادة العامة. شملت تلك القائمة أيضاً عدداً قليلاً من الضباط المعروفين بعدائهم لسياسات الجبهة الإسلامية، أو لديهم معلومات بصورة أو بأخرى عن التحرك المتوقع.

ب. مجموعات ذات انتماءات سياسية أو تنظيمية، وهؤلاء تقرر منعهم من دخول القيادات والمناطق العسكرية واعتقالهم إذا لزم الأمر.

جـ. قوائم الإحالة إلى التقاعد، وهي عديدة، وذات أسبقيات زمنية مختلفة. كانت القائمة الأولى تضم ما يقارب الثلاثين ضابطا من القادة، على رأسهم القائد العام للقوات المسلحة ومعظم قادة الأسلحة الرئيسية من الدفعة «١٢ وإلى الدفعة ١٦» وهم جميعا في رتب رفيعة «لواء أو فريق». هذه القائمة تقرر قبل تنفيذ الانقلاب أن يتم إعلانها بعد ساعات من نجاحه، حتى تتيح الفرصة لتشكيل هيئة قيادة جديدة للقوات المسلحة السودانية.

د. قائمة قادة أجهزة الأمن والشرطة والسجون، وتضم كل الضباط غير الموالين والمشبوهين بالتوجهات العلمانية، وستصدر تلك القائمة أيضا بعد ساعات من نجاح الانقلاب لتفتح الطريق لتعيين قادة جدد.

هـ. قوائم بالقادة الجدد الذين ستتم ترقيتهم فور نجاح الانقلاب، وإسناد الوظائف القيادية الشاغرة لهم، ومعظم هؤلاء من الضباط الموالين للجبهة، أو المحترفين والسلبيين الذين يمكن السيطرة عليهم بسهولة.

احتوت أيضا خطة تأمين القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى على تقسيم كل الضباط الموالين للجبهة الإسلامية، وتحديد واجبات محددة لكل فرد منهم، وبحيث يضمن ذلك التقسيم

إنتشارهم في القيادة العامة وقيادات الأسلحة في منطقة العاصمة القومية، لتنفيذ التأمين الداخلي لكل سلاح أو وحدة، والسيطرة الكاملة على الموقف عبر اتصالات مباشرة بقيادة عملية الانقلاب. هنالك أخيراً مجموعة من الضباط المنتمين للجبهة الإسلامية وغير معروفين، كلّفت بأن تعمل في القيادة العامة والأسلحة الرئيسية كعناصر رافضة للانقلاب بعد تنفيذه، وبحيث ترصد ما يدور من معارضة، فيسهل لها الانضمام إلى أي من هذه التيارات، واختراق أي عمل مضاد.. وتلك كانت «حصان طروادة» في عملية التأمين.

السيطرة على القوى السياسية والنقابات

هدفت خطة التأمين إلى شل قدرات الأحزاب السياسية والنقابات، ومنعها من القيام بأي تحركات مضادة للانقلاب مع بداية تحرك القوات العسكرية في ساعة الصفر.. أُعِدّت قوائم دقيقة بقيادات وكوادر الأحزاب والنقابات، وتم تصنيفها بدقة وفقا لمراكزها القيادية والتنفيذية، وتأثيرها على اتخاذ القرار. ضمّت تلك القوائم بأسبقية عالية القيادات والكوادر الحزبية والنقابية التي عُرِفَت بعدائها الواضح للجبهة الإسلامية، ومواقفها الثابتة ضد أي حكم دكتاتوري شمولي.

المرحلة الثانية في تسلسل خطة التأمين هي مرحلة الإعداد للاعتقالات المطلوبة، وقد تم تقسيم القوائم إلى مجموعات وفق أماكن السكن في العاصمة القومية.. تطلب الإعداد لتنفيذ الاعتقالات تكليف عناصر التنظيم الخاص بالجبهة الإسلامية، بواقع عنصر واحد لكل قيادي أو كادر حزبي أو نقابي مستهدف ليتولى الاعتقال في ليلة التنفيذ.. حدّد الواجب لكل عنصر من التنظيم الخاص بمراقبة الشخص المستهدف لمعرفة مكان سكنه أو تواجده بدقة، ودراسة تحركاته، حتى يمكنه قيادة مجموعة للاعتقال عند بدء التنفيذ.

اشتملت الخطة أيضاً على إجراءات إدارية لتعطيل قدرات الأحزاب والنقابات، وتشمل وضع كل ممتلكات الأحزاب ودورها ومقراتها ومؤسساتها الإعلامية تحت حراسات بعد مرحلة التنفيذ، وقد تطلب ذلك إجراء حصر وإحصائيات لممتلكات الأحزاب والنقابات.. هذه الإجراءات وضعت كأسبقية ثانية لتنفذ بعد إكمال السيطرة ونجاح الانقلاب.. أما المرحلة الأخيرة فقد هدفت إلى إقصاء كل العناصر الحزبية والنقابية المناوئة للجبهة الإسلامية من كل هياكل الدولة السودانية ومؤسساتها، وقد أعدت إحصائيات وقوائم مختلفة يبدأ تنفيذها في مراحل متدرجة وبأسبقيات مختلفة.

تأمين الوزارات والأجهزة التنفيذية

شملت خطة التأمين السيطرة الكاملة على كل أجهزة الحكم والخدمات، وساعد في وضع تلك الترتيبات الانتشار المدروس لكوادر وأعضاء ومؤيدي الجبهة الإسلامية في كل القطاعات، والحصر الذي تم إعداده قبل فترة من خطوة الانقلاب.. احتوت القوائم على العناصر المؤتمنة التي ستسند لها الوظائف والمهام في كل قطاع فور اعتقال أو إقصاء العناصر المناوئة.. كانت الأسبقية الأولى لأجهزة الإعلام، وخاصة «الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون» ثم الوزارات السيادية، وبأسبقية خاصة لوزارتي الداخلية والخارجية.. أما في مجال الخدمات والتعليم فكانت الأسبقيات لوزارة الصحة لتحييد نقابة الأطباء المناوئة للجبهة، وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا.

هذه هي الملامح الرئيسية لـ **«خطة تأمين سلطة الجبهة الإسلامية»** كما بدت من تسلسل التحركات، وإفادات الشهود، ومجريات الأحداث في خلال مراحل التنفيذ الأولى، والأيام القلائل ثم الأشهر التي أعقبت ذلك. وبلا شك أن تلك الخطة قد تم تطويرها في مراحل لاحقة.. شملت استخدام وسائل قمع شيطانية ودموية.. إلا أن كل الأساس لها، قد تم وضعه في مرحلة التخطيط لانقلاب للانقلاب، واستندت تلك الخطط على معلومات دقيقة.. وتخطيط متدرج استمر لسنوات طويلة، سبقت تحرك دبابات الجناح العسكري لـ «حركة الإخوان المسلمين».. أو «الاتجاه الإسلامي».. أو «الجبهة القومية الإسلامية».. أو «الإنقاذ الوطني»[1].. **لاختطاف السودان..**

---

[1] لا أدري إن كان «**المؤتمر الوطني**» أو «**المؤتمر الشعبي**» في قائمة مراحل التطور والتغير «**الحربائي**».. في ذلك الوقت.

تنفيذ الانقلاب

تحديد ساعة الصفر

في نهاية الأسبوع الثالث من شهر يونيو استمرت قيادة الجبهة الإسلامية في تقييم الموقف السياسي والعسكري للوصول إلى قرار نهائي لتحديد «**ساعة الصفر**».. كانت هنالك العديد من العوامل المؤثرة على تحديد ساعة الصفر، وكلها تدعو للتعجيل باتخاذ القرار والتحرك لاستلام السلطة وهي:

أ. الموقف السياسي يسير إلى صالح حكومة البرنامج المرحلي أو حكومة السلام.. استطاع الوفد الوزاري الذي سافر إلى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا تحقيق نجاحات كبيرة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.. عقدت تلك الاجتماعات في العاشر من يونيو ١٩٨٩، وترأس وفد حكومة السودان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد سيد أحمد الحسين، بينما ترأس وفد الحركة الشعبية الدكتور لام أكول عضو القيادة السياسية العسكرية العليا للحركة.. توصل الطرفان إلى تنفيذ الحكومة لقرارات تفتح الطريق لعقد المؤتمر الدستوري في منتصف سبتمبر ١٩٨٩.. كانت مطالب الحركة هي: «رفع حالة الطوارئ، ووقف إطلاق النار، وتجميد قوانين سبتمبر، وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وبروتوكول التعاون العسكري مع ليبيا».. وافق الوفد الحكومي على تنفيذ الإجراءات المطلوبة، وحدد الطرفان الرابع من يوليو ١٩٨٩ لعقد اجتماع ثان سيكون حاسماً لدراسة ما تم تنفيذه، والمضي قدماً في تنفيذ خطوات السلام التالية، لذا صار تاريخ «الرابع من يوليو ١٩٨٩» أكثر العوامل المؤثرة على سرعة اتخاذ قرار تحرك الجبهة الإسلامية للاستيلاء على السلطة.

ب. العامل الثاني المؤثر على الموقف السياسي، هو التدهور الواضح في العلاقات السودانية المصرية، بعد إعلان حكومة السودان عن محاولة المايويين الاستيلاء على السلطة بقيادة المشير المخلوع جعفر نميري، وأشارت بأصابع الاتهام نحو دور لمصر في المسألة.. ثم جاءت خطوات إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك.. في الطرف الآخر كانت

الجماهيرية الليبية تقف مترقبة لتطورات الموقف، فإن إلغاء بروتوكول التعاون العسكري سيلغى أي نفوذ لها في السودان، وهنالك أيضا المعلومات التي تشير إلى دور جديد لجعفر نميري في الساحة التشادية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.. كان ذلك أكثر مناخ ملائم للحصول على تأييد كلا الدولتين لمساندة أي تغيير في السودان، ولابد من سرعة استثمار الموقف قبل تبدده.

جـ. هنالك العامل العسكري والأمني الداخلي، وهو يدعو أيضا لسرعة بدء التحرك لأسباب عديدة وهي:

(١) اكتمل التخطيط العسكري للانقلاب، وبدأت المجموعات الأساسية في خطة التنفيذ في تلقي معلومات مفصلة عن الواجبات المطلوبة منها، وأي تأخير قد يتسبب في تسرب معلومات تطيح بكل مخطط التحرك.

(٢) القيادة العامة للقوات المسلحة في غاية التخبط بعد محاولة الانقلاب المايوي المزعوم ـ «خطة الخداع» ـ الذي أعلن عن إحباطه في ١٨ يونيو ٨٩، والتذمر يسود صفوف الضباط والجنود في منطقة العاصمة القومية بعد اعتقالات القادة، وقد وصلت التعبئة الانقلابية والرفض لكل ما هو حزبي إلى أقصى درجاتها.

(٣) قائد الانقلاب المعيّن العميد عمر حسن البشير سيصل من منطقة قيادته في المجلد بجنوب كردفان خلال ذلك الأسبوع، وبعدها سيغادر في أول يوليو ١٩٨٩ إلى مصر لحضور دورة في أكاديمية ناصر العسكرية العليا لمدة عام، ولا بد من سرعة التنفيذ قبل استلامه لأمر التحرك إلى مصر.

(٤) القيادة العامة للقوات المسلحة قد أكملت خطة طوارئ للسيطرة على مقاليد السلطة إذا تدهور الموقف السياسي والأمني، ولدى الجبهة الإسلامية كل الوثائق الخاصة بتلك الخطة، وقد حصلت عليها من مدير مكتب القائد العام العميد بحري سيد الحسيني.[(١)] كان الفريق فتحي أحمد علي قد وضع برنامجاً للطواف على الأسلحة والتشكيلات ينتهي في آخر شهر يونيو، بهدف رفع المعنويات والحفاظ على وحدة وتماسك القوات، وسيكون في نجاح ذلك البرنامج الكثير من المخاطر على الانقلاب القادم.

---

(١) عبدالرحمن الأمين، مصدر سابق. رسالة من الفريق فتحي أحمد علي، ص ٢٦٢ - ٢٦٤.

(٥) لدى الاستخبارات العسكرية قائمة طويلة بأسماء الضباط الذين أثبتت دلائل قاطعة أنهم كوادر في الجناح العسكري للجبهة الإسلامية، وقد تتم إجراءات ضدهم في أي وقت. في هذا الجانب، نجح الجناح العسكري في وقف أي إجراءات ضد أولئك الضباط نتيجة لاختراقه الكامل لإدارة الاستخبارات العسكرية ومكتب القائد العام، ولكن لن يشكل ذلك أي ضمانات، ولابد من سرعة التحرك قبل تدهور الموقف نتيجة أي عوامل طارئة.

(٦) البيان الأول[١] والمراسيم الدستورية وكل خطوات استلام السلطة وإعلانها وتثبيتها قد اكتملت،[٢] وعليه فإن توصية لجنة التخطيط المشتركة هو بدء التحرك خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو ١٩٨٩.

وأخيرا اتخذت قيادة الجبهة الإسلامية القرار بتحديد يوم ٣٠ يونيو ١٩٨٩ تاريخاً لبدء تحرك الجناح العسكري والتنظيم السري لتنفيذ الانقلاب، على أن تكون ساعة الصفر لبدء العملية المتزامنة في كل مناطق العاصمة القومية هي الساعة الثانية صباحاً من يوم الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

كان اختيار يوم «ي»، أي يوم التنفيذ وساعة الصفر، لانقلاب الجبهة الإسلامية من أكبر عوامل النجاح، وينم عن تحليل علمي دقيق للواقع السوداني، والعادات الاجتماعية والظروف السياسية المتغيرة.. يمكنني أن أقارن ذلك النجاح بما تم في حرب أكتوبر ١٩٧٣ «الحرب العربية ـ الإسرائيلية الثالثة».. إذ خضع اختيار ساعة الصفر في حرب أكتوبر، الذي كان في الثانية ظهراً، ويوم البدء ـ «يوم ى» ـ السادس من أكتوبر، وهو يوم عيد الغفران الذي يقدسه كل اليهود لدراسة دقيقة.. تم اعتبار الكثير من العوامل المؤثرة، وشملت التاريخ والمجتمع والعادات والطقس وأحوال البحر ودرجات الرؤيا والحرارة على مدار العام بأكمله للوصول إلى أفضل تاريخ وساعة صفر ملائمة.. وهنا يكون التساؤل: لماذا نجحت الجبهة الإسلامية في اختيار اليوم والزمن؟

أولاً: ٢٩ يونيو ١٩٨٩ كان يوم خميس.. ويوم صرف المرتبات في القوات المسلحة السودانية، وأيضاً في كل قطاعات الدولة الأخرى، وخميس آخر الشهر أكثر الأيام بهجة

---

[١] مجلة الوطن العربي الصادرة في ٢٨ /١٩٨٩/٧ ـ البشير : (كانت خطة الانقلاب جاهزة وحتى البيان الأول كان جاهزا ومسجلا بصوتي وصورتي قبل شهر من استلامنا السلطة في ٣٠ يونيو .

[٢] حيدر طه، مصدر سابق- تم التسجيل للبيان الأول في استوديوهات منظمة الدعوة الإسلامية في ضاحية الرياض بالخرطوم .ص ٢٧

للشعب السوداني.. ستكون هنالك الأفراح والسهرات.. والحنة والسنة.. وستخلو الشوارع آخر الليل إلا من الساهرين توثباً وطمعاً في السلطة.

ثانياً: يوم الخميس الذي يأتي في آخر أو أول الشهر أكثر الأيام التي تشهد تعديلات في قوائم ضباط وضباط صف المناوبة الليلية في معظم وحدات القوات المسلحة السودانية، فالجميع يرغبون في تفادي ذلك اليوم والجمعة التي ستليه، ولا عجب، فقد كانت معظم كوادر الجبهة الإسلامية في قوائم المناوبة «**أوامر جزء أول**»[٢] والخدمات والاستعداد يومي الخميس ٢٩ والجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

ثالثاً: كان يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩٨٩ هو اليوم المحدد لإجازة الميزانية العامة للدولة للعام ٨٩/٩٠، وهي ميزانية دار فيها كثير من الشد والجذب، وقطعا سيذهب كل القادة السياسيين وهم في حالة اكتفاء وإرهاق بعد تلك المعمعة لبدء عطلة هادئة في نهاية الأسبوع.

وأخيراً: الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩ هي العطلة الأسبوعية، مما سيعوض الجميع عناء السهر والوعثاء قبل صلاة الجمعة.. وعندها سيكون الأمر مستتب.. لا توجد فرص كبيرة لاستدعاء أي قيادات بسهولة، إن لم يكن الكثيرون منهم في الضواحي والأقاليم لزيارة الأهل وقضاء حوائج أخر.. فهو خميس وجمعة أول الشهر.. وبداية لشهر.. وسنوات قادمة حالكة السواد..

مزيداً من الرياح المواتية

بدأ صباح يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩٨٩ هادئا في كل العاصمة القومية.. إنها بداية الصيف السوداني الحار.. أما تحت السطح، فقد كانت الحرارة بركانية، والعديد من المراجل تغلي.. في الصباح الباكر، وكعادته كل يوم عند الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والعشرون، تلقى الفريق فتحي أحمد علي القائد العام للقوات المسلحة التحية العسكرية الصباحية من «القرقول الرئيسي» ـــ أي الحرس الرئيسي ـــ للقيادة العامة، ثم ذهب إلى مكتبه.. كانت الأسبقية الأولى في برنامج عمله صباح ذلك اليوم هي اتخاذ القرار بشأن القادة المعتقلين في المؤامرة المايوية المزعومة

---

[٢] أوامر مكتوبة تصدر في كل وحدات القوات المسلحة وتحدد فيها أسماء ضباط المناوبة والخدمات الأخرى.

(١٨ يونيو ١٩٨٩).. لكنه فوجئ بأن إدارة الاستخبارات لم ترفع خلاصة التحقيقات والتوصيات كما وعد مديرها اللواء صلاح مصطفى، ولذا استمر اعتقال أولئك القادة.. وبعضهم أكثر حماسة في العودة للخدمة الفعلية في فجر اليوم التالي. أما الأسبقية الثانية في برنامج عمل القائد العام في ذلك اليوم، فقد كانت مسألة إجراءات تأمين مطار جوبا الذي يتعرض للقصف منذ أيام عديدة، وقد أصبح متعذراً هبوط الطائرات بسلام.. في ذلك الصباح نجحت القيادة العامة في تفكيك ثلاثة «مدافع ميدان ثقيلة عيار ١٣٠ مليمتر» ونقلها بذخائرها جواً إلى مطار جوبا لتقوم بالقصف المضاد.. تلقى الفريق فتحي بعد ذلك تنويراً من ممثل القوات المسلحة في اللجنة الوزارية للسلام العميد محمد مصطفى الدابي، والذي أكد له اكتمال التحضير لقيام اللجنة إلى أديس أبابا بعد خمسة أيام لوضع اللمسات الأخيرة لوقف إطلاق النار وبدء الأعداد للمؤتمر الدستوري..

أذكر في ذلك الصباح، أن أحد الجنرالات الكبار، وقائد إحدى التشكيلات الكبرى، حضر إلى مكتب القائد العام وهو يرتدي لبس الميدان ـــ الزي المموه ـــ ثم دخل لمكتب القائد العام وضرب الأرض بقدمه بقوة مؤدياً التحية العسكرية كما في ميدان التدريب بالكلية الحربية **«تمام سعادتك، المنطقة مؤمنة، والقوة تمام»**.. لم يكن هنالك ما يدعو لحضوره، ولم تكن هنالك أي منطقة مؤمنة في بلد المليون ميلٍ مربع.. كان ذلك الجنرال قد وصل إلى سقفه الاحترافي قبل سنوات طوال.. فقد أجاد الركض في صباه، ويجيد الآن لعبة «الكونكان»، وغاية ما يمكن أن يقوم بتأمينه هو «تربيزة كتشينة».. ولكن أي منطقة تلك التي كان يعنيها؟؟..

في ذلك الصباح كان العميد عمر حسن البشير في مبنى القيادة العامة لتكملة إجراءات سفره إلى مصر.. طاف على فرع شئون الضباط، ثم الشئون المالية، ومنها إلى تعاون القوات المسلحة حيث التقى لبرهة بالعميد محمد عثمان محمد سعيد، أحد قادة المؤسسة التعاونية للقوات المسلحة.*[1] ثم ذهب بعد العاشرة صباحاً إلى سلاح الأسلحة والمهمات في منطقة الخرطوم بحري، حيث التقى بالعميد عبدالرحمن سرالختم.. لا أدري أين تناول العميد إفطاره من «الفول والكمونية» وهي عادته المفضلة.. في الثانية عشر ظهراً تقابلتُ معه في ممر مدخل البوابة الرئيسية للقيادة العامة للقوات المسلحة، وذلك الممر يسمح بالكاد لمرور عربتين وبسرعة محدودة للغاية.. كان العميد داخل عربة لاندروفر متهالكة ولم يرنو إلي.. فقد كان في عالم آخر، ووجهه في غاية السواد والشحوب.. في الواحدة ظهراً دخلتُ إلى مكتب مدير إدارة الاستخبارات العسكرية، اللواء صلاح مصطفى، فوجدت معه العميد عمر البشير.. لم تفت عليّ حالة الشرود

*[1] المؤسسة التعاونية للقوات المسلحة تقوم بتوفير السلع الاستهلاكية للضباط والجنود وخدمات أخرى .

والقلق التي بدت عليه.. جاء لوداع مدير الاستخبارات قبل قيامه للقاهرة كما بدا، ولكن حقيقة الأمر أنه أتى في محاولة أخيرة لتأمين سلامته الشخصية إن تسرب شيئاً لمدير الاستخبارات.. استمر العميد عمر حسن البشير متواجداً حتى نهاية ذلك اليوم في قيادة سلاح المظلات.. جاء أيضاً ـ كما زعم ـ لوداع رفقاء سلاحه قبل مغادرته للقاهرة في صباح السبت.. وجاء أيضاً لمراجعة خطة الدخول ليلاً..

في خميس أول الشهر ـ أي ذلك اليوم ـ كانت كل الوحدات العسكرية تتطلع إلى انتهاء اليوم عند الساعة الواحدة ظهراً، تمهيداً للانطلاق إلى العطلة الأسبوعية.. لم يكن هناك شيء يذكر غير الإشارات العديدة لتبديل ضباط المناوبة في تلك الليلة حتى تتاح الفرصة لمن لديه ارتباطات أسرية أو سفر للأقاليم الإيفاء بها.. وأيضاً.. حتى تتاح الفرصة لكل كادر في الجناح العسكري للجبهة الإسلامية أن يكون ضمن مناوبات تلك الليلة البهيمة..

أما القيادات السياسية، فقد كانت مهمومة بالسلام والميزانية.. صباح ذلك اليوم قضى رئيس مجلس رأس الدولة، السيد أحمد الميرغني، صباحاً معتدل الطقس على ساحل «جزيرة رودس» في البحر الأبيض المتوسط.. أما رئيس الوزراء الصادق المهدي، فقد اجتمع مع أعضاء لجنة السلام الوزارية لبحث الترتيبات الأخيرة لدفع عملية السلام.. تقرر في ذلك الصباح أن يوجه رئيس الوزراء الدعوة لاجتماع استثنائي لمجلس الوزراء صباح اليوم التالي الجمعة الموافق ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وذلك ليتم دراسة وإقرار مقترحات لجنة السلام قبل مغادرتها للاجتماع الكبير المزمع عقده في العاصمة أديس أبابا بعد خمسة أيام قادمة.

كانت أجنده وبرامج حزب الجبهة الإسلامية لذلك الصباح مختلفة تماماً.. فقد أنهكت كوادر التنظيم نفسها في تجهيز أسطول العربات الصغيرة المكشوفة «بوكس تايوتا ـ هايلوكس» التابعة للحزب وتزويدها بالوقود، ثم إرسالها إلى منازل عديدة في الأحياء والمزارع وأطراف العاصمة لتكون جاهزة ومستعدة لتنفيذ مهام حركة التنظيم الخاص.. هنالك مجموعة أخرى عملت على نقل الوثائق السرية من دار حزب الجبهة الإسلامية في الخرطوم «٢» لتأمينها تحسباً لأي طارئ، ولتكون في متناول يد القيادة التي ستعمل من مكان آخر بعد فرض الحراسة على الدار ضمن خطة الخداع.. بينما استمرت المجموعات المكلفة بالاعتقالات في رصد أهدافها طوال ذلك اليوم.. قال السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني محمد إبراهيم نقد في مقابلة صحفية لاحقة، أنه أحس بملاحقة عربة بيضاء ظلت تتابعه طوال ذلك اليوم حتى عودته من الجمعية التأسيسية ليلاً لمكان سكنه في ضاحية الرياض بالخرطوم.

كانت قيادة الجبهة الإسلامية تضع اللمسات الأخيرة في ذلك اليوم المشهود.. كُلِّف نائب الأمين العام للجبهة الإسلامية، علي عثمان محمد طه، بزيارة القيادة العامة والالتقاء بمدير الاستخبارات العسكرية بدعوى ترتيب سفره للأقاليم الجنوبية،[1] أما السبب الحقيقي فهو عملية قراءة لعقل الرجل، وجس النبض عن قرب لمعرفة ما إذا كان هنالك تسرب أو مؤشرات عن مخطط الجبهة الإسلامية القادم ليلاً..

ضمن خطة الخداع التي استهدفت دول الجوار والحصول على تأييد الدول العربية الأخرى، جرى نشاط مكثف أمام مقر سفارة دولة عربية استمر طيلة صباح ذلك اليوم.. ومرة أخرى في الفترة المسائية، وقد رصد جهاز الأمن الخارجي ذلك النشاط المشبوه: «**وفي نفس الوقت من ذلك اليوم كانت تقف سيارة مدنية بلوحة تحمل رقم ٥٧٥٧ .. .. إن جهاز الأمن كان يراقب السفارة منذ فترة طويلة، وأنه رفع تقريراً بأن العميد حقوقي أحمد محمود صاحب السيارة يتردد على هذه السفارة، وأنه في ذلك اليوم ظل هناك إلى ما بعد الساعة الثانية بعد الظهر.. ثم عاد مرة أخرى في مساء ذلك اليوم**».[2] لقد هدف قطعاً ذلك التحرك الدؤوب في أروقة تلك السفارة طوال ذلك اليوم إلى كسب التأييد والمباركة لما هو قادم بعد ساعات قليلة.

أما أجهزة الأمن المختلفة، فقد كانت إما مغيبة الوعي، كحال الاستخبارات العسكرية المخترقة، أو غائبة عن الوعي بفضل قصورها الاحترافي والتنظيمي، وخير مثال لذلك «جهاز أمن السودان» فقد انشغل رئيسه، عبد الرحمن فرح، بالمناورات السياسية ونشاط حزب الأمة وأعماله التجارية.. أما مدير الجهاز، فقد غرق في سفاسف الأمور وتمتين الضبط والربط، وسافر في صباح ذلك اليوم الطويل إلى ألمانيا، التي يعشقها كثيراً وسبق أن أقام فيها للدراسة، تاركاً كل الأمور لنوابه المتورطين تماما، كالزوج الذي لا يعلم ـ أو يعلم بعد فوات الأوان!!..

صباح الخميس ٢٩ يونيو ١٩٨٩، عقدت الجمعية التأسيسية «البرلمان» جلستها الأخيرة لإجازة الموازنة العامة للدولة للعام ٨٩/٩٠.. كانت جلسة ملتهبة، حضرها معظم النواب والوزراء وبعض التنفيذيين، واستمرت حتى المساء، وخرج الجميع راضين عما تحقق فيها، عدا نواب حزب الجبهة الإسلامية الذين هاجموا وعارضوا الموازنة القادمة ضمن خطة صرف الانتباه.. وأخيراً تمت إجازة الموازنة العامة.. وخرج الجميع بعد انتهاء الجلسة الأخيرة في أول

---

[1] حيدر طه، مصدر سابق- ص ٢٩١.

[2] نفس المصدر -ص ٢٩١.

المساء، ومعظمهم لا يدري أنها الجلسة الأخيرة للبرلمان، و«قُبلَة الوداع» للعهد الديمقراطي الثالث..

حَفِل مساء يوم الخميس الطويل بكثير من الأفراح واحتفالات الزواج، فعادة يتزاوج السودانيين في الأيام الأولى من كل شهر، وبخاصة في أيام الخميس.. ازدانت الكثير من أحياء العاصمة القومية بسرادق الأفراح، وارتفعت مكبرات الصوت بغناء الفرق الفنية، وكانت تلك المرة الأخيرة التي يحتفل فيها السودانيون حتى الفجر، ورفع أصوات مكبرات الصوت إلى أقصاها.. فـ «التتار قادمون».. كان درة الاحتفالات في ذلك المساء البهيج، والأخير من نوعه لسنوات قادمة، زواج أحد أبناء «آل الكوباني»[1] في ضاحية الرياض، فقد حضرته الكثير من الأسر الأرستقراطية والطائفية، وعدد كبير من المسئولين، وعلى رأسهم وزير الداخلية، ومدير الاستخبارات العسكرية، واستمر الحفل الرائع حتى «**ساعة الصفر**»..

عبور خط البدء

وصل قائد الانقلاب العميد عمر البشير إلى منطقة القيادة العامة عن طريق شارع بري، وإلى البوابة الشرقية للقيادة العامة للقوات المسلحة السودانية في الساعة الثانية إلا ربعاً من فجر يوم الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩.. استقبله عند البوابة المقدم بكري حسن صالح ضابط عظيم «القوات المحمولة جواً» أو «سلاح المظلات» أو «الفرقة التاسعة المظلية» كما تسميها ملفات تنظيم القوات المسلحة السودانية.. قام المقدم بكري بتأمين دخوله إلى المعسكر المنفصل لوحدة القوات الخاصة، والذي ستدار منها عملية «**المشروع الحضاري**».[2]

في تلك الساعة كانت القيادة الرئيسية للتحرك، وعلى رأسها نائب الأمين العام للجبهة الإسلامية علي عثمان محمد طه والعقيد كمال علي مختار، قد اتخذت موقعها في منزل بمنطقة الخرطوم شرق، خلف جامع القوات المسلحة، وفتحت أجهزة اتصالاتها مع قيادات المناطق:

أ. قيادة عملية الانقلاب في معسكر القوات الخاصة، وعلى رأسها العميد عمر البشير.

---

[1] إحدى العائلات السودانية المعروفة.

[2] توجد شبكة اتصالات أمريكية متطورة لدى القوات الخاصة وعشرات من الأجهزة اللاسلكية النقالة تم استخدامها في إدارة العملية.

ب. **قيادة منطقة الخرطوم بحري**:، ويتولى أمرها مهدي إبراهيم، وقد أوقف عربته أمام «كازينو النيل الأزرق» وكانت على بعد خمس وثلاثين متراً من بوابة سلاح النقل والتموين، ويساعده العقيد محمد الأمين خليفة ضابط عظيم سلاح الإشارة.

جـ. **قيادة منطقة الشجرة والمدرعات**: وعلى رأسها الرائد إبراهيم شمس الدين، وتساعده العديد من الكوادر التابعة للتنظيم والمجندة في المدرعات.

د. **قيادة منطقة أمدرمان**، وقد تجمعت قرب قصر الشباب عند مدخل كبرى النيل الأبيض تحت قيادة إبراهيم السنوسي، ويعمل معها من داخل السلاح الطبي المقدم طبيب الطيب محمد خير ــ سيخة ــ وعشرات من الكوادر العسكرية من الأطباء والفنيين وكوادر التنظيم الخاص.

هـ. **قيادة منطقة وادي سيدنا**، ويقودها العقيد مهندس عبد الرحيم محمد حسين.

كانت هناك أيضاً قيادات عسكرية فرعية أخرى، وتلك كانت على اتصال مباشر بمركز قيادة العملية في معسكر القوات الخاصة، وهي كما يلي:

أ. **إدارة الاستخبارات العسكرية**: ويقودها العقيد حسن ضحوي ضابط عظيم الاستخبارات العسكرية لتلك الليلة، ومعه العقيد عبد الرزاق الفضل في وحدة السرايا الميدانية، والتي لديها العديد من العربات الصغيرة المزودة بأجهزة اتصالات لاسلكية.

ب. **قيادة القوات المحمولة جواً «سلاح المظلات»**: وعلى مقربة منها رئاسة المؤسسة التعاونية، وفيها العميد محمد عثمان محمد سعيد ضابط عظيم القيادة العامة لتلك الليلة، ومعه المقدم بكري حسن صالح والرائد إبراهيم عجبنا،*[1]، ثم انضم لهما لاحقاً المقدم يوسف عبدالفتاح ضابط اتصال القيادة الجنوبية.

جـ. **قيادة المنطقة المركزية**: (أشرنا لها سابقا).. وفيها ضابط عظيم منطقة الخرطوم العميد بابكر طيفور، يساعده المقدم محمد علي عبد الرحمن.. ونرجح أن العميد بابكر طيفور لم يكن يعلم بالانقلاب، عكس نائبه الذي كان مشاركا في خطة التنفيذ، ولكن نلاحظ تعاون العميد طيفور بصورة مثيرة للدهشة.

أخيراً.. في قيادات التنفيذ يأتي **«جهاز أمن السودان»**.. جلس العميد محمد السنوسي أحمد في كرسي مدير الجهاز ــ بعد سفر قائده العميد الهادي بشرى إلى ألمانيا صباح ذلك اليوم ــ وتحت أمرته كل إمكانيات ذلك الجهاز الجديد من عربات واتصالات.. في ذلك الوقت كانت هناك

---

*[1] الرائد إبراهيم عجبنا كان ضابطا مناوبا (نوبتجي) و لم يكن لديه علم مسبق بالانقلاب.

عربة من نوع "تويوتا" كورولا بيضاء تقف في شارع الشجرة قبالة بوابة سلاح المدرعات.. كانت تلك العربة تابعة لجهاز أمن السودان، ويقودها الملازم أول محمد الفاتح حسن، وهي مزودة بجهاز اتصال وتعمل في واجب مراقبة سلاح المدرعات.

في الساعة الثانية إلا ربعاً من فجر يوم الجمعة، الثلاثين من يونيو، كانت هنالك العشرات من عربات الجبهة الإسلامية وبداخلها فرق الاعتقالات منتشرة في مناطقها المحددة، وقد ارتدى الجميع الملابس العسكرية الخاصة بالقوات المسلحة السودانية «الكاكي الأخضر» الذي قامت كوادر الجناح العسكري بتوفيره بطرق عديدة من مستودعات القوات المسلحة، ومن مكتب اتصال القوات البحرية بالخرطوم «صلاح كرار».. كانت كل تلك الفرق مجهزة بأجهزة اتصالات «ووكي توكي».. وجاهزة للانطلاق إلى أهدافها المحددة.

هدير الدبابات

في الساعة الواحدة والدقيقة خمسين أدارت الدبابة الأولى في معسكر اللواء الثاني مدرع محركاتها.. ثم تبعتها بفواصل غير منتظمة بقية الدبابات.. هدرت الدبابات الإسلامية، وفي نفس الوقت وصلت مجموعة من كوادر التنظيم إلى المبنى الرئيسي لقيادة سلاح المدرعات لاعتقال الضابط العظيم لقيادة السلاح، العقيد تاج السر محمد عثمان، والضابط العظيم في اللواء المدرع الثاني، المقدم لطفي تربال، كما تحركت مجموعة أخرى اعتقلت العقداء عبداللطيف محمد راشد وحسن أحمد حسن.

أبلغت عربة جهاز أمن السودان التي تقف أمام سلاح المدرعات قيادة الجهاز أن هنالك دبابات أدارت محركاتها في معسكر الشجرة، فجاءها رد عمليات جهاز أمن السودان أن الأمر «روتيني»!!.. بدأت الدبابات في التحرك تحت قيادة الرائد إبراهيم شمس الدين.. عبرت الدبابة الأولى بوابة سلاح المدرعات في الساعة الثانية من فجر يوم الجمعة ٣٠ يونيو، وتبعتها تسع دبابات انطلقت بأقصى سرعتها في شارع الشجرة المؤدي إلى الخرطوم.. كانت تلك هي «ساعة الصفر».. انطلقت في تلك اللحظة كل مجموعات التنفيذ في كل مناطق العاصمة القومية لبدء انقلاب الجبهة القومية الإسلامية والاستيلاء على السلطة، ذلك الحلم الكبير الذي لم يفارق مخيلة قادة حركة الإخوان المسلمين منذ منتصف الخمسينات.. هاهي دباباتهم أخيراً تعبر خط البدء.. بعد انتظار دام أكثر من ثلاثين عاماً..

بدأت الحركة الانقلابية في تنفيذ الواجبات المحددة لها بدقة في كل المناطق، وسنبدأ أولاً بالتحركات في المناطق العسكرية، عدا منطقة سلاح المدرعات، التي تم تأمينها واحتلالها من الداخل قبل دقائق من انطلاق الدبابات إلى داخل الخرطوم.

القيادة العامة للقوات المسلحة:

عند الثانية صباحاً، قام ضابط عظيم القيادة العامة العميد محمد عثمان سعيد، وضابط عظيم سلاح المظلات المقدم بكري حسن صالح بإصدار أوامر لسرية الاستعداد في سلاح المظلات والدبابتين من طراز «تي٥٥» الموجودتان أصلاً داخل سور القيادة للسيطرة على البوابات الرئيسية للقيادة العامة.. تم تحريك الدبابتين إلى خارج السور، حيث أرسلت واحدة لتقف أمام البوابة الرئيسية ــ شارع الطابية، والأخرى إلى البوابة الغربية أمام «مزلقان» خط السكة الحديد.. تم تجميع كل قوات الاستعداد داخل القيادة العامة، وهي قوات بحجم فصائل، ٣٠ جندياً في المتوسط، وأرسلت لتنفيذ مهام مختلفة، كان أهمها إرسال فصيلة مشاة إلى مطار الخرطوم، عبر الطريق المباشر، وهو المدرّج الذي تستخدمه طائرات القوات الجوية للوصول إلى مدرج مطار الخرطوم من القاعدة الجوية.. كانت تلك الوحدات الصغيرة تتبع للشرطة العسكرية وحرس الحدود والقوات الجوية وحراسات أخرى في منطقة القيادة العامة.

أما سرية الدبابات التي انطلقت من معسكر المدرعات في الشجرة، فقد سلكت شارع الحرية «طريق السجانة» حتى كبرى الحرية، حيث انقسمت إلى مجموعتين.. المجموعة الأولى مكونة من أربعة دبابات اتجهت شرقاً إلى القيادة العامة، وانضمت اثنتان منهما لحراسة مداخل القيادة، بينما واصلت الأخيرتان طريقهما لاحتلال كبرى الخرطوم بحري، وفي مرحلة لاحقة أرسلت واحدة منهما إلى كبرى كوبر، بعد قفله بواسطة المشاة من حامية الخرطوم بحري.. المجموعة الثانية من دبابات الرائد شمس الدين المكونة من ست دبابات، انطلقت في شارع الغابة حتى كبري أمدرمان، حيث باشرت دبابتين منهم حراسة كبري أمدرمان، وواصلت الأربعة الأخر طريقها عبر شارع الموردة، فشارع النيل ــ محاذية لـ «حديقة الريفيرا» إلى منطقة الإذاعة والتليفزيون.. في مرحلة لاحقة تحركت دبابتان من تلك المجموعة واحتلتا دار حزب الأمة في شارع الموردة، ومعهما مجموعة من المشاة..

كانت السيطرة على منطقة القيادة العامة والقاعدة الجوية ومطار الخرطوم الدولي في غاية السهولة، فكل الضباط العظام والمناوبين كانوا من كوادر الجناح العسكري للجبهة

الإسلامية.. صدرت الأوامر لكل القوات داخل القيادة العامة للقوات المسلحة ـ كأنها آتية من القائد العام ـ بأن كل التحركات العسكرية الجارية هي بقرار من هيئة القيادة، ولذا اندفع الجميع لتأدية المهام المطلوبة منهم في حماس منقطع النظير، يحكي تماماً خيبة الأمل التي أصابت الجميع في الديمقراطية الثالثة.. تم تغيير «**كلمة سر الليل**»، وهي العبارة التي تسمح بدخول ومرور القوات إلى «**الوطن الغالي**»، وعملياً كانت الخرطوم قد سقطت في يد الجبهة الإسلامية عند الساعة الثانية والنصف ـ أي بعد حوالي نصف الساعة فقط من بدء تنفيذ خطة الانقلاب، قبل فجر يوم الجمعة الموافق ٣٠ يونيو ١٩٨٩..

منطقة الخرطوم بحري:

كما كانت سهولة التحرك في الخرطوم.. كانت الأمور عند بداية التنفيذ أكثر سهولة في الخرطوم بحري.. جمع ضابط عظيم المنطقة العقيد محمد الأمين خليفة قوات الاستعداد في سلاحي النقل والإشارة، وأصدر لتلك القوات الأوامر بالتحرك لتامين المنطقة والمداخل وكباري الخرطوم بحري على النيل الأزرق تنفيذاً لأوامر القيادة العامة للقوات المسلحة.

جاءت أصعب لحظات التنفيذ في منطقة الخرطوم بحري، عندما أرسلت قوة مجهزة مسبقاً في عربات مدنية تتكون من عدد من الضباط والجنود لاعتقال الفريق أول فتحي أحمد علي القائد العام للقوات المسلحة.. وصلت تلك القوة إلى منزل القائد العام بـ «ضاحية كافوري» بمنطقة الخرطوم بحري.. ونترك هنا الفريق فتحي ليسرد إفادته كما كتبها لصديقه عبدالرحمن الأمين، حيث جاء فيها: «**صباح الجمعة سعت ٢٢٠ (الساعة الثانية وعشرون دقيقة فجراً)، حوصر منزلي في حي كوبر بعد أن تم قطع كل التلفونات بقوة فيها ٥ ضباط وعدد يتراوح ما بين ٣٠ ـ ٤٥ من مليشيات الجبهة في زي القوات المسلحة، ومعهم بعض المستجدين من سلاح النقل. دارت معركة بالرشاشات استمرت من سعت ٢٢٠ إلى سعت ٥٢٠. كنت بالداخل مع أربعة فقط من حرسي الخاص. قتل واحد وجرح أربعة من المتآمرين وفشلوا في اقتحام المنزل، وبعدها استعانوا بمدرعة فكسرت الباب الرئيسي للمنزل ووجهت فوهتها نحو المبنى. عندها آثرت سلامة أسرتي وأطفالي فأمرت الحرس بالانسحاب ثم ارتديت الزي العسكري وذهبت في حراستهم المشددة إلى فرع البحوث العسكرية بالقرب من القيادة العامة ومنه إلى منزل الضيافة.**»[1]

---

[1] عبدالرحمن الأمين، مصدر سابق – ص ٧٠ .

منطقة أمدرمان:

لعبت الدبابات التي عبر بها الرائد شمس الدين كبري النيل الأبيض الدور الأكبر في السيطرة على منطقة أمدرمان.. قامت تلك الدبابات بتأمين كبري النيل الأبيض، ووجهت مدافعها في اتجاه سلاح المهندسين غير المشارك في الانقلاب، وهنالك تخوفٌ كبير من قائده وضباطه.

عند الساعة الثانية صباحاً، انطلقت الكوادر المشاركة من السلاح الطبي، وعلى رأسها المقدم طبيب الطيب محمد خير «**سيخة**» وعشرات من كوادر التنظيم الخاص التي ترتدي ملابس عسكرية، لتنفيذ واجباتها المحددة.. تم تجميع الحراسات والخدمات في السلاح الطبي، وأرسلت لقفل مدخل كبري النيل الأبيض مع الدبابات التي وصلت من قيادة المدرعات.. أما معظم كوادر التنظيم الخاص، فقد بدأت عند ساعة الصفر في تنفيذ مهام الاعتقالات، وسنتطرق لذلك لاحقاً.. تمت السيطرة على «قصر الشباب والأطفال» وهو مقر القيادة الانقلابية لمنطقة أمدرمان، وأيضاً لتكون مركز تجميع المعتقلين.

منطقة وادي سيدنا:

نفذ العقيد مهندس عبدالرحيم محمد حسين، ومجموعة الضباط الفنيين في قاعدة وادي سيدنا الجوية السيطرة على القاعدة عند بدء التحرك.. تم تجميع قوة استعداد القاعدة وفيها مدرعتين من طراز صلاح الدين، وتحريكهما إلى مدخل مدينة أمدرمان، ولتقف عند منطقة النصب التذكاري «**خور شمبات**».. تم بذلك عمليا عزل منطقة وادي سيدنا.. تضم منطقة وادي سيدنا العديد من الوحدات العسكرية، أهمها مدرسة المشاة التي بها قوة قتالية جيدة.. ولكن، تخاذل «قائدها» في الدفاع عن الشرعية.. «وكوفئ لاحقا بمنصب مدني مؤقت». هنالك أيضا الكلية الحربية ومدرستي المدرعات والمظلات والمطبعة العسكرية والشرطة العسكرية «السجن الحربي» وكلها وحدات لم تشارك في عملية التحرك الانقلابي..

تنفيذ خطة الاعتقالات..

بدأت مجموعات وفرق الاعتقالات، وهي أكثر من ٢٠ فرقة[1] تحركها عند الساعة الثانية صباحاً لتنفيذ مهامها المحددة بدقة في كل مناطق العاصمة القومية.. كانت كل مجموعة تتكون من خمسة إلى ستة أفراد من التنظيم الخاص، ويقودهم في مهام اعتقال السياسيين الكبار والقادة العسكريين أحد الضباط من كوادر الجناح العسكري.. فشلت المجموعة المكلفة باعتقال رئيس الأركان الفريق مهدي بابو نمر في التنفيذ لسبب غير معروف، حيث لم يعثر عليه بعد الساعة الثانية صباحاً.. وقد تم إطلاق النار داخل المنزل الذي يقع في المنطقة العسكرية في بري جوار القيادة العامة، وأخيراً تم اعتقاله في السابعة من صباح يوم الجمعة.. فشلت أيضا المجموعة المكلفة باعتقال رئيس الوزراء الصادق المهدي، حيث ترك منزله في منطقة ودنوباوي بأمدرمان بعد تلقيه اتصالاً من بعض أفراد أسرته، الذين كانوا في حفل زواج «آل الكوباني» في حي الرياض بالخرطوم (وقد أشرنا لذلك من قبل)، وشاهدوا عند عودتهم الدبابات تتحرك في الشوارع.. وتلقى نفس الإنذار وزير الداخلية مبارك عبدالله الفاضل، فتوارى عن الأنظار..

كان اعتقال السيد محمد عثمان الميرغني، الرجل الذي أدخل مشروع الجبهة الإسلامية في نفق مظلم بتوقيعه لاتفاقية السلام في نوفمبر ١٩٨٨، أمراً تتطلع له كل قيادات وكوادر الجبهة الإسلامية.. تم الاعتقال عند الثالثة صباحاً من منزله في الخرطوم «٢»، وأرسل إلى سلاح النقل والتموين في الخرطوم بحري، ومنها إلى سجن كوبر في الصباح بعد السيطرة على كل المناطق. ما أود أن أورده هنا ما رواه لي السيد علي الميرغني ــ نجل السيد محمد عثمان الميرغني الأكبر ــ في لقاء مرتبٍ جمعني به في الأسبوع الثاني بعد الانقلاب في مدينة الخرطوم بحري، قال لي: **«إن المجموعة التي حضرت لاعتقال الوالد كانت معظمها من مدنيين يرتدون الزي العسكري. لقد تعرفت على واحد من قادتهم وهو طالب ينتمي للجبهة الإسلامية ويدرس معي في جامعة الخرطوم».**

كانت هنالك خمسة مراكز للاعتقال عند بدء التنفيذ، وهي فرع البحوث العسكرية في منطقة القيادة العامة، وقصر الشباب والأطفال وسلاح الموسيقى في منطقة أمدرمان، وميس «نادي» ضباط سلاح النقل والتموين بالخرطوم بحري.. بعد العاشرة صباحاً من يوم الجمعة ٣٠ يونيو،

---

[1] ابرز القيادات العسكرية التي نفذت الاعتقالات: مقدم الطيب محمد خير في منطقة أمدرمان، عقيد بحري صلاح كرار في منطقة الخرطوم، مقدم سيد فضل كنه ورائد طبيب أحمد قاسم.

تم نقل المعتقلين المدنيين إلى سجن كوبر في الخرطوم بحري، والمعتقلين العسكريين إلى منزل الضيافة «منزل الرئيس السابق جعفر نميري» في الخرطوم شرق..

التقصير

في أقل من أربع ساعات بعد فجر الثلاثين من يونيو ١٩٨٩، نجحت الجبهة القومية الإسلامية في الاستيلاء على السلطة في السودان.. لم تكن القوة الفعلية التابعة للتنظيم التي نفذت الانقلاب تزيد عن عشر دبابات، وما لا يزيد عن ثلاثمائة فرد، هم كل قوة الجناح العسكري من ضباط وضباط صف، وقوة التنظيم الخاص التابع للجبهة الإسلامية.. أما العشرات من الضباط والمئات من الجنود الذين يشكلون قوة الاستعداد والحراسات في معظم معسكرات القوات المسلحة في منطقة العاصمة القومية والذين ساعدوا في تثبيت ونجاح الانقلاب، فقد غررت بهم الجبهة الإسلامية بخطة الخداع التي كانت كل عوامل نجاحها موجودة..

«**قيادة سياسية**» متخبطة وغير قادرة على اتخاذ القرارات المصيرية والاستراتيجية.. عكست قمة السوء في التحزب الأعمى وموالاة المصالح الحزبية الضيقة.. قيادة سياسية أهدرت فرص السلام والتوحد القومي المتاحة.. ولم تعرف إلى أي اتجاه تسير، وأي خيار تساند، إلى الحرب الشاملة بكل قدراتها، أم قبول التفاوض وتحقيق السلام. أما القيادة العسكرية العليا، فهي في «**مجملها**» نتاج متكامل للخراب والتدمير الذي طال القوات المسلحة السودانية خلال ستة عشر عاماً من الحكم المايوي الذي أهدر احتراف وقومية القوات المسلحة، وترك المجال واسعاً لتسلق الكثيرين من محدودي القدرات، والتجار، والسماسرة إلى أعلى الوظائف والقيادات العسكرية..

هنالك العديد من العوامل السياسية والعسكرية التي كانت في مصلحة أي انقلاب عسكري.. وقد استغلتها الجبهة الإسلامية، وكانت الأسبق في التحرك.. تلك العوامل السالبة يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- عَكَسَ العهد الديمقراطي الثالث كل مظاهر عدم الاستقرار السياسي، والتدهور الاقتصادي المضطرد.. تشكلت خلاله ثلاث حكومات، لم تستطع أي منها أن تعطي الثقة لشعب تسحقه الضائقة المعيشية.. ولم تعطِ الثقة لجيش يخسر حرباً مفروضة عليه.. والجيوش المهزومة ما أسرع أن توجه فوهات بنادقها نحو عاصمة القرار..

- جيش مفكك الأوصال نتيجة للحرب الخاسرة وعدم الاستقرار السياسي والاختراق المباشر الواضح لكل ذي بصيرة.. وقيادة عسكرية تقوم بالشحن المعنوي عبر «**مذكرة**» تاريخية، ثم تخنع للأمر الواقع تاركة المرجل الذي انفتحت صماماته دون تأمين كاف، ودون ترابط قومي مبني على العلم والاحتراف، وتحت قيادات قد يكسب بعضهم لعبة «كونكان» أو «سباق خيل» أو «جائزة شعر غنائي».. لكن قطعاً لن تطال قدراتهم التحدي السياسي ـ العسكري الاستراتيجي الذي وجهته القوات المسلحة السودانية في صيف العام ١٩٨٩.

يأتي التساؤل: **«من هو المقصر؟ وأين كان التقصير والقوات المسلحة السودانية تساق مغمضة العينين لتنفيذ انقلاب عسكري يقوده حزب عقائدي؟»**

- إن هيئة قيادة القوات المسلحة، وعلى رأسها القائد العام ورئيس هيئة أركانه ونوابه ومدير إدارة الاستخبارات العسكرية، هم المسئولون الأوائل عن ذلك التقصير المخيف الذي أتاح الفرصة لنجاح انقلاب الجبهة القومية الإسلامية.. كانت كل المؤشرات واضحة لما هو قادم، فالتقارير اليومية توضح حجم الاختراق الذي قامت به الجبهة الإسلامية داخل القوات المسلحة السودانية، وقوائم كوادر تنظيمها مرصودة، ولا أحد يحرك ساكناً..

- وأخيراً: عين القوات المسلحة الساهرة.. وأعني بها إدارة الاستخبارات العسكرية.. تلك الإدارة التي أصبحت عبر ستة عشر عاماً في النظام المايوي مسخاً مشوهاً بعيداً عن الاحتراف والتجرد والقومية.. تحولت تلك الإدارة في العهد المايوي إلى وكالة بوليس سياسي، تعتمد على المصادر والمال، وتشارك في القهر والتعذيب، كما حدث لمعتقلين سياسيين في كثير من الأحداث.. تحولت إلى مجموعة ضباط صفوة يركبون السيارات الفارهة، ويحتسون أرقى أنواع الخمور، ثم ينتظرون في ملل أن يحين دورهم للخدمة في سفارات الخارج.. كان الأمل معقوداً في أبريل ١٩٨٥ على أن تجد تلك الإدارة العلاج والتطهير، والعودة إلى المسار الاحترافي بعد الإطاحة بالنظام المايوي، ولكن وجد كل المفسدون وعديمي الكفاءة الحماية من المجلس العسكري الانتقالي.. بل زادت سطوتهم، وتضخمت ميزانياتهم، وفارقوا المسار الاحترافي والنهج العلمي في معالجة قضايا الأمن والاستخبارات في قومية وصدق وتجرد.. **«فراق الطريفي لي جمله»**.[1]

---

[1] المثل السوداني «فراق الطريفي لجمله»، ويعني لا التقاء مطلقاً.



الجزء الثاني

مقاومة الدكتاتورية العسكرية



مسطورات
MUSTORAT

الفصل الثامن

السباق بين التمكين والتصدي المضاد

الانقلاب المتدثر بالخداع

ثورة الإنقاذ الوطني

استيقظ الشعب السوداني في صباح الجمعة الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ ليجد أن النظام الديمقراطي قد تغير، وأن عهداً شمولياً جديداً قد بدأ. خُدِعَت القوات المسلحة، وخاصة الوحدات العسكرية التي شاركت بصورة أو أخرى في التحرك، في هوية الانقلاب الذي وقع في فجر ذلك اليوم. اعتقد الكثيرون أن الانقلاب من تدبير قيادة القوات المسلحة، وأنه تطور طبيعي لمذكرة القوات المسلحة التي قدمتها في ٢٠ فبراير من نفس العام. وهكذا كان حال كل جماهير الشعب السوداني التي ظنت أن قيادة القوات المسلحة قد تحركت أخيرا لاستلام الحكم.

استمرت الإذاعة القومية السودانية في إذاعة المارشات العسكرية حتى الساعة العاشرة صباحا.. واستمر التنويه بترقب البيان الهام الذي سيصدر من القيادة العامة للقوات المسلحة. وأخيرا.. أذيع البيان الأول بصوت قائد الانقلاب العميد عمر حسن أحمد البشير، ليعلن استيلاء «ثورة الإنقاذ الوطني» على السلطة، وساق في تبريره لأسباب التحرك وإنقاذ الوطن كل المبررات القديمة التي تعرفها كل الشعوب الأفريقية.. من فشل الديمقراطية لتناحر الأحزاب، وتدهور الاقتصاد، وتردّي العلاقات الخارجية، إلخ.. أعقب ذلك انهمار الأوامر الجمهورية والمراسيم الدستورية ــ المعدة منذ أكثر من شهر ــ بتعطيل الدستور، وحظر الأحزاب السياسية، ومصادرة كل الحقوق الأساسية باسم الشعب والوطن.. ولإنقاذه من المصير المظلم المتوقع.

<u>المرسوم الدستوري الأول لسنة ١٩٨٩ (٣٠ يونيو ١٩٨٩)</u>:

بموجب هذا المرسوم تم تعليق الدستور الانتقالي للعام ١٩٨٦، وحل جميع أجهزة الحكم السيادية والتشريعية والتنفيذية، وتكريس جميع سلطاتها التشريعية في يد مجلس ثورة الإنقاذ الوطني، الذي أعلن أنه يمثل الشرعية السياسية والدستورية، ويمثل إجماع الشعب في جمهورية السودان.

<u>المرسوم الدستوري الثاني لسنة ١٩٨٩ (٣٠ يونيو ١٩٨٩)</u>:

بموجب هذا المرسوم تم إعلان حالة الطوارئ في جميع أرجاء البلاد، وحُلَّت جميع الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والجمعيات، وصودرت ممتلكاتها. وفُرِض الحظر على

التجمعات، إلا بإذن من مجلس قيادة الثورة، إضافة لإلغاء جميع تراخيص الصحف والمؤسسات الإعلامية غير الحكومية. ومنح ذلك المرسوم المجلس العسكري لثورة الإنقاذ الوطني سلطات مطلقة وغير محدودة تمثلت في التالي:

أ. الاستيلاء (مع جواز التعويض) على الأراضي والبضائع والنقد من أجل المصلحة العامة.
ب. الاستيلاء (وبلا تعويض) على الأراضي والنقد المشتبه في مخالفتها القانون.
جـ. حظر نشاط الأشخاص والأشياء أو تقييد تحركاتهم.
د. تنظيم وإدارة السلع والخدمات والأسواق.
هـ. تعيين الأشخاص للخدمة العسكرية أو المدنية (مع منحهم مقابل عن ذلك).
و. فصل العاملين في الخدمة العامة، أو إنهاء آي التزامات عامة (مع جواز التعويض).
ز. اعتقال الأشخاص الذين يشتبه في أنهم يهددون الأمن السياسي أو الاقتصادي (مع جواز الاستئناف إلى مجلس الثورة) وتتراوح العقوبات على مخالفة هذا الآمر ما بين السجن لمدة عام وعقوبة الإعدام. ولمجلس الثورة حق تشكيل محاكم خاصة لمحاكمة المتهمين بموجب قانون الطوارئ.

في مساء يوم الجمعة ٣٠ يونيو ٨٩ صدرت القرارات الرئاسية من قائد الانقلاب العميد عمر حسن أحمد البشير بإعفاء كل القيادة العليا للقوات المسلحة. كان على رأس القائمة الفريق أول فتحي أحمد علي، القائد العام للقوات المسلحة السودانية، وأكثر من سبعة وعشرين ضابطاً من رتبة اللواء، وهم كل من تبقى في الخدمة من ضباط الدفعات الثالثة عشر وحتى الخامسة عشر. بعد تلك القرارات التي ضمت قرار تشكيل «مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني»، وضح للقوات المسلحة والشارع السوداني أن السلطة الجديدة تتكون من ضباط وطنيين من رتبة العميد فما دون، وأن القيادة العليا للقوات المسلحة بعيدة عن الأمر. وضح أيضا من تكوين مجلس ثورة الإنقاذ الوطني ــ لقلة من الناس ــ الهوية الحقيقية للانقلاب الجديد. كانت الحقيقة معروفة لبعض السياسيين والمثقفين، ومعروفة أكثر لضباط القوات المسلحة الملتصقين بالعمل السياسي السابق ضد الدكتاتورية المايوية، الذين ساهموا بفعالية في انحياز القوات المسلحة للانتفاضة الشعبية في أبريل ١٩٨٥. بنفس القدر كانت بعض قيادات الأحزاب، ممن لديها امتدادات سياسية داخل القوات المسلحة، مدركة تماماً لهوية الانقلاب، ومدى ارتباطه بالجبهة الإسلامية. فالعميد عمر البشير كادر إسلامي معروف، وقد انكشفت حقيقته بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥.

«تؤكد (الدستور) أن العقيد عمر حسن مسؤول المخابرات بسلاح المظلات بالخرطوم بحري هو أحد العناصر النشطة في تنظيم جماعة الترابي، وأنه بالتعاون مع ضباط آخرين في الاستخبارات العسكرية من بقايا مايو يعدون العدة للقيام بانقلاب عسكري».[1]

انطلت الخدعة على القوات المسلحة، وعلى الجزء الأعم من الشعب السوداني الذي خذله حال فترة الديمقراطية الثالثة. وساعد أكثر في تصديق قومية واستقلالية سلطة الانقلاب الجديد ما أعلن عن اعتقال كل القيادات السياسية، وفرض الحراسة على الدور والمنشآت الحزبية، وأن الأمين العام للجبهة الإسلامية الدكتور حسن الترابي، والعديد من كوادر الجبهة، قد أودعوا السجن العمومي في كوبر، وأن الحراسة قد فرضت على مقر الجبهة الإسلامية في منطقة الخرطوم «٢» وعلى صحف الحزب، وعلى رأسها صحيفة «الراية»، الناطقة باسم الجبهة الإسلامية، مثلها مثل بقية الأحزاب.

تمكنت سلطة الجبهة الإسلامية الجديدة من إحكام قبضتها على القوات المسلحة فور نجاح انقلابها في الثلاثين من يونيو. كانت لديهم ــ كما أشرنا في فصل سابق ــ خطة دقيقة ومفصلة لتأمين السلطة الجديدة عبر إجراءات سريعة ومتلاحقة. عنصر التفوق في تلك الخطة هو المعلومات المفصلة للخارطة السياسية داخل القوات المسلحة. ساعد أيضا في ذلك النجاح الكبير، تغلغلهم واختراقهم الكامل لإدارة الاستخبارات العسكرية عبر كوادرهم المنظمة، وخاصة العقداء كمال على مختار وحسن عثمان ضحوي وعبدالرزاق الفضل. فقوائم تصنيف الضباط مجهزة منذ فترة طويلة، ولذا لم تكن هنالك أي معوقات للبدء فورا في إبعاد العناصر الأكثر خطورة على السلطة الجديدة.[2] لابد من الإشارة هنا إلى أن أحداث انتفاضة أبريل ١٩٨٥ قد أظهرت بوضوح معظم الضباط الناشطين سياسياً، والذين تصدوا في حركة رفض واضحة وحاسمة لقيادة القوات المسلحة، وأجبروها على اتخاذ قرار الانحياز لجانب الشعب، والإطاحة بالرئيس جعفر نميري.

خلال الأسبوعين الأولين من عمر النظام، وتحديداً حتى منتصف يوليو ١٩٨٩، تمت إحالة أكثر من مائتي ضابط إلى التقاعد، وأعقب ذلك إحكام القبضة الأمنية على كل الوحدات العسكرية في منطقة العاصمة القومية الخرطوم، وصدرت التوجيهات بمنع الضباط المبعدين من دخول القيادات والوحدات العسكرية. بدأت الأجهزة الأمنية، خاصة «جهاز أمن الجبهة الإسلامية» ــ الذي طفا إلى السطح ــ في فرض رقابة ورصد مستمرين على الضباط المبعدين الذين

---

[1] مجلة الدستور اللندنية، العدد ٣٩٦ الصادر في ٧ أكتوبر ١٩٨٥.

[2] السر أحمد سعيد، السيف والطغاة،- صفحة ١٧٥.

يخشى منهم، وقد وضح دورهم في دفع القوات المسلحة لمساندة انتفاضة أبريل ١٩٨٥. برغم كل تلك الإجراءات التحوطية من السلطة الجديدة، بدأت حركة الرفض داخل القوات المسلحة في التصاعد، وبدأ الضباط في فضح خداع النظام للجماهير الذي ادعى قومية التوجه، وبدأ الجهر بصوت عالٍ بحقيقة انتماء أعضائه لتنظيم الجبهة الإسلامية.

إعادة بناء تنظيم الضباط الأحرار

لحقت أكبر ضربات الإبعاد والإحالة للتقاعد بـ «تنظيم الضباط الأحرار»، الذي كان له القدح المعلّى في مساندة «انتفاضة أبريل ١٩٨٥» داخل القوات المسلحة للإطاحة بالنظام المايوي. خلال الأسبوعين الأولين من عمر النظام الجديد، تم إبعاد ما يقرب من الخمس وعشرين من قيادات «**تنظيم الضباط الأحرار**»، وبنفس القدر تعرض «**تنظيم تجمع الشعب السوداني**» وهي المجموعات ذات الارتباط مع حزب البعث العربي الاشتراكي، لضربات سريعة ومتلاحقة، وتم إبعاد الضباط المصنفين كبعثيين. قطعاً كان هنالك العشرات من الضباط الذين ليست لديهم انتماءات سياسية أو تنظيمية محددة، ورغم ذلك تم إبعادهم من الخدمة في نفس الفترة لإظهارهم الرفض بصورة أو بأخرى لاستلام الجبهة الإسلامية السلطة عبر انقلاب باسم قيادة القوات المسلحة كذباً وزوراً، وتقويض النظام الديمقراطي الشرعي الذي جاء بعد ستة عشر عاماً من الدكتاتورية البغيضة.

في الأسبوع الأخير من شهر يوليو ١٩٨٩، تم ترتيب عقد لقاء لقيادات عسكرية نشطة ومعارضة لانقلاب حزب الجبهة الإسلامية، للتفاكر حول توحيد الجهود العسكرية والتصدي للمقاومة داخل القوات المسلحة. عقد الاجتماع في منزل بضاحية «بُري» بالخرطوم، بعد إجراءات تأمينية صارمة، وحضرته عدة قيادات أبعدت من القوات المسلحة. حضر ذلك الاجتماع العميد علم الهدى محمد شريف «القائد السابق للواء المدرع الأول والذي اعتقل فجر يوم الانقلاب وأقصي من الخدمة في نفس اليوم»، العميد محمد أحمد الريح، العقيد محمد أحمد قاسم، وآخرين بالإضافة لشخصي. ناقش ذلك الاجتماع بتفصيل دقيق مدى سيطرة السلطة الجديدة على الأوضاع، وأمّن الجميع على ضرورة سرعة التصدي لانقلاب حزب الجبهة الإسلامية قبل أن يتمكن من تثبيت أقدامه بصورة أكثر صلابة. تم في ذلك الاجتماع حصر حجم الخسائر التي حاقت بمجموعات الضباط الوطنيين والديمقراطيين، ووضعت خطة لسرعة إعادة التنظيم في كل

الوحدات العسكرية. كان الإنجاز الأكبر لذلك الاجتماع هو قرار توحيد الجهود داخل القوات المسلحة، دون اعتبار لأي تحفظات سياسية، والعمل بأسرع ما يمكن لإسقاط نظام حكم الجبهة الإسلامية، لما يشكله من مخاطر كبيرة على قومية القوات المسلحة، وعلى استقرار وتماسك ووحدة الوطن.

رغم المتابعة والرصد الأمني، تواصلت خلال شهر أغسطس ١٩٨٩ اجتماعات قيادات التنظيم الموحد للضباط المعارضين للنظام. شارك الفريق عبدالرحمن سعيد نائب رئيس هيئة الأركان السابق، والعميد عبدالعزيز خالد، القائد المبعد من لواء الدفاع الجوى الأول في الاجتماعات اللاحقة، وتم تكوين مكتب قيادي من ستة أعضاء لقيادة التنظيم.. تَواصَل العمل بهدوء وحذر داخل معظم الوحدات العسكرية لاستقطاب الضباط وضباط الصف وتنظيمهم في خلايا صغيرة جاهزة للتحرك في خطة متكاملة للتصدي لانقلاب الجبهة الإسلامية. رغم كل الحذر في التحرك، والضوابط الأمنية الصارمة التي وضعتها مجموعة القيادة، لوحظ تسرب معلومات عن النشاط العسكري المعارض لأجهزة أمن النظام.

شكل النظام الجديد في تلك الفترة لجنة أمنية عليا ترأسها العميد الزبير محمد صالح، وعضوية العقيد مهندس عبدالرحيم محمد حسين، المقدم بكري حسن صالح، والرائد الهادي عبدالله، وجميعهم من القيادات العليا في التنظيم الإسلامي الذي نفّذ انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩. كانت المهمة الأساسية لتلك اللجنة هي رصد التحركات داخل القوات المسلحة، واتخاذ كل الإجراءات الممكنة لتأمين سلطة حكومة الجبهة الإسلامية الجديدة. في الأسبوع الأخير من شهر أغسطس ١٩٨٩، تسلمت قيادة التنظيم الموحد تقريراً من داخل الإستخبارات العسكرية بتفاصيل ما دار في اجتماع اللجنة الأمنية الأخير. كان فحوى التقرير مزعجاً، إذ جاء فيه أن المعلومات التي توفرت لأجهزة أمن النظام تؤكد انتظام عمليات استقطاب وتجنيد وبناء خلايا مضادة لما أسموه بـ«ثورة الإنقاذ» في معظم الوحدات العسكرية في منطقة الخرطوم. توفرت للأجهزة الأمنية معلومات عن ضلوع الفريق عبدالرحمن سعيد، والعميد عبدالعزيز خالد، والعميد عصام الدين ميرغني في ذلك النشاط، وهم الذين يقودون التحرك المضاد الذي رصد في وحدات عسكرية عديدة. لم تكن لدى أجهزة أمن النظام معلومات دقيقة عن حجم هذا التحرك، ولذا فقد تقرر تكثيف المراقبة والرصد، ودفع عناصر موالية للنظام لاختراق تلك المجموعات. في مرحلة لاحقة من ذلك الأسبوع، اقترحت اللجنة الأمنية اعتقال الضباط الذين وردت أسماءهم في التقارير، إلا أن ذلك الاقتراح رفض بناء على توصية رئيس الأركان الجديد، الفريق إسحاق إبراهيم عمر، والذي

رأى ضعف القرائن لإجراء تلك الاعتقالات، وإلى أن التحفظ العسكري على الضباط المشتبه فيهم سيكون مجهداً، إذ أنهم لا زالوا معتبرين في الخدمة العسكرية.[1]

استمرت سلطة نظام الجبهة الإسلامية خلال شهر سبتمبر ١٩٨٩ في تنفيذ مخطط تصفية القوات المسلحة من أي عناصر تشكل مخاطر، فتوالت قوائم إحالة الضباط للتقاعد وصارت تصدر بمعدلات أسبوعية. على الصعيد السياسي المعارض بدأت القوى السياسية المعارضة في تنظيم صفوفها، وعُقِدَت اجتماعات داخل سجن كوبر، حيث كان العشرات من قادة الأحزاب السياسية والكوادر معتقلين. تمت إجازة مسودة «**ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي**»[2] كأول وثيقة سياسية تؤكد وحدة كل القوى السياسية في مقاومة انقلاب يونيو ١٩٨٩، الذي نفذته الجبهة الإسلامية. أرسلت مسودة الميثاق إلى القواعد خارج السجن لدراستها والإجماع عليها، وتسلمت قيادة التنظيم الموحد تلك الوثيقة ممثلة للقوات المسلحة، حيث تمت دراستها والموافقة عليها باسم القوات المسلحة. جاءت تلك المشاركة في صياغة وإعداد مسودة ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي بداية جادة في انتظام القوات المسلحة السودانية كضلع ثالث مع الأحزاب والنقابات في انطلاق معارضة موحدة لنظام الجبهة الإسلامية، عبر كيان «التجمع الوطني الديمقراطي».

ازدادت خلال ذلك الشهر حملات المراقبة اللصيقة والرصد المستمر للقيادات العسكرية النشطة في التعبئة وتوحيد الجهود بهدف التحرك المضاد. صَعُبَت التحركات وإمكانية تأمين الاجتماعات القيادية، ونتيجة لتلك الظروف تقرر أن يتم تسليم كل قيادة العمل العسكري المعارض لضباط عاملين في الخدمة وغير معروفين لأجهزة أمن النظام. كان واضحا أن الأجهزة الأمنية ستقوم باعتقالات تحوطية، وقد تأكد ذلك من المعلومات المفصلة التي تلقاها التنظيم من داخل تلك الأجهزة. كان على رأس تلك القيادات العاملة التي تصدت لقيادة العمل التنظيمي اللواء محمد على حامد «أبو العوض»، والذي عُرِفَ بشجاعته الأدبية، وقدراته كضابط مميز، قومي التوجه. هنالك أيضا قادة متوسطي الرتب لديهم القدرات لتولى مسئوليات القيادة، مثل العقيد أسامه عبدالرحيم سعيد، والمقدم تاج السر العطا، والمقدم كمال إسماعيل، ويمكن إسناد كل المهام المطلوبة لهم، بمسانده عشرات الضباط من رتب مختلفة. انتظم العمل بصورة ملحوظة بعد انسحاب القيادات المُتابَعَة والمرصودة من الواجهة. لقد قامت القيادات الجديدة بجهد كبير في تعبئة القوات

---

[1] ينص القانون العسكري على أن يعتبر الضابط في الخدمة لمدة ثلاث أشهر بعد تاريخ إحالته للتقاعد.

[2] دُرِسَ ميثاق التجمع في اجتماع قيادي وأعيدت صياغة الفقرة الخاصة بالقوات المسلحة وأرسل إلى التجمع مع موافقة القوات المسلحة عليه.

المسلحة، وإعادة تنظيم القواعد، والإعداد لتحرك مضاد بأسرع ما يسمح بـه تكملـة التحضـير والظروف الملائمة.

في صباح يوم الجمعة ٢٩ سبتمبر ١٩٨٩، عقد اجتماع لتقييم الموقف حضره عـدد مـن القيادات العسكرية التي سبق أن قامت بتسليم مهامها لضباط آخرين، وإن كانت مستمرة في تقديـم المشورة والعون. كانت لدى الحضور معلومات مفصلة عن قرار لجنـة أمـن النظـام بـإجراء اعتقالات تحوطية وسط ضباط القوات المسلحة الذين أثبتت التقارير ضلوعـهم فـي مخططـات تستهدف النظام. جاء على رأس قائمة الإعتقالات المتوقعة الفريق عبدالرحمن سـعيد، والعميـد عبدالعزيز خالد، والعميد عصام الدين ميرغني، وكان القرار بضرورة ابتعاد تلك القيادات عـن العمل المضاد بصورة كاملة. قُدِّمَ اقتراح بسفر تلك المجموعة إلى المملكة العربية السـعودية أو مصر للتمويه، وتحويل انتباه أجهزة الأمن بعيداً عن التحركات والنشاط المضاد الذي يجرى داخل القوات المسلحة. لم يتم تنفيذ ذلك الاقتراح تماما، فقد تعذّر سفر الفريق عبدالرحمن سـعيد الـذي طلبت منه القيادة العامة إخلاء المسكن الحكومي الذي كان يشغله قبل نهاية ذلك الشهر، والعميـد عبدالعزيز خالد لأسباب أخرى، بينما تمكنتُ شخصياً من مغادرة الخرطوم صبـاح السـبت، ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩، على طائرة متجهة إلى القاهرة.[1] وكما كان متوقعاً، بدأت الاعتقالات فـي يـوم الأحد، الأول من أكتوبر ٨٩، حيث اعتقل الفريق عبدالرحمن سعيد، والعميد عبدالعزيـز خـالد، وضابط آخر من المدرعات، وتم اقتيادهم ــ بصورة غير كريمة ــ تحت حراسة مشـددة إلـى معتقل بشارع «المك نمر» بالخرطوم، وهو عبارة عن منزل خالٍ أتبع لجهاز الأمن، ولتبدأ بعـد ذلك سيرة **«بيوت الأشباح»**.. أو المعتقلات السرية، التي صارت السمة المميزة للقهر والتعذيـب وانتهاكات حقوق الإنسان طوال حقبة التسعينات في ظل نظام الجبهـة الإسـلامية الحـاكم فـي السودان.

---

[1] أصيب أفراد أمن الجبهة الإسلامية القومية بالدهشة عند حضورهم لاعتقال (المؤلف)، واكتشافهم سفره إلى الخارج.

خطة الجبهة الإسلامية لتأمين السلطة

الجيش الإنقاذي الإسلامي

في مارس من العام ١٩٩٠، كشف الأمين العام للجبهة الإسلامية، الدكتور حسن الترابي، أبعاد مخطط حزبه للسيطرة الكاملة على القوات المسلحة السودانية، وتحويلها إلى جيش إسلامي خاضع تماما للحزب. جاء ذلك في لقاء له مع بعض كوادر الحزب ونشطاء إسلاميين ضمتهم جلسة نقاش في منزل القطب الإخوانى عثمان خالد مضوى في مدينة لندن ببريطانيا. قال دكتور الترابي: «**إن الجيش السوداني قد بني على إرث استعماري، والإنقاذ تهدف إلى تغيير ذلك الواقع.. وإن ٧٥ في المائة من ضباط وجنود الجيش هم أعضاء في الجبهة الإسلامية أو لديهم توجهات إسلامية.. وبقية الضباط والجنود هامشيون ولا تأثير لهم**».[1]

كانت المؤسسة العسكرية تشكّل الهاجس الأكبر لسلطة الجبهة الإسلامية الجديدة، ولذا لا بد أن تكون الأسبقية الأولى لتنفيذ الخطة الموضوعة من قبل لتأمينها تماماً، والسيطرة عليها. فالجبهة الإسلامية تدرك تماماً أن القوات المسلحة السودانية قومية التوجه والانتماء، وترفض أي هيمنة حزبية، وسوف تقاوم السلطة الجديدة ما لم تحدث تغييرات جذرية داخلها. جاء في دراسة أعدها الفريق فتحي أحمد علي عن التدمير المنظّم والمدروس الذي تعرضت له القوات المسلحة السودانية خلال الأشهر الأولى التي أعقبت استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة ما يلي: «**بعد بحث مستفيض للظروف المتوقع مرور نظام الجبهة بها منذ قدومه، كان لابد من وضع سياسة واضحة للتعامل مع عملية تأمين النظام بحيث تضمن فاعليتها، تنفيذها واستمرارها، وذلك بتحديد الأخطار المتوقعة في كل موقع ومرحلة من مراحل تطور النظام. ووضع كل ما من شأنه منعها من الظهور أو إزالتها مبكرا متى ما ظهرت، أو مواجهتها بقوة وعنف إن هي استفحلت وتمكنت من تحقيق نجاحات أي كان حجمها. كانت المؤسسة العسكرية في صدر الاهتمامات، وقد بنيت سياسة التعامل مع الأخطار التي يتوقع بروزها في تلك المؤسسة على الآتي:**

---

[1] نشر النص في مجلة الوطن العربي التي تصدر في لندن خلال العام ١٩٩١.

أ. رغم عدم الثقة في المؤسسة العسكرية ككل، إلا أن الإسراع في تصفيتها غير عملي لأسباب تتعلق بالحرب في الجنوب، وإعلان أن الثورة قد فجرتها القوات المسلحة وسيكون إصلاح حالها أسبقية أولى.. وبنفس القدر لا يوجد بديل آني لتلك القوات بحجمها الكبير من كوادر حزب الجبهة الإسلامية المحدودة العدد في الأساس والمحدودة الخبرة، والمطالبة بالقيام بالكثير من الأعباء في إدارة السلطة.

ب. الحاجة المؤقتة لبعض الرتب العليا ذات الخبرة لإدارة دولاب العمل العسكري والإداري في تلك المؤسسة.

جـ. التخلص التدريجي من العناصر غير الموالية، بحيث يبدأ بالخطرة جداً، فالخطرة، فالأقل خطراً، وذلك على فترات متقاربة.

د. إجراء تنقلات واسعة في فئة الضباط، وإبدال مواقعهم من آن لآخر، بحيث لا يمكنهم السيطرة القيادية المؤثرة على جنودهم، والتي قد تمهد لهم استخدام وحداتهم ضد النظام. تركيز كل السلطات القيادية في الوحدات في أيدي ضباط موالين للنظام، بغض النظر عن رتبهم ووجود ضباط أعلى منهم في ذات الوحدات، وذلك برغم التأثير السلبي لهذا الإجراء على الانضباط العسكري.

هـ. أن تفرض رقابة صارمة على كبار الضباط وغيرهم ممن لا يتوقع ولاءهم، تمنعهم من أي تحرك نشط، ونقل الضباط الذين يُخشى منهم ولم يحن بعد وقت التخلص منهم بالفصل النهائي إلى مناطق العمليات، مع فرض رقابة دائمة عليهم ـ واضحة ومستترة ـ تساعد على التخلص منهم في أي وقت، وتجعلهم تحت ضغط نفسي دائم.

و. القيام بعملية إحلال منظمة وعاجلة، يتم خلالها استيعاب أكبر عدد من كوادر حزب الجبهة في المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، لاسيما أن كثير من العناصر قد سبق تدريبها في تخصصات عسكرية وأمنية عديدة في أفغانستان وإيران، وفي مرحلة أخيرة بسهل البقاع في لبنان. شهدت الفترة القصيرة الماضية تجنيد المئات من الكوادر كضباط، وضباط صف في كل مناحي تلك القوى، وتجنيد دفعة كاملة في الكلية الحربية من طلاب الجبهة الإسلامية الملتزمين.

ز. إعادة النظر في القوانين السائدة في المؤسسة العسكرية وتعديلها بأوامر مؤقتة، بحيث تتلاءم ومتطلبات تثبيت النظام الجديد، وتدعم سياساته وتوجهاته في بناء الجيش الإسلامي.

حـ. وضع خطة لقيام قوات موازية ترتكز على عناصر حزب الجبهة الإسلامية في الأساس، يكون هدفها الأساسي ـ والمستتر ـ هو حماية النظام من أي تحرك مضاد مصدره المؤسسة العسكرية، وهدفها الثانوي ـ المعلن ـ هو معاونة القوات المسلحة في أداء مهامها الوطنية، خاصة الحرب الجهادية في الأقاليم الجنوبية».[١]

تأمين الجبهة الداخلية

كان النصف الثاني من العام ١٩٨٩ فترة حالكة السواد على الشعب السوداني، الذي عرف طوال تاريخه بالتسامح والمودة والإخاء واحترام الآخرين. أرادت الجبهة الإسلامية أن تغير ذلك الموروث العظيم إلى نقلة حادة من ثقافة العنف والقهر والبطش، تأمينا لسلطتها، واستمرارها في الحكم. طوال التاريخ السياسي الحديث للسودان، ولخمس عقود خلت، ظلت القوى السياسية الثلاث الفاعلة، وأعني بها الأحزاب والنقابات والحركة الطلابية، هاجس وعنصر تخوف كل الدكتاتوريات التي عصفت بالسودان.

احتوت «خطة تأمين السلطة ـ أو حماية الجبهة الداخلية»، كما كانت تبحث تحت ذلك المسمى في اجتماعات لجنة الأمن العليا ـ على مراحل تنفيذ متعددة، ويتطلب تنفيذها السرعة والعنف وبدون مهادنة، لضمان إسكات أي معارضة للنظام الجديد. امتلأت كل سجون السودان خلال الستة أشهر الأولى من حكم الجبهة الإسلامية بالمعتقلين السياسيين، ومارست أجهزة أمن الجبهة التعذيب الوحشي على نطاق واسع لإرهاب المعارضين وإسكاتهم خوفاً وهلعاً. تعاظم ذلك السلوك الإرهابي مع نهاية العام، وبدأت لأول مرة عمليات الاغتيال المتعمد، والاختفاء القسري. اختفي العديد من أبناء الأقاليم الجنوبية بعد اعتقالهم بتهم مساندة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ورجّحت الكثير من المصادر تصفيتهم بواسطة أجهزة الأمن ليلاً في مناطق نائية غرب مدينة أمدرمان.

أصبحت القوى الحزبية والنقابات والحركة الطلابية الهدف الأول والأسبقية القصوى في الملاحقة كما نصت خطة التأمين، وقد طالها الكثير من القهر والتنكيل في تلك الأشهر كما يأتي:

---

[١] المصدر: دراسة القيادة الشرعية المعارضة: سياسة نظام حزب الجبهة الحاكم تجاه القوات المسلحة .. نوفمبر ١٩٩٢.

- **الأحزاب السياسية:**

استمرت الاعتقالات في صفوف قيادات وكوادر الأحزاب بصورة يومية متصاعدة، وقد بلغت أعداد المعتقلين بنهاية شهر ديسمبر ١٩٨٩ أكثر من مائتين من تلك القيادات، تم توزيعهم في سجون العاصمة والأقاليم. بدأت في تلك الفترة ظاهرة إرهاب وتعذيب القيادات الكبيرة. تعارف السودانيون طوال تاريخهم السياسي الطويل على احترام وتقدير القيادات السياسية التي كان لها دوراً مميزاً في الحياة السياسية، بغض النظر عن القبول أو الاختلاف معهم، وقد كان ذلك الحال طوال فترتي الدكتاتورية الأولى والثانية. كانت حادثة الإرهاب والتعذيب النفسي الذي تعرض له رئيس الوزراء الأخير الصادق المهدى في ليلة الثلاثاء ٣ أكتوبر ١٩٨٩ معلماً بارزاً في تجاوز سلطات الجبهة لكل الخطوط الحمراء، وتأكيداً لاستعدادها للقيام بكل ما هو منكر في سبيل استمرار وتعزيز قبضتها على الحكم. **«تم اقتياد الصادق المهدى من السجن العمومي في كوبر بعد الساعة الحادية عشر ليلا إلى أحد منازل جهاز الأمن المجهولة (بيوت الأشباح) حيث تعرض طوال تلك الليلة لإهانات وتجريح متعمد، وهدد بالتصفية الجسدية، ثم أعيد قبل الفجر إلى الحبس الانفرادي في السجن».**[1] لم يكن ذلك إلا رسالة لكل القيادات السياسية السودانية، وتهديد واضح لتلك القيادات بما ينتظرهم إن لم يستكينوا.. وكأن الجبهة الإسلامية تردد المثل السوداني الشعبي «كبير الجمل».. أما أجهزة إعلام النظام، فقد بدأت في ممارسة الاغتيال المعنوي للقيادات بإلصاق كل أنواع التهم، ووصمهم بكل المفاسد.. كانت المحاكمة المفبركة التي واجهها عضو مجلس السيادة السابق السيد إدريس البنا في نهاية ذلك العام خير مثال للنهج الممعن في الظلم والتشفي.

- **النقابات:**

تعرضت القيادات النقابية في تلك الفترة إلى أقصى قدر من القهر والتعذيب والنفي.. أرسل العشرات من القيادات النقابية إلى «سجن شالا»، قرب مدينة الفاشر في أقصى غرب السودان، وهو سجن ناءٍ، ومعروف بصعوبة ظروفه المناخية والمعيشية.. هنالك أربعة نقابات نالت القدر الأكبر من الاهتمام وهى، نقابة الأطباء، نقابة الصيادلة، نقابة المحامين ونقابة أساتذة جامعة الخرطوم، لما لتلك النقابات من دور رائد في مناهضة

---

[1] حسن أحمد الحسن، اغتيال الديمقراطية في السودان- ص ١٠٧/١١٢.

الدكتاتوريات، ولما لها أيضاً من تأثير كبير على المجتمع السياسي السوداني.. تكرست ظاهرة التعذيب الوحشي، وأصبحت ممارسة طبيعية ضد النقابيين بعد إضراب الأطباء الشهير في نوفمبر من ذلك العام.. في الرابع من ديسمبر ١٩٨٩ قُدِّم نقيب الأطباء، د. مأمون محمد حسين، والدكتور سيد محمد عبدالله، سكرتير النقابة، إلى «محكمة أمن دولة» أصدرت حكماً بإعدام النقيب، وسجن السكرتير لمدة خمسة عشر عاماً.

- **الحركة الطلابية:**

في بداية الأمر تُرِكَت معالجة وتحييد الحركة الطلابية لكوادر الجبهة الإسلامية في الاتجاه الإسلامي المتغلغل في الجامعات والمعاهد.. كانت تلك الكوادر التابعة للجبهة تقوم بالإبلاغ عن أي نشاطات، وتتولى أجهزة أمن الجبهة الإسلامية أمر الاعتقال والتعذيب والإرهاب.. قبل نهاية العام ١٩٨٩ تعاظم رفض الحركة الطلابية، وشهدت جامعة الخرطوم احتكاكات مستمرة بين الطلاب المعارضين للدكتاتورية الجديدة وطلاب الاتجاه الإسلامي.. في مساء يوم الاثنين الرابع من ديسمبر ١٩٨٩، تم اغتيال الطالب «بشير الطيب»، وهو عضو في الجبهة الديمقراطية اليسارية، وطالب بالسنة الخامسة في كلية الآداب بجامعة الخرطوم.. نفذ ذلك الاغتيال عن عمدٍ مع سبق الإصرار الطالب فيصل حسن عمر[1] أحد كوادر الجبهة المتشددين، والطالب في السنة الثالثة في كلية الآداب.. فجرت تلك الحادثة الغضب الطلابي، واندلعت المظاهرات في جامعة الخرطوم تطالب بالتحقيق القضائي وتطبيق العدالة.. جاء رد فعل السلطات الأمنية عنيفاً، وقمعت تلك المظاهرات بمنتهى العنف والوحشية.. أطلقت النار على الطلاب العزل فقتل طالبين، هما شهيدة الحركة النسائية والوطن الأولى «التايه أبوعاقله»، الدارسة في كلية التربية، والطالب «سليم محمد أبوبكر» من كلية الآداب.. كانت تلك أيضاً رسالة واضحة لكل الحركة الطلابية والمعارضة على أن النظام الحاكم لن يتردد في استخدام أقصى قدر من العنف لتأمين واستمرار سلطته.

لم تكن رسالة العنف والإرهاب موجهة للحركة السياسية فقط، بل كانت تستهدف كل الشعب السوداني، بجميع طوائفه ومجالات عمله واهتماماته.. شمل ذلك التجار، والرأسمالية الوطنية، فأعدم رجل الأعمال «مجدي محجوب»، والطيار «جرجس القس يُسْطُسْ»، والمواطن الجنوبي

---

[1] حسن أحمد الحسن، مصدر سابق- ص ١٠٧/١١٢.

«أركانجلو أقاداو»، بعد اتهامهم بالاتجار في العملة الأجنبية.. نسيت الجبهة الإسلامية ـ أو تناست ـ أن بعض أساطينها كانوا هم أول من أدخل تجارة العملات الأجنبية في البلاد، وكانوا هم ـ بواعزٍ تنظيمي منها ـ أول من تعامل في تجارة العملات الصعبة خارج قنوات النظام المصرفي.. ولكن.. كل شئ يهون في سبيل تأمين الجبهة الداخلية واستتباب الأمن!!

خلاصة عن القهر و الإرهاب

في الرابع عشر من شهر فبراير ١٩٩١، خاطب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، الأستاذ فاروق أبو عيسى، «عضو لجنة التنسيق العليا للتجمع الوطني الديمقراطي» الدورة ٤٦ للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي عقدت في جنيف بسويسرا.. كان ذلك الخطاب الضافي وثيقة إدانة كاملة الأبعاد لما قامت به الجبهة الإسلامية من قهر وإرهاب، وانتهاك ممعن لحقوق الإنسان السوداني في تلك الفترة القصيرة من حكمها للسودان.. أورد أدناه مقتطفات من تلك الوثيقة الدامغة لأنها اشتملت على خلاصة ما دار في تلك الفترة:

«...استطاعت مجموعة من ضباط الجيش، بكل أسف، أن تستولي على السلطة بانقلاب عسكري في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩، وأن تطيح بالحكومة القائمة والمنتخبة ديمقراطيا، وتصدر مرسومين تم بموجبهما تعليق الدستور وحل أجهزة الخدمة العامة وحل الجمعية التأسيسية والتنظيمات النقابية وحظر كافة الأحزاب ومصادرة حرية التعبير والتجمهر وحرية الصحافة. كما قامت سلطات الانقلاب العسكري باعتقال جميع قادة الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية على الفور، وقد بلغت حصيلة الاعتقالات في اليوم الثالث للانقلاب ٢٩٠ معتقلا، وحتى يحافظ الإنقلابيون على سلطتهم قاموا بطرد ما يزيد على خمسمائة ضابط من القوات المسلحة وثلاثمائة وتسعين من ضباط الشرطة وما يزيد عن الألف وخمسمائة من العاملين بالدولة، من بينهم مهنيين ودبلوماسيين وقضاة وأطباء وموظفين في الخدمة المدنية، وما تزال أعمال الفصل التعسفي جارية حتى الآن. أنشأ ما يسمى بـ "مجلس قيادة الثورة" محاكم عسكرية خاصة لتحاكم كافة أنواع الجرائم، خاصة تلك التي تتصل بالفساد أو الفتنة.. وتطبق هذه

المحاكم التي تتبع إجراءات إيجازية قانون الطوارئ، ولا تسمح بظهور محام مدافع عن المتهم.. وفيما بعد تم استبدال تلك المحاكم بما سميت "محاكم أمن الثورة" والتي تتكون مثل سابقتها من ضباط القوات المسلحة وتتبع نفس الإجراءات الإيجازية وتطبق قانون الطوارئ ولا تسمح كقاعدة عامة بظهور مترافعين عن المتهمين أمامها مهدرة بذلك حقوق المتهمين في أن يترافع عنهم محامون.. وتختص هذه المحاكم بنظر كافة أنواع الجرائم خاصة ما يتصل منها بالفتنة أو بشبهة معارضة النظام العسكري.. وقد أصدرت المحاكم مؤخرا أحكاما بإعدام خمسة أشخاص تم اتهامهم بجرائم مختلفة. ومن بين الذين صدر بحقهم حكم بالإعدام وتم تنفيذه بالفعل رجل الأعمال الشاب ذي الثلاثة وثلاثين ربيعا مجدي محجوب والذي اتهم بحيازة عملات أجنبية. وبعد بضعة أيام تم تنفيذ حكم الإعدام في حق مواطن سوداني آخر هو مساعد طيار بالخطوط الجوية السودانية يدعى جرجس القس يُسْطُسْ بتهمة حيازة عملات أجنبية.

وفى ديسمبر أصدرت إحدى محاكم النظام الاستثنائية حكما بالإعدام بحق الدكتور مأمون محمد حسين القائد النقابي البارز في نقابة أطباء السودان وذلك لاتهامه بالتحريض والمشاركة في إضراب للأطباء استمر أسبوعا واحدا، والسجن لمدة ١٥ عاما على زميله الدكتور سيد محمد عبدالله، ولم يتم تخفيف هذا الحكم حتى الآن بالرغم من كافة المناشدات الدولية التي تمت، وما زالت حياة الدكتور مأمون مهددة بالخطر نتيجة احتمال تنفيذ حكم الإعدام المسلط على رقبته في أي لحظة.

في ظل هذه الظروف استمرت حملات الإعتقالات، بل وأصبحت في الحقيقة روتيناً يومياً. وقد بلغ عدد المعتقلين طبقا للمعلومات التي وردت إلينا وأكدتها عدة مصادر أخرى ما يزيد على ألف وخمسمائة معتقل، ويقوم بهذه الإعتقالات جهاز أمن الثورة وهو جهاز تم إنشاؤه مؤخرا من عسكريين ومدنيين من بين الأصوليين الذين يدينون بالولاء للنظام. وتتم أغلب هذه الاعتقالات بعد منتصف الليل إبان سريان حظر التجوال، ويؤخذ المعتقل إلى واحد من عدة بنايات لم تكن معروفة في السابق كمكاتب لأجهزة الأمن، أشهرها منزلان يطلق على أحدهما "بيت الشيطان" وعلى

الآخر "بيت الأشرار" ويجلد المعتقل بمجرد إيصاله إلى أحد هذه الأماكن ما بين ٤٠-٦٠ جلدة بالسياط أو الخراطيش. وهذه تعرف عند المعذبين بـ"الوجبة الأولى".. يؤمر المعتقل بعدها بالجلوس على الأرض حيث يصب عليه الماء المثلج، ثم يوضع المعتقل بعدها في مرحاض بلا نوافذ لا تتعدى مساحته ١٨٠ × ١٠٠ سم مملوء بالماء والقاذورات إلى ارتفاع قدم ونصف مع ثلاثة معتقلين آخرين.. ويظل المعتقلون الأربعة وقوفا على تلك الحالة لمدة أربعة أيام يمنعون خلالها من الذهاب إلى دورات المياه لقضاء الحاجة أو التبول، وهو أمر يسمح به مرة واحدة فقط في الأسبوع، مما يضطر البعض للتبول في ملابسهم.. وعندما يؤخذ المعتقل لقضاء الحاجة يتعرض للركل والضرب بأعقاب البنادق والشتم في الطريق من وإلى دورة المياه.. ويمنع المعتقلون من تعاطي الدواء للمرضى منهم ومن استعمال المياه لغسل الأيدي أو الاستحمام لمدة أسبوعين، كما يمنعون من إقامة الصلوات أو النوم.. ويتعرضون أيضا لصنوف أخرى من التعذيب مثل الضرب بالعصي والحرق بالسجائر والتهديد بالتصفية الجسدية وبالاغتصاب والنفخ عن طريق استخدام خراطيش المياه والإعدام الصوري.

السيد الرئيس

إن الممارسات الوحشية التي تتم في حق المحتجزين والمعتقلين السياسيين والنقابيين في غيبة رقابة سلطة قضائية مستقلة تهدد حياة المحتجزين وتعرضهم للتصفيات الجسدية، خاصة إن التعذيب الذي تقوم به السلطات العسكرية ضد المحتجزين يعتبر نهجا طارئا وجديدا على الحياة السياسية في السودان. إذ لم يسبق في ظل أي نظام حاكم منذ الخمسينات أن وقعت مثل هذه الممارسات.. كما أن احتجاز المعتقلين والتحقيق معهم بعيدا عن الأماكن الطبيعية والمعدة رسميا للتحقيق أو السجن يهدد باختفاء البعض، ناهيك عن الظروف غير الإنسانية التي تحيط بالمعتقلين في سجن شالا وبورتسودان وغيرهما والتي تؤدى إلى الإصابة بالأمراض الصدرية

التصدي الأول: حركة مارس ١٩٩٠

مزيدٌ من الثقة.. مزيدٌ من الإعداد

قادت تلك الخطط العنيفة والفاعلة في مواجهة أي تحركات مضادة، وبهدف تأمين سلطة «الإنقاذ» الجديدة، إلى تباطؤ حركة الإعداد والتجهيز لتحرك مضاد تقوم به القوات المسلحة.. اصطدم قادة التنظيم الذي توحد داخل القوات المسلحة لإسقاط النظام بصعوبات عديدة في إعادة تنظيم القواعد، وتجهيزها لتحرك عسكري مضاد.. كانت القبضة الأمنية وحجم قدرات الرصد والاختراق التي أظهرتها سلطة «الإنقاذ» أكبر من كل التوقعات، وقد ساعد في نجاحها بصورة أكثر ضعف الحذر والحس الأمني لدى معظم أفراد الشعب السوداني.

برغم كل تلك الظروف الصعبة استمرت حركة التعبئة والاستقطاب داخل وحدات القوات المسلحة، وفي مطلع العام ١٩٩٠، أي بعد مضي ما يقارب الستة أشهر على انقلاب الجبهة الإسلامية، كان الأمر قد أصبح سباقاً بين سلطة النظام الأمنية والعسكرية، وحركة الرفض والمقاومة داخل القوات المسلحة.. استمرت سلطة النظام في التصفية المدروسة للقوات المسلحة وإحلال البدائل، بينما كانت قيادة «التنظيم الموحد» والعناصر الرافضة تسابق الزمن حتى لا تفقد كل كوادرها بمرور الوقت، وتواجه بواقع جديد يتمثل في غرس المئات من كوادر الجبهة الإسلامية في كل الأجهزة القيادية والأمنية والتشكيلات المقاتلة.[1] أدى التسارع في التجهيز والإعداد إلى حدوث أخطاء وثغرات أمنية كبيرة في كل خطط التحرك المضاد لإسقاط النظام، فقد تم استقطاب وتجنيد العديد من الضباط وضباط الصف دون استقصاء دقيق أو رصد وتصنيف أمني حذر، الشيء الذي فتح المجال لحدوث اختراقات من أجهزة أمن الجبهة الإسلامية، والحصول على معلومات مستمرة عن التحركات المضادة للنظام، والبدء في ملاحقتها بلا هوادة.

---

[1] شمل تعيين كوادر النظام في القوات النظامية في العام ٩٠/٨٩ التالي:

أ. الكلية الحربية: الدفعات ٤١، ٤٢ و٤٣ بعدد ٣٦٠ طالب لكل دفعة.

ب. كلية الشرطة: الدفعات ٣٧، ٣٨ و٣٩ بعدد ٩٠ طالب لكل دفعة.

جـ. كلية السجون: الدفعات ٢٦ و٢٧ بعدد ٦٥ طالب لكل دفعة.

د. كل ضباط جهاز الأمن من مختلف الرتب (١٨٦ ضابطاً).

قبل نهاية العام ١٩٨٩ وقع ما يمكن أن نسميه انقساماً في حركة التصدي من داخل القوات المسلحة لسلطة الجبهة الإسلامية.. بدأت مؤشرات ذلك الانقسام بتغيب عدد من أعضاء قيادة التنظيم الموحد عن اجتماعات هامة وحاسمة.. كان تغيب العقيد محمد أحمد قاسم وعدم حضوره الاجتماعات المحددة هو الملفت للنظر، فقيادات التنظيم الأخرى تدرك سيطرة قاسم التنظيمية والقيادية على أكثر من أربعين ضابطاً منتشرين في معظم الوحدات العسكرية بالعاصمة القومية.. جرت محاولات عديدة لإعادة الترابط القيادي إلى التنظيم، ولكنها اصطدمت برفض العقيد محمد أحمد قاسم حضور الاجتماعات بحجة وجود اختراقات أمنية تتطلب تجميد التحركات والاجتماعات في تلك الفترة.. كان واضحاً أن مجموعات العقيد محمد أحمد قاسم قد بدأت في عمل تنظيمي مستقل، بعيداً عن أي سيطرة مركزية موحدة يمكن أن تحشد كل الجهود في عملية واحدة تهدف لإسقاط النظام.. استمرت المجموعات الأخرى تحت قيادة اللواء محمد على حامد في الإعداد والتجهيز، وبذا أصبح التشرذم والانقسام واقعاً يجب التعايش معه، وقد قاد ذلك لاحقاً إلى إضعاف وفشل كل التحرك المضاد داخل القوات المسلحة السودانية.

في مطلع العام ١٩٩٠ وضح أن هنالك تنظيمان يتسابقان داخل القوات المسلحة لتعبئة واستقطاب الضباط وضباط الصف، وتكملة خططهم للقيام بانقلاب عسكري مضاد لسلطة الجبهة الإسلامية.. التنظيم الأول هو «تنظيم الضباط الأحرار» تحت قيادة اللواء محمد على حامد «أبوالعوض»، ويضم أعداداً كبيرة من الضباط العاملين في الخدمة والمتقاعدين، معظمهم دون انتماءات سياسية سابقة، وإن غلبت عليهم التوجهات الديمقراطية والقومية الوطنية، وجمعهم الرفض لسيطرة حزب الجبهة الإسلامية على مقاليد الأمور، ووحد بينهم معاداتهم للدكتاتورية والسياسات التي طبقها نظام الجبهة الإسلامية بتفريغ القوات المسلحة من العناصر الوطنية والديمقراطية والقومية. أطلق فيما بعد على هذا التنظيم ومجموعة الضباط وضباط الصف المنتمين إليه اسم «**حركة مارس ٩٠**».

أما التنظيم الثاني فقد عمل أيضاً تحت مسمى سرياً هو: «**حركة الخلاص الوطني**»، وإن كان يضم مجموعة كبيرة من تنظيم عمل في فترة الدكتاتورية المايوية تحت اسم «تجمع الشعب السوداني»، ومعظم ضباط ذلك التنظيم كانوا ذوي توجهات بعثية. ضم هذا التنظيم أيضاً ــ كما اتضح لاحقاً من سير وتسلسل الأحداث ــ ما يقرب من المائة ضابط من العاملين في الخدمة والمتقاعدين، واستطاع أيضاً استقطاب عدد كبير من الضباط الديمقراطيين والقوميين الرافضين لسلطة الدكتاتورية الجديدة. أما قيادات ذلك التنظيم فكانت ذات انتماءات واضحة لحزب البعث

العربي الاشتراكي، وعلى رأس تلك القيادة الفريق طيار خالد الزين، اللواء عثمان بلول والعقيد محمد أحمد قاسم، والأخير هو القيادة التنفيذية والدينمو المحرك في التنظيم. أطلق على ذلك التنظيم فيما بعد، وعلى الحركة المضادة التي نفذها اسم «**حركة أبريل/رمضان ٩٠**»، وهو التاريخ الذي شهد التحرك، وانتهى بالمذبحة المأساوية المعروفة لكل قياداته ومعظم كوادره.

تطور تنظيم حركة مارس ٩٠ وخطة التنفيذ

في نهاية شهر يناير من العام ١٩٩٠، استطاع «تنظيم الضباط الأحرار» تحت قيادة اللواء محمد علي حامد «**حركة مارس ٩٠**» من تحقيق تنظيم وانتشار كبير داخل معظم قيادات ووحدات القوات المسلحة في منطقة الخرطوم. تم بناء خلايا تنظيمية في قيادة القوات المسلحة، وخاصة في إدارة الاستخبارات، وكل وحدات منطقة العاصمة القومية، وقد تفاوتت قوة وتركيز التنظيم من مكان إلى آخر. من تسلسل الأحداث فيما بعد، ومن أقوال الشهود، كان انتشار ذلك التنظيم بصورة مركزة في التشكيلات والوحدات التالية:

أ. سلاح الأسلحة والذخيرة.

ب. سلاح المهندسين.

جـ. سلاح المظلات.

د. القوات المدرعة.

هـ. اللواء الأول، دفاع جوي.

بنت «حركة مارس ٩٠» خطتها للقيام بانقلاب عسكري مستندة على العوامل التالية:

أ. ضعف الكوادر التابعة للجبهة الإسلامية في معظم وحدات العاصمة وسهولة عزلها وتجريدها من السلاح في لحظة التنفيذ.

ب. وجود حالة رفض صامتة داخل القوات المسلحة لانقلاب حزب الجبهة الإسلامية وسيطرتها على مقاليد السلطة في يونيو ٨٩.

جـ. تفشي ظاهرة اللامبالاة وعدم الرغبة في الانغماس في أي عمل سياسي وسط قطاعات مؤثرة داخل القوات المسلحة، وبالتالي عدم توقع أي رفض إيجابي لأي تحرك انقلابي، وقد ثبت ذلك من نجاح تنظيم الجبهة الإسلامية في الاستيلاء على السلطة بقوة لم تزد عن الثلاثمائة من الضباط والجنود وكوادر تنظيم الجبهة الإسلامية.

د. تأكيد قيادات من التجمع الوطني الديمقراطي بمساندة الانقلاب فور نجاحه، وتعبئة الشارع السياسي لمساندة التغيير وعودة الحكم الديمقراطي.

تم تحديد ساعة الصفر لـ «حركة مارس ٩٠» لتكون في تمام الساعة السادسة من مساء اليوم الأول من رمضان الموافق ٢٨ مارس ١٩٩٠. تبدأ ساعة الصفر للتحرك وتنفيذ المهام عند أذان المغرب وانتهاء اليوم الأول من شهر الصيام. جاء اختيار ذلك التوقيت للاستفادة من الصعوبة المعروفة في صيام اليوم الأول في صيف الخرطوم القائظ الحرارة، ولتوقع تراخي قبضة السلطة الحاكمة وأجهزة الأمن وكوادرهم المنتشرة في كل الوحدات العسكرية. سيصعب في زمن الإفطار، وخلال الساعات القليلة التي تعقب الإفطار، حشد أي كوادر عسكرية تابعة لحزب الجبهة الإسلامية للتحرك المضاد. بنفس القدر توقعت قيادة الحركة إفطار معظم قيادات الجبهة الإسلامية في منازلهم، وبالتالي سهولة إجراء أي اعتقالات مطلوبة.

كانت خطة تنفيذ التحرك مبسطة ولا تتطلب تحركات ملحوظة للقوات المشاركة، وتقضي بتنفيذ انقلاب مصغر داخل كل قيادة أو وحدة عسكرية، والسيطرة عليها من الداخل بواسطة خلايا التنظيم كما يلي:

أ. أن تتم ترتيبات ليكون معظم أفراد خلايا التنظيم في كل قيادة أو سلاح من ضباط وضباط صف مناوبين و"توبتجية" وضمن قوة الاستعداد في اليوم الأول من رمضان.
ب. كل الضباط المتقاعدين من أعضاء التنظيم يكونوا على استعداد لدخول وحداتهم السابقة وقت الإفطار، لتعزيز خلايا التنظيم العاملة في الوحدات، وإكمال السيطرة عليها.
جـ. يتم حصر كل الضباط وضباط الصف المعروفين بانتمائهم للجبهة الإسلامية والمشبوه فيهم قبل يوم التنفيذ، وأن يلقى القبض عليهم عند التحرك ويجردوا من السلاح.
د. تفرض السيطرة على الكباري الرئيسية في العاصمة المثلثة، وعلى مدخل القيادة العامة بواسطة الدبابات التي تحرس تلك المناطق وموجودة فيها عند بدء التحرك. استطاع تنظيم «حركة مارس ٩٠» تجنيد واستقطاب عدد من أطقم تلك الدبابات، وعليه تقرر أن يتم السيطرة عليها وقيادتها بواسطة أعضاء التنظيم من ضباط سلاح المدرعات، على أن ينضم لهم ضباط آخرين من المتقاعدين. شملت الخطة المواقع الحيوية المحددة لتوظيف قوة الدبابات، وهى عدد اثنين دبابة في المتوسط في كباري أمدرمان، الخرطوم، شمبات وكوبر، إضافة للقوة التي تقوم بحراسة مداخل القيادة العامة والمكونة من أربعة دبابات.

هـ. السيطرة على مباني واستوديوهات الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون في أمدرمان ستقوم بها وحدة سلاح المهندسين الموجودة أصلاً في حراسة المنطقة.

و. إعتقالات كوادر النظام الأساسية أسندت مهمتها لعناصر من الشرطة العسكرية وعناصر من «المباحث المركزية» تحت قيادة العقيد ح. ص.[1] إضافة لقوة من «الاحتياط المركزي» التابع لوزارة الداخلية.

نجح تنظيم «حركة مارس» في ضم عضوية مؤثرة من ضباط الشرطة، وكان تركيز الخطة على الاستفادة القصوى من وحدات «المباحث المركزية»، وعرباتها المجهزة بأنظمة اتصالات لاسلكيه، إضافة لقوة «الاحتياط المركزي» التي تتواجد بمنطقة «أبوحراز» جنوبي الخرطوم. أما اعتقال رئيس النظام الحاكم الفريق عمر البشير فتقرر في الخطة أن يتم من داخل القيادة العامة بتحرك قوة صغيرة من وحدة حرس الحدود والشرطة العسكرية إلى منطقة سكنه المجاورة لسور القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم.

كانت تلك الخطة العامة التي وضعتها قيادة «حركة مارس ٩٠» للتحرك في اليوم الأول من رمضان للاستيلاء على السلطة واستعادة الديمقراطية، بمباركة ومساندة من بعض قيادات «التجمع الوطني الديمقراطي».. ولكن كتب لتلك المحاولة الأولى الفشل.

الاختراق والإخفاق

بلا شك أن الجبهة القومية الإسلامية من أكثر التنظيمات السياسية السودانية التي أجادت فنون العمل الأمني، ويعود هذا التفوق إلى دورات الأمن الكثيرة التي تلقتها كوادرها القيادية في إطار التعاون «الإسلامي الأممي» خلال حقبة الثمانينات في أفغانستان وإيران، وفي مرحلة لاحقة في سهل البقاع بلبنان. كانت خطة تأمين انقلاب الجبهة الإسلامية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ تقضي بعدم إشراك بعض كوادرهم الغير معروفة داخل القوات المسلحة، على أن يُتركوا كعناصر ساكنة وقادرة على اختراق أي تحركات مضادة مستقبلاً. بعد نجاح انقلاب وسيطرة الجبهة الإسلامية على مقاليد السلطة، صدرت التوجيهات لتلك العناصر الساكنة بادعاء وإظهار الرفض للانقلاب، والدعوة جهراً برفض الدكتاتورية وإقحام القوات المسلحة في السياسة، وحتي يكونوا طعماً شهياً لاستقطاب أي عناصر تفكر في التحرك المضاد من داخل القوات المسلحة.

---

[1] حجب الاسم لأنه لازال في الخدمة العاملة.

خلال الأشهر الست الأولى بعد انقلاب ٣٠ يونيو ٨٩، استطاعت العناصر المدسوسة والمخترقة من كوادر الجبهة القومية الإسلامية تحقيق نجاحات كبيرة في كشف المعارضين للسلطة الجديدة، وتسليط الضوء على العديد من البؤر المضادة لنظام «الإنقاذ». كانت معظم قوائم الإبعاد والإحالة للتقاعد التي تصدر في القوات المسلحة تستند على معلومات العناصر المخترقة لبنية ومجتمع القوات المسلحة السودانية. أكبر النجاحات التي حققتها تلك العناصر المدسوسة كان في اختراق وكشف محاولة مارس ١٩٩٠، ـ وفيما بعد ـ كشف وإحباط عملية «أنا السودان» التي خططت لها القيادة الشرعية للقوات المسلحة وقادها الفريق الشهيد فتحي أحمد علي في أغسطس ١٩٩١.

جاءت الضربة القاضية «لحركة مارس ٩٠» من اختراق ناجح نفذه ببراعة «الرائد هاشم البدري»، الذي استطاع اختراق خلايا تنظيم «حركة مارس ٩٠» في سلاح المهندسين بمنطقة أمدرمان. بلا شك أن أجهزة النظام كانت تتملك الكثير من المعلومات عن النشاط المضاد لسلطة «الإنقاذ» داخل القوات المسلحة نتيجة لعوامل عديدة، منها:

أ. طبيعة المجتمع السوداني المفتوح وقلة الحذر الأمني والتكتم الذي يتميز به معظم الأفراد العاديين في كل طبقات الشعب السوداني.

ب. سوء تقدير كبير لقوة وتماسك وقدرات النظام الجديد، ويكفي ما قاله أحد ظرفاء أمدرمان للدلالة على الاستهانة بهم: «**لو زبّلوهم.. الخريف ده ما يتموه!!**».. [1]

جاءت نكبة «حركة مارس ٩٠» من سلاح المهندسين ـ كما ذكرنا ـ والذي تمكنت الحركة من العمل داخله بنجاح وبناء تنظيم منتشر ومتماسك. كانت مجموعة ضباط سلاح المهندسين مكلفة بأكبر المهام، وهي الاستيلاء على مباني واستوديوهات «الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون»، وإعلان بيان اندحار سلطة الجبهة الإسلامية. استطاع «الرائد هاشم البدري» إرسال معلومات دقيقة ومستمرة عن التحرك المتوقع في سلاح المهندسين، كما استطاع أيضاً معرفة التاريخ المتوقع للتنفيذ، وبالتالي تيسرت مهام أجهزة الأمن في الرصد الدقيق ومتابعة كل العناصر المكشوفة، وأخيراً التحرك في الوقت المناسب لإحباط كل المخطط.

---

[1] الزبالة تعني هنا روث البهائم الذي يستخدم في السودان من ضمن مواد أخرى في بناء وتبييض الجدران الخارجية للمنازل. نسب ذلك القول للأستاذ «سَينا».

بدأت الإعتقالات في يوم ١٥ مارس ٩٠ في سلاح المهندسين أولاً، حيث اعتقل أحد عشر ضابطاً وعدد من ضباط الصف. وتوالت الاعتقالات فشملت أعداداً أخرى من الضباط العاملين في القيادة العامة ووحدات العاصمة الأخرى، وعدد من الضباط المتقاعدين من القوات المسلحة، وضابط متقاعد من الشرطة هو «الرائد جمال الطيب الشافعي»، الذي تم تصنيفه لاحقاً كأحد القادة الرئيسيين في تنظيم «حركة مارس ٩٠».

التعذيب والتحقيق

في التاسع عشر من مارس ١٩٩٠ بلغ عدد المعتقلين من الضباط أربعة وثلاثين ضابطاً. تم التحفظ على الضباط العاملين في القوات المسلحة في ميس ضباط مدرسة المشاة في كرري، وشكلت لهم لجان تحقيق من الاستخبارات العسكرية تحت إشراف «العميد كمال علي مختار»، وهو كادر معروف من كوادر الجبهة الإسلامية. أما الضباط المتقاعدين فقد تم اعتقالهم بواسطة جهاز الأمن الذي تسيطر عليه كوادر الجبهة الإسلامية المدنية التي أُلحقت بتلك الأجهزة بعد انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وقد تم التحفظ عليهم في حراسات جهاز الأمن الخاصة، وتحديداً في منزل بالخرطوم يقع في شارع السيد عبدالرحمن، وقد كان مستخدماً بواسطة لجنة الانتخابات العامة خلال الفترة الديمقراطية.

تم تشكيل لجنة تحقيق للضباط المتقاعدين برئاسة العقيد عمر بخيت، وهو ضابط أمن عمل في أجهزة أمن الحقبة المايوية، وعضوية اثنين من ضباط الأمن، هما المقدم شرطه عبده عبد الله والرائد أمن محمد الحاج ـ «ود الحاج» ـ الذي اشتهر لاحقاً بالقسوة المفرطة في التعذيب وتنفيذ أحكام الإعدام في أبريل من نفس العام.

يبدو أن التحقيق الأولي قد أشار إلى ضلوع عدد من قيادات حزب الأمة، ويرجح أن الأمر أتى من رصد أجهزة الأمن لاجتماع عقد في منطقة ودنوباوي بأمدرمان وحضره «العقيد كمال إسماعيل» الذي تنتمي أسرته إلى طائفة الأنصار. بناء على تلك المعلومات تم اعتقال الفريق المتقاعد فضل الله برمه ناصر، والفريق المتقاعد مهدي بابو نمر، والملازم عبدالرحمن الصادق المهدى، والسيد عبدالرحمن فرح رئيس جهاز الأمن السابق، والسيد عبدالرسول النور حاكم كردفان السابق، وهم جميعاً ينتمون إلى أسر أنصارية أو قيادات في حزب الأمة.

شهدت فترة التحقيق مع ضباط «حركة مارس ٩٠» بداية التعذيب المكثف مع ضباط القوات المسلحة، في محاولة لإجبار المعتقلين على الاعتراف وكشف كل أبعاد المحاولة. تعرض ضباط «حركة مارس ٩٠» لصنوف ووسائل تعذيب عديدة رصدتها منظمات حقوق الإنسان، ووثقتها بشهادات مكتوبة، كانت على النحو التالي:

أ. الإيقاف على الأرجل داخل برميل مفتوح لمدد طويلة حتى ١٢ ساعة بدون شروب أو قضاء الحاجة.

ب. الحرمان من الأكل والشرب والنوم لمدة يومين يتم بعدها التحقيق.

جـ. الإغراء بالمساعدة خلال المحاكمة إن أدلى المتهم بمعلومات عن الآخرين.

د. التهديد بأن المحاكمة ستكون صارمة في حالة عدم التجاوب مع المحقق.

هـ. الحبس الانفرادي في زنازين ضيقة، وبعضها دورات مياه.

و. الإذلال والإهانة المستمرة، وإجبار المعتقلين على النوم في الأرض، وتقديم طعام رديء وماء في أواني قذرة، والحرمان من الاغتسال لفترة طويلة، وتحديد زمن الذهاب لدورة المياه في وقت معيّن لكل مجموعة من المعتقلين.[1]

تحت وطأة التعذيب المكثف، انهار أحد الضباط المشاركين وأدلى باعترافات كاملة عن كل تفاصيل الإعداد لـ «حركة مارس ٩٠»، وأسماء المشاركين فيها. تم تسجيل تلك الاعترافات في أشرطة تسجيل صوتي، واستخدمت بواسطة لجان التحقيق في مواجهة العديد من المعتقلين الآخرين.

في أثناء التحقيق مع ضباط وضباط صف «حركة مارس ٩٠»، وقعت «حركة أبريل ٩٠» والتي استطاعت السيطرة على أجزاء من العاصمة، وأطارت صواب وتماسك النظام، وتلى ذلك المحاكمات السريعة والاعدامات التي طالت كل من ورد اسمه في التحقيقات. كانت ردة الفعل العربية والعالمية قوية، مما دفع سلطات الجبهة الإسلامية إلى محاولة تهدئة الموقف وإرجاء المحاكمات التالية التي تَحدَّدَ لها أن تحاكم كل من ورد اسمه في التحقيقات الجارية منذ كشف محاولة مارس ٩٠. ثبت فيما بعد أن تخوف العقيد محمد أحمد قاسم من وجود اختراق أمني كان في محله. ففي شهر مايو من العام ١٩٩٠ أدلى رئيس حكومة الإنقاذ الفريق عمر البشير بحديث صحفي أكد فيه تلك الحقائق:

---

[1] التعذيب في السودان ــ المنظمة السودانية لحقوق الإنسان، فرع القاهرة ــ ١٩٩٢.

«أولاً: الذي قام بالعملية الأخيرة (ويقصد بها حركة أبريل ١٩٩٠) هو تنظيم سياسي يغلب عليه الطابع العقائدي، وهو تنظيم قديم داخل القوات المسلحة السودانية بدأ العمل قبل انتفاضة آذار/نيسان مارس/أبريل ١٩٨٥ بزمن طويل. وكانت جماعة هذا التنظيم تحاول الاستيلاء على السلطة أيام النميري وأيام الانتفاضة وبعد نجاح الانتفاضة وأثناء فترة الحكم الانتقالي الذي ترأسه الفريق عبدالرحمن سوار الذهب. كان أيضاً لهذا التنظيم نشاط واضح، وبموجب هذا النشاط الانقلابي تم إبعاد عدد من الضباط الأعضاء في هذا التنظيم من الخدمة العسكرية في تلك الفترة. وإبعاد بعض هؤلاء الضباط جعلهم يستمرون بنشاط أكبر داخل التنظيم، ونشطت حركتهم داخل القوات المسلحة بين الضباط والجنود لاستقطابهم. والهدف الأساسي لهذا التنظيم هو الاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب العسكري. ومؤخراً اكتشفنا الآتي: هناك تنظيمان يعملان داخل القوات المسلحة للاستيلاء على السلطة. الأول منهما هو الذي حدثتك عنه ويقوده اللواء المتقاعد عثمان إدريس بلول والثاني يقوده اللواء محمد علي حامد، ومن المفارقات الطريفة أن تنظيم اللواء بلول يطلق على تنظيم اللواء حامد أسم (جماعة أمريكا). وقد تمت مؤخرا لقاءات تنسيقية بين هذين التنظيمين في إحدى القرى القريبة من الخرطوم. وكان نشاط المجموعة التي في الخدمة الأكثر تأثيراً والأكثر خطورة كما كنا نعتقد. ولذلك قمنا باعتقال جماعة التنظيم الثاني، تنظيم اللواء محمد علي حامد، وهناك ضباط كان لهم ارتباط بالحركة ولكن نشاطهم كان ضعيفاً. هؤلاء صنفوا مجموعة (ب) فيما صنفت مجموعة اللواء حامد مجموعة (أ) وهي المجموعة التي تم اعتقالها قبل المحاولة الانقلابية بفترة، ووضعنا المجموعة (ب) والتي كنا نعتقد إنها الأقل خطورة تحت المراقبة الأمنية والنشاط الأساسي لها كان وسط الضباط المتقاعدين. واعتقدت المجموعة (ب) أي مجموعة اللواء بلول أن أنسب الأوقات لتنفيذ الانقلاب ضد السلطة هو هذه الفترة التي انشغلت فيها أجهزة الأمن والاستخبارات بملاحقة المجموعة (أ) التي تم اعتقالها واستجوابها وملاحقة أعضائها».[1]

---

[1] مجلة الوطن العربي، العدد رقم ١٦٦-٦٩٢ الصادر يوم الجمعة ١٨ مايو ١٩٩٠.

محاكم حركة مارس ٩٠

في محاولة لتهدئة ردود الفعل العنيفة بعد جريمة النظام في مذبحة أبريل ٩٠، أرجأت محاكمة ضباط «حركة مارس ٩٠» حتى منتصف شهر مايو من ذلك العام. تم تشكيل محاكم عسكرية ترأسها ضباط تنظيم الجبهة الإسلامية داخل القوات المسلحة، وتكونت هيئة المحكمة العسكرية من العقيد سيد فضل كنّه، والعقيد محمد الخنجر، ومثل الاتهام فيها ضابطي الاستخبارات العقيد محمد عبده إلياس والعقيد محمد على عبدالرحمن. عقدت جلسات المحاكم في مدرسة المشاة بمنطقة كرري شمال مدينة أمدرمان، وكانت الجلسات تبدأ بعد العاشرة مساء، حيث يبدأ فرض حظر التجوال في العاصمة القومية الخرطوم. قدم لتلك المحاكمات عدد أربعة وعشرون ضابطاً، واثنان وأربعون ضابط صف. في بداية المحاكمة رفض اللواء ــ الشجاع ــ محمد على حامد «أبو العوض» خلع حزام الوسط «القايش» ورفض حلف اليمين، وأصر على أن يكون جالساً خلال انعقاد الجلسة، وقد قال في بداية المحاكمة عن هيئة المحكمة وممثلي الاتهام من الاستخبارات: **«ديل الطّمناهم وربيناهم وباعوا القوات المسلحة رخيصة لحزب الجبهة الإسلامية»**.

كانت إجراءات المحاكمة تبدأ بقراءة وثيقة الاتهام بواسطة ضابط الاستخبارات العسكرية، ثم يسأل المتهم: «مذنب أم غير مذنب».. وبعدها يتم إحضار شهود الاتهام، وهم جميعاً من الذين أدلوا باعترافات تحت وطأة التعذيب الشديد. أصدرت المحكمة العسكرية حكماً بإعدام اللواء محمد علي حامد قائد محاولة مارس ٩٠، والرائد شرطة متقاعد جمال الدين الطيب الشافعي الذي اعتبرته المحكمة أكثر المتهمين ضلوعاً في تخطيط المحاولة، وقد رفعت تلك الأحكام إلى رئيس سلطة النظام الذي قام بتخفيف الحكمين إلى السجن المؤبد تحت ضغوط المنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي.

ضباط محاولة مارس ١٩٩٠

تمت محاكمة عدد ٢٤ ضابطاً و٤٢ ضابط صف في محاولة مارس ٩٠، وهي قائمة شرف في التضحية ونكران الذات، والتصدي للدكتاتورية العسكرية، ومساندة نضال الشعب السوداني لاستعادة الديمقراطية وحكم القانون، وهم:

١. لواء ركن محمد على حامد «أبو العوض» — الإعدام رمياً بالرصاص
٢. رائد شرطة جمال الدين الطيب الشافعي — الإعدام رمياً بالرصاص
٣. عقيد عبدالمعين العشا — تجريد، طرد، وسجن مؤبد
٤. عقيد عبدالرحمن عبدالمطلب — تجريد، طرد، وسجن ١٠ سنوات
٥. مقدم طيار عادل محمد عبداللطيف — تجريد، طرد، وسجن ١٠ سنوات
٦. مقدم عصام محجوب مختار — تجريد، طرد، وسجن ١٠ سنوات
٧. مقدم متقاعد سيد عبدالكريم حسن — السجن ١٠ سنوات
٨. عقيد متقاعد سايمون لوال — السجن ٧ سنوات
٩. عقيد الطيب عبدالله مراد — تجريد، طرد، وسجن ٥ سنوات
١٠. عقيد أحمد عبدالرحيم الغالي — تجريد، طرد، وسجن ٥ سنوات
١١. عقيد متقاعد عبدالفتاح كباشي — السجن ٥ سنوات
١٢. مقدم عطا المنان سيد أحمد — تجريد، طرد، وسجن ٥ سنوات
١٣. مقدم طيار طه حسين بابكر — تجريد، طرد، وسجن ٥ سنوات
١٤. مقدم ركن مصطفى محمد صالح — تجريد، طرد، وسجن ٥ سنوات
١٥. رائد عصام إبراهيم أرباب — تجريد، طرد، وسجن ٥ سنوات
١٦. رائد خالد التوم الخضر — تجريد، طرد، وسجن ٥ سنوات
١٧. رائد عبدالوهاب إبراهيم طه — تجريد، طرد، وسجن ٥ سنوات
١٨. عقيد أسامه عبدالرحيم سعيد — تجريد، طرد، وسجن عامين
١٩. نقيب أسامة أحمد الفكي — تجريد، طرد، وسجن عامين
٢٠. عقيد عبدالرحيم على بابكر — الطرد من القوات المسلحة
٢١. نقيب عارف محمد أبو بكر — تجريد، طرد، وسجن ٣ سنوات
٢٢. مقدم متقاعد كمال إسماعيل — السجن عامين
٢٣. نقيب صلاح عبد الغفار — تجريد، طرد، وسجن ٣ سنوات
٢٤. مقدم مورنتا تولو — البراءة

ورد اسم «العقيد تاج السر العطا سورج» في لائحة الاتهام كأحد القادة المتهمين في حركة مارس ١٩٩٠، وكان وقتها في مهمة بالمملكة العربية السعودية حينما بدأت الاعتقالات، وبناء على توجيه «تنظيم الضباط الأحرار» رفض العودة. فصلت قضية العقيد العطا واعتبر هارباً من الخدمة العسكرية، وفي شهر أغسطس ١٩٩٠، انضم العقيد العطا إلى «القيادة الشرعية» المعارضة في الخارج.

تقييم حركة مارس ٩٠

بعد مرور سنوات عديدة على كشف محاولة «تنظيم الضباط الأحرار» في مارس من العام ١٩٩٠، وضحت الكثير من الحقائق، وبدراسة متأنية لأسباب إخفاق تلك الحركة الشجاعة التي ضمت في صفوفها العشرات من ضباط وضباط صف القوات المسلحة السودانية تتضح العديد من الحقائق والملابسات:

أولاً: إن العامل الأساسي والأكثر تأثيراً في إخفاق ذلك التحرك أتى من الاستهانة المطلقة بالعدو (Underestimation of Enemy).. لم تكن القوات المسلحة لتصدق أن تنظيم الجبهة الإسلامية الذي وثب إلى السلطة بانقلاب شارك فيه ما يقارب الثلاثمائة فرد وبضع دبابات فقط يملك المقدرات على الاحتفاظ بالسلطة. كان هنالك تقييم خاطئ لقدرات تنظيم الجبهة الإسلامية الأمنية، ولم يكن هناك من يصدق أن ذلك التنظيم لديه عناصر خامدة وأخرى مزروعة في القوات المسلحة، وفي كل طبقات وهياكل الدولة السودانية. بعد معرفة القوات المسلحة لهوية الانقلاب، وبدء حملات الطرد والإبعاد لضباط هم قدوة في الشجاعة والعلم والانتماء للوطن، بدأ التسابق والتطوع والانخراط في العمل المضاد. جاهرت بعض القيادات بالعداء والتذمر فتم رصدها، وفي حمى الإسراع للتصدي للنظام الشمولي الجديد، أسقطت الكثير من قواعد الأمن في العمل السري. كان هنالك العشرات من الضباط الذين لم يمارسوا أي عمل سياسي سري طوال خدمتهم العسكرية، ويفتقرون للخبرة التنظيمية، تدافعوا للمشاركة في خلايا رفضٍ بدأت بناء نسيجها في كل التشكيلات والوحدات العسكرية. كانت لتلك الغفلة آثارها الضارة على مراحل الإعداد والتخطيط.. فالجبهة الإسلامية كانت متحسبة لبدء العمل المضاد. بعد إعادة «تنظيم الضباط الأحرار» لنشاطه في شهر أغسطس ٩٠، وبدء بناء الخلايا المنتظمة داخل وحدات القوات المسلحة، بدأت المؤشرات والمعلومات تصب في جهاز أمن الجبهة الإسلامية، وقاد ذلك إلى تضييق دوائر الرصد والمراقبة.

ثانياً: أجاد أمن الجبهة الإسلامية خطط الاختراق المضاد ونجحت عناصر راكدة منهم في اختراق خلايا مؤثرة، وكان أكبر نجاحاتهم اختراق «الرائد هاشم البدري» للتنظيم في منطقة أمدرمان، وخاصة سلاح المهندسين ذو الدور الأساسي في خطة التحرك.

ثالثاً: تغاضي بعض القيادات عن التوجيهات الصادرة لهم من قيادة التنظيم بتطبيق أقصى قدر من الحذر في تجنيد ضباط الصف، وألا يتم إعطاء تنوير أو تحديد مهام لأفراد حتى

صدور الأمر بذلك من قيادة التنظيم، وقبل ساعات فقط من «ساعة الصفر» وبدء التحركات الفعلية.

رابعاً: تجنيد عناصر من الضباط تعتبر «محروقة» ـ تعبير أمني ويعني مرصودة من أجهزة الأمن ـ أو عُرفت بالانفتاح وعدم ضبط اللسان والتصرفات، وكان لذلك آثاراً سلبية عديدة.

خامساً: وأخيراً.. كان أكبر عوامل الإخفاق في فشل الحفاظ على التنظيم الموحد لكل القوات المسلحة، وما تم من بعثرة الجهود في تنظيمين متطابقين في الأهداف. جاء ذلك من الانقسام الصامت الذي قاده العقيد محمد أحمد قاسم بحجة وجود تسرب لمعلومات أمنية. كان يمكن معالجة الأمر بتجميد الحركة لفترة محددة وإعادة تقييم أمني لكل العناصر **(Re-vetting)**.. ثم تغيير الخارطة التنظيمية لهياكل المناطق والخلايا. ما حدث نتيجة ذلك الانقسام كان هو تجميد عناصر فاعلة وحدوث تخبط وتداخل بين التنظيمين، وتأخر بذلك سير الإعداد والتجهيز. ضعفت القيادة والسيطرة على كل قواعد التنظيم، وقاد ذلك فيما بعد إلى فشل «حركة أبريل ٩٠» التي لم تتمكن من إشراك وحدات حيوية في منطقة العاصمة القومية لعدم وجود الكوادر المنتظمة والملتزمة والموثوق بها.. خاصة عندما نلاحظ ـ عند بدء حركة أبريل ٩٠ ـ أن هنالك ٢٤ من الضباط والقادة وأكثر من ٤٢ ضابط صف كانوا ينتظرون المحاكمات، جلهم من قيادات وكوادر تتصف بالشجاعة والانضباط والتمسك بالهدف التنظيمي، في إسقاط النظام الدكتاتوري الشمولي، واستعادة الديمقراطية وتحقيق السلام.

الفصل التاسع

(المذبحة).. حركة أبريل ١٩٩٠

المواجهة والتحركات المضادة

مؤشرات التحرك

بعد إجهاض «حركة مارس ٩٠» في الخامس عشر من ذلك الشهر، وإلقاء الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الجبهة الإسلامية القومية القبض على ما يقارب الخمس وعشرون ضابطاً، أشارت نتائج التحقيق الأولية بوضوح إلى وجود عمل عسكري آخر كبير معارض لسياسات وتوجهات النظام، ولم تفلح كل حملات الفصل من الخدمة والملاحقة الأمنية الحد من مخاطره. كان أن صدرت التوجيهات لكل الأجهزة الأمنية وكوادر الجبهة الإسلامية المغروسة في القوات المسلحة وكل المؤسسات القومية الأخرى لتكثيف العمل الأمني المضاد، ومحاولة اختراق كل التنظيمات المحتملة. بنفس القدر من الاهتمام رفعت درجة الاستعداد لتأمين الوحدات العسكرية في منطقة العاصمة القومية، وتم دعم تنفيذ تلك الخطة بكل الكوادر الملتزمة المتيسرة في ذلك الوقت.

في يوم الثلاثاء السابع عشر من شهر أبريل بحثت لجنة أمن النظام التي يرأسها اللواء الزبير محمد صالح، ومن أعضائها العقيد عبد الرحيم محمد حسين، والعقيد بكري حسن صالح، والدكتور نافع على نافع، والرائد إبراهيم شمس الدين المؤشرات الدالة على وجود عمل عسكري معارض بعد دراسة التقارير العديدة التي رفعتها الأجهزة الأمنية. تقرر في ذلك الاجتماع تكثيف المراقبة على الضباط المتقاعدين المشتبه فيهم، وإلقاء القبض على أي مشتبه عند الحصول على أي قرائن، ومحاولة الوصول إلى ما يجرى من نشاط مضاد عبر الاستجواب المكثف.

في ذلك الاجتماع، قررت لجنة الأمن إلقاء القبض على اللواء المتقاعد عثمان إدريس بلول، والعقيد محمد أحمد قاسم لوجود معلومات عن نشاطهم في إجراء اتصالات مع ضباط عديدين والقيام بتحركات نشطة ومريبة. تم اعتقال الضابطين المذكورين في مساء نفس اليوم، وبما أن التحريات لم تتوصل إلى معلومات مفصلة، فقد تقرر استمرار التحفظ عليهما. احتجز اللواء عثمان بلول في أحد المنازل المؤمنة التابعة لجهاز الأمن ـ «بيوت الأشباح» ـ[1] في حين تم

---

[1] اعتقل اللواء عثمان إدريس بلول في مساء يوم ١٩٩٠/٤/١٧ ووضع في منزل تابع لجهاز الأمن قرب سيتي بنك بشارع الملك نمر.

التحفظ على العقيد محمد أحمد قاسم في زنزانة بسطح مبنى جهاز الأمن. من هنا يتضح لنا أن أجهزة أمن النظام لم تكن لديها أي معلومات ذات وزن، وفشلت تماما في سبر غور ما كان يجرى تحت السطح. كان شهر رمضان في أواخره، وقد بدأ الاستعداد لعيد الفطر، مما ساعد في عدم متابعة المؤشرات الدالة على النشاط المضاد بفعالية، وأدى أيضا إلى تراخي القبضة الأمنية الشديدة، والحذر والاستعداد المستمرين في صفوف كوادر النظام.

البداية: أجراس الإنذار[1]

بعد الثامنة من مساء يوم الأحد ٢٢ أبريل ١٩٩٠، وصل رقيب من سلاح المظلات إلى مكتب الرائد عادل عبد الحميد، وهو ضابط استخبارات في قيادة سلاح المظلات، وكان مناوباً في تلك الليلة. أبلغ الرقيب بأن لديه معلومات خطيرة عن انقلاب سيتم في تلك الليلة، ورفض الإدلاء بأي معلومات إضافية إلا بحضور العميد كمال علي مختار، نائب مدير الاستخبارات العسكرية. كان أن تم تحركهما سويا إلى مقر إدارة الاستخبارات العسكرية في القيادة العامة للقوات المسلحة، التي وصلاها بعد الثامنة والنصف مساء.

تم استدعاء العميد كمال على مختار على عجل إلى إدارة الاستخبارات العسكرية، حيث تم استجواب الرقيب المذكور حتى الساعة الحادية عشر من مساء ذلك اليوم. كانت المعلومات التي أدلى بها رقيب المظلات في غاية الخطورة، وجاء في خلاصة إفادته ما يلي:

أ. سينفذ انقلاب عسكري في خلال تلك الليلة، وأن معظم الوحدات العسكرية في منطقة الخرطوم ستشارك فيه، كما أن هنالك أيضاً وحدات من شرطة الاحتياطي المركزي ضالعة في الأمر.

ب. إن الاسم الحركي للعملية الانقلابية هو «**الخلاص**» وستكون كلمة السر لتحركات القوات المشاركة «**هدية رمضان**».

جـ. أن الواجب الذي طلب منه تنفيذه هو مقابلة المقدم ركن متقاعد عبد المنعم كرار أمام بوابة الدخول الرئيسية لمعسكر القوات الخاصة (يقع في الاتجاه الشرقي لسور القيادة

---

[1] نشر المؤلف بعض معلومات هذا الفصل في مجلة النافذة، العدد رقم ٣ الصادر في القاهرة بتاريخ أبريل ١٩٩٥. أعاد حزب البعث العربي الاشتراكي (السودان) نشر معظم تلك المقالة في موقعه على شبكة الإنترنت (www.sudanbaath.20m.com) دون الإشارة للمصدر.

العامة وقرب الشارع الرئيسي المؤدى لمنطقة بُري)، وذلك بعد منتصف الليل حيث سيؤمن ومعه ضباط صف آخرين دخوله إلى المعسكر، وقيادته للقوات الخاصة.

كانت تلك المعلومات هي التي أودت بـ«حركة أبريل ١٩٩٠». فرغم المفاجأة وقصر فترة الإجراءات المضادة، إلا أن العميد كمال علي مختار بدأ فورا في قرع أجراس الإنذار واتخاذ إجراءات سريعة. ورغم حالة الخوف والذعر والتخبط التي كانت العامل المشترك في كل تحركات النظام في تلك الليلة، فقد ساهمت تلك الإجراءات المضادة السريعة مع عوامل أخرى في فشل المحاولة.

تأكدت تلك الحقيقة وزمن بداية الإنذار في لقاء صحفي حينما قال رئيس نظام الجبهة الإسلامية الفريق عمر البشير ما يلي: «**نعم لقد عرفنا ساعة الصفر متأخرين. عرفناها في الساعة الثامنة والنصف ليل الأحد. ووصلت الإشارة إلى إدارة الاستخبارات العسكرية، وتم استدعاء ضباط الاستخبارات في المعسكرات المختلفة. الضابطان المسئولان في تلك الليلة في سلاحي المدرعات والمظلات كانا مشاركين في الانقلاب وقاما باعتقال ضابطي الاستخبارات في هذين السلاحين حتى لا يتمكنا من إبلاغ رئاسة الاستخبارات بالحركة الانقلابية**».[1]

استدعى العميد كمال علي مختار قبل منتصف الليل كلا من العقيد عبد الرحيم محمد حسين، والعقيد بكري حسن صالح، والرائد إبراهيم شمس الدين للتشاور في إجراءات إنقاذ الموقف. تم أيضا إبلاغ العميد عمر البشير، رئيس مجلس قيادة ثورة «الإنقاذ» بتلك المعلومات الخطيرة والذي يبدو أنه أخذ الأمر على محمل الجد، فبادر فوراً بمغادرة مقر سكن رئيس الدولة قرب القيادة العامة،[2] وتوجه إلى العيلفون شرقي مدينة الخرطوم بحري حيث اختبأ في منزل عضو الجبهة الإسلامية «الطيب النص» حتى صباح اليوم التالي. في الساعة الواحدة صباحاً من فجر يوم الاثنين ٢٣ أبريل ١٩٩٠ ــ بعد الإنذار الذي أصدرته إدارة الاستخبارات العسكرية ــ أخلى معظم أعضاء مجلس قيادة ثورة الإنقاذ منازلهم دون اصطحاب عائلاتهم، وذهبوا إلى منازل لأقربائهم، وتَلاحَظَ أن أياً منهم لم يقم بارتداء ملابسه العسكرية، أو بادر بالذهاب إلى وحدة عسكرية.

قام العميد كمال علي مختار والرائد إبراهيم شمس الدين باستدعاء وجمع كافة أفراد الاستخبارات والأمن في القيادة العامة، حيث صُرِفَت لهم ملابس عسكرية وأسلحة، وتم توزيعهم

---

(١) صحيفة الوطن العربي، العدد رقم ٦٦١-٦٩٢ الصادرة بتاريخ ١٨ مايو ١٩٩٠ ــ هذه قصة الانقلاب الفاشل في السودان.

(٢) مقر سكن الرئيس السابق جعفر نميري وملحق به مقر ضيافة، ويقع قرب سور القيادة العامة في منطقة حي المطار (الخرطوم شرق).

ونشرهم في تقاطعات الطرق الداخلية لمنطقة القيادة العامة. قام أيضاً بقفل جميع بوابات القيادة العامة، واستخدم في ذلك الدبابات الأربع القائمة بحراسة القيادة، وجماعات الحراسات المختلفة والشرطة العسكرية المتوفرة في مبنى القيادة العامة. صدرت بعد ذلك أوامر واضحة باعتقال أي ضابط أو ضابط صف يحاول الدخول إلى منطقة القيادة العامة خلال تلك الليلة.

تولى الرائد إبراهيم شمس الدين حراسة مداخل القيادة العامة، بينما توجه العقيد بكري حسن صالح إلى قيادة سلاح المظلات، حيث وجد أن الضابط العظيم (المناوب) هو العقيد سيد الخطيب، الذي تعاون معه في قفل مدخل القيادة الجنوبي في اتجاه قاعدة الخرطوم الجوية ومطار الخرطوم، ومكن ذلك من عزل المنطقة وتحديد الحركة إلى الداخل. كان ضابط الصف الذي أبلغ بمعلومات المحاولة المتوقعة قد أفاد بأن الانقلابين سيستخدمون سرية المظلات التي كانت في الاستعداد في تلك الليلة، ولكن اتضح أن الاستعداد عبارة عن فصيلة مستخدمة في الحراسات المختلفة. قام العقيد بكري حسن صالح بعد ذلك بالمرور على سرية المظلات القائمة على تأمين مطار الخرطوم من الداخل، وأصدر أوامر مشددة بمنع دخول أي ضابط إلى منطقة المطار ومراقبة الموقف والإبلاغ بأي تحركات.

أما العقيد عبد الرحيم محمد حسين الذي أسندت له مهمة تأمين منطقة أمدرمان، فقد توجه عند منتصف الليل إلى قاعدة وادي سيدنا الجوية التي كان الضباط المناوبين فيها من عناصر الجبهة، حيث قام بعدها بإجراءات مضادة سريعة، كانت على النحو التالي:

أ. زيادة الحراسة وأفراد الأمن في طريق أمدرمان/وادي سيدنا، وفي البوابات الرئيسية وعند مداخل الكلية الحربية في وادي سيدنا ومدرسة المشاة في كرري ومعهد المدرعات في كرري.

ب. تغيير «كلمة المرور» ــ سر الليل ــ لدى كل الحراسات القائمة على البوابات.

جـ. إصدار أوامر مشددة بمنع دخول أو مغادرة أي ضباط أو أفراد لمعسكرات منطقة وادي سيدنا العسكرية.

في العاصمة القومية الخرطوم دوت أيضا صافرات الإنذار.. بناء على معلومات عن اشتراك وحدات من الشرطة والاحتياطي المركزي لقوات الشرطة في المحاولة، أصدر العميد فيصل على أبو صالح عضو مجلس ثورة الإنقاذ ووزير الداخلية أوامر بأن تعود جميع عربات النجدة المجهزة بأجهزة اتصالات جيدة إلى وزارة الداخلية، حيث احتجزت حتى صباح اليوم التالي.

تحركات وموقف قوات حركة أبريل ١٩٩٠

عند الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٣ أبريل استطاع العميد كمال علي مختار إلقاء القبض على المقدم الركن عبد المنعم كرار، والمقدم محمد عبد العزيز أمام بوابة معسكر القوات الخاصة عندما حضروا لتنفيذ المهام المكلفين بها بسيارة صغيرة يقودها المقدم كرار. تأكد بعدها العميد كمال على مختار وكل قيادات الجبهة الإسلامية السياسية والعسكرية من صدق المعلومات التي أدلى بها ضابط الصف، ومن أنهم يواجهون أمرا جادا.. وعندها ازداد التخبط، ويقال أن البعض قد بدأ في تعبئة خزانات وقود عربات الـ «لاندكروزر» استعداداً للهرب.

بعد الساعة الثالثة صباحاً من فجر يوم الاثنين ٢٣ أبريل ١٩٩٠، ألقي القبض على العقيد الركن عصمت ميرغني طه رئيس شعبة عمليات وتدريب سلاح المظلات في البوابة الجنوبية الشرقية للقيادة العامة قرب معسكر القوات الخاصة، وقد أفاد عند اعتقاله أنه حضر لتنفيذ عملية إسقاط مظلي تدريبية ستتم عند الفجر، وهي عملية مخطط لها مسبقاً، وتم التصديق عليها من قبل القيادة العامة، وجهزت الطائرات لذلك الإسقاط. كان رد الفعل السريع لإفادته تلك هو تجريد السرية المظلية القائمة بتنفيذ التمرين من أسلحتها، واعتقال كل أفرادها، وحراستها بقوة من الجنود الموثوق بهم، وقد تم ذلك في قاعدة الخرطوم الجوية قرب صالة كبار الزوار، وأشرف على عملية تجريد السرية المظلية العقيد بكري حسن صالح والعقيد سيد الخطيب.

بعد الرابعة صباحاً ظهر العقيد طيار حسن عبد الله عطا قائد طائرات النقل من طراز (Buffalo) في القاعدة الجوية، وقد أفاد بعد إلقاء القبض عليه أنه مكلف من قبل عمليات القوات الجوية بتنفيذ مهمة إسقاط سرية مظلات عند الفجر في منطقة غرب أمدرمان، وذلك ضمن برنامج التدريب المقرر للقوات المظلية، وأن طائرة النقل تم صيانتها ومجهزة من اليوم السابق.

في حوالي الرابعة صباحاً أيضاً دخلت مدرعة من اتجاه مطار الخرطوم، مروراً بقاعدة الخرطوم الجوية إلى داخل القيادة العامة. كان يقود تلك المدرعة المقدم المتقاعد بشير الطيب.. والذي يوضح تصرفه فيما بعد، بأنه كان على يقين كامل بأن منطقة القيادة العامة مؤمنة تماماً من قبل زملاءه المشاركين في الحركة. عند وصول المقدم بشير الطيب بمدرعته إلى البوابة الرئيسية للقيادة العامة، وجد الرائد إبراهيم شمس الدين يقف هناك.. حسب إفادة بعض الشهود أن المقدم بشير خاطب الرائد شمس الدين في احتقار قائلاً: «**إنت يا كلب واقف هنا تعمل شنو؟ إنت**

الجبخانة[1] **كتيره عليك»!!** ثم قفز المقدم بشير من ظهر المدرعة على الرائد شمس الدين ليخنقه بيديه المجرّدتين.. وهنا أطلق عليه سائق إبراهيم شمس الدين النار ليصيبه في كتفه ويسقط، بينما لم يكن هنالك أي رد فعل ــ سلباً أو إيجاباً ــ من أي من جنود الحراسة الذين كانوا يشاهدون ما يحدث أمامهم دون حراك، وكأن كل الأمر لا يعنيهم في شئ.

كان واضحاً خلال تلك الليلة أن كل دوائر نظام الجبهة الإسلامية في منطقة العاصمة القومية الخرطوم قد تلقت الإنذار عن محاولة الانقلاب المتوقعة، ويعود ذلك لتعدد وكفاءة أجهزة الاتصالات المستخدمة في تأمين منطقة العاصمة. تم استنفار واستدعاء الكوادر المدنية المسلحة، وفي الرابعة صباحاً في المنطقة قرب جامع القوات المسلحة بالخرطوم، كانت تقف بعض السيارات المدنية وقد تجمع حولها وبقرب المكان حوالي ٢٠-٢٥ عنصر مسلح يرتدون ملابس مدنية. يبدو أن تلك القوة هي الوحيدة من ميليشيا الجبهة الإسلامية التي أمكن استنفارها في تلك الليلة.

الموقف العسكري والأمني في مناطق العاصمة القومية الخرطوم

(الساعة الرابعة فجر يوم ٢٣ أبريل)

رغم كل الإجراءات المضادة والسريعة التي اتخذتها سلطات النظام بعد انطلاق الإنذار كما رصدناها فيما سبق، يتضح بعد الدراسة أن «حركة أبريل ٩٠» قد استطاعت السيطرة على معظم أهدافها الأرضية المحددة، عدا مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة. وسنورد أدناه تفصيل للموقف العسكري والأمني في مناطق العاصمة القومية الخرطوم عند الساعة الرابعة من فجر يوم الاثنين ٢٣ أبريل ١٩٩٠.

١. منطقة الخرطوم:

أ. **القيادة العامة للقوات المسلحة:** تسيطر عليها سلطة النظام بعدد أربعة دبابات وما لا يزيد على مائتي جندي، معظمهم من أفراد الحراسات وأفراد الاستخبارات والأمن وعدد قليل من ميليشيا الجبهة الإسلامية تقف بدون مهام واضحة قرب منطقة جامع القوات المسلحة المجاور للقيادة العامة.

---

[1] جبخانه كلمة تركية الأصل وتعني الذخيرة النارية.

ب. **قاعدة الخرطوم الجوية:** بدون سيطرة من كلا الجانبين، ويبدو أن خطة السيطرة علي قاعدة الخرطوم الجوية مرتبطة على التوالي بخطة السيطرة على معسكر القوات الخاصة ثم القيادة العامة، وقد كلف بها الضباط الطيارين المشاركين في «الحركة» تحت قيادة اللواء طيار محمد عثمان كرار، وتشمل مهمتهم أيضاً تجهيز طائرة مقاتلة وأخرى عمودية (هليكوبتر) لتنفيذ مهام عند الفجر.

جـ. **مطار الخرطوم:** سيطرت «حركة أبريل» على مطار الخرطوم اعتباراً من الساعة الثالثة صباحاً وذلك بواسطة سرية الدفاع الجوي القائمة على حراسة المطار والتي كان يقودها المقدم سيد حسن عبد الرحيم. تم إلغاء السفريات الجوية المغادرة في فجر ذلك اليوم بأمر من اللواء طيار محمد عثمان كرار، وتفريغ المطار من كل المسافرين والعاملين فيه في وظائف هامشية.

د. **منطقة الشجرة (المدرعات):** تحت السيطرة التامة «لحركة أبريل» منذ الساعة الثالثة صباحاً. قام الضباط المشاركين في الحركة بتجهيز عدد يقارب الثمانية عشر دبابة ومدرعة كانت جاهزة للتحرك، وكل المنطقة تحت قيادة اللواء حسين عبد القادر الكدرو.

هـ. **الكباري الرئيسية التي تربط العاصمة المثلثة:**

(١) **كوبري النيل الأبيض (أمدرمان):** قام المقدم بشير أبو ديك التابع للقوات المدرعة بعد الثالثة صباحاً بتغيير أطقم الدبابات المرابطة أصلاً في الكوبري بأطقم موالية «للحركة».

(٢) **كوبري النيل الأزرق (بحري):** قامت قوة موالية «لحركة أبريل» بتأمين الكوبري وهي من قوات سلاح النقل بالخرطوم بحري، وكانت تحت قيادة الرائد صلاح الدرديري.

(٣) **كوبري النيل الأزرق (كوبر):** تم تأمينه بفصيلة مشاه من قوات «حركة أبريل» بعد منتصف الليل بعد أن تحركت تلك القوة من معسكر سلاح النقل بالخرطوم بحري.

(٤) **كوبري شمبات:** تحت السيطرة التامة لقوات «حركة أبريل». قامت وحدة من المظلات تحت قيادة النقيب عصام مصطفى باعتقال أطقم الدبابتين اللتين في حراسة الكبرى، وتم تأمينه بقوة إضافية من المظليين من اللواء المنقول جواً ـ شمبات ـ وكل تلك القوات تحت قيادة العقيد الركن صلاح السيد.

و. **وحدات الشرطة والاحتياطي المركزي**: أجهضت إمكانية تحرك وحدات من الشرطة والاحتياطي المركزي التابعة لوزارة الداخلية بعد إصدار العميد فيصل أبو صالح وزير داخلية النظام أوامره إثر صدور الإنذار بحظر تحركات أي وحدات أو عربات تابعة للشرطة. اتضح لاحقاً أن هنالك وحدات من الشرطة كانت مشاركة في التحرك، ومنها فصيلة من الاحتياطي المركزي المرابط في طريق الخرطوم/جبل الأولياء. وحسبما جاء من سلطة النظام، فقد قام العميد شرطة أحمد المرتضى البكري أبو حراز بتنسيق خطة مشاركة الشرطة. في لقاء صحفي قال رئيس نظام الجبهة الإسلامية ما يلي: **«وما كان غائباً عنا هو مشاركة الشرطة واتصالها بحركة الانقلاب. وبعد التحريات الدقيقة تم اكتشاف هذه الصلة، وأتضح إن العقيد أبو حراز هو المشارك من جهاز الشرطة، وأن آخر اجتماع عقد في منزله».**[1]

٢. **منطقة الخرطوم بحري**: كل منطقة الخرطوم بحري تحت السيطرة التامة «لحركة أبريل»، وقد استطاعت قواتها قفل كل مداخل المنطقة (الحاج يوسف ــ الحلفاية ــ الكباري) وفيما يلي التفاصيل:

أ. **معسكر شمبات ــ مقر اللواء المنقول جواً**: يسيطر عليه عدد كبير من الضباط تحت قيادة العقيد صلاح السيد، وقوتهم أكثر من خمسمائة جندي، وإن كان غالبيتهم من الجنود الجدد وتحت التدريب (المستجدين). تم تحريك فصيلة مشاه في حوالي الرابعة صباحاً لدعم قوات الحركة في منطقة الإذاعة تحت قيادة النقيب محمد الهادي، ورافقه النقيب عبد المنعم خضر كمير لاستلام قوة المهندسين الموجودة أصلاً في حراسة الإذاعة. عند وصول تلك القوة إلى منطقة حي الملازمين عند شارع النيل، سمعت صوت إطلاق أعيرة نارية آتية من اتجاه الإذاعة.[2] توقفت تلك القوة وحاولت الاتصال بقيادة التحرك، ولكن لم تكن هنالك أي استجابة.. فالأجهزة لم تكن تعمل. عادت تلك القوة مرة أخرى إلى كبري شمبات ولم تنفذ المهمة المطلوبة منها.

ب. **معسكر سلاحي النقل والإشارة**: تسيطر عليه «حركة أبريل» منذ الساعة الثالثة صباحاً، وقد تمكن قائد القوات المشاركة في الحركة الرائد صلاح الدرديري من تأمين

---

[1] صحيفة الوطن العربي، مصدر سابق ــ هذه قصة الانقلاب الفاشل في السودان.

[2] جرى إطلاق نار في ذلك الوقت في سجن أمدرمان العمومي المجاور لمنطقة الإذاعة عندما حاول أحد السجناء الهروب فأطلق الحرس النار عليه.

الكباري القريبة ووقف شبكة الاتصالات المؤمنة الخاصة بالقوات المسلحة (شبكة اتصالات المايكروويف).

٣. منطقة أمدرمان:

أ. **سلاح المهندسين**: لا تحرك واضح لكلا الجانبين، ومن الواضح ضعف «حركة أبريل» في ذلك السلاح بعد اعتقال كل الضباط المناوئين للنظام فيه خلال حركة مارس السابقة.

ب. **لواء المدفعية**: كان الرائد بابكر عبد الرحمن نقد الله قد بدأ في تجهيز وحدة راجمات صواريخ لدعم «حركة أبريل». عند الرابعة صباحاً وصل قائد لواء المدفعية العميد مأمون عبد العزيز بعد أن صدرت له أوامر من القيادة العامة لتأمين وحدته، وقد تم اعتقال الرائد نقد الله وأوقف التحرك المتوقع.

جـ. **معسكر الدفاع الجوي بأمدرمان**: لا تحرك لكلا الجانبين، ويبدو عدم وضعه ضمن خطة «حركة أبريل».

د. **منطقة الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون في أمدرمان**: قامت القوة المكلفة بحراسة وتأمين المنطقة بانقلاب داخلي، حيث تمكن رقيب أول حسن محمد إسماعيل التابع للمدرعات من اعتقال ضابط من سلاح المهندسين وآخر من المدرعات، كانا مسئولين عن المنطقة، وتم حبسهما داخل غرفة مغلقة. بعد ذلك قام الرقيب أول حسن بمعاونة ثلاثة رقباء من المدرعات بتوزيع القوات وتأمين مبنى الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون. ظلت تلك القوة في مواقعها ومسيطرة على منطقة الإذاعة، في انتظار أن تصلهم قوة التعزيز المكونة من دبابتين كان من المفترض تحركهما من موقعهما أمام دار حزب الأمة في أمدرمان، وفصيلة من مظلات شمبات، لكن لم تصل القوات.. ولم يصل من سيقوم بإذاعة البيان الأول.. لم يصل «**جودو**» أبدا.. في السادسة صباحاً أعاد النظام سيطرته على منطقة الإذاعة، وتم اعتقال الرقيب أول حسن محمد إسماعيل بواسطة النقيب معتز الفاتح عابدون أبن قطب الجبهة الإسلامية المعروف!

٤. منطقة كرري ووادي سيدنا:

أ. **مدرسة المشاة ــ كرري:** تقف ثلاثة دبابات من طراز «تي ٥٥» مكتملة التجهيز مشاركة في «حركة أبريل»، لكنها لم تتلقى أي أوامر بالتحرك عبر جهاز الاتصال، كذلك لم يصلها الضابط المعيّن لقيادة القوات في منطقة الوادي، وهو العقيد محمد عباس غالب حيث تم حجزه في شارع الوادي أمام البوابة الرئيسية للكلية الحربية بواسطة عناصر حركها العقيد عبد الرحيم محمد حسين، وقامت بقفل شارع وادي سيدنا/أمد رمان.. منع العقيد محمد عباس غالب من التوجه إلى مطار الخرطوم لاستقبال قادمين من السفر حسب ما أفادهم.

ب. **معهد المدرعات:** كان هنالك ضابطين مشاركين في الحركة هما المقدم معتصم بابكر جبريل والرائد سيد أحمد بلول.. كان التكليف المسند لضباط معهد المدرعات هو انتظار وصول العقيد محمد عباس غالب، على أن يتحركوا بعد ذلك لتنفيذ مهمتين:

(١) التوجه لمعهد المشاة لإطلاق سراح ضباط «حركة مارس ٩٠» المعتقلين في ثكنات المعهد، وعلى رأسهم اللواء محمد علي حامد.

(٢) تجميع قوة المشاة والدبابات الموجودة في منطقة كرري ودفعها لترابط في منطقة خور عمر لتكون احتياطي ضارب لـ «حركة أبريل»، ودعم منطقة الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون بقوات إضافية إذا تطلب الموقف.

جـ **قيادة اللواء المنقول جواً في منطقة كرري:** قام العقيد عبد الرحيم محمد حسين باستدعاء العقيد الشيخ نائب قائد اللواء من منزله في منطقة كرري «الحتانة» ــ ضابط موالٍ للنظام ــ والذي أوقف بدوره التحرك الذي كان من المفترض أن يقوده الرائد الفاتح خالد والنقيب تاج الدين فتح الرحمن.

د. **الكلية الحربية في وادي سيدنا:** واضح أنها لم تكن في خطة «حركة أبريل» لأن دفعة الطلاب الموجودين فيها آنذاك كانوا من عناصر الجبهة التي استوعبت فيها كطلبة حربيين بعد انقلاب يونيو ١٩٨٩.

بعد فجر يوم الاثنين ٢٣ أبريل، وضح لسلطة الجبهة الإسلامية أن محاولة أبريل تسير في اتجاه الفشل، وأن قوات «الحركة» تعمل في اتجاهات متفرقة دون قيادة أو سيطرة أو اتصالات. اتضح لهم أيضا أن اعتقالهم لعناصر قيادية قبل طلوع الفجر، كالمقدم عبد المنعم كرار والمقدم

بشير الطيب والعقيد عصمت ميرغنى، قد أجهض خطة حركة أبريل في السيطرة على القيادة العامة وتنفيذ المهام الأساسية. بدأت بعد ذلك مباشرة خطة خداع القيادات والوحدات التي سيطرت عليها قوات تابعة لحركة أبريل. تم إبلاغ تلك القيادات، وعلى وجه الخصوص تم التركيز على الفرقة السابعة المدرعة (سلاح المدرعات) بأن العملية قد فشلت، ولا داعي لسفك الدماء.. كان ذلك ما حدث بدهاء منقطع النظير في خلال الساعات التالية من صباح يوم الاثنين الثالث والعشرون من أبريل.. مارست السلطة الحاكمة أقصى درجات الخداع والوساطة الزائفة.. وبذلت التعهدات بلا حدود بالتحقيق في المظالم، وتنفيذ المطالب التي كان من أجلها ذلك التحرك.. بدأت بعد ذلك القيادات والوحدات في الاستسلام.. تمت السيطرة على كل المعسكرات المتمردة، واستسلمت آخر تلك المناطق العسكرية، وهى معسكر سلاح المظلات في مدينة الخرطوم بحري.

تبقت أخيراً القوات الأكثر خطورة على النظام، وهى الفرقة المدرعة في منطقة الشجرة، التي كانت لا زالت حتى الصباح مستمسكة بمواقعها، وتهدد بالتحرك في أي لحظة.. قبل منتصف نهار الاثنين ٢٣ أبريل، استسلمت آخر قوات «حركة أبريل» التي سيطرت على قيادة المدرعات بعد منتصف ليلة الأحد.. كانت تلك القوة تحت قيادة اللواء حسين عبد القادر الكدرو، ولديها ما يقارب الثمانية عشر دبابة ومدرعة جاهزة للتحرك، لكنها بقيت في الانتظار لعدم تلقيها أي أوامر بالتحرك من قيادة «الحركة».

كانت سلطة النظام قد بدأت في ممارسة الخداع مع تلك القوات منذ الصباح الباكر، حينما أرسلت لهم رسالة تفيد بفشل المحاولة الانقلابية، واعتقال كل المشاركين فيها.. رغم ذلك رفض اللواء الكدرو الاستسلام، واستمر متمسكاً بمواقعه في قيادة الفرقة السابعة المدرعة.. في حوالي الساعة التاسعة صباحاً طلب قادة نظام الجبهة في القيادة العامة للقوات المسلحة من اللواء طيار محمد عثمان كرار الوساطة والمشاركة في حقن الدماء.. وذلك بالاتصال باللواء الكدرو وإقناعه بالاستسلام، وتعهدوا له بأن القيادة العامة ستقوم بالتحقيق العادل في الأسباب التي أدت إلى ذلك التمرد، والتزموا أيضاً بتوفير كل الضمانات لمحاكمات عادلة إذا تطلب الأمر.. كان اللواء طيار محمد عثمان كرار قد سبق اعتقاله في الصباح الباكر بمطار الخرطوم، وأرسل معتقلا تحت حراسة مشددة إلى قيادة القوات المسلحة.. وافق اللواء كرار على مبدأ الوساطة.. وعليه تم طلب اللواء الكدرو في قيادة المدرعات عبر شبكة تلفونات المايكروويف المؤمنة التي كانت قد أعيدت للعمل في ذلك الوقت.. سُلِّمَت سماعة الهاتف إلى اللواء كرار الذي بدأ في التحدث بهدوء إلى

اللواء الكدرو.. لكن المفاجأة كانت فيما قاله: «**يا الكدرو.. نِحنَا تم اعتقالنا في القيادة العامة.. لكن إنتِ قوتك كبيرة وما تسلِّم.. أتحرك بدباباتك واستلم القيادة**»..!! هنا، وكما أثبت العديد من شهود العيان، أنه وبرغم المفاجأة التي حققها اللواء كرار، إلا أن العقيد محمد الأمين خليفة، عضو مجلس ثورة «الإنقاذ» الوطني ــ وكان يقف بجانب اللواء كرار أثناء المحادثة ــ كان الأسرع في رد الفعل، إذ قام بطعن اللواء كرار في جانبه الأيمن بحربة (سونكي) بندقية كان يحمله في يده، فأسقط كرار على الأرض.. جرح اللواء كرار، واستمر ذلك الجرح ينزف وهو على الأرض في غرفة داخل مبنى القيادة (تم وضع ضمادات له بعد ذلك، لكن لم يحوّل إلى مستشفى لعلاج الجرح المفتوح).. واستمر نزيفه حتى ساعة إعدامه في فجر اليوم التالي..

استمرت محاولات قيادة النظام في إقناع اللواء الكدرو المتحصن في قيادة المدرعات.. تم إحضار شقيقه، العقيد عبد الله الكدرو، الذي تحدث إليه طويلاً طالباً منه الاستسلام وحقن الدماء.. وتكررت المحاولة من ابن عمه اللواء عثمان بليه.. وأخيراً أُشرك المشير عبد الرحمن سوار الذهب، الرئيس السابق خلال الفترة الانتقالية، والذي أكد للواء الكدرو أنه: «**يضمن له تحقيقُ عادل وإزالة كل المسببات التي قادت إلى ذلك التمرد.. وأنه على ثقة من كلامه إذ أنه تحصّل على تعهد من القيادة العامة بإجراء تحقيق عادلٍ ومحاكمة عادلة**».. وافق اللواء حسين عبد القادر الكدرو على استسلام قيادة سلاح المدرعات، بعد أن وثق في الضمانات التي أعطيت له، والتحقيق العادل الذي أكده له ابن عمه اللواء الركن عثمان بليه، وشقيقه المخدوع العقيد الكدرو.. وأخيراً المشير الذي لا يكذب أهله.. سوار الذهب..

في الثانية عشر من ظهر يوم الاثنين ٢٣ أبريل، كانت كل القوات التي تحركت في محاولة إسقاط نظام الجبهة الإسلامية قد سقطت في قبضة سلطة النظام، وبدأت إجراءات التحقيق والاستجواب المكثف، الذي قاد بعد ساعات قلائل إلى أكبر مذبحة شهدها تاريخ السودان المعاصر!؟

التحقيق والمحاكمات والمذبحة

التحقيق المتعجل

تم تجميع معظم الضباط المعتقلين في محاولة أبريل في مدرسة الاستخبارات العسكرية، وهو مبنى يقع قرب القيادة العامة للقوات المسلحة بالخرطوم في اتجاه الشارع الرئيسي الذي يقود إلى منطقة بري. كان بعض الضباط المعتقلين محتجزين في غرف متفرقة في مبنى إدارة الاستخبارات، بينما تُرِكَ اللواء الجريح كرار في مكان منفصل، والمقدم الجريح بشير الطيب في مكانٍ آخر.

بدأت إجراءات التحقيق بصورة يغلب عليها الاستعجال والتخبط، وفي محاولة للوصول إلى كل المشتركين وإدانتهم بأسرع ما يمكن.. كانت لجان التحقيق تتكون من:

أ. اللواء محمد مصطفى الدابي مدير الاستخبارات العسكرية.

ب. العميد كمال على مختار نائب مدير الاستخبارات العسكرية.

ج. العميد حسن عثمان ضحوي الاستخبارات العسكرية.

د. العميد عبد الرزاق الفضل الاستخبارات العسكرية.

ه. العميد محمد عبده إلياس الاستخبارات العسكرية.

منذ بدء التحقيق لم يفارق أعضاء مجلس قيادة ثورة «الإنقاذ» المتنفذين مقر إدارة ومدرسة الاستخبارات العسكرية، وهم العميد مهندس عبد الرحيم محمد حسين، العقيد بكري حسن صالح، الرائد إبراهيم شمس الدين والعقيد الهادي عبد الله.. كانوا يدفعون بكل ثقلهم وجهدهم للانتهاء من التحقيقات «الفارغة» ـ حسب تعبيراتهم ـ وبحكم أن الجميع مدانون ولا بد من تشكيل محاكم عسكرية فورية للمحاكمة الرادعة.

عند الخامسة من مساء يوم الاثنين ٢٣ أبريل كان عدد المعتقلين من الضباط المتهمين بالاشتراك في «حركة أبريل» قد تجاوز الخمسين ضابطاً، احتجزوا جميعهم في مدرسة الاستخبارات العسكرية.. كان هنالك أيضاً ثلاثة من الضباط العظام من قيادات الحركة محتجزين في مبنى جهاز الأمن.. فاللواء الركن عثمان بلول الذي تم اعتقاله في يوم ١٧ أبريل للاشتباه في

مشاركته في حركة جاري التخطيط لها، كان معتقلاً في زنزانة في مبنى تابع لجهاز الأمن.. أما العقيد محمد أحمد قاسم الذي اعتقل أيضاً في يوم ١٧ أبريل فقد كان محتجزاً في زنزانة أعلى سطح مبنى جهاز الأمن بحي المطار.. وأخير الفريق الركن طيار خالد الزين الذي اعتقل في منزله صباح يوم الاثنين ٢٣ أبريل، وكان محتجزاً في جهة مجهولة، لكن يرجح أن تكون أيضا مبنى جهاز الأمن.

المحاكمات المطبوخة

يبدو أن سلطات الجبهة الإسلامية قد عقدت العزم قبل المحاكمات على التخلص من كل المتهمين قبل فجر اليوم التالي، ويؤكد ذلك مقولة أحمد سليمان المحامي المشهورة: «**لازم تخلصوا منهم قبال ما يجي صباح باكر.. عشان بعد داك الأجاويد بتكتر**»!! وسنأتي لتوثيق هذه المقولة لاحقا.. لذا فقد صدر الأمر بترحيل معظم المتهمين إلى منطقة كرري، حيث يسهل التنفيذ.. بعد منتصف الليل جاءت مجموعة من جنود القوات الخاصة تحت قيادة العقيد بكري حسن صالح عضو مجلس قيادة ثورة «الإنقاذ»، وقامت بتقييد عدد تسعة وعشرين ضابطاً بحبال خاصة تستخدم في عمليات مكافحة الإرهاب.. تم إحضار عدد من العربات الخاصة بترحيل المساجين تابعة للشرطة العسكرية، وحُشِدَ فيها الضباط المعتقلين.. انطلقت العربات بما تحمل تحت حراسة مشددة إلى منطقة كرري، وبالتحديد إلى مبنى السجن الحربي شمالي أمد رمان في سهل كرري، حيث تم توزيعهم في زنزانات متفرقة.. لم يتم فك القيود المحكمة طوال تلك الفترة، حتى بعد أن تيبست أطراف بعضهم وفقدت الإحساس..

بعد الثانية من صباح يوم الثلاثاء ٢٤ أبريل، بدأت المحاكمات الصورية لضباط «حركة أبريل» في مكتبين داخل السجن الحربي، تم تجهيز كل منهما بطاولة ومقاعد لأعضاء المحكمة.. تشكلت المحاكم العسكرية على النحو التالي:

<u>المحكمة الأولى:</u>

- **العقيد محمد الطيب الخنجر** **رئيساً**[1]
- **الرائد صديق الفضل** **عضواً**

---

(1) كوفئ العقيد الخنجر على أدائه في المحاكمات بإيفاده ملحقاً عسكرياً في إيران.

- العقيد يس عربي[1] ممثل للاتهام

المحكمة الثانية:

- العقيد سيد فضل كنّه[2] رئيساً
- المقدم سيف الدين الباقر عضواً
- الرائد الجنيد حسن الأحمر عضواً
- العقيد محمد علي عبد الرحمن ممثل الاتهام

لم تستغرق محاكمات السجن الحربي أكثر من ساعة، تمت خلالها محاكمة ٢٩ ضابطاً.. وبالتالي لم يحظى أي من المحكومين بأكثر من دقائق معدودات، حيث انتهت كل المحاكمات قبل الثالثة والنصف من فجر يوم الثلاثاء ٢٤ أبريل ١٩٩٠.. كانت المحاكمة تتم بأن يحضر الضابط مقيداً بصورة عنيفة (شكا بعضهم بأنه لا يحس بأطراف أيديه نتيجة لضغط الحبال).. يبدأ ممثل الاتهام بقراءة موجز مختصر لصحيفة الاتهام، ويشمل مواد الخيانة العظمى والتمرد وإثارة الحرب ضد الدولة، ثم تقوم المحكمة بسؤال الضابط المتهم: «**هل أنت مذنب أم غير مذنب؟**»، وترد المحكمة بأنها وجدت المتهم مذنباً، وعليه تُصدِر الحكم بالإعدام رمياً بالرصاص.. كانت تلك هي مهزلة المحاكمات التي أجريت لضباط «حركة أبريل ٩٠».. وقد شهد على تلك الإجراءات الضابط رقم «٢٩» الذي أفلت من تنفيذ حكم الإعدام في تلك الليلة الدامية.. العقيد طيار حسن عبد الله عطا.. ولا زال حياً يرزق.. وستبقى شهادته للتاريخ..

تنفيذ المذبحة التاريخية

بينما كانت مهزلة محاكمات ضباط «حركة أبريل ٩٠» تجري داخل السجن الحربي في منطقة كرري، اكتملت إجراءات التنفيذ بعد أن أصدرت سلطات الجبهة الإسلامية أوامرها بأن يتم تنفيذ الإعدامات قبل طلوع فجر اليوم التالي.. تم تحديد فترة ما قبل الفجر بهدف أن تتجنب سلطة نظام الجبهة الإسلامية وزر تنفيذ الإعدام في ضباط مسلمين وهم صيام!! فقد كانت ليلة التنفيذ هي ليلة الثامن والعشرين من شهر رمضان المعظم..

---

[1] وصل إلى رتبة لواء ونائب مدير للاستخبارات العسكرية، وقتل في حادثة تحطم طائرة عسكرية في أعالي النيل في يوم ٤ أبريل ٢٠٠١.

[2] عضو المجلس الأربعيني للجبهة الإسلامية، ومشارك في تنفيذ انقلاب الجبهة الإسلامية.

أما «**مجموعة الأربعة**» من قيادات الجبهة الإسلامية العسكرية.. العقيد بكري حسن صالح، العقيد عبد الرحيم محمد حسين، الرائد إبراهيم شمس الدين، وجميعهم أعضاء في مجلس «قيادة ثورة الإنقاذ الوطني»، إضافة إلى العقيد الهادي عبد الله عضو المجلس الأربعيني والقائد الفعلي للقوات المسلحة السودانية في تلك الفترة.. فقد قاموا بوضع خطة التنفيذ في وقت مبكر، وكانوا يلاحقون ويدفعون بحمية واضحة في اتجاه إنهاء الإجراءات الشكلية للتحقيق والمحاكمات بأسوع ما يمكن.

تم اختيار المنطقة التي تقع إلى الغرب من السجن الحربي، وبالتحديد نقطة تبعد نحو كيلومترين من «**جبل سركاب**»[1] في سهل كرري، لتنفيذ المذبحة المروّعة.. بعد منتصف ليلة الاثنين ٢٣ أبريل، أرسلت مجموعة حراسة للمنطقة مكوّنة من كوادر مسلحة من تنظيم أمن الجبهة الملتزمين، ومعهم آلية بلدوزر تابعة لسلاح المهندسين تحت قيادة النقيب أحمد عوض.. تم تأمين المنطقة، بينما قام البلدوزر بحفر خندق بعرض مترين وطول عشرة أمتار ليكون نقطة تنفيذ الإعدامات.. وقبرٌ جماعي لتلك الزمرة الشجاعة من أبناء السودان.. وصلت بعد ذلك مجموعة تنفيذ الإعدامات، وهي المجموعة المكلفة بإطلاق النار – Firing Squad – تحت قيادة الرائد محمد الحاج من جهاز أمن الجبهة الإسلامية، ومعه عشرة أفراد من غلاة المتشددين من امن الجبهة.. تم تسليح تلك المجموعة برشاش ألماني خفيف يمتاز بالدقة وكثافة النيران، وهو الرشاش القصير «إم بي ٥ ـــ MP-5»..

في حوالي الساعة الثالثة والنصف من فجر يوم الثلاثاء ٢٤ أبريل، تم التأكد من متانة قيد كل ضابط من المحكومين ـــ تم تقييدهم منذ الليلة الماضية كما أسلفنا ـــ ثم اقتيدوا في مجموعات صغيرة كل منها مكونة من خمسة ضباط إلى داخل ستة عربات ذات شبابيك حديدية (العربات الخاصة بترحيل المساجين وتابعة للشرطة العسكرية) وكانت تقف في فناء السجن الحربي.. تحرك الركب المكون من عدة عربات أخرى إلى منطقة الإعدام، وعلى رأس المجموعة في الرتل (الكونفوي) «**مجموعة الأربعة**» القائدة للعملية.. بكري، عبد الرحيم، إبراهيم والهادي..

فور وصول الرتل إلى منطقة الإعدام، تم إنزال المجموعة الأولى المكونة من خمس ضباط، ودُفِعَت للوقوف أمام الخندق المفتوح، بينما اصطفت مجموعة إطلاق النار تحت قيادة الرائد محمد الحاج.. طَلَبَ الضباط كتابة وصاياهم الأخيرة، لكن رُفِضَ الطلب، وأصدر قائد المجموعة أوامره

---

[1] يقع جبل سركاب شمال غرب مدينة أمدرمان في سهل كرري حيث وقعت معركة أمدرمان في العام ١٨٩٨.

بفتح النار.. هتف الضباط الخمس الأوائل: «**عاش كفاح الشعب السوداني**».. واختلط الهتاف بصوت إطلاق النيران الكثيفة..

بدأت مجموعات الضباط المحكومين الذين كانوا مقيدين داخل عربات نقل المساجين في الهتاف بصوت جهور ونغمة موحدة.. «**عاش كفاح الشعب السوداني.. عاش كفاح الشعب السوداني**».. في ذلك الهدوء والسكون رددت سفوح كرري ذلك الهتاف الشجاع.. بينما استمر المتعطشون إلى سفك الدماء في قيادة المجموعات المكونة من خمس ضباط إلى حافة الخندق المفتوح، ثم إطلاق النار بكثافة على كل مجموعة لتسقط في داخل الخندق.. اكتمل تنفيذ حكم الإعدام في مجموعة ضباط «حركة أبريل ٩٠» وعددهم ثمانية وعشرون بطلاً سودانياً.. ثم صدرت الأوامر لسائق البلدوزر بردم الخندق الذي تكومت داخله جثث الأبرار البواسل..

أحد الحضور لتلك المذبحة ــ ممن أثقله عذاب الضمير من تلك الفعلة الشنعاء ــ قال لأحد أقاربه: «**كنا نسمع أنيناً يصدر هنا أو هناك من داخل الخندق حينما كان البلدوزر يقوم بردم الخندق ومساواة التراب وإزالة آثار ذلك القبر الجماعي، لكن ذلك لم يحرك شعرة في جسد أي من الواقفين**»!؟

لقد تم إطلاق النار على ضباط «حركة أبريل ٩٠» في ضوء خافت، إذ أن الهلال يضيئ خلال الساعات الأخيرة في العشر الأواخر من رمضان.. في تلك الظروف لا يمكن التأكد من دقة إصابة الفرد الذي يُنفذ فيه حكم الإعدام، كما أن القوانين العسكرية تنص على أن يقوم طبيب مختص بالكشف على الشخص الذي تم إعدامه لإعلان وفاته رسمياً.. بلا شك أن بعضاً من ضباط «حركة أبريل» البواسل قد تم دفنهم ولم يلفظوا أنفاسهم الأخيرة بعد!؟!؟

قائمة الشرف: ضباط حركة أبريل ١٩٩٠

الشهداء الأبرار..

ارتكبت سلطات نظام الجبهة الإسلامية أبشع جريمة في تاريخ السودان المعاصر باغتيالها لضباط «حركة أبريل ٩٠» في مذبحة لن يغفرها لها التاريخ، ولن تُمحى من ذاكرة الشعب السوداني.. بنفس القدر لن تنسى أبدا ذاكرة الشعب السوداني سيرة أولئك الشهداء الأبطال الذين تصدوا لاستعادة الديمقراطية وحكم القانون، وكرامة القوات المسلحة.. وحتى نحفظ سيرة شهداء أبريل ١٩٩٠، نورد أدناه قائمة الشرف، وسيرة ذاتية مختصرة لكل شهيد:

- **الفريق الركن طيار خالد الزين على نمر:**

هو القائد الأعلى رتبة في «حركة أبريل ٩٠»، ولد بمدينة رفاعة في العام ١٩٣٨. تخرج من مدرسة التجارة الثانوية، والتحق بالكلية الحربية في العام ١٩٥٧ ضمن الدفعة (١٢). درس الطيران في الكلية الجوية الإثيوبية، وفي الاتحاد السوفيتي ــ سابقاً ــ والولايات المتحدة الأمريكية، ووصل إلى رتبة «كابتن» على طائرات النقل الثقيل «سي ١٣٠ هيركيوليز». تحصل على شهادة الأركان من كلية الأركان العراقية في العام ١٩٧٩، وبعدها عمل ملحقاً عسكرياً للسودان في الصين. حصل على زمالة كلية الدفاع الوطني من الأكاديمية العسكرية العليا في العام ١٩٨٦. أحد أبرز قادة «انتفاضة أبريل ١٩٨٥»، وتمكن من تعبئة القوات الجوية ضد النظام المايوي.. أحاله المجلس العسكري الانتقالي إلى التقاعد لتحفظه على السياسات الرافضة لتصفية آثار النظام المايوي في القوات المسلحة السودانية. متزوج وله ابن وبنت.

- **اللواء الركن عثمان إدريس بلول:**

هو المخطط والعقل السياسي المفكر «لحركة أبريل ٩٠». ولد في العام ١٩٣٩ ببلدة تنقاسي بالمديرية الشمالية. درس في مدرسة وادي سيدنا الثانوية، والتحق بعدها بالكلية الحربية السودانية التي تخرج فيها العام ١٩٦٢ ضمن الدفعة (١٣). تلقى دراسات مختلفة في ألمانيا، وباكستان، والهند، والاتحاد السوفيتي ــ سابقاً ــ والمملكة المتحدة والعراق. عمل ملحقاً عسكرياً للسودان في إيران، ومعلماً ونائباً لمدير الأكاديمية العسكرية العليا. كان أحد أبرز قادة القوات المسلحة في بناء التفاعل والضغط القاعدي لإجبار القيادة العليا للقوات المسلحة للانحياز

«لانتفاضة أبريل ١٩٨٥». تم إبعاده من الخدمة بواسطة المجلس العسكري الانتقالي تخوفاً من نشاطه السياسي، ومناداته جهرا بتصفية آثار النظام المايوي في القوات المسلحة السودانية، واتهامه من إدارة الاستخبارات بأن لديه ميول بعثية. الابن الوحيد لوالديه، متزوج وله أربعة أبناء وبنات.

- **اللواء حسين عبدالقادر الكدرو:**

ولد بضاحية الكدرو (شمالي الخرطوم بحري) في العام ١٩٤٢، وتخرج من مدرسة الخرطوم الثانوية الحكومية في العام ١٩٥٩. التحق بالكلية الحربية وتخرج فيها العام ١٩٦٤ ضمن الدفعة (١٥). قائد مدرعات منذ تأسيس ذلك السلاح، وقد أوفد في دراسات عسكرية إلى مصر وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا. عمل كرئيس لأركان القوات المدرعة، وتم إبعاده بواسطة سلطات نظام الجبهة الإسلامية في يوليو ١٩٨٩. متزوج وله ستة أبناء وبنات.

- **العميد الركن طيار محمد عثمان حامد كرار:**

ولد في العام ١٩٤٣ بمنطقة حلايب بشرق السودان. والده أحد شيوخ قبائل البجا، وتخرج من مدرسة بورتسودان الثانوية الحكومية، ثم التحق بجامعة الخرطوم في كلية العلوم وتحصل على الشهادة المتوسطة. التحق بالكلية الحربية، ومنها أوفد إلى كلية الطيران الملكية البريطانية، وتخرج كطيار مقاتلات ضمن الدفعة (١٨) في القوات المسلحة. تلقى دراسات جوية عديدة في الاتحاد السوفيتي ـ سابقاً ـ وفي ألمانيا وإيطاليا ورومانيا، وتحصل على شهادة الأركان من كلية الأركان العراقية في العام ١٩٧٩. عُرف بشجاعته وتميزه كطيار، وهو أول ضابط سوداني يحصل على وسام الشجاعة من الطبقة الأولى مرتين، وقد تمكن من إنقاذ ثلاث طائرات مصابة بنيران المضادات الأرضية وأعادها إلى قواعدها سالمة. عضو قيادي في «تنظيم الضباط الأحرار» منذ العام ١٩٨٣. تصدى لمحاولة عودة الرئيس الأسبق نميري إلى الخرطوم خلال انتفاضة أبريل ١٩٨٥ بأن قام بتسليح طائرته، وهدد بإسقاط طائرة المشير المخلوع إذا دخلت الأجواء السودانية. ترك الخدمة العسكرية بعد أن اختارته الحكومة الديمقراطية حاكماً للإقليم الشرقي في العام ١٩٨٦. متزوج وترك خلفه ثلاثة أبناء وبنتين.

- **العقيد محمد أحمد قاسم:**

ولد بمدينة الخرطوم بحري في العام ١٩٤٥، وتخرج من مدرسة الخرطوم الثانوية الحكومية في العام ١٩٦٤. انضم للكلية الحربية السودانية، وتخرج فيها العام ١٩٦٦ ضمن الدفعة (١٨). قائد وحدات مظلات، وتلقى دراسات في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية

السعودية. عُرف بالشجاعة الفائقة وقوة التحمل، وهو أحد ضباط «انتفاضة أبريل ١٩٨٥»، وقد أبعده المجلس العسكري الانتقالي على إثر وشاية من العقيد عمر حسن أحمد البشير، وكان زميل دراسته في مدرسة الخرطوم الثانوية والكلية الحربية وفي سلاح المظلات، إذ قام بإخطار مدير الاستخبارات العسكرية بأن العقيد قاسم ومجموعة من الضباط يرفضون سياسات المجلس العسكري الانتقالي، ويعدون لانقلاب عسكري (بعد ٢٥عاما من الزمالة المتصلةً). كسب العقيد قاسم ومعه مجموعة من الضباط قضية مدنية لإشانة السمعة ضد صحيفة «الراية» التابعة للجبهة الإسلامية في العام ١٩٨٧، ولذا فقد ظل على قائمة المرصودين رصداً دقيقاً من سلطة نظام الجبهة الإسلامية. أعيد العقيد قاسم إلى الخدمة العسكرية في يناير ١٩٨٩ بقرار من الفريق فتحي أحمد علي، القائد العام آنذاك. في ليلة أول يوليو ١٩٨٩ ــ أي بعد يوم واحد من انقلاب الجبهة الإسلامية ــ حاول العقيد قاسم إعداد تحرك مضاد، لكنه استدعي إلى القيادة العامة وأحيل للتقاعد في نفس الليلة، وأرغم على ترك المعسكر في حينه! طوال فترة الأشهر الأخيرة وحتى اعتقاله وإعدامه، عمل العقيد قاسم في إعادة بناء «تنظيم الضباط الأحرار» للتصدي لنظام الجبهة الإسلامية. متزوج وأب لتسعة من البنين والبنات.

- **العقيد الركن عصمت ميرغني طه:**

ولد بمدينة الخرطوم في العام ١٩٥٣، وتخرج من مدرسة الخرطوم الثانوية الحكومية الجديدة، وكان عضواً في الجبهة الديمقراطية للطلاب. التحق بجامعة الخرطوم، كلية القانون في العام ١٩٧١، لكنه تركها بعد ذلك ليلتحق بالكلية الحربية في نفس العام، وتخرج فيها العام ١٩٧٣ضمن الدفعة (٢٤). قائد وحدات مظلات، وتلقى دراسات في المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وتحصل على شهادة الأركان من كلية الأركان العراقية في العام ١٩٨٧. عمل في قوات الردع العربية في لبنان وضمن قوات الأمم المتحدة في ناميبيا في العام ١٩٨٩. حصل على بكالوريوس العلوم الاجتماعية من جامعة القاهرة، فرع الخرطوم في العام ١٩٨٣، وعلى دبلوم في الإعلام من جامعة الخرطوم العام ١٩٨٥. متزوج وله بنتين.

- **العقيد الركن بشير مصطفى:**

ولد بحي السجانة بمدينة الخرطوم في العام ١٩٥٣. التحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج فيها في العام ١٩٧٣ ضمن الدفعة (٢٤). تلقى دراسات في جمهورية مصر العربية، وتحصل على درجة الأركان من كلية الأركان السودانية في العام ١٩٨٧. قائد وحدات مدفعية، وآخر وظائفه قائداً لمدفعية الفرقة المظلية في مدينة الخرطوم بحري. كان من الضباط المميزين، وقد

عُرف عنه حبه للعمل العسكري وللوطن، ولديه قول مأثور وضعه على طاولة مكتبه، وكان دائما يردده على ضباطه وجنوده: «**إن شرف العسكرية في حماية تراب الوطن وحرية مواطنيه، فإذا انتهكت إحداهما، ذهب الشرف والكرامة**». متزوج وله ولدين.

- **العقيد الركن صلاح السيد:**

ولد بمدينة الخرطوم بحري في العام ١٩٥٣، ودرس بمدارس الخرطوم بحري. التحق بالكلية الحربية في العام ١٩٧١، وأرسل منها إلى دورة طيران في الاتحاد السوفيتي، لكنه أعيد بعد انقلاب يوليو ١٩٧١ وتدهور العلاقات بين البلدين ليتخرج ضمن الدفعة (٢٤) كضابط مشاه. قائد وحدات مظلات، وتلقى دراسات في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وتحصل على شهادة الأركان من كلية الأركان السودانية في العام ١٩٨٧. أكمل دراسته الجامعية بكلية الاجتماع جامعة القاهرة، فرع الخرطوم في العام ١٩٨٤. متزوج وله أربعة من البنين والبنات.

- **المقدم الركن عبدالمنعم حسن علي كرار:**

ولد بمدينة الأبيض بكردفان في العام ١٩٥١. تلقى تعليمه في الخرطوم وتخرج من مدرسة الخرطوم الثانوية في العام ١٩٧٢. التحق بالكلية الحربة السودانية في العام ١٩٧٢ ضمن الدفعة (٢٥) وتخرج فيها العام ١٩٧٦. عمل في سلاح المظلات، وتلقى دراسات عسكرية في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية. نال شهادة الأركان حرب من كلية الأركان السودانية في العام ١٩٨٩. أوفد كضابط معار في دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٨٧. عرف بحبه وولاءه للوطن، وكان عضواً في «تنظيم الضباط الأحرار»، وله موقف مشهود في اجتماع المظلات الشهير يوم ٥ أبريل ١٩٨٥ ــ «انتفاضة إبريل ٨٥» ــ حينما تحدث متحمساً إلى الفريق تاج الدين عبدالله فضل نائب القائد العام مطالباً بانحياز القوات المسلحة لجانب الشعب. اتخذ موقفاً معارضاً لانقلاب الجبهة الإسلامية، وتمت إحالته للتقاعد في اليوم الأول للانقلاب. متزوج وتسكن عائلته في منطقة حي الزهور بالعاصمة الخرطوم وله أربعة من البنين والبنات.

- **المقدم بشير الطيب محمد صالح:**

التحق بالكلية الحربة السودانية في العام ١٩٧٣ ضمن الدفعة (٢٥) وتخرج فيها العام ١٩٧٦. عمل في سلاح المظلات وتدرج في الرتب المختلفة. تلقى دراسات عسكرية في جمهورية مصر العربية في وحدات الصاعقة، ودراسات أخرى في المملكة العربية السعودية. عرف بوطنيته وشجاعته المتميزة، واتخذ موقفاً معارضاً لانقلاب الجبهة الإسلامية، وتمت إحالته

للتقاعد في اليوم الأول للانقلاب. متزوج، وتسكن عائلته في منطقة الكلاكله جنوبي العاصمة الخرطوم.

- **المقدم بشير عامر أبوديك:**

التحق بالكلية الحربية السودانية في العام ١٩٧٣، وتخرج فيها العام ١٩٧٦ ضمن الدفعة (٢٥). ضابط مدرعات عمل في مختلف وحدات سلاح المدرعات. تلقى دراسات عسكرية في جمهورية مصر العربية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية على دبابات 60 ، وعمل ضمن اللواء السوداني في الجبهة العراقية، وكقائد كتيبة دبابات في قيادة المدرعات بالشجرة. درس علم الاجتماع بجامعة القاهرة فرع الخرطوم، والهندسة الميكانيكية بمعهد الكليات التكنولوجية بالخرطوم. متزوج، وترك خلفه ولدين.

- **المقدم محمد عبدالعزيز:**

نشأ وترعرع بمدينة المهدية في أمدرمان. التحق بالكلية الحربية في العام ١٩٧٣، وتخرج فيها العام ١٩٧٦ ضمن الدفعة (٢٥). عمل في القيادات الشمالية والجنوبية، وضمن قوات الردع العربية خلال حرب لبنان. كان آخر مواقعه في قيادة المنطقة المركزية بالخرطوم. عُرف عنه الإطلاع والثقافة الواسعة، والمواقف الوطنية المتميزة.

- **المقدم سيد حسن عبدالرحيم:**

التحق بالكلية الحربية السودانية في العام ١٩٧٣، وتخرج فيها في العام ١٩٧٦ ضمن الدفعة (٢٥). ضابط دفاع جوي تلقى العديد من الدورات العسكرية في معهد الدفاع الجوي ببورتسودان. عمل في مختلف وحدات الدفاع الجوي داخل السودان. قائد وحدة الدفاع الجوي التي قامت بتأمين مطار الخرطوم الدولي لصالح حركة أبريل ٩٠.

- **رائد نهاد إسماعيل حميده:**

ولد بحلة حمد بمدينة الخرطوم بحري، ودرس في مدارس الخرطوم بحري. التحق بالكلية الحربية وتخرج فيها ضمن الدفعة (٣٢). ضابط وحدات دبابات في قيادة المدرعات، وكان آخر موقع له كضابط ركن للإدارة في قيادة السلاح.

- **رائد الفاتح أحمد إلياس:**

ولد ونشأ في مدينة القضارف بشرق السودان. تلقى دراسته بالقضارف والتحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج فيها ضمن الدفعة (٢٨). ضابط مدفعية، تلقى العديد من الدورات في مدرسة سلاح المدفعية في عطبرة، ومدرسة الاستخبارات في الخرطوم.

- **رائد عصام أبو القاسم:**

ولد بمدينة الخرطوم وتلقى تعليمه بها، والتحق بالكلية الحربية وتخرج فيها ضمن الدفعة (٢٩). ضابط مدرعات، تلقى العديد من الدورات في مدرسة سلاح المدرعات.

- **رائد الشيخ الباقر الشيخ:**

التحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج فيها ضمن الدفعة (٣٠). ضابط مدرعات، حضر العديد من الدورات بمدرسة المدرعات في كرري.

- **رائد بابكر عبدالرحمن نقد الله:**

ولد في الخرطوم ونشأ بمنطقة الديوم الشرقية. تلقى دراسته في الخرطوم، والتحق بالكلية الحربية وتخرج فيها ضمن الدفعة (٢٩). ضابط وحدات مدفعية. حضر العديد من الدورات بمدرسة سلاح المدفعية بعطبرة. كان آخر مناصبه قائداً لسرية مدفعية ميدان في لواء المدفعية بأمدرمان.

- **رائد صلاح الدرديري:**

نشأ في بلدة الكاملين شمالي العاصمة الخرطوم. التحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج فيها العام ١٩٧٨. ضمن الدفعة (٢٩). عمل في سلاح النقل والتموين، وكانت آخر مهامه كقائد لسرية نقل. عند وقوع حركة أبريل كان يحضر دورة في اللغة الإنجليزية بمعهد اللغات. عرف بالانضباط والشجاعة الأدبية وسط أقرانه.

- **رائد سيد أحمد صالح النعمان:**

التحق بالكلية الحربية وتخرج فيها برتبة الملازم ضمن الدفعة (٣٠). عمل بوحدات مختلفة وتخصص كضابط أسلحة ومفرقعات في سلاح الأسلحة والذخيرة في الخرطوم.

- **رائد تاج الدين فتح الرحمن:**

ولد ونشأ في مدينة المهدية بمنطقة أمدرمان. التحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج فيها العام ١٩٧٨ ضمن الدفعة (٢٩). ضابط وحدات منقولة جواً، وتلقى دراسات بمدرسة سلاح المظلات، وعُرف عنه الهدوء والأدب الجم. وحصل على وسام الشجاعة من الطبقة الأولى في عملية تحرير رهائن بمنطقة "جبل بوما" في العام ١٩٨٣.

• **رائد معاوية يس علي:**

ولد في حي الشجرة بمنطقة الخرطوم، وتقيم أسرته حالياً في منطقة حلفا الجديدة. التحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج ضمن الدفعة (٣٢). ضابط دبابات تلقى دراسات في علوم المدرعات بجمهورية مصر العربية. عمل بمنطقة خشم القربة والخرطوم كقائد لسرية دبابات.

• **رائد الفاتح خالد خليل:**

ولد ونشأ في مدينة كوستي بوسط السودان. التحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج فيها ضمن الدفعة (٢٨). ضابط وحدات مظلات عمل في اللواء المظلي الأول بمنطقة شمبات في الخرطوم بحري.

• **رائد أسامة الزين عبدالله:**

ولد ونشأ في مدينة أمدرمان وتلقى تعليمه في مدارسها. التحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج فيها ضمن الدفعة (٢٩). ضابط وحدات مظلات عمل في قيادة المظلات واللواء الأول مظلات.

• **رائد طيار أكرم الفاتح يوسف:**

ولد في العام ١٩٦٢ونشأ في حي الملازمين بأمدرمان ودرس في مدارسها. أرسل لحضور دورة طيران في ألمانيا في العام ١٩٨٤، وألحق بعد الدورة بالكلية الحربية السودانية وتخرج فيها في العام ١٩٨٤. قائد مقاتلات وطائرات هليوكوبتر بقاعدة الخرطوم الجوية، وحصل على وسام الجدارة لأدائه المتميز. متزوج ورزق طفلاً بعد استشهاده أطلق عليه اسم أكرم.

• **نقيب طيار مصطفى عوض خوجلي:**

ولد في العام١٩٦٢ وقد نشأ وأقام مع أسرته في امتداد الدرجة الثالثة في الخرطوم. وألتحق بالقوات المسلحة في العام ١٩٨٤. حاصل على دبلوم ورخصة طيران تجاري من الولايات المتحدة الأمريكية، ودورة طيران هليكوبتر في ألمانيا. قائد طائرات هليوكوبتر بقاعدة الخرطوم الجوية. منح وسام الشجاعة ونوط الواجب لأدائه المميز في مناطق العمليات. متزوج وأب لطفل واحد.

• **نقيب مدثر محمد محجوب:**

من أبناء منطقة الشايقية في شمالي السودان، وتقيم أسرته في الخرطوم. التحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج ضمن الدفعة (٣٤). ضابط وحدات مظلات، وتلقى العديد من الدورات

في مدرسة المظلات ودورة صاعقة في الأردن، وعمل في قيادة سلاح المظلات واللواء المظلي الأول.

- **نقيب عبدالمنعم خضر كمير:**

من مواليد مدينة كسلا في العام ١٩٦٢، وتلقى تعليمه بمدارسها. التحق بالكلية الحربية السودانية ضمن الدفعة الأكاديمية الأولى، وتخرج فيها العام ١٩٨٦ ضمن الدفعة (٣٤) برتبة الملازم أول. التحق بجامعة السودان لدراسة الهندسة، وعمل بسلاح المهندسين. كان شديد الانضباط، واسع الإطلاع، ومبرزاً في دراسته.

- **رقيب أول حسن محمد إسماعيل:**

رقيب أول فصيلة المدرعات القائمة على حراسة منطقة الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون في أمدرمان. تمكن بشجاعة منقطعة النظير من الاستيلاء على منطقة الإذاعة ليلة ٢٣ أبريل وتأمينها تماماً. تم إعدامه يوم ٢ مايو ١٩٩٠ بمنطقة جبل سركاب.

الضباط الذين طردوا وسجنوا عقب حركة أبريل

استمرت محاكمات ضباط «حركة أبريل» خلال يومي٢٥ و٣٠ من شهر أبريل ١٩٩٠، وهؤلاء حالت ردة الفعل العربية والعالمية دون اللحاق بزملائهم الذين تم ذبحهم، وقد أعلنت الأحكام الصادرة في ٤ مايو ١٩٩٠ كما يلي:

١. **ملازم عوض الله عبد القادر عجبنا** — **التجريد والطرد والسجن مدى الحياة.**
٢. **نقيب محمد الهادي إلياس** — **التجريد والطرد والسجن ١٥ سنة.**
٣. **العقيد محمد عباس غالب** — **التجريد والطرد والسجن ١٠ سنوات.**
٤. **الرائد محمد إيدام محمود** — **التجريد والطرد والسجن ٣ سنوات.**
٥. **النقيب عصام مصطفى أحمد** — **التجريد والطرد والسجن ٣ سنوات.**
٦. **المقدم معتصم بابكر جبريل** — **التجريد والطرد من الخدمة.**
٧. **الرائد سيد أحمد بلول** — **التجريد والطرد من الخدمة.**
٨. **المقدم محمد خير باشاب** — **التجريد والطرد من الخدمة.**
٩. **المقدم عبد الوهاب صالح محمد يوسف** — **التجريد والطرد من الخدمة.**
١٠. **نقيب إبراهيم الخليفه مزمل** — **التجريد والطرد من الخدمة.**

١١. نقيب عبد القادر داؤد — التجريد والطرد من الخدمة.

١٢. نقيب عبد الوهاب الصافي مختار — التجريد والطرد من الخدمة.

١٣. العقيد محمد المجتبي إبراهيم — التجريد والطرد من الخدمة.

١٤. نقيب الأمين عبد القادر — التجريد والطرد من الخدمة.

١٥. رقيب مدرعات محمد آدم — التجريد والطرد والسجن ١٠ سنوات.

١٦. رقيب مدرعات عبده كافي — التجريد والطرد والسجن ١٠ سنوات.

١٧. عريف طبي محمد نور — التجريد والطرد والسجن ١٢ سنة.

ويبقى هنالك الضابط الذي كانت تبحث عنه كل أجهزة أمن النظام بتهمة المشاركة بصورة كبيرة في «حركة أبريل ٩٠» ولم يُعثر عليه أبداً.. **إنه الرائد المتقاعد سيف الدين أحمد عبيد..** وهو ضابط مظلات من الدفعة (٢٤)، وقد أحيل إلى التقاعد بواسطة المجلس العسكري الانتقالي في العام ١٩٨٦ بتهمة الانتماء لحزب البعث. هرب الرائد سيف الدين في فترة لاحقة عبر ميناء بورتسودان إلى جده، ومنها إلى العراق حيث لا يزال مقيماً في العاصمة بغداد.

وأخيراً: العقيد طيار حسن عبدالله عطا

في فجر يوم ٢٣ أبريل ١٩٩٠، اعتقل العقيد طيار حسن عبدالله عطا، وهو كابتن بطائرات النقل من طراز «بافالو». عند استجواب العقيد عطا، أفاد بأنه حضر للقاعدة الجوية لتنفيذ مهمة رسمية، وهي نقل قوة من المظليين على ثلاثة دفعات، وإسقاطها في منطقة محددة بغرب أمدرمان. أما الحقائق المتوافرة الآن عن تلك الرواية فهي كما يلي:

أ. تم تعيين العقيد طيار عطا من قبل عمليات القوات الجوية لتنفيذ تلك المهمة في فجر يوم ٢٣ أبريل، وهي مهمة مصدّق عليها من فرع العمليات الحربية بناءً على برنامج تدريب القوات المظلية لذلك الشهر.

ب. خلال يوم ٢٢ أبريل أجريت الصيانة الضرورية، وتم تجهيز الطائرة لتنفيذ تلك المهمة.

جـ. إن سرية مظلات كانت موجودة في قيادة المظلات ليلة ٢٣/٢٢ أبريل، وقد تم تجهيزها لعملية إسقاط تدريبية عند الفجر. اعتبرت تلك السرية مشاركة في الحركة، وتم تجريدها من السلاح والتحفظ على أفرادها.

د. خضع العقيد عطا لاستجواب مكثف ضمن مجموعة الضباط المعتقلين طوال نهار يوم ٢٣ أبريل بمدرسة الاستخبارات بالخرطوم، ثم نُقِلَ إلى السجن الحربي بكرري مع زملائه المعتقلين وهو مقيد بصورة وحشية بالحبال. بعد الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٤ أبريل، مَثُلَ الضابط المذكور أمام المحكمة، وقد سُئِلَ إن كان مذنباً أم غير مذنب، ثم قُرِأت عليه مادتي التمرد وإثارة الكراهية ضد الدولة، وصدر عليه حكم الإعدام، ووُضِعَ داخل عربة مع الآخرين لنقله إلى منطقة الإعدام قرب جبل سركاب.

هـ. قبل تحرك العربات إلى ساحة الإعدام حضر العقيد عبدالرحيم محمد حسين وأمر بإنزاله من العربة، وأعيد إلى داخل غرفة في السجن الحربي حيث ظل مقيداً حتى الصباح. أرسل بعد ذلك إلى مقر إدارة الاستخبارات حيث قابل العميد كمال علي مختار، الذي قال له: «**إنتَ فلتَ من الإعدام، لكن أنا حأعدمكْ وإنت حي**».

و. عند إذاعة بيان القيادة العامة بعد ظهر يوم ٢٤ أبريل، تُلِيَت أسماء الضباط الذين أعدموا، ثم تُلي بعد ذلك حكم البراءة على العقيد طيار حسن عبدالله عطا.

إن الأسلوب الذي ورد به اسم العقيد طيار حسن، وعن براءته ضمن مجموعة الـ ٢٨ ضابطاً الذين تم إعدامهم، قد فتح الباب واسعاً للشكوك والشائعات، والتي غذاها النظام فيما بعد بأن العقيد طيار حسن عطا هو شاهد ملك، ولذا فقد تمت تبرئته.

في يوم ٢ مايو ١٩٩٠ أي بعد أسبوع من «**مذبحة أبريل/رمضان**» اعتقل العقيد طيار حسن عبد الله عطا، ووضع في أحد بيوت الأشباح لمدة أربعة أشهر، نقل بعدها إلى سجن كوبر لمدة سبعة أشهر أخرى. تعرَّض العقيد طيار حسن إلى حملة قاسية من المجتمع السوداني، ومن أصدقائه وزملائه الطيارين، وقد رفضت بعض الشركات العاملة في مجال الطيران توظيفه. لقد أكد الضباط الذين اعتقلوا وسجنوا معه أنه لم يكن أبداً «شاهد ملك»، بل كان قائداً جسوراً في تلك الحركة، ولم تعرف المحكمة العسكرية ذلك الدور.. أو لم يحن بعد الوقت لنبرئ ساحة ذلك الضابط!؟

حركة أبريل .. تقييم القصور وعوامل الإخفاق

النجاح المجهض

بعد مرور أكثر من عشرة أعوام على إخفاق «حركة أبريل ١٩٩٠» التي هدفت لإسقاط نظام الجبهة الإسلامية، ونتيجة لظهور الكثير من الحقائق خلال الفترة الماضية، والاستماع لإفادات بعض الضباط الذين شاركوا فيها، يمكننا الآن محاولة تسليط بعض الضوء على العوامل التي أدت إلى إخفاق تلك المحاولة الجريئة. فبلا شك أن «حركة أبريل ١٩٩٠» كانت من أجرأ المحاولات لإسقاط نظام حكم الجبهة الإسلامية القائم في السودان، وكانت قاب قوسين أو أدنى من النجاح، مما أثار الذعر في أركان النظام ودفعه للقتل والبطش والتنكيل.

تميزت «حركة أبريل ١٩٩٠» بالتالي:

أ. أن التخطيط للعملية وتعبئة وتجهيز الكوادر المنفذة لها اتسم بسرية وانضباط أمني نادر، لم يُتِح الفرصة لأجهزة أمن النظام لالتقاط أي خيوط، عدا ما تم من اعتقال لأثنين من قادتها الأساسيين قبل بدء التحرك، هما اللواء عثمان بلول والعقيد محمد أحمد قاسم نتيجة للاشتباه، وليس بناءاً على معلومات مؤكدة.

ب. حققت العملية مفاجأة تامة في أجهزة النظام المختلفة، واستطاعت السيطرة المحدودة على أكثر من ثلثي القدرات العسكرية الموجودة في ذلك التاريخ بمنطقة العاصمة القومية الخرطوم.

جـ. بدراسة الخطة الأساسية التي وضعتها قيادة حركة أبريل ٩٠ وتم تنفيذ أجزاء منها، نجد أنها عملية جيدة التخطيط وكثيفة الحشد، شارك فيها ما يقارب المائة ضابط، وما لا يقل عن ألف ضابط صف وجندي.

إذن، لماذا، وأين أخفقت «حركة أبريل ٩٠» وهي تتمتع بكل تلك المميزات التي أشرنا إليها؟ في الفقرات التالية سنحاول تسليط الضوء على العوامل الأساسية التي قادت إلى الإخفاق.

القيادة..

تم تنفيذ «حركة أبريل ٩٠» في ظل قصور قيادي خطير، إذ أن اعتقال اللواء الركن عثمان إدريس بلول والعقيد محمد أحمد قاسم في يوم ١٧ أبريل ــ أي قبل ستة أيام من التنفيذ ــ أدي لاحقاً إلى شلل قيادي كامل. من المعروف داخل القوات المسلحة السودانية أن اللواء عثمان بلول يتمتع بملكات قيادية، وحِسٌ استراتيجي كان أكثر من مطلوب في ساعة الصفر. أما العقيد محمد أحمد قاسم، فهو كان بمثابة القلب المحرك لتنظيم تلك الحركة.. فهو الوحيد في الساحة الذي كان يعرف تماماً الخارطة الدقيقة للقوات المسلحة في منطقة الخرطوم، وكان قائداً فذاً، يتميز بشجاعة نادرة، ويحظى بولاء واحترام ضباط وجنود سلاح المظلات. كان بمقدور العقيد قاسم أن يدفع بالفرقة المظلية التاسعة كاملة ومتماسكة في ساعة التنفيذ. لذا من الواضح أن التنسيق النهائي للخطة قد تم بواسطة الفريق طيار خالد الزين واللواء حسين عبد القادر الكدرو، وهما لا يملكان كل المعلومات والخبرة العملياتية التي تتوفر للآخرين.

واضح أيضاً من سير الأحداث ليلة ٢٣/٢٢ أبريل أن منظومة القيادة لم تكن متكاملة، ولم يوضع التصور الكامل لإعطاء صلاحيات كاملة للقادة في الوحدات بالقدر الذي يسمح بتطوير الخطة، ومواجهة أي قصور طارئ والإمساك بزمام المبادرة طوال مراحل التنفيذ.

السيطرة..

بدراسة الأسلوب الذي تم به تنفيذ الخطة وسير أحداث «حركة أبريل ٩٠»، يتضح لنا القصور الكبير في عامل السيطرة الكاملة على القوات القائمة بالتحرك. طوال مراحل تنفيذ الحركة لم يظهر أبداً ذلك الجهاز الفاعل للقيادة والسيطرة، الذي يفترض أن يكون «غرفة عمليات» تدير وتسيطر على كل القوات والعناصر الأخرى القائمة بتنفيذ العملية.

نُفذتْ «حركة أبريل ٩٠» بدون سيطرة مركزية أو تنسيق متكامل بين خمس مناطق عسكرية متباعدة (الخرطوم، الشجرة، الخرطوم بحري، أمدرمان، كرري، ووادي سيدنا).. وقاد ذلك إلى أن تتم سيطرة جزئية على المناطق، ولكنها ظلت جزراً منعزلة جامدة، وغير قادرة على التفاعل ودعم بعضها البعض، مما سهل ذوبان النجاح الأولي، ومكّن النظام من تطبيق الخداع وتفتيت تلك المناطق، ثم دفعها إلى الاستسلام.

الاتصالات..

إن الاتصالات الجيدة هي عنصر أساسي، وعمود فقري لنجاح أي عملية عسكرية. لقد أخفقت منظومة الاتصالات اللاسلكية تماماً خلال مراحل تنفيذ محاولة أبريل، وقد كانت تفاصيل تلك الضربة القاصمة كما يلي:

أ. أحضر قادة العملية عدد ١٢ جهاز لاسلكي نقال (بمدى ٢٥ كيلومتر) تم توزيعها على كل المناطق. هذه الأجهزة ــ وفقاً لإفادة مشاركين في المحاولة ــ لم يتم اختبارها قبل ٢٤ ساعة من بداية الاستخدام، كما تنص على ذلك كل التعليمات الفنية، وحتى تتأكد قيادة العملية من كفاءتها وصلاحيتها للعمل. بنفس القدر من القصور لم تخضع بطاريات تلك الأجهزة لشحن كهربائي طويل يمكنها من العمل بكفاءة. لتلك الأسباب الواضحة لم تعمل أجهزة الاتصال الميداني، ولم تقم بالربط المطلوب بين القيادة والوحدات القائمة بالتنفيذ، وبالتالي قادت إلى كارثة كان يمكن تفاديها.

ب. جاء في شهادة ضباط شاركوا في الحركة، أن وسائل الاتصال البديلة التي خطط لاستخدامها كانت شبكة اتصالات وزارة الداخلية المتحركة، والتي كانت تعمل فيها أكثر من ٢٠ سيارة مزودة بجهاز اتصال، موزعة على القيادات والمناطق العسكرية ومداخل العاصمة والكباري. نتيجة لحصول إدارة الاستخبارات العسكرية على معلومات التحرك العسكري المتوقع الذي ستشارك فيه وحدات من الاحتياطي المركزي التابع لوزارة الداخلية، تم إطلاق أجهزة الإنذار.. كان أن أصدر العميد فيصل على أبو صالح ــ وزير الداخلية ــ أوامره في حوالي منتصف ليلة ٢٢/٢٣ أبريل بانسحاب كل العربات التابعة لوزارة الداخلية والتبليغ فوراً لرئاسة الوزارة. تم تنفيذ ذلك الأمر فور صدوره وقبل تحرك قوات «حركة أبريل» ودون علم قيادتها، مما أدى إلى تدمير خطة الاتصالات البديلة تماماً.

جـ. الجهاز الرئيسي لاتصالات قيادة العملية (المحطة الرئيسية) والذي يفترض أن يؤمن الاتصالات بين قيادة العملية وبين قيادات المناطق ظل محمولاً على سيارة كان بداخلها الفريق طيار خالد الزين قرب منطقة إذاعة أمدرمان في انتظار وصول القوات إلى الإذاعة وتأمينها، رغم أنها كانت مؤمنة تماماً بعد الثالثة صباحاً يوم ٢٣ أبريل. لم يتم فتح ذلك الجهاز، ولم تتم اتصالات بين القيادة والوحدات القائمة بالتنفيذ مطلقا.

الخيانة والتخاذل..

إن خيانة ضابط الصف التابع للقوات الخاصة، وإبلاغه إدارة الاستخبارات بالمعلومات التي يعرفها كانت ضربة قاصمة لحركة أبريل.. قام المقدم الركن عبد المنعم كرار بضم ضابط الصف المذكور للتنظيم قبل ساعات قليلة من ساعة الصفر، وكان ذلك خطأ جسيماً لحركة عسكرية التزمت بأقصى درجات السرية والحذر الأمني. أدت تلك الغفلة لوصول الإنذار إلى كل أجهزة النظام، والبدء في تطبيق إجراءات مضادة سريعة، وكانت نتائج ذلك وخيمة. لقد أدت تلك الخيانة إلى التالي:

أ. فشل خطة تحريك القوات الخاصة ووحدات المظلات التي كانت في الاستعداد، وبالتالي الفشل الكامل في السيطرة على القيادة العامة للقوات المسلحة. قاد ذلك أيضا إلى إخفاق خطة الاعتقالات الرئيسية، ومغادرة الفريق عمر البشير مقر سكنه، وكذلك بعض أعضاء مجلس ثورة الإنقاذ.

ب. تم استنفار كوادر وعناصر النظام الموجودة في الأجهزة الأمنية والقيادات العسكرية وتوظيفها في الإجراءات المضادة لإحباط التحرك.

جـ. فشلت السيطرة الكاملة على قاعدة الخرطوم الجوية، وبالتالي تعذر إقلاع طائرتين كانتا جاهزتين، ومحدد لهما أن تقوما بمهام حيوية ومساعدة لنجاح الحركة، ومن ضمنها نقل عشرين ضابطاً كانوا معتقلين في مدرسة المشاة بكرري (ضباط حركة مارس ٩٠) لإشراكهم في العملية!

د. أخفقت عملية تأمين الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون في أمدرمان، وذلك لإغلاق شارع وادي سيدنا/أمدرمان وتعزر تحرك قائد المهمة. كان ذلك القائد مكلفا بقيادة تحرك دبابات من كرري إلى منطقة الإذاعة، وتعزيز قوات الحركة داخل الخرطوم. ظلت ثلاث دبابات قابعة في كرري حتى صباح اليوم التالي، جاهزة بكل أطقمها وكامل ذخيرتها، وبدون أوامر بعد فشل قائدها في تحقيق أي اتصال لا سلكي مع قيادته التي لا يعرف مكان وجودها.

أما تخاذل بعض الضباط عن تنفيذ المهام الموكلة إليهم في الخطة، فقد كانت له آثار متفاوتة، وقطعاً لم يكن ذلك من الأسباب الأساسية في إخفاق حركة أبريل. عموماً، لقد رصد بعض الشهود الذين شاركوا في المحاولة ما يلي:

أ. تخاذل كبير من ضباط أعضاء في التنظيم في منطقة أمدرمان، وهي العناصر التي كان يفترض أن تقوم بالسيطرة على قيادات ووحدات منطقة أمدرمان من الداخل، وتوظيف قدرات أسلحة المهندسين والمدفعية والدفاع الجوي في دعم المناطق الحيوية في خطة حركة أبريل.

ب. تخاذل ضباط في منطقة كرري ــ وادي سيدنا بعد مرور العقيد عبد الرحيم محمد حسين على المنطقة في الساعة الثانية عشر والنصف بعد منتصف الليل، والتنبيه بوجود تحرك عسكري متوقع وحظره لتحركات الضباط، رغم أن لديهم مهام محددة للقيام بها في تأمين منطقة كرري.

جـ. عدم تنفيذ ضباط في الحرس الجمهوري بالخرطوم للواجب المكلفين به، وهو السيطرة على القصر الجمهوري كبديل للقيادة العامة، وتنفيذ واجبات أخرى.

د. إحجام ضابط من حرس الحدود بالخرطوم عن تنفيذ واجبه المحدد بتأمين بوابة القيادة العامة الغربية، وبعدها المشاركة في اعتقال رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ، بحكم أن مدخل مقر سكنه يمر عبر تلك البوابة وضمن السور المحيط بمنطقة القيادة العامة.

إن «حركة أبريل ٩٠» من أجرأ وأقوى المحاولات العسكرية التي استهدفت إسقاط نظام الجبهة الإسلامية الحاكم في السودان. وبلا شك أن كل عوامل النجاح قد توفرت لتلك الحركة، لكن بنفس القدر ساهمت أيضا عوامل أخرى جوهرية، قد يعزى بعضها لسوء الطالع، في إخفاق تلك المحاولة الجريئة والشجاعة.

كان ثمن الإخفاق باهظاً، حيث فقد الوطن ثمانٍ وعشرين ضابطاً شجاعاً من خيرة أبنائه في مذبحة بشعة لم يشهد مثلها تاريخ السودان المعاصر، أيضاً فقد الوطن واحداً من ضباط الصف البواسل المخلصين لوطنهم وقواتهم المسلحة، وأرسل عشرات إلى السجون وشُرِّدت أعداد لا تحصى من الضباط وضباط الصف والجنود.

الهوية السياسية لحركة أبريل ٩٠

تخبط النظام

جاء في البيان الذي أذاعه الفريق عمر البشير رئيس النظام بعد ظهر يوم ٢٥ أبريل ١٩٩٠ ما يلي: «**إن أعداء الشعب والوطن والسلام لم يهدأ لهم بال وهم يرون الخيرات تطرق أبواب الوطن، وظهرت منهم فئة من المتبطلين تخيط أمرها بليل، وتريد إعادة الوطن تحت ما يسمى بالتجمع المتحالف مع الخوارج، وكنا نرصد ونراقب بكل دقة ما يدور عن قرب**»..

في اليوم التالي، عندما خاطب الفريق البشير مسيرة اللجان الشعبية أمام بوابة القيادة العامة في الخرطوم قال: «**إن المتآمرين قد خططوا مع حركة التمرد، وأن خطتهم كانت تنوي نقل المتمردين إلى العاصمة، وذلك انطلاقاً من دولة مجاورة**»..

أما في المؤتمر الصحفي الذي عقده الفريق البشير صباح يوم ٢٩ أبريل في محاولة لاحتواء ردة الفعل العالمية والعربية تجاه مذبحة كرري التي اقترفها نظامه خلال شهر رمضان المعظم ـ الشهر الحرام ـ قال: «**إن جزء كبيراً من المشتركين في تنفيذ مخطط الفئة المارقة من فلول اليساريين والحاقدين على الثورة والقوات المسلحة بعد انتفاضة أبريل، لأنهم كانوا يحاولون الانقلاب على المجلس الانتقالي آنذاك!!**»

وفي إجابة له على سؤال خلال ذلك المؤتمر الصحفي قال البشير: «**عندما نقول أن المشاركين في التآمر من فلول اليسار، لا ننسى أنه يوجد يساريون كانوا ينتمون للأحزاب التقليدية (الأمة والاتحادي)، ولذلك فإن مخطط المتآمرين لتصفية الصادق المهدي كان تكراراً لما قاموا به في عام ١٩٧١ في بيت الضيافة**»..

ثم جاء دور وزير إعلام النظام والمتحدث الرسمي آنذاك محمد خوجلي صالحين[1]، الذي أعلن عبر وسائل الإعلام في مساء يوم الاثنين ٢٥ أبريل: «**إن المحاولة الانقلابية كانت امتداداً للمحاولة التي اكتشفت في مارس الماضي (٩٠/٣/١٥)، والتي اتهم التجمع الوطني بتدبيرها**».

---

[1] محمد خوجلي صالحين من الكوادر الأولى في حركة الأخوان المسلمين. وقد امتلك (مخبز الأخوان) في مدينة الخرطوم بحري، وهو من أول الاستثمارات الاقتصادية للحركة. راجع حيدر إبراهيم، مصدر سابق ص ٧٣ .

أما إعلام الجبهة الإسلامية القومية فقد كان تناقضه وتضارب اجتهاداته وفبركته للأكاذيب مبالغ فيه.. دعونا نقف على ما كتبه مُنَظِّرُهُم المعروف «موسى يعقوب» والكاتب الصحفي وثيق الصلة بالدوائر العليا في الجبهة الإسلامية القومية: «**لم تتضمن قائمة القائمين على الانقلاب عنصراً جنوبياً واحداً، وربما أنها لم تتضمن عنصراً من عناصر حزب الأمة كذلك**».. «**غلب على المشاركين فيها عنصر الأحزاب اليسارية الصغيرة وبعض الرموز العسكرية المتقاعدة المنتمية لبيت الختمية، وليس بالضرورة قيادة الختمية الروحية والسياسية**».. «**التركيز على المطار دون الإذاعة ومقار أعضاء مجلس الثورة وبعض المواقع ألقى بظلال كثيفة من شبهة توقع المدد الخارجي والمساندة الأجنبية**».

وفي ذلك العدد من صحيفة «الشعب» المصرية، كُتب ملخصا لما يريد إعلام الجبهة الإسلامية تسويقه عن «حركة أبريل»، حيث أوردت: «**إن السفارة الأمريكية لعبت دوراً مساندا لمحاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت يوم الأحد الماضي، والتي قامت بها مجموعة من صغار الضباط والجنود. كان دور السفارة الأمريكية هو مد الانقلابيين بالمعلومات الاستخبارية عن تحركات قادة الحكومة، ومعلومات أخرى. كذلك إنها كانت تنسق عن طريق أجهزة الاستخبارات الأمريكية مع دولة أفريقية مجاورة لنقل قوات من المتمردين في الجنوب على متن طائرات حربية من هذه الدولة الأفريقية إلى مطار الخرطوم.**» وفي مكان آخر من نفس العدد ورد ما يلي: «**أكد مصدر دبلوماسي سوداني كبير أن أطرافاً خارجية لعبت دوراً في محاولة الانقلاب التي جرت مؤخراً، وذلك لصالح تنفيذ الميثاق الذي وضعه تجمع الأحزاب (التي صدر قرار بحلها) والمتمردين**».[1]

أخيراً، وفي خضم هذه التناقضات المريعة، دعونا نقف على ما نشرته صحيفة «كيهان» الإيرانية: «..**فالانقلاب الفاشل تصدت له زمرة من حزب البعث بقيادة أمين سر الحزب بدر الدين مدثر**».. ولم نسمع أن الخرطوم نسبت رسمياً مسئولية اتهام البعثيين بالمشاركة بالانقلاب أو زعامته.. تستمر الصحيفة أيضا فتشير إلى: «**أن الانقلاب من تدبير ثلاثي (مصر والعراق والسعودية) حيث تلاقت المصالح في أن يذهب هذا النظام الإسلامي**»!؟[2]

---

(1) صحيفة الشعب" الناطقة باسم حزب العمل الإسلامي المصري، العدد ٥٤٤ الصادرة بتاريخ ١/٥/٩٠.

(2) صحيفة كيهان الإيرانية- الطبعة العربية - العدد رقم ١٩٢٤ الصادر بتاريخ ٢٦/٤/١٩٩٠.

الحقائق المجردة

خلاصة ادعاء السلطة السودانية وحزبها السياسي وأجهزة إعلامها ومسانديها في الخارج يعكس بوضوح درجة عالية من التناقض والفبركة واهتزاز التقييم. وفي محاولة للاقتراب من الحقيقة، دعونا نطرح سؤالين واضحين:

- هل كانت «حركة أبريل» حركة عقائدية يقف من ورائها أحد الأحزاب؟ أو أنها تحالف بين ضباط عقائديين، كما أوحى بذلك إعلام النظام حينما أكد أن ضباطها من الشيوعيين والبعثيين وأعوان جون قرنق؟

- هل كانت الحركة مرتبطة بجهات أجنبية لم يحددها بيان النظام السوداني؟ وأن الحركة الانقلابية كانت تنتظر وصول دعم من الخارج ـ لم يُحدد طبيعته أو نوعه؟ ساند النظام السوداني هذه الرواية بدعوى أن مطار الخرطوم كان أحد الأهداف الرئيسية في خطة انقلاب أبريل!!

بداية، وقبل أن نجيب على التساؤلات التي طرحناها، لا بد من الإقرار بحقائق كانت واضحة لكل من تابع المسار السياسي داخل القوات المسلحة السودانية في الأيام الأخيرة للحكم المايوي، تحديداً خلال أحداث «انتفاضة أبريل ١٩٨٥» المجيدة، ويمكن أن نوجز من تلك الحقائق ما يلي:

- أن النظام المايوي لم ينجح أبداً في غرس الفكر الشمولي داخل القوات المسلحة السودانية، برغم أنه جثم على صدر البلاد لفترة قاربت ١٦ عاماً، وانحياز ضباطها وجنودها لجانب الشعب والديمقراطية في «انتفاضة أبريل ٨٥» يثبت ذلك بجلاء.

- أن كل التيارات السياسية السودانية قد عملت ـ في فترات ومراحل سابقة ـ على خلق وجود تنظيمي لها داخل القوات المسلحة، ولم تحقق النجاحات المرجوة، وكان ذلك نتيجة لاصطدام تلك الأهداف الاختراقية بقومية القوات المسلحة، وطبيعة تركيبتها وتكوينها. بلا شك أن القوات المسلحة كشريحة عريضة من المجتمع السوداني تتأثر سلباً وإيجاباً بالتيارات السياسية، وأن لدى بعض ضباطها نوعاً من التعاطف السياسي لذلك التيار أو لغيره.

عند الدراسة الفاحصة لسيرة خمس وأربعين ضابطاً، هم الذين شملتهم أحكام الإعدامات والسجن لفترات طويلة من مجموع ضباط «حركة أبريل ٩٠»، يتضح لنا ما يلي:

أ. أن القادة منهم (لواء/عميد/عقيد) كانوا من المحركين الأساسيين لحركة الرفض المنظم داخل القوات المسلحة خلال تفاعل «انتفاضة أبريل ١٩٨٥»، والتي قادت إلى إجبار القيادة العسكرية العليا على الانحياز لجانب الشعب. كذلك فإن مواقفهم الثابتة في المطالبة بتطهير آثار مايو داخل القوات المسلحة، وأيضا في نقد سياسات المجلس العسكري الانتقالي المتخاذلة دفعت بذلك المجلس «المشبوه» إلى إقصائهم من الخدمة العسكرية (اللواء خالد الزين، اللواء عثمان بلول، والعقيد قاسم). إذن فإن من يمكن أن نعتبرهم قادة «حركة أبريل ٩٠» أثبتت الأحداث وقوفهم إلى جانب الشعب وخياره في الديمقراطية.

ب. معظم الرتب الوسيطة (عقيد/مقدم/رائد) من ضباط المظلات والمدرعات الذين اشتركوا في «حركة أبريل ٩٠»، كانوا هم الذين حركوا قواتهم وجهزوا دباباتهم في ليلة ٥/٦ أبريل ١٩٨٥، وهددوا قادة المناطق العسكرية بأنهم سيقودون وحداتهم إلى داخل الخرطوم للوقوف مع الشعب، وإقصاء المشير جعفر نميري ما لم تصل القوات المسلحة إلى قرار موحد بالانحياز إلى مطالب الشعب.

جـ. في فجر يوم ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وهو يوم انقلاب الجبهة الإسلامية، وأثناء حملة الفصل والتشريد، كان العديد من ضباط «حركة أبريل ٩٠»على رأس قوائم الفصل (العقيد قاسم، المقدم كرار، المقدم بشير الطيب، وآخرون)، وهذا يعكس بوضوح تخوف النظام من أولئك الضباط نتيجة لمواقفهم المعروفة في مساندة الخيار الديمقراطي وسلطة الشعب.

د. بقية ضباط «حركة أبريل ٩٠» الذين لم تطالهم يد سلطة الجبهة بعد انقلابها، وحتى تاريخ تنفيذ حركة أبريل، عُرف عنهم في وحداتهم وبين زملائهم رفضهم لنتائج وإفرازات نظام الجبهة، الذي هدف أساساً لتكريس حكم ديكتاتوري شمولي وعقائدي يديره حزب صغير، إضافة لإجراءات تأمين انقلاب الجبهة الإسلامية بالبدء في تغيير القوانين واللوائح، وتغيير بنية القوات المسلحة بالفصل التعسفي، ونقل الضباط، وإسناد المناصب القيادية لكوادر النظام والانتهازيين.

هـ. والحقيقة الأخيرة التي لا زالت غائبة عن الكثيرين تتعلق بفترة العمل السياسي/العسكري السري الذي أعقب انقلاب الجبهة الإسلامية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩. فعندما كتبت المسودة الأولى لميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، وقبل أن تعرض على القادة السياسيين المعتقلين آنذاك في سجن كوبر، جرى الكثير من العمل التحضيري في كتابة المسودة والتعبئة لها، وقد شارك في ذلك عدد من الضباط، كذلك أن تلك المسودة عُرضت داخل القوات المسلحة على نطاق محدود، وذلك بهدف أن تحظى بموافقة ومشاركة القوات المسلحة، والتزامها بها حاضراً ومستقبلاً. إن التاريخ يسجل كل شئ.. لقد كان اللواء الركن عثمان بلول، والعميد الركن طيار كرار، والعقيد محمد أحمد قاسم، من الرواد الذين أطلعوا ووافقوا على مسودة ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي. إذن، لا غرابة في أن أهداف «حركة أبريل ٩٠» قد وضحت بجلاء في الوثائق التي تمكنت سلطات النظام الأمنية من العثور عليها بعد إجهاض الحركة، ولكن ظلت تلك الوثائق حبيسة الخزائن لم يكشف عنها حتى الآن، لأنها تدحض تماماً كل الادعاءات. احتوى البيان السياسي لـ«حركة أبريل ٩٠»على ما يلي:

البيان السياسي لحركة أبريل ٩٠:

- إعادة الحياة الديمقراطية في السودان.
- إلغاء كافة المراسيم الدستورية الصادرة عن السلطة العسكرية منذ الثلاثين من يونيو ١٩٨٩.
- إقرار وثيقة دستورية تحدد هياكل الحكم الديمقراطي، وتؤكد على مبادئ كفالة الحريات الأساسية واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون.
- الفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- استقلال مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي.
- استقلال الحركة النقابية وبقاؤها موحدة وديمقراطية.
- قومية القوات المسلحة والشرطة والقوات النظامية الأخرى، والخدمة العامة وأجهزة الأعلام وحمايتها من التدخلات السياسية.
- انتهاج سياسة خارجية تؤكد السيادة الوطنية وتقوم على رعاية المصالح المشتركة وحسن الجوار وعدم الانحياز ورفض المحاور، وتناصر قضايا التحرر وتناهض الصهيونية والتفرقة العنصرية.
- كما تنص أهداف الحركة على إعادة الحياة الديمقراطية وإعلان شرعية الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والمنظمات الجماهيرية.

- حرية الصحافة والسماح بإصدار الصحف القومية والحزبية.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وإعادة المفصولين تعسفيا بعد ٣٠ يونيو ١٩٨٩ إلى مواقع عملهم.
- محاكمة ومحاسبة كل من شارك في تقويض النظام الديمقراطي.
- محاكمة المسئولين عن الفساد بكل أشكاله أمام القضاء.
- نزع سلاح الميليشيات.

وأخيراً جاءت شهادة هوية حركة أبريل من لدن نظام الجبهة الإسلامية بعد حيرة وتخبط.. دعونا نتأمل فيما قاله رئيس النظام الفريق البشير في مقابلة صحفية خلال شهر مايو ١٩٩٠.. سأله الصحفي كمال حسن بخيت: «**في مؤتمركم الأخير حول المحاولة الانقلابية الأخيرة ذكرتم أن هذه المحاولة من تدبير التجمع الوطني الذي تم التوقيع على ميثاقه في القاهرة مؤخراً، بينما اتهمت بعض الأقلام المعبرة عن سياساتكم أحزاباً وجهات أخرى. كيف تفسرون هذا التناقض؟**».. وجاء رد رأس النظام: «**الذين كتبوا في الصحافة حول الانقلاب والمنفذين له كتبوا اجتهاداتهم الشخصية، لكن الذي كان يبشر به الانقلابيين هو ميثاق التجمع، وحسب ما ورد في هذا الميثاق سيكون هناك مجلس للخلاص مكون من عسكريين وحزبيين ونقابيين، وسيكون رئيسه اللواء خالد الزين قائد الانقلاب. كما ستكون هناك حكومة مدنية برئاسة البروفيسير محمد إبراهيم خليل قطب حزب الأمة المعروف وهو رئيس الجمعية التأسيسية بعد الانتفاضة**».[1]

كانت «حركة أبريل ٩٠» حركة سياسية/عسكرية لتحالف عريض من الضباط الديمقراطيين الوطنيين، جمع بينهم هدف واحد هو الرفض الكامل لدكتاتورية حزب الجبهة الإسلامية.. ووحد بينهم انتمائهم القومي لوطن يؤمنون فيه بالعدالة والمساواة والديمقراطية الحقيقية، وبجيش محترف يؤمن بخيار الشعب السوداني وتوجهاته نحو السلام والاستقرار. إن سعي نظام الجبهة لتلوين تلك الحركة بالافتراء والكذب قد نجد له فيه العذر، إذ يحاول تبرير فعلته النكراء بإعدام أولئك الضباط الأبرار الشرفاء، لكننا لا نجد العذر أو المصداقية في محاولة أي حزب أو تيار سياسي إدعاء حقيقة لا يعرفها، وشرف لا يُعقل أن يدعيه.

---

[1] صحيفة الوطن العربي، مصدر سابق ــ هذه قصة الانقلاب الفاشل في السودان.

الإدانة والاستهجان على نطاق العالم

وثائق الإدانة التاريخية

انتشرت أخبار «**مجزرة كرري**» على نطاق العالم بعد أن أذاعتها هيئة الإذاعة البريطانية في برامجها بكل اللغات، وتداولتها معظم وكالات الأنباء العالمية.. أحدثت أنباء تلك المجزرة صدمة كبيرة في المحيطين العربي والدولي، فتواترت عبارات الإدانة والشجب والاستنكار لتلك الجريمة الشنيعة.. فطوال تاريخ السودان الحديث، ورغم الصراع السياسي والانقلابات العديدة، لم يحدث أن تجاوز حاكم سوداني العُرف السوداني والتقاليد بمثل ما حدث في «مذبحة أبريل» .. كانت صدمة العالم العربي والإسلامي كبيرة لتنفيذ إعدامات بتلك الصورة الهمجية في الأيام الأواخر لشهر رمضان المعظم، والمسلمون في كل بقاع العالم يستعدون لاستقبال عيد الفطر المبارك.

جاءت بداية الاستنكار والإدانة من المنظمات الإنسانية التي صدمتها تطورات الأحداث في الخرطوم، واندفعت بكل قدراتها لوقف استمرار حكومة الخرطوم في حملة القتل البربرية العشوائية.. ففي صباح ٢٥ أبريل ٩٠ أصدرت «منظمة العفو الدولية» (Amnesty International)، ومقرها في لندن، «نداء عاجل» (Urgent Action) طلبت فيه من عضويتها التي تقدر بعشرات الآلاف على نطاق العالم المشاركة في حملة احتجاج عالمية، ومناشدة لحكام الخرطوم لوقف المذابح.. سارعت أيضاً منظمة «المراقب الأفريقي» بحملة واسعة، وتبعتها كل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات القانونية العالمية في إدانة وشجب «مذبحة أبريل» التي ارتكبت في الخرطوم بإصرار، وبدمٍ بارد.

على نطاق العالم العربي، كانت صحف الخليج هي السباقة في إدانة المجزرة، وتسليط الضوء على الأحداث. جاء العنوان الرئيسي لصحيفة «الخليج» الصادرة صباح الأربعاء ٢٥ أبريل ٩٠: «**مذبحة في الخرطوم**».. وكانت هنالك «كلمة اليوم» التي جاء فيها: «**رغم بشائر العيد.. صيام البعض سيطول**»[1].. ونقتطف فيما يلي ما نشرته في عدد اليوم التالي تحت كلمتها

---

[1] صحيفة «**الخليج**» العدد رقم ٤٠٠٩، الصادر صباح يوم الأربعاء ٢٥ أبريل ١٩٩٠.

الافتتاحية: «الإعدامات التي حدثت في السودان أمس الأول مستعصية على الفهم، ولا يمكن لأي إنسان أن يقرها، أو يقبل أية حجج لتبريرها، بل هي في الواقع محل إدانة واستنكار.. إعدام ثمانية وعشرين ضابطا بعد محاكمات سريعة يسجل سابقة خطيرة في التاريخ السياسي العربي.. والحق أن الاستياء من هذه الإعدامات قد بلغ أوجه، خصوصا وأنها تجئ في وقت ترفرف فيه رايات الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان على ساحات جديدة في سماء الكرة الأرضية..».[1]

كان التجمع الوطني الديمقراطي في طليعة القوى السياسية السودانية والمنظمات العربية والعالمية التي أدانت المذبحة، وطالبت بوقف القتل والتقتيل، وصدر بيان التجمع في صبيحة يوم الخميس ٢٦ أبريل ١٩٩٠ في الخرطوم العاصمة، وفي معظم العواصم الأخرى، وأعقبته بيانات شجب واستنكار من كل الأحزاب السودانية على اختلافها، وكانت على التوالي: الحزب الشيوعي السوداني، حزب الأمة، حزب البعث العربي الاشتراكي، مكاتب التجمع الوطني الديمقراطي في لندن وصنعاء والخليج.

ردة الفعل في امتداد وادي النيل.. ونعنى مصر.. كانت كبيرة بقدر الحدث المأساوي الجلل، إذ تفاعلت الأحزاب المصرية والمنظمات بإدانة الحدث وشجب الجريمة، وكان للبيان الذي وقعه عدد كبير من الكتاب والمثقفين المصريين، والذي أرسل إلى الرئيس حسني مبارك، وتم توزيعه على نطاق واسع في العالم العربي أثرا سالبا على النظام السوداني.. جاءت تلك الوثيقة تعبيرا حقيقيا عن الترابط ووحدة المصير المشترك للشعبين، وهو في مجمله وثيقة تاريخية، ولذا نورد نصه كاملا فيما يلي:

« ٢٨ مناضلا في السودان »

«باسم مصر.. باسم ضميرها النابض.. باسم مفكريها ومبدعيها وكل مناضليها من أجل الحرية والعدالة وكرامة وحقوق الإنسان على أرض وادي النيل، إننا ندين مسلك النظام العسكري الديكتاتوري الفاشي في السودان لاغتياله ٢٨ ضابطا من خيرة رجاله صباح الأربعاء ٢٥ أبريل ١٩٩٠، إثر الإعلان عن فشل انقلاب عسكري ملفق صباح الثلاثاء ٢٤ أبريل ١٩٩٠، ووفق محاكمة عسكرية صورية وسرية لم تستغرق سوى

---

[1] صحيفة «الخليج» العدد رقم ٤٠١٠، الصادر صباح يوم الخميس٢٦ أبريل ١٩٩٠.

أقل من ساعتين بمعدل دقيقتين فقط لكل متهم، ودون أن يسبق تلك المحاكمات الجزافية إجراءات التحقيق العادل وشهادة الشهود العدول أو منح المتهمين حقهم الطبيعي في الدفاع عن النفس، وبعض هؤلاء الشهداء كان رهن الاعتقال وزُج باسمه ضمن المتهمين!

ويأتي اغتيال هؤلاء الشهداء ضمن مسلسل الخطة المشبوهة الرامية للتخلص من مختلف العناصر الوطنية المشكوك في ولائها للنظام العسكري الحاكم وتصفية القوات المسلحة والشرطة والخدمة المدنية والجامعات والمهنيين من المناوئين للجبهة الإسلامية القومية التي أعلن أمينها العام الدكتور «حسن الترابي» في حديث صحفي مؤخرا أنها كانت وراء تدبير انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بزعامة الفريق «عمر حسن البشير»..

ومن المؤسف حقا ويشين هذا النظام بالعار.. أن يغتال غدرا رفاق السلاح ومعظمهم خارج الخدمة العسكرية.. ودون أن تسفر المحاولة الانقلابية المشبوهة عن قتيل أو مصاب أو إطلاق رصاصة واحدة.. وفي أعقاب دعوة وجهت لهم لتناول إفطار رمضاني في مقر سلاح المدرعات بمنطقة الشجرة.. بهدف ردع نوايا المعارضة الشعبية والحزبية والنقابية والعسكرية لاستعادة الحياة النيابية والحريات الديمقراطية التي نص عليها ميثاق الدفاع عن الديمقراطية الذي وقعته فصائل التجمع الوطني في أعقاب انتفاضة السادس من أبريل عام ١٩٨٥ في السودان.

ويهيب الموقعون على هذه الوثيقة بالرئيس «حسني مبارك» بحكم الأواصر والعلاقات التاريخية التي تجمع بين شعبي وادي النيل وكذا الملوك والقادة العرب وكل الأصدقاء ومنظمات حقوق الإنسان والعفو في العالم في إطار حرصها ومسئولياتها الإنسانية أو السياسية عن إعلان الشجب وإدانة لمسلك النظام العسكري الراهن ولجوئه إلى فض عزلته الداخلية والعربية والدولية بافتعال الانقلابات المشبوهة ثم إجهاضها واغتيال المناضلين واعتقال وتعذيب الشرفاء تباعاً وتحسباً ليوم الثورة والديمقراطية القادم حتما» ...

توالت إدانة «مذبحة أبريل»، وشاركت العديد من المنظمات العربية في إصدار بيانات، واتخاذ موقف إدانة واضح لنظام الجبهة الإسلامية، ومنها:

أ. اتحاد المحامين العرب، ٢٦ أبريل ١٩٩٠.

ب. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وقد وجه أمينها العام الأستاذ محمد فائق نداء عاجلا للحكومة السودانية لوقف المذابح ومراعاة حقوق الإنسان السوداني.

جـ. اتحاد النساء الديمقراطي العالمي.

د. نقابة المحامين المصريين والذي وقع بيانها الأستاذ أحمد الخواجة نقيب المحامين.

جـ. الهيئة الوطنية الشعبية السودانية، لندن.

استمر توالي ردود الفعل «لمذبحة رمضان»، وامتلأت أعمدة الصحف العربية بعشرات المقالات التي تصب جميعها في اتجاه واحد، هو الاستنكار الشديد لتلك الجريمة، ومن بين عشرات المقالات التي نشرت، لم أجد أوقع مما كتبه «الأستاذ لطفي واكد» في صحيفة «الأهالي» المصرية، لسان حال حزب التجمع المصري.. كتب الأستاذ واكد يقول:

قتلة مع سبق الإصرار

«أوقعت الدكتاتورية العسكرية السودانية نفسها في مستنقع دموي، ليس لها مخرج منه.. وذلك بتورطها الأحمق في إعدام ثمانية وعشرين ضابطا عاملا وسابقا بالجيش السوداني ليلة وقفة عيد الفطر المبارك.

لم يرفع الضباط المقتولون سلاحا ولم يطلقوا رصاصة واحدة ولم يسفكوا نقطة دم واحدة، ومع ذلك ومع سبق الإصرار، افتعل لهم الحكم الدكتاتوري مؤامرة وهمية تمهيدا لتلك المجزرة البشعة. وسالت دماؤهم الطاهرة لتسجل اللعنة على القتلة وحلفائهم.

لقد اتهمهم الحكم العسكري في البداية بتأييد التجمع السياسي الذي تشارك فيه القوى السياسية والذي ينادي بالوحدة والديمقراطية لشعب السودان.. ولكنهم أخيرا وبحماقة زعموا أن ضحاياهم ضباط يساريون.. وختميون.. وجنوبيون.. وأنهم يعملون تحت المظلة الأمريكية!!

هل يتوقع الحكم الدكتاتوري ولاء من ضباط الجيش السوداني لقيادة خضبت أيديها دماء إخوانهم الشهداء؟ وكيف يتعاملون مع الشعب الذي انفجرت فواه احتجاجا واستنكارا لتلك الجريمة الدنيئة؟ وكيف يستطيع أحد قادة النظام أن يعيش على أرض السودان حياة طبيعية وآمنة إذا فقد منصبه؟ وهل بينهم من يستطيع أن يتمتع بالأمن والاحترام الذي يتمتع به الفريق سوار الذهب ورفاقه؟

لقد جاءت أنباء من السودان تشير إلى مسئولية الجبهة الإسلامية الحليفة الوحيدة للنظام الدكتاتوري الحاكم في تدبير هذه الجريمة لتوريط الحكم العسكري في التمسك بالسلطة بقدر تمسك قادته بالحياة.. ولقطع الطريق على أي احتمال للتراجع نحو الديمقراطية والوحدة الوطنية ـ وإذا جاز لهذه الجبهة أن تتنصل من مسئولية تدبير هذه الجريمة، فهل تتنصل أيضا من مسئوليتها الإسلامية في السكوت على مخالفة شرع الله وقتل ثمانية وعشرين نفسا بغير نفس واحدة.. وأخيرا لم يعد الأمر مجرد السكوت ولكنه تحول إلى تبرير لهذه المجزرة التي تخالف نصا صريحا في القرآن الكريم ـ فأين هي المصداقية في الالتزام بالشريعة الإسلامية؟

إن علاقة مصر بالسودان ليست مجرد علاقة جوار ولكنها علاقة لها خصوصيتها ولها أبعادها التاريخية والمستقبلية.. ما يحدث في السودان ليس حدثا خارجيا، ومناصرتنا لشعب السودان في محنته هو مسئولية قومية ووطنية، وواجب التيار الإسلامي المستنير في مصر أن يحدد موقفه من مدبري هذه الجريمة وحلفائهم والمتسترين عليهم فإن هذا فرض على كل مؤمن بعدالة الإسلام.. وبالوجه المشرق للإسلام.»[1]

---

[1] صحيفة الأهالي المصرية،العدد ٤٤٧ الصادر يوم الأربعاء ٢ مايو ١٩٩٠

المسئولية الجنائية ولائحة الاتهام

من هو المسئول ؟

إن «مذبحة أبريل ١٩٩٠» التي قتل فيها ثمان وعشرون ضابطاً، وضابط صف بدمٍ بارد، وتعمد مع سبق الإصرار، هي جريمة بشعة، متكاملة الأبعاد. وهي أبشع جريمة سياسية وقعت في كل تاريخ السودان السياسي طوال القرن العشرين. لا بد إذن من تقصي المسئولية الجنائية في هذه المذبحة، والوصول إلى حقائق دامغة عبر تحقيق قضائي يستند إلى كل الشهود، والتحري مع كل المشاركين والشهود الأحياء الذين حضروا تلك المأساة، أو عاصروا أحداثها بصورة أو بأخرى. أورد د. أمين مكي مدني تلك الجريمة البشعة ضمن الجرائم السودانية التي وقعت خلال حكم نظام الجبهة القومية الإسلامية، وتقع تحت طائلة القانون الإنساني الدولي، وبالتالي تستوجب المسائلة القانونية، ولن تسقط بالتقادم:

« محاكمة وإعدام ثمانية وعشرين ضابطاً »

في إحدى أمسيات شهر أبريل ١٩٩٠ وفي عشية عيد الفطر المبارك، قام النظام باعتقال عدد من الضباط العاملين وبعض المتقاعدين من القوات المسلحة، ووجهت لهم تهمة التآمر للقيام بانقلاب عسكري للإطاحة بالنظام. اعتقل بعضهم من منازلهم وبعضهم كان رهن الاعتقال التحفظي، وتم نقلهم جميعا إلى السجن العسكري بمدينة أمدرمان. تكتم النظام على المعتقلين ومكان احتجازهم وطبيعة التهم الموجهة إليهم، واخضعوا لتحقيق عاجل قام به ضباط في القوات المسلحة، وقدموا إلى محاكمة عسكرية ميدانية لم تتح لهم فيها فرصة الدفاع عن أنفسهم أو توكيل محامين للقيام بذلك، وتسربت أنباء عن تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب لانتزاع اعترافاتهم. ويروى أن المحاكمة التي ترأسها ضابط يدعى «الخنجر» لم تستمر سوى فترة لم تتجاوز ساعة واحدة. فوجئ الجمهور بنبأ عبر أجهزة الأعلام خلص في جملة واحدة أن الضباط المعنيين قد اتهموا بتدبير محاولة لقلب نظام الحكم، وقدموا لمحاكمة

عسكرية أدانتهم، وحكمت على ثمانية وعشرين منهم بالإعدام، وأن السلطة المؤيدة، رئيس مجلس قيادة الثورة، قد صدق على الأحكام، وأن الحكم قد نفذ بحقهم رميا بالرصاص، وتم دفن الجثث!

أعلنت التهم والمحاكمة والأحكام وتأييدها وتنفيذها هكذا، في خبر واحد. وقع الخبر كالصاعقة على جميع أبناء الشعب السوداني، ناهيك عن أسر وزوجات وأبناء أولئك الضباط. وظل النظام حتى اليوم يرفض أن يوضح لذوي الضحايا حتى أماكن دفن جثثهم، ويستمر في قمع مواكب أسر الشهداء حين خروجهم في كل ذكرى سنوية في مواكب تطالب بمعرفة أماكن قبور ذويهم. ويستمر النظام في تعريض تلك الأسر لبطش قوات الأمن كل عام، وتفريقهم بالقوة وتقديمهم للمحاكمة أمام محاكم النظام العام وتعريضهم لعقوبات الجلد والغرامة.[1]

من الثابت أن المسئولية كاملة تقع على عاتق الجبهة الإسلامية القومية الحاكمة في السودان.. تقع على قياداتها العليا في المكتب التنفيذي ومجلس الشورى والمجلس الأربعيني.. وعلى أجهزة أمنها التي نفذت تلك الجريمة الشنعاء..

نحن هنا بصدد وضع لائحة اتهام ابتدائية سنورد فيها الأسماء والوقائع، سنتدرج حسب تسلسل الأحداث، وما وضح من مسئوليات مباشرة وغير مباشرة في أحداث «**مذبحة أبريل**».. هذه اللائحة الابتدائية قد تكون أقل دقة مما سيصل له أي تحقيق قضائي مستقبلا.. قطعا أن المسئولية المباشرة في كل ما جرى تقع على عاتق قيادة الجبهة الإسلامية التي أصدرت الأمر بتصفية المتهمين منذ بداية فشل عملية أبريل.. اتخذت ذلك القرار الدموي بمفهوم تحقيق عنصر الردع العنيف والصدمة القصوى لوقف أي محاولات مستقبلية تستهدف استقرار واستمرار النظام..

---

[1] جرائم سودانية بالمخالفة للقانون الإنساني الدولي، د. أمين مكي مدني_ صفحة ٨٤.

لائحة الاتهام الابتدائية

- يقف **الدكتور حسن عبدالله الترابي** على رأس قائمة الاتهام. في العام ١٩٩٠ كان هو السيد والشيخ الآمر والمسيطر تماما على كل شاردة وواردة في قرارات النظام الحاكم، وقطعا قد أصدر الأمر السيادي بتنفيذ تلك المذبحة النكراء.. وإن لم يفعل، فقد سكت بعد حدوثها.

- يأتي في تسلسل قائمة الادعاء **علي عثمان محمد طه** نائب رئيس الجبهة الإسلامية القومية، والمسئول عن القوات المسلحة منذ قبل انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وكان هو المسئول التنفيذي عن كل خطط النظام، وتطهير القوات المسلحة من كل العناصر المناوئة، وتطعيمها بكوادر التنظيم المتيسرة «تأمينا للثورة» والمشروع الحضاري المزعوم..

- أما رئيس النظام، **الفريق عمر حسن أحمد البشير**، فهو كقائد عام وقائد أعلى للقوات المسلحة تقع عليه مسئولية تحقيق العدالة والالتزام بالقانون العسكري واللوائح في كل قضايا القوات المسلحة. وهذا ما لم يحدث طوال مراحل إجراءات التحقيق مع ضباط «حركة أبريل» وحتى تنفيذ أحكام الإعدام، ومن غرائب الأمور أن القائد العام للقوات المسلحة قام بالهروب إلى العيلفون عند بدء التحركات ليختبئ في منزل عضو الجبهة الإسلامية «الطيب النص».. ترك كل مسئولياته القيادية ليديرها ضباط أصاغر، ولم يعد إلا في اليوم التالي.. بعد فشل المحاولة!! كما أنه لم يتدخل بأي شكل كقائد عام وقائد أعلى للقوات المسلحة.. لم تتدخل قيادة القوات المسلحة بدءا برئيس هيئة الأركان ونوابه.. لم يكن هنالك أي دور لفرع القضاء العسكري المناط به التحقيق القضائي وصياغة لوائح الاتهام في أي جريمة تقع داخل القوات المسلحة.. أما الأدهى والأمر، فهو أن رئيس النظام لم يكن يعلم عن تنفيذ أحكام الإعدام حتى صباح اليوم التالي، حين دلف إليه حوالي الساعة التاسعة صباحا من يوم الثلاثاء ٢٤ أبريل ١٩٩٠ العقيد عبد الرحيم محمد حسين والرائد إبراهيم شمس الدين في مكتبه بالقيادة العامة، وهما يحملان نسخة من قرارات الإعدام ليوقع عليها بصفته رأسا للدولة (كما ينص القانون العسكري)، ويقول أحد الشهود أن الرائد إبراهيم شمس الدين قال للفريق عمر البشير حينما تردد في التوقيع بالحرف الواحد: **«يا سيادتك وقع.. الناس ديل نحنا أعدمناهم خلاص»**.. فوضع الفريق ـ الذي يحكم ولا يحكم ـ يديه على رأسه للحظات، ثم تناول القلم وهو مطأطئ الرأس، وقام بمهر قرارات الإعدام التي تم تنفيذها بالفعل قبل ست ساعات مضت على أقل تقدير!!

- هنالك مسئوليات مباشرة تقع على عاتق كل قيادات الجبهة الإسلامية في اتخاذ القرار وتنفيذ «مذبحة أبريل».. يقف في قائمة الاتهام العديد منهم.. لكن على رأسهم ولا شك، يأتي **الدكتور نافع على نافع**، رئيس أجهزة الأمن الذي باشرت وحداته التنفيذية الاعتقالات الابتدائية، والتحقيق مع المعتقلين وتعذيبهم.. وكانت كل الكوادر التي قامت بفرض الحراسات، وتجهيز ساحة الإعدام، بما في ذلك وحدة إطلاق النار، الـ Firing Squad التي يقودها **الرائد محمد الحاج**، تتبع لأمرته مباشرة.

- للدلالة على تورط كل قيادات الجبهة الإسلامية في جريمة ومذبحة«أبريل/رمضان»، نورد حادثة موثقة لها شهود.. فقد اتصل مساء ذلك اليوم أحد قيادات جهاز الأمن هاتفياً بالسيد **أحمد سليمان المحامي** في منزله بحضور شاهد تلك الواقعة.. لم يدرِ الشاهد هوية المتحدث على الطرف الآخر من الخط، لكنه عرف أن الحديث يدور عن محاولة الانقلاب العسكري التي جرت صباح ذلك اليوم (الاثنين ٢٣ أبريل).. سمع الشاهد أحمد سليمان وهو يقول بوضوح تام لمحدثه قبل أن ينهي المكالمة: «**أحسَنْ ليكُم تَنْتَهُوا مِنَّهُمْ كُلَّهُم الليلة دِي.. لو إنتَظَرْتُوا بِيهُم الصباح، تَجِيكُم الأجاويد والوَاسطات من جُوه وبَرَّه!!**»

- تأتي في تسلسل الاتهام «المجموعة المتنفذة»، أو القابضة على كل الأمور في ذلك اليوم البهيم، وهم:

  - **العقيد عبدالرحيم محمد حسين**، رئيس المجلس الأربعيني لضباط وكوادر الجبهة الإسلامية، وعضو مجلس قيادة ثورة «الإنقاذ» الوطني.
  - **العقيد بكري حسن صالح**، عضو مجلس قيادة ثورة «الإنقاذ» الوطني.
  - **الرائد إبراهيم شمس الدين**، عضو المجلس الأربعيني، وعضو مجلس قيادة ثورة «الإنقاذ» الوطني.
  - **العقيد الهادي عبدالله**، عضو المجلس الأربعيني والمسئول الأول عن أمن القوات المسلحة.. وكان يلقب آنذاك بـ«القائد العام الحقيقي» للقوات المسلحة.

- هنالك أيضاً كادر المحكمتين الصوريتين اللتان انعقدتا في السجن الحربي في كرري وهم:
  - **العقيد محمد الخنجر**، عضو المجلس الأربعيني ورئيس المحكمة الصورية الأولى.
  - **العقيد سيد فضل كنّه**، عضو المجلس الأربعيني ورئيس المحكمة الصورية الثانية.
  - **الرائد صديق الفضل**،عضو المجلس الأربعيني، وعضو المحكمة الصورية الأولى.

- **المقدم سيف الدين الباقر**، عضو المجلس الأربعيني وعضو المحكمة الصورية الثانية.
- **الرائد الجنيد حسن الأحمر**، عضو المجلس الأربعيني وعضو المحكمة الصورية الثانية.
- **العقيد محمد علي عبدالرحمن**، ضابط الاستخبارات العسكرية ممثل الاتهام في الصورية الثانية.

- أما مجموعة التنفيذ التي قامت بإطلاق النار، فقد كانت تحت قيادة **الرائد محمد الحاج** من أمن النظام، ومعه مجموعة مكونة من عشر كوادر، تم اختيارهم بعناية، ويتبعون جميعا لأمن الجبهة الإسلامية، وكانوا يعملون في ذلك الوقت في جهاز أمن الدولة تحت القيادة المباشرة **للدكتور نافع على نافع**.

- تضم قائمة الاتهام أيضا أولئك الضباط التابعين لإدارة الاستخبارات العسكرية الذين قاموا بالتحقيق الأولي مع المعتقلين، وتباروا في التجريم وخرق كل الأعراف والأخلاق العسكرية تأكيدا لولائهم المطلق لثورة الإنقاذ، وهم:

  - **اللواء محمد مصطفى الدابي**، مدير إدارة الاستخبارات العسكرية.
  - **العميد كمال علي مختار**، نائب مدير إدارة الاستخبارات العسكرية.
  - **العميد حسن أحمد ضحوي**، جهاز الأمن العام.
  - **العميد عبد الرزاق الفضل**، إدارة الاستخبارات العسكرية.
  - **العميد محمد عبده إلياس**، إدارة الاستخبارات العسكرية.

- وقبل أن نأتي إلى ذيل قائمة الاتهام، هنالك مسئولية جنائية كاملة توجه إلى **العقيد محمد الأمين خليفة**، وهو ذلك الجرم الشنيع الذي ارتكبه ضد معتقل أعزل هو اللواء طيار محمد عثمان حامد كرار وذلك حينما طعنه بالسونكي في جانبه الأيمن في التاسعة من صباح يوم الاثنين ٢٣ أبريل، عندما رفض اللواء كرار استسلام المدرعات وطالب اللواء الكدرو بالاستمرار في المقاومة.

- وتندرج أيضاً في قائمة الاتهام قيادة القوات المسلحة في العام ١٩٩٠، وخلال فترة «مذبحة أبريل»، أولئك القادة الصوريين الذين سمحوا بذبح القوات المسلحة قبل ذبح ضباط وضباط صف «حركة أبريل» البواسل، ونذكر منهم على سبيل المثال وليس الحصر:
  - **الفريق إسحاق إبراهيم عمر**، رئيس هيئة الأركان.

- **الفريق حسان عبدالرحمن**، نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات.
- **الفريق إبراهيم سليمان**، نائب رئيس هيئة الأركان للإمداد.
- **الفريق حسن محمد حسن علام**، نائب رئيس هيئة الأركان للإدارة.
- **اللواء سيد أحمد حمد سراج**، رئيس فرع العمليات الحربية.
- **اللواء محمد عبدالله عويضه**، الناطق الرسمي للقوات المسلحة.
- **اللواء عبدالمنعم حسين**، مدير فرع القضاء العسكري.

لم يباشر هؤلاء القادة ــ رفيعي المستوي ــ مسئولياتهم القيادية في حفظ حقوق ضباطهم وجنودهم وفق اللوائح والقوانين العسكرية، والذين هم بحكم مناصبهم مسئولين عن تنفيذها.. تركوا كل الأمر ليدار خارج نطاق القوات المسلحة، ولأول مرة في تاريخها يتم إجراء محاكمات قضائية بدون أي تدخل من القيادة العامة، وبدون أي إشراف قانوني من فرع القضاء العسكري.. تحقيق ومحاكمات بدون صدور أمر تشكيل قانوني من أي نوع، وعلى أي مستوى.. قرارات قضائية بتنفيذ أحكام إعدام لعسكريين دون توقيع تلك القرارات من فرع شئون الضباط، أو من نائب هيئة الأركان للإدارة ورئيس هيئة الأركان، وأخيراً حتى دون توقيع تلك القرارات المصيرية من القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي هو رأس الدولة في نفس الوقت.. والأدهى والأمر أن تتم كل تلك الإجراءات خارج نطاق القوات المسلحة، ودون علمها.. وأن تقوم على تنفيذها ميليشيات أمن الجبهة الإسلامية!!؟؟

ذكر لي العقيد المتقاعد عبدالمنعم سليمان، المقيم حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنه في مساء يوم الثلاثاء ٢٤ أبريل ١٩٩٠، وبعد أن أذاعت هيئة الإذاعة البريطانية خبر الإعدامات، ذكر أنه اتصل بالفريق حسان ــ وهو على صلة قرابة عائلية به ــ ليعرف منه ما حدث.. فقال له الفريق حسان بالحرف الواحد: «**والله ما كان في أي طريقة لوقف ما حدث**»!!

لن ينسى تاريخ القوات المسلحة السودانية ما كان يقوله **الفريق سيد أحمد حمد سراج** صبيحة يوم الثلاثاء ٢٤ أبريل في مكتبه وقد تجمع حوله الضباط بالقيادة العامة بعد تسرب خبر الإعدامات التي تمت في الفجر، والتي سمعها هو ــ رئيس هيئة العمليات بالقوات المسلحة ــ كما سمع بها الآخرون، قال: «**أيوه أعدمناهُم.. وحنَعدِمْ أيِ واحد يفكر في التحرك ضد الثورة!**».. ونجزم بأن الفريق الهُمام لم يكن يعلم شيئاً.. كل صلاحياته هو والآخرين كقيادة عامة للقوات المسلحة كانت قد سُلِبَت منهم.. لكنه كان يركب موجة التباري في إظهار الولاء للنظام «تأميناً

للمواقع الوظيفية»، ولم يكن المسكين يدري أنه سيذهب إلى الشارع ــ أسوة برفاقه المداهنين ــ بعد أشهر قليلة، لانتهاء «عمره الافتراضي» في خدمة النظام.

في آخر تلك القائمة يأتي الادعاء الأخلاقي ضد الذين تفاوضوا مع اللواء حسين عبد القادر الكدرو، الذي كان ممسكاً بكل الأمور في قيادة المدرعات لدفعه إلى الاستسلام.. هنالك **الفريق عثمان بليه ــ ابن عم اللواء الكدرو ــ الذي طلب منه حقن الدماء، وقدّم له الالتزام تلو الآخر** بإجراء تحقيق عادل ورفع المظالم.. وهناك **الفريق عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب**، رئيس الدولة خلال الفترة الانتقالية ١٩٨٥/٨٦، وأمين أمناء منظمة الدعوة الإسلامية، الذي شارك في مفاوضة اللواء الكدرو بالاستسلام.. قدّم له كل ما يمكن تقديمه من وعود، ولم يكن يملك ضمان تنفيذ أي منها.. فعلوا ذلك ونجحوا فيه.. واستسلمت المدرعات.. ليذبح اللواء الكدرو وكل ضباطه المتهمين بالمشاركة في المحاولة الانقلابية بعد ساعات قلائل على سفح «جبل سركاب» غرب مدينة أمدرمان.

وأخيراً، هنالك حدث جدير بالتسجيل والتوثيق، وهو الحالة التي كان عليها **المقدم بشير الطيب** حينما أُعدم، فكل القوانين العسكرية على نطاق العالم لا تجيز تنفيذ حكم الإعدام في أي مصاب يحتاج إلى علاج، خاصة إذا كانت الإصابة من جرح ناتج عن معركة أو اشتباك مسلح.. برغم ذلك أُعدِمَ المقدم بشير وهو مصاب بطلق ناري إصابة بالغة، ونورد أدناه ما كُتب في إحدى المجلات العربية: «**أصيب المقدم بشير الطيب بجراح بالغة بعد أن أطلق عليه النار سائق الرائد إبراهيم شمس الدين أمام بوابة القيادة العامة. رغم ذلك، فقد تُركَ ينزف ولم يرسل إلى المستشفى العسكري لعلاجه. وقد اقتيد إلى ساحة الإعدام وهو شبه ميت من النزيف الحاد.**»[1]

أكد هذه الحادثة المأساوية والبعيدة كل البعد عن الأخلاق العسكرية ــ ناهيك عن العرف الإنساني ــ رئيس النظام الفريق عمر البشير حينما أجاب على سؤال في الحوار المشار إليه سابقاً، قال: «**الانقلابيون استعملوا أسلوب الخداع، والمشاركون من سلاح المدرعات خمس ضباط فقط، ولم يستطيعوا مسك كل المدرعات. الانقلابيون لم يُنَوِّروا الجنود بصورة واضحة، وحتى المدرعة التي استخدمها المقدم بشير الطيب ووصل بها إلى القيادة العامة، قال الانقلابيون للجنود الذين قادوها أن لديهم أوامر من القيادة لاستعمالها في الخدمات، والدخول بها إلى القيادة العامة.. وهنالك التقوا بالرائد إبراهيم شمس الدين عضو مجلس قيادة الثورة،**

---

[1] مجلة "الوطن العربي" مصدر سابق.

وفي هذه اللحظة نزل المقدم بشير الطيب من المدرعة واشتبك بالأيدي مع الرائد إبراهيم شمس الدين، إلى أن أطلق الجنود الذين جاءوا مع الرائد شمس الدين النار على المقدم بشير الطيب، هنا علم الضباط أنها حركة ضد ثورة الإنقاذ، واقتحم الجنود والضباط مواقع الانقلابيين واعتقلوهم.»

حادثة بلا نهاية

أخيرا.. وليس آخر: ما حدث في فجر ٢٤ أبريل ١٩٩٠ من الجبهة الإسلامية الحاكمة في السودان جريمة بكل المقاييس الجنائية والسياسية والأخلاقية، وهي تقع ضمن الجرائم المنصوص عنها في قائمة الجرائم ضد الإنسانية.. جريمة ستبقى في ذاكرة التاريخ السياسي العربي والإسلامي والعالمي، وبداهة فقد حفرت جذورها وأفرعها عميقا في التاريخ السياسي السوداني.

جاءت الإدانة «لمذبحة أبريل ٩٠» من كل منحى.. وفرضت العزلة والنبذ لمشروع الدكتاتورية في السودان منذ بدايته.. وكانت هي الضربة الأولى في هزيمة المشروع الحضاري المزعوم.. من المؤكد أن دماء أولئك الشهداء لن تذهب هدرا طالما أن المذبحة التي حدثت هي جريمة أجمعت عليها الأحكام السماوية والقوانين الوضعية.. ولذا فلا مناص من القصاص في جريمة لا تسقط بالتقادم.


مسطورات
MUSTORAT

الفصل العاشر

الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي

مولد مشروع الجناح العسكري

الوطن المختطف . . والمقاومة

في مطلع يونيو ١٩٩٠، كان نظام الجبهة القومية الإسلامية قد قارب العام في السلطة، بعد أن اختطف السودان بليلٍ في ٣٠ يونيو ١٩٨٩. شهد السودان في ذلك العام أعنف بطش دكتاتوري في تاريخه السياسي الحديث. مئات من السياسيين والنقابيين وضباط القوات المسلحة محتجزين في السجون بعرض الوطن وطوله.. من سجن «شالا» في غرب السودان، مروراً بكل المدن، وإلى سجون الشرق في كسلا وبورتسودان. عشرات من الناشطين سياسياً، والمشتبه في عدائهم للسلطة الجديدة دخلوا «بيوت الأشباح» الرهيبة في كل المدن، وتعرضوا لأبشع أنواع التعذيب النفسي والبدني، وقُتِلَ العديد من المواطنين الشرفاء بدمٍ بارد، كالشهيد «الدكتور علي فضل»[1] وآخرين.. وأُعدِمَ العشرات من الضباط وضباط الصف بعد «حركة أبريل ٩٠» من نفس العام.

رغم كل العنف والقهر والإرهاب، استمرت مقاومة الشعب السوداني للنظام وفي طليعته النقابات المهنية، وبدأ «**التجمع الوطني الديمقراطي**» التنظيم الجامع للمعارضة السودانية ينتشر في دول المهجر.. في مصر، بريطانيا، وبلدان الخليج العربي، مواصلاً حملات التنديد بالنظام الحاكم في السودان، وكاشفاً لانتهاكات حقوق الإنسان البشعة التي صارت ممارسة يومية في كل مدن السودان. كانت تلك، مرحلة تأسيس فروع «التجمع الوطني الديمقراطي» في الخارج، والتي وجدت القبول والمساندة من معظم الجاليات السودانية في المهجر على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والسياسية.

في منطقة الخليج، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس فرع «التجمع الوطني الديمقراطي» في مطلع شهر مايو ١٩٩٠، وضم مجموعة شجاعة من المناضلين الوطنيين الديمقراطيين الرافضين لسياسات نظام الجبهة الإسلامية القومية. لم يكن النشاط السياسي المعارض مرحباً به في كثير من الدول العربية، ولذا كانت تلك الخطوة الشجاعة من أبناء الجالية

[1] عُذِبَ الشهيد علي فضل حتى توفي نتيجة لنزيف حاد وكسر في جمجمة الرأس، ويقال إن موته نتج عن دق مسمار في رأسه. راجع: أمين مكي مدني، جرائم سودانية بالمخالفة للقانون الإنساني الدولي _ صفحة ١٠٥.

السودانية فرضاً لأمر واقع في إبراز انتمائهم لوطنهم مهما كانت المصاعب والتضحيات. في تلك الفترة كانت عيون وكوادر النظام مبثوثة في أرض الخليج العربي، فمن الثابت أن تنظيم الجبهة الإسلامية القومية قد نما وترعرع في الخليج والسعودية، واكتسب قدراته الاقتصادية الكبيرة من تلك المناطق عبر طرق أخطبوطية متعددة، واستفاد لأقصى قدر ممكن من الظروف السياسية الملائمة التي أفرزتها حرب المجاهدين العرب ضد الاحتلال السوفيتي خلال حقبة الثمانينات في أفغانستان.

كانت الأسبقية الأولى والتركيز في فرع «التجمع الوطني الديمقراطي» بدولة الإمارات على كشف وتعرية ممارسات نظام الجبهة الإسلامية الحاكم في الخرطوم، وساعد كثيراً في نجاحها تقنية الاتصالات المتطورة التي تتميز بها منطقة الخليج. رغم صعوبة التنظيم السياسي للجاليات السودانية في المهجر في تلك المنطقة، فقد تمت تعبئة قطاعات كبيرة منها لرفض سياسات النظام ومقاطعة السفارات السودانية، ورفض تسديد «الإتاوات» أو الضرائب الكثيرة المفروضة على المغتربين من السودانيين، وكان ذلك أضعف الإيمان في مقاومة تلك الطغمة الفاشية الجديدة. ورغم الانتماء الكبير والشوق للوطن، بدأت حركة رفض واسعة للعودة خلال العطلات السنوية. كان الوعي كبيراً لدى الكثيرون، وهم على قناعة كاملة بأن معظم أموال الجباية تُوجَّه مباشرة لدعم أجهزة أمن الجبهة الإسلامية، وتمويل عملياتها الإرهابية في قمع المواطنين الشرفاء. بنفس القدر، كان هناك الإسهام المالي والتبرعات لدعم الأحزاب السياسية والنقابات و«التجمع الوطني الديمقراطي».. سيذكر تاريخ السودان السياسي الحديث عطاء الجاليات السودانية الثر في تلك المناطق، من دعم مالي ومعنوي لقضية الشعب السوداني في نضاله لاستعادة الديمقراطي

جاءت فرصة المشاركة الإيجابية لفرع التجمع الوطني الديمقراطي في دولة الإمارات في الأسبوع الثالث من يونيو ١٩٩٠، حينما زار الدولة أول قيادي من حزب الأمة والتجمع، وهو السيد الفاتح سلمان، والذي اجتمع بقيادات من فرع التجمع الوطني، وتم التفاكر في قضية الوطن، والنشاط الذي يفترض أن يقوم به الفرع للمساهمة الفاعلة في مقاومة وإسقاط دكتاتورية الجبهة الإسلامية القومية. حضر ذلك اللقاء العديد من المناضلين، وعلى رأسهم الأستاذ عمر صديق المحامي، والسيد محمد عبدالباقي ممثل حزب الأمة في منطقة الخليج، والدكتور أحمد عزالدين وآخرين.. كانت وحدة وتطابق آراء تلك النخبة الرائدة في كيفية التصدي للنظام الفاشي رائعة وجديرة بالاحترام.

في ذلك اللقاء، طرحتُ رأيي في أسلوب المقاومة الملائم في التصدي لنظام دكتاتوري شرس لم يعهده السودان من قبل، وكان يتلخص فيما يلي:

أ. إن النظام الراهن قد أتى إلى السلطة ومعه كل خطط الاستمرار والتشبث بالسلطة، ومستفيداً إلى الحد الأقصى من كل تجارب الشعب السوداني السابقة في مقاومة أنظمة الحكم الدكتاتورية.

ب. بدأ النظام الحاكم في تنفيذ خطط مدروسة لضرب وتمزيق كل وسائل النضال الشعبية، ومستخدماً أقصى درجات العنف في التنكيل والقهر، وباستهداف مباشر لتدمير الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني.

جـ. أما القوات المسلحة السودانية، والتي فقدت حتى ذلك اليوم ما يقارب الألف من ضباطها المؤهلين، فتواجه مخطط تدميري عنيف يهدف إلى تفريغها من كل العناصر الوطنية والمستنيرة، والإحلال السريع لكوادر النظام الجديد في كل مفاصلها.[1]

د. بدراسة تلك المعطيات الجديدة، فنحن مطالبون بابتداع وسائل نضالية جديدة. ولكي يكون التجمع الوطني الديمقراطي فاعلاً، لا بد من أن يبني جناحاً عسكرياً له القدرة على التصدي ومنازلة النظام الدكتاتوري، وبالاستفادة القصوى من كل القدرات المتاحة.

وُلِدَ مشروع «الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي» في منطقة الخليج، وقطعاً لم تكن تلك أفكار مبتدعة، فقد ناقشت قيادة «تنظيم الضباط الأحرار» في الخرطوم خلال شهر أغسطس ١٩٨٩ ضرورة نقل جزء من القدرات العسكرية التي توفرت بعد التسريح المستمر للضباط إلى الخارج، وضرورة أن نبدأ التنسيق لتوحيد نضال الشعب السوداني المسلح في كافة أرجاء الوطن، وبتوحيد كامل مع قدرات الحركة الشعبية لتحرير السودان في إطار «التجمع الوطني الديمقراطي».. كان ذلك تكليفاً عاماً من التنظيم، وبحكم أنني قد كنت الأسبق في مغادرة الوطن لبدء مرحلة الخارج، تصديت لبدء التنفيذ الفعلي.

في اليوم التالي، تم عقد اجتماع مع السيد الفاتح سلمان، ونقلت إليه تفويضي من قِبَل زملائي في داخل الوطن لاتخاذ أي خطوات ضرورية لبناء قدرات عسكرية للمعارضة وتصعيد النضال في الخارج. في ذلك الاجتماع اقترحتُ مشروع بناء **«الجناح العسكري للتجمع الوطني**

---

[1] حديث د.حسن الترابي في منزل عثمان خالد مضوي بلندن عن القضاء على "الجيش الاستعماري" وبناء "الجيش الإسلامي"، والذي ورد ذكره في فصل سابق.

الديمقراطي» ليكون الضلع الثالث في هيكل وتكوين التجمع الوطني الديمقراطي بعد الأحزاب والنقابات. كانت لدي اشتراطات محددة لبدء المشروع بداية صحيحة، أوجزتها فيما يلي:

أ. إن مسائل العمل العسكري والأمني هي مسائل في غاية الحساسية، ولذا لا بد من حصر تخطيط وإدارة المشروع في أعلى قمة «التجمع الوطني الديمقراطي».

ب. العمل العسكري والأمني لا يقبل أي ازدواجية أو تداخل في القرارات، وبالتالي ستكون أي قيادة مستقبلية «للجناح العسكري للتجمع الوطني» مسئولة عن التخطيط والقيادة والتنفيذ، دون تدخل مباشر من القيادة السياسية الممثلة في قمة التجمع.

جـ. إن هذا المشروع قومي في أساسه، ولذا لن يَرتَهِن لأي حزب سياسي منفرد، وحتى يكون القبول به جماعياً كجناح عسكري لكل «التجمع»، لا بد أن تناقشه وتوافق عليه قيادات الأحزاب الرئيسية المنضوية فيه، وأعني بها حزب الأمة، الحزب الاتحادي الديمقراطي، والحزب الشيوعي السوداني.

شهد صباح اليوم التالي بداية مرحلة جديدة، حيث تم إعداد وكتابة مشروع «الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي». كان الاتفاق أن يغادر السيد الفاتح سلمان بنسخة المشروع الأولى إلى بريطانيا، حيث يتم التحضير لاجتماع عاجل لمناقشة خطوات التنفيذ يحضره ممثلين قياديين عن الأحزاب الثلاث، وتم الاتفاق أيضاً على أن يحضر ذلك الاجتماع السيد مبارك الفاضل المهدي ممثلاً لحزب الأمة، والسيد التوم محمد التوم ممثلاً للاتحادي الديمقراطي، والدكتور عزالدين علي عامر ممثلاً للحزب الشيوعي السوداني. يقضي الاتفاق أيضاً بأن أقوم من جانبي بإجراء اتصالات مع داخل الوطن، ومع القوات المسلحة ممثلة في قيادة «تنظيم الضباط الأحرار»، لإخطارهم بما تم الاتفاق عليه في إطار التجمع الوطني، والاستعداد للمساهمة الفاعلة بكل القدرات في تنفيذ المشروع.

غادر السيد الفاتح سلمان دولة الإمارات إلى بريطانيا حاملاً المشروع المقترح، وبدأت بعدئذٍ مرحلة جديدة في النضال المشترك بدخول القوات المسلحة السودانية ضمن القوى الوطنية الأخرى في تنظيم موحد يمثله التجمع الوطني الديمقراطي، وكعنصر أصيل في المعارضة الشاملة لنظام الجبهة الإسلامية القومية الحاكم في السودان.

مشروع الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي

حتى نوثّق ذلك الحدث الهام، ونضع ذلك الموقف المتقدم في تاريخ نضال الشعب السوداني في إطاره المستحق، لا بد أن نورد نص ذلك المشروع، وقد تم حذف بعض المعلومات الفنية أو الاستدلالية المحدودة التي رؤي أنه يمكن أن ينتج عنها ضرر، خاصة أن المعركة ضد نظام الجبهة الإسلامية لا زالت مستمرة حتى بداية إعداد هذا الكتاب:

مشروع الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي

مقدمة

١. إن انقلاب الغدر والخيانة الذي نفذته الجبهة الإسلامية وجناحها العسكري داخل القوات المسلحة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ سيكون نقطة تحول كبيرة في التاريخ السياسي للسودان. لقد أفرز ذلك الانقلاب المشئوم نظاماً دكتاتورياً مُتشبّع بالقهر والإرهاب فتوحدت في مقاومته كل قطاعات الشعب السوداني، وأكدت تصميمها القاطع على إسقاطه بكل الوسائل الممكنة.

٢. وُلِدَ ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي الذي وقع عليه أحد عشر حزباً سياسياً، وسبعة وخمسون نقابة في أكتوبر ١٩٨٩، وقد رسم ذلك الميثاق بوضوح طريق النضال الجماهيري لإسقاط النظام الدكتاتوري الغاشم، وبناء سودان الغد المشرق في ظل الخيار الديمقراطي القائم على سيادة الشعب.

٣. لقد أكد اتفاق القاهرة التكميلي والذي ارتضته ووافقت عليه كل القوى السياسية السودانية، بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان، خيار النضال المسلح كأحد الوسائل الأساسية في منظومة النضال الشامل لاستعادة الديمقراطية وتحقيق السلام والوحدة الوطنية.

٤. إن بناء القدرة العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي لن يعني مطلقاً إلغاء دور المؤسسة العسكرية السودانية الوطني الرائد، ولن يعني أبداً تصنيفها في قائمة أعداء الشعب السوداني، إذ أنها تشكل جزء أصيلاً في نضال الشعب السوداني ضد الدكتاتورية والتسلط. إن بناء السودان الديمقراطي المعافى سيتطلب انصهار وتوحد كل القدرات العسكرية الوطنية لبناء قوات مسلحة حديثة تؤمن بالدستور وسيادة الشعب وتُدافع عن وطن موحد متماسك.

٥. تهدف هذه الدراسة المختصرة إلى تقديم مقترح للإطار العام لخطة تنظيم وتكوين القدرة العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي.

الغاية الأساسية

٦. تنظيم وبناء القيادة العسكرية للتجمع الوطني لتقوم بدورها الوطني في النضال المسلح لإسقاط النظام الدكتاتوري الراهن في السودان، وذلك في توحدٍ وتنسيق تام مع حركة النضال السياسي والجماهيري لقوى التجمع الوطني الديمقراطي.

الأهداف الأساسية

٧.

أ. خلق وبناء الكوادر القيادية والعسكرية وتجميع كل القدرات العسكرية الوطنية لبدء النضال المسلح.

ب. إدارة المعلومات والاستخبارات وتوفير الغطاء الأمني لكوادر التجمع الوطني السياسية والعسكرية.

جـ. تنظيم الإعلام والدراسات الاستراتيجية وإدارة الحرب النفسية ضد النظام الدكتاتوري الحاكم.

د. إجراء التنسيق العسكري مع القوى الوطنية داخل القوات المسلحة السودانية ومع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

التنظيم القيادي والمسئوليات

٨. **القيادة السياسية**: القيادة السياسية هي القيادة العليا للقيادة العسكرية وتقع عليها المسئوليات التالية:

أ. تأمين قواعد التدريب والانطلاق في الدول الصديقة.

ب. توفير الاحتياجات العسكرية المختلفة من الأسلحة والمعدات والذخائر.

جـ. التمويل المالي والشئون الإدارية.

٩. **القيادة العسكرية**: تعمل القيادة العسكرية تحت الإمرة المباشرة للقيادة السياسية وتناط بها المسئوليات والواجبات التالية:

أ. بناء القيادات والكوادر العسكرية المؤهلة للقيام بالنضال المسلح.

ب. تجميع القدرات العسكرية الوطنية في داخل الوطن وخارجه وتوحيدها نحو الأهداف المرجوة.

جـ. استقطاب العناصر الوطنية القادرة على حمل السلاح ودفعها

إلى معسكرات التدريب.

د. تكوين وتدريب الوحدات المقاتلة.

هـ. تنظيم وإدارة جهاز استخبارات فعال.

و. إدارة الإعلام العسكري والبحوث والحرب النفسية.

ز. التنسيق والتعاون مع العناصر الوطنية داخل القوات المسلحة السودانية ومع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

ح. تنظيم وإدارة العمليات والمهام السرية والخاصة.

ط. قيادة وإدارة العمليات العسكرية داخل الوطن.

تنظيم القيادة العسكرية (الجناح العسكري للتجمع الوطني)

اعتبارات وضع التنظيم

١٠. **القدرات الراهنة**: وضع تنظيم القيادة العسكرية المقترح بحيث يتوافق مع القدرات المالية والعسكرية المحدودة في الوقت الراهن وذلك بحيث يتم تكوين الهياكل الأساسية في المرحلة الأولى.

١١. **المرونة**: تحقيق أقصى قدر من المرونة التي تمكن من استيعاب وتوظيف كل العناصر الوطنية المتيسرة حالياً مع قدرة التأقلم مع أي متغيرات استراتيجية.

١٢. **البساطة**: تطبيق البساطة التامة بحيث تَسهُل القيادة والسيطرة.

١٣. **القابلية**: قدرة النمو والتوسع والانتشار.

المتطلبات الابتدائية لتنفيذ الخطة

١٤. يُقصد بها الإجراءات والتنسيق المطلوب لوضع الخطة قيد التنفيذ في أسرع وقت ممكن وسيتطلب ذلك الآتي:

أ. إطلاع القيادة السياسية على الخطة المقترحة واتخاذ القرارات الملائمة.

ب. عقد اجتماع تنسيق مشترك بين القيادة السياسية والجانب العسكري، ولإجازة استراتيجية العمل المستقبلية.

جـ. تكوين القيادة العسكرية ونواة الهياكل الأساسية.

د. رصد وحصر الإمكانيات المتيسرة حالياً ويشمل ذلك العنصر

البشري والإمكانيات العسكرية والمادية.

هـ. وضع خطة التنفيذ المفصلة والتوقيتات الزمنية.

القيادة العسكرية العليا

١٥. **التكوين**: تتكون في المرحلة الأولى من القائد العسكري وأربعة مساعدين (عمليات/إدارة/إمداد/علاقات خارجية).

١٦. **الواجبات**:

أ. وضع الخطط المفصلة والتوقيتات الزمنية (المرحلة الأولى).

ب. وضع استراتيجية النضال المسلح.

ج. القيادة والإشراف على التدريب، تكوين الوحدات المقاتلة وإدارة العمليات العسكرية.

د. مسئولية الأمن والاستخبارات المضادة.

القيادة الميدانية

١٧. **عام**: يمكن أن تقوم القيادة العسكرية العليا بواجبات ومهام القيادة العسكرية الميدانية في المرحلة الأولى. تتمركز هذه القيادة في الدولة الصديقة التي ستوفر قواعد التدريب والانطلاق.

١٨. **التكوين**: تتكون من العناصر التالية:

أ. **القائد العسكري الميداني**: وتقع عليه مسئولية قيادة المعسكرات والوحدات العسكرية.

ب. **رئيس عمليات/أمن**: تنظيم وإدارة التدريب والعمليات والاستخبارات الميدانية.

جـ. **رئيس الشئون الإدارية**: مسئولية حركة العناصر من الخارج إلى المعسكرات وكل الشئون الإدارية والمالية.

د. **رئيس الإمداد**: تنظيم وإدارة شئون الإمداد وحركة نقل الاحتياجات العسكرية.

هـ. **المعسكرات والوحدات المقاتلة**: مطلوب وضع خطة لتنظيم وتكوين المعسكرات والوحدات المقاتلة.

إدارة الاستخبارات والأمن

١٩. **عام**: تعتبر إدارة الاستخبارات والأمن مُكوّنٌ أساسي وجوهري في تنظيم القيادة العسكرية وذلك للاحتياج الحيوي للأمن والمعلومات.

تعمل هذه الإدارة تحت إمرة القيادة العسكرية المباشرة.

٢٠. الواجبات:

أ. توفير المعلومات الدقيقة المطلوبة لإدارة النضال المسلح وتحقيق الأمن للجهاز السياسي والعسكري للتجمع الوطني.

ب. إجراء التنسيق المطلوب مع القيادات السياسية والنقابية والقوات المسلحة داخل الوطن.

ج. تنظيم وتنفيذ العمليات الخاصة.

٢١. التكوين: من العناصر والمكونات التالية:

أ. قيادة الإدارة: لوضع سياسة الاستخبارات والأمن وقيادة العناصر التابعة للإدارة.

ب. مركز المعلومات والتنسيق: يُمثل المركز الأساسي لجمع المعلومات والتقييم والتوزيع الصحيح لها وتَتْبَعُ له المراكز التالية:

(١) مكتب استخبارات الداخل: يقوم بعمليات الاستخبارات وجمع المعلومات والتنسيق، كذلك حركة مرور المعلومات إلى الخارج.

(٢) مراكز أخرى مقترحة: القاهرة/نيروبي/جدة/ أديس أبابا.

جـ. شعبة الأمن: تقع عليها مهمة تأمين الجهاز السياسي والعسكري للتجمع الوطني وذلك بتنفيذ الاستخبارات المضادة ومنع الاختراق المعادي وتوفير الحماية وتأمين القيادات السياسية والعسكرية.

د. شعبة المهام الخاصة: تنفيذ المهام الخاصة والتي قد تشمل العمليات الموجهة ضد النظام الحاكم في الداخل. يقترح أن تعمل هذه الشعبة في المرحلة الأولى في عمليات مهام التنسيق الداخلي حتى يتم إعداد كوادر العمليات الخاصة.

إدارة الإعلام العسكري

٢٢. عــام: رغم أن القيادة السياسية للتجمع الوطني قد تمكنت من إنشاء منظومة إعلام فعالة إلا أن إنشاء إدارة عسكرية للإعلام مطلوب وذلك لتنفيذ مهام تخصصية.

٢٣. الواجبات:

أ. القيام بحرب نفسية مدروسة تهدف إلى خلخلة النظام الحاكم وإضعاف تأثيره على القوات المسلحة السودانية.

ب. التوعية والاستقطاب للعناصر الوطنية والتوجيه المعنوي.

ج. إجراء الدراسات والبحوث وحفظ أرشيف المعلومات.

د. إصدار النشرات والبيانات الخاصة بالنضال المسلح.

٢٤. <u>التكوين</u>: تتكون إدارة الإعلام العسكري في المرحلة الأولى من العناصر التالية:

أ. شعبة الإعلام.

ب. شعبة البحوث والدراسات.

ج. شعبة الحرب النفسية.

<u>ختام</u>

٢٥. وُضِعَ التنظيم المقترح لبناء القدرة العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي بمراعاة الحقائق الموضوعية والقدرات العسكرية والمادية المتيسرة حالياً، وذلك ليكون أساس متوازن لنقاش علمي هادف ومركز لوضع خطط التنفيذ المفصلة.

٢٦. رغم الطموح الذي قد يظهر في هذا التنظيم المقترح إلا أن القناعة بإمكانية التنفيذ كبيرة وتؤكدها التجربة المعاصرة للنضال المسلح حيث إن النجاح التام يتحقق بالتحلي بروح النضال الحقيقية والتضحية ونكران الذات وتطبيق سياسات النفس الطويل.

٢٧. إن النضال المسلح سيكون الذراع القوي للتجمع الوطني الديمقراطي وهو لن ينفصل أبداً .. بل سيكون ركيزة الدعم الأساسية لحركة المقاومة الجماهيرية لإسقاط النظام الدكتاتوري الحاكم في السودان ولتحقيق الهدف الأسمى في تحقيق الديمقراطية وسيادة الشعب.

المكان: منطقة الخليج العربي

التاريخ: يونيو ١٩٩٠م

تبني التجمع الوطني الديمقراطي لمشروع الجناح العسكري

في بداية شهر يوليو ١٩٩٠، تلقينا موافقة أول فصيل في التجمع الوطني الديمقراطي، وهو حزب الأمة، عبر ممثلهم في منطقة الخليج السيد محمد عبدالباقي، وقد طلبوا منا المضي قدماً في تنفيذ مشروع «الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي»، وأن حزبهم سيساند بكل إمكانياته قيام المشروع. نقل أيضاً ممثلهم رغبة مسئول العمل الخارجي في الحزب السيد مبارك الفاضل في عقد اجتماع معنا في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لمناقشة المشروع بالتفصيل. جاء بعد ذلك تأييد الحزب الشيوعي السوداني لمشروع تكوين «الجناح العسكري للتجمع» عبر ممثله في غرب أوروبا الدكتور عزالدين علي عامر، الذي أبدى حماساً كبيراً للمشروع، واقترح عقد اجتماع في بريطانيا في أقرب وقت ممكن يضم الفصائل الرئيسية في التجمع الوطني الديمقراطي (الأمة، الاتحادي والشيوعي) لمناقشة المشروع.

كان واضحاً لنا أن اجتماع أديس أبابا قد أصبح الأسبقية الأولى، وتأكدت ذلك بعد معرفتنا لقبول الحركة الشعبية لتحرير السودان المشاركة الفاعلة كفصيل عضوي في التجمع الوطني الديمقراطي، وإمكانية مشاركتهم في أي اجتماع تنسيقي لانطلاق مشروع الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي.

في فجر يوم ١٤ يوليو ١٩٩٠ غادرتُ مدينة أبو ظبي إلى أديس أبابا لحضور الاجتماع المتوقع، وهو تاريخ سيظل محفوراً في الذاكرة لما تحقق بعده من دفع وتوحد لكل نضال الشعب السوداني. في صباح ذلك اليوم الممطر، وصلتُ إلى مطار «بولي» في أديس أبابا، وكان في استقبالي السيد مبارك الفاضل المهدي والدكتور صديق بولاد. بدأت بعد ذلك مباشرة اجتماعاتنا والتي استمرت حتى عصر ذلك اليوم. كان ذلك الاجتماع الطويل هادئاً، وإن تم فيه طرح الكثير من التساؤلات، وسادته روح مكاشفة واضحة عن طبيعة العلاقة المستقبلية بين القيادتين السياسية والعسكرية.

كان الهاجس الذي يسيطر على تفكيري منذ بداية خطوات مشروع الجناح العسكري هو كيفية الحفاظ على توازن ذلك الكيان الجديد، والحفاظ على قوميته، وعدم ارتهانه لإرادة حزب واحد دون الآخرين. لساعات طوال تحدثتُ والسيد مبارك الفاضل بوضوح عن التجارب السابقة في مشاركة عناصر من القوات المسلحة السودانية في العمل المعارض. كانت تجربة حركة

الثاني من يوليو ١٩٧٦، أو ما سُمِّيَ وقتها بـ«الغزو الليبي» أو «غزو المرتزقة» خلال فترة الحكم المايوي تلقي بظلالها على ذلك الاجتماع. فمبارك الفاضل كان أحد القادة السياسيين المشرفين على تنفيذ تلك العملية، واتُهِمَ ضمن آخرين بعد فشل المحاولة بالتقصير في إعداد وتوفير الاحتياجات الإدارية، خاصة العربات الصالحة لنقل القوات المتسللة إلى داخل العاصمة القومية.[1] لذا كان تركيزي طوال الاجتماع على تثبيت مبدأ «**قومية**» الجناح العسكري الجديد، وتمسكه بالعمل مع قيادة سياسية موحدة يمثلها التجمع الوطني الديمقراطي.

كان مقترح مبارك الفاضل الرئيسي خلال الاجتماع يركّز على قيام مشروع الجناح العسكري في المرحلة الأولى بدعم وتوجيه حزب الأمة فقط، وذلك للحفاظ على سرية التنفيذ. وكانت حجته في ذلك تحفظه على الحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي يعتقد أنه حزب مفتوح يصعب فيه الحفاظ على الأسرار. واقترح تأجيل إخطار بقية أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي لحين خروج أي قيادات عسكرية مطلوبة للتنسيق أو العمل من الخارج. في المقابل، دفعتُ بقرارنا المجمع عليه في تنظيم الضباط الأحرار في الداخل بضرورة بداية المشروع بصورة سليمة ومتوازنة، ولا بد من مشاركة كل فصائل التجمع الوطني الديمقراطي في إقراره والاتفاق عليه من البداية.

في ذلك الاجتماع المطول، توصلنا إلى الخطة العامة التالية:

أ. يتطلب وضع الخطط المفصلة لإنشاء الجناح العسكري للتجمع الوطني اجتماعاً مشتركاً تحضره القيادات الرئيسية في التجمع الوطني الديمقراطي، ويحضره ممثل القيادة العسكرية المقترحة.

ب. أن يسبق الاجتماع تقييم للموقف الاستراتيجي الدولي والإقليمي، وتحديد ما يمكن الوصول إليه مع الدول المساندة للمعارضة السودانية، خاصة إثيوبيا (حكومة الجنرال منجستو هايلي ماريام آنذاك).

جـ. أن تهدف الخطة العامة لتشكيل القيادة العسكرية العليا للجناح العسكري تكوين نواة القيادة الميدانية، والمعسكر التدريبي رقم (١)، وإنشاء مكاتب الاتصال في الداخل والخارج.

---

[1] ألقى جهاز الأمن العام القبض على المتعهدين الذين أتفق معهم حزب الأمة لتوفير العربات المطلوبة قبل يوم من العملية، وكانت جل العربات المتفق عليها متهالكة ولا تصلح للاستخدام في طرق وعرة (راجع الفصل الثالث).

د. يسبق الاجتماع المشترك وضع تصور للميزانيات المالية المقترحة لمقابلة تنفيذ المرحلة الأولى، ورصد الاحتياجات الإدارية المطلوبة في كل جوانب المشروع.

الاجتماع الأول مع الحركة الشعبية لتحرير السودان

تم الاجتماع الأول مع الحركة الشعبية لتحرير السودان صباح يوم الأحد الموافق ١٥ يوليو ١٩٩٠، في إحدى ضواحي العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. عند وصولنا إلى مكان الاجتماع، لقينا استقبالاً حاراً من الدكتور جون قرنق دي مابيور رئيس الحركة، وكان معه القائد دينق آلور وبعض أعضاء مكتب الحركة في أديس أبابا والسكرتارية. مثّل السيد مبارك الفاضل المهدي والدكتور صديق بولاد جانب التجمع الوطني الديمقراطي، بينما كنت أمثل القيادة العسكرية للمشروع المقترح لتكوين الجناح العسكري للتجمع والقيادة العسكرية المستقبلية.

تحدثت في البدء مطولاً عن تقييمنا للموقف في داخل الوطن، وعن مدى ما حققته حكومة الجبهة الإسلامية من سيطرة على الوضع بعد نجاحها في كشف وإحباط المحاولات التي قامت بها مجموعات من القوات المسلحة لإسقاط النظام (حركتي مارس/أبريل ١٩٩٠)، وما حدث من حملة تصفيات واسعة داخل القوات المسلحة طالت المئات من الضباط المؤهلين، وما يتم من إحلالٍ منظم لكوادر الجبهة الإسلامية في كل هياكل القوات المسلحة. كان تركيزي محدداً في تسليط الضوء على خطة الجبهة الإسلامية في تأمين سلطتها عبر تفريغ كل وسائل وأدوات النضال والمقاومة المجربة من قبل، والتي تشكلها الأحزاب السياسية والحركة النقابية والطلابية. ركزتُ أيضاً خلال عرضي للموقف على أن الجبهة الإسلامية ستساند تنفيذ خطتها لتأمين السلطة باستخدام أقصى قدر من البطش والتنكيل، لإخضاع الشعب السوداني بصورة كاملة، وإسكات أي معارضة جماهيرية ضد النظام.

الجانب الآخر الذي حددتهُ بوضوح في ذلك الاجتماع، كان تفويضي الكامل من قِبَلِ «تنظيم الضباط الأحرار» في داخل الوطن للوصول إلى أي اتفاق وتنسيق ممكن مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بهدف توحيد نضال الشعب السوداني في كل أرجاء السودان ضد سلطة الدكتاتورية الدينية الجديدة، كما بيّنتُ بوجه عام خططنا الابتدائية، ورؤيتنا لمدى إيجابية تكوين الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي كعنصر فاعل في منظومة النضال الوطني الشامل.

جاء تحليل الدكتور جون قرنق للموقف السياسي داخل الوطن عميقاً وشاملاً، وشدّتني كثيراً قدراته وملكاته الكبيرة في تسليط الضوء على الحقائق الماثلة. كان طوال حديثه يسمي سلطة النظام الحاكم في الخرطوم بـ«حكومة الترابي/البشير»، وأكد بوضوح لا لبس فيه أن الوطن قادم على فترة ستكون من أقسى وأبشع الدكتاتوريات الثيوقراطية التي عرفها تاريخ السودان. كان مدركاً تماماً لطبيعة وتكوين النظام القائم في الخرطوم، وملماً بخططه للتشبث بالسلطة، واستغلاله للدين الإسلامي بكل الصور لتكريس سلطته الغاشمة، وعن مدى ما سيفرزه ذلك من تعميق للجراح القديمة، وغرس للتطرف في الصراع السياسي في السودان. شدتني كثيراً رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان الواضحة في ضرورة توحد كل قوى المعارضة السودانية لخوض نضال موحد ومشترك، يَضمَنه برنامج سياسي قائم على رؤية جديدة لحكم السودان، تُحقّق العدالة والمساواة في الوطن، وفي السلطة والثروة والمشاركة السياسية في دولة علمانية تراعي طبيعة التعدد والتنوع في السودان (**NEW VISION**). بدا لي بوضوح تام خلال ذلك الاجتماع مدى قناعة الحركة الشعبية بما يمكن أن يحققه التجمع الوطني الديمقراطي من توحيد وقيادة لنضال الشعب السوداني، وما يمكن أن يشكله من ضمانات لوحدة الوطن.

في أثناء سير الاجتماع، أكد دكتور جون قرنق مساندة الحركة الشعبية الكاملة لمشروع تكوين الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي، وأن الحركة ستضع كل إمكانياتها من مساندة سياسية وإعلامية، وقدرات قتالية، وعُمق توفره الأراضي المحررة في مساندة تنفيذ خطة بناء الجناح العسكري للتجمع الوطني. كنت خلال الاجتماع قد أوضحتُ بأن الفريق عبدالرحمن سعيد (نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات في العهد الديمقراطي الأخير) قد وصل إلى دولة الإمارات بعد إطلاق سراحه من سجون النظام، وهو يساند الخطة المقترحة، وسيشارك في المرحلة القادمة. كذلك ذكرتُ أننا أرسلنا بعض تفاصيل المشروع، وموجزاً لخطة العمل العسكري المعارض إلى الفريق فتحي أحمد علي، القائد العام الأخير قبل انقلاب الجبهة، طالبين انضمامه للمشروع المتوقع تنفيذه، وأننا على ثقة كاملة من قبوله وإمكانية مشاركته.

هنا تحدث الدكتور جون قرنق عن ضرورة عدم الاعتراف بسلطة النظام الجديد، والتمسك بشرعية النظام الديمقراطي الأخير. وضَرَبَ مثلاً بما فعله الرئيس «**أرستيد**» في هاييتي، حينما رفض الاعتراف بسلطة الانقلاب الذي خلعه من السلطة، وأعلن أنه الرئيس الشرعي، ومطالباً بمساندة المجتمع الدولي. وقال دكتور جون قرنق مكملاً حديثه ومقترحاً: «**إذا كان القائد العام للجيش السوداني الفريق فتحي أحمد علي سيساند العمل العسكري المعارض، وهنالك عدد من**

كبار القادة قبل انقلاب الترابي/البشير سيشاركون فيه، فلماذا لا تُضفون الشرعية على أنفسكم؟».. قالها باللغة الإنجليزية الواضحة (Why don't you legitimize yourselves ?) طفت إلى السطح منذ ذلك النقاش مسألة «الشرعية»، والتمسك بـ«شرعية القيادة العسكرية المعارضة» ليتحول الاسم فيما بعد من: «الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي» إلى: **«القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية»**.

بعد مرور عشر سنوات أو أكثر قليلاً على ذلك التاريخ، أجد نفسي متأملاً في تطورات العمل المعارض ضد النظام الدكتاتوري الذي مثلته الجبهة الإسلامية، أو التجربة القاسية لهيمنة الإسلام السياسي على السودان.. أرى بوضوح ما مَثَّلهُ ذلك الاجتماع الطويل الذي شهدته إحدى ضواحي أديس أبابا في خريف العام ١٩٩٠.. كان بحق ذلك الاجتماع مرحلة عبور كبيرة إلى توحيد نضال الشعب السوداني بكافة فعالياته السياسية وعلى اختلاف توجهاتها، وليشمل كل أرجاء الوطن السوداني، من نمولي جنوباً وحتى سواحل البحر الأحمر شمالاً.. كان ذلك اللقاء نقطة تحول كبيرة في تطور مسيرة التجمع الوطني الديمقراطي، ومؤشراً واضحاً لدخول الحركة الشعبية لتحرير السودان كطرف أصيل وفاعل فيه. وهو أيضاً البداية التي قادت فيما بعد للوصول إلى الاتفاق التاريخي على شكل سودان المستقبل في **«مؤتمر القضايا المصيرية»** الذي عُقِدَ في أسمرا بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ.

تكوين القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية

الخطوات المتعجلة

عُدتُ إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في السادس عشر من يوليو ١٩٩٠، بعد ذلك الإنجاز الكبير الذي تمثّل في وضع أساس جيد لوحدة المعارضة السودانية، وقيام الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي. وبرغم حجم الإنجاز، كانت كل المؤشرات تنبئ بأننا على أعتاب معوقات قادمة، فقد بدا واضحاً لنا أن حزب الأمة يهدف إلى احتواء مشروع الجناح العسكري للتجمع الوطني، وحجبه عن بقية فصائل التجمع الأخرى. كانت حُجَج السيد مبارك الفاضل المهدي تتركز على ضرورة الحفاظ على السرية، وقصر الأمر في دائرة ضيقة للغاية في المرحلة الأولى، خاصة وكما كرر مراراً أن: «الحزب الاتحادي حزب مفتوح لا يُحفَظُ فيه السر!!». أما حُجَّتنا المضادة، فقد كانت التخوف من هيمنة حزب واحد على مشروع بُنِيت أهدافه أساساً على القومية والجماعية والمصداقية التي يمثلها التجمع الوطني الديمقراطي الموحد. ولإنهاء ذلك المنحى الآحادي في تفرد حزب الأمة بالمشروع منذ بدايته، أجريتُ اتصالاً مطولاً مع الدكتور عزالدين علي عامر قطب الحزب الشيوعي السوداني المقيم في بريطانيا، وأوضحت له كل التطورات الأخيرة بعد لقاء الحركة الشعبية لتحرير السودان، وضرورة أن يتم الاجتماع المشترك لفصائل التجمع الوطني الديمقراطي والقيادة العسكرية في أسرع وقت ممكن.

كان الفريق عبدالرحمن سعيد قد استطاع مغادرة السودان بعد إطلاق سراحه من سجون الجبهة الإسلامية في شهر مايو ١٩٩٠، ويقيم مع صديقه الدكتور مختار الأصم في مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة. عقب عودتي من أديس أبابا مباشرة انضم إليّ الفريق عبدالرحمن سعيد في أبو ظبي لمناقشة تفاصيل ما تم التوصل إليه مع حزب الأمة والحركة الشعبية لتحرير السودان في اجتماعات أديس أبابا بإثيوبيا. بدأت بعد ذلك اتصالات عاجلة مع قيادة «تنظيم الضباط الأحرار» في الخرطوم، تم فيها نقل تفاصيل الخطة القادمة، وطلبنا موافقتهم الكاملة على مساندة المشروع في الداخل، ولإخطار الفريق أول فتحي أحمد علي بما تم التوصل إليه، وطلب قبوله قيادة الجناح العسكري للتجمع الوطني في الخارج. تولى مهمة الإبلاغ أحد قادة التنظيم، وقد كان المردود في غاية الإيجابية، إذ أفاد الفريق فتحي بثقته الكاملة في القائمين على

أمر الخطة، وقبوله غير المشروط للتكليف الوطني الكبير. كان القرار الذي توصلنا إليه أن يغادر الفريق عبد الرحمن سعيد إلى لندن ببريطانيا لتكملة الخطوة الأخيرة، وعقد الاجتماع المشترك مع قيادات التجمع الوطني الديمقراطي، التي سيمثلها السيد مبارك الفاضل المهدي مسئول العمل الخارجي في حزب الأمة، والسيد التوم محمد التوم ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي في المملكة المتحدة، والدكتور عزالدين على عامر ممثل الحزب الشيوعي السوداني في غرب أوروبا.

بدأت المحاذير واضحة لنا من محاولة حزب الأمة الهيمنة على المشروع من البداية وتغييب بقية فصائل التجمع الأخرى، ولذا اتفقنا على إبداء المرونة القصوى حتى يمكن إطلاق صافرة البداية، وأن يقوم الفريق عبدالرحمن سعيد بالاجتماع مع قيادات التجمع الوطني الديمقراطي كل على حده إذا تعذر عقد الاجتماع المشترك. غادر الفريق عبدالرحمن سعيد دولة الإمارات إلى لندن في التاسع عشر من يوليو ١٩٩٠ حاملاً معه مسودة الاتفاق المقترح ليجاز بواسطة الاجتماع المشترك. حمل الفريق سعيد في رحلته تلك إلى لندن أماني مئات من الضباط والجنود المقهورين داخل الوطن، ورغبتهم العارمة في نجاح المشروع. وصل الفريق عبدالرحمن سعيد إلى لندن واجتمع أولاً مع السيد مبارك الفاضل والسيد الفاتح سلمان ممثلا حزب الأمة، وبلا شك فقد تمت محاصرة الفريق عبدالرحمن سعيد تماماً، ولم يُعقد الاجتماع المشترك المتفق عليه لكل فصائل التجمع. رغم ذلك الحصار نجح الفريق سعيد في الاتصال بالدكتور عزالدين على عامر والاجتماع به في وقت لاحق، وتنويره بكل تفاصيل ما تم في مسألة تكوين وإعلان الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي.

في الثاني والعشرين من يوليو ١٩٩٠، تم أول توقيع رسمي لخطة تكوين الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي. نجح السيد مبارك الفاضل المهدي في توقيع الاتفاق منفرداً باسم حزب الأمة دون إشراك الآخرين بحجة ضرورة السرعة في بدء إجراءات التأسيس، على أن تُكملْ التوقيعات الأخرى لاحقاً. وضح لنا في تلك المرحلة أن السيد مبارك الفاضل المهدي يبحث عن جناح عسكري لحزب الأمة، وليس للتجمع الوطني الديمقراطي. برر الفريق عبدالرحمن سعيد فيما بعد، قبوله التوقيع المنفرد مع حزب الأمة برغبته في عدم توقف المشروع، خاصة أن كل فصائل التجمع الوطني الديمقراطي في الصورة، وأنه في أول اجتماع لقيادة التجمع سيعاد ترتيب كل الأوراق. ونرى أن ذلك الاتفاق من الأهمية بمكان لنورد نصه كاملاً:

مشروع عباد الشمس (عبشم) Project: Sunflower (SFP)

- اجتماع (شرقي ٢) أ ــ للإعداد لتنفيذ ــ ب ــ التنسيق مع SPLA

- الحضور:- عبدالمتعال ــ خواض ــ نصر[١]

١. أمّن الاجتماع على المرتكزات الأساسية لقيام هيئة القيادة العليا المشتركة وهيئة القيادة الميدانية، والخطوات اللازمة لقيام مكاتب وإدارات الهيئة. وكانت قد نوقشت وتطابقت وجهات النظر فيها بين عبد المتعال وفتحي[٢] إبان زيارة الأخير لشرقي (١) وأيضا محصلة اجتماع الاثنين مع جون قرنق.

في السياسة العليا للمشروع:

٢. أمن الاجتماع على فكرة قيام المشروع بين هيئة القيادة ممثلة في المبادرين ــ خواض وفتحي والقائد العام إذا وافق، وحزب الأمة في الوقت الحاضر لأسباب عمليه ــ فسرت من قبل ــ والتنسيق التام مع SPLA ــ القوى السياسية الأخرى تتشاور وتفاد دوماً بكل الخطوات ــ في المرحلة الأولى ــ حسبما ترى القيادة وبالشكل الذي لا يؤثر سلباً على العمل العسكري. على أن يكون التوجه قوميا محضا ويقوم لتنفيذ أهداف ومقررات الميثاق. ومع الوثوق من متانة التأسيس نطور العلاقة مع باقي القوى السياسية إلى شكل أوثق.

٣. قيام الهيئة العليا المشتركة بين الطرفين لرسم السياسات ــ تأمين احتياجات القيادة الميدانية والإدارية اللازمة ــ توفير الدعم الدبلوماسي والشعبي ــ الربط بين هيئة القيادة والقوى السياسية.

٤. المرحلة الأولى: هيئة القيادة:

- **تضم الأشخاص الوارد اسمهم (٣) أشخاص.**
- **قيادة ميدانيه تحدد فيما بعد (٣).**
- **مكتب القاهرة (١) شخص ــ استخبارات.**
- **مكتب أديس (٢) ــ معلومات، إمداد،إدارة ،ربط وإعلام.**
- **اتفق على تنفيذ التالي فوراً:**
- **تسميه شخص من كل طرف في الداخل للتنسيق.**
- **إعلان المشروع في غضون شهر من تاريخه.**

---

[١] أسماء حركية وتعني بالتالي: مبارك الفاضل المهدي، الفريق عبدالرحمن سعيد والفاتح سلمان.

[٢] ويعني به العميد الركن عصام الدين ميرغني.

- تكثيف الاتصال بجانب الأصدقاء واستقطاب أكبر دعم ممكن.
- تطوير العلاقات مع SPLA بتوضيح الأهداف والسياسات لضمان الدعم المرتجى من قدراتها التي تشمل الأرض ــ الخبرة ــ الجهاز الفني والعلاقات الأفريقية والعالمية.
- تأمين الاحتياجات الإدارية لأعضاء هيئة القيادة.

هذا ما تم بحثه واتفق عليه بدعم الله وتوفيقه.

التوقيعات:

مبارك المهدي **عبدالرحمن سعيد**

استمرت الاتصالات وخطط التنسيق لإكمال مشروع إنشاء الجناح العسكري طوال شهر أغسطس ١٩٩٠، وكان التركيز ينصبُّ على خروج المشروع متكاملاً بمشاركة كل قوى التجمع الوطني الديمقراطي، وعلى وصول الفريق فتحي أحمد على إلى القاهرة، ليكون على رأس القيادة العسكرية. بنفس القدر استمر الشد والجذب لوقف محاولة حزب الأمة في الهيمنة على المشروع، ويبدو أن مشاورات حزب الأمة الداخلية في تلك الفترة كانت تتخوف من إمكانية انفلات الجناح العسكري في مرحلة لاحقة، ولذا كانت كل خطواتهم الاحتوائية تهدف إلى تأمين مصالح الحزب مستقبلاً. وصل الفريق أول فتحي أحمد علي إلى القاهرة في الأسبوع الثاني من شهر أغسطس ١٩٩٠، بينما وصل في نفس الفترة العقيد تاج السر العطا سورج قادماً من الرياض، وانضم للقيادة الجديدة. كانت تلك بداية العد التنازلي لإعلان ما تم الاتفاق عليه باسم «**القيادة الشرعية للقوات المسلحة**».

في خلال مرحلة التحضير لإعلان القيادة الشرعية، حدثت المفاجأة الأولى ــ من سلسلة مفاجآت عديدة ستصاحب مسيرة القيادة الشرعية ــ وهى وصول عنصر قيادي بدون أي سابق تشاور مع القائمين على المشروع في شأن انضمامه إلى القيادة العسكرية.. وصل العميد الهادي بشرى إلى القاهرة للانضمام إلى هيئة القيادة الجديدة.. بعد كل السنوات التي مضت منذ ذلك الوقت، لازلت موقناً أن ما تم من أمر وصول العميد الهادي بشرى الفجائي، كان نتيجة لقرار مباشر من السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة، الذي رأى ضرورة غرس عنصر من «**أولاد الأنصار**» في هذه القيادة الوليدة، تأميناً لمصالح الطائفة. فالعميد الهادي بشرى من أسرة أنصارية عريقة، وما كان تعيينه مديراً لجهاز أمن السودان خلال العهد الديمقراطي الأخير (١٩٨٦ــ ١٩٨٩)، إلا مؤشراً واضحاً لاستمرار نهج التوازنات، وتأمين المصالح الحزبية التي

عرفها السودان منذ استقلاله. في خلال الفترة الانتقالية أشرف العميد الهادي بشرى على لجان تصفية جهاز أمن الدولة المايوي، وبعدها تم تعيينه بواسطة السيد الصادق المهدي حينما كان رئيساً للوزراء خلال تلك الفترة مديراً لجهاز أمن السودان. أما نحن، أعضاء القيادة التي خططت لهذا المشروع، فقد أصبنا بالدهشة، وكانت لدينا الكثير من التحفظات على انضمام العميد الهادي بشرى، وقد أظهر المستقبل مدى صحة تحفظاتنا!! لم يكن بالإمكان رفض العميد الهادي بشرى مهما كانت التحفظات، فمبدأ تأسيس **«القيادة الشرعية للقوات المسلحة»** قد بُنِيَ على دعوة كل الضباط وضباط الصف للانضمام والالتحاق بها، طالما كانوا معارضين لسلطة نظام الجبهة الإسلامية «غير الشرعية» الحاكمة في الخرطوم.

قبل نهاية شهر أغسطس ١٩٩٠، عاد الفريق أول فتحي أحمد علي إلى الخرطوم بعد أن قرر قيادة العمل العسكري المعارض، لجمع حوائجه الهامة وإجلاء عائلته لتستقر في مصر. كان مبارك الفاضل المهدي يستعجل عودة الفريق فتحي حتى يمكن الإعلان عن تكوين القيادة الشرعية، أو الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي. حدثني الفريق أول فتحي فيما بعد، أنه نتيجة للاستعجال والإلحاح من مبارك الفاضل، ترك الكثير من متعلقاته وحوائجه الشخصية في الخرطوم، لتسقط فيما بعد في يد سلطات أمن النظام إثر قرارها مصادرة كل ممتلكاته.

هكذا، كان المسرح السياسي السوداني في مطلع سبتمبر ١٩٩٠ مهيأ لاستقبال القادمين الجدد. اكتمل مشروع القيادة الشرعية، وتقرر تشكيل مكتب قيادي مصغّر تَرَأَسَهُ الفريق أول فتحي أحمد على قائداً عاماً، وينوب عنه الفريق عبدالرحمن سعيد ومسئولاً عن إدارة العمليات، ثم العميد الهادي بشرى مسئولاً عن الأمن والاستخبارات، وأخيراً العميد عصام الدين ميرغني مسئولاً عن الاتصال الخارجي والتنسيق. في ١٥ سبتمبر ١٩٩٠ تحرك الركب إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، حيث تقرر أن يصدر الإعلان السياسي بتكوين **«القيادة الشرعية للقوات المسلحة»**، وأن يُنشأ أول مكتب إقليمي للقيادة المعلنة فيها، على أن يكون مكتب تمثيل لإثيوبيا والمنطقة الإقليمية المجاورة، ويتولى أيضاً مسئولية الإعلام، وبصورة خاصة الاستفادة الممكنة من إذاعة الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي كانت تبث برامجها من إذاعة صوت الإنجيل القديمة[١] في العاصمة الإثيوبية.

---

[١] أنشأت إذاعة صوت الإنجيل في عهد الإمبراطور هايلاسيلاسي، وقد توقفت عن البث بعد استيلاء الرئيس منقستو على السلطة في إثيوبيا، ووظفت فيما بعد لدعم حركات التحرر الأفريقية.

إعلان القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية . .

تميز الفريق أول فتحي أحمد علي طوال حياته العسكرية بالمثالية والانضباط والدقة، كان يحاول ألا يخطو خطوة في أي أمر دون دراسة وافية وترو قبل اتخاذ القرار. وفور استلامه قيادة العمل العسكري الخارجي في مطلع سبتمبر ١٩٩٠، وجد أن هنالك الكثير من الخطوات التحضيرية قد تم إنجازها، ووجد لدهشته أن كل الحركة الإدارية، والاتصالات الخاصة بمشروع الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي يقوم بها حزب الأمة، وذلك لغياب أطراف التجمع الوطني الأخرى.

أبدى الفريق أول فتحي تخوفه من هيمنة حزب الأمة على القيادة الشرعية، وإمكانية أن يتحول ذلك العمل القومي المنشود إلى عمل حزبي يقوده ويسيطر عليه حزب واحد، دون بقية فصائل التجمع الوطني الأخرى. تدارسنا الأمر سوياً، وكان قرارنا أن نمضي في المشروع مهما كانت التحفظات، مع الاحتياط بوضع الأطراف الأخرى في الصورة عبر رسائل مستمرة. كذلك تم القرار على أن نسعى لصياغة اتفاق تكميلي يحدد بصورة مفصلة شكل العلاقة التنظيمية، والمسئوليات المحددة لكل من القيادتين السياسية والعسكرية، وعلى أن يُقَنَّن ذلك الاتفاق في أول اجتماع قادم لقيادة التجمع الوطني الديمقراطي. بناء على ذلك تمت صياغة اتفاق تكميلي، أصبح أساساً فيما بعد لتطوير العلاقة المستقبلية بين العملين السياسي والعسكري في إطار التجمع الوطني الديمقراطي.

في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٩٠، تم توقيع الاتفاق التكميلي لقيام الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وقّع السيد مبارك الفاضل المهدي عن حزب الأمة لعدم وصول ممثلي الأحزاب الأخرى إلى أديس أبابا حتى ذلك الوقت، بينما وقع الفريق عبدالرحمن سعيد كممثل للقيادة العسكرية. جاء الاتفاق التكميلي على النحو التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسيساً على ما قدمته دراسة هيئة القيادة، وانطلاقاً من المباحثات التي تلت ذلك، اتفق بأن تقوم هيئة القيادة العليا للقوات السودانية المسلحة أو من يمثلها بدورها الوطني في النضال المسلح لإسقاط النظام الديكتاتوري وذلك في توحيد وتنسيق تامين مع حركة النضال السياسي الجماهيري لقوى

التجمع الوطني الديمقراطي ولتنفيذ ذلك وضعت خطه تقوم على الأسس الآتية:-

- العمل قومي ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف الميثاق.
- لخطورة العمل وسريته ولضمان سرعة تأسيسه وانطلاقه بالعنفوان المطلوب اتفق على جدوى قيامه في المرحلة الأولى بين ممثلي هيئة القيادة وقيادة حزب الأمة الذي تمكنه قدراته الذاتية وتحالفاته القائمة من تقديم ما يلزم من عتاد ورجال كذلك الأرضية اللازمة للانطلاق.
- اتفق الطرفان على البدء الفوري في تنفيذ الخطة والبدء في تكوين مجلس أعلى من الطرفين لوضع السياسات والأهداف العليا والتنسيق مع قوى الميثاق في المسائل السياسية ولإجازة الهيكل العسكري المقدم من القيادة العليا.
- لقد اتفق الطرفان على تقسيم المسئوليات على الوجه الآتي:

مسئولية القيادة السياسية:

- توفير الاحتياجات الإدارية.
- تأمين الاتفاق مع الحركة الشعبية.
- الإفراج عن الأسرى العسكريين عند الحركة الشعبية والعمل على انضمامهم تحت القيادة العليا.
- تأمين أراضي دول صديقة للانطلاق العسكري.
- تحريك عمل دبلوماسي فاعل لضمان دعم معنوي وأدبي ومادي.
- المساعدة في استقطاب عناصر مدنية وعسكرية.

مسئولية القيادة العسكرية:

- تكوين وبناء القيادات والكوادر المؤهلة للقيام بالنضال المسلح.
- تجميع القدرات العسكرية الوطنية في داخل الوطن وخارجه وتوحيدها من أجل الأهداف المرجوة.
- تكوين وتدريب الوحدات المقاتلة.
- إدارة الإعلام العسكري والبحوث والحرب النفسية.
- التنسيق والتعاون مع العناصر القبلية المسلحة في مناطق التماس

والحركة الشعبية.

- تنظيم وإدارة العمليات والمهام السرية الخاصة.
- قيادة وإدارة العمليات العسكرية من داخل الوطن.

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول فوراً حال توقيعه من الطرفين وأداء القسم المتفق عليه.

ع/حزب الأمة

توقيع: (مبارك الفاضل المهدي) *توقيع:* (عبدالرحمن سعيد)

١٩٩٠/٩/١٤ ١٩٩٠/٩/١٤

وأخيراً وصلت بقية أحزاب التجمع الوطني للانضمام إلى الاتفاق، وحضور الاجتماعات الأخيرة لإعلان الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي. أوفد الحزب الاتحادي الديمقراطي السيد على أبو سِنْ، بينما حضر الدكتور عزالدين علي عامر ممثلاً للحزب الشيوعي السوداني.

في الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠، وعند الثالثة بعد الظهر أذاع راديو الحركة الشعبية لتحرير السودان الإعلان العسكري والسياسي الصادر من «**القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية**»، الذي أصدره الفريق أول فتحي أحمد على، القائد العام «**الشرعي**» حتى انقلاب الجبهة الإسلامية القومية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩. كانت قطاعات عريضة من الشعب السوداني تحرص على الاستماع لإذاعة الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي أصبحت الصوت الوحيد المسموع من المعارضة، بعد أن قامت سلطة نظام الجبهة الإسلامية بتكميم كل الأفواه، وسحق الأصوات المعارضة دون رحمة. وللأهمية التاريخية لذلك الإعلان ، نورد نصه كاملاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإعلان العسكري والسياسي

١: استولت مجموعة من الضباط في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ وعن طريق القوة العسكرية المسلحة على مقاليد الحكم في السودان لحساب الجبهة الإسلامية القومية، وأعلنت عن عملية تغيير للنظام الشرعي القائم مخالفة بذلك الدستور والقانون، وأقامت نظاما ديكتاتوريا لا يستند إلا على فوهة البندقية، فأذاقت الشعب السوداني الذل والقهر والهوان وأضرت بكل مصالح البلاد القومية وسارت بها بسرعة نحو الدمار والخراب سياسياً واجتماعياً وعسكرياً.

٢: إن الفئة التي قامت بذلك الانقلاب، وهي تدرك حجمها الصغير الذي لا يمكنها من بسط سيطرتها على البلاد بالقوة، قامت بدور يتسم بالغدر والغش والخيانة، فاستغلت اسم هيئة القيادة الشرعية للقوات والتي تتمتع بتأييد كامل من كل القوات المسلحة في العاصمة والأقاليم، فادعت أن القيادة الشرعية هي التي قامت بتلك العملية، الأمر الذي مكنها من فرض نفسها ومن هم خلفها على قيادة القوات والسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد وخرجت بذلك عن الشرعية التي تلتزم بها القوات المسلحة وعن إجماعها في الدفاع عن الديمقراطية.

٣: يمارس النظام الحاكم في السودان منذ قيامه وحتى الآن أبشع أنواع العنف والإرهاب، فقد قام بتشريد الآلاف من المدنيين والعسكريين في كافة القطاعات، واعتقل وسجن كل الوطنيين الشرفاء من مدنيين وعسكريين واستخدم أفظع أنواع التعذيب البشري ضد المعتقلين والتي تتنافى مع كافة القوانين والأعراف وحقوق الإنسان. ثم أعدم العديد من العسكريين والمدنيين وأدت سياساته الداخلية الخربة إلى انهيار كامل في شتى مناحي الحياة. والبلاد الآن تعيش عزلة دولية وأزمة اقتصادية وتقف على مشارف مجاعة حقيقية طاحنة. وقد قام النظام كذلك بإذكاء نيران الحرب في الجنوب بعد أن قضى على عملية السلام التي كانت قد قطعت شوطاً بعيداً ودخلت مراحل متقدمة. كما أدت سياساته الخارجية التي لا تستند على مبادئ أو قيم إلى وضع السودان في محاور واستقطابات من شأنها أن تضر بمصالح البلاد وتهدد جيراننا. كذلك فإن مخططه الإجرامي حيال القوات المسلحة يهدف إلى تفريغها من كل العناصر الوطنية وإحلال

مليشيات عقائدية محلها، الأمر الذي لا يهدد السودان فحسب، وإنما يهدد كل الدول المجاورة، لأنه يرمي إلى جعل السودان نقطة انطلاق لحركات التطرف العقائدي في المنطقة.

٤: إن عالم اليوم يشهد حركة دائبة نحو الوفاق والتعددية والتلاقي بين الشعوب والأمم في كافة المجالات من أجل الحرية والديمقراطية والسلام، وفض الخلافات بالطرق السلمية ورفض العدوان ورد المعتدي والتأكيد على الشرعية. وتجد هذه المبادئ جميعها إجماعاً دولياً لا يخرج عنه إلا نظام متسلط مستبد وديكتاتوري.

٥: إن النظام الحاكم في السودان يعمل على تشويه نضال الشعب السوداني، ويريد كذلك أن يشوه وجه القوات المسلحة وتاريخها المجيد ودورها وطنياً وقومياً. إنه يريد أن يدمر صرحنا العتيد الذي بناه قادة وطنيون منذ أيام الاستعمار وطوّره العسكريون المخلصون على مدار الأجيال وبذلوا في سبيله العرق والدماء والأرواح في شمال أفريقيا وفلسطين والكنغو ولبنان وفي دولة الكويت الشقيقة على وجه الخصوص، وأخيراً في ناميبيا وهي تستقبل عهد الحرية والاستقلال حتى صار اسم الجندي السوداني أهزوجة تعني الوفاء والإخلاص والتفاني في أداء الواجب.

٦: أن القيادة الشرعية للقوات المسلحة وقد عاشت مع الشعب السوداني هذه المأساة بكل أبعادها، وهي تستشعر مسئوليتها القومية رأت أنه لا بد من القيام بعمل حاسم يعيد الأمور إلى نصابها لينعم الشعب السوداني بحريته الكاملة في اختيار أسلوب حياته بلا ضغوط أو تأثير أو إكراه. وليعود اسم السودان إلى موقعه الطبيعي بين الدول في المنطقة والعالم أجمع.

٧: ومن هذا المنطلق فإن القيادة الشرعية تطالب كل أفراد القوات المسلحة السودانية أن يقفوا بعزم وحسم وتصميم لإعادة الشرعية وتحقيق الأهداف، كما تدعو شعب السودان أن يقف جنباً إلى جنب مع جنده البواسل الذين بدأوا المسيرة الكبرى نحو الانفكاك من الظلم والقهر والتسلط، كما إننا نناشد الأسرة الدولية قاطبة للوقوف مع الحق والمبادئ وإزالة الظلم وترسيخ قواعد الحرية والديمقراطية والأمن والسلام في السودان.

٨: إن القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية وهي ترقب ما يدور

في المنطقة هذه الأيام ترفض بقوة أن يكون السودان خنجراً يوجه إلى صدر الشقيقة مصر أو أداة لتهديد أمن الشقيقة المملكة العربية السعودية ونرفض رفضاً مطلقاً تهديد وحدة الجارة أثيوبيا، ولا نقبل أن نكون قاعدة لتهديد أي دولة عربية أو أفريقية مجاورة أو أن نكون قاعدة للإرهاب الدولي أيا كانت الدوافع، كما لا نقبل مجرد فكرة أن تكون القوات المسلحة السودانية موضع شك أو ريبة في توجهاتها الوطنية والقومية.

٩: لذلك فإننا نؤكد على ما يلي:

أولاً: إننا ندين ونرفض ونقف بقوة وعزم لا يلين في وجه الآتي:

أ. أي حكم استبدادي تسلطي قهري عسكرياً كان أو مدنياً.

ب. التمرد على الشرعية مهما كانت الدوافع.

جـ. استغلال اسم القوات المسلحة السودانية وجعلها أداة لتثبيت حكم الجبهة الإسلامية القومية أو أي جهة أخرى.

د. تفريغ القوات المسلحة وتشريد واعتقال وسجن وقتل أفرادها وإحلال المليشيات العقائدية مكانها.

ثانياً: إن الأهداف التي نعمل على تحقيقها هي:

أ. الانحياز الكامل إلى جانب الشعب والعمل مع القوى الوطنية لإعادة الحياة الديمقراطية للبلاد وفق ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي.

ب. العمل على وقف الحرب وتحقيق السلام في بلادنا وعقد المؤتمر الدستوري في جو ملائم لإنجاحه.

جـ. صون استقلال وقومية القوات المسلحة وإعادة بناءها وتقويتها للتفرغ لمهامها الأساسية في الدفاع عن تراب الوطن وحماية استقلاله ونظامه الديمقراطي.

عاش الشعب السوداني الحر الكريم

وعاشت قواته المسلحة ودرعه الواقي

ويده القوية ضد القهر والاستبداد

القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية

تاريخ: ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ إمضاء: فريق أول فتحي أحمد علي

القائد العام للقوات المسلحة السودانية

انتشر خبر إعلان «**القيادة الشرعية**» ودخولها معركة التصدي لدكتاتورية النظام في الخرطوم بصورة سريعة بعد أن تناقلته كل وكالات ووسائل الإعلام العالمية. كانت المفاجأة غير المتوقعة، والحدث الجديد هما دخول القوات المسلحة السودانية، تحت إمرة قائدها العام السابق، بصورة مباشرة في حلبة العمل المعارض، ورفضها الاعتراف بالسلطة الجديدة في الخرطوم، ودعوتها الواضحة للتشكيلات والوحدات في القوات المسلحة السودانية للتمرد والوقوف مع قضية الشعب السوداني في الديمقراطية والسلام، تحت قيادة «التجمع الوطني الديمقراطي». أما المفاجأة الأكبر فجاءت من ارتباط الحدث بصورة مباشرة بـ «الحركة الشعبية لتحرير السودان». وبلا شك أن القوات المسلحة السودانية ظلت تخوض حرباً مستمرة ضد الحركة الشعبية منذ العام ١٩٨٣، ولذا التبس الأمر في البداية على الضباط والجنود.. لم يستوعبوا أن يسمعوا قائدهم العام السابق وهو يتحدث لهم من «إذاعة التمرد».. كما توصف في أجهزة الإعلام الحكومية.

كانت تلك الخطوة الشجاعة تتطلب الكثير من العمل الإعلامي والتعبوي والاتصالات السرية حتى تلقى التفهم والقبول من قواعد القوات المسلحة السودانية. ورغم ذلك فقد أتى الصدى داوياً.. وبدأت مرحلة تَفَهَّمها الكثيرون، ورفضها آخرون.. لكن تلك الخطوة الجريئة من حيث المبدأ، كانت تعني بدء توحيد نضال الشعب السوداني تحت قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، وبداية التصدي الشامل لدكتاتورية الجبهة الإسلامية، ولقضايا الوطن الشائكة والعالقة منذ الاستقلال.

الأهداف المعلنة للقيادة الشرعية

في الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠، أعلن الفريق فتحي أحمد على تكوين الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي تحت اسم: «**القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية**». حمل الإعلان العسكري السياسي أهداف تلك القيادة، وكانت كما يلي:

أ. الانحياز الكامل إلى جانب الشعب والعمل مع القوى الوطنية لإعادة الحياة الديمقراطية للبلاد وفق ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي.

ب. العمل على وقف الحرب وتحقيق السلام في بلادنا، وعقد المؤتمر الدستوري في جو ملائم لإنجاحه.

جـ. صون قومية واستقلال القوات المسلحة، وإعادة بنائها وتقويتها للتفـرغ لمهامـها الأساسية في الدفاع عن تراب الوطن وحماية استقلاله ونظامه الديمقراطي.

صاحب الإعلان السياسي العسكري للقيادة العسكرية الشرعية خطاباً وجهه الفريق فتحـي أحمد على بصفته قائداً عاماً شرعياً للقوات المسلحة السودانية في يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠، وقـد كان معنوناً: «**إلى كل القيادات وأفرع القيادة العامة والأسلحة والوحدات والمناطق العسكرية ومراكز التدريب في القوات المسلحة، قيادات الشرطة وأمن السودان والسجون وحرس الصيد وقوات المطافئ**»، وذلك العنوان الشامل معروف لكل من خدم في القوات المسلحة السودانية باسم «كشف التوزيع (أ)»، ويعني ذلك أن يصل الخطاب أو التوجيه إلى كل ركن قصي في أرجـاء الوطن، وهنا قد أُضيفت له القوات النظامية الأخرى من شرطة وسجون وحرس صيد ومطافئ.

سيبقى بيان هيئة القيادة الذي وجهه الفريق فتحي أحمد على في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ وثيقـة مضيئة في تاريخ نضال الشعب السوداني، وسجل فخر وإعزاز في التـاريخ الوطنـي للقـوات المسلحة السودانية.. لقد حمل ذلك البيان حقائق عظيمة، وموقف سياسي متقدم، يرمي إلى تحقيـق هدف استراتيجي، هو وقف الحرب وتحقيق السلام واستعادة الديمقراطية. ونقتطف هنـا بعـض الفقرات الأساسية الهامة منه:[1]

- «..إن الحركة الوطنية السودانية عبر تاريخ نضالها الطويل منذ الاستعمار لَتُسَجل بكل فخر واعتزاز دور القوات المسلحة الطليعي في الانحياز الكامل لجانب الشعب، ودفاعها المستمر عن كل القضايا المصيرية والوطنية..»
- «..لقد قامت انتفاضة الشعب السوداني في أبريل ١٩٨٥ كتعبير صـادق وإجمـاع قومـي وطني ضد القهر والظلم والحكم الدكتاتوري، ورفض قاطع للمتـاجرة بـالدين الإسـلامي والتطرف فيه، ورغبة عميقة في الحرية والديمقراطية والسلام والاستقرار..»
- «..إن السلام الذي كان قاب قوسين أو أدنى منا في التاسع والعشرين مـن يونيـو ١٩٨٩، بات اليوم بعيداً جراء تعمق الجراح وإذكاء نار الحرب خلال هذا العهد البغيض. فقد اختـار النظام الحاكم الحرب والقتل طريقاً لتسوية الخلاف السياسي وهو يسعى للتخلص مـن كـل العناصر الوطنية في القوات المسلحة حتى يتم له في النهاية فصل الشمال عن الجنوب..»

---

[1] كتيب لإعلان العسكري والسياسي ـ «القيادة الشرعية ١٩٩٠/٩/٢٥.»

- «..إن النظام الحاكم يعمل على تشويه تاريخ نضال الشعب السوداني، ويريد أن يشوه وجه القوات المسلحة وتاريخها المجيد ودورها الوطني والقومي..»

- «..إننا أيها الأخوة نعيش في عالم يشهد عصراً جديداً في العلاقات بين الشعوب والدول، ويدعو إلى مزيد من الحرية والديمقراطية والوعي والإدراك. لقد انتهى زمن الحاكم الواحد والحزب الواحد والرأي الواحد، فالتعددية الحزبية والديمقراطية هما سبيلنا إلى السلام..»

- «..إن القوات المسلحة كفصيل أصيل من فصائل التجمع الوطني الديمقراطي قد قررت وعبر قيادتها الشرعية أن تعلن منذ الآن بدء العمل الفعلي لتخليص البلاد من الفئة الباغية التي استولت على السلطة..»

وانتهى البيان بدعوة صريحة لمشاركة كل القوات المسلحة في عملية سياسية ـ عسكرية تهدف للإطاحة بنظام الجبهة الإسلامية الحاكم في السودان:

- «..أيها الأخوة والزملاء، إن القيادة العسكرية الشرعية للقوات المسلحة تطالبكم باسم الدستور وبقسم الولاء للشرعية، والتزاماً بميثاق الدفاع عن الديمقراطية وبالقسم الغموس الذي أداه كل قادة القوات المسلحة يوم ٢٢ فبراير ١٩٨٩، أن توحدوا صفوفكم وتركزوا جهودكم قوات مسلحة وقوات نظامية للقيام بعملية واحدة منسقة اسمها «**أنا السودان**» للقضاء على هذا النظام الآثم الفاسد الفاشل والبغيض، لنُعيد للشعب السوداني عزته وكرامته، ولقواتنا المسلحة والنظامية أمجادها ودورها التاريخي، ولنحافظ على وحدتنا الوطنية، ونمارس حقنا في الحرية والديمقراطية.»

جاء ذلك البيان ليوضح بدء مرحلة جديدة من الصراع السياسي في السودان، حيث توحدت إرادة الشعب والقوات المسلحة السودانية في إطار «التجمع الوطني الديمقراطي». بنفس قدر دوي الإعلان، قرعت في نفس الوقت كل أجهزة الإنذار في أروقة النظام الحاكم في السودان للاستعداد للمجابهة المعلنة والمتوقعة. وبديهي أن يكون رد الفعل المباشر للنظام هو مضاعفة سياسات تفكيك القوات المسلحة، وتأمينها ضد الخطر القادم، بمزيد من التشريد والإحلال بكوادر الجبهة الإسلامية وفق مخطط التمكين الشامل.

البداية الصعبة . . والانتظار القاتل

أُعلِنَت القيادة الشرعية، وبدأت عملها لتحقيق تلك الأهداف الكبيرة بكوادر متفرغة قليلة العدد، وبإمكانيات بسيطة لا تتساوى وحجم الأهداف المرجوة. لم يكن هناك في بداية الأمر غير أربعة ضباط متفرغين تماماً لإدارة ذلك العمل الكبير، وهم الفريق فتحي أحمد علي، والفريق عبدالرحمن سعيد، واللواء الهادي بشرى، وانضم إليهم في تلك الفترة العقيد تاج السر العطا سورج، الذي رفض العودة من السعودية بعد كشف «محاولة مارس ١٩٩٠». أما عن تلك المتطلبات الإدارية والقتالية التي دارت حولها مناقشات طويلة مع القيادات السياسية للتجمع الوطني الديمقراطي، وكُتِبَت فيها قوائم عديدة وجداول ميزانيات دقيقة، فكان لا بد أن تنتظر حتى يعقد التجمع الوطني الديمقراطي اجتماعه المرتقب في نهاية ذلك العام في بريطانيا.

كان القرار الأول الذي توصلت إليه القيادة العسكرية الشرعية هو أن تمضي قُدماً في التخطيط والإعداد والاتصالات مهما كانت المصاعب، وأن تكون أسبقياتها بعد الإعلان العسكري السياسي على النحو التالي:

أ. تكثيف الاتصالات والإعلام والعمل التنظيمي السري داخل القوات المسلحة، ووسط الضباط المتقاعدين لبناء تنظيم للقيادة الشرعية داخل الوطن، وتطوير العمل لتنفيذ عملية «**أنا السودان**».

ب. التحرك السياسي والدبلوماسي في الخارج ووسط الجاليات السودانية في المهجر لاستقطاب الدعم والمساندة.

جـ. تطوير العلاقة وتفعيل العمل في التجمع الوطني الديمقراطي لحشد إمكانيات وقدرات كل فصائله في مساندة ودعم القيادة الشرعية، ولحشد كل الكوادر المتيسرة في الداخل للمشاركة في العمل السياسي ـ العسكري.

د. تطوير وتمتين العلاقة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان لتوحيد النضال المشترك ولدفعه في اتجاه وقف الحرب وتحقيق السلام ووحدة السودان.

كان واضحاً لنا، ومنذ بداية مشروع بناء القدرات العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي المخاطر المتوقعة من فقدان التوجه القومي، واستقلالية القرار العسكري، واحتمالات الهيمنة الحزبية. وبلا شك أن التجمع الوطني الديمقراطي يضم عدة أحزاب في ذلك الوقت.. أحزاب يجمع بينها ما يمكن أن نسميه «اتفاق الحد الأدنى»، وهو رفض سلطة الجبهة الإسلامية،

والإيمان بميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، وقد كان في ذلك الوقت برنامج سياسي فضفاض دون تلك التفاصيل والمواثيق التي اتفق عليها في السنوات اللاحقة. كان واضحاً منذ البداية أن التنافس الحزبي وخاصة بين الحزبين الكبيرين ـ الأمة والاتحادي ـ سيفرز آثاره الضارة بصورة أو بأخرى على مسار وعمل القيادة العسكرية الشرعية للقوات المسلحة.

تصادَمَت شخصيتا الفريق فتحي أحمد على والسيد مبارك الفاضل المهدي منذ بداية الطريق. كان مبارك الفاضل أكثر قيادات التجمع ديناميكية ومبادرة، وقد أشرف ومَوَّل جميع خطوات قيام تلك القيادة الجديدة، وقام بالتوقيع على كل الاتفاقات كممثل لحزب الأمة، وعضو القيادة العليا للتجمع (لم يكن قد تم تعيينه أميناً عاماً للتجمع في ذلك الوقت)، وساعد على تفوقه الواضح على الآخرين وجود قدرات مالية كبيرة متيسّرة لحزبه، وبالتالي تمكن من تحريك الأشياء الساكنة. هنالك ترسبات قديمة بين الفريق فتحي أحمد على ومبارك الفاضل ترجع إلى أحداث «مذكرة الجيش» في فبراير ١٩٨٩، وقطعاً كانت آثارها باقية. فكما أسلفنا، تم توقيع وتسليم «مذكرة الجيش» في ٢٠ فبراير ١٩٨٩، وكان مبارك الفاضل وقتها يقود وفداً يُجري مباحثات مع الحكومة الصينية في بكين. كان بصحبة مبارك الفاضل في ذلك الوفد السيد مبارك عثمان رحمه، وزير الدفاع الجديد الذي تولى ذلك المنصب بعد استقالة الفريق عبدالماجد حامد خليل، وكان أيضاً ضمن أفراد الوفد الفريق محمد زين العابدين، نائب رئيس هيئة الأركان للإدارة. سمع الوفد بـ «مذكرة الجيش» من وكالات الأنباء العالمية، والتي فسرت الأمر على أنه بداية انقلاب عسكري في السودان. كان أن اجتمع السيد مبارك الفاضل مع أعضاء الوفد وأدان تلك المذكرة، وأكد أنهم فور عودتهم إلى الخرطوم سيُقيلون القائد العام، وتعيين قيادة جديدة، بل مضى أكثر من ذلك حينما حاول كسب الفريق محمد زين العابدين، ملوحاً له بإمكانية تصعيده في منصب القائد العام. تسربت كل تلك المعلومات إلى الفريق فتحي عبر تقارير الملحق العسكري السوداني في بكين. وهاهما الرجلان يلتقيان في حلبة المعارضة الخارجية، ولكن بوجود الكثير من التحفظات، وربما الترسبات القديمة.

خلال أكثر من عشر سنوات ربطتني الأحداث بالسيد مبارك الفاضل المهدي.. عشرات من الأحداث والاجتماعات.. والمعارك.. بلا شك أن مبارك الفاضل ـ مهما اختلف الناس حول شخصيته أو توجهاته ـ فهو من أكثر السياسيين السودانيين حركة وديناميكية، ويمتاز بقدر كبير من الدهاء السياسي، والمثابرة والإصرار على تحقيق أهدافه، مهما كانت المصاعب والتحديات. فهو يعرف كيف يستفيد من التحالفات السياسية والسوانح لتحقيق مصالح حزبه، مهما كانت

الخسائر. قال عنه السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء الأسبق مرة: «إن مبارك ليست لديه حدود عند الخصومة».. أما خصومه في التجمع الوطني الديمقراطي،، فقد أطلقوا عليه لقب «البلدوزر»، وذلك لقناعتهم بقدراته في انتهاج خط تدميري، مهما كانت النتائج، إن هو عجز عن تحقيق أهدافه.. تصادمت تلك الشخصية الديناميكية من البداية مع الفريق فتحي أحمد على قائد القيادة العسكرية الشرعية الوليدة، الجنرال المعتد بتاريخه الاحترافي المتميز، وقيمه التي لا تهتز.

لقد عرفتُ الفريق فتحي منذ العام ١٩٧٥ حينما كان أستاذي في كلية الأركان السودانية، وتطورت العلاقة بيننا لنكون أصدقاء، جمعنا حب الوطن وشرف الاحتراف المتجرد في القوات المسلحة السودانية. كان لي شرف إقناعه بالانضمام إلى «تنظيم الضباط الأحرار» في العام ١٩٨٣ للعمل على إسقاط النظام المايوي الذي تجاوز كل الحدود والأعراف في ممارسة الدكتاتورية، وخيانة كل المواثيق والعهود. بعد الانتفاضة، وخلال الفترة الانتقالية كان هاجسنا الأول هو تطهير القوات المسلحة السودانية من ملوثات النظام المايوي العديدة، وإعادة بناءها على أسس احترافية بعيدة عن التأثيرات السياسية. تكلل ذلك الجهد بتعيين الفريق فتحي قائداً عاماً للقوات المسلحة السودانية، وظللنا نعمل سوياً حتى انقلاب الجبهة الإسلامية في ٣٠ يونيو من العام ١٩٨٩. في شهر يوليو من العام ١٩٩٠ أرسلتُ للفريق فتحي في الخرطوم تقريراً شفهياً بما توصلنا إليه، وطالباً منه قياده للجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي. كان ردّه لمن نقل رسالتي الشفهية أن قال: «أنا موافق إذا كان "هو" قائم على هذا المشروع، وهو الذي خطط له». بلا شك أن الفريق فتحي أحمد على من أنقى وأنبل الرجال الذين عرَفتُهم في الساحة العسكرية والسياسية السودانية، فهو يتميز بعلم غزير، وتواضع جم، وانضباط متميز، وشجاعة معنوية تتعدى كل حدود، وفوق كل ذلك حب عميق للوطن، وإيمان راسخ بالديمقراطية، وصلابة لا تلين بضرورة الحفاظ على قومية القوات المسلحة، ودفعها في اتجاه الاحتراف المتجرد، والولاء المطلق للدستور والوطن.[١] لست هنا لأكتب السيرة الذاتية لرجل عظيم جدير بالاحترام، فقد كتبها آخرون،[٢] ولكني أحاول فقط أن أسلّط الضوء على شخصية قائد عسكري، وسياسي قومي التوجه، وقع في تقاطعات وتناقضات السياسة السودانية العقيمة، وتحت براثن قيادات السودان القديم.

---

[١] توفي الفريق أول فتحي أحمد علي في مستشفى بمدينة الإسكندرية في ٢٨ أبريل ١٩٩٧ إثر إصابته بمرض الملاريا، بعد عودته من زيارة لجنوب السودان تفقد خلالها أسرى القوات المسلحة السودانية لدى الحركة الشعبية، وقد وري جثمانه الطاهر الثرى في مدينة أمدرمان.

[٢] كتاب التجمع الوطني الديمقراطي ـــ الفريق أول فتحي أحمد علي شهيد الديمقراطية والحرية- الصادر في القاهرة بتاريخ ديسمبر ١٩٩٧.

بَدَأت المحاولات الجادة من حزب الأمة للسيطرة على القيادة العسكرية الشرعية في نهاية العام ١٩٩٠، وذلك عبر تأخير تنفيذ بنود الاتفاقات الموقعة، المرتبطة بحركة التسيير اليومي للقيادة، وقد أوردنا نصوصها من قبل. ساعد في بروز ذلك الاتجاه التفردي، الغياب الكامل للحزب الاتحادي الديمقراطي في ذلك الوقت من ساحة العمل اليومي للتجمع الوطني. بنفس القدر كان الحزب الشيوعي السوداني في الخارج يعاني من ضعف القدرات المادية والكوادر، عدا تلك المجهودات العظيمة التي ظل يقوم بها الدكتور عزالدين على عامر لتفعيل التجمع الوطني، وحشد الدعم له من الأصدقاء في كل دول العالم المساندة للديمقراطية والسلام والاستقرار في السودان. في بادئ الأمر، استخدم حزب الأمة مسألة تنفيذ الالتزامات المالية كورقة ضغط لترويض القيادة الجديدة. لم يُجْدِ ذلك كثيراً، إذ بادر الفريق فتحي باتخاذ قرار باعتماد القيادة الشرعية على نفسها ومواردها الذاتية، وتكثيف اتصالاتها بالمغتربين السودانيين في دول المهجر للحصول على المساعدة والدعم المطلوبين. بلا شك كانت الاستجابة لمناشدة تلك القيادة الوليدة والواعدة كبيرة وفوق التصور، فتكونت المكاتب والخلايا المؤيدة والداعمة للعمل العسكري في العديد من الدول العربية، خاصة في المملكة العربية السعودية، وفي دول الخليج العربي الأخرى. إن التزام وتضحيات وعطاء الجاليات السودانية في المهجر لدعم المجهود الوطني، إضافة لإسهامات رجال الرأسمالية الوطنية، جدير بالإشادة والتقدير، وبدونه لما أمكن استمرار القيادة العسكرية الشرعية في ساحة المعارضة السودانية.

بدأ الصدام المفتوح بين الفريق فتحي أحمد علي والسيد مبارك الفاضل المهدي في ديسمبر ١٩٩٠، حينما طلب الأخير من الفريق فتحي مرافقته في زيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت تلك أول زيارة لقيادي من المعارضة السودانية لتلك المنطقة. رفض الفريق فتحي تلك الدعوة وكان رده: «**إنني أقود القيادة العسكرية الشرعية، وأعمل وفق سياسات القيادة السياسية للتجمع الوطني الديمقراطي، وبالتالي لا يمكن أن أقوم بزيارة في معية حزب واحد من أحزاب التجمع**».. ثم أضاف: «**أرى أن تكون الزيارة بوفد يمثل كل التجمع الوطني الديمقراطي.. وأن تضم ممثلين للأحزاب الأخرى في التجمع، وبذا يكون وجود القيادة العسكرية الشرعية ضمن الوفد مبرراً ومقبولاً**». هكذا كُتِبَ على القيادة العسكرية الشرعية، وعلى كل العمل العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي، أن يكون دائماً عُرضة لتيارات الصراعات الحزبية السودانية المعهودة، ومتأثرة بها طوال الحقبة القادمة.. وأن يكون لفقدان الانسجام والتوجه القومي نتائج ضارة على تطور خطط طموحة لإسقاط نظام الجبهة الإسلامية الشمولي في السودان.

تطويراً للاجتماعات السابقة بين القيادة الشرعية وقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، تم الاتفاق على عقد مباحثات موسعة بينهما في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ١٩٩٠، وبهدف مناقشة استراتيجية العمل السياسي والعسكري، ولوضع أطُر التعاون والتنسيق المستقبلي. تقرر أن يُعقد ذلك الاجتماع في الأراضي المحررة من السودان، والتي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان.

كعادة الفريق فتحي أحمد علي في الدراسة الدقيقة لكل أجنده قادمة، وإعداد أوراق تفصيلية تعالج كل معضلة أو مقترح مطروح، عَكَفَت القيادة الشرعية على دراسة وإعداد الدراسات المطلوبة لنجاح الاجتماع القادم. كانت الأجندة المقترحة من جانب القيادة لشرعية، التي تحتاج إلى دراسات مفصلة قبل انعقاد الاجتماع المتوقع، على النحو التالي:

أ. العلاقة بين الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) والقيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية.

ب. ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي.

جـ. تنسيق التحرك السياسي والعسكري بالداخل والخارج.

د. الأسرى العسكريين لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان.

هـ. وقف إطلاق النار في مناطق محددة، ودعوة القوات فيها للانحياز إلى جانب الشعب.

وافقت الحركة الشعبية على الأجندة المقترحة من جانب القيادة الشرعية، وبذلك لم يتبقى إلا وضع الترتيبات النهائية وخطة التحرك إلى داخل الوطن عبر «البوابة الجنوبية الشرقية» بدأت الرحلة إلى الوطن براً من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في صباح يوم ١٤ ديسمبر ١٩٩٠، وكان التحرك بعربة لاندروفر تابعة لمكتب الحركة الشعبية في العاصمة الإثيوبية، وقد رافق وفد القيادة الشرعية مسئول من مكتب الحركة في أديس أبابا. استغرقت الرحلة إلى مكان المباحثات مدة أربعة أيام كاملة، وكان الدخول من منطقة «**ديما**» الإثيوبية، ثم الانعطاف جنوباً في اتجاه جبل بوما، ثم مدينة كبويتا، وغرباً حتى منطقة «**إسوكي**» قرب مدينة «**توريت**» في شرق الاستوائية، وتبلغ المسافة الكلية إلى تلك المنطقة ألف ومائة وخمسون كيلومتراً.

عند وصول وفد القيادة الشرعية المكوّن من الفريق فتحي أحمد علي، الفريق عبدالرحمن سعيد، والعميد الهادي بشرى، استقبل استقبالاً حافلاً من قيادات ومقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان، تقديراً لتلك الخطوة الشجاعة التي تُنبئ بالكثير من التجاوز لجراحات وترسبات الماضي، وبدء مرحلة جديدة من وحدة النضال المشترك لكل شعب السودان، ومن أجل تحقيق الحرية والسلام والديمقراطية.

بدأت المباحثات في منطقة «إسوكي»[1] وتقع جنوب غرب مدينة «توريت» في يوم ٢١ ديسمبر ١٩٩٠، ، وقد تكوّن وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان في تلك المباحثات من:

- د. جون قرنق دي مابيور، رئيس الحركة الشعبية والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان.
- القائد وليم نون، رئيس هيئة الأركان وعضو القيادة السياسية العسكرية العليا.
- القائد سيلفا كير، نائب رئيس هيئة الأركان وعضو القيادة السياسية العسكرية العليا.
- القائد دانيال أويت، قائد منطقة بحر الغزال والعضو المناوب للقيادة العليا.
- القائد كوال مينيانق، قائد الضفة الشرقية والعضو المناوب للقيادة العليا.
- القائد لوال دينق وول، العضو المناوب للقيادة السياسية العسكرية العليا.

أما وفد القيادة العسكرية الشرعية فقد تكون من:

- الفريق أول فتحي أحمد على، القائد العام للقيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية.
- الفريق عبدالرحمن سعيد، عضواً.
- العميد الهادي بشرى، عضواً.

افتتح الجلسة الأولى د. جون قرنق مرحباً بوفد القيادة الشرعية، وأبدى سعادته الغامرة بالخطوة الجريئة للقيادة الشرعية بالحضور إلى المناطق المحررة، وثقته في قدرة السودانيين عموماً على حل مشاكلهم بأنفسهم، وأكد حرص الحركة الشعبية على السير في اتجاه السلام، وبناء «**السودان الجديد**» المبني على المساواة والحرية والعدل والتنمية المتوازنة.

ألقى بعد ذلك الفريق أول فتحي كلمة ضافية عن حتمية النضال المشترك لوقف الحرب وإعادة السلام والاستقرار والديمقراطية للوطن. ثم طرح بعد ذلك أراء ومقترحات القيادة الشرعية

[1] كتيب وقائع المباحثات مع الحركة الشعبية ــ القيادة الشرعية ــ ١٩٩٠.

الخاصة بمختلف المواضيع المضمنة في الأجندة. كانت ورقة القيادة الشرعية المطروحة للنقاش شاملة، وكان لا بد من ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية حتى يتسنى للجميع الإلمام بمحتوياتها المفصلة.

استمرت المباحثات مدة ثلاثة أيام، وفي الجلسة الختامية كان الاتفاق رائعاً على مجمل القضايا المطروحة، وأهمها:

أ. ستقوم الحركة بدراسة كل المقترحات السياسية الخاصة بتطوير انضمامها وعملها كفصيل أساسي في التجمع الوطني الديمقراطي، وستشارك بوفد كبير في اجتماع التجمع القادم المزمع عقده في منتصف يناير ١٩٩١.

ب. تدرس الحركة الشعبية مقترح إنشاء قيادة عسكرية مشتركة وفق تطور الأحداث، «وهذا ما تم بالفعل بعد مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا العام ١٩٩٥».

جـ. ستقوم الحركة الشعبية بتقديم أي مساعدات مطلوبة للقيادة العسكرية الشرعية في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، وأي مناطق أخرى تقرر «القوات المسلحة» فيها الانحياز لصف التجمع، والتمرد على سلطة نظام الجبهة الإسلامية القائم في الخرطوم.

د. موافقة الحركة الشعبية على إطلاق سراح كل الأسرى من القوات المسلحة السودانية الذين يرغبون في الانضمام للقيادة العسكرية الشرعية.

في التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٩٠، صدر بيان صحفي مشترك عن نتائج تلك المباحثات من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ، وفيما يلي أبرز ما جاء فيه:

أ. التأكيد على مبدأ تحقيق السلام وعقد المؤتمر الدستوري.

ب. التنسيق المشترك في كافة المجالات الرامية لإزالة النظام الاستبدادي القائم الآن في السودان، وإقامة نظام ديمقراطي وفقاً لما جاء ببنود «ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي».

جـ. تمت مناقشة موضوع إطلاق سراح الأسرى من القوات المسلحة لدى الحركة الشعبية، واتُفِقَ على مجموعة من القرارات ستُعلنُ في حينه.

د. استمرار الدراسة المتعلقة بمستقبل القوات المسلحة تحت ظل النظام الديمقراطي القادم بما يؤكد قوميتها، تجاوباً مع ما ورد في ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي.

كانت المباحثات التي جرت في منطقة «إسوكي» بشرق الاستوائية في ٢١ ديسمبر ١٩٩٠ بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والقيادة العسكرية الشرعية، إنجازاً تاريخياً في مسيرة وحدة الوطن والنضال، وإرساء قواعد السلام والاستقرار والديمقراطية.

لم يعرف الكثيرون عن تلك المباحثات ونتائجها الكاملة لظروف الأمن والسرية المطلوبة في تلك الفترة. استطاعت تلك المباحثات بناء جسور الثقة بين الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان والقيادة العسكرية العليا للتجمع الوطني الديمقراطي، وأكدت بوضوح عبور الفصائل السياسية السودانية نقطة الالتقاء لتوحيد نضال الشعب السوداني ضد نظام حكم الجبهة الإسلامية. بنفس القدر، أكدت أيضاً دخول الحركة الشعبية لتحرير السودان التجمع الوطني الديمقراطي كفصيل أساسي يرغب في المشاركة السياسية والعسكرية الكاملة.[1] كانت تلك البداية والمدخل إلى تطوير اتفاقات سياسية استراتيجية ومصيرية في تاريخ السودان الحديث.. من أجل وحدة الأمة السودانية وانصهارها في «**سودانٍ جديد**»، تسوده روح العدالة والمساواة.

إن التاريخ السياسي الحديث للسودان سيضيف حتماً «**مباحثات إسوكي**» إلى تلك المعالم البارزة في مسيرة الشعب السوداني نحو السلام والوحدة، بدء من «**مؤتمر كوكادام**»، ثم «**مؤتمر أمبو**»، مروراً بـ «**اتفاقية السلام السودانية ـ الميرغني/قرنق**» في ١٦ نوفمبر من العام ١٩٨٨، وتكملة أخيرة بـ «**مؤتمر القضايا المصيرية**» في أسمرا في يونيو من العام ١٩٩٥.

---

[1] دخلت الحركة الشعبية لتحرير السودان التجمع الوطني الديمقراطي في مارس ١٩٩٠ بعد أن اعتمدت قيادة التجمع ملحق الميثاق الذي تضمن التعديلات المقترحة من جانب الحركة. تم التوقيع في لندن، وقد وقع الاتفاق كل من: السيد محمد الحسن عبدالله يس عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، السيد د. سليمان محمد الدبيلو عن حزب الأمة، د. لام أكول أجاوين عن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، د. عز الدين علي عامر عن الحزب الشيوعي السوداني.

الفصل الحادي عشر

أنا السودان..

أنا السودان ـ ١٩٩١

ردود فعل النظام الحاكم وخطط عمل القيادة الشرعية

جاء إعلان «القيادة الشرعية» للقوات المسلحة مفاجأة لسلطة نظام الجبهة الإسلامية التي اعتقدت أنها قد دمرت العمل المعارض داخل القوات المسلحة، خاصة بعد المذابح الوحشية التي ارتكبتها والإجراءات العنيفة من سجن وتشريد للمئات من الضباط عقب كشف التحركات المضادة للنظام في شهري «مارس» و«أبريل» ١٩٩٠. كانت المفاجأة الأولى في أن يكون على رأس تلك المجموعة المعارضة الفريق أول فتحي أحمد على، ومجموعة من كبار قيادات القوات المسلحة ممن يحظون باحترام وقبول داخلها. أما المفاجأة الأكبر فقد كانت في التقاء ذلك العمل المعارض الجديد بالتجمع الوطني الديمقراطي، وبداية دخول الجبهة الشعبية لتحرير السودان كطرف فاعل في ذلك التجمع.

بدأت ردة الفعل الأولى من النظام الحاكم في القيام بحملة فصل وتشريد واسعة، طالت العشرات ممن تربطهم أي معرفة أو صلة عمل، أو حتى صلات أسرية، مع أفراد مجموعة «القيادة الشرعية»، كذلك الضباط الذين تنتمي جذورهم الأسرية إلى أي من طائفتي الأنصار أو الختمية. كانت تلك الحملة عشوائية، وتنبئ عن مدي عمق الانزعاج والتحسب الذي أولاه النظام الحاكم في السودان لخطوة قيام تلك المعارضة السياسية العسكرية. في منتصف شهر نوفمبر ١٩٩٠، تمكنا من الحصول على برقية مرسلة من شعبة المخابرات الخارجية في جهاز الأمن العام، موقعة بواسطة العميد أمن محمد سعيد، وهي تبين قدر الاهتمام والتخوف الذي أصاب النظام في الخرطوم لإعلان «القيادة الشرعية». جاء في تلك البرقية ما يلي:

<u>مرسلة إلى: المحطة جبيت</u> «وتعني جدة، المملكة العربية السعودية»

أ. تفيد المعلومات بتوجه فتحي أحمد على وعبدالرحمن سعيد والهادي بشرى إلى منطقة تمثيلكم لمقابلة المسئولين بها للحصول على الدعم المادي والعسكري لعملية «أنا السودان».

ب. ستكون إقامتهم في جدة مع المدعو نصرالدين محمد أحمد ضابط إداري

سابق ورئيس حزب الأمة بجدة.

للتكرم بالعلم ومتابعة نشاط وتحركات وفد «أنا السودان» بمنطقة تمثيلكم وإفادتنا.

التوقيع: الموصلي

«وتعني مدير إدارة المخابرات الخارجية»

تخوف النظام الحاكم واتخذ العديد من الإجراءات المضادة لكشف وضرب التهديد الذي بدأت تشكله العملية المعلنة لإسقاط النظام.. «**أنا السودان**».. بنفس القدر من الاهتمام تلقى الشارع السوداني أخبار تطور المعارضة السياسية العسكرية بفرح مكتوم، وترقب وتطلع.. أما في داخل القوات المسلحة فقد كان الاهتمام والحماس صامتاً تخوفاً من عيون النظام المنتشرة في كل القيادات والوحدات.

ببداية شهر يناير ١٩٩١ بدأت «القيادة الشرعية» في تكثيف العمل لتنفيذ خططها لبناء القدرات التنظيمية والقتالية التي ستمكّنها من تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في إسقاط نظام الجبهة الإسلامية، واستعادة الديمقراطية. اكتمل إنشاء مكتب قيادة العمل الخارجي في القاهرة تحت قيادة الفريق فتحي أحمد على، ومكتب فرعي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، أُوكِلَت له مهام الإعلام الإذاعي والتنسيق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، ويديره العقيد تاج السر العطا.

هدفت خطط العمل في تلك المرحلة إلى تحقيق التالي:

أ. بناء التنظيم السري «للقيادة الشرعية» في داخل الوطن، بأسبقية أولى لتكوين قيادة للداخل تتميز بالقدرة والكفاءة، ولتتولى مراحل بناء التنظيم في كل قيادات القوات المسلحة السودانية، وبناء تنظيم آخر موازٍ من الضباط المتقاعدين، وعناصر العمل السري الحزبية والنقابية.

ب. إنشاء مكتب أمن ومعلومات واتصالات الداخل وربطه عبر شبكة مؤمنة مع قيادة الخارج.

جـ. خطة تكوين معسكر التدريب القتالي الأول لقوات «القيادة الشرعية» والذي سيكون في المناطق المحررة والتي تقع تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وتشمل تلك

الخطة حصر الكوادر والمتطوعين في الداخل والخارج، ووضع ترتيبات نقلهم وترحيلهم براً وجواً من عواصم في دول الجوار.

د. خطة العمل السياسي والدبلوماسي، وتهدف إلى فتح القنوات مع الدول الصديقة المساندة لنضال الشعب السوداني في السلام والاستقرار والديمقراطية، لتقديم الدعم والمساندة السياسية وأي مساعدات أخرى تمكن من تطوير وسائل وأدوات النضال والكفاح المسلح.

هـ. بناء قاعدة مساندة سياسية وجماهيرية من جموع السودانيين في دول المهجر، وبتركيز في المرحلة الأولى على المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربي.

قدم حزب الأمة في تلك المرحلة، خطة مساندة لعمل القيادة الشرعية، وتهدف إلى تنظيم قبائل جنوب كردفان ضمن قوى المعارضة. وهي القبائل الرعوية التي تدين بولاء تقليدي لحزب الأمة، وتترحل موسمياً في مناطق التماس بين جنوب كردفان وشمال بحر الغزال، وفي مناطق بحر العرب ومناطق الميرم وبابنوسة. تقضي تلك الخطة بأن تقوم الحركة الشعبية لتحرير السودان بإجراء الاتصالات المطلوبة مع قبائل مناطق بانتيو وبحر الغزال لوقف أي احتكاكات قبلية، على أن يرعى الطرفين ـ الأمة والحركة الشعبية ـ توقيع اتفاقيات سلام بين قبائل مناطق التماس، وتوحيدها جميعاً في مقاومة سلطة الجبهة الإسلامية.[1]

أما الجانب السلبي غير المنظور، والذي لم يتضح منذ البداية لقيادات المعارضة في الخارج، فقد تمثل في بناء آمال غير واقعية، وأكبر من الحجم الحقيقي لقدرات القيادة الشرعية. كان الأثر المباشر لتلك التوقعات، هو تجميد حركة النضال اليومي في الداخل، ومقاومة الجماهير السودانية للنظام الحاكم. هَمَدَت الحركة الطلابية والنقابية.. وبدأ الانتظار لما هو آتٍ من خارج الحدود.. ما هو وكيف ومتى؟؟ لا أحد يعرف، ولكن بالتأكيد سيأتي الفرج عبر الحدود، وسيسقط النظام!! بلا شك أن أساس أي معارضة يجب أن يبنى أولاً وسط الحركة الجماهيرية، وأن تكون هي العامل الأساسي والمؤثر في كل خطط مواجهة النظام الدكتاتوري الحاكم.

---

[1] لم يكتب لتلك الخطة النجاح، حينما اتخذ النظام الحاكم في السودان إجراءات مضادة، وبدأ في تسليح القبائل وتكوين مليشيات «فوات المراحيل»، مما فاقم من حدة الصراعات القبلية في تلك المناطق.

الخطة العامة لعملية أنا السودان

أصدر الفريق فتحي أحمد علي خلال شهر يناير ١٩٩١ توجيهات عامة للقيادة التي تم تكوينها في الداخل لقيادة عملية «أنا السودان» شملت التالي:

أ. التركيز الرئيسي على القيادات العسكرية خارج منطقة العاصمة القومية. يهدف التنظيم في المرحلة الأولى إلى استقطاب وكسب ولاء قادة التشكيلات والوحدات المقاتلة، وإعدادهم للمشاركة في حركة تمرد وعصيان شاملة ضد السلطة الحاكمة.

ب. العمل التنظيمي وسط الضباط العاملين في منطقة العاصمة القومية يكون بتطبيق أقصى درجات السرية والحذر، ويهدف إلى تكوين خلايا مؤثرة في القيادة العامة وإدارات الأمن والاستخبارات والقيادات والوحدات المقاتلة.

جـ. يتم تنظيم الضباط المتقاعدين من القوات المسلحة وأجهزة الأمن والشرطة في خلايا منفصلة، وتحت قيادات مستقلة تتبع مباشرة لقيادة تنظيم الداخل. على الضباط المتقاعدين الحفاظ ما أمكن على علاقاتهم وارتباطاتهم مع قياداتهم ووحداتهم السابقة دون لفت الانتباه، وأن يكونوا جاهزين للانضمام لتلك القيادات والوحدات العسكرية في الساعة المحددة للتنفيذ لتعزيز قدرات الخلايا العاملة داخلها.

د. تتكون قيادة الداخل من قيادة أولى تتولى كافة المهام القيادية، على أن يكون هنالك قيادة بديلة جاهزة لتولي مسؤوليات القيادة الفعلية عند الطوارئ.

هـ. تهدف خطة العمل في المرحلة الأولى إلى الوصول إلى درجة انتشار وتمكُن تنظيمي ملائم في العاصمة القومية والأقاليم، بالقدر الذي يحقق نجاح المرحلة الثانية في القيام بعملية منسقة ومتزامنة في كل المناطق لإسقاط النظام الحاكم.

و. يتم تأمين كل مراحل تنفيذ خطة أنا السودان بأقصى قدر من السرية والأمن ووضع الاعتبار الكافي لقدرات النظام الأمنية المتطورة، وتجربة القصور الأمني والاختراق المباشر التي وضحت في فشل العمليات المضادة للنظام خلال العام السابق.

ز. تكلف قيادة الداخل بالتنسيق مع القيادة العليا بوضع وتطوير خطة المرحلة الثانية ـ أي إسقاط النظام ـ وفقاً لتطور العمل التنظيمي والإعداد وتوفر الظروف السياسية والعملية الملائمة.

حـ. ستقوم القيادة الشرعية بتوفير أجهزة اتصالات لاسلكية بعيدة المدى لربط قيادة الداخل والخلايا القيادية في الأقاليم المختلفة والقيادة العليا في شبكة اتصال موحدة، وليتم تأمين شبكة قيادة وسيطرة فاعلة عند بدء تنفيذ عملية «أنا السودان».

ط. ستقوم القيادة الشرعية بالتنسيق مع القوى السياسية الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي لدعم عملية أنا السودان بكل ما هو مطلوب، خاصة المساندة الجماهيرية عند بدء التنفيذ.

استمرت الاتصالات مع الداخل لتنفيذ خطط بناء التنظيم، واكتمال الإعداد لتنفيذ خطة «أنا السودان». جاء أول تقرير شامل من قيادة الداخل في منتصف شهر مارس ١٩٩١، وقد حمله موفد من قيادة التنظيم للاجتماع بالقيادة الشرعية في الخارج، ومناقشة التفاصيل الخاصة بخطة «أنا السودان». كان موفد قيادة الداخل هو العقيد بحري عبدالله عمر الأمين، وهو ضابط بحرية انضم إلى «تنظيم الضباط الأحرار» في أوائل العام ١٩٨٤، إبان توليه مهام مكتب القوات البحرية في فرع العمليات الحربية بالقيادة العامة للقوات المسلحة. احتوى التقرير المرسل من قيادة الداخل على صورة متكاملة لما تم إنجازه في بناء تنظيم «القيادة الشرعية» داخل القوات المسلحة، وتطور الإعداد لعملية «أنا السودان». ونورد فيما يلي بعضاً من المعلومات الأساسية التي وردت في ذلك التقرير:

مقتطفات من تقرير قيادة الداخل ـ مارس ١٩٩١

تكوين قيادة الداخل:

أ. **القيادة الأولى.**

اللواء الركن محمد عثمان حليفي
اللواء الركن التيجاني على صالح
العميد مهندس على التيجاني على
العميد محمد أحمد الريح
العميد الرشيد عبدالله
العميد الركن سيد حمودة حبيب الله
العقيد بحري عبدالله عمر الأمين

ب. **القيادة البديلة.**

(لم تعرف أجهزة الأمن السودانية تلك القيادة خلال التحقيق

والمحاكمات بعد كشف عملية أنا السودان لاحقاً)

انتشار وتمدد التنظيم:

أ. تمكن التنظيم من ضم قادة قيادات محددة، وقد أدوا قسم الولاء للتنظيم، وهي القيادات التالية:

١. سلاح المدفعية، عطبرة.

٢. القيادة الشمالية، شندي.

٣. القيادة الشرقية، الفاو/القضارف.

٤. القيادة الوسطى، الأبيض.

٥. القيادة الغربية، الفاشر/نيالا.

٦. قيادة منطقة البحر الأحمر، وتضم القوات البحرية والدفاع الجوي.

ب. أوضح التقرير ضعف البناء التنظيمي في منطقة العاصمة القومية نتيجة للخسائر الكبيرة[١] التي أصابت القوات المسلحة خلال وبعد محاولتي مارس وأبريل ١٩٩٠، ونتيجة للانتشار الأمني المكثف لأجهزة النظام.

استعدادات النظام الحاكم لمجابهة أي موقف طارئ

أ. تركز سلطة النظام على حماية العاصمة القومية، وقد وضعت خطة تأمين يقودها اللواء الزبير محمد صالح والعقيد بكري حسن صالح والرائد إبراهيم شمس الدين، وهم أعضاء في المجلس العسكري. تساند تلك الخطة كل كوادر الجبهة الإسلامية، وقد تم توزيعها في مناطق العاصمة في منازل مؤمنة يُحتفَظ فيها بالأسلحة وتخدمها شبكة اتصالات لاسلكية.

ب. تم التركيز على حماية ميناء بورتسودان بعد تصريح صحفي صدر من السيد مبارك الفاضل المهدي قال فيه: «إن إسقاط النظام ليس من الضروري أن يتم من الخرطوم».[٢] أسندت مهمة حماية بورتسودان إلى اللواء محمد الراضي نصرالدين، وهو كادر إسلامي يدين بالولاء للنظام.

---

[١] بلغت خسائر الحركتين إعدام ٢٨ ضابط و ضابط صف واحد، وأرسل إلى السجون ٣٦ ضابطاً و٢٤ صف ضابط، وطُرِدَ من الخدمة أكثر من مائة ضابط.

[٢] تصريح في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية أورده الصحفي عثمان ميرغني في مطلع العام ١٩٩١.

تم تقييم كل المعلومات والتفاصيل التي حواها تقرير قيادة الداخل، وهي كثيرة لا يتسع المجال هنا لكتابتها جميعاً، وبناء على ذلك التقييم وُضِعَت الخطة العامة لعملية «أنا السودان»، على أن تقوم قيادة الداخل بتطوير تلك الخطة وتعديلها وفق تطور الإعداد والتجهيز. كانت المرتكزات الأساسية لتلك الخطة العامة كما يلي:

مقتطفات من الخطة العامة العملية «أنا السودان»

١. **القصد**. إعادة الشرعية إلى نظام الحكم في السودان عن طريق تغيير النظام القائم الآن بكافة السبل والوسائل المتاحة.

٢. **الفكرة العامة**. تتم عملية التغيير عن طريق العمل العسكري المباشر باستخدام القوات المسلحة بالداخل وأي قوات أخرى، على أن تُساند العملية حملة إعلامية واسعة داخلياً وخارجياً تضمن مساندة الشعب السوداني، وتعاون دول الجوار.

٣. **التنفيذ**. يتم كالتالي:

أ. عزل الخرطوم بالسيطرة على الأقاليم خاصة المدن الكبرى، وذلك عن طريق سحب الثقة من المركز ومن ثم قطع الإمدادات عنها.

ب. تنفيذ عملية السيطرة على المدن الكبرى في الأقاليم عبر جدول زمني منسق يهدف إلى إرباك جهد وتفكير سلطة نظام الجبهة الإسلامية الحاكمة في محاولة إحباط «عملية أنا السودان».

جـ. تجهيز قوات في مرحلة لاحقة من الأقاليم لتزحف نحو الخرطوم.

د. تكمل العملية بأن تقوم قوات من داخل العاصمة بتوجيه الضربة الأخيرة لإسقاط النظام.

هـ. دراسة الموقف في الجنوب والتشاور مع قادة القوات العاملة في الإقليم، ومع قيادة الحركة الشعبية لوقف القتال ووضع القوات بالجنوب وخاصة القريبة من الشمال جاهزة للتحرك لمساعدة تنفيذ العملية في الأقاليم الشمالية.

و. السيطرة على الإقليم الشرقي في المرحلة الأولى، تليه السيطرة

على إقليمي دار فور وكردفان في وقت واحد بعد ٤٨ ساعة من بدء التنفيذ، يلي ذلك السيطرة على الإقليم الأوسط والشمالي.

ز. ستساند اللجان السرية للتجمع الوطني الديمقراطي كل مراحل السيطرة على المدن في الأقاليم.

كان عدد الكوادر العاملة في الخارج ضمن «القيادة الشرعية» محدوداً للغاية، ولذا تقرر طلب انضمام بعض القيادات التنظيمية الموجودة في الخرطوم، خاصة القيادات التي تحت مراقبة مستمرة من قبل أجهزة النظام، ولا يمكن تكليفها بأي مهام سرية في بناء تنظيم الداخل، أو المشاركة في قيادة عملية «أنا السودان». في أواخر شهر مايو ١٩٩١، تمكنت أول مجموعة من هذه القيادات من الخروج في عملية جريئة تمت عبر الدروب الصحراوية، ووصلت بسلام وتم إلحاقها بالقيادة. كانت تلك المجموعة تتكون من العميد عبدالعزيز خالد، العميد عبدالرحمن الحاج خوجلي، والمقدم عبدالعظيم عوض سرور، وقد كان لوصولهم تأثير واضح في تكملة الهيكل القيادي واكتسابه مزيداً من الفاعلية.

ظلت حركة الاتصال وتبادل المعلومات، ومحاولات توفير بعض المتطلبات وخاصة الأجهزة اللاسلكية مستمرة بين مجلس القيادة في الخارج وقيادة الداخل طوال الأشهر التي أعقبت زيارة مندوب الداخل العقيد عبدالله عمر الأمين. كانت التوقعات والآمال كبيرة في القيام بعملية منسقة لإسقاط نظام الجبهة الإسلامية بمساندة قوى وجماهير التجمع الوطني الديمقراطي.

انهيار عملية أنا السودان

في صباح يوم ١٩ أغسطس ١٩٩١، بدأت سلطات أمن النظام في مداهمة العديد من المنازل في أحياء متفرقة بمنطقة العاصمة القومية الخرطوم، وتم إلقاء القبض على عشرات من الضباط المتقاعدين والمدنيين. خلال نفس اليوم قامت الاستخبارات العسكرية أيضاً باعتقال العديد من الضباط وضباط الصف في وحدات عسكرية مختلفة في مناطق الخرطوم العسكرية. أرسلت أيضاً أوامر إلى قيادات عسكرية في الأقاليم تقضي بوقف بعض القادة عن العمل، وترحيلهم تحت حراسات مشددة إلى الخرطوم. كانت الضربة كبيرة من حيث الاتساع والانتشار، وقد طالت ما يقارب الواحد وثمانين ضابطاً ومدنياً اتهموا بالمشاركة في مؤامرة تهدف إلى إسقاط النظام.

في صباح اليوم التالي، العشرين من أغسطس ١٩٩١، عقد اجتماع في القيادة العامة للقوات المسلحة، وحضره القائد العام للقوات المسلحة الفريق عمر البشير وقادة القيادات العسكرية

في منطقة العاصمة. قدم مدير إدارة الاستخبارات العسكرية في ذلك الاجتماع تنويراً عن «المؤامرة» التي تم كشفها، وجاء فيه ما يلي:[1]

أ. «إن أجهزة الأمن المختلفة حققت نجاحاً كبيراً في اكتشاف وإحباط مؤامرة كبيرة دُبّـِرت في الخارج والداخل تحت اسم عملية «أنا السودان»، وقد تم اعتقال العشرات من المشاركين في تلك المؤامرة، وبدأت التحقيقات معهم للوصول إلى كل أبعاد المخطط.

ب. إن أجهزة الأمن قد تمكنت من العثور على وثيقة خطة عملية «أنا السودان»، وهي بخط العميد متقاعد عصام الدين ميرغني طه، وتشمل على الخطوات التالية:

(١) عملية اغتيالات في الخرطوم تشمل قيادات كبيرة، سياسية وعسكرية، في الحكومة والقوات المسلحة وأجهزة الأمن، كما أن هنالك مخطط لتفجير عدد من المنشآت الهامة لقطع الاتصالات والإذاعة والتليفزيون، وإشاعة الفوضى في منطقة الخرطوم.

(٢) الاستيلاء على مدينة كسلا وقيادة المنطقة الشرقية في خشم القربة، وكان يُفترض أن يقوم نظام منجستو في إثيوبيا بالمساعدة بقوات وطيران لتنفيذ خطة الاستيلاء على الإقليم الشرقي.

(٣) أن تقوم قوات مكونة من المدرعات والمشاة، وهي موجودة في معسكر تدريب خلوي في منطقة فتاشة إلى الغرب من مدينة أمدرمان، بالتحرك والاستيلاء على مواقع استراتيجية في العاصمة الخرطوم.

(٤) سيحدث تمرد متزامن في قيادة سلاح المدفعية بمدينة عطبرة، وآخر في القيادة الشمالية بمدينة شندي، وتتحرك تلك القوات لدعم المؤامرة في منطقة الخرطوم.

(٥) ستقوم دولة مجاورة بتنفيذ ضربة جوية تستهدف قاعدة وادي سيدنا الجوية، وقاعدة الخرطوم الجوية، بهدف منع أي تدخل من القوات الجوية.

(٦) حال نجاح العناصر المشاركة في السيطرة على مطار وميناء بورتسودان، ستقوم طائرات من دولة مجاورة بإنزال عناصر من الخارج وقيادات عملية «أنا السودان» في بورتسودان.

جـ. إن حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي متورطان في التخطيط للمؤامرة، وقد تأكد وجود تنسيق كبير شاركت فيه قيادات كبيرة من الحزبين.

---

[1] المصدر: ما استطعنا استخلاصه من إفادة أحد الضباط الذين حضروا التنوير.

د. يوجد تمويل مالي كبير للمؤامرة، وقد تم الحصول على وثائق، والتحفظ على أموال، وأن هنالك رجل أعمال من الأقباط جندته إحدى وكالات الاستخبارات الأجنبية أدلى باعترافات كاملة عن حجم الأموال التي تلقاها من الوكالة لدعم تلك المؤامرة.»

بعد ظهر يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٩١ ــ بعد مرور شهر كامل على بدء الاعتقالات ــ أعلن النظام لأول مرة عن ما أسموه بـ «المؤامرة»، فقد عقد عبدالله محمد أحمد[1] وزير الثقافة والإعلام والناطق الرسمي باسم حكومة الجبهة الإسلامية مؤتمراً صحفياً، وكان أبرز ما أدلى به على النحو التالي:

- «.. **أن السلطات ستُصدِر في غضون أيام أوامر تشكيل محاكم عسكرية يمثُل أمامها المتهمون العسكريون المتقاعدون والعاملون والمدنيون المتهمون بالتورط في محاولة انقلاب عسكري أعلنت الحكومة السودانية عن كشفها**».. وقال أيضاً: «**إن المحاكمات ستكون علنية.**»
- «.. **إن معظم القادة البارزين في حزب الأمة، ومنهم أمين الأمانات في الحزب الدكتور عمر نورالدائم، شملتهم التحقيقات، وكذلك استجوب بعض القادة من الحزب الاتحادي الديمقراطي المنحل.. إن بعض أولئك السياسيين من الحزبين الكبيرين المنحلين لم تستغرق التحقيقات معهم أكثر من ساعات محدودة، بينما لا يزال بعضهم الآخر رهن الاعتقال**».
- «.. **إن اعترافات المتهمين أشارت إلى اثنين من رجال الأعمال من الحزب الاتحادي الديمقراطي قدّموا تبرعات لتمويل المحاولة، وهما: ميرغني عبدالرحمن سليمان عضو المكتب السياسي للحزب ووزير التجارة السابق، وفتحي شيلا وزير التجارة السابق في حكومة الإقليم الشمالي، وأن ثمة وثائق تُثبت أن كلا منهما قدّم دعماً يبلغ ٥٠٠ ألف جنيه سوداني**»..

وذكرت صحيفة «الحياة» في نفس العدد نقلاً عن مراسلها في الخرطوم عمر محمد الحسن ما أسمته بـ«معلومات تفصيلية عن أسرار المحاولة الفاشلة»، نسبتها إلى مصدر مسئول[2]، جاء فيها:

---

[1] المذكور كان أحد كوادر حزب الأمة، وشغل نفس المنصب إبان العهد الديمقراطي الأخير.

[2] المصدر المسئول كان هو العميد كمال علي مختار نائب مدير الاستخبارات العسكرية.

- «.. إن التحقيق أشار إلى أن ثلاثة من الضباط المتقاعدين المقيمين حالياً خارج السودان كانوا وراء التخطيط للمحاولة (وذكر اثنين منهما، العميد المتقاعد عبدالعزيز خالد والعميد المتقاعد عصام الدين ميرغني)».. وقال المصدر المسئول: «إن الضابطين المتقاعدين الذين هربا بعد فشل المحاولة إلى خارج السودان، هما العميد المتقاعد الرشيد عبدالله والعميد المتقاعد من الشرطة محمد عثمان الزبير، وهو من ضباط جهاز الأمن إبان العهد الديمقراطي السابق. وأن رجل أعمال من الأقباط السودانيين جندته إحدى وكالات الاستخبارات الأجنبية ليتولى عمليات التنسيق بينها وبين المشاركين في المحاولة، أدلى باعترافات في هذا الصدد، تضمنت حجم الأموال التي تلقاها من الوكالة وأوجه الصرف وما بقي من الأموال ومكانها».
- وأكد المصدر المسئول: «إن الخطة التي وُضِعَت للاستيلاء على السلطة في السودان جاءت مطابقة لسيناريو رسمته مجلة "الإيكونوميست" البريطانية في ملف خاص أصدرته في شهر يونيو الماضي، وتكهن باحتمال الإطاحة بالنظام الحالي في انقلاب عسكري، وأشارت إلى أن ثمة سيناريوهين آخرين، وهما احتمال قيام ثورة شعبية، أو وصول قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يتزعمها جون قرنق إلى الخرطوم والقيام بثورة داخلية. وأن الإعداد المحاولة الانقلاب بدأ قبل سقوط نظام الرئيس الإثيوبي السابق منجستو هايلي مريام،[1] إذ كانت الخطة تضمن احتلال مدينة كسلا عاصمة الولاية الشرقية القريبة من الحدود السودانية/الإثيوبية، والاستعانة بالطيران الإثيوبي الذي أُسند إليه القيام بإنزال قوات العقيد قرنق في مدينتي بورتسودان وكسلا بهدف قطع الإمدادات عن العاصمة الخرطوم، وإحداث فوضى داخلها، وتنفيذ خطة اغتيالات وتصفيات لكبار القادة السياسيين والعسكريين، على أن تتولى مجموعة "أنا السودان" التي يتزعمها الفريق فتحي أحمد على القائد العام السابق للجيش السوداني إعلان سيطرتها على السلطة بصفتها القيادة العسكرية الشرعية التي أطاحتها حكومة الفريق عمر البشير. غير أن تلك الخطة انهارت عقب سقوط النظام الإثيوبي السابق، وجرت بعد ذلك اتصالات مع مجموعة الحاج عبدالرحمن نقدالله (حزب الأمة) التي تضم عبداللطيف الجميعابي وعمر محمد عمر الشهيد (مساعد طبي)، وكانت هذه المجموعة بدأت اتصالاتها داخل الجيش السوداني لإسقاط النظام لمصلحة حزب الأمة».

---

[1] سقط نظام الرئيس منجستو هايلي مريام بإثيوبيا في ٢٨ مايو ١٩٩١.

- وأضاف المصدر المسئول: «إن تنسيقاً جرى بعد ذلك بين مجموعة "أنا السودان" ومجموعة تنتمي إلى التجمع الديمقراطي يقودها نقدالله. غير أن الأجهزة الأمنية تمكنت من اختراق ذلك التحالف، وظلت ترصد من الداخل وفي انتظام تام كل ما يدور بدقة كاملة، وتنقل ذلك إلى قيادة الجيش السوداني التي أُحيطت علماً بتفاصيل المخطط. إن الانقلابيين ناقشوا بدائل عدة للاستيلاء على السلطة، وآثروا أخيرا إتباع الخطة التي انتهجها الرئيس السوداني السابق جعفر نميري في مايو ١٩٦٩ للاستيلاء على السلطة بتحريك مجموعة من الجنود الموجودين خارج مدينة أمدرمان في معسكر تدريبي. وكان قادة الانقلاب من الضباط العاملين طلبوا بعد ذلك الإذن لقيام معسكر تدريبي في منطقة "فتاشة" غرب أمدرمان، وإمعاناً في التمويه (حسب ما يقول المصدر) وافقت القيادة العامة على قيام المعسكر في المنطقة التي اختارها الانقلابيين، وذُوِّد الجنود بالسلاح والعتاد والذخائر التي طلبوها للتدريب».
- وأشار المصدر: «إن ساعة الصفر حُدِّدَت أكثر من ثلاث مرات، لكنها كانت تُلغى دوماً في آخر لحظة، بينما كانت أجهزة الأمن ترصد ذلك. وأخيراً حُدِّدت الساعة الخامسة من مساء ٢٠ أغسطس (آب الماضي)، ورأت أجهزة الأمن حينها أن تتحرك لإجهاض المخطط بعد تحرك القوات الانقلابية من "فتاشة"، وقبل وصولها إلى مدخل مدينة أمدرمان، خوفاً من حدوث صدام ربما أسفر عن وقوع ضحايا. وقبض الضباط الذين اخترقوا صفوف الانقلابيين على المشاركين في التنفيذ».. ثم أضاف المصدر: «إن التحقيقات كشفت أن الدكتور أحمد بلال وزير الدولة السابق للصحة، وهو من الحزب الاتحادي الديمقراطي، كان مكلفاً بتنفيذ الاغتيالات، وأن اعترافات المتهمين عزّزت هذا الاتهام، وعُثِرَ على داخل مستودع يخصه في الخرطوم على ٤٠٠ قطعة سلاح كانت أُعِدَّت لتنفيذ الاغتيالات».[1]

أما صحيفة «القوات المسلحة» الصادرة في ذات اليوم، فقد أوردت حقائق مشابهة، لكنها كشفت عن قادة المحاولة الانقلابية، وقد جاء فيها:

- «إن الضابطين الذين تزعما المحاولة الانقلابية هما اللواء متقاعد محمد عثمان حليفي والعميد متقاعد على التيجاني على، وأن عضو حزب الأمة البارز عبدالرحمن عبدالله نقدالله من أكبر المخططين للمحاولة».

---

[1] صحيفة «الحياة» اللندنية العدد رقم ١٠٤٥٥ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٩/٢١.

- وأضافت صحيفة القوات المسلحة: «**أنه وردت خلال التحقيقات التي وصفها مصدر مسئول في القوات المسلحة السودانية بأنها (أحرزت معلومات مثيرة) إشارة إلى دور قام به عسكريون سودانيون يوجدون في الخارج، منهم العميد متقاعد عبدالعزيز خالد والعميد متقاعد عصام ميرغني والعميد متقاعد حيدر المشرّف**».[1]

- أما المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة، اللواء الركن محمد عبدالله عويضة، فقد صرّح: «**إن التحقيقات مع المعتقلين يقوم بها قضاة مدنيين إلى جانب أعضاء من فرع القضاء العسكري**». ولدى سؤاله عن موعد تقديم المتهمين للمحاكمة، اكتفى اللواء عويضة بالقول: «**إن هذا لا يمكن تحديده الآن، لأن التحقيقات لم تنته**».. **لكنه أعلن أن المدنيين سيُقدَّمون لمحاكم مدنية بينما سيُقدّم العسكريون لمحاكم عسكرية، مع الاحتفاظ بحقهم جميعاً في اختيار محامين للدفاع عنهم !!**»[2]

تسلمت «القيادة الشرعية» أول نبأ بانهيار عملية «أنا السودان» في صباح يوم ٢٠ أغسطس ١٩٩١، حينما أجرى العقيد بحري عبدالله عمر الأمين اتصالاً تليفونياً مع القاهرة وأخطر العميد عبدالعزيز خالد ببدء حملة إعتقالات واسعة وسط ضباط يتبعون للتنظيم. أوضح أن الاعتقالات شملت قياديين، وأنه سيختفي عن الأنظار لحين انجلاء الموقف.

نتيجة لتلك المعلومات الأولية، بدأت اتصالات مكثفة بالخرطوم عبر منطقة الخليج، حيث أن الدوائر الهاتفية مع القاهرة وُضِعَت تحت مراقبة مكثفة من أجهزة التصنُّت التابعة لأمن النظام. كانت المعلومات الأولية في منتهى الإحباط للفريق فتحي أحمد علي ورفاقه، حيث وضَحَ كشف عملية البناء الصبور والتخطيط الدقيق لكل عملية «أنا السودان» والتي أصبحت الأمل المنتظر لاستعادة الوطن المختطف. وضح أيضاً من تقييم المعلومات التي كانت تصل من الخرطوم، أن الاعتقالات طالت العشرات من القادة والضباط والمدنيين، وأن لدى أجهزة أمن النظام معلومات دقيقة مكنتها من التحرك وإجراء إعتقالات في قيادات إقليمية بعيدة في مدن مثل شندي وعطبرة وبورتسودان.

من تجارب حركتي «مارس» و«أبريل» ١٩٩٠، كان واضحاً لـ «القيادة الشرعية» أن أجهزة أمن السلطة ستستخدم أقصى قدر من التعذيب الوحشي لانتزاع الاعترافات، والوصول إلى

---

[1] صحيفة «القوات المسلحة» الصادرة في الخرطوم بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٠.

[2] صحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩١/٩/٢١.

كل تفاصيل العمل السري المعارض، وهنالك تخوف كبير من أن يرتكب النظام السوداني مذبحة مماثلة لما تم في أبريل ١٩٩٠.

كان قرار «القيادة الشرعية» أن الأسبقية الأولى هي لإنقاذ أرواح القادة والضباط والمدنيين المعتقلين قبل فوات الأوان. تم استنفار القيادات في هيئة تنسيق العمل الخارجي للتجمع الوطني الديمقراطي، وكل فروع التجمع في الخارج لبدء حملة بمساندة منظمات حقوق الإنسان العالمية والحكومات المتعاطفة مع المعارضة السودانية لوقف التعذيب، واحتمالات إعدام المعتقلين. كان أن بدأت أكبر حملة سياسية ودبلوماسية لحصار حكومة الخرطوم، ومنعها من تنفيذ إجراءات إعدامات جديدة. شاركت في تلك الحملة معظم المنظمات العالمية والإقليمية العاملة في مجالات حقوق الإنسان ومساندة التوجهات الديمقراطية، وقد قام الدكتور عزالدين علي عامر بدور كبير في إجراء تلك الاتصالات. جاء إسهام «اتحاد المحامين العرب»، وعلى رأسه أمينه العام الأستاذ فاروق أبوعيسى كبيراً يتناسب مع الموقف والمخاطر المتوقعة، و قد لعب دوراً أساسياً في كشف ما يجري في الخرطوم، وسعى بكل جهد ممكن لوقف أي عمل طائش من حكومة الخرطوم ضد معتقلي عملية «أنا السودان».

التعذيب والاستنطاق والتحري..

تعرّض المدنيون والضباط الذين تم اعتقالهم في شهر أغسطس ١٩٩١ بتهمة المشاركة في عملية «أنا السودان» لأقسى أنواع التعذيب. تم احتجاز معظم المعتقلين الذين قارب عددهم الثمانين فرداً في «بيوت الأشباح»، كما أسماها الشعب السوداني.. ظهرت صنوف جديدة من التعذيب لم تستخدم من قبل خلال تحقيقات محاولتي مارس/أبريل ١٩٩٠.. وقد أشارت إليها بوضوح وثائق القيادة الشرعية، وشملت التالي:[١]

أ. التعليق من الأيدي والأرجل على السقف أو في أعلى أبواب الزنازين لساعات طويلة يتم بعدها الاستجواب.

ب. خلع جميع الملابس، والعبث بمواضع العفة من الجسد بواسطة «زرّدية» أو «بنسة» حتّى تدمى.

---

[١] ورشة العمل حول حقوق الإنسان في السودان ١٦-١٨ نوفمبر ١٩٩٢، الملحق (هـ) لورقة القيادة الشرعية. شكوى العميد محمد أحمد الريح مُقرّر حقوق الإنسان في السودان.

جـ. الضغط على الخصيتين بعنف يُفضي إلى الإغماء.
د. فعل الفاحشة والتهديد بها مع الشخص أو أهله.

طوال شهر سبتمبر ١٩٩١، خضع المعتقلين في حركة «أنا السودان» لتحقيق واستجواب قاسٍ. كانت المفاجأة تحول أحد القادة الأساسيين في قيادة تنظيم عملية «أنا السودان» إلى شاهد ملك وشى بكل زملائه، وأدلى بمعلومات عن كل فرد، حتى ولو كان بعيداً عن دائرة الاشتباه.[1] كان شاهد الملك هو العقيد بحري عبدالله عمر الأمين، وهي قصة يجب أن تُحكَى للتاريخ.

انضم العقيد بحري عبدالله عمر لـ«تنظيم الضباط الأحرار» في العام ١٩٨٤، وقد ضمه للتنظيم العميد عبدالعزيز خالد حينما كان العقيد عبدالله مسئولاً عن مكتب اتصال القوات البحرية في فرع العمليات الحربية بالقيادة العامة. بعد «انتفاضة أبريل ١٩٨٥»، تقدم العقيد عبدالله باستقالته من القوات المسلحة، لكنه عاد مرة أخرى إلى مسرح العمل السياسي العسكري بعد انقلاب الجبهة الإسلامية، حينما أبدى رغبته في العمل في التنظيم لمقاومة سلطة نظام الجبهة الإسلامية. لم يكن هنالك أي شك في ولائه للتنظيم، وفي انتمائه لقضية الوطن وهو رجل ليبرالي التفكير، ولا يربطه أي رابط بالجبهة الإسلامية، سوى علاقة الجيرة مع العميد كمال على مختار، كادر الجبهة المعروف للجميع في القوات المسلحة. في العام ١٩٩٠ تم تصعيد العقيد عبدالله إلى قيادة عملية «أنا السودان»، وعُيّن مسئولاً للاتصال مع القيادة في الخارج بحكم غطاء سفره المتكرر في مهام تجارية إلى مصر وإثيوبيا.

كان العقيد بحري عبدالله هو الذي أجرى الاتصال الأخير بالقيادة في الخارج ليُخطِر بكشف العملية وبدء الاعتقالات، وقد أوضح أنه سيعدم كل الوثائق التي بحوزته ثم يختفي. بعد إلقاء القبض عليه حظي بمعاملة خاصة، وتلقى تعهدات كبيرة من العميد كمال علي مختار لانتشاله من القضية، وقد أسفر ذلك عن تحوله إلى شاهد ملك.[2] تأكدت تلك المعلومة فيما بعد من إفاده العديد من الضباط الذين كانوا معتقلين بعد كشف عملية «أنا السودان». نتيجة لشهادة العقيد عبدالله عمر الأمين ومواجهته للمتهمين أمام المحققين، وأيضاً الاعترافات الكاملة لثلاثة من الضباط الآخرين، استطاعت أجهزة أمن النظام من بناء قضية اتهام ضد ثلاثة وخمسين من الضباط والمدنيين.

---

[1] مرافعة الأمير عبدالرحمن عبدالله نقدالله أمام المحكمة العسكرية بتاريخ ١٩٩١/١٠/٥.

[2] أطلق سراح العقيد بحري عبد الله عمر الأمين بعد المحاكمات، ولكنه تعرض لعزل كامل من زملاءه والمجتمع. هاجر إلى إثيوبيا وتجنس بالجنسية الإثيوبية فيما بعد. اختفى تماماً عن الأنظار بعد العام ١٩٩٨، ولا يعرف مكانه حتى الآن. ذكرت أخبار غير موثقة بأن سبب اختفاءه يعود لخلافات مالية بعد دخوله حقل الأعمال التجارية مع أطراف سودانية وإثيوبية وغيرهما.

يجب أن نشير هنا إلى أن كل التحقيقات ووضع المواد القانونية قد تمت بواسطة ضباط أمن الجبهة الإسلامية وضباط من الاستخبارات العسكرية، ولم يُشارك فرع القضاء العسكري في كل المراحل. هذا ينفي تماماً ادعاء الناطق الرسمي للقوات المسلحة اللواء محمد عبدالله عويضه عن التحقيق العادل الذي سيجده المتهمين.. أما مسألة الدفاع القانوني وتوفير محامين للمتهمين فمحض هراء.

محاكمات عملية أنا السودان

تشكيل المحاكم:

أ. تم تشكيل المحاكم بواسطة «جهاز أمن الثورة»، وتم اختيار أعضائها بواسطة المقدم إبراهيم شمس الدين والعقيد الهادي عبدالله، وقد كانا على رأس ذلك الجهاز.

ب. لم يصدر أمر تشكيل المحاكم من مكتب القائد العام للقوات المسلحة كما تنص القوانين واللوائح العسكرية، إنما صدر من جهة غير معلومة.

جـ. من المعروف أن يصدر أمر التشكيل إلى نائب رئيس هيئة الأركان للإدارة ومنه لمدير فرع شئون الضباط، ومدير فرع الإدارة (في حالة ضباط الصف)، ولم يحدث ذلك.

د. لم يصدر تعميم بتشكيل هذه المحاكم لأفرع القيادة العامة، بدليل أن اللواء الركن عيسى الأمين كسباوي مدير فرع شئون الضباط آنذاك لم يكن يدري بأي شئ عن تلك الإجراءات.

هـ. جميع إجراءات التحقيق لم تُرسل لمكتب نائب رئيس هيئة الأركان كما تنص اللوائح، بل أُرسلت مباشرة لمكتب الرائد إبراهيم شمس الدين مسئول جهاز أمن الثورة.

التكوين والأعضاء:

أ. عيّن العقيد فني عثمان خليفة وهو ضابط من القوات الجوية رئيساً للمحكمة العسكرية، وهو أحدث رتبة من معظم المتهمين وفيهم أكثر من خمسة لواءات وعمداء.

ب. أعضاء المحكمة العسكرية كانوا ضباطاً من رتبة الرائد وهم جميعهم كوادر جبهة إسلامية، ومن الفنيين حديثي التخرج، ولا تتوفر لهم أي خبرة لتولي تقاضٍ عسكري.

جـ. لم يُعيّن أي من ضباط فرع القضاء العسكري كأعضاء في المحكمة، وكان كل أعضاء المحاكم من المجلس الأربعيني لحزب الجبهة الإسلامية.

أ. لم يؤدِ رئيس وأعضاء المحكمة العسكرية القسم المنصوص عليه، وتم الاكتفاء بأداء ممثل الاستخبارات للقسم.

ب. فشل الادعاء في إحضار شهود لإثبات البينات ضد المتهمين. كان ضباط الاستخبارات الذين يمثلون الاتهام يقدمون بينات سماعية ـ وليست ظرفية ـ وتُتلى بعدها ورقة الإدعاء ضد المتهم.

جـ. ينص القانون العسكري على تعيين ضابط صديق ليقوم بواجب الدفاع عن المتهم، وقطعاً لم يكن هنالك أي محامين لتوفير الدفاع القانوني للمتهمين.

د. كان النطق بالحكم ضد المتهمين من محكمة أخرى، خلاف المحكمة التي نظرت القضية، وذلك بعد أن تم تغيير رئيس وأعضاء المحكمة.

الأحكام العسكرية في قضية أنا السودان

نتيجة للضغوط الإقليمية والدولية، ومن منظمات حقوق الإنسان العالمية، لم تُعلن حكومة النظام الأحكام الصادرة إلا بعد تخفيضها، وإلغاء عقوبات الإعدام وذلك في ٢ ديسمبر ١٩٩١. كانت المحاكم العسكرية قد أصدرت اثني عشر حكماً بالإعدام على قادة عملية **«أنا السودان»**، لكنها عادت وخفضتها إلى السجن لمدة عشرين عاماً. كما أصدرت أحكاماً بالسجن والطرد من خدمة القوات المسلحة على ما يقارب الخمسين من الضباط والرتب الأخرى، وعلى بعض السياسيين والمدنيين. لا بد قبل ختام هذا الجزء من الإشارة إلى أسماء القادة والضباط والسياسيين الذين تعرضوا لأقسى أنواع التعذيب ولتحقيقات مكثفة ، ووقفوا أمام محاكم النظام السوداني في شجاعة خلال شهر سبتمبر ١٩٩١ في القضية التي سُمِّيَت بـ**«مؤامرة أنا السودان»**، وهم:

١. **لواء أ.ح. محمد عثمان عبدالله حليفي، ضابط مشاة ومعلم أركان.**
٢. **لواء أ.ح. أحمد البشير، قائد سلاح المدفعية.**
٣. **لواء أ.ح. بحري التيجاني على صالح، ضابط بحرية ومعلم أكاديمية عليا.**
٤. **لواء أ.ح. ميرغني بابكر على، ضابط مشاة ومعلم أركان.**
٥. **لواء علم الهدى محمد شريف، قائد لواء مدرع.**
٦. **عميد مهندس على التيجاني على، ضابط أشغال عسكرية متقاعد.**

٧. عميد محمد أحمد الريح الفكي، ضابط مدفعية.

٨. عميد مهندس يحي الزبير، خبير أسلحة وذخيرة.

٩. عميد أ.ح. سيد حمودة حبيب الله، ضابط إشارة واستخبارات.

١٠. عميد أ.ح. شرف الدين على مالك، ضابط استخبارات.

١١. عميد أ.ح. عبدالحفيظ خضر حفظ الله، ضابط مشاة ومعلم.

١٢. عميد هاشم الخير هاشم، ضابط مشاة.

١٣. عميد أ.ح. معتصم الريح عبيد، ضابط مشاة ومعلم.

١٤. عميد عبدالعزيز النور خلف الله، قائد لواء مشاة.

١٥. عقيد أ.ح. مصطفى يوسف التني، ضابط مشاة ومظلات.

١٦. عقيد أ.ح. محمد هاشم حمودى، ضابط مشاة.

١٧. عقيد صديق عبدالعزيز، ضابط مدرعات.

١٨. عقيد أ.ح. يحي جمال عثمان، ضابط مدرعات.

١٩. عقيد أ.ح. شاع الدين عوض الكريم،ضابط مدفعية.

٢٠. عقيد أ.ح. عبدالكريم كافي، ضابط مشاة ومعلم.

٢١. عقيد طبيب سيد عبدالقادر قنات، الخدمات الطبية.

٢٢. عقيد أ.ح. أحمد خالد، ضابط مدرعات ومعلم.

٢٣. عقيد أ.ح. الفاضل صالح حميده، ضابط مهندسين.

٢٤. عقيد أ.ح. أبوالقاسم حسن بليلة، ضابط مشاة.

٢٥. عقيد أ.ح. عمر محمد عبدالله، ضابط استخبارات.

٢٦. عقيد أ.ح. مبارك أحمد حامد، ضابط مشاة ومعلم.

٢٧. عقيد أ.ح. بحري معتصم العجب، ضابط بحرية ومعلم.

٢٨. عقيد أ.ح. بحري محمد جكنون، ضابط بحرية ومعلم.

٢٩. مقدم عمر عبدالمجيد، ضابط مهندسين.

٣٠. مقدم عبدالمعروف الدسوقي، ضابط مهندسين.

٣١. مقدم طيار محمد آدم، قائد طائرات هليكوبتر.

٣٢. مقدم طيار حمدتو حسن إبراهيم، قائد طائرات هليكوبتر.

٣٣. مقدم محمد سرالختم، ضابط مشاة.

٣٤. مقدم الباقر عبدالوهاب، ضابط مشاة.

٣٥. **مقدم أحمد على محجوب، ضابط مشاة.**

٣٦. **مقدم شاكر على الطاهر، ضابط مهندسين.**

٣٧. **مقدم كمال فضل السيد، ضابط مشاة.**

٣٨. **مقدم حامد الطيب، ضابط مشاة.**

٣٩. **مقدم الفاتح عبدالخالق، ضابط مشاة.**

٤٠. **مقدم عادل أحمد الحاج، ضابط مشاة.**

٤١. **السيد معتصم قرشي «رجل أعمال».**

وأخيراً جاءت في قائمة الأحكام مجموعة حزب الأمة، وهم السياسي والمعارض المعروف والنائب البرلماني السابق الأمير **«عبدالله عبدالرحمن نقدالله»**، الذي حُكِمَ عليه بالإعدام، وخُفِّضَ إلى الحبس عشرين سنة، وحكم معه بنفس العقوبة على كل من **«عبداللطيف الجميعابي»**، **«وعمر محمد عمر»**.

أسباب إخفاق عملية أنا السودان

خلال شهر ديسمبر ١٩٩١، عقدت «القيادة الشرعية» عدة اجتماعات لبحث أسباب إخفاق عملية **«أنا السودان»**. كانت الهواجس من ارتكاب نظام الجبهة الإسلامية لمجزرة جديدة، وإعدام القادة قد تلاشت بعد تخفيض أحكام الإعدام إلى السجن نتيجة لحملة إنسانية كبيرة، شاركت فيها بعض الدول والعديد من المنظمات الدولية. كانت تلك العملية تُبشّر بآمال كبيرة في إسقاط نظام الجبهة الإسلامية واستعادة الديمقراطية، وقد تيسّرت لها الكثير من عوامل النجاح، خاصة في المشاركة السياسية والسند الشعبي المتمثلة في قوى التجمع الوطني الديمقراطي. وضح من التقييم أن هنالك الكثير من العوامل التي ساهمت في إخفاق عملية «أنا السودان»، وكانت العوامل الأكبر تأثيراً تتمثل في التقليل من القدرات الأمنية للجبهة الإسلامية، وأيضاً للعجلة في التنفيذ وخلط القنوات السرية والعلنية.

أسباب الإخفاق التي أظهرها التقييم كانت على النحو التالي:

أ. الإعلان المبكر عن نية القيام بعملية لإسقاط النظام تحت اسم **«أنا السودان»**، والتي وردت الإشارة لها بوضوح في الإعلان السياسي العسكري الأول للقيادة الشرعية في الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠. لقد فتح ذلك الإعلان آذان أجهزة النظام الأمنية،

وتعاظم الشعور لديها بالخطر، مما دفعها إلى وضع خطط دقيقة ورصد إمكانيات كبيرة لاختراق وكشف خطة العملية والقائمين عليها.

ب. عدم الحذر الأمني من بعض السياسيين، وإعلانهم عن قرب الإطاحة بالنظام، بل كشفهم لدور كبير ستقوم به الأقاليم (سبق أن أشرنا لذلك من قبل)، مما وسّع من دائرة الاشتباه، وخاصة التحوطات التي تمت في مدينة بورتسودان، وداخل القوات البحرية التي تدين ببعض الولاء للفريق فتحي أحمد علي.

جـ. خلط قنوات العمل العسكري والأمني السري بقنوات العمل السياسي. كان لدخول حزب الأمة بصورة مباشرة ـ بتكليف بعض كوادره ـ في عملية استقطاب وتجنيد العسكريين للعملية، ومشاركتهم في اجتماعات تنظيمية، آثار سالبة للغاية على سرية وأمن العملية.

د. توسع تنظيم «القيادة الشرعية» وضمه لأكثر من مائة ضابط، ثم استمرار مرحلة التخطيط لفترة قاربت العام، مكّن الأجهزة الأمنية من تحديد بؤر النشاط الفاعل، وفرض متابعة لصيقة على قيادات من التنظيم، ثم الوصول لعناصر أخرى غير معروفة.

هـ. اختراق أجهزة أمن النظام بصورة مباشرة لوحدات المدرعات (مدرسة المدرعات)، وهي الوحدات الرئيسية المكلّفة بالتحرك في منطقة العاصمة القومية لتنفيذ مهام محددة، انطلاقاً من معسكر تدريبي مخطط له منذ فترة ضمن خطة التدريب السنوية للقوات المسلحة السودانية.

رغم الإخفاق، وهو الثالث في محاولات إسقاط نظام حكم الجبهة الإسلامية في أقل من عامين، لم تُصَب «القيادة الشرعية» بالإحباط.. كان ذلك دافعاً لبدء مرحلة جديدة من النضال.. مرحلة يجب أن تتسم بالابتكار والتطوير والاستفادة من دروس «**أنا السودان**» الأولى.

القيادة الشرعية .. إلى أين؟

حصاد السنة الأولى

كانت تجربة «القيادة الشرعية» في السنة الأولى التي أعقبت الإعلان عنها في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ حافلة بالكثير من الدروس والعِبَر. على صعيد العمل الميداني، ورغم دخولها التجمع الوطني الديمقراطي، والاعتراف بدورها وضرورة مساندتها من فصائله الرئيسية (حزب الأمة، الاتحادي الديمقراطي، الحزب الشيوعي والحركة الشعبية لتحرير السودان)، لم تجد الدعم المادي الذي التزم به الجميع لبناء بنية أساسية للكفاح المسلح، وتطوير العمل العسكري. كانت إمكانيات الأحزاب ضعيفة نسبياً لدعم متطلبات عسكرية كبيرة تحتاج إلى تمويل مالي ضخم، ولكن لم توظف كل الجهود الممكنة، وفشل التجمع في التحرك الجماعي الذي ينبئ عن التوحد الكامل، ويغرس الثقة في قدراته لإسقاط النظام وخلق البديل الأمثل. بنفس القدر كانت الأبواب موصدة في العديد من دول الإقليم التي تتخوف من انفلات الموقف في السودان، وتحوله إلى صومال جديد إذا ما دعمت المعارضة السودانية بدون حسابات دقيقة. الجانب المضيء الوحيد في تلك الفترة ـ ١٩٩١/٩٠ ـ تمثل في المساندة المعنوية والمادية من الجاليات السودانية في المهجر، التي وقفت إلى جانب القيادة الشرعية، وكونت العديد من المكاتب وقدمت التبرعات.. لكن لم يكن دعمها المادي يتجاوز متطلبات تسيير العمل المكتبي والإعلامي اليومي والمنصرفات الأخرى.

شهدت تلك الفترة أيضاً تباعد خطوط الثقة بين «القيادة الشرعية» وحزب الأمة نتيجة محاولاته للهيمنة على خطواتها، وتمسك الفريق فتحي أحمد علي بالاستقلالية والقومية والانتماء الكامل للتجمع. في الجانب الآخر كانت شراكة الاتحادي الديمقراطي ضعيفة وبطيئة، ودعمه لـ«القيادة الشرعية» محدود وموسمي، إن لم يكن في أغلب الأحيان تمنيات ودعوات طيبة. أما الحزب الشيوعي، فرغم حالة الإنهاك التي يواجهها نتيجة ملاحقة النظام، فقد كان أكثر الأحزاب التزاماً بتعهداته، خاصة إشراكه لكوادره المؤهلة في نشاط وعمليات «القيادة الشرعية» في الداخل.

عند تقييم جانب بناء وتطوير تنظيم «القيادة الشرعية» في الداخل، نجد أنه قد وجد كثيراً من الاهتمام منذ إعلان عملية «أنا السودان»، وبدء التجهيز والحشد لنجاحها.. تم بناء قاعدة

تنظيم جيدة شارك فيها بصورة فاعلة التجمع الوطني الديمقراطي عبر أحزابه الرئيسية، التي دفعت ببعض كوادرها وبقدرات مالية متواضعة لمساندة تنظيم الداخل.. في داخل القوات المسلحة السودانية، التي كانت تتعجّل الخلاص من سيطرة الجبهة الإسلامية، وجد تنظيم «القيادة الشرعية» كثيراً من القبول والمساندة الحذرة.. كان مرد الحذر والترقب عدم استيعاب أفراد القوات المسلحة لطبيعة العلاقة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي ظلوا يقاتلونها لسنوات خلت، فإذا بها تبرز كحليف ضمن المعارضة الحزبية ـــ التي يعرفونها جيداً. رغم ذلك، يمكن قياس ذلك القبول والمساندة للقيادة الشرعية من حجم الانتشار التنظيمي الذي تحقق في الكثير من القيادات والأسلحة، ويوضحه بجلاء عدد الضباط الذين طالتهم التحقيقات والسجون بعد إحباط عملية «أنا السودان»، والذين بلغوا أكثر من مائة ضابط، معظمهم من الرتب الكبيرة والمتوسطة.

جاء إخفاق عملية «أنا السودان» ليؤكد مجدداً صعوبة نجاح الانقلاب العسكري ضد أي نظام شمولي، بعد أن فشلت ثلاث عمليات انقلابية خلال عامين من عمر نظام الجبهة الإسلامية. هنالك أيضاً التجربة المكتسبة من مقاومة الدكتاتورية المايوية خلال ستة عشر عاماً، حيث فشلت أكثر من خمس عمليات انقلابية كبيرة، وأُجهض العديد من المحاولات في مهدها، تلك المحاولات التي سميت بـ«المؤامرات العنصرية»، وفي أحيان أخرى بـ«العمليات التخريبية» أو بـ«الغزو الخارجي» ولكن.. كانت معظمها تشمل تحركات عسكرية تهدف لإسقاط النظام.

نتيجة لتجربة «أنا السودان»، وللتغيير الكبير الذي بدأت تشهده الخارطة الداخلية للقوات المسلحة بعد حملات الفصل والتشريد الواسعة، والحقن المنتظم للكوادر التابعة للجبهة الإسلامية، كان لا بد من إعادة النظر في كل استراتيجية العمل العسكري المعارض. عقب تلك المحاولات المجهضة برز مفهوم «الكفاح المسلح»، الذي سينقل ساحة النضال السياسي لإسقاط النظام الحاكم إلى أبعاد جديدة. كانت تجربة نضال «الحركة الشعبية لتحرير السودان» تتطور يوماً بعد يوم، وأصبحت «الحركة» فصيلاً مشاركاً في التجمع الوطني الديمقراطي. في تلك المرحلة الفاصلة تعالت الكثير من الأصوات في الداخل والخارج مطالبة التجمع الوطني الديمقراطي بالاستفادة من قدرات «الحركة الشعبية»، وتوحيد نضال كل شعب السودان تحت قيادة عسكرية موحدة، وهو أمر لم يتحقق إلا بعد سنوات عديدة قادمة.

خيار الكفاح المسلح

بعد المباحثات المطولة التي تمت بين «الحركة الشعبية» و«القيادة الشرعية» في «أسـوكي» بشرق الاستوائية نهاية العام ١٩٩٠، والتي سبق أن تطرقنا لها، تحقق الكثير من الفهم والثقة بين الطرفين، وكان لا بد من تطوير تلك الإنجازات إلى اتفاقات وبرامج وخطـط عمـل مشـتركة. وضح للقيادة الشرعية بعد تجربة العام الأول أهمية الاعتماد على الذات، والبدء في بناء القـاعدة القتالية بالموارد المتاحة، وبالاستفادة الكاملة من العمق الذي يتوفر في المناطق المحـررة التـي تحت سيطرة «للحركة الشعبية».

قبل إحباط عملية «أنا السودان» الأولى، قمت بزيارة إلى المملكة المتحدة في الثامن عشـر من يونيو ١٩٩١ للالتقاء بدكتور جون قرنق رئيس «الحركة الشعبية لتحرير السـودان»، الـذي كان في زيارة لها حينذاك. كان تكليف «القيادة الشرعية» هو بحث تطوير التنسيق والتعاون، دفعاً للنضال المشترك الذي يقوده التجمع الوطني الديمقراطي. تم اجتماعي مع د. جون قرنـق يـوم الخميس ٢٧ يونيو ١٩٩١، ولم يكن هناك غير بند واحد في أجندة الاجتمـاع، وهـو: «**تطويـر القدرات القتالية للتجمع الوطني الديمقراطي**». إن د. جون قرنق من أميز السياسيين السـودانيين الذين عرفتهم طوال تجربتي في العمل السياسي ــ العسكري، فهو يمتاز بحس استراتيجي عميق، ووضوح رؤيا كامل في كل المسائل الشائكة. لم تكن لديه أي تحفظات في وضـع كـل قـدرات «الحركة الشعبية» لتطوير نضال شعب السودان عبر التجمع الوطني الديمقراطي. توصلنا خـلال ساعات قلائل لخطوات بناء قدرات التجمع الوطني العسكرية بالاستفادة مـن عمـق الأراضـي المحررة، وذلك على النحو التالي:

أ. أن تبدأ «القيادة الشرعية» في إنشاء أولى معسكراتها التدريبية في الأراضي المحـررة بشرق الاستوائية.

ب. تقوم «القيادة الشرعية» بدفع كوادرها المدربة والمؤهلة للإشـراف علـى تدريـب المتطوعين وتجهيز وحدات قتالية.

جـ. تقوم «الحركة الشعبية» بوضع أي إمكانيات متاحة لها لدعم ومساندة تطوير العمـل العسكري المشترك.

د. أن تبدأ «القيادة الشرعية» في تجميع المتطوعين بمساعدة أحزاب التجمع السياسية، ووضع الترتيبات لنقلهم جواً وبراً إلى معسكرات التدريب.

هـ. تنشيط الإعلام في التجمع الوطني الديمقراطي، ودراسة إنشاء محطة إذاعية بعيدة المدى في الأراضي المجررة توجه إرسالها إلى داخل الوطن بهدف تعبئة الجماهير لمعارضة نظام الجبهة الإسلامية والإعداد للانتفاضة الشعبية.

ما تم خلال ساعات قلائل من اتفاق جاد وضع بصماته على مسيرة العمل العسكري المعارض لحقبة زمنية قادمة، وقد لخصه بوضوح ما جاء في ختام التقرير الذي كَتَبتُه بعد ذلك الاجتماع إلى مجلس «القيادة الشرعية» وورد فيه ما يلي:

> **«إن النضال المشترك لكل شعب السودان، ودخول الحركة الشعبية لتحرير السودان كعنصر فاعل سياسياً وعسكرياً في التجمع الوطني الديمقراطي، لهو أكبر صمام أمان لبدء مرحلة جديدة في تاريخ السودان، تحفظ وحدته وتماسكه، وتؤدي إلى سلام واستقرار دائم».**

قوات أنا السودان

الخطة.. ومعسكرات الانطلاق

في ٢٨ سبتمبر ١٩٩١ أجاز الاجتماع الدوري لمجلس القيادة في «القيادة الشرعية» خطة بدء بناء «قوات أنا السودان» في معسكرات تُقام بالمناطق المحررة في جنوب الوطن. جاءت تلك الخطة تطويراً للاتفاق الذي تم مع «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بعد «مباحثات أسوكي» في ديسمبر ١٩٩٠، أما التفاصيل الأخرى فقد وافق عليها الدكتور جون قرنق في اجتماعنا معاً في لندن الذي سبقت الإشارة إليه، حيث تم اختيار منطقة شرق الاستوائية لإنشاء المعسكر الأول.

تولى العميد عبدالعزيز خالد ــ مسئول العمليات في «القيادة الشرعية» ــ وضع تفاصيل خطة «قوات أنا السودان»، وقد تمت الموافقة عليها في اجتماع مجلس القيادة الذي أشرنا إليه، على أن تتم عبر مراحل تُراعي انسياب وتوفر المتطوعين، والقدرات المالية المحدودة المتوفرة لتنفيذ تلك الخطة. كانت الملامح العامة للخطة كما يلي:

أ. إن «قوات أنا السودان» ستكون جزء أصيلاً من قوات الشعب المسلحة السودانية لتساهم في الهدف الاستراتيجي لإسقاط النظام الحاكم في السودان.

ب. أن تبدأ الخطة بفتح معسكر التدريب الأول في المنطقة المحررة التي تقع تحت سيطرة «الحركة الشعبية» في شرق الاستوائية.

جـ. المرحلة الأولى تكون بتجميع الكوادر المؤهلة من العسكريين الأعضاء في القيادة الشرعية للتحرك والوصول إلى منطقة المعسكر الأول، وتولي التدريب والإعداد المطلوب للمتطوعين.

د. يُستفاد في المرحلة الأولى من المتطوعين الذين انضموا «للقيادة الشرعية» من طلاب الجامعات في الخارج، والسودانيين في المهجر، لتجنيد أكبر عدد من المتطوعين وإرسالهم لمعسكرات التدريب.

هـ. تعتمد المرحلة الثانية على وصول متطوعين يتم تسريبهم من داخل الوطن إلى مناطق المعسكرات عبر ممرات آمنة، يتم اختيارها بعناية بعد توفير وسائل النقل من مناطق التجميع إلى المعسكرات.

كان قد سبق «للقيادة الشرعية» القيام بزيارة لبعض دول شرق أفريقيا بوفد ترأسه الفريق فتحي في مطلع العام ١٩٩١، تكللت بلقاء مطول مع الرئيس الكيني دانيال آراب موي. حققت تلك الزيارة نتائج إيجابية في إيجاد تفهم سياسي مشترك لقضية السودان، وقبول «القيادة الشرعية» كفصيل سوداني معارض. مما لا شك فيه أن دول شرق أفريقيا تتعاطف بصورة كبيرة مع قضية جنوب السودان، وتتأثر بها سلباً وإيجاباً. لذا فقد كانت تلك الزيارة ــ وما أعقبها من زيارات ــ أثراً كبيراً في تعميق الفهم السياسي لقضية عموم شعب السودان.

في منتصف العام ١٩٩١ قامت «القيادة الشرعية» بفتح مكتباً للتنسيق والاتصال في شرق أفريقيا، ليعمل من العاصمة الكينية نيروبي، وقد أُسنِدَت إدارته للعميد الركن عبدالرحمن الحاج خوجلي. شهدت تلك الفترة تطوير قنوات الاتصال، وبناء علاقات جيدة مع دول شرق أفريقيا، حيث لا بد من الاستفادة منها كقواعد للدخول والتحركات والإمداد.

واجه بدء تنفيذ خطة «قوات أنا السودان» الكثير من المصاعب، وتمثلت أساساً في قصور الموارد المالية للصرف على إعاشة وتجهيز المجموعات المتحركة، وإيجاد الوسائل الملائمة لحركتها ووصولها إلى القواعد المحررة. تم تجميع مجموعة المتطوعين الأولى، وعقدت دورة دراسية لها هدفت إلى إعدادهم سياسياً، وللتعرف على البيئة الجغرافية الجديدة في جنوب السودان. كانت الرسالة الأساسية التي تلقتها تلك المجموعة هي مدى حجم الواجب المكلفة بإنجازه في دعم النضال المشترك لكل شعب السودان، والدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به في بناء جسور الثقة والفهم المشترك، دعماً وصوناً لوحدة الوطن. ضمت مجموعة المتطوعين الأولى، التي تحركت لمعسكر التدريب الأول عدداً من أبناء شرق السودان من «قبائل البجا» وهي مجموعة رائدة وسباقة، وبؤرة ثورية سيكون لها أكبر الأثر مستقبلاً في تطوير وتعميق مفهوم الكفاح المسلح في شرق السودان.. قطعاً، كانت تلك المجموعة الأولى التي انخرطت في طريق الكفاح المسلح طليعة رائدة، تحلت بشجاعة كبيرة، وقدّمت الكثير من التضحيات التي ستسجل في تاريخ نضال الشعب السوداني من أجل الحرية والديمقراطية.

تم تكليف العقيد تاج السر محمد العطا بقيادة «قوات أنا السودان» في جنوب الوطـــن فـــي المرحلة الأولى، وقد أطلق عليها الاسم الرمزي: «**النهر الأخضـــــر**». فـــي ٢٨ أكتوبـــر ١٩٩١ تحركت المجموعة الأولى لتصل إلى قاعدتها النهائية بعد أيام، وقد تكونت من المناضلين الرواد:

- **العقيد تاج السر العطا سورج (قائد القوة).**
- **الملازم أول محمدالفاتح حسن (مدرب ــ تَعلَمْجِي).**
- **الملازم أول إيهاب عزالدين حاج عطية (مدرب).**
- **الملازم أول دفع الله أحمد الشيخ (مدرب).**
- **الملازم أول الصادق عوض السيد (مدرب).**
- **الرقيب سليمان طالب الله نايل.**
- **العريف هشام خضر وداعة الله، (عاد من نيروبي بادعاء المرض).**
- **جندي متطوع سيدي موسى بشير محمد.**
- **جندي متطوع طاهر محمدو محمد طاهر.**
- **جندي متطوع طاهر عيسى آراب على.**
- **جندي متطوع أوشيك موسى عيسى.**
- **جندي متطوع هشام عبدالماجد فضل المولى.**

في ٢٤ فبراير ١٩٩٢، تحركت المجموعة الثانية وانضمت إلى معسكر التدريب الأول فـــي منطقة «أكتوس»، إلى الشرق من مدينة توريت بشرق الاستوائية، وقد ضمت المناضلين:

- **ملازم أبوبكر خضر كمير.**
- **ملازم عبدالحليم أحمد على (شقيق الفريق فتحي أحمد علي)،**
- **ملازم الهادي أحمد**
- **جندي متطوع عبدالقادر رجب.**
- **جندي متطوع صلاح الجاك.**
- **جندي متطوع مصطفى أحمد.**

هكذا بدأت «قوات أنا السودان».. أو «النهر الأخضر».. مهمتها الكبـــيرة والرائـــدة فـــي المناطق المحررة بشرق الاستوائية. لقيت هذه المجموعة استقبالاً حافلاً من قادة ومقاتلي «الحركة الشعبية»، فقد كانوا يمثلون بداية جادة لمرحلة جديدة في توحيد النضال الوطنـــــي لكـــل شـــعب

السودان.. مرحلة تُنبئ ببداية زوال عوامل التشقق وفقدان الثقة التي شابت العلاقة بين المواطن السوداني في جنوب الوطن وأخيه في الشمال.. وكانت وثبة عملاقة في اتجاه تحقيق **«السودان الجديد»**.

الدخول من بوابة الوطن الجنوبية

في أبريل ١٩٩٢، تم تكليفي بزيارة جنوب الوطن للالتقاء بالدكتور جون قرنق في خطوة لتطوير خطة «قوات أنا السودان»، والبحث في مسائل أخرى. كان أن تحركت إلى العاصمة الكينية نيروبي في الثاني من أبريل ١٩٩٢.. وفي صبيحة اليوم التالي رتبنا استئجار طائرة صغيرة للدخول إلى الوطن من بوابته الجنوبية.. في «مطار ويلسون» بنيروبي تعمل العديد من شركات الطيران التجاري، وتوجد عشرات من الطائرات الصغيرة التي تعمل في نقل السياح والسلع التجارية إلى كل مناطق القرن الأفريقي والجنوب الأفريقي. كنا في الطائرة التي تُقِل خمسة أفراد إضافة إلى الطيار: د. منصور خالد، القائد دينج آلور، وثلاثة من قادة «الحركة» الآخرين.. أقلعت بنا الطائرة بعد انبثاق فجر ذلك اليوم بقليل، فالرحلة طويلة، وتستغرق أكثر من ثلاث ساعات، وهنالك احتياج للتزود بالوقود في رحلة العودة.

اتجهنا شمالاً في خطى الأخدود الأفريقي العظيم ولنعبر منطقة **«ناسيلاني»** على الحدود الكينية ــ السودانية.. كانت تترامى أمامنا جبال شرق الاستوائية الشامخة.. وإلى الغرب ترتفع جبال «هضبة الإيماتونج».. شعرتُ بفرحة غامرة تجتاحني وأنا أرى جبال الوطن التي أعرفها جيداً، وذلك بعد سنوات من الغربة في المنافي العديدة.. ها نحن نعود للوطن ولا نحتاج لبوابات الدخول والتأشيرات والجوازات وأختام أجهزة الأمن. في حوالي العاشرة من ذلك الصباح الغامر بالفرح، بدت تلوح في الأفق ملامح مدينة «كبويتا» التي أحفظها عن ظهر قلب.. لقد عملنا في تلك المناطق.. قاسينا وقاتلنا دفاعاً عن وحدة الوطن.. وها نحن نعود اليوم أيضاً دفاعاً عن وحدة الوطن الذي اجتاحته قبائل التتار والأوباش..

وصل دكتور جون قرنق براً من منطقة أخرى في شرق الاستوائية بعد وصولنا بقليل إلى «كبويتا».. بدأ اجتماعنا واستمر طوال اليوم، وتركزت أجندة الاجتماع في تقييم الموقفين السياسي والعسكري.. كانت «الحركة الشعبية» تواجه بداية الانقسام الذي بدأ من فرانكفورت في ألمانيا بترتيبات «ورشاوي» من الجبهة الإسلامية، وأسفر عن انشقاق رياك مشار ولام أكول وآخرين،

وما حدث بعد ذلك من تمزق في أجزاء مؤثرة من «الحركة الشعبية».. تزامن ذلك الانقسام مع تكملة حكومة الجبهة الإسلامية التجهيز لأكبر حملة عسكرية منذ استيلائها على السلطة، حشدت فيها العديد من التشكيلات المقاتلة والعشرات من الدبابات والمدرعات وقطع المدفعية. هدفت تلك الحملة الكبيرة والتي سميت بـ«صيف العبور» إلى الاستفادة من تداعيات انقسام «الحركة الشعبية»، وتحقيق انتصارات إعلامية كبيرة، وتحرير كل المناطق التي تحت سيطرة الحركة وطردها إلى خارج الحدود السودانية.

كان د. جون قرنق ــ كعادته دائماً ــ في قمة معنوياته.. لم يفارقه مرحه المعهود رغم كل الظروف الصعبة التي كانت تحيط به و«بالحركة الشعبية» في تلك الفترة.. أذكر أنه قال: «**إننا نواجه هجوماً واسع النطاق من قوات الحكومة في عدة جبهات.. نواجه قوة من الدروع والمدفعيات لم تستخدم من قبل (٣٦ دبابة و ٣٠ قطعة مدفعية ميدان ثقيلة) لكننا نخوض حرب استنزاف، ولم نُشرِك أي قوة رئيسية حتى الآن . سنعمل على التراجع والاستنزاف لنتمكن من إطالة خطوط إمداد قوات النظام، وتفادي المواجهات في المناطق السهلية في جونقلي.. ثم ننتظر بدء فصل الخريف ودخول هجوم النظام إلى المناطق الوعرة في شرق الاستوائية**».. كانت «الحركة الشعبية» قد تخلت عن استراتيجية الحرب شبه النظامية، وعادت لتطبق أسلوب حرب العصابات الكلاسيكي.. **عندما يهجم العدو تراجع، وعندما يتوقف أضرب.. وتجنب المواجهات الحاسمة إن لم تكن متفوقاً تماماً..**

كان لهجوم صيف العام ١٩٩٢ ــ «صيف العبور» ــ آثاراً سلبية مباشرة على خططنا في بناء «قوات أنا السودان»، فقد هدف التخطيط الأولي إلى بدء مرحلة تسريب المتطوعين للمعسكرات عبر محاور مختلفة، وبوسائل سرية من عدة اتجاهات، لكن مع بدء هجوم قوات النظام في كل المحاور، أصبح كل ذلك التخطيط السابق غير عملي. كنا نُعِد لبدء تسريب متطوعين من المناطق التي في الشمال عبر المحاور التالية:

أ. من جنوب كردفان ــ الدلنج ــ كادوقلي ــ وجنوباً إلى المناطق التي تحت سيطرة «الحركة الشعبية» في جبال النوبة.

ب. عبر بحر العرب في المناطق من بابنوسة إلى المجلد، ثم إلى مناطق بحر الغزال التي تحت سيطرة «الحركة الشعبية».

جـ. جنوباً من نيالا إلى بحر العرب ومناطق راجا ونيام ليل، ثم إلى غرب الاستوائية.

كانت كل تلك المناطق ضمن محاور خطة «**صيف العبور**» في العام ١٩٩٢ التي بدأتها قوات النظام الحاكم في اتجاه المناطق والمدن التي تسيطر عليها «الحركة الشعبية لتحرير السودان».

الجانب الثاني في معوقات بناء «قوات أنا السودان» تمثل في الضعف الكبير في الموارد المالية لتمويل حركة الأفراد، وشراء وسائل النقل، خاصة عربات اللاندكروزر القادرة على التحرك عبر الضاحية.. طوال عامين ظلت «القيادة الشرعية» تبحث عن المساعدات والتمويل.. ذهبت إلى كل مكان محتمل من الخليج العربي شرقاً وحتى مياه المحيط الأطلسي غرباً في المغرب الأفريقي، ولم تجد المأمول.. لم نكن نملك إلا أن نضحك بسخرية ونحن نستمع إلى أجهزة إعلام حكومة الجبهة الإسلامية وهي تتحدث عن الملايين من الدولارات والأسلحة المتدفقة على المعارضة السودانية من أمريكا وأوروبا.. وبلاد «الواق واق»..

جاء هجوم قوات الحكومة في صيف ١٩٩٢ مباشراً في تأثيره على كل خطط بناء «قوات أنا السودان».. بنفس القدر بدأ الانقسام في «الحركة الشعبية» يأخذ منحى جديداً حينما تمرد القائد وليم نون على سلطة الحركة، وبدأ في اتخاذ موقف عدائي واضح.. لم يعد ممكناً الاستمرار في دفع أي متطوعين جدد إلى معسكر التدريب في منطقة «أكتوس» حتى يتم انجلاء الموقف، وبقي العقيد تاج السر العطا قائد قوة «النهر الأخضر» في انتظار وصول بقية المجموعات، إلا أن ضباب الحرب وعدم اليقين كان قد غلّف كل سماء شرق الاستوائية.. وها هي قوات الحكومة عند مشارف توريت.. كان عليه أن ينتظر المجهول.. حتى ينجلي الموقف وتتضح الرؤيا.

النهر الأخضر في قبضة الثعلب

تعذرت جهود إرسال المزيد من المتطوعين إلى معسكرات شرق الاستوائية بعد بدء حملة صيف ١٩٩٢ «صيف العبور» التي شنتها قوات حكومة الخرطوم على كل المحاور، وفي معظم المناطق بجنوب السودان. كان هنالك عدداً من المتطوعين في عواصم مختلفة ينتظرون التحرك والانضمام للمعسكرات، إلا أن «الحركة الشعبية» أفادت بصعوبة التحركات نسبة للهجوم الكبير الذي تشنه قوات الحكومة. من جهة أخرى، جاء انقسام «الحركة الشعبية» خاتمة لكل المحاولات لاستمرار تدريب المتطوعين في معسكرات شرق الاستوائية.. ولاحت نُذُر بداية صراع مسلح طويل داخل صفوف «الحركة».

لم يكن انقسام «الحركة الشعبية لتحرير السودان» في سبتمبر ١٩٩٢ بالأمر الهيّن، فقد شاركت فيه قيادات كبيرة ومؤثرة، سواء من ناحية المناصب أو المسئوليات أو المساندة القبلية، وقد شمل عدداً من القادة الأساسيين، ونورد فيما يلي أسماءهم ومواقع تأثيرهم:

- الدكتور رياك مشار، الرجل الثاني في «الحركة»، وله تأثير كبير وسط قبائل «النوير» خاصة في منطقة نهر السوباط.
- الدكتور لام أكول، وهو قائد وسياسي مميز، له تأثير كبير على قبائل «الشلك».
- السيد جوزيف أدوهو، وهو سياسي محنك يناضل في جنوب السودان منذ العام ١٩٥٧، وله تأثير واضح على قبائل «اللاتوكا» في شرق الاستوائية.
- القائد وليم نون، وهو من المؤسسين للحركة ورئيس أركان «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، كما أنه قائد ومقاتل متميز له تأثير كبير على قبائل «النوير» في مناطق جنوب السوباط.
- القائد كاربينو كوانين بول، وهو من المؤسسين لـ«الحركة الشعبية لتحرير السودان»، وله تأثير كبير على قبائل الدينكا في بحر الغزال ـ «دينكا قوقريال».
- القائد أروك طون أروك، وهو ضابط سابق في القوات المسلحة السودانية، عضو مجلس شعب سابق وسياسي- عسكري مميز، ومن المؤسسين للحركة.
- القائد قوردون كونق قائد «أنيانيا ٢» التي انضمت إلى صفوف «الحركة الشعبية»، وغيرت ولاءاتها عدة مرات، وهو من مناطق النوير المؤثرة في حوض السوباط ومنطقة الناصر وأكوبو.

استطاع القائد وليم نون بمساعدة جوزيف أدوهو تنظيم قوات متمردة على «الحركة الشعبية»، وبدأت قواتهما في مهاجمة قواعدها في شرق الاستوائية، وبذا أصبح معسكر «القيادة الشرعية» في منطقة «أكتوس» عرضة للوقوع في دائرة المعارك. كان من الممكن اتخاذ «القيادة الشرعية» بالاتفاق مع «الحركة الشعبية» قرار إجلاء العناصر التابعة لها من دائرة الخطر، لكن لم يتم ذلك لعدم وجود معلومات دقيقة عن الموقف، وبالتالي ضَعُفَ التقييم اللازم لسرعة اتخاذ القرار.

هاجم القائد وليم نون حامية «أكتوس» التي تسيطر عليها قوات «الحركة الشعبية» في فجر الأول من ديسمبر ١٩٩٢، واجتاح الحامية بما فيها قوات «أنا السودان» الموجودة في المنطقة، وقد تشتتت القوة حيث أُسِرَ البعض، وفُقِد آخرون. كان لدى «القيادة الشرعية» في معسكر

التدريب الأول بالمنطقة عدد ثمانية عشر ضابط ومتطوع، تمكن ستة منهم فقط من الانسحاب مع قوات «الحركة الشعبية»، وفُقِد الاثني عشر الباقون، ولم يُعرَف مصيرهم، ولنبدأ فيما بعد مهمة اتسمت بكثير من الجهد لإنقاذهم وإعادتهم إلى قواعد آمنة.

جاءت المعلومات الأولية عن الموقف في منتصف شهر ديسمبر ١٩٩٢، حيث تأكد إن المجموعة المفقودة مع قوات وليم نون، وقد قام بترك قائد المجموعة ــ العقيد تاج السر العطا ــ الذي كان يُعالج من مرض شديد في ذلك الوقت بإحدى الكنائس في منطقة «أكتوس»، وسلمه للقس جون بيرتس الذي نقله لاحقاً إلى مستشفى كاثوليكي في مدينة «كتقدم» الأوغندية قرب الحدود. أما بقية المجموعة فقد تحركت شمالاً مع وليم نون الذي كانت تلاحقه قوات «الحركة الشعبية». في الثامن من يناير ١٩٩٣ استطاعت قوات «الحركة الشعبية» تدمير قوة وليم نون في منطقة «لافون» شمالي مدينة توريت، وأعادت ثمانية من المفقودين من قوة «أنا السودان». تم تجميع جزء من قوة «أنا السودان» في منطقة «ناروس» عند الحدود السودانية الكينية، واكتمل تأمينهم، وتبقى عشرة مفقودين من ضمنهم العقيد تاج السر العطا الذي عُثِر عليه فيما بعد في مستشفى «كتقدم» بأوغندا.

خلال العمليات التي وقعت بين «الحركة الشعبية» وقوات وليم نون في منطقة «أكتوس»، لم يشارك أفراد قوة «أنا السودان» في تلك المعارك، وأستشهد واحد فقط من كل المجموعة، هو المتطوع «عبدالقادر رجب» الذي ضل طريقه يوم ٩ ديسمبر ١٩٩٢. تأكد استشهاد المتطوع عبدالقادر رجب حينما أطلقت مجموعة من مليشيات تابعة للمنشقين عن الحركة النار في منطقة جنوبي «أكتوس»، فخرجت وحدات تابعة للحركة الشعبية لتفتيش تلك المناطق، وتم العثور على جثة الشهيد في ٧ يناير ١٩٩٣، ودفن في منطقة أكتوس بشرق الاستوائية.

هروب عنصرين إلى أمن النظام الحاكم

في ١٢ مارس ١٩٩٣ تمكن العميد عبدالعزيز خالد ــ الموفد من قِبَل «القيادة الشرعية» ــ من تجميع عناصر قوة «أنا السودان» في شرق الاستوائية التي تم العثور عليها وترحيلهم إلى بلدة «ناروس» على الحدود السودانية الكينية. كان هنالك خمسة مفقودين بعد تأكد استشهاد المفقود السادس، كما أن هنالك عنصرين تأكد وجودهما مع القائد وليم نون، الذي اتجه بهم شمالاً. أما المفقود الأخير، وهو الرقيب سليمان طالب، فقد كان يعالج من مرض التيفويد في مستشفى

حدودي عندما بدأت عمليات وليم نون المضادة لـ«الحركة الشعبية». جاءت معلومات من مصادر عديدة تؤكد اختفاءه من ذلك المستشفى، وتأكد لاحقاً دخوله إلى الأراضي الأوغندية وطلبه حق اللجوء السياسي. بعد دخوله لأوغندا، تمكن بصورة أو أخرى من الوصول إلى السفارة السودانية، التي عملت على نقله سراً إلى الخرطوم، لتبدأ بعد ذلك سلطات نظام الجبهة الإسلامية استغلاله في إطلاق حملة إعلامية كبيرة ضد المعارضة السودانية، وتوجيه اتهامات لا سند لها للحكومة المصرية في دعم ورعاية قوات المعارضة.

في الثاني والعشرين من أبريل ١٩٩٣ أعلنت سلطة الجبهة الإسلامية في الخرطوم أن الفريق عمر حسن أحمد البشير أصدر قراراً يقضي بالعفو السياسي الشامل عن ضابطين سابقين انضما إلى المعارضة العسكرية السودانية التي يتزعمها القائد العام السابق للجيش الفريق فتحي أحمد علي، وأقر الضابطان بالعمل ضمن «الجيش الشعبي لتحرير السودان» الذي يتزعمه العقيد جون قرنق.[١]

قامت الأجهزة الإعلامية بتغطية واسعة لما اعترف به العنصران[٢] اللذان استسلما للنظام.. تحدث الرقيب سليمان طالب الله في التليفزيون السوداني يوم ٢٢ أبريل ١٩٩٣، وأدلى بمعلومات كثيرة، فيها جوانب حقيقية وأخرى اختلقت بواسطة أمن الجبهة الإسلامية لإحراج الحكومة المصرية، وكان أبرز ما قاله المذكور من معلومات:

- أنه انضم إلى «القيادة الشرعية» إثر توصية من الفريق عبدالرحمن سعيد ـ الرجل الثاني في المعارضة العسكرية السودانية ـ عقب وصوله إلى القاهرة آتياً من الخرطوم.
- أنه أقام مع مجموعة من المتطوعين الجدد إلى «القيادة الشرعية» في شقة سكنية في القاهرة تابعة للقيادة المذكورة، وبعد مضي ثمانية أيام، وتحديداً في ٢٤ أكتوبر ١٩٩١، نُقِل مع مجموعة تزعمها العقيد تاج السر محمد العطا ضمت ١٢ شخصاً، منهم الملازم محمد الفاتح، والملازم إيهاب عزالدين، والملازم الصادق مصطفى، والملازم دفع الله أحمد البشير، والملازم أوشيك موسى، والملازم عثمان ميرغني، والملازم طارق محمود، والملازم هشام عبدالماجد، إلى نيروبي في كينيا، حيث استقبلهم في المطار العقيد عبدالرحمن خوجلي وعضو حزب الأمة نجيب الخير.

---

[١] صحيفة «الحياة» اللندنية الصادرة بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٩٣.

[٢] العنصر الثاني كان هو العريف هشام خضر الذي عاد من نيروبي إلى القاهرة للعلاج وسلم نفسه للسفارة السودانية في القاهرة، وتم ترحيله إلى الخرطوم.

- جرى تنويرهم للمرة الأولى حول طبيعة مهمتهم التي تتمثل في القتال إلى جانب «الجيش الشعبي لتحرير السودان» لتأكيد قوميته، إضافة إلى التدريب على حرب المدن، وأعمال التفجيرات، واغتيال الشخصيات المهمة، وزراعة الألغام بغرض استخدامها في زعزعة النظام السوداني.
- استمر الرقيب طالب الله في إفاداته الكثيرة ومنها: «لقد نُقِلنا من ناروس على الحدود الكينية إلى قرية صغيرة قُرب مدينة كبويتا، واستقبلنا هناك الملازم خالد جادين، وهو من الشماليين ومن أبناء حي العباسية بأمدرمان».. وأضاف: «**التقى قائد المجموعة العقيد تاج السر العطا مع العقيد قرنق، واتفقا على خطة التدريب، ووجدنا هناك مجموعة من المجندين من عناصر حزب الأمة، وخلال تدريبنا انضمت إلينا مجموعة أخرى من المنضوين الجدد ضمت خمسة أشخاص، منهم الملازم أول عبدالحليم أحمد على، مصطفى عبدالرحمن، صلاح محمد الجاك وعبدالقادر جمعة، وهؤلاء الأخيرين من خريجي الجامعات المصرية**».. وأضاف أخيراً بعد سيل من المعلومات غير الدقيقة: «**كنتُ ضمن ثلاثة فقط نجوا من هجوم شنه وليم نون على معسكرات قوات قرنق**».

النهر الأخضر . . التقييم الأخير

بحلول شهر أبريل ١٩٩٢ سحبت القيادة الشرعية مجموعة «النهر الأخضر» من شرق الاستوائية وتوقفت تلك التجربة النضالية الثورية الفريدة لعوامل عدة. كان العامل الأول، والأكثر أسبقية هو تدهور الموقف في شرق الاستوائية نتيجة لهجوم «صيف العبور» الذي شنته القوات الحكومية، والانقسام في صفوف الحركة الشعبية الذي قاد إلى اندلاع معارك بين الحركة الأم والمنشقين عنها. أما العامل الثاني والأكثر أهمية، فهو ضعف القدرات المالية للقيادة الشرعية التي تعذر معها فتح معسكرات جديدة، وتمويل تكلفة نقل المتطوعين عن طريق الجو من دول عديدة، بعد أن قُفلتْ الممرات البرية من الشمال.

كانت مجموعة «**النهر الأخضر**» طليعة ثورية خرج معظم أفرادها من صلب المؤسسة العسكرية السودانية بفهم ورؤى متقدمة تجاه أبعاد المعضلة السودانية التي عقدتها ممارسات نظام الجبهة الإسلامية القومية بإعلانها حربا جهادية دينية ضد أبناء الوطن الواحد. تميزت تلك الطليعة بالتصميم وقوة الإرادة، وبالشجاعة والتضحية حينما التحمت بمقاتلي الحركة الشعبية لتحرير

السودان، وأعادت بناء جسور الثقة المفقودة، وخلقت علاقات قاعدية سيكون لـــها الكثـير مـن المردود الإيجابي في تمتين الخط القومي الوحدوي داخل الحركة.

كانت تلك المجموعة صغيرة في حجمها، ولكن.. التجربة الثورية الكوبية لازالت ماثلة فـي الأذهان، حينما تحصن ثلاثة عشر مقاتلاً في جبال «**سيرا مـادي‍را**» واسـتطاعوا بقـوة الإرادة والتصميم بناء قلب الحركة الثورية وتحقيق الانتصار.. لقد أكسبت تلك التجربة مقـاتلي «النـهر الأخضر» الكثير من الخبرات النضالية الثورية، فكانوا القوة الدافعة وراء قرار الخـروج مـن القيادة الشرعية حينما تقطعت بها السبل، واتخاذ القرار ببناء حركة ثورية جديدة.. وكانوا أيضـاً النواة التي شكلت البداية الأولى لـ «**قوات التحالف السودانية**» مستقبلاً.

الفصل الثاني عشر

القيادة الشرعية.. العمليات النوعية

العمليات السرية

المساندة والدعم . .

دار جدل كبير داخل «القيادة الشرعية» حول جدوى انتهاج أسلوب العمليات السرية لزعزعة نظام الجبهة الإسلامية في داخل الوطن.. هنالك الرأي القائل بأن الجبهة الإسلامية الحاكمة في السودان قد تجاوزت كل الخطوط الحمراء التي طالما التزم بها السودانيون في الصراع السياسي، فالجبهة الإسلامية هي أول من أدخل لغة العنف في مسرح الصراع.. وكانوا هم أيضاً الذين أدخلوا «قنابل المولوتوف» و«أسياخ الحديد» و«السكاكين» إلى حلبات الصراع الفكري الطلابي في منتصف السبعينات.. وكانوا هم الذين استفادوا من فرص التدريب السري على الأسلحة والمتفجرات، وأساليب التجسس والأمن التي أتاحتها لهم المنظمات الإسلامية المتطرفة في أفغانستان وإيران وسهل البقاع في لبنان.. في خضم الصراع الديمقراطي في العام ١٩٨٩، لم تتورع كوادر الجبهة الإسلامية من إطلاق النار على منزل السيد محمد عثمان الميرغني زعيم «طائفة الختمية» بعد توقيعه في نوفمبر ١٩٨٨ لاتفاقية السلام مع «الحركة الشعبية لتحرير السودان».. وبنفس الأسلوب أطلقت كوادر الجبهة الإسلامية النار على منزل الفريق أول عبدالماجد حامد خليل وزير الدفاع آنذاك بعد مجاهرته الشجاعة بضرورة الوصول إلى تسوية سلمية للحرب الأهلية في جنوب الوطن.

عقب استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة في انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، لم تعُد هنالك أي خطوط حمراء، ودخل العنف من أوسع أبوابه إلى ساحة الصراع السياسي في السودان. فلأول مرة في تاريخ السودان السياسي الطويل تدخل أساليب التعذيب حتى الموت، والإعدامات والاغتيالات عند حواجز الطرق وفي الجامعات.. طبقت الجبهة الإسلامية أقصى أنواع العنف وامتهان حقوق البشر، ولذا تعالت الأصوات في كل مكان مطالبة بالثأر والقصاص والمعاملة بالمثل، ولم تكن «القيادة الشرعية» بعيدة عن ذلك الخيار.

أما الرأي الآخر الذي تداولته «القيادة الشرعية»، فقد كان هو عدم الانجراف ومجاراة الجبهة الإسلامية في العنف السياسي. كان ذلك الرأي يتخوف من نقل العمليات إلى المدن واستهداف كوادر النظام والمنشآت ، لأن في ذلك تصعيد لا عودة منه، وأن العنف لا يمكن

السيطرة عليه، وسيقود السودان إلى الدخول في نفق مظلم. هذا الرأي تتبناه أيضاً بعض دول الجوار التي تتخوف من انفلات الصراع، ودخول السودان في حرب أهلية شاملة يصعب السيطرة عليها، ولقد كان لموقفها الكثير من التأثير على مجريات الأمور.

بلا شك أن المعارضة السودانية المسلحة قد وُلِدَت في مطلع التسعينات، وهي فترة انتقالية كبيرة يشهدها العالم لأول مرة.. انهارت «الكتلة السوفيتية» في تلك الفترة، وتوقفت الحرب الباردة، وأصبحت كل الدول والحكومات اليسارية والأنظمة الثورية في مهب الريح.. كان الصراع السياسي في أي مكان خلال حقبة الاستقطاب بين الكتلتين الشرقية والغربية محكوم بمصالح الطرفين، وبموقع القوى السياسية المطالبة بالمساندة والدعم في خارطة الانتماء الأيديولوجي، أو في الحد الأدنى موقعها من اليمين أو اليسار.

في العام ١٩٩٠ بدأنا في «القيادة الشرعية» تكثيف عملنا الدبلوماسي، وإجراء الاتصالات مع معظم الأطراف التي تهتم بالشأن السوداني. كان الهدف هو شرح القضية السودانية، وتوضيح حجم المخاطر التي يمكن أن يشكلها المد الأصولي المتطرف في السودان على الأمن والسلام إقليمياً وعالمياً. كانت هناك الكثير من الدول في المنطقة الإقليمية التي أصبحت تعاني من ظاهرة «**الإسلام السياسي**»، كما أن هناك أيضاً دول أخرى على نطاق العالم تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتتخوف من الأنظمة الشمولية المتطرفة، وترغب في مساندة القضايا العادلة.

شملت اتصالاتنا السياسية والدبلوماسية معظم دول الجوار، وامتدت أيضاً لتشمل دول الشمال الأفريقي المتأثرة بإفرازات سيطرة الجبهة الإسلامية على مقاليد السلطة في السودان «تونس، الجزائر، المغرب».. هنالك أيضاً دول لم تتخلى عن الاشتراكية والالتزام الثوري في مساندة حركات التحرر، كما أن هنالك الأحزاب الديمقراطية المساندة للديمقراطية والسلام.. باختصار لم ندخر جهداً في إجراء تلك الاتصالات لشرح أبعاد قضية السودان، وطلب المساندة السياسية والدعم.. كانت تلك الجهود تجد الإصغاء والتفهم، وقد تتطور إلى شجب ومقاطعة وعزل لحكومة النظام في السودان، لكن كان العائد «صفراً» في مسألة الدعم اللوجستي والمساندة المباشرة بالأسلحة أو المعدات.. لقد حاولنا عبر عشر سنوات من النضال ضد نظام الجبهة الإسلامية الوصول إلى الأسباب الحقيقية لإخفاق المعارضة السودانية في استقطاب هذا الدعم الذي يمكن أن يغير من موازين القوى في الصراع الدائر في السودان، ورغم أنني أكتب الآن عن بداية حقبة التسعينات، فإن الأمر المدهش أن معظم تلك الأسباب ظلت قائمة حتى نهاية القرن.. ويمكن أن أوجزها في التالي:

أ. العالم في مرحلة انتقالية بين فترة الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي بين الكتلتين السوفيتية والغربية. انكشفت الأنظمة الثورية المساندة لحركات التحرر والتغيير نحو الاشتراكية والديمقراطية، ودخلت تلك الدول والأنظمة إلى مرحلة جديدة من إعادة التقييم والدفاع عن الوجود، وبالتالي تدنت الاهتمامات بالشأن الخارجي.

ب. بداية هيمنة القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية، والتي بدأت في سياسات إطفاء بؤر الصراع في كل مناطق النزاعات في العالم، ومحاولات الوصول إلى حلول مقبولة لهم عبر سياسات تعتمد على الحصار والعزل والتسويات القسرية. ساعد في انتشار ذلك المفهوم التجارب المريرة التي أفرزت المعاناة الإنسانية الطاحنة التي عايشها العالم في أفغانستان والبلقان وأفريقيا، بدء من الشمال في الجزائر، مروراً بالسودان والصومال ورواندا وحتى الجنوب الأفريقي. صارت أي مساندة بحساب، ولم تعد أي دولة كبرى أو متوسطة قادرة على تحمل تبعات مساندة شاملة لأي طرف يخوض صراعاً داخلياً أو إقليمياً.

جـ. بكل ما حمله «التجمع الوطني الديمقراطي» من برامج واعدة لغرس الديمقراطية والسلام والاستقرار في أكبر قطر أفريقي، إلا أنه أخفق كثيراً في غرس الاطمئنان والثقة في قدراته كوعاء سياسي متماسك، له قيادة موحدة تعمل وفق استراتيجيات منسقة ومتفق عليها تماماً.

د. هناك الموقف العربي الذي يتجاذب القضية السودانية بدون فهم حقيقي لأبعادها، وبإغفال كامل للمكون الأفريقي الكبير في المسألة السودانية. أضف إلى ذلك أن معظم الدول العربية، خاصة في منطقة الخليج العربي، لا تتفهم العمل السياسي المعارض وتنأى بنفسها عن الانغماس في أي نزاعات داخلية.

هـ. وأخيراً هناك الموقف المصري المؤثر على القضية السودانية بصورة مباشرة.. فلازالت مصر تشكل المرجعية الأولى في القضية السودانية، وتلجأ لرأيها العديد من الدول العربية، وبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في أي مسألة خاصة بالسودان. تؤمن مصر تماماً بأسبقية الحفاظ على وحدة السودان، وبالتالي حتمية ألا تخرج أي نزاعات سياسية في السودان عن السيطرة. لقد قدمت مصر الكثير من الدعم والمساندة السياسية لـ«التجمع الوطني الديمقراطي» خلال فترة النضال لإسقاط نظام حكم الجبهة الإسلامية حينما التقت مصالحها في وقف انتشار المد الأصولي المتطرف في السودان، ولما

يشكله ذلك من تأثير مباشر على أمنها القومي. لكن، كان هناك دائماً تخوفها من انفلات الصراع السياسي في السودان إلى صراع مسلح واسع النطاق، تكون له إفرازات مباشرة على أمن واستقرار وادي النيل، وعلى وحدة وتماسك السودان.

نحو حرب المدن ..

أثمرت اتصالاتنا المستمرة على فتح نافذة صغيرة في نوفمبر من العام ١٩٩١ حينما وافق أحد الأحزاب الديمقراطية على مد يد العون. كان لذلك الحزب خبرة مكتسبة في حرب المدن والعمليات الخاصة، وقد وافقوا على تدريب عدد محدود من كوادر «القيادة الشرعية» للمستوى الذي يمكنهم من تدريب كوادر أخرى. لم تجد تلك المبادرة الحماس والتأييد الكافيين من الفريق فتحي أحمد على الذي لم يكن يحبذ العمل الثوري العنيف، ويفضل النمط التقليدي في المقاومة عبر العمل السري داخل القوات المسلحة. أما العميد الهادي بشرى ــ الذي أصبح الساعد الأيمن للفريق فتحي بحكم وجودهما الجغرافي في مدينة واحدة ــ فقد كان رافضاً لتلك الأفكار لأسباب عديدة، كان أهمها خروج السيطرة الأمنية في «القيادة الشرعية» من بين يديه لغيابه عن مراحل التخطيط التي سبقت الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار. عقب جلسات من الحوار والتفاكر في «القيادة الشرعية»، تغلب الخيار الثوري، وبدأت المفاهيم تتغير وتتفق على ضرورة بدء مرحلة جديدة تهدف إلى تنفيذ عمليات سرية ضد أهداف خاصة بالجبهة الإسلامية، ولزعزعة أمن واستقرار النظام.

تم إرسال مجموعة العمليات الخاصة للتدريب في ٣٠ يناير ١٩٩٢، وكانت تتكون من كوادر لديهم الوعي السياسي والتأهيل العلمي لاستيعاب المنهج التدريبي. استغرق تدريب المجموعة الأولى فترة شهر، عادوا بعدها لنقل خبراتهم الجديدة لكوادر أخرى. أما المجموعة الثانية فقد أرسلت خلال شهر مارس ١٩٩٢ لتعود بعد فترة التدريب. وأخيراً صار «للقيادة الشرعية» مجموعة عمليات خاصة مدربة وجاهزة لأي واجبات قتالية.

عملية كُوبري الأشراف

في تلك المرحلة ــ مطلع العام ١٩٩٢ ــ استطاعت «القيادة الشرعية» بناء خلايا شُعَبِيَّة في مدينة بورتسودان في الإقليم الشرقي، كان معظم أعضاءها من أبناء قبائل البجا.. كانت أولى إسهامات تلك الخلايا التي تعمل في مجالات الاستقطاب والتجنيد والمعلومات هي إرسال خمسة من المتطوعين للتدريب في المعسكر الأول «للقيادة الشرعية» في شرق الاستوائية.. في تلك الفترة أرسلت تلك الخلايا تقريراً بتجهيزها لوحدة عمليات خاصة، وطلبوا التصديق للقيام بالعملية الأولى التي ستهدف إلى إعلان بدء الكفاح المسلح ضد سلطة نظام الجبهة الإسلامية.. ذلك التطور الذي كان يترقبه الجميع باهتمام بالغ.

بحلول منتصف العام ١٩٩٢، كانت خلايا العمل السري في منطقة بورتسودان قد وصلت إلى درجة جيدة من التنظيم والقدرة على الرصد وجمع المعلومات، في منطقة تميزت بأن قوات أمن الجبهة قد حولتها إلى ثكنة عسكرية كبيرة لتأمين ميناء بورتسودان الاستراتيجي. قررت قيادة تلك المجموعة القيام بعملية عسكرية نوعية تهدف إلى قطع طرق إمداد الجبهة الإسلامية، وزعزعة أمن واستقرار النظام وكشف قبضته الهشة في تأمين المنطقة. كان قرار «القيادة الشرعية» ترك حرية العمل والتصرف لتلك المجموعة بحكم معرفتهم التامة بطبيعة المنطقة، وقدرتهم على تحديد الهدف المطلوب للتعامل معه. جاء تقرير تلك المجموعة ليفيد أنهم قد تحصلوا على كمية من المتفجرات من محاجر التعدين في منطقة جبيت، وأنهم سيقومون باستخدامها لتدمير هدف مؤثر، وأن لديهم كوادر لها خبرة مكتسبة في استخدام المتفجرات من خلال فترات عمل سابقة في محاجر التعدين. الطلب الوحيد الذي قدمته المجموعة كان شراء عربة لاندكروزر «بِكَبْ» لتساعد القوة في الانسحاب من منطقة الهدف بعد تنفيذ العملية.. تم حل معضلة شراء العربة بإرسال مبلغ متواضع إلى بورتسودان ثم كسلا التي تم شراء العربة منها.

تم نقاش النتائج والتداعيات التي يمكن أن تنجم عن إجراء عملية في ذلك التوقيت. كانت سلطة النظام في قمة جبروتها وطغيانها بعد فشل عملية «أنا السودان»، وقد ساد الساحة السياسية السودانية جمود كبير، عدا أخبار المعارك الكبيرة الجارية في المناطق الجنوبية فيما سُمِّي وقتها بـ«حملة صيف ٩٢»، أو «صيف العبور». احتوى التقرير الذي أرسلته مجموعات العمل السري في منطقة بورتسودان على الكثير من المعلومات المفصلة الهامة، ونورد فيما يلي أهم النقاط التي جاءت به:

أ. تم تحديد هدف العملية وهو «**كُوبري ــ جسر ــ الأشراف**» على طريق الخرطــوم ــ بورتسودان. يقع الكوبري على مسافة ١١٥ كيلومتراً جنوب مدينـــة بورتســودان، وعلـــى مسافة خمسة كيلومترات من حامية جَبيت.. طول الكوبري حوالي المائة متر، وهـــو فـــي منطقة جبلية وعرة يبلغ ارتفاعها ثمانية آلاف قدم فوق سطح البحر، في المنطقة المعروفـــة باسم «**العقبـــة**». إن نسف ذلك الكوبري في تلك المنطقة المرتفعـــة ســيصعب إصلاحــه، وبالتالي سيغلق ذلك التفجير طريق بورتسودان ــ الخرطوم لفترة، تتوقف خلالـــها حركـــة السير على الطريق، وتؤثر على حركة الصادرات والواردات، ويكون مردود ذلك واضـــح في الخرطوم، وستصل المعلومات إلى جماهير الشعب التي أضناها النظام بالقهر والتسلط.

ب. أن مجموعة بورتسودان ستعلن عن العملية باسم «حركة المقاومة الوطنية السودانية»، وأن العملية سيطلق عليها اسم «الشهيد لواء طيار محمد عثمان حامد كرار» تخليداً لشجاعته في مقاومة نظام الجبهة الإسلامية، ولما قام به من خدمات جليلة لأهل منطقة البحر الأحمـر عندما كان حاكماً لها، وأخيراً لأنه أول شهيد من أبناء المنطقة في مقاومـــة حكـــم الجبهـــة الإسلامية.

جـــ. تحددت الساعة الخامسة من فجر يوم الثلاثاء الموافـــق ١٤ يوليـــو ١٩٩٢ لتنفيـــذ العملية، وترى قيادة المجموعة أن يتم الإعلان عنها بعد ثمان ساعات حتى تتمكن المجموعة من الانسحاب إلى قاعدة آمنة.

لم يكن لدى «القيادة الشرعية» ما تفعله سوى انتظار يوم الثلاثاء ١٤ يوليو ١٩٩٢، فكـــل الأمر كان بيد تلك المجموعة الشجاعة في بورتسودان، التي قررت وخططت وستقوم بالتنفيذ.. لم يكن هنالك غير الانتظار الممل حتى يحين الوقت، ثم إرسال بيان إعلان العملية بعد ذلـــك عـــبر أجهزة الفاكس إلى وكالات الأنباء.. كانت سحابة من القلق عالقة في أذهان الجميع، ليس خوفـــاً على القائمين بالعملية، إنما إدراكاً لمدى صعوبة نسف الجسور الكبيرة التي تحتاج إلـــى تقنيـــات ومواد عسكرية لا تتوفر لتلك المجموعة. إن نسف الجسور الكبيرة يحتاج إلـــى تطبيقـــات فنيـــة متقدمة، تهدف إلى إحداث تفجير يقطع أجزاء التحميل الأساسية في الجسر، وبمعنـــــى آخـــر أن توضع المتفجرات في أماكن محددة تؤدي لإحداث التأثير المطلوب.

جاءت أخبار عدم نجاح عملية «كوبري الأشراف» بعد أربع وعشرين ساعة مـــن الزمـــن الذي سبق تحديده عبر اتصال هاتفي من جدة.. حدث تدمير جزئي للكوبري، ولكن جاءت الكارثة

من فقد عنصرين كانا يقومان بوضع المتفجرات عندما حدث التفجير.. كانت المعلومات مقتضبة، وتفيد أن قوات وأجهزة النظام بدأت في عملية تعقب واسعة، في محاولة لإلقاء القبض على الذين كانوا في منطقة الجسر، خاصة وأن عربة خضراء اللون من طراز تويوتا لاندكروزر كانت في موقع الحادث، وقد شاهدها بعض الرعاة وهي تغادر المنطقة.

كان بيان «عملية الشهيد اللواء كرار» قد تم إعداده منذ فترة، ولم يكن هناك غير دفعه لوكالات الأنباء بعد كتابة إضافات قليلة عن الشهداء.. شهداء عملية «جسر الأشراف».. وللتوثيق، وحفظاً للسيرة العطرة لهؤلاء الرواد الشهداء، نورد فيما يلي نص ذلك البيان كاملاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من المقاومة السودانية

بهذا تُعلن المقاومة السودانية أنه في فجر الثلاثاء الموافق ١٤ من يوليو ١٩٩٢ قد نفذت عملية «الشهيد اللواء طيار محمد عثمان حامد كرار» داخل السودان. وقد تمت مهاجمة كوبري الأشراف على الطريق السريع على بعد ١١٥ كلم من بورتسودان وعند مدخل منطقة العقبه. واستشهد في العملية الشهيدين عبدالعزيز موسى وإدريس أبو علي وانسحبت بقية المجموعة إلى قاعدتها بسلام.

هذه العملية هي الشرارة الأولى في مسيرة الكفاح المسلح لإسقاط النظام الدكتاتوري الغاشم في السودان، ولاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء السودان الموحد.

تؤكد المقاومة الوطنية السودانية التي نفذت عملية الشهيد كرار للشعب السوداني البطل ولأصدقاء السودان في كل مكان أن العنف هو اللغة الوحيدة التي يتفهمها ويتباناها نظام حكم الجبهة الفاشي في الخرطوم، ولا بد من قبول كل التضحيات والتي بدونها لن يتحقق الهدف من إعادة بناء السودان الديمقراطي الموحد.

في هذا المنعطف الحاسم من تاريخ أمتنا، نشيد بالتضحية والمقاومة التي يقودها شعب السودان البطل، ونهيب بكل قطاعاته الانضمام فوراً إلى سيرة الكفاح المسلح .. حملاً للسلاح.. دعماً معنوياً ومادياً .. وبذل كل القدرات.

عاشت ذكرى شهداء الوطن الأبرار

عاش السودان الموحد

عاشت الديمقراطية وحقوق الإنسان السوداني

يوليو ١٩٩٢ المقاومة الوطنية السودانية

تكتم نظام الجبهة الإسلامية أول الأمر على ما حدث في «كوبري الأشراف»، إلا أن المعلومات التي توفرت «للقيادة الشرعية» آنذاك أفادت بمدى الانزعاج والارتباك الذين أصابا أجهزة السلطة عقب وقوع التفجير. صدر أول تصريح من مسئول حكومي في يوم ٢٢ يوليو ١٩٩٢ حينما أوردت صحيفة «الشرق الأوسط» التي تصدر في لندن نقلاً عن مراسلها الأستاذ محمد عبدالسيد ما يلي: «**كشف مصدر أمني سوداني أن محاولة لتفجير كوبري جبيت على طريق بورتسودان ــ الخرطوم قد جرت ليلة الاثنين/الثلاثاء قبل الماضية، وأن شخصين قُتلا خلال محاولتهما زرع المتفجرات**»[1].. ونقلت أجهزة الإعلام الرسمية في الخرطوم عن المصدر الأمني قوله: «**إن رجلين قاما بزرع عبوات ناسفة في إحدى قواعد الكوبري الذي يبعد عشرة كيلومترات عن مدينة سنكات باتجاه منطقة العقبه**».. وألمح المصدر الأمني السوداني أن «التجمع الوطني الديمقراطي» المعارض ربما يكون وراء الانفجار، قائلاً: «**إن أمين مكي مدني أحد قيادات التجمع والمقيم في القاهرة كان قد صرح لهيئة الإذاعة البريطانية أخيراً أنهم قرروا القيام بعمليات تفجير للمنشآت والمواقع المهمة داخل السودان**».. كذلك أشار المصدر إلى أن الرجلين الذين قُتلا في الانفجار، وأحدهما يُدعى عبدالعزيز موسى، استُخدِما لهذا العمل الإجرامي، كما ثبت أن لديهما علاقات واتصالات بمنطقة شلاتين في مثلث حلايب، وأنه قد رصدت لهما اتصالات أخيراً مع سودانيين يقيمون في قطر مجاور.

---

[1] صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في لندن، العدد رقم الصادر بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٩٢.

وأوردت نفس الصحيفة: «**أن مسئولي التجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة نفـــوا فـــي اتصالات هاتفية مع "الشرق الأوسط" علمهم أو علاقتهم بمحاولة التفجير، واتـــهموا الحكومـــة بتوجيه الاتهام للتجمع لتبرير سياسات القمع والملاحقة للمعارضين في الداخل**».

وجاء أيضاً في صحيفة الشرق الأوسط ما يلي: «**كشفت مصادر مطلعة للشرق الأوســط أن الانفجار الذي وقع ليلة ١٤/١٣ يوليو الحالي كان قوياً وسُمِعَ على مسافة بعيدة، إلا أن سلطات الأمن لم تصل لتفقد الموقع إلا في صباح اليوم التالي. وقالت المصادر أن السلطات تعرفت على أحد القتيلين، ولم تتعرف على الثاني الذي تفحمت جثته تماماً مـــن آثـــار الانفجـــار. وكشـــفت المصادر أن سلطات الأمن تبحث عن أعضاء آخرين من المجموعة التي قامت بالتفجير تمكنـــوا من الهرب بعد الحادث في اتجاه الحدود مع إريتريا**».

تناقلت وكالات الأنباء والصحف العالمية محاولة تفجير الجسر الاســتراتيجي فـــي طريـــق بورتسودان بكثير من الاهتمام بحكم أنها بداية لعمليات عسكرية في شرق السودان، ولأن أســلوب التفجيرات لم تتبعه من قبل المعارضة السودانية. أما المعارضة السودانية الممثلة فـــي «التجمـــع الوطني الديمقراطي» فقد نفت صلتها بالأمر ــ جاء ذلك على لسان الدكتور أمين مكـــي مدنـــي عضو لجنة التنسيق العليا «للتجمع الوطني الديمقراطي» الذي نفى ما نُسِبَ إليه في هيئة الإذاعـــة البريطانية عن أن التجمع سيقوم بتفجيرات في مناطق حيوية قائلاً: «**إن ما نُسِبَ إلـــى الإذاعـــة البريطانية لا أساس له من الصحة وقد نَفَيتُ ذلك في حينه، لأننا لسنا دعاة عنف**».. وأضـــاف: «**بات كل شئ متوقعاً في ظل الظروف الحالية**».

جاء الاجتهاد الأكبر في سبر أغوار مسألة «كوبري الأشراف» من الصحفي فتحي الضـــو، المتخصص في شئون السودان والقرن الأفريقي، والذي تمكن من نشر أول صورة لقائد العمليـــة، الشهيد عبدالعزيز موسى أحمد في صحيفة «الشرق» القطرية[١] حينما كتب تحليلاً دقيقاً نقتطـــف منه بعض ما ورد فيه:

> **«فوجئت الأوساط السودانية عامة أواخر الشهر المضي بمنظمة تُطلق علـــى نفسها "منظمة المقاومة السودانية" أعلنت مسئوليتها عن العمليـــة الفدائيـــة التي نُفِّذَت فجر الثلاثاء ١٤ يوليو الماضي.. وبأسلوب لا يخلو من تحدٍ قالت المنظمة أن هذه العملية هي الشرارة الأولى في مســـيرة الكفـــاح المســـلح**

---

[١] صحيفة «الشرق» القطرية الصادرة بتاريخ الأثنين ١٧ أغسطس ١٩٩٢.

لإسقاط النظام على حد قولها.. ولاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء السودان الموحد. وأضافت: "إن العنف هو اللغة الوحيدة التي يتفهمها ويتبناها نظام الحكم في الخرطوم، ولا بد من قبول كل التضحيات والتي بدونها لن يتحقق الهدف من إعادة بناء السودان الديمقراطي الموحد".. واستقراء للأمر يجد المراقب للشأن السوداني أنه أمام عدة تقاطعات في هذه القضية:

أولاً ــ بكل المقاييس تعتبر هذه الظاهرة غريبة كل الغرابة في النهج السياسي السوداني، ولم تشهد ممارسة هذا النهج أي نوع من أنواع العنف الذي شهدته ساحات بلدان عربية كثيرة ــ لبنان مثلاً.. مع أنه حدثت حادثة صغيرة تكاد تماثل ما نحن بصدده، إلا أنها تختلف في الأهداف والتفاصيل ونقصد مجموعة بازرعه، عضو قيادي حالياً في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو من أبناء شرق السودان موضوع الحدث الذي نحن بصدده.

ثانياً ــ من حيث نشوء الظاهرة نصل إلى حقيقة موجعة وهي أن العنف يولد العنف المضاد، وكان من البديهي أن يتوقع السودانيون هذه الظاهرة كرد فعل للعنف الذي مارسه النظام الحالي بنمط لم يشهد له السودانيون مثيلاً على مر الأنظمة أو الحكومات التي تعاقبت على حكمه.

ثالثاً ــ يرد تساؤل مشروع: هل لاختيار هذه المنظمة منطقة شرق السودان أي رابط مع الاسم الذي أطلق على العملية نفسها ــ "عملية الشهيد كرار" ــ وهو من أبناء الشرق وكان على رأس الحركة الانقلابية التي أجهضت في أبريل ١٩٩٠ وأعدم فيها ٢٨ ضابطاً؟ ومن جهة أخرى أن منفذي العملية هم من أبناء الشرق أيضاً، ومن نفس القبيلة التي ينتمي إليها الشهيد كرار.

رابعاً ــ من سياق البيان نحن إزاء حركة منظمة وليس عملاً عشوائياً، وصيغة البيان أشبه بما يرد في بيانات الحروب كقولهم: "وانسحبت بقية المجموعة إلى قواعدها بسلام" مما يعني أيضاً أن هنالك سجالاً سيفرض نفسه بين الفعل ورد الفعل.

خامساً ــ في العبارة التي وردت.. "إن العنف هو اللغة الوحيدة التي يتفهمها ويتبناها النظام".. يكون من الضروري هنا الوقوف قليلاً.. فالعبارة أعلاه تعني دون ريب أو شك أن ثمة شريحة من أبناء السودان في تحديها لممارسات النظام أسقطت كل الأدوات النضالية السلمية، وتبنت خياراً واحداً باتت لا ترى شيئاً غيره.

سادساً ــ الإهابة التي ختمت بها المجموعة البيان، هناك رغبة على الأقل

في توسيع وتعميق هذا النهج مما يعني أن موروثاً ضخماً في المثالية السياسية التي كان يتعامل بها السودانيون أصبح ــ أو سيصبح على وجه الدقة ــ في مهب الريح.. أو لنقل يتعرض لأقسى امتحان.»

وجدت العملية الجريئة الكثير من الاهتمام من الجاليات السودانية في المهجر، حيث كانت تعني بوضوح بدء مرحلة جديدة.. مرحلة تفك «**الغبينة**» التي أحدثتها الجبهة الإسلامية في كل الشعب السوداني.. فقد كتب أحد الناشطين في منطقة الخليج نعياً للشهيدين «عبدالعزيز موسى» و«إدريس أبو علي»:

«أنعى إليكم آخر شهيدين مضيا من ركب الحركة الوطنية السودانية.. مضيا للحاق بالتعايشي وألماظ وبشير أبوديك ورفاقه شهب ليلة القدر في الشهر الحرام..
في تلك الليلة وعندما انطلق الشهيدان ورفاقهم الأبطال لتنفيذ تلك المهمة الصعبة، كنا نحن معظم السودانيين نستمتع بليلة أخرى في غيبوبتنا التاريخية التي أضاعت منا وطن عظيم، وتكاد تعصف بما تبقى منه..
«إدريس» و«عبدالعزيز» في ريعان الصبا، وكلاهما لم يعرف الحنة والضريرة.. ولكنهما مضيا بدافع الإيمان بالوطن المقدس وحقوق أهله الغُبُش في العيش الكريم.. كانت نظرتهم الأخيرة مملوءة بالشموخ والكبرياء.. كعثمان دقنه في الطمب الكبرى.. وكنسر الشرق «كرار» في رُبى كرري..

الغزو البحري والجوي..

مسلسل التآمر .. والتفجيرات

فوجئ المواطنون السودانيون في صباح السبت الموافق ٢٤ أبريل ١٩٩٣ بالإذاعة القومية السودانية ــ «إذاعة أمدرمان» ــ وهي تبدأ في بث أناشيد حماسية وبيانات تناشد المواطنين باليقظة والحذر والتصدي للمؤامرات، ثم أعقب ذلك بيانات مقتضبة عن كشف «مؤامرة دنيئة» تستهدف حكومة الإنقاذ.. و«التوجه الحضاري» الذي تنتهجه.

في منتصف النهار عقد رئيس حكومة الجبهة الإسلامية مؤتمراً صحفياً يسرد فيه تفاصيل التآمر الذي تتعرض له حكومته، وقد جاء في المؤتمر الصحفي العديد من الاتهامات ضد المعارضة السودانية، وأخرى تطال مباشرة الحكومة المصرية.[1] كان من أبرز ما جاء في المؤتمر الصحفي:

أ. أن عدداً من المخربين قد اعتقلوا، وكانوا قد تلقوا تدريبات في مصر، وأرسلوا لاحقاً إلى بيروت للتدريب على أيدي ميليشيات لبنانية ــ دون علم الحكومة اللبنانية ــ على عمليات تفجير الجسور، وذلك تمهيداً لنسف منشآت في الخرطوم وأنحاء أخرى بالبلاد.

ب. أن مصر أمدت المتآمرين السودانيين باثني عشر طائرة هليوكوبتر لنقلهم جواً إلى السودان لنسف منشآت والاستيلاء على السلطة في الخرطوم.

جـ. دربّت مصر المتآمرين وأمدتهم بخمسمائة مسدس كاتم للصوت، وبزات عسكرية سودانية ومعدات للرؤية الليلية وذخائر.

د. إنه في الوقت الذي تتهم فيه مصر السودان بتصدير الإرهاب إلى دول أخرى منها مصر نفسها، فإن السودان لديه الآن الدليل على أن الحكومة المصرية تدرب أشخاصاً على ارتكاب أعمال إرهابية في السودان.

---

[1] صحيفة «الخليج» الإماراتية ــ العدد ٥٠٩٧ الصادرة يوم الأحد ٢٥ أبريل ١٩٩٣.

هـ. أن الخطة كانت تقضي أنه بعد قيام الإرهابيين بسلسلة تفجيرات، يتم نقل متمردين من جنوب السودان بواسطة سفن أجنبية إلى شرق السودان، ومن هناك تقلهم ١٥ طائرة مروحية عسكرية مصرية من طراز «كوبرا» إلى الخرطوم.

و. أن أنصار الرئيس السابق جعفر نميري ورئيس الوزراء السابق الصادق المهدي وقائد الجيش الشعبي لتحرير السودان ــ جون قرنق ــ جميعهم متورطون في المؤامرة، إضافة لما يسمى بالقيادة الشرعية للقوات المسلحة. وكان من المقرر أن يقود «القوات الغازية» العميد المتقاعد عبدالعزيز خالد الموجود حالياً في نيروبي، ويعاونه في ذلك رئيس أركان الجيش الشعبي.[١]

ز. أن المتآمرين كانوا ينوون تشكيل مجلس عسكري من ١٣ عضواً بعد الإطاحة بحكومته، على أن يترأسه الفريق المتقاعد فتحي أحمد علي الذي كان قائداً عاماً للجيش. كما أنه من المقرر أيضاً أن يتشكل مجلس وزراء برئاسة الصادق المهدي ــ بينما ذكر مصدر أمني آخر أن رئيس الوزراء هو فاروق أبو عيسى ــ على أن يكون نائبه من الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي كان سيترك له تعيين وزراء الخارجية والتعليم والإعلام والتعدين والعدل.

حـ. أنه تم اعتقال المتآمرين الذين أرسلوا لنسف منشآت في الخرطوم، وأنحاء أخرى من السودان، وتدريب مخربين آخرين، وذلك لدى وصولهم وقبل أن يتمكنوا من عمل أي شئ.

جاءت الاتهامات التي كالها رئيس حكومة الخرطوم بشأن تلك المؤامرة كبيرة ومتناقضة، وشملت كل من هو ليس تحت عباءة النظام. وكانت تلك الاتهامات غير منطقية أو عملية من ناحية إمكانية التنفيذ الفعلي، وهي أقرب إلى قصص الخيال العلمي. أما الاتهامات التي وُجِّهَت لمصر فقد كانت تُنبئ ببلوغ قمة التردي في العلاقات بين البلدين، وذلك أمر متوقع لتصاعد الخلافات السياسية والأمنية بين الطرفين.

ما وُجِّه من اتهامات غير مؤسسة أو مثبتة للمعارضة السودانية، قد جاء فوق مستوى الاحتمالات الممكنة في أدنى مستوياتها، حيث جمع الاتهام أنصار نميري، والتجمع، والحركة الشعبية، والقيادة الشرعية.. ومن البديهي ــ بل بالقطع ــ فإن نميري وأنصاره خارج أي معادلة

---

[١] صحيفة «الحياة» اللندنية ــ العدد ١١٠٣٠ الصادر بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٩٣.

للمعارضة السودانية منذ إعلان ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي في العام ١٩٨٩. أما الاتهام بأن اللمسات الأخيرة للمؤامرة قد وضعت في نيروبي بكينيا، فقد كان تجاوزاً ومحاولة لطمس نتائج اجتماعات التجمع الوطني الديمقراطي التي عُقِدَت في ١٩٩٣/٤/١٧ وأثمرت عن «**إعلان نيروبي**»، وهي خطوة واسعة في اتجاه الحفاظ على وحدة السودان في نظام حكم «سودان جديد».

أما مصدر أمني آخر، فقد تناقض مع الموقف المعلن من حكومته حينما أكد أن خطة الغزو وُضِعَت في اجتماعين عُقِدا في أثينا، رتبهما أحد قادة الحزب الشيوعي السوداني، وأن الخطة كانت ستُنفَّذ بين يوليو وأكتوبر القادمين.

جاء رد الحكومة المصرية على تلك الاتهامات عنيفاً وواضحاً.. فقد صرّح وزير الخارجية المصري في القاهرة يوم ٢٤ أبريل ١٩٩٣ قائلاً: «**إن الكلام الذي يصدر عن بعض الأبواق في السودان لا يقوم على أي أساس، ويساهم في الإساءة إلى العلاقات بين البلدين أكثر وأكثر**».. وأضاف: «**من الأفضل أن تتوقف الأبواق التي تتحدث في هذا الاتجاه**».. ووصف تصريحات المسئولين السودانيين بأنها: «**تُعبّر عن موقف غير مسئول من جانب هذه الأبواق**».. [1]

نفى التجمع الوطني والقيادة الشرعية علاقة أي منهما بكل ما صدر من حكومة الخرطوم، وأكدا أن كل هذه الزوبعة تأتي من فبركة «ركيكة» لأجهزة أمن النظام بعد تصاعد المد الجماهيري الرافض لسياسات حكومة الجبهة الإسلامية. وجاء في بيان للتجمع الوطني الديمقراطي صدر بالقاهرة في ٢٤ أبريل ١٩٩٣: «**إن الاجتماع الذي عقده التجمع في نيروبي قبل أسبوعين أكد أن الشعب السوداني بوحدته وقوة فصائله التي اتفقت على الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لقادر على إسقاط النظام وإقامة البديل الديمقراطي**».. وجاء أيضا في البيان: «**إن الانقلابات العسكرية ليست طريقنا في إحداث التغيير.. والاغتيالات السياسية مرفوضة من جانبنا، وهذا النمط أدخلته الجبهة الإسلامية القومية ونظامها**».

---

[1] صحيفة «الحياة» اللندنية ــ العدد ١١٠٣٠ الصادر بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٩٣.

الاعتقالات والتعذيب والاستنطاق

في مساء يوم الاثنين ٢٥ أبريل ١٩٩٣، استمر تليفزيون حكومة السودان في عرض مسلسل التفجيرات، حيث عرض سبعة من المتهمين الذين وضحت عليهم علامات الإرهاق والضعف، وقد قُيِّدت أياديهم بالسلاسل الحديدية.. جاء في ذلك التقرير الذي عرضه التليفزيون:[1]

«أن المتهمين يتشكلون من مجموعتين، الأولى للتفجيرات التي كانت تستهدف منشآت حيوية في الخرطوم وواد مدني، والثانية للاغتيالات.. وأن مواد التفجير تسلمها أحد المتهمين وهو محمد حسن عثمان الزبير من مندوب السفارة المصرية.. وأضاف التقرير أنه في نهاية شهر رمضان المنصرم وصل إلى الخرطوم أحد المتهمين وهو مبارك جادين بتكليف من العميد (م) الهادي بشرى، عضو ما يسمى بالقيادة الشرعية لبدء المرحلة الثانية من الخطة وهي إحداث التفجيرات بعد تحديد الأهداف بالتنسيق مع متهم آخر هو الطيب نور الدائم، وفي الخرطوم كان المتهم محمد حسن عثمان الزبير مكلفاً باستلام مواد التفجير من مندوب السفارة المصرية وإخطار متهم أخر هو جعفر يس أحمد عبدالله بمكانها ليقوم بتوصيلها للعناصر المكلفة بالتنفيذ في التاريخ المحدد».

ثم بدأ مذيع البرنامج في سرد معلومات عن أسماء تسعة من المتهمين وانتماءاتهم السياسية، وطرق تجنيدهم، وتدريبهم، والمهام الموكولة إليهم، وكان ذلك على النحو التالي:

(١) المتهم **مبارك محمد عبدالله جادين،** من مواليد العام ١٩٦٢ بالأبيض، مؤهله العلمي بكالوريوس كيمياء من جامعة الزقازيق ولونه السياسي شيوعي.. تدرب في لبنان على يد منظمة العمل الشيوعي، كما تدرب في القاهرة على استخدام التفجير بالتوقيت الإليكتروني، ونال كورسات في الاستخبارات والأمن على يد المخابرات المصرية، وكُلِّف بتدريب مجموعات أخرى. أما التكليف الخاص به في الخطة فهو استلام المتفجرات من الملازم متقاعد الطيب نور الدائم وتسليمها للمتهم عثمان محمود، إلى جانب مهمته في إحداث تفجيرات داخل الخرطوم ومدينة أخرى.

(٢) **عقيد متقاعد محمد حسن عثمان الزبير،** من مواليد دنقلا ١٩٤٩.. رجل أعمال ومتعهد تعيينات (مواد غذائية) للقوات المسلحة. ينتمي في لونه السياسي إلى التجمع

---

[1] تلفزيون جمهورية السودان ـــ العاشرة مساء يوم ٢٥ أبريل ١٩٩٣.

المعارض، وكُلّف بأن يكون قناة الاتصال مع القيادة الشرعية المعارضة والسفارة المصرية. كانت مهمته تبليغ د. جعفر يس أحمد عبدالله بمكان المتفجرات ليقوم الآخر بدوره بتسليمها للمنفذين.

(٣) **د. جعفر يس أحمد عبدالله،** من مواليد وادي حلفا ١٩٦٠، ومؤهله العلمي بكالوريوس صيدلة من جامعة الخرطوم.. لونه السياسي حزب أمة.. انضم للقيادة الشرعية في ديسمبر ١٩٩٢ عن طريق العميد الهادي بشرى، وتم تدريبه على حل رموز الشفرة وكُلّف بالاتصالات والتمويل وحلقة وصل بين السفارة المصرية والمنفذين.

(٤) **عثمان محمود على جمعه،** من مواليد القضارف في العام ١٩٦١، ومؤهله العلمي بكالوريوس في الجيولوجيا من جامعة الإسكندرية، ولونه السياسي شيوعي. انضم للقيادة الشرعية في ديسمبر ١٩٩١، وتدرب في القاهرة على استخدام التفجير بالأجهزة الإليكترونية. كلف بإنشاء خلية للتدريب داخل السودان، أما التكليف الخاص به فكان قيامه بتدريب ثلاث مجموعات بمنزل في أمبده بأمدرمان داهمته أجهزة الأمن. أوكلت إليه مهمة توزيع المتفجرات على المجموعات والمشاركة في تفجير الأهداف.

(٥) **عقيد متقاعد مصطفى أحمد حسن التاي،** من مواليد الفاشر في العام ١٩٤٨، ولونه السياسي مجموعة «أنا السودان». كان على اتصال بالعميد الهادي بشرى عن طريق شقيق الثاني مصطفى بشرى، وهو قائد مجموعة الاغتيالات، وقد أتم تحديد الأهداف وبدأ في جمع معلومات عن الشخصيات المستهدفة.

(٦) **الطريفي الطاهر فضل،** من مواليد الجزيرة في العام ١٩٦٢، ومؤهله العلمي بكالوريوس زراعة من جامعة الإسكندرية. اللون السياسي هو الحزب الشيوعي المنحل، وتم تجنيده لصالح ما يسمى بالقيادة الشرعية. تدرب في بيروت بلبنان لدى منظمة العمل الشيوعي اللبنانية على المتفجرات والأسلحة الخفيفة. كُلّف بتدريب المجموعات مع عثمان محمود. أما التكليف الخاص به فهو تدريب المنفذين على استخدام المتفجرات والتفجير والمشاركة في تفجير الأهداف المحددة.

(٧) **الحسن أحمد صالح محمد،** من مواليد الحصاحيصا بالجزيرة في العام ١٩٥٤، ومؤهله العلمي بكالوريوس تجارة من جامعة عين شمس، ولونه السياسي الحزب الشيوعي. انضم للتجمع عن طريق عثمان، محمود وتدرب على أعمال الكادر التأميني. التكليف الخاص به هو تأمين الوكر وأعمال التدريب.

(٨) **ياسر أبو زيد أحمد أو زيد،** من مواليد واد مدني في العام ١٩٥٥، ولونه السياسي ناصري. تم تجنيده بواسطة العميد الهادي بشرى في شهر رمضان الماضي. تدرب على الاتصالات والتوصيل لداخل السودان. كُلّف بتجهيز المتفجرات وتحددت مهمته بتسليم المتفجرات للمنفذين.

(٩) **ملازم متقاعد الطيب نورالدائم محمد عمران،** من مواليد أمدرمان في العام ١٩٦٦. مؤهله العلمي بكالوريوس اقتصاد من جامعة الخرطوم، ولونه السياسي الحزب الشيوعي المنحل. انضم للقيادة الشرعية المعارضة في نوفمبر ١٩٩٢عن طريق الملازم (م) حيدر التيجاني. تدرب على المتفجرات والشيفرة في القاهرة بعمارة برج الفردوس بمدينة نصر، وكان التكليف الخاص به هو استلام المتفجرات من د. جعفر يس أحمد عبدالله وتسليمها لمبارك جادين ومصطفى التاي. كُلّف أيضاً بتحديد الأهداف المطلوب تفجيرها في الخرطوم وتأمين المجموعة المنفذة.

انتهى برنامج التفجيرات التليفزيوني بتسليط الضوء على قائد مجموعة الاغتيالات العقيد (م) مصطفى أحمد حسن التاي، حيث ذكر أنه كان مكلفاً بجمع المعلومات عن الشخصيات المستهدفة، وانه كان قد باشر مهمته.. وأضاف المتحدث: **«انه بعد تحديد الأهداف للمخطط، وُضِعَت اللمسات الأخيرة للخطة وبدأت المشاورات الأخيرة لتحديد ساعة الصفر، لكن سقطت كل عناصر المخطط في أيدي الأجهزة الأمنية التي كانت تتابع هذا المخطط!!»**

تداعيات المؤامرة المزعومة

استمرت حكومة السودان في قرع الطبول عن مؤامرة الغزو دون أي حساب لعواقب التصعيد مع كثير من الدول.. وجّهت الاتهامات يمنة ويساراً، فطالت مصر ولبنان وبلدان عديدة. كان من الواضح غياب أي تنسيق بين الدوائر التنفيذية المسئولة في الحكومة السودانية، إذ كان وزير الخارجية الدكتور حسين أبو صالح يحاول تهدئة الموقف بكل السبل مع الدول التي طالتها الاتهامات الجزافية. كانت الحكومة اللبنانية قد طالبت حكومة السودان باعتذار رسمي عما صدر عنها عن تدريب مجموعات سودانية معارضة دون علم الحكومة اللبنانية.[1] ونتيجة لذلك الموقف صرّح د. حسن عابدين مدير الإدارة السياسية في الخارجية السودانية في أبريل ١٩٩٣، عقِبَ

---

[1] مجلة روز اليوسف المصرية ــ العدد ٣٣٨٦ الصادر في يوليو ١٩٩٣.

توجيه تلك الاتهامات: «**أن حكومة السودان لا تنوي استدعاء سفرائها من الدول التي طالتها الاتهامات، وأن الحكومة السودانية قد أرسلت إيضاحات للرئيس اللبناني إلياس الهراوي عن ما ورد بشأن لبنان.**»

كان واضحاً أن العلاقات السودانية ـ المصرية قد وصلت إلى قمة ترديها في تلك الفترة. ظلت مصر توجه الاتهامات لحكومة الجبهة الإسلامية بدعم التنظيمات الأصولية المتطرفة في مصر، وقد شمل ذلك الدعم تهريب كميات كبيرة من الأسلحة إلى صعيد مصر عبر الحدود السودانية الشمالية. أما حكومة السودان فقد استمرت في توجيه اتهامات مباشرة للحكومة المصرية في ما سُمِّي بمؤامرة الغزو. كان الناطق الرسمي للقوات المسلحة السودانية، اللواء محمد عبدالله، عويضه قد أدلى بأكثر التصريحات وضوحاً في اتهام مصر، حيث نشرت له صحيفة «الحياة»: «**إن السلطات السودانية تملك لائحة بأسماء ضباط استخبارات مصريين شاركوا في وضع خطة الغزو**».[1] بدا واضحاً أن حكومة السودان قد مضت أكثر مما يلزم في قضية محدودة لا ترقى إلا لمحاولة الشروع الابتدائي، وتم تضخيمها إلى غزو تشارك فيه كل المعارضة السودانية بدعم من مصر ودول أخرى. لم يكن هنالك ما يبرر تلك الحدة والاتهامات غير أن نظام الجبهة الإسلامية الحاكم في السودان قد شعر بالإحساس بالعزلة الكبيرة والخطر المحدق، وبنفس القدر كانت هنالك رغبة العناصر المتشددة في النظام في تصعيد المواجهة مع مصر. كان هنالك أيضاً تفسيراً آخر للمنحى المتشدد من حكومة الجبهة الإسلامية في قضية ضُخِّمَت أكثر من حجمها. فقد كتبت صحيفة «السياسة» الكويتية[2] في تحليلها للأوضاع بالسودان: «**إن جهاز الاستخبارات الإيراني قد ضلل حكومة الفريق عمر البشير في السودان عبر تقديمه لها معلومات غير صحيحة عن مخطط لغزو السودان تدعمه مصر.. وأن تلك المعلومات قد تم تمريرها عبر عناصر تابعة لحزب "الله" في لبنان.**»

---

[1] صحيفة «الحياة» اللندنية ـ العدد ١١٠٣٣ الصادرة بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٩٣.

[2] صحيفة «السياسة» الكويتية ـ الكويت يوليو ١٩٩٣.

محاكمات الغزو والتفجيرات

تخوفت المعارضة السودانية كثيراً من إقدام النظام الحاكم السوداني على محاكمات سريعة ومذبحة جديدة للمعارضين، لذا تم تنسيق حملة إقليمية ودولية كبيرة للضغط على حكومة الخرطوم. شاركت في تلك الحملة الكبيرة بفعالية «المنظمة السودانية لحقوق الإنسان» بالقاهرة خلال شهر أبريل ١٩٩٣، وأيضاً بنفس القدر من العنفوان والعزم «منظمة العفو الدولية». ورغم كل الأصوات التي نادت بمراعاة حقوق المتهمين في قضية الغزو أو التفجيرات، اتضح لاحقاً أن جميع المتهمين قد تعرضوا لأقصى قدر من التعذيب والإرهاب والاستنطاق القسري. كانت المحكمة الخاصة بمحاكمة المتهمين، بناء على طلب هيئة الدفاع، قد أصدرت أمرا قضائيا بالكشف الطبي على المتهمين الذين ورد في أقوالهم بالمحكمة أنهم تعرضوا للتعذيب، وأجبروا على توقيع اعترافات قسرية. تحصلت المحكمة على تسعة تقارير طبية موثقة عن المتهمين الأساسيين، وكان ما ورد فيها جميعاً مروعاً تقشعر له الأبدان. حمل التقرير رقم واحد وحتى التاسع ديباجة افتتاحية موحدة، ونورد أدناه أحد تلك التقارير التسعة، وهو التقرير الطبي الذي كتب عن حالة المتهم عثمان محمود علي:

«بناءا على الأمر القضائي الصادر من السيد قاضي المحكمة الخاصة مولانا الزبير محمد خليل، وأورنيك (٨) الصادر من شرطة الخرطوم شمال في البلاغ رقم ٩٣/٤٢٧٤، قمنا نحن الدكتور عبدالمنطلب محمد يس والدكتور علي الكوباني بالكشف على المواطن عثمان محمود علي بمستشفى الخرطوم التعليمي ووجدنا الآتي:

1. **أثر حريق تحت لوحة الظهر اليمين ٤×٣ سم.**
2. **أثر حريق في الظهر عبارة عن عدد (٨) حرق بالظهر بيضاوي الشكل (٢×٨ سم).**
3. **أثر ثلاثة حروق دائرية خلف الخصر الأيمن بقطر (١) سم.**
4. **أثر حريق مستطيل بالذراع الأيمن بطول ١,٥ × ١,٥ سم.**
5. **أثر حريق بالجانب دائري بالذراع الأيمن (١) سم.**
6. **أثر عدد (١١) حروق بالساعد الأيمن بيضاوي الشكل ١,٥ × ٠,٧ سم.**
7. **أثر حرق بيضاوي فوق الكوع الأيسر ٢×١ سم.**
8. **أثر حرق بالجانب الأيمن للبطن ٢×١ سم.**
9. **أثر عدد (٤) حروق صغيرة أعلى البطن ٠,٥× ٠,٥ سم.**

١٠. **أثر حرق خلف الساق الأيمن ١٥× ٧,٥ سم.**

١١. **أخذت له صورة أشعة للصدر ولم يظهر فيها أي أثر للكسر بالأضلع.**

حدث الأذى قبل حوالي أقل من سنة تقريبا.

التوقيع	**التوقيع**
د.عبدالمنطلب محمد يس	**د. علي محمد السيد الكوباني**
كبير أخصائي الطب الشرعي	**أخصائي الطب الشرعي**

١٩٩٤/١/٣٠

تطابقت التقارير الطبية التسع في إبراز حجم الأذى والعاهات الكبيرة التي لحقت بمتهمي قضية التفجيرات. تلك التقارير أدرجت ضمن وثائق المحكمة.. ستبقى هذه وصمة عارٍ تاريخية في سجل حكومة الجبهة الإسلامية القومية، وأجهزة أمنها القائمة بالتحقيق والتحري في أبعاد تلك القضية.

في الثامن من يوليو ١٩٩٣ هدأت كل الضجة المفتعلة الكبيرة فيما سمي بـ«**مؤامرة الغزو والتفجيرات**»، إذ تمخض الجبل فولد فأراً.. تم توجيه الاتهام لمجموعة محدودة، وورد ذلك في تصريح للمدعي العام في وزارة العدل السودانية المستشار عبدالرحمن أحمد إبراهيم: «**إن السلطات المختصة ستعلن قريبا أسماء مجموعة من المتهمين إضافة إلى تسعة أشخاص اعتقلوا منتصف أيار (مايو) الماضي**»، وأضاف: «**أن المتهمين الجدد هم الفريق أول المتقاعد فتحي أحمد علي زعيم القيادة الشرعية ومساعده الفريق المتقاعد عبدالرحمن سعيد واللواء المتقاعد الهادي بشرى، والعميدان المتقاعدان عبدالعزيز خالد ومحمد عثمان الزبير، والعقيدان المتقاعدان عبدالرحمن خوجلي وتاج السر العطا، والرائد المتقاعد عبدالعظيم عوض سرور وخمسة ملازمين متقاعدين هم ــ حيدر أبوعلامة والصادق مدني وأبوبكر خضر كمير ودفع الله محمد الشيخ، وعبدالحليم أحمد علي ومحمد الفاتح. إضافة إلى ثلاثة مدنيين هم إبراهيم أحمد محمد هداب ومحمد الحسن هداب وحسن بنـدي.**» وأوضح: «**أن جميع المتهمين يواجهون تهم العمل على تفويض الدستور والإرهاب والاتفاق الجنائي على أحداث تفجيرات وقلب نظام الحكم، وأن المتهمين العسكريين يواجهون أيضا تهمة مخالفة النظم العسكرية بتسريبهم معلومات إلى جهات أجنبية**».[1]

---

[1] صحيفة الحياة اللندنية الصادرة في ٨ يوليو ١٩٩٣.

بدأت محاكمة قصة التفجيرات في مطلع شهر ديسمبر ١٩٩٣، واشتملت مراحلها الأولى على الاستماع لقضية الاتهام ضد تسعة متهمين، بعد استبعاد سبعة عشر متهما لغيابهم في الخارج. استمرت المحكمة الخاصة في إجراءات محاكمة المتهمين بالتفجيرات في مداولتها العلنية طوال شهر يناير ١٩٩٤. في الأسبوع الثالث من فبراير ١٩٩٤، بدأت المحكمة في المرحلة الثالثة التي أدلى فيها المتهمون بإفاداتهم. تحولت تلك الجلسات إلى ما يشبه المحاكمة من المتهمين لسلطات الأمن. تحدث المتهمون خلال جلسات علنية، حضرها أقرباؤهم وممثلون لأجهزة الإعلام الحكومية، عن وسائل التعذيب الوحشية التي تعرضوا لها خلال فترة الاعتقال والتحقيق.[١]

قال المتهم مبارك جادين أن بعض ضباط الأمن هددوه بالقتل وإرسال شهادة وفاة تفيد أنه مات ميتة طبيعية لأهله، إن لم يدل بما يملى عليه من أقوال أمام المحكمة. وقال أنه تفاديا لذلك قام بحفظ كل ما لقنوه إياه، وأضاف أنه لاحظ آثار التعذيب في الزنازين على بقية زملاءه، وأنه شخصيا كان يقوم بحمل الدكتور جعفر يس من زنزانته إلى غرفة التحقيق لأن قدميه كانتا متسلختين.

أما المتهم الثاني الدكتور جعفر يس فقد أبلغ المحكمة أنه اعتقل من المطار لدى عودته من شهر العسل في الخارج، وأنه تعرض لعمليات تعذيب مكثفة.. وقال أنه أمر بالوقوف على قدميه على صاج محمي على النار، مما أدى إلى انتزاع اللحم من باطن قدميه. وقد حمله زملاءه من داخل القفص لتشهد المحكمة آثار ذلك التعذيب. وعندما استأذن المتهم المحكمة لخلع ملابسه لترى آثار الكي بالنار والضرب بالسياط على جسمه، رفضت المحكمة ذلك بحسب أنها عرضته على طبيب شرعي ليحدد الإصابات.

وأبلغ المتهم الرابع الطيب نورالدائم المحكمة أنه وكافة المتهمين كانوا يجلبون من زنزاناتهم في «بيوت الأشباح» إلى بيت آخر اسمه «**الغار**» وهناك يبدأ تعذيبهم. وقال لقد كانوا يقومون بوضعنا فوق سيارات متوقفة في الشمس لمدة طويلة بعد أن نتعرى تماما من ملابسنا، ويقف أربعة من الحراس الأشداء فوق جسد المتهم. وتتم هذه العملية لفترة زمنية طويلة ولكنها كافية لسلخ جلودنا.. وأضاف: «**يا سيدي القاضي عندما أقول سلخاً فإنني أعني ما أقول، حيث تبقى**

[١] صحيفة الشرق الأوسط اللندنية العدد رقم ٥٥٧٠ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٩٤.

على جسم السيارة بقايا واضحة من جلودنا، وعقب عملية السلخ هذه يتم رشنا بكميات من ملح الطعام حتى تساعد على مضاعفة الألم.»

وقال المتهم الرابع أنه وزملاءه كانوا يجبرون على النوم فوق فوارغ رصاص البنادق بعد تعريضها لحرارة الشمس والنار، وأن الأجزاء المدببة منها كانت تحرق أجسامنا. وأضاف أنه في إحدى المرات أدخل رأسه في برميل فارغ، ثم طلب إليه السير داخل المعتقل، وعندما كان يصطدم بالجدران ينفجر السجانون من الضحك والسخرية. وجه أيضاً المتهم الرابع الطبيب نور الدائم ـ وهو ضابط أمن سابق فصل من الخدمة في العام ١٩٩٩٠ ـ خلال شهادته أمام المحكمة اتهاماً واضحاً للعميد حسن عثمان ضحوي، نائب مدير الأمن «**بقيادة فرق التعذيب بنفسه، وأنه كان يأتي كل يوم جمعة في زيارة لزنزاناتهم لينهال عليهم ضربا بعصا غليظة يحملها عادة كبار الضباط في السودان**». وأن ضابطاً آخر كان يقوم بالإشراف على عمليات التعذيب، وقال أن زميلهم الدكتور جعفر حاول مقاومة رجال الأمن في إحدى حالات التعذيب فأحضروا كيساً من البلاستيك أدخلوه في رأسه، ثم أطلقوا بخاخة داخله فسقط لتوه مغشياً عليه، وعندها ركله الواقفون بأرجلهم. وأفاد المتهم السابع الحسن أحمد صالح أن ضابطا اسمه صلاح[1] (فاقد لإحدى عينيه) هدده بأن يفقأ له إحدى عينيه ليجعله مثله .. وقال المتهم أن عينه اليمنى الآن فاقدة للرؤية من جراء عمليات الضرب المباشر عليها.

الأحكام القضائية في قضية التفجيرات

كانت قضية الغزو أو «قضية التفجيرات» ـ كما عرفت فيما بعد ـ أول قضية ضد المعارضة السودانية تحاكم أمام للقضاء المدني. ورغم أن المحكمة التي نظرت تلك القضية هي محكمة خاصة تشابه محاكم أمن الدولة، إلا أن القضاة كانوا من السلك القضائي، وقد أتيحت الفرصة لهيئة دفاع عن المتهمين لتقديم مرافعات كاملة، وكان ذلك انتصاراً كبيراً للشعب السوداني، وتراجعا واضحاً لسلطة النظام عن ممارساتها القضائية المتعسفة خلال السنوات الثلاث الأولى من حكم الجبهة الإسلامية القومية.

أصدرت المحكمة الخاصة أحكاماً بالسجن على المتهمين التسعة المقبوض عليهم وهم:

مبارك محمد عبدالله جادين السجن ٧ سنوات.

---

[1] الرائد أمن صلاح عبد الله بوش، وتصعد لاحقاً إلى رتبة العميد ونائباً لمدير الأمن الداخلي.

د.جعفر يس أحمد عبدالله	**السجن ٥ سنوات.**
عثمان محمود علي جمعه	**السجن ٥ سنوات.**
الطريفي الطاهر فضل	**السجن ٧ سنوات.**
الحسن أحمد صالح محمد	**السجن سنتان.**

أدانت المحكمة أحد عشرة متهماً آخر بتهمة إثارة الحرب ضد الدولة والاتفاق الجنائي، وأصدرت ضدهم أحكاما غيابية بالسجن لمدة عشرة سنوات وهم: الفريق فتحي أحمد علي، الفريق عبدالرحمن سعيد، العميد الهادي بشرى، العميد عبدالعزيز خالد، العميد عبدالرحمن خوجلي، الرائد عبدالعظيم عوض سرور، ملازم الصادق عوض السيد، ملازم محمد الفاتح حسن، نجيب الخير. بررت المحكمة أحكامها المخففة بدعوى أن الاتهام فشل في تحديد ما قام به المدعي عليهم بالتفصيل وبدقة.

برأت المحكمة الخاصة لعدم كفاية الأدلة بقية المتهمين في القضية وهم: عقيد تاج السر العطا سورج، ملازم أبوبكر كمير، ملازم حيدر أبوعلامة، محمد الحسن هداب، إبراهيم هداب، ملازم الطيب نورالدائم، ياسر أبو زيد، عماد محمد أحمد وعمر محمد أحمد.

كانت المفاجأة في حيثيات الحكم هي إقرار المحكمة بتعرض بعض المعتقلين للتعذيب، وبحقهم في مقاضاة الجهة التي قامت بذلك. وبلا شك أن تلك الأحكام كانت انتصاراً كبيراً لهيئة الدفاع التي تشكلت من عشرات المحامين المعارضين لسياسات النظام، واستطاعوا دحض كل الاتهامات الموجهة ضد المتهمين.

مؤامرة الغزو والتفجيرات: التقييم

انجرفت حكومة نظام الجبهة الإسلامية في تصعيد تلك القضية، وأقحمت فيها مخططاً لغزو أجنبي، وكان واضحاً لأي خبير عسكري أو أمني معرفة الثغرات الكبيرة في الخطة المزعومة، وعدم إمكانية تنفيذها من ناحية عملية. وقد أساءت تلك الاتهامات المتعجلة بصورة كبيرة للعلاقات مع دولتين عربيتين شقيقتين هما مصر ولبنان، ولم يكن بالإمكان سحب تلك الاتهامات ومحو آثارها، رغم كل التراجع والاعتذار المشين الذي تم فيما بعد.

قطعاً كانت القيادة الشرعية في قلب القضية، ولكن نتيجة للتسرع والربكة التي أصابت أجهزة أمن النظام لم يتم التوصل لكل الأبعاد الحقيقية للنوايا والخطط المستقبلية. كانت تلك الحلقة جزء من خطط بناء القدرات القتالية لـ «القيادة الشرعية» في الداخل، ولمساندة الانتفاضة الشعبية، ولم تكن هنالك أي خطط لتنفيذ اغتيالات على الإطلاق.. وبكل التأكيد لم تشارك أي دولة شقيقة أو صديقة، جارة أو إقليمية في مساندة خطة بناء القدرات القتالية للقيادة الشرعية.

الملاحظة الجديرة بالاهتمام فيما ورد بأوراق الاتهام، هي التصنيف السياسي للمتهمين. كانت لائحة الاتهام قد أوضحت بجلاء انتماء المتهمين السياسي، فضمت أعضاء في التجمع الوطني الديمقراطي، وآخرين من القيادة الشرعية ــ تنظيم أنا السودان، ثم أعضاء من أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي والشيوعي، والناصري. بلا شك أن ذلك التنوع السياسي يكشف مدى المشاركة الكاملة للمعارضة السودانية في دعم ومساندة خطط «القيادة الشرعية»، والتي هي الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي.

كانت «القيادة الشرعية» قد أصدرت بيانا في ٢٩ أبريل ١٩٩٣ حوى تقييماً علمياً للسيناريو الفذ الذي ادعاه نظام حكومة الجبهة الإسلامية، نقتطف منه ما يلي للأهمية: «**ضمن ادعاءات النظام حول القيادة الشرعية تلك التي أطلقها عقب انهيار نظام الكولونيل منجستو، حيث تحدث عن عملية غزو من الأراضي الأثيوبية بالطائرات والدبابات والسفن وغيرها.. وأسهب في وصفها بعد محاكمات بعض الضباط والمدنيين في أغسطس ١٩٩١**».. وذكر أيضاً البيان: «**جاء النظام الآن بنفس السيناريو دون أي اجتهاد.. فالاختلاف الوحيد هو تغيير قاعدة انطلاق القوات الغازية لتصبح مصر بدلا عن أثيوبيا. سذاجة فكرة إنزال القوات من بارجة مصرية على الساحل، ومن ثم نقلهم بطائرات الهليوكوبتر لاحتلال المدن في الداخل. هنا نذكر الرأي العام السوداني والدولي بما شاهده في عمليات الإنزال في حرب الخليج ولإنقاذ شعب الصومال. فعمليات كهذه ليست بالبساطة التي يظنها نظام الجبهة، وهي تحتاج إلى إمكانيات ضخمة وموقف دولي وإقليمي مؤيد لكل خطوة فيها**».[1]

---

[1] القيادة الشرعية ــ بيان للشعب السوداني ــ ٢٩ أبريل ١٩٩٣ .

الفصل الثالث عشر

إنشطار القيادة الشرعية

الطريق إلى التفرق

تشوهات الميلاد

ولدت فكرة إنشاء «الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي» في العام ١٩٩٠، نتيجة لرؤية ثاقبة في الأسلوب والخيار الوحيد الممكن لإسقاط نظام الجبهة القومية الإسلامية. ذلك النظام الذي أمسك بقبضة البندقية وطبق العنف منهجاً، ودعا علانية كل من يرغب في الحوار، ويطالب بتداول السلطة أن يحمل السلاح. قال رئيس النظام الحاكم في كل المنابر، وعلى رؤوس الأشهاد: «**نِحنَا جِبنَا السلطة دي بالبندقية، والدايرَه يشيل ليهو بندقية**». كانت معظم جماهير الشعب السوداني، وجموع المعارضة السودانية في الداخل والمهجر، تطالب بضرورة الإعداد لمنازلة النظام الإرهابي الشمولي الذي يؤكد في كل أدبياته السياسة، ويبرهن في كل ممارساته اليومية، وعبر تاريخه الطويل بسيادة منطق القوة.

جاء ميلاد القيادة الشرعية ليجد كل التنازع في الأبوة والانتماء والرعاية من الأحزاب المكونة للتجمع الوطني الديمقراطي، وإن اختلفت الدوافع لدى كل مدع للأبوة أو الأحقية في التنشأة والرعاية. بدأ الأمر بمحاولات حزب الأمة الدؤوبة لاحتواء المشروع وعزل الآخرين، استمراراً للنهج الآحادي الممعن في الذاتية، والذي صبغ أحزابنا السياسية منذ الاستقلال. كان الحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي يشكل عنصر التوازن في معادلة الحزبين الكبيرين في الساحة السياسية السودانية، قد دخل إلى العام ١٩٩٠ وهو في قمة التمزق التنظيمي الداخلي والسلبية، واتسم وجوده في التجمع الوطني الديمقراطي بالتردد والضعف في اتخاذ المواقف والقرارات. أما الحزب الشيوعي السوداني، فقد خرج من معركة الديمقراطية الثالثة وانقلاب الجبهة الإسلامية حائرا ومشتتاً، وتعاظمت عليه خطوب «الجلاسونست» و«البيروسترويكا». في تلك البيئة والمناخ ولدت «**القيادة الشرعية للقوات المسلحة**»، ولتحمل معظم سلبيات وأوزار الآخرين عبر مسيرتها القادمة.

بلا شك، أن أي عمل سياسي يتطلب لنجاحه أقصى قدر من الانسجام والتوحد الفكري والسياسي، وعندما يكون ذلك العمل السياسي بمكونات عسكرية، فقطعاً يرتفع سقف المتطلبات الأساسية للنجاح.. ولدت القيادة الشرعية للقوات المسلحة كحركة سياسية وعسكرية تنشد الحفاظ

على أكبر قدر من القومية والحياد، في محيط سياسي تغلب عليه الصراعات السياسية والأيدلوجية، وتتغلب فيه المصالح الحزبية الضيقة لتلك القوى السياسية المكونة للتجمع الوطني الديمقراطي. كان ذلك الأمر الواقع يتطلب من «القيادة الشرعية» أن تكون لها قيادة جماعية المنهج والتفكير، وذات وعي سياسي/عسكري عميق، وأفق شفاف لمتطلبات المستقبل.. وفوق كل ذلك، انسجام وتوحد كاملين في مجلسها القائد.

كان الفريق فتحي أحمد علي جندياً محترفًا، لم يتعاطى السياسة إلا جبراً عندما دعته ظروف وطنه المتداعي إلى الانضمام لـ «تنظيم الضباط الأحرار» في العام ١٩٨٣. درس الفريق فتحي الاستراتيجية والسياسة في كلية الأركان البريطانية «كيمبرلي» وفي كلية الحرب العراقية، وكلية الدفاع الوطني بالأكاديمية العسكرية العليا السودانية، وأتيحت له خبرات كبيرة عند عمله ملحقاً عسكرياً للسودان في العاصمة الأمريكية واشنطن في نهاية السبعينات. جاءت بعد ذلك فترة تقلده منصب القائد العام للقوات المسلحة في العام ١٩٨٨، في وقت تأرجحت فيه الديمقراطية الثالثة، وتهددت وحدة السودان وأمنه القومي. بكل تلك القدرات، وبمثالية وانضباط يفوقان الواقع، وجد الفريق فتحي نفسه في حلبة سياسية هي أبعد ما تكون عن كل المثاليات.. خلية تموج بالتآمر والدهاء السياسي، وتغليب المصالح الذاتية الضيقة، فكانت الصدمة كبيرة.. ولم يجد مناصاً غير الانكفاء نحو التنظير، ورسم الخطوط الفاصلة، والخطوط الحمراء في كل موقف وعند كل منعطف.

أما نائبه في القيادة الشرعية، الفريق عبدالرحمن سعيد، فهو أيضاً جندي محترف، ورغم دراساته الاستراتيجية لم يكن مغموساً أو مهموماً بالسياسة إلا في نهاية الحكم المايوي، حينما لبى نداء الوطن في عمل سري مع أبناء دفعته وأصدقاءه.. الفريق خالد الزين، واللواء عثمان بلول، تحت مسمى «تنظيم تجمع الشعب السوداني».. وهو التنظيم السياسي العسكري السري الذي غلبت على عضويته كوادر حزب البعث ــ كما أسلفنا.. الفريق عبدالرحمن سعيد رجل توفيقي بطبعه، وتغلب عليه الطبيعة السودانية الخيرة.. لم تتقاطع شخصيته مع قائده الفريق فتحي، وإن افتقد كلاهما مساندة الآخر.

ويأتي ثالثهم العميد الهادي بشرى، وهو كرفقائه جندي محترف، كان بعيداً عن السياسة، عدا ما يفرضه الشارع السوداني من الحديث والرأي. في العام ١٩٨٣ طرح أحد قادة «تنظيم الضباط الأحرار»، وهو العقيد حيدر بابكر المشرف أمر محاولة إشراكه في عملية عسكرية تهدف إلى الإطاحة بالرئيس جعفر النميري، وكان آنذاك يقود «الوحدة ٣٠١ مدفعية ميدان» في

مدينة أمدرمان.. كان أن تلمسه العقيد حيدر، ولكن لا أعتقد أنه قد تلقى الرد حتى الآن. عمل العميد الهادي بشرى مديراً لـ «جهاز الأمن الوطني» خلال فترة الديمقراطية الثالثة، وقد رأى البعض أن اختياره كان مكافأة له على جهوده في تصفية جهاز أمن مايو «جهاز أمن الدولة»، في حين فسره آخرون بمعاني أخرى، وهذا ما رمى إليه العميد السابق في الجهاز المنحل حسن صالح بيومي في قوله: «**ثم بدأت تظهر النوايا الحقيقية غير الودية والعدائية الدفينة منذ تاريخ إنشاء الجهاز ــ ظهرت تصرفات القوات المسلحة ضد الجهاز حيث قامت بمحاصرة مباني الجهاز بالدبابات المدرعة وبكتائب مدججة بالأسلحة الأوتوماتيكية من سلاح المظلات، هل كان هذا خشية من قوة الجهاز العسكرية المجهولة أم ماذا؟ ولم يكتفوا بالتعبير عن مشاعرهم غير الودية تجاه الجهاز وأعضاء الجهاز عبر القرارات الخاطئة التي أصدروها. وإنما جاء اختيارهم لضابط عدواني ومشحون بأوهام وأفكار هدامة مسبقة عن الجهاز والعاملين به على رأس ما يسمى بلجنة الحصر. جاء هذا الاختيار ترجمة صادقة لأحقاد دفينة في نفوس بعض أعضاء المجلس الانتقالي العالي ونفر من الفعاليات السياسية العقائدية التي كانت تنتظم فيما عرف بالتجمع الوطني، حيث قام هذا الضابط منذ البداية بإفراغ هذه الشحنات في شكل تصرفات متعصبة ومجحفة في حق الكثيرين من أعضاء الجهاز الأبرياء وعندما اصطدم بالحقيقة تراجع ووظف كل جهد وعرق هؤلاء الأبرياء من معرفة على شكل معلومات بذل فيها الغالي والنفيس من أجل تشييد مجده بتنصيب نفسه مديراً على جهاز الأمن**».[1]

إلا أن المؤكد عندي ــ كما هو عند آخرون ــ أن تعيين العميد الهادي بشرى مديراً لجهاز أمن السودان الجديد جاء بتوصية من المشير عبدالرحمن سوار الذهب والفريق تاج الدين عبدالله فضل رئيس جمعية شباب البناء التابعة للجبهة الإسلامية فيما بعد، وتم تأييد ترشيحه من السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة بحكم انتمائه إلى عائلة أنصارية، وكأنه بذلك يطبق المثل السوداني الدارج: «**العرجَا لي مراحَه**».. لا أختلف مع العديد من العسكريين في احتراف وانضباط واستقلالية قرار العميد الهادي بشرى، بمنطق أنه من مدرسة المدفعية السودانية، التي وضع رائدها اللواء مصطفى عثمان ــ «مصطفى جيش» ــ بصماته عليها، وهو الذي عرف بالانضباط والحزم والحسم، دون مرونة أو أفق بعيد.. لا أعيب على العميد الهادي بشرى إلا تقصيره الكبير، والذي يطال كل قادة القوات النظامية في نجاح انقلاب الجبهة الإسلامية في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩.. فقد كان آخر من يعلم، وهو مدير جهاز الأمن الوطني، إذ اشترك

---

[1] حسن صالح بيومي ،جهاز أمن الدولة أمام محكمة التاريخ ــ صفحة ٩٦.

نوابه: العمداء إبراهيم نايل إيدام، ومحمد السنوسي أحمد، وأكثر من عشرة ضباط آخرين، وكل عربات وأجهزة اتصالات «جهاز الأمن الوطني» في ذلك الانقلاب الكارثة.. أما هو، والسيد عبدالرحمن فرح مستشار الجهاز، فقد كانوا «آخر من يعلمون»!!

إن قصة انضمام العميد الهادي بشرى «للقيادة الشرعية» لا زالت غامضة، ولن تنجلي الحقائق كاملة حتى يتحدث السيد مبارك الفاضل المهدي الذي أتى به من حيث لا نعلم. أكد لي الفريق فتحي أنه لم يعلم بأمر الهادي بشرى حتى الوقت الذي قدمه إليه فيه مبارك الفاضل في القاهرة في أغسطس ١٩٩٠. كان مبدأ «القيادة الشرعية» هو قبول انضمام أي ضابط أو جندي سوداني طالما كان يؤمن بحتمية إسقاط النظام، ولا شئ يعيب سلوكه وأخلاقه.. لا أظن أن الفريق عبدالرحمن سعيد يخالفني الرأي في مفاجأة وغموض وصول الهادي بشرى وانضمامه للقيادة الشرعية.. كانت لديّ تحفظاتي في العميد الهادي البشرى، وتتمثل في تصلبه وافتقاده للمرونة والانفتاح والفهم السياسي الذي تتطلبه حركة سياسية/عسكرية تستند على غطاء سياسي حزبي ونقابي واسع الأكتاف، وتتصارع فيه الكثير من الرؤى السياسية.. لا ننكر جهد العميد الهادي بشرى في بناء «القيادة الشرعية» بعد إنطلاقها، ولكن صدقت التحفظات، فقد تسبب بصورة مباشرة في قيادة ذلك التنظيم إلى نقاط تصادم وانشطار حتمية.. وعندما بدأت المركب في الغرق، هرول عائداً إلى الوطن ليلتحق بركب الجبهة الإسلامية.. متنكراً لقائده الوفي الفريق فتحي أحمد علي، الذي أصبح لا يحرك شيئاً دون مشورته.. وليقبل منصب وزيرٌ الطرق والموصلات في حكومة النظام.. ذلك العدو الذي سطر فيه عشرات الصفحات، وفي كل إصدارات المعارضة السودانية.

أما المكوّن الثالث والأخير الذي ظل مؤثراً بصورة مباشرة ـ أو غير مباشرة ـ على مجلس «القيادة الشرعية»، فقد كان «تنظيم الضباط الأحرار» في الداخل، والذي اتخذ قرار نقل جزء من العمل العسكري المعارض إلى الخارج في سبتمبر ١٩٨٩. وكما أوردنا من قبل، كنتُ أمثل ذلك التنظيم حينما تم وضع وتنفيذ خطة بناء «الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي» بدء من إعداد وطباعة خطة المشروع، وانتهاء بدعوة الفريق فتحي أحمد علي لتولي القيادة، ومن ثم إصدار الإعلان السياسي. في فترة لاحقة، وبالتحديد في شهر مايو ١٩٩١، انضم العميد عبدالعزيز خالد إلى مجلس القيادة إثر مغادرته للوطن بعد ثمانية عشر شهراً قضاها في معتقلات الجبهة الإسلامية. كان من الطبيعي أن يتبوأ العميد عبدالعزيز خالد موقعه في مجلس القيادة بحكم أنه من المؤسسين، وأحد قادة التنظيم في الداخل، ولم يكن بعيداً عن كل خطوات قيام تنظيم

«القيادة الشرعية». وكان من الطبيعي أيضا أن يكون موقع العميد عبدالعزيز خالد ـ وموقعي ـ من الفريق فتحي أحمد علي أقرب فكراً وانتماء، فهو عضو في مجلس قيادة «تنظيم الضباط الأحرار» منذ العام ١٩٨٣، كما أن التنظيم بكل قدراته ومراكز قوته قد ساند وصوله إلى منصب القائد العام، ودافع عنه بوعي قومي متجرد حينما رفضه قطاع عريض من القوات المسلحة بحكم أنه ضابط بحرية تمثل ٥% فقط من قوة الجيش السوداني، ولا تتوفر له خبرة القوات البرية، وهي الغالبة. وقد صارع معه التنظيم في معركة «مذكرة القوات المسلحة» ـ وإن لم يدرها ـ وكانوا جميعا طليعة ضحايا نظام الجبهة الإسلامية.

منذ بداية العام ١٩٩١ وضح الاختلاف وعدم الانسجام في مجلس «القيادة الشرعية».. بدأ الأمر خافتاً وهادئاً، وسواحل البحر العميق المتلاطم الأمواج ما تزال بعيدة، ولذا عندما اختلفت الآراء واحتد الصراع، لم يستطع القبطان فتحي أحمد علي قيادة السفينة، والحفاظ على كل الطاقم موحداً ومتماسكاً.

مجموعة المصيف

بعد الإعلان السياسي/العسكري «للقيادة الشرعية» في سبتمبر ١٩٩٠، قرر الفريق فتحي أحمد علي أن يكون مقر قيادته المؤقت، ومكان إيواء أسرته في مدينة الإسكندرية الساحلية. بـرّر اختياره للإسكندرية بأنها مدينة هادئة، وتوفر له سهولة تطبيق إجراءات أمنية ضد محاولات أجهزة أمن الجبهة الإسلامية في تحديد موقعه ومراقبة نشاطه، وأيضاً لقرب المسافة بينها والقاهرة التي يوجد بها مقر التجمع الوطني الديمقراطي. ساند العميد الهادي بشرى رأي الفريق، وانتقلا معاً إلى الإسكندرية، وبذا انقسمت القيادة الشرعية منذ البداية جغرافيا بين الإسكندرية والقاهرة التي كان يوجد فيها مكتب القيادة الرئيسي، ومنها تنطلق معظم فعاليات وأنشطة التجمع الوطني الديمقراطي.

سعى الفريق عبدالرحمن سعيد لتغيير ذلك القرار، لكنه أخفق لإصرار الفريق فتحي على مقر الإسكندرية، وبذا تركت معظم مسئولية العمل السياسي والاتصالات للفريق سعيد. تمسك الفريق فتحي بالبحر الذي تعود عليه.. «أو هكذا كان تعليق الزملاء»، غير أن ذلك عوّق العمل بصورة واضحة، حيث أن التطورات السياسية اليومية تتطلب اجتماعاً مستمراً لمجلس القيادة. نتيجة لذلك الموقف، تكرس نهج استمر لمدة أربع سنوات في حضور مجموعة الإسكندرية بقطار

الصباح لحضور الاجتماعات الهامة، والعودة مساء، وعند الضرورة، البقاء في القاهرة لعدة أيام، ثم العودة مرة أخرى لمقر الإسكندرية.

كان واضحا منذ البداية أن العلاقة العملية والشخصية قد تعمقت كثيراً بين الفريق فتحي والعميد الهادي بشرى، ولوحظ ذلك من اتفاقهما المسبق وتوحد أفكارهما عند مناقشة أي أمر خلال الاجتماعات. وأصبح ذلك أمراً مزعجاً للغاية، فقد أفرز مجموعة ضغط تتقوى بالصوت المرجح، وهو صوت وسلطة القائد العام «للقيادة الشرعية». حاولنا أن نجد العذر والمبررات للفريق فتحي في توحده المتنامي مع العميد الهادي بشرى، بالرجوع إلى شخصية الفريق المغرم بالمنهجية في دراسة كل الأمور بدقة، وكتابة كل الأفكار في دراسات مسبقة وإعداد نفسه بصورة جيدة. يحتاج مثل ذلك المنهج في الكتابة والإعداد إلى مؤسسة مصغرة توفرها في العمل العسكري المنتظم هيئة المستشارين والمساعدين، ولم يكن هنالك غير العميد الهادي بشرى الذي يرافقه في كل ساعة، ليصبح بذلك هو المستشار والمساعد والمؤسسة! قطعاً إن العميد الهادي بشرى كثير النشاط ودائم الحركة، وقادر على العمل المستمر، ولذا فقد اكتمل منهج الفريق فتحي، وبرزت تلك الوحدة في الفكر والقرار التي أطاحت فيما بعد بوحدة القيادة الجماعية، وقادت إلى كثير من السلبيات، بل إلى الانقسام لاحقا.

نتيجة لتلك العوامل انزلق أسلوب القيادة إلى منهج القيادة البيروقراطية، التي تتعامل مع مرؤوسيها بالإشارات والرسائل والقرارات المكتوبة، وهي قرارات لم تجد حظها في الحوار الديمقراطي والإقناع. كانت «القيادة الشرعية» حركة سياسية عسكرية تتطلب الكثير من الإبداع والتطوير الفكري والثوري، ولا يمكن أن تسير بمنهج القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم، والتي تدير مؤسسة هرمية التكوين، تتوفر لها كل الإمكانيات والاتصالات، وبالتالي يسهل إصدار الأوامر الفوقية والتنفيذ.. قطعاً ليس هنالك مقارنة بين الحالتين، وسيبرز لنا ذلك في سياق دراسة مسببات الإخفاق والتشتت.

في مايو من العام ١٩٩١ وقع الصدام الأول.. كانت البداية لظهور مركز القوى الذي يمثله العميد الهادي بشرى، والقرار الفوقي الصادر دون تفاكر من «مجموعة الإسكندرية». خلال ذلك الشهر تم تنفيذ عملية جريئة لتهريب ثلاثة ضباط من الخرطوم لتعزيز قدرات القيادة الشرعية في الخارج. كانت المجموعة تتكون من العميد عبدالعزيز خالد، والعميد عبدالرحمن خوجلي، والرائد عبدالعظيم عوض سرور، كما سبق وأشرنا لذلك. تمت تلك العملية بتنظيم وإعداد جيد من قيادة

الداخل، ونفذت بنجاح عبر التسلل براً من الحدود الشمالية للسودان، رغم الرقابة اللصيقة التي كانت سلطات أمن الجبهة الإسلامية تفرضها على العميد عبدالعزيز خالد ورفقائه.

كان تصرف القيادة في منتهى الغرابة تجاه رفقاء السلاح الذين قطعوا الفيافي والقفار تلبية لنداء الواجب والانضمام للنضال. وضح الاستقبال الفاتر للمجموعة القادمة، وكانت حجة الفريق فتحي، ومن خلفه العميد الهادي بشرى، أن القيادة قد فوجئت بالأمر، ولم تكن تعلم بحضورهم، وكأن الهاربون يحتاجون إلى التمهيد ببرقيات تفيد بموعد وطريق الخروج، وأن تكون في معيتهم «أوامر التحرك».[1] ثم جاء على استحياء العذر الأقبح من الذنب: «**أن العميد عبدالرحمن خوجلي في تنظيم الحزب الشيوعي، والرائد متقاعد عبدالعظيم عوض سرور أيضاً محام شيوعي معروف، وأن عملية الهروب من تدبير الحزب الشيوعي**»!! كان الرد على مثل ذلك التوجه الإنتقائي واضحاً ومتفق عليه منذ البداية. فـ «القيادة الشرعية» هي حركة مفتوحة لانضمام أي ضابط أو جندي يقف في معارضة حكم الجبهة الإسلامية.. لقد دعونا في البيان السياسي/العسكري عند إنشاء «القيادة الشرعية»، وفي كل خطاباتنا وبياناتنا للقوات المسلحة للانضمام لعملية «أنا السودان».. بنفس القدر خاطبنا كل الأحزاب المنضوية في التجمع الوطني الديمقراطي لإرسال أي كوادر أو متطوعين، وبالتالي نحن لسنا في حالة تتطلب التصنيف السياسي، طالما كان انضمام الفرد «للقيادة الشرعية» عن موقف وقناعة، خاصة أنه سيؤدي قسم الولاء للتنظيم.

تفاقم الأمر بعد ذلك حينما ذهب العميد الهادي بشرى بعد أسبوع من وصول المجموعة الجديدة واجتمع مع العميد عبدالعزيز خالد ليقول له: «**الجماعة الجِبتهُم معاك ديل شيوعيين**»، وأبدى اعتراضه على حضورهم بأسلوب أقرب إلى التحقيق الأمني، وذلك في محاولة لمعرفة كل ملابسات العملية.. كان رد فعل العميد عبدالعزيز خالد واضحاً: «**إذن فالقيادة الشرعية دي مجموعة صفوة.. تقبل من تشاء وترفض من تشاء، وهذا عكس المفهوم العندنا في الداخل**». نقل العميد الهادي بشرى اتهام «الصفوية» للفريق فتحي.. وانغرس بذلك الإسفين الأول في العلاقات بين أعضاء مجلس القيادة، وتكون منهج جديد في القرار و«الفيتو» على كل منضم جديد إلى القيادة الشرعية.

---

[1] أورنيك كتابي موقع من القيادة يجب أن يحمله أي ضابط أو جندي في القوات المسلحة السودانية قبل التحرك من مكان إلى آخر .

البيروقراطية.. والتخبط

تركز عمل وقرارات «القيادة الشرعية» يوما بعد يوم في مجموعة الإسكندرية، ووضح تأثير الهادي بشرى في اتخاذ القرار، ثم دفع الفريق فتحي لتبنيه بما لديه من سلطات. ساعد ذلك الاتجاه انغماس الرجل الثاني ـ الفريق عبدالرحمن سعيد ـ في العمل السياسي اليومي ضمن «لجنة التنسيق العليا للتجمع الوطني»، وعدم رغبته في مواجهة تغول الهادي بشرى على كل تخصصات العمل من أمن، وعمليات، وإدارة، وشؤون مالية، وإعلام، إلخ.. وضح أكثر أن القيادة قد دخلت في نفق البيروقراطية المتصلبة، الذي لا يتوافق مطلقاً مع طبيعة عمل سياسي يتطلب الكثير من المرونة والحوار والديمقراطية.. أما في مسألة إدارة عملية **«أنا السودان»** التي أخفقت، فقد كان الأسلوب خاطئ تماماً، وترتبت عليه الكثير من الأضرار.. تبنّت «مجموعة الإسكندرية» أسلوب المخاطبة الشخصية عبر رسل وموفدين، وخطابات واتصالات مباشرة، لاستقطاب قادة التشكيلات والوحدات العسكرية، وبذا تغييبت قيادة الداخل، ومنهج العمل التنظيمي السري الذي يستند على استقطاب وتجنيد حذر، وبناء شبكة تنظيمية دقيقة. أرسلت خطابات الدعوة لكل القيادات، خاصة من الدفعة السابعة عشر في الكلية، وهي دفعة العميد الهادي بشرى، بناء على العلاقات القديمة والثقة المفترضة بين أبناء الدفعة الواحدة.. كان أن وجدت بعض تلك الخطابات طريقها إلى طاولة مدير الاستخبارات العسكرية في الخرطوم، بل تَرَقّى البعض عبر توصيلها بحماس ووعد بالاستمرار في الاختراق.

أما الإعلام الجماهيري فقد تركز الجهد فيه على التسجيلات الصوتية على شرائط الكاسيت، بعد توقف إذاعة «الحركة الشعبية لتحرير السودان» في العام ١٩٩١.. يخاطب الفريق فتحي القوات المسلحة، ويخاطب جماهير الشعب السوداني، ويقوم العميد الهادي بشرى بنسخ عشرات الشرائط وشحنها عبر وادي حلفا والسعودية إلى الخرطوم.. يخاطب العميد الهادي بشرى أجهزة الأمن، ويخاطب العميد سجون محجوب التيجاني القوات النظامية الأخرى، ويتولى أيضاً العميد الهادي مهام النسخ والإرسال، حتى أصبح الأمر عرضة لتندر السيد موسى يعقوب قطب الجبهة الإسلامية المعروف حينما كتب مقالا في صحيفة الشعب المصرية[1] التابعة للتيار الإسلامي في مصر تحت عنوان **«الجاهل في ذمة العالم»**، وأعاد نشر نفس المقال في صحيفة الإنقاذ الوطني

---

(1) صحيفة الشعب المصرية ـ العدد ٦٦٦ الصادر بتاريخ ٢١أغسطس ١٩٩٢.

السودانية[1] تحت عنوان «**الواقع السوداني والغارقون في الوهم**».. كتب عن ظاهرة الشرائط الكاسيت والخطابات الصوتية المرسلة من الفريق فتحي، وهاجم في تجنٍ واضح جدوى أسلوب تحريض الشعب على الثورة ضد النظام.. ولكن فات عليه أن يتساءل عن مدى جدوى الوسيلة، وهل يملك الشعب السوداني الفقير أجهزة تسجيلات الكاسيت، بل حتى ثمن حجارة البطارية في المدن والقرى والأرياف، لتعم الرسالة؟!

أما في جانب الشئون الإدارية، فكان الضحايا هم الضباط من ذوي الرتب الصغيرة، الذين جأروا بالشكوى من تسلط وتعنت الهادي بشرى، ومن المعاملة الفوقية التي تعاملهم بها القيادة وكأنهم حضروا متطفلين.. وحين تصبح الأسبقيات في قبول المتطوعين توفُّر الاعتماد المالي مقابل كل فرد لإيوائه وإعاشته، يتحول النضال والتضحية وقبول المخاطر إلى مفهوم نظري، ويكون الواقع بروز شركة أو مؤسسة تضع «ميزانيات الفصل الأول» قبل أداء المتطوع لقسم الولاء والتضحية والاستشهاد من أجل الشعب والوطن.

كان لابد من محاولة إصلاح الخلل التنظيمي والعملياتي والأمني والإداري الذي أصاب القيادة الشرعية، وقد وضح ذلك بجلاء بعد مرور ما يقارب العشرين شهرا منذ إعلانها.. تفاقمت حالة عدم الانسجام القيادي، وتداخل المسئوليات والتخبط في اتخاذ القرار، وبالتالي انعكس كل ذلك على إدارة العمليات السرية في الداخل، وكان أبرزها إخفاق عملية «أنا السودان» في أغسطس ١٩٩١، ذلك الإخفاق الذي أصاب معنويات المعارضين للنظام في الداخل والخارج بإحباط وأذى معنوي جسيم.. كان واضحاً أن القيادة الشرعية ــ أو الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي ــ يعاني من المعوقات والسلبيات التالية:

أ. ضعف وحدة القيادة العليا للتنظيم لتجاذب تيارين بداخلها، أحدهما محافظ والآخر ثوري، وبالتالي عدم الانسجام والتضارب في الاختصاصات والمسئوليات.

ب. القصور والتضارب في تخطيط وتنفيذ العمليات ومسئوليات الأمن، مما قاد إلى إخفاق بناء التنظيم في الداخل، والعمليات السرية، وفقدان كوادر غالية، وحدوث اختراقات أمنية من قبل أجهزة أمن النظام الحاكم.

---

[1] جريدة الإنقاذ الوطني ــ العدد ٩٤٢ بتاريخ ٢٢أغسطس ١٩٩٢.

جـ. فشل «القيادة الشرعية» في توفير أي تمويل مالي لتسيير العمل والانتقال لمراحل نضالية كبيرة، وقد تأكد تنصل الأحزاب السياسية من الإيفاء بأي التزامات مالية سابقة، والرغبة في استمرارها محدودة القدرات حتى يمكن السيطرة عليها.

د. دخول التجمع الوطني في مزيد من الصراع الحزبي الذاتي، فقدان التوجه القومي وتأثر القيادة الشرعية بصورة مباشرة بدوائر الاستقطاب والتناحر الحزبي.[1]

هـ. إخفاق القيادة الشرعية في الحصول على أي مساندة من دول الإقليم، والفشل في إيجاد مداخل للعمل العسكري الميداني، وتفاقم الموقف بعد تعذر العمل من جنوب السودان نتيجة للانشقاق الذي قادته مجموعة د. رياك مشار في الحركة الشعبية لتحرير السودان، إضافة لذلك ما تحقق من نجاح جزئي لعمليات «صيف العبور» التي قام بها الجيش السوداني.

كان لابد من وقفة جادة لإعادة التوازن «للقيادة الشرعية»، ولعلاج أوجه القصور والسلبيات، ووضع استراتيجية جديدة للعمل. دعا الفريق فتحي أحمد علي في يوليو ١٩٩٢ لعقد مؤتمر قيادي مصغر يعقد سرا في مدينة الإسكندرية، ويحضره كل أعضاء مكتب القيادة.

مؤتمر نفرتيتي

عقدت القيادة الشرعية مؤتمرها القيادي بمدينة الإسكندرية، في فندق صغير شبه مهجور يطلق عليه اسم «نفرتيتي» في يوليو من العام ١٩٩٢، وحضر ذلك الاجتماع كل من:

الفريق فتحي أحمد علي	القائد العام للقيادة الشرعية.
الفريق عبدالرحمن سعيد	نائب القائد ومسئول العمل السياسي.
العميد الهادي بشرى	مسئول الأمن.
العميد عبدالعزيز خالد	مسئول العمليات.
العميد الرشيد عبدالله	مسئول الإدارة ومقرر المجلس.

---

[1] "نحن عسكريون محترفون، لا سياسة إلا في الحدود التي تخدم الهدف الأساسي. والمشكلة هي أن الجميع خذلونا. فقد خذلنا السياسيين الذين قدموا انتماءاتهم الحزبية على الإنحياز الجبهوي، وترتب على ذلك حالة من الشلل أصابت التجمع الوطني للمعارضة. ونحن ـ كمعارضة عسكرية ـ لا نجد الدعم الذي يمكنا من تحويل الخطة إلى برنامج عمل يومي. لقد غرقنا في بحر الخلافات السياسية وزاد الأمر سوءاً بروز الخلافات العسكرية." تصريح صحفي للفريق عبدالرحمن سعيد لمجلة الأسبوع العربي ـ ١٩٩٥/٢/٢٠. راجع: **السودان، حروب الموارد والهوية** ـ ص ٣٠١.

العميد عصام الدين ميرغني   مسئول الاتصال الخارجي.

كانت الأجندة على تعدد بنودها واضحة، اشتملت أولاً على تقييم الموقف السياسي الراهن في الداخل والخارج، وتدرجت لمعضلات «القيادة الشرعية» الكثيرة، وبهدف رفع قدرات الأداء ووضع استراتيجية جديدة للعمل. في الساعات الطويلة التي استغرقها النقاش والحوار، نال بند تطوير القيادة الشرعية وتحديد المسئوليات، وابتداع تنظيم جديد يشمل دوائر سياسية وإعلامية وللاتصال الخارجي، على أن تدعم بكوادر وطنية ديمقراطية من كافة المجالات والقطاعات النصيب الأكبر.

في مسالة تطوير الكفاح المسلح، وضح من خلال النقاش والحوار ضبابية الرؤية، وعدم توحد الفهم في التوجهات والأهداف داخل القيادة الشرعية.. ظلت القيادة الشرعية طوال العامين السابقين تهدف إلى تطوير قاعدتها القتالية بدعوة المتطوعين للانضمام إلى مسيرة الكفاح المسلح، ورغم أن العائد كان متواضعاً في عدد الذين لبوا النداء، إلا أن هنالك ضبابية واضحة في أسلوب استخدام تلك القدرات التي توفرت.. هل ستقاتل القيادة الشرعية القوات المسلحة السودانية في مرحلة لاحقة؟ أم أن تلك القوات هي للعمل العسكري ضد كوادر الجبهة الإسلامية فقط؟ ما هو مدى تطوير العلاقة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان؟ هل سيمضي التطوير إلى القتال جنباً إلى جنب معها، أم سيقتصر دور القيادة الشرعية على تحريض وحدات القوات المسلحة على التمرد على النظام الحاكم، أو الاستمرار في النهج الانقلابي؟

وضح أيضاً من تجربة قاربت العامين في الاستناد على دعم القوى السياسية الحزبية داخل التجمع الوطني الديمقراطي، أن «القيادة الشرعية» فقدت استقلالية قرارها، وأصبحت مرتهنة لمشيئة وتوجهات تلك الأحزاب.. كان واضحاً فشل مفهوم الجناح العسكري الذي لا يستند على قاعدة جماهيرية خاصة به، تسانده وتوفر له الغطاء الحركي والدعم المالي المطلوب، وتحاسبه عبر أسس ديمقراطية سليمة.. لم يكن هنالك مخرجاً من ذلك المنعطف سوى تحول «القيادة الشرعية» إلى حركة سياسية عسكرية ذات توجه ثوري، تستند على قاعدة جماهيرية شعبية، وتحقق تحالفاً استراتيجياً بين الجماهير والقوى الحاملة للسلاح، لتقود في النهاية إلى إسقاط النظام الدكتاتوري القائم في الخرطوم، وذلك بتمازج وانصهار العمل الجماهيري المعارض بالعمل العسكري المسلح.

أظهر ذلك المؤتمر القيادي حجم التناقض، وعدم الانسجام والتباعد الفكري والسياسي داخل «القيادة الشرعية»، وبرز تيارين متناقضين في رؤى وخطى المستقبل، التيار الأول هو تيار المتحفظين، ويقوده بوضوح العميد الهادي بشرى، ويسانده فيه الفريق فتحي أحمد علي بهدوء، ويقف إلى جانبهم العميد الرشيد عبدالله. كان ذلك التيار المتحفظ يؤمن ويدافع عن استمرار «القيادة الشرعية» في خطها المعلن، كحركة عسكرية تمثل القوات المسلحة السودانية والقوات النظامية الأخرى داخل التجمع الوطني الديمقراطي، وتدار وفق النظم العسكرية كما هو الحال في القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية، ويكون واجبها هو العمل التحريضي داخل القوات المسلحة، والعمل العسكري المحدود لإسقاط النظام.

أما التيار الثاني فيتبنى المنهج الثوري النضالي، ويمثله العميد عبدالعزيز خالد والعميد عصام الدين ميرغني، وتسانده بوضوح معظم قاعدة الضباط الآخرين والمتطوعين.[1] كان ذلك التيار ينادي بتحول «القيادة الشرعية» من جسم جامد محدود الفاعلية، إلى حركة سياسية عسكرية ثورية، تُبنَى على قاعدة مساندة جماهيرية شعبية واسعة، على أن تتبنى تلك الحركة استراتيجية الكفاح المسلح والعمل الجماهيري المساند، وأن تفتح العضوية لكافة قطاعات الشعب السوداني، لتتحول في المستقبل إلى حركة سياسية ديمقراطية.

أما الفريق عبدالرحمن سعيد، فقد اتخذ موقفاً وسطاً بين التيارين في ذلك المؤتمر القيادي، إذ أن تجربته في لجنة التنسيق العليا للتجمع الوطني قد أكسبته خبرة سياسية كبيرة، وكشفت له بوضوح عن ضعف البناء القاعدي في «القيادة الشرعية»، وكان أن طرح مبدأ توسيع دائرة المشاركة السياسية داخل التنظيم، وقدم مقترحات بتكوين دائرة سياسية تضم مستشارين دبلوماسيين متخصصين لإدارة العمل السياسي والإعلامي في «القيادة الشرعية». كانت تلك المقترحات من جانب الفريق سعيد أقرب إلى وجهة نظر التيار الثوري، ولكنها تقف دون مسألة التحول إلى حركة سياسية ثورية.

أخيراً، وبعد اجتماعات مطولة، خرج ذلك المؤتمر القيادي المصغر بقرارات غلب عليها الجانب التوفيقي، وكان أبرز تلك القرارات:

---

[1] وضح ذلك بجلاء عند حدوث انشطار القيادة الشرعية وإعلان حركة التحالف في العام ١٩٩٤.

أ. إعادة تنظيم «القيادة الشرعية» بإنشاء «دائرة سياسية» تضم مستشارين في السياسة والدبلوماسية والإعلام، ويفتح باب العضوية لانضمام أي مواطن سوداني يرغب في المشاركة الفاعلة لإسقاط النظام الحاكم في الخرطوم.

ب. توضع لائحة تنظيمية دقيقة تحدد واجبات ومسئوليات الإدارات المختلفة (العمليات، الأمن، الشئون الإدارية)، لمنع أي ازدواجية أو تضارب في الاختصاصات.

جـ. أن تسعى «القيادة الشرعية» لتطوير العمل في التجمع الوطني الديمقراطي، ودفعه في اتجاه تبني توجهات قومية، وبنفس القدر يتم تطوير علاقة الحركة الشعبية لتحرير السودان داخل التجمع، ومع «القيادة الشرعية» لمساندة الطرح الوحدوي داخل الحركة الشعبية.

د. أن تبدأ الدائرة السياسية في تكثيف العمل السياسي والدبلوماسي لتحقيق مساندة من دول المنطقة العربية للمعارضة العسكرية، وأن تتواصل الجهود مع دول الجوار، خاصة في اتجاه إيجاد مداخل وقواعد مساندة للعمل العسكري الميداني.

هـ. الاستمرار في بناء «تنظيم القيادة الشرعية» داخل الوطن، والذي يجب أن يتم بناؤه على قاعدة متينة من الخلايا التنظيمية المؤمنة، وفي مناطق جغرافية عديدة. ضرورة تطبيق منهج صارم في قبول العسكريين والمتطوعين للعمل الميداني، يبنى على توفر قدر كبير من الأخلاق المتينة والانضباط الأمني في الفرد من المتطوعين المدنيين، وعلى أقصى قدر من الانضباط والاحتراف في كادر الضباط.

قطعاً أن تلك القرارات كانت ستعالج أجزاء كبيرة من معضلات «القيادة الشرعية» العديدة إذا تم تطبيقها بنجاح كامل، ولكن هي في مجملها لم تعالج المعضلة الأساسية في بناء القاعدة السياسية والجماهيرية التي يمكن أن توفر المساندة السياسية المستقلة، والدعم المادي البعيد عن السيطرة الحزبية. رغم عدم وصول المؤتمر إلى تحقيق الاتفاق والتوحد التام في المستوى القيادي، إلا أن روحاً من التفاؤل سادت المجتمعين بإمكانية تطوير أداء القيادة الشرعية سياسياً وعسكرياً، خاصة بعد اكتمال اللوائح التي ستحدد الواجبات، وتحصر المسئوليات المفصلة في كل دائرة أو إدارة تنفيذية.

مزيد من التردي والعزلة

استمرت الخلافات خافتة داخل المكتب القيادي لـ «القيادة الشرعية» طوال النصف الثاني من العام ١٩٩٢. كان واضحاً اختلاف المنهج والتفكير، واختلاف الفهم الاستراتيجي للمستقبل المطلوب للوطن بين تيارين متناقضين.. يمكن أن نسمي الأول بالتيار البيروقراطي المتحفظ، والتيار الثاني بالتيار الأكثر ثورية ورغبة في تطوير العمل العسكري المعارض بمفهوم حركة سياسية عسكرية ثورية تتقبل الانفتاح والمخاطر.

كما ذكرنا من قبل، كان القائد وليم نون الذي انشق عن «الحركة الشعبية لتحرير السودان» قد هاجم منطقة أكتوس في شرق الاستوائية في الأول من ديسمبر ١٩٩٢، حيث يوجد معسكر تدريب القيادة الشرعية. بلا شك أن فقدان اثنى عشر من القيادات والكوادر في تلك الحادثة، مثّل كارثة كبيرة «للقيادة الشرعية» تتطلب دراسة الموقف بدقة، واتخاذ الإجراءات الملائمة لاحتواء تداعيات الأمر. كان رد فعل الفريق فتحي أحمد علي والعميد الهادي بشرى بعد وصول المعلومات الأولية مثيراً للدهشة، وينبئ عن عدم القناعة بتحمل المسئولية القيادية تجاه تلك التطورات.. ظهر ذلك من محاولة تحميل المسئولية للآخرين، وادعاء أن كل الترتيبات الأخيرة مع «الحركة الشعبية لتحرير السودان» لدخول القوات إلى جنوب الوطن قد تمت بدون تشاور، وأن سفر أول مجموعة من المتطوعين إلى شرق الاستوائية قد كان مفاجئا لهم.. كانت تلك فترة أزمة كبيرة لا يمكن خلالها إثارة أي خلافات، فالأسبقية الأولى أضحت في العثور على المفقودين وإنقاذهم.

في نهاية شهر ديسمبر ١٩٩٢، سافر الفريق عبد الرحمن سعيد، والعميد عبدالعزيز خالد إلى العاصمة الكينية نيروبي للتنسيق مع «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، والبحث عن المفقودين وإعادتهم سالمين.. عاد الفريق عبد الرحمن سعيد بعد إجراء المباحثات مع «الحركة الشعبية» إلى القاهرة، بينما استمر العميد عبدالعزيز خالد في تنفيذ مهمة البحث عن المفقودين في شرق الاستوائية. كان العميد عبدالعزيز خالد يقوم بإرسال تقارير منتظمة عن الموقف العام وتطور مهمة المفقودين عبر مكتب منطقة الخليج إلى الفريق فتحي أحمد علي.. خلال شهر يناير ١٩٩٢ أرسل العميد عبدالعزيز خالد خطاباً عنوانه «**الأخ الأكبر البحار**»، وكان واضحاً من متنه أنه رداً على خطاب بالفاكس سبق أن تسلمه من الفريق فتحي في نفس الأسبوع.. كتب العميد عبدالعزيز خالد في ذلك الخطاب: «**الرفض حق لكم ولنا حق التقييم إلا إذا كان هذا**

مرفوض هو الآخر. رجعت إلى أوراقي فوجدت أنني أرسلت لكم خطابا مكونا من ثلاث صفحات، وتقييما عاما للحركة من خمسة عشر صفحة ــ فحزنت.. أن تركز فاكسكم على عدة كلمات وكأنها بيت القصيد الأهم، وكأن هنالك من يبحث عن خطأ تجريم، أو كصائد بين الصقور لحمام بري ــ فحزنت..»، وختم خطابه قائلاً: «**تفتأ الأيام تلقي علينا الدروس، منها المر ومنها الأمرّ.. ومنها الأكثر مرارة».**

سألتُ الفريق فتحي عن محتوى خطابه الذي أرسله قبل رسالة العميد عبدالعزيز فكانت إجابته: «**عبدالعزيز اتهم القيادة بعدم الجدية**».. كانت تلك بداية التداعيات لنقطة اللاعودة في تماسك ووحدة «القيادة الشرعية».

لم يتم وضع اللائحة الجديدة لعمل «القيادة الشرعية» التي نصت عليها قرارات المؤتمر القيادي في يوليو ١٩٩٢.. استمر العمل باللائحة التي وضعها العميد الهادي بشرى، والتي تركز كل السلطات في يد الفريق فتحي ونائبه الفريق عبدالرحمن والعميد الهادي بشرى، ولا تعترف بالآخرين.. جاء في الديباجة الافتتاحية لتلك اللائحة ما يلي: «**يعتبر الضباط الذين أصدروا الإعلان العسكري السياسي في سبتمبر ١٩٩٠، ومن واقع مسئولياتهم القيادية قبل الانقلاب هم قيادة القيادة الشرعية للقوات المسلحة وقوات الأمن والقوات النظامية الأخرى بالداخل والخارج، وينطلقون من واجباتهم الأصلية قبل ٣٠ يونيو ١٩٨٩.»**

بذلك الأساس في بناء لائحة العمل، تم حجب المسئولية والصلاحيات من القادة الذين كانت لهم الريادة في قيادة العمل السياسي العسكري في الداخل، ووضع مفهوم العمل العسكري المعارض في الخارج، الذي أثمر عن تأسيس الجناح العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي.. ظهرت هيئة قيادة مشابهة تماما لتلك التي تجلس في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية في الخرطوم مع الفارق الكبير، وفي ظروف سياسية غاية في التعقيد تحيط «بالقيادة الشرعية». أما القصور الأكبر في عمل «القيادة الشرعية»، والذي حاول المؤتمر جاهداً علاجه فقد استمر، وتمثل ذلك في غياب الإدارة السياسية المؤهلة، والذي قاد إلى استمرار التخبط في القرارات السياسية، وفي العلاقات مع أحزاب وقوى التجمع الوطني الديمقراطي.

انفجر الموقف داخل هيئة «القيادة الشرعية» في اجتماع عقد بالقاهرة بعد عودة العميد عبدالعزيز خالد من مهمة إعادة أسرى القيادة من معسكرات وليم نون في شرق الاستوائية.. كان ذلك في التاسع والعشرين من رمضان الموافق الثاني من أبريل ١٩٩٣.. تمت الدعوة لذلك

الاجتماع لبحث وتقييم تجربة المعسكرات والعمل من شرق الاستوائية.. وجه الفريق فتحي خلال الاجتماع اتهامات مباشرة للعميد عبدالعزيز خالد بعدم احترام القيادة، وأنه قام بوصفها في إحدى تقاريره بعدم الجدية.. دافع العميد عبدالعزيز خالد من جانبه بأن الفريق فتحي ينحاز بصورة سافرة لرأي العميد الهادي بشرى، وأن العميد الهادي قد أصبح الآمر الناهي في القيادة، وكان أن انتهى الاجتماع دون الوصول إلى أي تهدئة للموقف، بل زادت الشروخ والتصدع.. تمت الدعوة لاجتماع لاحق بعد أسبوع من ذلك التاريخ، ولم يحضر العميد عبدالعزيز خالد إلى ذلك الاجتماع.

في الأول من مايو ١٩٩٣، اتصل بي الفريق فتحي أحمد علي في دولة الإمارات ليبلغني أنه وهيئة القيادة قد اتخذوا قراراً بفصل العميد عبدالعزيز خالد من «القيادة الشرعية» بإجماع الحضور للاجتماع (الفريق عبد الرحمن سعيد، العميد الهادي بشرى والعميد الرشيد عبدالله).. برّر ذلك القرار بعدم احترام العميد عبدالعزيز خالد لهيئة القيادة، ورفضه حضور الاجتماعات التي دعي إليها خلال الفترة الماضية، إضافة لتعمده انتهاج خط منفصل عن عمل «القيادة الشرعية»، وخارج أي صلاحيات ممنوحة له.. كان ردي المباشر هو التحفظ على قرار الفصل، إذ أنه قرار متعجل، وسيفرز الكثير من السلبيات على «القيادة الشرعية»، وعلى كل العمل المعارض.. وأنه قد يقود إلى انقسام يمكن تلافيه بالتروي والحكمة.. طلبت منه أن يتم تجميد القرار، وعدم إصدار بيان بما حدث لحين عقد اجتماع متكامل خلال أسبوعين، ولمناقشة العميد عبدالعزيز خالد ومحاولة إيجاد حلول تحفظ وحدة وتماسك «القيادة الشرعية».. تردد الفريق فتحي أولاً، ثم وافق على ذلك المقترح على مضض.

تم تجميد قرار فصل العميد عبدالعزيز خالد وعدم الإعلان عنه بجهود أخرى من قادة التجمع، وعلى رأسهم قطبي الاتحادي الديمقراطي أحمد السيد حمد ومحمد سر الختم، والتيجاني الطيب ممثل الحزب الشيوعي، ومن الشخصيات الوطنية فاروق أبو عيسى وأمين مكي مدني.. طالب الجميع بالحفاظ على وحدة العمل العسكري المعارض، ومحاولة تسوية الخلافات داخل «القيادة الشرعية» مهما كانت المصاعب والتحفظات.

في العشرين من يوليو ١٩٩٣، تم اجتماعي مع الفريق فتحي أحمد علي، وكانت محاولة جادة في إبراز السلبيات المتوقعة من قرار إقصاء أي معارض، خاصة العميد عبدالعزيز خالد، ومدى تأثير ذلك على مساندة «تنظيم الضباط الأحرار» في الداخل ــ الموحد تماما خلف «القيادة الشرعية»، وضرورة إعطاء اعتبار كاف لعلاقته النضالية والشخصية مع العميد عبدالعزيز خالد وقد استمرت لأكثر من عشر سنوات.. وافق الفريق فتحي على إعادة النظر في كل الأمر، وطلب

مني أن أجتمع بالعميد الهادي بشرى، إذ أنه متمسك بالقرار ويرفض أي عمل مشترك مع العميد عبدالعزيز خالد، ولا بد من إجماع الرأي قبل اتخاذ قرار جديد!!

كان موقف الفريق عبدالرحمن سعيد في اتجاه إنهاء الأزمة، ولذا فقد وافق على الذهاب معي إلى الإسكندرية للاجتماع بالفريق فتحي والعميد الهادي لاحتواء الأمر.. تم ذلك الاجتماع بعد يومين، ولكن تخلّف الفريق فتحي أحمد علي من الاجتماع، على الرغم من وجوده بالإسكندرية، وفضل أن يحضر العميد الهادي بشرى وحيدا.. جرى حوار طويل ونقاش دقيق لساعات عدة.. واجه تصلب ورفض من العميد الهادي بشرى في العمل مع العميد عبدالعزيز خالد بحجة أنه لا يثق فيه،[1] وضرورة أن ينفذ قرار الإبعاد حفاظاً على مصلحة «القيادة الشرعية».. كان واضحاً لي أنه يستند في رأيه على موافقة الفريق فتحي الذي تجنب حضور الاجتماع درء للحرج بعد موافقته قبل أيام على إعادة النظر في المسألة!!

في طريق العودة إلى القاهرة قلت للفريق عبدالرحمن سعيد: «**يبدو أن القيادة الشرعية قد وصلت إلى مرحلة انقسام.. وإنني في غاية الدهشة من الموقف القيادي السلبي للفريق فتحي.. لقد سبق أن وافق على احتواء الأمر، وطلب مني تليين موقف العميد الهادي بشرى.. وهاهو يرفض حضور الاجتماع ويحتمي بالعميد الهادي بشرى**».. لقد كان لنا شرف بناء هذه القيادة المعارضة، وشاركنا سويا في وضع أساسها قبل حضور كل الآخرين، وها نحن نراها الآن تتهاوى نتيجة لقصور الفهم السياسي، والتصلب، وآحادية القرار.. ذكّرته بمقولة الأمير إبراهيم الخليل التي همس بها في الليلة الأخيرة، قبل هزيمة الأنصار في سهل كرري في الثاني من سبتمبر ١٨٩٨: «**المهدية مهديتكم.. إلا نصرة ما في..**».[2]

حاول الدكتور منصور خالد التوسط في خلاف «القيادة الشرعية»، وجلس إلى الفريق فتحي أحمد علي لساعات طوال، لكن أخفقت وساطته حينما بدأ الفريق فتحي في زيادة قائمة الاتهامات

---

[1] في ٢ يناير ١٩٩٦ صرح العميد عبدالعزيز خالد لصحيفة الاتحادي ــ أن عضوية الهادي بشرى في القيادة الشرعية أحد أسباب الخلاف والانقسام في القيادة الشرعية لأنهم اعتبروه :"كادراً مزروعاً من الجبهة الإسلامية وكان هذا سبب خروجنا - الهادي بشرى عندما كان مديراً لجهاز أمن السودان وضع هو أورنيك شروط الالتحاق ولعب علي عثمان وإبراهيم السنوسي معه دوراً أساسياً - لقد لعب جهاز أمن السودان دوراً أساسياً قي نجاح انقلاب يونيو (حزيران) وشارك أفراده بسلاحه وعرباته فيه، وكان أقرب لجهاز أمن الجبهة من جهاز أمن السودان يوم الخميس ٣٠/٦/ ١٩٨٩ كان نائب مدير جهاز الأمن اللواء محمد علي حامد في مهمة خارج البلاد فإذا باللواء الهادي بشرى نفسه يخرج في يوم الانقلاب نفسه قي مهمة خارج البلاد — لا يمكن لمدير ونائب لجهاز أمن دولة أن يكونا خارج البلاد في الوقت نفسه، مما يؤكد دوره في ذلك المخطط الانقلابي" راجع: **السودان ــ حروب الموارد والهوية** ــ ص ٣٣٠.

(٢) عصمت حسن زلفو، كرري ليلاً أم نهاراً - ص ٤٠٩.

الموجهة ضد العميد عبدالعزيز خالد من عدم انضباط واحترام للقيادة، لتشمل أنه ذو ولاء مزدوج و شيوعي أُرسِل من الداخل للعمل في «القيادة الشرعية»، وأن هنالك جهات معينة تقف من خلفه وتدعمه في موقف.. وأن لديهم الإثباتات الكافية..

استمر وضع «القيادة الشرعية» مهتزاً طوال الأشهر الأخيرة من العام ١٩٩٣، وبدأت الخطوط واضحة في انقسام القيادات والعضوية.. وقفت مجموعات الضباط متوسطي الرتب والضباط الأصاغر ضد توجهات وأسلوب إدارة القيادة العليا، وتفاقم الأمر في اجتماع عقده الفريق فتحي أحمد علي مع تلك المجموعة.. في ذلك الاجتماع قال الفريق فتحي أحمد علي: «**إن القيادة الشرعية قد أخفقت في توفير التمويل المالي لمقابلة تطوير العمل.. وأن هيئة القيادة ستستمر رغم الظروف الصعبة، لكنها تترك الفرصة للضباط والأعضاء في اتخاذ القرار بتحمل مسئولياتهم، ومحاولة الحصول على عمل أو لجوء سياسي أو العودة إلى الوطن، إذ لا توجد اعتمادات لمقابلة منصرفا تهم.**» كان تعليق أحد الضباط لاذعاً حينما استفسر عن مبررات استمرار هيئة القيادة بعد أن تخلت تماما عن مسئولياتها تجاه القاعدة؟

الانشطار

العشاء الأخير

كثفت لجنة وساطة التجمع جهودها في شهر ديسمبر ١٩٩٣ لرأب الصدع في «القيادة الشرعية»، وتقرر عقد اجتماع يحضره الفريق فتحي أحمد علي والعميد عبدالعزيز خالد قطبي الصراع والاختلاف.. عقد الاجتماع في مساء يوم الاثنين ٦ ديسمبر ١٩٩٣ بمكتب «القيادة الشرعية» في القاهرة، وتكونت لجنة الوساطة ورأب الصدع من:

- أحمد السيد حمد ـ ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي في لجنة التنسيق العليا للتجمع الوطني الديمقراطي.
- محمد سر الختم ـ الحزب الاتحادي الديمقراطي.
- التيجاني الطيب بابكر ـ ممثل الحزب الشيوعي السوداني في لجنة التنسيق العليا للتجمع.
- الأستاذ فاروق أبوعيسى ـ عضو لجنة التنسيق العليا للتجمع الوطني.
- الأستاذ أمين مكي مدني ـ عضو لجنة التنسيق العليا للتجمع الوطني.

أما من جانب «القيادة الشرعية» فقد حضر الاجتماع الفريق فتحي أحمد علي والفريق عبدالرحمن سعيد والعميد عبدالعزيز خالد، بينما أحجم العميد الهادي بشرى عن الحضور.

بدأ الاجتماع واستمر هادئا حتى نهايته وابتدر الفريق فتحي احمد علي توجيه قائمة الاتهامات ضد العميد عبدالعزيز خالد والمجموعة المساندة له:

أ. إن العميد عبدالعزيز خالد في أول اجتماع يحضره بعد هروبه من السودان وصف القيادة «بالصفوة» وذلك قبل أن يتم تنويره بما تم في الخارج، ثم وصف القيادة بالمركزية في القرار، وهو ضابط مميز يعي ما يقول، وكنا نتوقع منذ ذلك التاريخ حدوث خلافات.

ب. إننا وافقنا على إرسال قوات للجنوب تعرضت لكثير من المشاكل، وعندما أوفِدَ لشرق أفريقيا أرسل لنا إشارة مفتوحة وبالواضح «غير مشفرة» فيها تكدير،[1] واتهم القيادة بعدم الجدية.

جـ. بعد عودته من شرق أفريقيا، وفي اجتماع في يوم ٢٩ رمضان اتهمني بالانحياز للعميد الهادي بشرى، وذكر أنه سيقدم استقالته مكتوبة، ثم خرج من الاجتماع بدون استئذان. تمت دعوته لاجتماع آخر فرفض الحضور، ثم أرسل له مبلغ من المال للإعاشة والمنصرفات فرفض استلامه بدعوى أنه لا ينتمي لـ «لقيادة الشرعية»، وبعدها اتخذ خطاً منفردا وبدأ يصرح في الصحف والمجلات.

د. عند تكوين القوة الخاصة للعمليات، جند بعض الأفراد من حزب معين ــ ورغم أننا نؤمن بأهمية المرونة واللامركزية، إلا أنه أخفى عن القيادة ــ وعن قصد ــ الكثير من الحقائق.

هـ. أنه انسحب من «القيادة الشرعية» في ظروف سيئة، وكان لدينا بعض الأفراد مفقودين بالجنوب، وانفرد بعمل خاص به. في هذه الظروف لا مكان للطموحات الشخصية، وأن ما تم يعتبر عملاً هداماً لإحداث شرخ في «القيادة الشرعية». وفي حالة انفراده بعمل خاص به، فهذا لا يسمح له بالعمل تحت اسم «القيادة الشرعية» ولا باسم التجمع.. أنه سافر إلى ألمانيا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وتحدث باسم «القيادة الشرعية».. أنه في واشنطن تحدث لبعض الأخوان هناك، وقال بأن عبدالرحمن سعيد معهم وناس الإسكندرية لوحدهم، ونفس الحديث يدور في المملكة العربية السعودية، ولقد أخطر الأخوان في واشنطن بأنه يعمل باسم تحالف القوات النظامية.

و. أنه لم يكن يتوقع هذا التآمر من الأخ عبدالعزيز خالد والأخ عصام ميرغني، الذي أرسل إشارة «فاكس» من أبو ظبي إلى الأخ عبدالعزيز موجودة معي هنا ــ ثم أخرجها ــ وبدأ في قراءة محتوياتها للحضور: «**عزيزي خوجلي.. تحياتي لك وللأسرة والزملاء.. عدم حضور قيادة المصيف لاجتماع لندن خطوة جيدة في وقت نحتاج فيه لمزيد من الأخطاء حتى يمكن ختم التصفية وأعتقد أن ورقة أمين قد تساعد في هذا الجانب. آمل استمرار استراتيجية العزل بدون هوادة، كذلك فرز أبو حاتم (الفريق عبدالرحمن سعيد) بكل السبل، وأعتقد أن الأستاذ عيسى قادر على تقديم الكثير في كلا الاتجاهين**».. ثم

---

[1] التكدير عقوبة عسكرية، وتعني التوبيخ.

أضاف الفريق فتحي: «**إن الورقة بخط العميد عصام ميرغني.. وعبدالعزيز يعرف خطه ويمكنه تأكيد ذلك**».. ختم الفريق فتحي حديثه بأنه يضع الأمر أمامهم، وللأخ عبدالعزيز أن يكوّن تنظيماً أو حزباً، ولكن لا يتكلم باسم القيادة أو التجمع.

بدأ عبدالعزيز خالد إفادته إلى لجنة الوساطة قائلا: «**إن الأسلوب العنيف في الحديث لا يفند إلا بالحديث الكريم .. ولذلك سأتحدث بكرم**».. ثم أورد أسباب الأزمة ولخصها كما يلي:

أ. أسلوب إدارة القيادة النمطي المشابه للحال في القيادة العامة قبل الانقلاب، وعدم التعايش مع الواقع الجديد.

ب. ضعف تنظيمي في القيادة أدى إلى تمتع البعض بحق الفيتو، وانعدام الأسلوب الجماعي والقرار بالأغلبية.

جـ. تداخل المسئوليات التي سبق تحديدها في مؤتمر قيادي بالإسكندرية في يوليو ١٩٩٢.

د. اختلاق التركيبات العضوية للكادر القيادي بين تصلب ومرونة، وتردد وتفرج.

هـ. الفشل الذي لازم «القيادة الشرعية» في العمليات في أطوارها الأولى، إما بسبب الاختراقات داخل «القيادة الشرعية» أو بسبب سوء التخطيط.

و. بعد أكثر من ثلاثة أعوام، كان لابد من مواجهة واقع مرير بعدم وجود عمل عسكري منظم داخلي أو خارجي.

ثم أضاف العميد عبدالعزيز خالد موضحاً جهوده لمنع تفجير الصراع، ومحاولة الحوار والنقاش في اجتماع لاحق، إلا أنه فوجئ أثناء اجتماع لاحق مع الفريق عبدالرحمن سعيد بقرار فصله من «القيادة الشرعية»، وأن القرار قد أبلغ إلى عدد من قادة التجمع.. ثم أكد أنه مع وحدة العمل، عسكري أو سياسي، وأنه شعار أصيل بدأ منذ الانقلاب، حيث سعينا لاستيعاب كل المجموعات الرافضة للانقلاب. وتأكيداً لذلك ــ والحديث مازال له ــ أشار للتالي:

أولا: حين ذهب الفريق فتحي مع الفريق عبدالماجد حامد خليل تلبية لدعوة حزب الجبهة الإسلامية لحضور اجتماع تأسيس مركز الدراسات الاستراتيجية بالخرطوم، انزعجت وأرسلت له شخصاً في منزله أثنيه، وأخطره ببداية العمل التنظيمي، وعليه عدم التعاون مع النظام.

ثانياً: حين خرج عصام ميرغني وتبعه أبو حاتم (عبدالرحمن سعيد)، وبدأت فكرة القيادة الشرعية، رفض فتحي الانضمام إلى أن أُرسِلَ له شخص من الداخل.

ثالثاً: رفعنا شعار احتواء الخلاف من البداية، وظللتُ على اتصال مع «أبو حاتم» كقائد متواجد في القاهرة. بعد عودتي من ألمانيا في يوليو ١٩٩٣، اجتمعت مع عصام ميرغني الذي أخطرني بلقائه مع الفريق فتحي، وفي نهاية حديث الأخ عصام معه قال الفريق فتحي «**إذا اقتنعت أنا فمن الذي يقنع الهادي؟**».. بعد ذلك اجتمعنا مع «أبو حاتم» وتقرر سفرهما إلى الإسكندرية، فتهرب الأخ فتحي من الاجتماع.

رابعاً: عند بداية تفجر الأزمة، انزويت بعيداً في المنزل لخلق جو صحي لحل المسألة، إلى أن طال الزمن وأصبح الخيار أمامي: إما الاستمرار في الانزواء، أو العمل ضد النظام، وفضلتُ الثانية، بالتنسيق مع «أبو حاتم» وعصام ميرغني.

ختم العميد عبدالعزيز إفادته قائلا : «أعتقد أن الفريق فتحي خسر مجموعة الأصدقاء القدامى الذين وقفوا معه ساعات الشدة لزمن طويل، في مقابل تحالف جديد مع الأخ الهادي بشرى.. على المستوى العام اتضح لنا أن «القيادة الشرعية» هي الخاسر، وأن للنظام هو الكاسب والرابح.. مع طول فترة الانتظار لحل الأزمة بدأت حرب قذرة للضرب، ونأينا بأنفسنا عنها، ورفعنا شعار التصعيد ضد العدو.. أود أن أعقب باختصار على بعض النقاط التي أثارها الفريق فتحي وهي:

- حديثي في الصحف والمجلات كان بعد اتهام النظام لنا بمحاولة الغزو من الخارج، وبعد أن صمت الآخرون.. لماذا يسمح للعميد الهادي بشرى بالحديث في الصحف، وهو يعلم أن «أبو حاتم» (الفريق سعيد) هو المتحدث الرسمي للقيادة.
- موضوع إخفائي حقائق خاصة بالمجندين عن القيادة.. هنالك خطاب أرسل إلى قادة الأحزاب لإرسال متطوعين.. وكل الأفراد الذين تقدموا كأفراد وليس كحزب، وأن الحزب الذي يقصده الفريق فتحي هو الحزب الشيوعي.
- أما موضوع الفاكس الذي قرأه، فأنا أعرف من الذي سلمه له.. ولكن من الخائن.. وأخيراً أطلب أن يتحدث الأخ «أبو حاتم».

أما الفريق عبدالرحمن سعيد، فقد قال أنه لن يتحدث عن المسألة، ولكن يؤكد أنه اختلف مع الاخوة في إصدار بيان رسمي، وسعى لاحتواء المسألة.

علّقت لجنة الوساطة في مختلف جوانب الأمر، ولكنهم اتفقوا على ضرورة احتواء المسألة والحفاظ على التوحد، وكان واضحاً لهم أن هنالك مجموعتين عليهم الجلوس وتوحيد أنفسهم على

أسس جديدة.. كان رأي الأستاذ فاروق أبوعيسى أن المسألة في يد الفريق فتحي، وهو رمز القيادة، وعليه حل المسألة بعد اتفاق رأي الجميع في الوحدة..

كان التعليق ــ أو السؤال الأخير ــ من نصيب الأستاذ أمين مكي الذي قال: «**واضح من كلام عبدالعزيز أنه مع الوحدة، ومن حديث الفريق فتحي أنه لا توجد فرصة.. فهل هنالك أي فرصة لإعادة تقييم المسألة؟ إذا لم يكن هنالك فرصة أو نية، لا داعي لدعوتنا لأننا لسنا لجنة قضاة أو تحكيم**».

لم يُجِب الفريق فتحي أحمد علي.. وانتهت الوساطة بتفويضه لحل المسألة.. انتهى الاجتماع بعد منتصف الليل، وبنهايته كانت «القيادة الشرعية» تسير نحو الانفراط المعلن.

جاء إعلان فك الارتباط في يوم ٥ فبراير ١٩٩٤، حينما نشرت صحيفة «الحياة» اللندنية خبر انقسام «القيادة الشرعية».[1] كان أعضاؤها في المملكة المتحدة وايرلندا، وبينهم أكثر من عشرة من الضباط السودانيين المتقاعدين والهاربين من النظام قد كتبوا مذكرة عنيفة سُمِّيَت بمذكرة «**تقييم الأداء والتجربة خلال أربعة أعوام**».. كُتِبَت المذكرة بلهجة حادة، وجاء في بعض فقراتها ما يلي: «**إن الأمانة تقتضي وقفة مع النفس للمراجعة والمحاسبة والتقييم، والقيادة الشرعية للقوات المسلحة تدخل في عامها الرابع ولا تملك رصيداً للعمل المعارض سوى الإعلان العسكري السياسي، فصارت أشبه بحزب سياسي تنتظر قيادته سقوط النظام فتعود لتحكم، لأنها تحملت عبء النضال في المنفى بالتفكير الهادئ في شواطئ الإسكندرية.. وهذا إسهامها**».. وجاء في فقرة منها أيضاً ما يلي: «**إن رئاسة القيادة الشرعية بالقاهرة لا تعمل كقيادة متماسكة وموحدة، بل ينفرد السيد القائد العام بالقرار ويشاركه في ذلك مدير جهاز الأمن السابق في تسلط قهري واستبدادي منافية بذلك ما جاء في الفقرة (٩/أ) من الإعلان السياسي والعسكري والتي تقول: (إننا ندين ونرفض ونقف بقوة وعزم لا يلين في وجه أي حكم استبدادي تسلطي قهري عسكرياً كان أم مدنياً). إن القائد العام أسير أهواء العميد الهادي بشري حيث يعمل على ترجمة وجهات نظره إلى قرارات، وتهميش كل هيئة القيادة، وعلى سبيل المثال نذكر القرار الصادر بفصل العميد عبدالعزيز خالد.**»

تطرقت مذكرة مكتب المملكة المتحدة وأيرلندا إلى العديد من القرارات التي رآها خاطئة، وإلى أسباب فشل العمليات التي خططت لها «القيادة الشرعية» طوال الأربعة أعوام الماضية،

---

[1] صحيفة الحياة اللندنية، الصادرة بتاريخ ٥ فبراير ١٩٩٤.

واختتمت المذكرة بفقرة أخيرة جاء فيها: «**إننا نرفض تماما أن يكون هذا هو أداء القيادة الشرعية، ونطالب بتصحيح المسار لتنفيذ ما جاء في الإعلان العسكري والسياسي ونوصي بشدة بالآتي:**

أ. **إعفاء الفريق فتحي أحمد علي والعميد الهادي بشرى فوراً وتكوين هيئة قيادة جديدة.**

ب. **صدور برنامج للعمل المعارض دقيق ومفصل، والعمل على تنفيذه بدقة ومسئولية.**

جـ. **الاتصال بالقوى السياسية في التجمع الوطني الديمقراطي لتوضيح هذا الموقف بضرورة وقوف القوى السياسية مع حركة التصحيح.**»

وهكذا كانت نهاية الأمر.. انشطرت «القيادة الشرعية».. خرج العميد عبدالعزيز خالد والعميد عصام الدين ميرغني، وتبعهم ثمانية عشر ضابطاً ومتطوعاً، وعشرات من الأعضاء في الداخل ووسط الجاليات السودانية في الخارج، لبناء حركة سياسية عسكرية ثورية لها برنامجها السياسي، وتسندها قاعدة مساندة جماهيرية عضوية في كل هياكلها التنظيمية.

تقييم التجربة..

بحثتُ في كل وثائقي عن تقييمٍ لأسباب إخفاق المشروع الرائد والطليعي لبناء جناح عسكري للتجمع الوطني الديمقراطي، مشروع قادر على منازلة نظام الجبهة الإسلامية الحاكم في السودان، وإسقاطه لصالح الديمقراطية التعددية والسلام. وجدتُ أخيراً ضالتي في خطاب كتبتُه لصديق بتاريخ ٢٥ أغسطس من العام ١٩٩٣. كان ذلك الصديق الوفي قد ساند «القيادة الشرعية» بكل قدراته وإمكانياته، ووقف بصلابة مع جهود بناء قاعدة عسكرية للنضال الوطني، من أجل إسقاط نظام الجبهة الإسلامية، ومن أجل استعادة حقوق الشعب السوداني المتطلع إلى الحرية والسلام والديمقراطية.. كان ذلك الصديق قد طلب مني إحاطته علماً بما يدور في ساحة العمل العسكري المعارض، بعد أن ترامت إلى مسامعه أخبار الخلافات داخل القيادة الشرعية. وأود أن أورد نص ذلك الخطاب.. يزيد من قناعتي بشمولية ذلك التقييم أنه كُتِب في حينه بصدقٍ وتجرد ومن واقع معاش، لم تؤثر فيه تطورات الأحداث بعد ذلك التاريخ.

١. سأوجز لك أدناه المشكلة التي تواجه القيادة الشرعية، والتي تواجه أيضاً العمل العسكري لإسقاط النظام الفاشي.

٢. في اعتقادي أن جوهر المعضلة يعود إلى أزمة ثقة داخل القيادة، ويعود إلى خلافات ناجمة عن التصلب في الرأي وضيق الأفق ومحدودية الرؤية. لقد وضح لنا تماماً أن العميد الهادي بشرى بفكره المتصلب وبحقيقة وجوده المستمر مع الأخ فتحي قد استطاع التأثير على قدراته في اتخاذ القرارات، أو تنفيذ تلك التي تم الاتفاق عليها. خلال ثلاث سنوات فشلت كل محاولات تطوير العمل أو الحصول على دعم دولي أو إقليمي مؤثر، نتيجة لأوجه القصور المتمثلة في التالي:

أ. إدارة القيادة بأسلوب نمطي مشابه للحال في القيادة العامة قبل الانقلاب مع اختلاف المؤسسة والتنظيم والتوجه.

ب. عدم القدرة على فهم حقيقة أن القيادة الشرعية يجب أن تصبح «**حركة سياسية ـ عسكرية ثورية**» تستند مستقبلاً على الشعب السوداني، خاصة أن القوات المسلحة التي تحمل اسمها قد تم تدمير القدر الأكبر منها، وتتعرض للتسييس العقائدي المتطرف.

جـ. إحجام القيادة عن تنفيذ قرارات تم الاتفاق عليها في مؤتمر قيادي عقد في يوليو ١٩٩٢، وقد هدفت تلك القرارات إلى تطوير قدرات القيادة الشرعية وتحديد المسئوليات القيادية، وليشمل التنظيم الجديد دوائر سياسية وإعلامية واتصال خارجي تُدَعَّم بكوادر وطنية وديمقراطية من كافة المجالات والقطاعات.

د. عدم القناعة والالتزام الجاد بخط بناء قاعدة الكفاح المسلح والعمل على تطويرها بكل القدرات.

هـ. الفشل التام في خلق قنوات اتصال فاعلة مع الداخل وبالتالي التأثير المباشر على القوات المسلحة.

و. فشل خطط العمليات في الداخل نتيجة لتضارب المسئوليات والقرارات الخاطئة والضعف الأمني، مما أدى إلى خسارة كوادر بشرية غالية وتدني سمعة ومصداقية القيادة الشرعية.

٣. لقد كانت تجربة إنشاء معسكرات للتدريب في المناطق المحررة التـــي تحـت سيطرة الحركة الشعبية، إنجازاً تاريخياً في ربط قضية السودان بشـــماله وجنوبـه، وتعميق رابطة التحالف الاستراتيجي بين الحركة الشعبية والمعارضة السودانية. هذه التجربة لم يتحمس لها كثيراً «فريق الإسكندرية» ولم نجد منهم المســـاندة الكاملـة، ويكفي أن المجموعات بالداخل لم يقم بزيارتها أي فرد من أعضاء هيئة القيادة، ولـم يرسل لها أي دعم من الذي تيسر. وأخيرا عندما ضربنا سوء الحظ بذلك الانشـــقاق واجتاحت قوات وليم نون المعسكر، تهافت الأخوة في التنصل من المسئولية وإلقـاء اللوم علينا، فقد ادعوا أن كل الترتيبات مع الحركة الشعبية تمت دون تشـــاور، وأن سفر أول مجموعة كان مفاجأة لهم.. ولكن للأسف أن كل الحقـــائق موجـــودة فـــي مضابط الاجتماعات العديدة.

٤. جاءت الضربة الأخيرة في فشل عملية الداخل الأخيرة، وإلقاء القبـــض علـــى كوادر مقاتلة تَطَلَّب إعدادهم الكثير من المشاق والجهد. إن فشل تلك العملية يعـــود أساساً لخطأ مباشر ارتكبه العميد الهادي بشرى متجاوزاً صلاحياته وبدون أي تقدير سليم للموقف. وفي سبيل تحويل الأنظار عن المشكلة الحقيقية وتفـــادي المحاســبة افتعلت أزمة مع العميد عبدالعزيز خالد. ما يهمني فـــي هـــذا الجـــانب أن أوضـــح باختصار عناصر تلك الأزمة من منظورهم ويتمثل في التالي:

أ. أن القيادة لم تخطر بصورة واضحة بالجهات التي ستقوم بتدريب العناصر.
ب. أن كل العناصر التي تم تدريبها تابعة للحزب الشيوعي.
جـ. أن هنالك مخطط يهدف لرهن القيادة للحزب الشيوعي.
د. هنالك عدم تقيد باللوائح وأسس الانضباط العسكري.

في اعتقادي أن تلك النقاط يمكن دحضها بسهولة بالرجوع إلى قـــرارات «مؤتمـــر التجمع الوطني الديمقراطي في أديس أبابا -١٩٩١» والتي قضت بأن تضـــع كـــل الأحزاب قدراتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحت تصرف القيادة الشرعية. لقـد أوفى الحزب الشيوعي بالتزامه كاملا، كذلك الحزب الاتحادي الديمقراطـــي ســـاهم بقدراته في الداخل والخارج. إذن فلا غرابة أن تقوم منظمة العمل الشـــيوعي أو أي جهة أخرى بتدريب تلك الكوادر طالما أن الهدف الاستراتيجي متفق عليه. لقد كـانوا يعلمون تماماً كل شئ، ولكن في سبيل التنصل من الأخطاء، ولقصورهم فـــي فـــهم

البعد السياسي والثوري افتعلوا أزمة انتهت بقرار اتخذه الفريق فتحي والعميد الهادي بشرى بفصل العميد عبدالعزيز خالد من القيادة. لقد اتخذ هذا القرار بثلاثة أصوات من ستة هي نصاب هيئة القيادة وبدون أي دراسة عميقة لهشاشة الموقف والآثار المتوقعة لمثل ذلك القرار.

٥. للحقيقة والتاريخ أن العميد عبدالعزيز خالد كان هو الرجل المحرك والقائم بكل ما تم خلال الثلاث سنوات الماضية. فبينما كان الذين اتخذوا القرار في عزلة فرضوها على أنفسهم، وفي جدل بلا طائل في «معهد الدراسات الاستراتيجية» بلندن، كان الأخ عبدالعزيز وشخصي نقوم بالتخطيط والتنفيذ والسعي نحو بناء قاعدة صلبة تكون قادرة على مجابهة أقسى وأشرس نظام قمعي عرفه السودان في تاريخه الحديث. لذا فإن ذلك القرار، ورغم محاولات الوساطة التي قام بها الأخوة الأجلاء أحمد السيد حمد وفاروق أبوعيسى والتيجاني الطيب وأمين مكي مدني قد دمر بنية القيادة الشرعية، وقد كانت انعكاساته المباشرة كما يلي:

أ. وقوف الضباط والرتب الأخرى ضد القيادة، وارتفاع الأصوات بتشكيل كيان جديد. لقد ضاعف هذا الموقف قناعة الكثيرون بعدم جدوى تلك القيادة وضعف قدراتها ومدى قبولها سواءً بالداخل أو من الأطراف الخارجية.

ب. انعزال القيادة الحالية وفقدانها لقدر كبير من الدعم والسند الذي كانت تجده من الفعاليات السياسية داخل قيادات التجمع الوطني.

جـ. غيابها تماماً عن عمل الداخل، بحقيقة أن العناصر القيادية التي فصلت أو فرض عليها الانشقاق هي الممسكة بزمام الأمر.

٦. رغم قناعتي التامة بعدم فعالية القيادة الشرعية بوضعها الراهن، أو قدرتها في المساهمة في إسقاط النظام، إلا أن عدم التفاعل بسرعة لمعالجة هذه الأزمة بصورة حاسمة، سيكون له الكثير من الآثار السلبية والتي يمكن أن نوجز بعضها:

أ. إن ساحة المعارضة السودانية مثقلة بالانقسامات والإنشقاقات، ولقد كان النتاج فقدان ثقة العالم في قدراتها.. إننا قطعا لا نريد أن نفاقم الأمر، وأن كل انشقاق ولو كان صوابا فسيصب في صالح العدو وإعلامه القادر على تكسير ما تبقى من صمود معنوي بالداخل.

ب. أن القيادة الشرعية ورغم أنها الآن رأس متضخم بلا جسد أو ساقين، فهي في الحد الأدنى تمثل رمزاً للتوحد بين المعارضة السياسية والقوات المسلحة.

جـ. فترة التحول التي يشهدها عالم اليوم، والتطبيق الواضح لسياسة إطفاء بؤر الصراع وفرض التسويات، إضافة لحالة عدم الاستقرار الحادة التي تمر بها كل الدول في محيط السودان، يجعل من إعلان أي جبهات أو حركات مسلحة أمراً تشوبه الكثير من المخاطر في القبول والمساندة.

٧. خلاصة الأمر أن القيادة الشرعية تمر بأزمة غير معلنة في غاية التعقيد، قيادة لم يبقى لها سوى بعض الرصيد السياسي والصوت الإعلامي المحدود بلا قدرات حقيقية للإسهام في معركة إسقاط النظام. هذه القيادة تفتقد الآن لتأييد ٨٠% من كوادرها في الخارج، وتفقد الاتصال تماماً وليس لها أي قدرة تأثير على الداخل بعد توقف كل مفاتيح التحكم. حقيقة أن الفريق فتحي قد كشف عن كثيراً من التردد، أما الفريق عبدالرحمن فيغلب عليه قبول الأمر الواقع، أما ثالثهم العميد الهادي فهو لب المعضلة بتصلبه وفقدانه البعد السياسي، وتأثيره المباشر على الفريق فتحي.. وأخشى أن يكون تأثير الأنصار وحزب الأمة لازال عالقاً فيه. وهنا يجدر أن أذكر ما قاله مبارك المهدي لفاروق أبو عيسى قبل عدة أشهر: «**أنا قادر أفرتقهم وأخلي كل واحد في جهة..**»، وعليه يمكن أن نستنتج أن كل ما حدث داخل القيادة الشرعية لا يمكن تجزئته من إطار الحرب المستمرة ضد فعالية القوى الحديثة داخل التجمع الوطني. لقد نجح ذلك المخطط حينما وجد المناخ الملائم في قادة يفتقدون إلى لوعي والتجربة السياسية والحس الثوري، ويفتقدون أيضا المرونة والثقة بقدراتهم وبالهدف الاستراتيجي ووسائل تحقيقه.

٨. في الواقع أن كل المسألة لا زالت في طور الدراسة والتفاكر وتقدير الموقف السليم، لم نصد كل الأبواب بعد ولكن سحبنا كل الخيوط.. هدفنا الآن ألا يصيب اليأس تلك الكوادر من الضباط والرتب الأخرى، وأن تتم قيادتهم وتوجيههم في الاتجاه الأمثل.. هدفنا أيضا إعادة بناء قنوات الاتصال والمعلومات بصورة علمية وذات كفاءة وانضباط أمني مطلق، وهدفنا الأكبر بناء قيادة للداخل ذات كفاءة وقدرات.. إن الجانب السلبي الآن هو قصور القدرات المالية بعد أن توقف الدعم

الشحيح الذي كنا نجده من العضوية الحائرة، ويقابله في نفس الوقت تلك الحالة من عدم الاستقرار وقصر النفس الذي تمر به كل المعارضة السودانية.

٩. وأخيراً.. تأتي مسألة «التجمع الوطني الديمقراطي» وتقييم قدراته في تنفيذ المرحلة الحاسمة في توجيه الضربة الأخيرة لإسقاط النظام. تقديري كان دائما ولا زال أن النظام لن يذهب أبداً بدون عمل عسكري حاسم. إن التجمع الوطني الديمقراطي قد أدى دوره كاملا في الوصول إلى فرض عزلة تامة وحصار شامل على النظام، واستطاع أيضا الوصول إلى قرارات مرضية وبناءة في شكل الحكم والهوية والدستور المقترح وفي العديد من القضايا الخلافية، ولم يتبق الآن سوى تفعيل وسائل إسقاط النظام.

١٠. من تقييمنا للدور الذي يمكن أن تقوم به القوات المسلحة السودانية، يبدو أن قدرتها للإسهام الفاعل في تغيير النظام قد تدنت كثيراً نتيجة للتدمير المنهجي والمتواصل الذي مارسته الجبهة الفاشية في المؤسسة العسكرية.. إن هذا يؤكد أهمية بناء جبهة عسكرية وسياسية تؤمن بخط الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لإسقاط النظام. في ظل الظروف الدولية والإقليمية وتسارع الأحداث قد يبدو ذلك صعباً، ولكن يجب أن تبدأ الخطوات التأسيسية. لدينا الآن الكوادر الأساسية ويوجد الكثير من القطاعات المؤيدة، ميثاق التجمع الوطني ومقرراته التكميلية خير برنامج لقيادة المرحلة سياسياً.. عليه لم يتبق سوى الإعداد التنظيمي وانتظار أي مؤشرات لحدوث انفراج إقليمي ملائم في إريتريا ــ أثيوبيا أو غرب أفريقيا ليسمح ببداية العمل وبقدرة حركة معقولة. آمل أن أسمع آرائك في كل الجوانب التي تطرقنا لها ولك الشكر دائماً.

ولك السلام،،

٢٥ أغسطس ١٩٩٣


مسطورات
MUSTORAT
MUSTORAT
مسطورات

الفصل الرابع عشر

الانقلابات العسكرية في السودان
المؤثرات .. التحليل والمستقبل

النهج الانقلابي في السودان.. الحقائق والتحليل

الحقائق والمؤثرات

بدراسة تاريخ وتطور منهج الانقلاب العسكري الذي يهدف للاستيلاء على السلطة في العديد من دول العالم الثالث، تبرز لنا العديد من العوامل المؤثرة على خلق المناخ الملائم لوقوع الانقلاب العسكري. نجد أن ظاهرة الانقلابات العسكرية قد تصاعدت بصورة كبيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وانحسار الحقبة الاستعمارية، ونيل معظم دول العالم الثالث لاستقلالها وسيادتها، وهي الفترة التي شهدت أيضاً بداية واستمرار الحرب الباردة بين القوى العظمى. إن التحليل العلمي لفترة النصف قرن الماضية يوضح بجلاء أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي كانت العامل المشترك الأول في معظم دول العالم الثالث التي شهدت ظاهرة الانقلابات العسكرية، وتدخل المؤسسات العسكرية للاستيلاء على السلطة وإسقاط الأنظمة المدنية الديمقراطية.

خلال فترة نصف قرن من الزمان أو أقل، امتدت منذ استقلال السودان (١٩٥٦)، تدخلت المؤسسة العسكرية السودانية في الصراع السياسي بصورة مباشرة، وأوقفت تطور النظام الديمقراطي. شهد السودان ثلاث انقلابات عسكرية ناجحة استولت فيها مجموعة من القوات المسلحة على السلطة، بينما جرت أكثر من خمسة عشر محاولة انقلابية أجهضت بعد تحركها، أو تم تطويقها في طور التخطيط. في الفترة منذ استقلال السودان وحتى نهاية القرن الماضي (١٩٥٦-٢٠٠٠م)، حكمت البلاد أنظمة عسكرية وصلت إلى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري لفترات زمنية بلغت في مجموعها اثنان وثلاثون عاماً. «**أصبح الجيش أقوى حزب بين الأحزاب السودانية قاطبة، وأكثرها قرباً من السلطة، وأسرعها انقضاضاً عليها، وأطولها بقاء على منصتها**».[1] تلك الحقائق تؤكد أن السودان يعد من أكثر الدول الأفريقية (باستثناء نيجيريا) التي عانت من ظاهرة تدخل المؤسسة العسكرية لتقويض أنظمة الحكم الديمقراطية وفرض أنظمة حكم دكتاتورية، وهي ظاهرة جديرة بالدراسة والتحليل. وبقراءة علمية للتاريخ السياسي لفترة ما بعد استقلال

---

[1] محمد إبراهيم نقد، ورقة مقدمة لبرنامج حل النزاعات ـــ مركز كارتر، أطلانطا في ١٩٩٢/١/١٤. ص ٢٢.

السودان، يتضح لنا أن تدخل القوات المسلحة السودانية واستيلائها على السلطة دائماً ما يحدث بعد فترة من عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها البلاد نتيجة لأزمات سياسية أو دستورية مستعصية، وحينما تفشل الأنظمة المدنية الديمقراطية في تنفيذ مهامها الوطنية في إرساء دعائم التنمية والاستقرار وتوفير مقومات الحياة الكريمة لجماهير الشعب السوداني.

إن الانقلاب العسكري الأول في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ الذي أطاح بأول نظام حكم ديمقراطي، وقع بعد فترة عامين ونصف تقريباً من بداية الحكم المدني الديمقراطي المنتخب الذي أعقب الاستقلال. كانت تلك خيبة الديمقراطية الأولى، إذ دخلت البلاد في أزمة سياسية مستعصية بسبب التناحر الحزبي وفقدان التوجه القومي، وفشلت الأحزاب الحاكمة في تنفيذ المهام الوطنية المتوقَعة منها بعد الحصول على الاستقلال والسيادة. قادت تلك الأزمة السياسية المستعصية السلطة الديمقراطية المنتخبة إلى دعوة المؤسسة العسكرية للاستيلاء على السلطة، بعد أن سُدت أمامها السبل في الخروج من تلك الأزمة. كان الانقلاب العسكري الأول في تاريخ السودان الحديث تعبيراً صادقاً عن فشل الأحزاب السياسية السودانية في تبني ممارسة ديمقراطية راشدة، والسمو إلى مصاف المسئولية التاريخية في التصدي لمهام ما بعد الاستقلال، والدفاع عن النظام الديمقراطي. «**إن ظاهرة استيلاء الجيوش على الحكم مهما كان ضعف الجيوش ترتبط ارتباطاً عضوياً بظاهرة انهيار أنظمة الحكم المدني عندما تعوزها الإصابة في التدبير، وينقصها السداد في التفكير، مما جعل منها أنظمة ساهلة التقويض. إذ هي لا تملك خيراً يرجى أو شراً يتقى. وفي الحالتين فإن فطام العسكر والمدنيين على السواء عن مرزول عاداتهم هذه لن يأتي إلا بالمر**».[1]

جاء التدخل العسكري الثاني في ٢٥ مايو ١٩٦٩ تعبيراً واضحاً لفشل الأحزاب السياسية السودانية في استيعاب خيبة الديمقراطية الأولى، والتي قادت إلى تقويض النظام الديمقراطي الأول. فشل الإجماع القومي الذي تحقق بعد ثورة أكتوبر الشعبية في حماية النظام الديمقراطي والدفاع عنه مهما كانت المصاعب، وانزلقت البلاد إلى حقبة دكتاتورية جديدة كانت أكثر عنفاً وأكثر تدميراً للوطن. «**يقولون أن التاريخ يعيد نفسه. لا أوافق على هذا، ففي تصوري أن التاريخ يشكل دورات، ويحدث أن تتشابه دورتان، ولكن**

---

[1] منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل. جزء ١، ص ــ ٣٥.

الأخيرة لابد أن تتميز بمستوى أكثر تطوراً في الأحداث.. أو أكثر مأساوية».[1] خلال أربعة سنوات ونصف هي مجمل فترة نظام الحكم الديمقراطي الثاني «٥٥ شهراً من أكتوبر ١٩٦٤ حتى مايو ١٩٦٩»، وصلت الأزمة السياسية إلى مرحلة معقدة، حينما فشلت الأحزاب في احترام المعادلة الديمقراطية وإدارة دفة الحكم بصورة متوازنة، وبرزت إلى السطح الانقسامات والتخبط في تنفيذ السياسات القومية. وجاء طرد نواب الحزب الشيوعي السوداني من البرلمان في العام ١٩٦٥ كأحد أكبر عوامل إخفاق الديمقراطية الثانية.. فمن لا يؤمن بمعايير الديمقراطية اللبرالية لا يمكن أن يحافظ عليها أو يطالب الآخرين بالدفاع عنها. **«وكان ما حدث كارثة في مسار النظام الديمقراطي ونكسة في طريق التطور الدستوري. بل وأخطر نكسة وأكبر كارثة بعد تراجيديا وفضيحة تسليم السلطة للعسكر عام ١٩٥٨. وقد بدا جلياً أن هذه التعديلات الدستورية قد فضحت طبيعة النظام السياسي والأحزاب المكونة له، وأبانت أنه نظام خلاسي تحدر من صلب ظاهر وشكل ديمقراطي ورحم ممارسة شمولية وقهرية بشعة».**[2]

وكما هو الحال في الموقف السياسي الذي سبق ثورة أكتوبر الشعبية، عادت مشكلة جنوب السودان إلى التأثير بقوة على الاستقرار السياسي. أما الظاهرة الجديدة التي صاحبت انقلاب مايو ١٩٦٩ فقد تمثلت في بروز مؤشرات واضحة لقوة دفع خارجية في التأثير على الأحداث. كانت مصر تنظر في ارتياب وشك للنظام الديمقراطي الثاني، وقد أزعجها ما آل إليه الحال في السودان، وهي ترى الأحزاب السياسية السودانية تتصارع على دست الحكم دون أي اعتبار للثوابت القومية. **«وكانت مصر الناصرية تعاني من حالة خواء بعد هزيمة ٥ حزيران (يونيو) ولم يرق لها وجود نظام ليبرالي في السودان في الوقت الذي قدم لها هذا النظام خدمات استراتيجية في مؤتمر الخرطوم المنعقد في آب (أغسطس) ١٩٦٧، وفي التوسط إلى المملكة العربية السعودية. لذلك شجعت مصر الناصرية الكوادر العربية منها أمثال بابكر عوض الله وعسكريين أمثال الأخوة أحمد ومحمد عبد الحليم في اتجاه انقلابي».**[3]

---

[1] ميخائيل بليات، سلفادور الليندي. ص ـــ ٦٤.

[2] محجوب إبراهيم حسن، التشريع والتطور الديمقراطي في السودان. الديمقراطية في السودان. ص ١٠١.

[3] الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة. حزب الأمة السوداني، من كتابات الصادق المهدي ـــ ص ٤٦.

بعد ستة عشر عاماً من الحكم المايوي جربت فيه القوى السياسية السودانية كل أساليب المعارضة بما في ذلك حمل السلاح والصدام العسكري، وبعد العديد من المحاولات الانقلابية التي فشلت في إسقاط النظام المايوي، جاءت «انتفاضة أبريل ١٩٨٥» الشعبية لتضع خاتمة لذلك النظام القمعي. انحازت القوات المسلحة السودانية التي حكم النظام المايوي بقدراتها لمدة ستة عشر عاما إلى جانب الشعب، وقد كان تولي الجيش مقاليد السلطة بعد انهيار النظام المايوي، وإدارة الحكم خلال الفترة الانتقالية دليل على غياب البديل المدني الموحد والقادر على استلام مقاليد السلطة. انتهت الفترة الانتقالية التي قادتها القوات المسلحة ممثلة في المجلس العسكري الحاكم بعد إجراء انتخابات برلمانية في أبريل ١٩٨٦، وقامت الحكومة الانتقالية في يونيو ١٩٨٦ بتسليم السلطة كاملة للحكومة الديمقراطية المنتخبة، ولتبدأ فترة ديمقراطية جديدة جبل السودانيون على تعريفها باسم «الديمقراطية الثالثة».

كان من المؤمل أن تستفيد الأحزاب السودانية من تجربتين فاشلتين في إدارة دفة الحكم بسبب التناحر الحزبي، وفقدان التوجه الجماعي الوطني تجاه قضايا الاستراتيجية القومية. وللمرة الثالثة دخلت البلاد في منعطفات سياسية صعبة: «**حالهم كحال آل بوربون في فرنسا: لم يتعلموا شيئاً ولم ينسوا شيئاً ولم يغفروا شيئاً**». لم تستمر الديمقراطية الثالثة أكثر من ستة وثلاثين شهراً (يونيو ١٩٨٦ ــ يونيو ١٩٨٩). وكما كان الحال في كل حقب الحكم الديمقراطي والدكتاتوري، أطلت تداعيات مشكلة جنوب السودان وعصفت بالاستقرار السياسي حينما أخفقت الحكومة الديمقراطية في اتخاذ القرار الاستراتيجي بين السلام أو الحرب.. وهي حرب خاسرة بكل المقومات. كتب الصادق المهدي في العام ١٩٩١ عن تجربة الديمقراطية الثالثة «الشوهاء» محاولاً تخفيف الكارثة: **«والأمر الذي يسترعي الانتباه هو أن النظم العسكرية الثلاثة تردت من أحسن إلى أسوأ، وأولها هو أفضلها وآخرها هو أسوأها بينما النظم الديمقراطية الثلاثة صعدت إلى أحسن، بمعنى أن أضعفها هو أولها وآخرها هو أفضلها بدليل الأول عرف ظاهرة الانقسام داخل الأحزاب الكبيرة (انقسام الحزب الوطني الاتحادي إلى حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي) وعرف ظاهرة الصدام الحزبي الحاد الذي أدى للعنف في الشارع السياسي السوداني (حوادث أول مارس ١٩٥٤) وعرف ظاهرة نخاسة النواب، ولكن البرلمان الأخير (الجمعية التأسيسية المنتخبة في العام ١٩٨٦) شهد تماسك**

الأحزاب الكبيرة في داخلها، وظاهرة الوفاق الحزبي النقابي واختفت تماماً ظاهرة نخاسة النواب».[1]

بلا شك أن «الديمقراطية الثالثة» كانت أحسن حالاً من سابقاتها بنمو الوعي الديمقراطي العام ومستوى تعليم النواب، ولكن لم تسلم الأحزاب الحاكمة من ظاهرة الاختلاف في القضايا القومية والاستراتيجية، خاصة في معالجة مشكلة جنوب الوطن، والخيار بين الحرب والسلام. تشكلت ثلاث حكومات في فترة ستة وثلاثين شهراً هي عمر الحقبة الديمقراطية الثالثة، أي بمعدل حكومة جديدة في أقل من سنة.. فكيف إذن يكون هناك استقرار سياسي!! كانت قضية الحرب والسلام في جنوب الوطن هي التي انقسمت فيها التوجهات وغاب عنها الإجماع القومي، ووقفت القوات المسلحة في منتصف دائرة التقاطعات.. فلا هي قادرة على خوض الحرب الطاحنة في ظل قصور حاد في عتادها ومعنوياتها، أو هي بقادرة على المناداة بالسلام الذي تتولى الحكومة المنقسمة ملفه.. قدمت القوات المسلحة مذكرتها الشهيرة، وخرجت الجبهة القومية الإسلامية عن الإجماع الديمقراطي، ودخلت البلاد في أزمة سياسية مستعصية.. وما أشبه الليلة بالبارحة. **«الانقلابات العسكرية في السودان كانت جميعها، من جانب، تعبيراً عن، ونتيجة لانهيار السلطة المدنية الحاكمة، ومن الجانب الآخر، نتيجة لعدم ثقة الناس في القوى المدنية الطامحة في الحكم لأنهم لا يرون فيها بديلاً مقنعاً. هذا هو الذي يجعل العسكر ينقضون دوماً على السلطة لملء الفراغ السلطوي، لأن الفراغ السلطوي يغري بالمغامرة».**[2]

بدراسة وحساب الفترات التي حكم فيها السودان ديمقراطياً بعد انتخابات نيابية محايدة نجد أنها ثلاث فترات قصيرة تساوي نسبة ٣٣% ــ أي نسبة الثلث ــ في كل فترة ما بعد الاستقلال، أما الحكم العسكري فقد انتزع نسبة ٦٦%، وتفاصيلها كما يلي:

فترات الحكم الديمقراطي منذ الاستقلال:

أ. الحكم الديمقراطي الأول: من ١ يناير ١٩٥٦ إلى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ = ٢ سنة و ١١ شهراً.

---

(١) الصادق المهدي، مصدر سابق ــ ص ٣.

(٢) منصور خالد، مصدر سابق. جزء ١ ــ ص ٣٧٨.

ب. الحكم الديمقراطي الثاني: من ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤ إلى ٢٥ مـــايو ١٩٦٩ = ٤ سنة و ٧ أشهر.

جـ. الحكم الديمقراطي الثالث: من ١ يونيو ١٩٨٦ إلى ٣٠ يونيـــو ١٩٨٩ = ٣ سنوات و ١ شهر.

مجموع زمن الفترات الديمقراطية = ١٠ سنوات ٧ أشهر (١٢٧ شهراً).

<u>فترات الحكم العسكري منذ الاستقلال:</u>

أ. فترة حكم نظام عبود من ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ إلـــى ٢٦ أكتوبـــر ١٩٦٤ = ٥ سنوات و ١١ شهراً.

ب. فترة حكم النظام المايوي من ٢٥ مايو ١٩٦٩ إلى ٦ أبريـــل ١٩٨٥ = ١٥ سنة و ١٠ أشهر.

جـ. فترة حكم نظام الجبهة الإسلامية حتى ٢٠٠٠ ــ من ٣٠ يونيو ١٩٨٩ إلـى ٢٠٠٠ = ١٠ سنوات و ٦ أشهر.

مجموع زمن الفترات العسكرية حتى ٢٠٠٠ = ٣٢ سنة و ٤ أشهر (٣٨٥ شهراً).

يقودنا هذا التحليل الحسابي البسيط إلى أن الأنظمة الديمقراطية قد حكمت الســودان لفترات قصيرة بلغت في مجملها ثلث الفترة الزمنية منذ الاستقلال في يناير ١٩٥٦ حتـى نهاية القرن أي العام ٢٠٠٠م، بينما حكمت الأنظمة العسكرية ثلثي تلك الفــترة الزمنيــة. ويكون التساؤل: «لماذا وقعت تلك الانقلابات، وكيف سقطت الأنظمة الديمقراطية بتلـك السهولة، وما هي العوامل المباشرة التي قادت إلى نجاح تلك الانقلابات العسكرية؟».

تحليل النهج الانقلابي .. المُقارن

الظاهرة

حظيت ظاهرة الانقلابات العسكرية وتقويض الأنظمة الديمقراطية بكثير من الدراسات والتحليل التي أوضحت أن معظم الدول المبتلاة بتلك الظاهرة، سواء في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا أو آسيا، قد تقاسمت عوامل مشتركة تسببت في خلق مناخ ملائم لنجاح الانقلابات العسكرية، وتقويض الأنظمة الديمقراطية. شكلت تلك العوامل الأسباب والدوافع التي حركت دبابات المؤسسات العسكرية لاستلام السلطة. وبإسقاط تلك العوامل، ومحاولة ربطها بتطورات الأحداث في السودان منذ استقلاله في العام ١٩٥٦، نجد أنها تتطابق تماماً، وكانت معظمها ـ وإن تفاوتت درجات تأثيرها ـ الدافع الأساسي وراء الانقلابات التي نجحت في الاستيلاء على السلطة في السودان.

العوامل المؤثرة

<u>فقدان الاستقرار السياسي:</u>

الاستقرار السياسي، واستمرار الأنظمة المدنية الديمقراطية الحاكمة حتى تكملة دوراتها المحددة لحين موعد الانتخابات التالية هو المعيار الأساسي للحكم على ثبات ورشد الأنظمة الديمقراطية.

إن الأسباب التي تعصف بالاستقرار السياسي في أي دولة عديدة، ولكن تقف على رأسها الحروب الأهلية، وما تفرزه من آثار مباشرة على الأمن والاستقرار والسلام. عند دراسة الحالة السودانية، نجد أن الحرب الأهلية كانت إحدى العوامل المؤثرة بصورة مستمرة على حالة الاستقرار السياسي، وقادت بصورة مباشرة إلى تهيئة مناخ التدخل العسكري ضد السلطة المدنية. إن الجيوش التي تعاني من إنهاك القتال المستمر في حرب بلا نهاية، ومن الهزائم وانخفاض المعنويات، سرعان ما تدير فوهات دباباتها نحو عاصمة

القرار. لم يكن تأثير الحرب الأهلية واضحاً في تحرك الجيش تحت قيادة الفريق إبراهيم عبود في نوفمبر ١٩٥٨، فقد كانت الحرب في بداياتها، ولكن كان التدخل العسكري بسبب غياب الاستقرار السياسي بعد فترة ما بعد الاستقلال نتيجة لتناحر الأحزاب الحاكمة وفشلها في التوحد في برنامج وطني، ودخول البلاد في أزمة سياسية مستحكمة.

أما التدخل العسكري الثاني في مايو ١٩٦٩ فقد حمل كل مؤشرات ذلك العامل، فالبلاد في حالة عدم استقرار سياسي بعد تدهور الإجماع على النظام الديمقراطي نتيجة لطرد نواب الحزب الشيوعي السوداني من البرلمان، وتفاقم حالة عدم الاستقرار والإنهاك العام بتمدد واتساع نطاق وتأثيرات الحرب الأهلية في جنوب السودان.

وأخيراً يعطي التدخل الثالث للمؤسسة العسكرية تحت إمرة الجبهة الإسلامية القومية النموذج الأفضل والمتكامل لتأثير حالة عدم الاستقرار السياسي. كانت الثلاثة أعوام التي حكمتها الديمقراطية الثالثة في السودان مقياس لحالة التردي في الاستقرار السياسي في الدولة. تشكلت ثلاث حكومات في ٣٦ شهراً، أي بمعدل حكومة لكل عام.. تدهور الموقف الأمني في عموم البلاد، فالاغتيالات والتفجيرات وإطلاق الرصاص في قلب العاصمة.. أما الأقاليم ــ وخاصة دار فور ــ فقد اجتاحتها الجريمة وعصابات النهب المسلح. شهدت تلك الفترة أكبر تناقض وتجاذب سياسي في قضية الحرب والسلام في جنوب السودان.. أما القوات المسلحة السودانية فقد أنهكتها الحرب الأهلية، وتدنت مواردها وعتادها وقدراتها القتالية، وعانت انخفاضاً حاداً في المعنويات نتيجة لتفكك الجبهة الداخلية وانقسامها بين دعم اتجاه الحرب والحسم العسكري، أو الدفع في اتجاه السلام. انعكس ذلك الموقف السياسي المتدهور بوضوح في تقديم القوات المسلحة لمذكرة تاريخية للسلطة السياسية اتهمتها بالقصور في تبني استراتيجية قومية تجاه قضية الحرب الأهلية، والإخفاق الكامل في توفير أدنى متطلبات القتال. «**تحقيق السلام في جنوب البلاد الذي ضاع في مناورات الأحزاب السياسية**».[1]

ضعف النظام الديمقراطي:

يقاس النظام الديمقراطي الثابت بمدى التزام الأحزاب والنقابات والقوى السياسية الأخرى بالممارسة الديمقراطية الرشيدة، واحترام التقاليد والأعراف، والتصميم على

---

(1) من البيان الأول لانقلاب الجبهة الإسلامية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

تطوير النظام الديمقراطي والدفاع عنه ضد أي تغولات أو مخاطر. ويقاس أيضاً بمدى وعي الجماهير وقدرتها على الممارسة الديمقراطية المنزهة، وإصرارها على تطوير واستمرار النظام الديمقراطي. بلا شك أن النظام الديمقراطي في السودان عبر ثلاث حقب ديمقراطية منتخبة، عكس كل أوجه القبح والشذوذ في الممارسة الديمقراطية، وأظهر أيضاً، عجزاً كاملاً داخل الأحزاب السياسية السودانية في تطبيق المعايير الديمقراطية عند بناء هياكلها التنظيمية والقيادية. يمكن أن نشير إلى أبرز عوامل ضعف النظام الديمقراطي في الفترات التي سبقت تدخل المؤسسة العسكرية بدء بانقلاب ١٩٥٨، مروراً بانقلاب ١٩٦٩، وانتهاء بانقلاب ١٩٨٩، وتتمثل في التالي:

أ. عدم التزام الأحزاب بالممارسة الديمقراطية البناءة، واحترام وعودها للجماهير، وتنفيذ برامجها المعلنة قبل الانتخابات التي حملتها إلى كراسي الحكم.. **«التفات الأحزاب التقليدية إلى مصالحها الخاصة في الحكم ومغانم الحكم، والتفاتها عن مسئوليتها في السعي إلى رفاهية الشعب وتغيير حياة الناس إلى الأفضل وبناء دولة حديثة»**.[١]

ب. تفشي ظاهرة الخلافات الحادة والانقسامات وسط الأحزاب السودانية, والعجز التام في علاجها ديمقراطياً (انقسامات الحزب الوطني الاتحادي، حزب الأمة، الحزب الشيوعي السوداني، حركة الأخوان المسلمين).

جـ. غياب القاعدة الديمقراطية والنظام الديمقراطي في داخل الأحزاب، وإحجامها عن عقد مؤتمراتها العامة، التي كان من المؤمل أن تغرس النهج الديمقراطي، وتطوِّر من القدرات السياسية والتنظيمية. خلال نصف قرن من الزمان لم يتجاوز عدد المؤتمرات العامة التي عقدتها الأحزاب الرئيسية الأربع أصابع اليد الواحدة.. **(حزب الأمة: مؤتمرين ــ الاتحادي: صفر ــ الشيوعي: مؤتمر واحد ــ الأخوان المسلمين: مؤتمرين)**. **«عدم ديمقراطية الأحزاب على نحو يؤهلها لإدارة نظام ديمقراطي فهياكلها وأجهزتها كانت خاوية على عروشها من أي ممارسة ديمقراطية سليمة»**.[٢]

د. عدم احترام النظام الديمقراطي والتشريعات النيابية التي نص عليها الدستور المعمول به في الدولة. إن خير دليل لما سقناه يتمثل في طرد نواب الحزب

---

[١] محجوب إبراهيم حسن، مصدر سابق. ص ــ ٩١.

[٢] نفس المصدر ، ص ــ ٩١/ ٩٢.

الشيوعي السوداني من البرلمان في العام ١٩٦٥، رغم عدم دستورية القرار. وكان الأدهى والأمر هو الإصرار على تنفيذه رغم نقضه من المحكمة الدستورية العليا.

هـ. قبول تغيير الولاء والانتماء السياسي لنواب الشعب المنتخبين، بالتنقل بين الأحزاب، وهي الظاهرة التي سميت بنخاسة النواب، دون أي اعتبار أو احترام للجماهير التي انتخبتهم.

و. افتقار التحالفات والائتلافات الحزبية إلى الأساس الذي تقوم عليه، والانتهازية وانعدام الثقة بين الأطراف المؤتلفة.[١]

ز. صياغة قوانين انتخابات بما يكفل للأحزاب الحاكمة استمّرار سلطتها.[٢]

حـ. تفادي كل القيادات السياسية قبول النقد والنقد الذاتي، والاعتراف بمسئوليات اتخاذ القرار، أو الاستعداد للمحاسبة البرلمانية في أداء الحكومة خلال توليها إدارة الحكم. إن إصرار رئيس الوزراء ـ السيد الصادق المهدي ـ في الاستمرار على رأس ثلاث حكومات في فترة الديمقراطية الثالثة، وبرغم إخفاقه الواضح في إدارة دفة الحكم خلال تلك الحكومات الثلاث، يوضح بجلاء ما رمينا إليه.

ضعف مؤسسات الدولة الحديثة ومؤسسات المجتمع المدني:

يأتي على رأس مؤسسات الدولة الحديثة النظام القضائي الثابت غير الخاضع لأي مؤثرات (مبدأ فصل السلطات)، والذي يتميز بقدرة الحفاظ على سريان وتطبيق الدستور والقوانين. يصاحب السلطة القضائية أجهزة قادرة على بسط هيبة القانون وتنفيذه بعدالة وحيدة تتمثل في أجهزة شرطة منزهة وبعيدة عن المؤثرات، وتتميز بالاستقرار والقدرة على التطور. إن ثبات واستقرار مؤسسات الدولة التنفيذية، وتميزها بالتوجه القومي والحياد لهو أكبر صمام أمان للاستقرار والتطور، وعدم فتح الثغرات التي تقود إلى الفراغ السلطوي. أما صمام الأمان الآخر فهو مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بدور رقابي، وتتصدى لأي انحرافات أو فساد في الأجهزة التنفيذية للدولة (صحافة حرة، نقابات، أحزاب، منظمات مدنية، إلخ).. عند قياس ومقارنة أجهزة الدولة الحديثة مع حال

---

[١] محجوب إبراهيم حسن، مصدر سابق. ص ـــ ٩١/ ٩٢.

[٢] نفس المصدر، ص ـــ ٩١/ ٩٢.

تلك الأجهزة في السودان، يبرز لنا مدى تعرضها للمؤثرات المختلفة، وحالة الضعف والتدهور المنتظم الذي تعرضت له طوال نصف القرن الماضي. تعرض النظام القضائي لتدخلات كثيرة من قِبَل السلطة التنفيذية، ووصل الأمر إلى حد رفض التقيد وتنفيذ قرارات المحاكم الدستورية العليا. **«لم يبق إلا هذا!! عدوان بشع على الحقوق الأساسية، يتلوه عدوان أبشع على السلطة القضائية إلى حد اغتصابها وعلى استغلال القضاء إلى حد الحلول محله».**[1]

بنفس القدر من التدهور المنتظم، تعرضت أجهزة الإدارة والخدمات المختلفة، وأجهزة الشرطة لتدني الكفاءة، وفقدت القدرة على تنفيذ مهامها المختلفة، وحفظ هيبة الدولة، وسيادة القانون، والأمن والاستقرار. أما مؤسسات المجتمع المدني الرقابية فقد حظرت كل الأنظمة الدكتاتورية قيامها، ومن فلت من ذلك الحظر والملاحقة لم تُتَح له الفرصة للتطور وأداء دوره الرقابي. هكذا كانت كل الثغرات مفتوحة، وكل مؤسسات الدولة في حالة ضعف كامل، وتدعو في إغراء لتدخل المؤسسة العسكرية المتربصة لملء الفراغ السلطوي.

<u>تردي اقتصاد الدولة:</u>

ثبات ونماء الاقتصاد عامل هام في استقرار الدول والأنظمة السياسية. تقاسمت معظم دول العالم الثالث حالات التردي الاقتصادي وتدهور المستوى المعيشي لشعوبها.. إن الشعب الفقير الجائع، تكون له مسائل السياسة والحرص على النظام الديمقراطي ترف لا يستميت للدفاع عنه.. أما التدهور الاقتصادي وهبوط معدلات النماء وتدني مستوى معيشة الشعب، فيفتح الأبواب لتدخل المؤسسة العسكرية التي تخاطب الشعب في عواطفه.. لدينا في السودان قول متعارف: **«ثبات النظام في قفة الملاح»**، وتعني أن أي نظام سياسي سواء ديمقراطي أو ديكتاتوري لن ينعم بالمساندة وقبول استمراره إذا فشل في تدبير القوت اليومي للشعب الفقير.. يلاحظ تأثير هذا العامل في الحالة السودانية بوضوح بعد العام ١٩٧٣، حينما ارتفعت أسعار البترول ومعدلات التضخم، وقادت إلى خروج الشارع السوداني في مواجهات عنيفة مع النظام المايوي.. ويلاحظ هذا أيضاً في المظاهرات الشعبية العارمة التي خرجت في ديسمبر ١٩٨٨ ضد زيادة الأسعار، فعصفت بحكومة «الوفاق الوطني» في فترة الديمقراطية الثالثة، وفتحت الثغرات التي تنتظرها

---

[1] محجوب إبراهيم حسن، مصدر سابق، ص ــ ١٠٢.

الفئات المنظمة داخل المؤسسة العسكرية استعداداً للوثوب إلى السلطة، وهي تدرك تماماً أن الشعب الذي طحنته الأسعار والبطالة والتضخم لن يذرف دمعة واحدة على النظام الديمقراطي إن داسته مجنزرات المؤسسة العسكرية.. **«مواطني الشرفاء .. لقد تدهور الوضع الاقتصادي بصورة مزرية، وفشلت كل السياسات الرعناء في إيقاف هذا التدهور، ناهيك عن تحقيق أي قدر من التنمية، فازدادت حدة التضخم وارتفعت الأسعار بصورة لم يسبق لها مثيل واستحال على المواطنين الحصول على ضرورياتهم، أما لانعدامها أو لارتفاع أسعارها مما جعل كثيراً من أبناء الوطن يعيشون على حافة المجاعة».**[1]

<u>الفساد والجريمة وغياب القانون:</u>

يستشري الفساد والجريمة لأسباب عديدة، ولكن يبقى الجانب الهام في مدى مكافحة الأنظمة الديمقراطية لتلك الممارسات، وتطبيق معايير صارمة في التعامل مع المفسدين حتى لو كانوا في صفوفها. تدخلت المؤسسة العسكرية في العديد من دول العالم الثالث (ونيجيريا خير مثال لذلك) بحجة وقف الفساد الذي استشرى في الدولة. نجد أن الفساد ونهب الموارد العامة قد نما في السودان بصورة متصاعدة منذ الاستقلال في العام ١٩٥٦، ووصل إلى أقصى درجاته خلال نظام حكم الجبهة الإسلامية الحالي بنهاية القرن. وأخيراً، نجد أن كل بيانٍ أول لكل الانقلابات الثلاث التي نجحت في الإطاحة بالنظام الديمقراطي قد حمل الديباجة المعهودة **«كلكم يعلم ويعرف تماماً ما وصلت إليه حالة البلاد من سوء وفوضى وعدم استقرار للفرد والمجموعة، وقد امتدت هذه الفوضى والفساد إلى أجهزة الدولة والمرافق العامة بدون استثناء ».**[2] **«ورفضت الجماهير تلك الحكومات لأنها حكومات قامت جميعاً على الفساد والرشوة والحزبية والثراء الحرام».**[3]

<u>ضعف الانصهار القومي للدولة:</u>

واجهت الكثير من دول العالم الثالث، خاصة في إفريقيا، مشاكل عديدة بعد نيلها لاستقلالها نتيجة لضعف انصهار وتماسك كيانها القومي. ينتج الضعف في التماسك القومي لأسباب عديدة، ولكن يكون للتمايز والاختلاف العرقي أو الديني أو الثقافي آثاراً

---

[1] من البيان الأول لانقلاب الجبهة الإسلامية في يونيو ١٩٨٩.

[2] من البيان الأول للفريق إبراهيم عبود، ١٧ نوفمبر ١٩٥٨.

[3] من البيان الأول للعقيد جعفر نميري، ٢٥ مايو ١٩٦٩.

واضحة على ترابط الدولة القومي. كانت القبلية إحدى المعوقات الأساسية في غرس وتمتين الانصهار القومي داخل العديد من الدول الإفريقية، ويلاحظ أن ظاهرة التفتت القومي تتضاعف عندما تكون هنالك هيمنة عرقية أو دينية أو ثقافية من شريحة تشكل الأغلبية الحاكمة، وبالطبع يصاحب ذلك الكثير من الظلم الاجتماعي والتهميش. إن ظاهرة ضعف الكيان القومي للدولة يولد الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية التي يصعب على الأنظمة الديمقراطية المدنية الوليدة بعد الاستقلال حصارها وعلاجها بالسرعة المطلوبة. وهنا تغري حالة النزاع المتصاعدة وعدم الاستقرار المؤسسة العسكرية في الدولة للتدخل، ومحاولة إيجاد الحلول عبر الاستيلاء على السلطة، واستخدام الحد الأقصى من القوة المسلحة لإخماد النزاع. ويمكننا رؤية هذا العامل بوضوح في قوة دفع انقلابي مايو ١٩٦٩ ويونيو ١٩٨٩ في السودان، حيث كانت مشكلة الجنوب الناتجة عن ضعف الكيان القومي الموحد كنتيجة للتباين وهيمنة الثقافة العربية ــ الإسلامية في صدر المبررات التي ساقتها الأنظمة الديكتاتورية للاستيلاء على السلطة. «**رفضتها لأنها عجزت عن حل مشكلة الجنوب، وجمدت كل الوسائل التي بذلت لحل هذه المشكلة حلا يعيد كل الطمأنينة والاستقرار إلى ذلك الجزء من وطننا الحبيب**».[1] «**وكما فشلت حكومات الأحزاب السياسية في تجهيز القوات المسلحة لمواجهة التمرد، فقد فشلت أيضاً في تحقيق السلام الذي عرضته الأحزاب للكيد والكسب الحزبي الرخيص، حتى اختلط حابل المخلصين بنابل المنافقين والخونة**».[2]

اختراق القوى السياسية للمؤسسة العسكرية:

هذه ظاهرة عانت منها الكثير من دول العالم الثالث، حينما تعجز الأحزاب والقوى السياسية من التنافس الديمقراطي، فتستبق الخطى عن طريق اختراق المؤسسة العسكرية وتوظيفها للاستيلاء على السلطة بالوكالة. إن الحالة السودانية تأثرت بهذا العامل خلال كل الانقلابات التي نجحت في تقويض النظام الديمقراطي وفرض الديكتاتورية العسكرية. جاء أول انقلاب عسكري ــ نوفمبر ١٩٥٨ ــ في معية حزب الأمة، وتلاه انقلاب مايو ١٩٦٩ بمساندة كاملة من الحزب الشيوعي وقوى اليسار، وأخيراً أتى انقلاب يونيو ١٩٨٩ بتدبير وخطط متكاملة من حزب الجبهة القومية الإسلامية. هذا عن الثلاثة

---

[1] من البيان الأول للعقيد جعفر نميري، ٢٥ مايو ١٩٦٩.

[2] من البيان الأول لانقلاب الجبهة الإسلامية في يونيو ١٩٨٩.

انقلابات التي نجحت، لكن هناك قوى سياسية أخرى عديدة ـ كحزب البعث العربي الاشتراكي واللجان الثورية والقوى السياسية الجنوبية ـ عملت على اختراق المؤسسة العسكرية وتوظيفها لتحقيق أهداف سياسية.

ضعف البناء القاعدي للمؤسسة العسكرية:

إن بناء أي قوات مسلحة مثالية يتطلب من البداية أن يكون التأسيس متين وثابت، وذلك بأن تنشأ تلك القوات على قاعدة قومية صلبة، وبعيدة عن أي مؤثرات سياسية أو دينية أو عرقية. وأن تدين تلك القوات بالولاء المطلق للدستور والشعب، وتعمل بأهداف واضحة في الدفاع عن أمن وسلامة أراضي الدولة ضد المخاطر الخارجية. يتطلب أيضاً التأسيس السليم للقوات المسلحة وضع القوانين واللوائح الصارمة، وشروط الخدمة التي ترمي لتحقيق أكبر قدر من الانضباط والولاء للوطن، والتفرغ الكامل، والاحتراف المتجرد بين منتسبيها. ويأتي المكون المثالي الأخير في تحقيق قومية وانضباط وولاء ضباطها وجنودها عبر التربية العسكرية الصارمة في الكليات والمعاهد ومسارح التدريب. عند مقارنة تأثير هذا العامل الهام بالمؤسسة العسكرية السودانية، نجد أن بداية إنشاءها وتأسيسها، «قوة دفاع السودان ـ ١٩٢٥»، قد حققت الكثير من تلك المعايير الأساسية. تميز الجيش السوداني فيما بعد وحتى العام ١٩٥٩ بالانضباط العالي، والولاء والقومية المطلقة، حتى وقع انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ الذي أدخل المؤسسة في لجة السياسة. **«هكذا جاء انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، بمثابة الطلق الناري الأول الذي صوب تجاه ما تم التعارف على تسميته حتى ذلك الوقت (بقومية القوات المسلحة السودانية)، والمفهوم السائد حول خضوعها للدستور مثل بقية أجهزة الدولة الأخرى».**[(١)] تعرضت القوات المسلحة السودانية خلال حكم ثلاثة أنظمة عسكرية إلى تدمير منتظم في بنائها القاعدي.. تعرضت للاختراق والتسييس العقائدي، والتغيير الكامل في كل قوانينها ولوائحها، مما حولها إلى مسخ مشوه بعيد عن مقومات الجيش الوطني المحترف، القادر على تأدية مهامه الأساسية في الولاء للدستور والشعب، والدفاع عن أراضي السودان وأمنه القومي.

التدخل الأجنبي:

ويعني تخطيط قوة خارجية لاختراق مؤسسة عسكرية تابعة لدولة أخرى، وتوظيفها أو التأثير فيها لإحداث تغيير في نظام الحكم، أو سياسات تلك الدولة. ظهر هذا العامل

---

(١) محمد محجوب عثمان، الجيش والسياسة في السودان. ص ٩

بوضوح خلال فترة الحرب الباردة (١٩٤٤ ــ ١٩٨٩) التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. عانت العديد من الدول، وخاصة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط، من تدخل وكالات الاستخبارات التابعة للدول الكبرى في توظيف الجيوش لتغيير أنظمة الحكم.[١] بدراسة هذا العامل ومضاهاته بوقائع وتاريخ الانقلابات العسكرية التي حدثت في السودان خلال نصف قرن، يتضح لنا أن تأثيره كان محدوداً. كان واضحاً أن انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ الذي تمخض عن النظام المايوي قد حظي بمساندة ومشورة من الحكومة المصرية الناصرية، ولم يكن ذلك بعيداً عن سياسة «مصر عبد الناصر» في بسط القومية العربية، وتثبيت أنظمة موالية لتوجهاتها في مرحلة شهدت الكثير من الاستقطاب الإقليمي والدولي. **«فمصر كانت تتعجل الخطى لعزل السودان عن الارتباط بالمحور السعودي، الأمر الذي دفعها للتحرك بشكل أسرع حين إذاعة بيان الوفاق بين جناحي الأنصار المتخاصمين (جناحي الهادي المهدي والصادق المهدي) إضافة إلى تحالف الجناحين مع الحزب الوطني الاتحادي ».**[٢] ظهر ذلك العامل مرة أخرى بوضوح في إجهاض حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ التي أطاحت بالنظام المايوي، حينما تدخلت «دول ميثاق طرابلس ــ مصر وليبيا» بصورة سافرة، وأعادت النظام المايوي إلى سلطة الحكم في السودان. طفا ذلك العامل مرة أخرى في تأييد ومساندة الجماهيرية الليبية لــ «انقلاب المقدم حسن حسين» في سبتمبر١٩٧٥، وأيضاً «حركة غزو الجبهة الوطنية المعارضة» في يوليو ١٩٧٦. وأخيراً، تمكن قادة انقلاب الجبهة الإسلامية في يونيو ١٩٨٩ من الحصول على تأييد ومساندة مبكرة من مصر، مكنتهم من تثبيت أقدامهم في المراحل الأولى للانقلاب.

---

[١] ميخائيل بليات، مصدر سابق: يعتبر الانقلاب الذي قاده الجنرال أوجوستو بينوشيه، والذي أطاح بحكومة الوحدة الشعبية في شيلي وأدى إلى مقتل الرئيس سلفادور الليندي في ١١ سبتمبر ١٩٧٣ النموذج المكتمل للتدخل الخارجي (وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية) لإسقاط الأنظمة الديمقراطية.

[٢] محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان ــ المأزق التاريخي وآفاق المستقبل. مجلد ١، ص ــ ٣٩١.

الخاتمة.. والمستقبل

مضت حتى نهاية القرن خمسة وسبعون عاماً منذ إنشاء «قوة دفاع السودان ــ ١٩٢٥»، التي تطورت إلى «الجيش السوداني ــ ١٩٥٤»، ثم إلى «قوات الشعب المسلحة ــ ١٩٦٩» وأخيراً إلى «القوات المسلحة السودانية ــ ١٩٨٥».. تدخل القوات المسلحة السودانية القرن الجديد وهي أقل انضباطاً واحترافاً وقومية مما كانت عليه في كل المسميات والحقب الماضية.. قوات مسلحة عصرتها وأنهكتها الحروب الأهلية لأكثر من أربعة وثلاثين عاماً (١٩٥٥ ــ ١٩٧٢/ ١٩٨٣ ــ ٢٠٠٠).. قوات مسلحة تعرضت لأهواء ثلاثة أنظمة دكتاتورية عبر اثنين وثلاثين عاماً، ففقدت انتظام النمو والتطور، وتعرضت لهزات وتصفيات كبيرة، أضعفت من قدراتها القتالية، وتقاليدها الراسخة، وانتمائها القومي، وأضحت مؤسسة غير قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية المطلوبة منها في سودان المستقبل.. وستستمر كعنصر تهديد واضح في وجه كل المحاولات لإعادة بناء وترسيخ النظام الديمقراطي المدني، ما لم تعالج كل أوجه قصورها وتلوثها بصورة جذرية .. وبمنطلقات وتوجهات، وبناء قاعدي جديد تماماً.

الملحق (أ) للفصل الرابع عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب الفريق إبراهيم عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨

استهل الفريق عبود بيانه بتحية المواطنين ثم قال:

كلكم يعلم ويعرف تماما ما وصلت إليه حالة البلاد من سوء وفوضى وعدم استقرار للفرد والمجموعة وقد امتدت هذه الفوضى والفساد إلي أجهزة الدولة والمرافق العامة بدون استثناء، كل هذا يرجع أولا وأخيرا لما تعانيه البلاد من الأزمات السياسية القائمة بين الأحزاب جميعاً، كل يريد الكسب لنفسه بشتى الطرق والأساليب، المشروعة منها وغير المشروعة، وباستخدام بعض الصحف والاتصال بالسفارات الأجنبية، وكل ذلك ليس حباً في إصلاح السودان وحفظ استقلاله وتقدمه، ولا رغبة في صالح الشعب المفتقر للقوت الضروري، ولكنه جرياً شديداً وراء كراسي الحكم والنفوذ والسيطرة علي موارد الدولة وإمكانياتها. وقد طال وكثر ذلك، وصبرنا علي تلك الحكومات الحزبية حكومة تلو الأخرى، آملين أن تتحسن الأحوال ويسود الاستقرار وتطمئن النفوس وتزول الكراهية الكامنة في النفوس والقلوب، ولكن مع الأسف الشديد لم تزد الحالة إلا سوء، فنفذ صبر كل محب لسلامة السودان، وشكا كل فرد من تدهور الحالة، وما آلت إليه البلاد من الفوضى والفساد، حتى كادت البلاد أن تتردى في هاوية سحيقة لا يعلم مداها إلا الله.

ونتيجة لذلك وهو المسلك الطبيعي بأن يقوم جيش البلاد ورجال الأمن بإيقاف هذه الفوضى، ووضع حد نهائي لها، وإعادة الأمن والاستقرار لجميع المواطنين والنزلاء. والحمد لله قد قام جيشكم المخلص في هذا اليوم السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٨ بتنفيذ هذه الخطة السليمة المباركة التي بإذن الله ستكون نقطة تحول من الفوضى إلي الاستقرار، ومن الفساد إلى النزاهة، وإني واثق بأن كل مخلص لهذا البلد سيستقبلها بصدر رحب.

أيها المواطنون،

إننا إذ نقوم بهذا التغيير للوضع الحالي، لا نرجو وراء ذلك نفعاً ولا كسباً، ولا نضمر عداء ولا نحمل حقداً، بل نسعى ونعمل للاستقرار وإسعاد الشعب ورفاهيته. ولذا

فإنني أطلب من جميع المواطنين أن يلزموا السكينة والهدوء، كل يقوم بعمله بإخلاص تـلـم للدولة، الموظف في مكتبه والعامل في مصنعه والمزارع في حقله والتاجر في متجره.

أود أن أطمئن السادة السفراء وقناصل الدول والجاليات الأجنبية علي سلامة أنفسـهم وأموالهم وممتلكاتهم، كما وأنه يطيب لي أن أؤكد بأن السودان الحـر المسـتقل سـيبني علاقاته مع جميع الدول عامة، والعربية الشقيقة خاصة، على أساس من الاحترام والـود وتبادل المنفعة، أما شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة فسنعمل جاهدين لتحسين العلاقـات وحل جميع المسائل المعلقة، وإزالة الجفوة المفتعلة التي كانت تسود البلدين الشقيقين.

بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب العقيد أ.ح. جعفر محمد نميري

بيان رقم (١) صباح ٢٥ مايو ١٩٦٩

إن بلادنا الحبيبة لم تنعم باستقرار منذ إعلان استقلالها في ١٩٥٦، وكان ذلك التدني مرده سلسلة من المآسي تضافرت فيها عوامل الفساد وذلك من الأحزاب المختلفة علي مقدراتنا، فتحول الاستقلال علي أيدي الحكومات المتعاقبة إلي مسخ. فنظرة فاحصة إلي الأقطار التي نالت استقلالها بعدنا لكفيلة بأن توضح مدى التقدم الذي أحرزته تلك الأقطار في كافة المجالات، ولم يكن ذلك بسبب سبقها في مجال العلم والمعرفة، أو بسبب تخلفنا عنها في وضعنا الاقتصادي، ولكن لأنه تولى أمرها منذ استقلالها رجال آمنوا بوطنهم إيماناً صادقاً، وبوحي من ذلك الإيمان الصادق عقدوا العزم على أن يعيدوا صنع الحياة في بلادهم. أما نحن في السودان، فقد كنا نسير إلي الوراء لأنه تحكمت فينا أحزاب عجزت عن إدراك مفهوم الاستقلال، فكان الاستقلال في نظرهم علماً ونشيداً وسفارات ومؤتمرات، لا وسيلة لتغيير حال الأمة وإسعاد أبنائها. وانطلاقا من هذا المفهوم الخاطئ لم يكن هم الأحزاب المختلفة إلا أن تتسلل إلى مواقع الحكم، ثم تمسك بزمام السلطة لمصلحتها الخاصة دون اعتبار لمصلحة الشعب، فعم الفساد والرشوة في أجهزة الدولة فاختل الأمن المحلي، وفتحت أبواب البلاد للنفوذ الأجنبي، وتسللت قوى التخلف والرجعية إلي بلادنا، تسللت لتساند تلك الأحزاب بكل إمكانياتها، مدركة أن بقاء كل منها رهين ببقاء الآخر، فأحزابنا السياسية تدور في فلك الاستعمار ممتثلة لأوامره ورهن لإرادته والاحتفاظ به في أسفل درجات التخلف، ولا تهدف إلا إلى الفوضى وعدم الاستقرار وفساد الحكم، هذا الترابط المصلحي هو الذي دفع الأحزاب والاستعمار للتآمر ضد هبة الشعب في أكتوبر ١٩٦٤، ودفع المستعمر وأعوانه للعمل بسخاء لتستعيد الأحزاب كيانها وتصفي الثورة وتسكت شعارات الثوار، عودة للفوضى الحزبية، تلك الشعارات التي رفعتها ثورة أكتوبر، ونتيجة لذلك التآمر تم للمستعمر ما أراد، وعادت الأحزاب إلي

الوجود بوجهها القبيح وهي أكثر ضراوة وشغفاً للسعي وراء المكاسب الحزبية على حساب تقدم الشعب ورفاهيته.

لقد وضح جليا رفض الجماهير لهذه الحكومات الحزبية التي تعاقبت منذ أكتوبر عام ١٩٦٤، ورفضت الجماهير تلك الحكومات لأنها حكومات قامت جميعها علي الفساد والرشوة والحزبية والثراء الحرام، فأفسدت الجهاز المصرفي وحولته إلي آلة طيعة لخدمة الوزراء وللمحاسيب والأقارب والمؤيدين، دونما أي اعتبار لمصالح أولئك الذين يقتطعون من عرقهم وقوت يومهم للحفاظ علي كيان السلطة. رفضتها لأنها عبثت بدستور البلاد واستباحت لنفسها سلطة تعديله لسلب حرية الآخرين، تمشياً لمفاهيم في الديمقراطية التي تتنافى مع كل المشاعر القومية، وكل القيم والتطلعات الوطنية. لقد أظهرت أنها تريد أن ترى السودان يحتل المكان الصحيح بين قوى الثورة العربية والأفريقية مرتبطاً ارتباطا مصيريا بالأمة العربية، مسانداً ومؤيداً لحقوق شعب فلسطين السليبة. رفضتها لأنها عجزت عن مناهضة الدول الاستعمارية الواقفة وراء إسرائيل، وعلى الوقوف ضد التسلل الصهيوني إلي أفريقيا، وعن حماية حدود الأراضي السودانية من نتائج ذلك التسلل، حتى هان السودان على كل طامع في تفتيته، فهب أبناء الاستعمار والصهيونية من كل جانب يستحلون حرماته ويستبيحون دماءه. رفضتها لأنها تريد أن ترى حلاً حاسماً للمشاكل الاقتصادية التي لم تزدها الأحزاب إلا تعقيداً بسبب سوء تصرفها في الأموال العامة، وفي تبديد الأرصدة الخارجية، وفي رفع مستوى الاستهلاك وازدياد حدة الغلاء، وفي اللجوء إلي القروض الأجنبية المشروطة لموازنة ميزانياتها، مع إهمال جانب الإنماء والتعمير. رفضتها لأنها عجزت عن تفهم المشاكل الاجتماعية، وشجعت على الهجرة للمدن علي حساب القرى، فأضرت بالقوى الإنتاجية في ميدان الزراعة، وقضت على أمن المدن وصحتها ونظامها بسبب الهجرة العفوية للوافدين الذين لا مأوى لهم ولا عمل. رفضتها لأنها عجزت عن حل مشكلة الجنوب، وجمدت كل الوسائل التي بذلت لحل هذه المشكلة حلا يعيد كل الطمأنينة والاستقرار إلي ذلك الجزء العزيز من وطننا الحبيب، ويصون للسودان وحدته وكرامته. رفضتها لأنها حولت الحركة النقابية من حركة شعبية تعمل لمصلحة أفرادها والترقي في مصالحهم إلي أجهزة حزبية تعوق كل مسعى لمعالجة المشاكل العمالية المستعصية. لكل هذه الأسباب رفضت الجماهير تلك الحكومات، وبدأت تتطلع إلي تغيير جذري في نظام الحكم، مدركة أن السودان الحديث لم يخلُ في يوم من الأيام من فئة قيادية تعرف أين تكون مصلحة وطنها، مستعدة دائماً وأبداً أن تبذل كل غالٍ

ونفيس في سبيل تحقيق تلك المصلحة. وعليه فقد اتفق قادة هذه الفئة المخلصة علي إنهاء هذا العهد عن طريق القوة، وتولي أمر الجيش في هذه اللحظات رجال عاهدوا الله علي التضحية بدمائهم رخيصة في سبيل إسعاد هذا الوطن، وانضم إليهم من المدنيين رجال لم يتخلفوا يوماً عن ركب الإخلاص والوطنية، وبفضل هذا اللقاء المبارك ستتولى الثورة من هذه اللحظة إدارة شئون البلاد مجردة من كل غاية إلا مصلحة الوطن الحبيب وسعادة شعبه ورفاهيته، مقتدية في ذلك كله بهدي مبادئ أكتوبر الخالدة، رافعة شعارها، مرددة أناشيدها، سائرة في نفس الطريق.

إن قيادة الثورة تطلب من المواطنين الكرام أن ينصرفوا إلي أعمالهم كالمعتاد، متيقظين في نفس الوقت إلي أعمال المخربين من قادة الأحزاب وأعوانهم من المنتفعين بالعهد البائد، وليعلم كل مواطن أن الثورة ستضرب بيد من حديد علي كل من تسول له نفسه الوقوف أمام تيار التغيير الجارف، وانطلاقة الشعب الباسلة، وحتمية التاريخ الذي لا يحابي، وفي نفس الوقت فإننا نطمئن نزلاءنا الكرام من الأجانب أن الثورة ساهرة علي أرواحهم ومصالحهم وممتلكاتهم وأموالهم، وأننا سننزل أشد العقوبة علي من يحاول العبث بأمن هؤلاء النزلاء أو استقرارهم، هذا وإننا إذ نهنئ الشعب بنجاح حركته هذه لنبتهل إلي الله العلي القدير أن يجعل هذا العهد الجديد فاتحة خير وازدهار لهذه الأمة الكريمة.

والله الموفق، والسلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب العميد أح عمر حسن أحمد البشير

بيان رقم (١) صباح ٣٠ يونيو ١٩٨٩

أيها الشعب السوداني الكريم.. إن قواتكم المسلحة المنتشرة في طول البلاد وعرضها ظلت تقدم النفس والنفيس حماية للتراب السوداني وصونا للعرض والكرامة، وترقب بكل أسى وحرقة التدهور المريع الذي تعيشه البلاد في شتى أوجه الحياة، وقد كان من أبرز صوره فشل الأحزاب السياسية في قيادة الأمة لتحقيق أدنى تطلعاتها في صون الأرض والعيش الكريم والاستقرار السياسي، حيث عبرت على البلاد عدة حكومات خلال فترة وجيزة، وما يكاد وزراء الحكومة يؤدون القسم حتى تهتز وتسقط من شدة ضعفها، وهكذا تعرضت البلاد لمسلسل من الهزات السياسية، زلزل الاستقرار، وضيع هيبة الحكم والقانون والنظام.

أيها المواطنون الكرام.. لقد عايشنا في الفترة السابقة ديمقراطية مزيفة، ومؤسسات دستورية فاشلة، وإرادة المواطنين قد تم تزييفها بشعارات براقة مضللة، وبشراء الذمم والتهريج السياسي، ومؤسسات الحكم الرسمية لم تكن إلا مسرحا لإخراج قرارات السادة، ومشهدا للصراعات والفوضى الحزبية، وحتى مجلس رأس الدولة لم يكن إلا مسخا مشوها. أما رئيس الوزراء، فقد أضاع وقت البلاد وبدد طاقاتها في كثرة الكلام والتردد في المواقف حتى فقد مصداقيته.

أيها المواطنون الشرفاء.. إن الشعب السوداني مسنود بانحياز قواته المسلحة قد أسس ديمقراطية بنضال ثورته في سبيل الوحدة والحرية، ولكن العبث السياسي قد أفشل التجربة الديمقراطية، وأضاع الوحدة الوطنية بإثارة المعارك العنصرية والقبلية حتى حمل أبناء الوطن السلاح ضد إخوانهم في دارفور وجنوب كردفان، علاوة على ما يجري في الجنوب من مأساة وطنية وإنسانية. إن عداوات القائمين على الأمر في البلاد في الفترة المنصرمة ضد القوات المسلحة جعلتهم يهملون عن قصد إعدادها لكي تقوم بواجبها في حماية البلاد. قد ظلت قواتكم المسلحة تقدم أرتالا من الشهداء كل يوم دون أن تجد من

هؤلاء المسئولون أدنى اهتمام في الاحتياجات أو حتى الدعم المعنوي لتضحياتها، مما أدي لفقدان العديد من المواقع والأرواح، وحتى أضحت البلاد عرضة للاختراقات والانسلاب من أطرافها العزيزة، هذا في الوقت الذي تشهد فيه اهتماما ملحوظا بالمليشيات الحزبية.

أيها المواطنون الكرام.. وكما فشلت حكومات الأحزاب السياسية في تجهيز القوات المسلحة لمواجهة التمرد، فقد فشلت أيضا في تحقيق السلام الذي عرضته الأحزاب للكيد والكسب الحزبي الرخيص، حتى اختلط حابل المخلصين بنابل المنافقين والخونة، وكل ذلك يؤثر سلباً على قواتكم المسلحة في مواقع القتال، وهي تقوم بأشرف المعارك ضد المتمردين، ولا تجد من الحكومة عوناً على الحرب أو السلام، هذا وقد لعبت الحكومة بشعارات التعبئة العامة دون جد أو فعالية.

مواطني الشرفاء.. لقد تدهور الوضع الاقتصادي بصورة مزرية، وفشلت كل السياسات الرعناء في إيقاف هذا التدهور، ناهيك عن تحقيق أي قدر من التنمية، فازدادت حدة التضخم وارتفعت الأسعار بصورة لم يسبق لها مثيل، واستحال على المواطنين الحصول على ضرورياتهم، إما لانعدامها، أو لارتفاع أسعارها، مما جعل كثيراً من أبناء الوطن يعيشون على حافة المجاعة، وقد أدى هذا التدهور الاقتصادي إلى خراب المؤسسات العامة، وانهيار الخدمات الصحية والتعليمية، وتعطل الإنتاج، وبدلاً أن نطمح أن تكون بلادنا سلة غذاء العالم، أصبحنا أمة متسولة تستجدي غذائها وضرورياتها من خارج الحدود وانشغل المسئولين بجمع المال الحرام حتى عم الفساد كل مرافق الدولة، وكل هذا مع استشراء التهريب والسوق الأسود مما جعل الطبقات الاجتماعية من الطفيليين تزداد ثراء يوماً بعد يوم بسبب فساد المسئولين وتهاونهم في ضبط الحياة والنظام.

أيها المواطنين الشرفاء.. قد امتدت يد الحزبية والفساد السياسي إلي الشرفاء فشردتهم تحت مظلة الصالح العام، مما أدى إلى انهيار الخدمة المدنية، وقد أصبح الولاء الحزبي والمحسوبية والفساد سبباً في تقدم الفاشلين في قيادة الخدمة المدنية، وأفسدوا العمل الإداري وضاعت هيبة الحكم وسلطان الدولة وصالح القطاع العام.

مواطني الكرام.. إن إهمال الحكومات المتعاقبة علي الأقاليم أدى إلي عزلها من العاصمة القومية وعن بعضها، في ظل انهيار المواصلات وغياب السياسات القومية،

وانفرط عقد الأمن حتى افتقد المواطنون ما يحميهم، ولجأوا إلي تكوين المليشيات، كما انعدمت المواد التموينية في الأقاليم إلا في السوق الأسود وبالأسعار الخرافية.

أيها المواطنون.. لقد كان السودان دائما محل احترام وتأييد من كل الشعوب والدول الصديقة، كما أنه اليوم أصبح في عزلة تامة، والعلاقات مع الدول العربية أضحت مجالا للصراع الحزبي، وكادت البلاد أن تفقد كل أصدقائها علي الساحة الأفريقية، وقد فرطت الحكومات في بلاد الجوار الأفريقي حتى تضررت العلاقات مع أغلبها، وتركتها لحركة التمرد تتحرك فيها بحرية، فمكنتها من إيجاد وضع متميز أتاح لها عمقا استراتيجيا تنطلق منه لضرب الأمن والاستقرار في البلاد، حتى أصبحت تتطلع إلى احتلال موقع السودان في المنظمات الإقليمية والعالمية، وهكذا انتهت علاقات السودان مع العزلة مع العرب والتوتر مع أفريقيا إزاء الدول الأخرى.

أيها المواطنون الأوفياء.. إن قواتكم المسلحة ظلت ترقب كل هذه التطورات بصبر وانضباط، ولكن شرفها الوطني دفعها لموقف إيجابي من التدهور الشديد الذي يهدد الوطن، واجتمعت كلمتها خلف مذكرتها الشهيرة التي رفعتها منبهة للمخاطر ومطالبة بتقويم الحكم وتجهيز المقاتلين للقيام بواجبهم، ولكن هيئة القيادة السابقة فشلت في حمل الحكومة علي توفير الحد الأدنى لتجهيز المقاتلين. واليوم يخاطبكم أبناؤكم في القوات المسلحة، وهم الذين أدوا قسم الجندية الشريفة، ألا يفرطوا في شبر من أرض الوطن، وأن يصونوا عزتهم وكرامتهم، وأن يحفظوا للبلاد مكانتها واستقلالها المجيد، وقد تحركت قواتكم المسلحة اليوم لإنقاذ بلادنا العزيزة من أيدي الخونة والمفسدين، لا طمعا في مكاسب السلطة، بل تلبية لنداء الوطن الأكبر في إيقاف التدهور المدمر، ولصون الوحدة الوطنية من الفتنة السياسية، وتأمين الوطن وانهيار كيانه وتمزق أرضه، ومن أجل إبعاد المواطنين من الخوف والتشرد والجوع والشقاء والمرض.

قواتكم المسلحة تدعوكم أيها المواطنين الشرفاء للالتفاف حول رايتها القومية، ونبذ الخلافات الحزبية والإقليمية الضيقة.. تدعوكم للثورة معها ضد الفوضى والفساد واليأس من أجل إنقاذ الوطن، ومن أجل استمراره.. وطنا موحدا حرا كريما..

عاشت القوات المسلحة حامية كرامة البلاد.. عاشت ثورة الإنقاذ الوطني.. عاش السودان حرا مستقلا.. والله أكبر.. والعزة للشعب السوداني الأبي..

الانقلابات العسكرية والمحاولات الانقلابية الفاشلة في السودان

١٩٥٦–٢٠٠٠م

رقم	التاريخ	اسم الانقلاب/المحاولة قائد الانقلاب أو المحاولة	الجهة السياسية خلف الانقلاب أو المحاولة	النتائج المباشرة والملاحظات الهامة
١	١٩٥٨/١١/١٧	**انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨** الفريق إبراهيم عبود	حزب الأمة بإشراف وتوجيه رئيس الوزراء المنتخب السيد عبد الله خليل عقب أزمة سياسية تعزز معها استمرار الائتلاف الحزبي الحاكم	نجح الانقلاب بسهولة في الاستيلاء على السلطة، وقد أعلن البيان الأول للسلطة الجديدة أن الجيش قد تدخل لوقف التدهور وإنقاذ السودان. أيدت الأحزاب الطائفية الحكومة العسكرية الجديدة، بينما عارضها الحزب الشيوعي السوداني والنقابات.
٢	١٩٥٩/٣/٤	انقلاب الأميرآلاى عبد الرحيم شنان والأميرآلاى محي الدين أحمد عبد الله	لا توجد دلائل على وجود قوة سياسية منظمة خلف الانقلاب وإنما تأثير غير مباشر من معارضة القوى الديمقراطية لحكومة الفريق عبود، والمناخ الذي أفرزته الثورة المصرية.	نجح الانقلاب في فرض شروط على المجلس الأعلى الحاكم بإبعاد اللواء أحمد عبد الوهاب المحسوب على حزب الأمة، ودخول قادة الانقلاب المجلس الحاكم. أعلن قادة الحركة فيما بعد أن الحركة تصحيحية هدفت إلى وقف هيمنة حزب الأمة على النظام العسكري الحاكم.

٣	١٩٥٩/٥/٢٢	محاولة الانقلاب الثانية للأميرآلاى عبد الرحيم شنان والأميرآلاى محي الدين أحمد عبد الله لإسقاط نظام حكم الفريق عبود	وقف تحالف غير متفق عليه من قوى سياسية متناقضة خلف الانقلاب. أشارت خيوط التحقيق والإفادات اللاحقة إلى مشاركة حركة الأخوان المسلمين بصورة خافتة، ومباركة الحزب الشيوعي السوداني للمحاولة الانقلابية	ذكرت إفادات قادة المحاولة إلى أن برنامجهم السياسي هدف إلى إقامة نظام انتقالي قومي التوجه، ينتقل خلال عامين إلى الديمقراطية، وليعود بعد ذلك الجيش السوداني إلى ثكناته
٤	١٩٥٩/١١/٩	**حركة نوفمبر ١٩٥٩** محاولة انقلاب المقدم علي حامد لإسقاط نظام حكم الفريق عبود	تحالف وطني عريض ضمه تنظيم غير متجانس. شاركت حركة الأخوان المسلمين عبر أمينها العام الرشيد الطاهر بكر ودون علم بقية قيادات الحركة. ساند الحزب الشيوعي السوداني الانقلاب بمشاركة بعض كوادره دون علم قيادة الحزب. وضح من المحاولة مدى تأثير الثورة يوليو المصرية.	كانت تلك المحاولة الانقلابية الأولى التي تنتهي بتصفيات دموية حيث أعدم خمسة من قادتها، وأرسل العديد إلى السجون
٥	أكتوبر ١٩٦٥	محاولة انقلاب محدودة قادها الملازم خالد حسين	لم تكن هنالك جهة دافعة للانقلاب. يعتقد أن قرار حل الحزب	كانت محاولة محدودة للغاية، وبالتالي لم تتعدى النتائج سوى محاكمة الملازم الكد بالسجن والطرد

		الكد	الشيوعي من الدوافع، بحكم انتماء الملازم الكد للجبهة الديمقراطية.	من الخدمة العسكرية.
٦	١٩٦٩/٥/٢٥ .	انقلاب مايو ١٩٦٩ تحت قيادة العقيد جعفر محمد نميري	تنظيم الضباط الأحرار المكون من تحالف القوميين العرب والشيوعيين، وبإسناد سياسي من الحزب الشيوعي السوداني والنقابات والقوى الديمقراطية. تأييد وإسناد غير مرئي من الحكومة الناصرية في مصر.	تحالف يساري عريض وضح تأثر خطوط تنظيمية وبرامجه السياسية بالبرنامج المقترح للجبهة الديمقراطية، وإنجازات ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، وما أحدثته من حركة تغيير في العالم العربي. استفاد الانقلاب من واقع الاستقطاب العالمي بين المعسكرين الشرقي الاشتراكي والغربي الرأسمالي للحصول على اعتراف ومساندة المعسكر الاشتراكي.
٧	١٩٧١/٧/١٩	انقلاب ١٩ يوليو (الحركة التصحيحية) تحت قيادة المقدم هاشم العطا	تنظيم للضباط الشيوعيين في القوات المسلحة وبإسناد مباشر من الحزب الشيوعي السوداني والنقابات المهنية اليسارية.	جاء نتيجة لتطور للصراع داخل نظام مايو بين القوميين العرب والحزب الشيوعي السوداني بعد ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ من إقصاء للعناصر الشيوعية من هياكل النظام المايوي، وملاحقة نشاط الحزب. نجح الانقلاب في السيطرة على مقاليد السلطة لمدة ثلاث أيام فقط. أسفر فشل الانقلاب عن إعدام السكرتير العام للحزب الشيوعي، اثنين من القادة، واثني عشرة ضباطاً.

٨	١٩٧١/٧/٢٢	**(انقلاب العودة)** قاد التحرك العسكري ضباط صف من سلاحي المدرعات والمظلات وعلى رأسهم الرقيب أول حماد الأحيمر	كانت أجهزة المخابرات الأجنبية في صدر الحدث، ولكن نجاح التحرك المضاد يعزى لجهود ضباط صف لهم طموحاتهم ومصالحهم في استمرار النظام المايوي. كان هنالك تشجيع واضح من حركة الأخوان المسلمين.	قاد هذه الحركة القوميين العرب بمساندة مباشرة من ليبيا ومصر، ودور غير مباشر للمخابرات البريطانية. نفذ التحرك ضباط صف موالون لنظام مايو وإن غلبت عليهم الطموحات الفردية. وضحت أصابع لحركة الإخوان المسلمين المتطلعة إلى دحر هيمنة الشيوعيين على مقاليد السلطة في السودان. شهد هذا الانقلاب أول قتال بالدبابات في شوارع العاصمة القومية الخرطوم، وانتهى بتصفيات دموية بين الطرفين.
٩	١٩٧٥/٧/٢	محاولة انقلاب المقدم حسن حسين **"تنظيم الخلاص"**	خططت حركة الأخوان المسلمين لهذا الانقلاب، وقد استفادت من كل العناصر اليمينية والجهوية التي تعاني من التهميش داخل القوات المسلحة في تنفيذ تلك المحاولة.	أوضحت مفردات البيان الأول الذي أذاعه قائد الانقلاب المقدم حسن حسين مدى ارتباط المحاولة بحركة الأخوان المسلمين وبرنامج الجبهة الوطنية المعارضة. جرى قتال في منطقة الإذاعة وقتل الملازم حماد الإحيمر أحد قادة المحاولة. أبرز القيادات المشاركة:النقيب عبد الرحمن شامبي نواى، الرائد حامد، النقيب عبد الرحمن جلجال،المقدم شرطة الطيب أحمد حسنين، العقيد أرباب. شكلت محاكم عسكرية تم بعدها إعدام قائد

				المحاولة وخمس من ضباطه.
١٠	١٩٧٩/٩/٢	(الغزو الليبي) محاولة الجبهة الوطنية المعارضة الاستيلاء على السلطة في عملية من الخارج تحت قيادة العميد محمد نور سعد	الجبهة الوطنية المعارضة لنظام مايو بمساندة كاملة من ليبيا. انطلقت القوات المهاجمة وبلغت قوتها ما يقارب الثمانمائة مقاتل من معسكرات الجبهة الوطنية في الكفرة داخل الأراضي الليبية.	عملية غزو خارجية من قوات المعرضة التابعة للجبهة الوطنية المعارضة للنظام المايوي، وبمساندة كاملة من ليبيا. أغفلت قيادة هذه المحاولة إشراك عناصر من داخل القوات المسلحة العاملة مما قاد إلى رفض كامل وتكتل القوات المسلحة السودانية للدفاع عن كرامتها ضد محاولة غزو خارجية.
١١	١٩٧٥- ١٩٨٢	محاولات انقلابية عديدة في طور التخطيط الأولي معظمها من ضباط صف بتوجيه من العقيد سعد بحر وقد أسماها النظام المايوي (المؤامرات العنصرية)	عناصر الجبهة الوطنية المعارضة للنظام المايوي في الخارج، وبتشجيع ومساندة من ليبيا.	كانت محاولات في طور التخطيط ولم تشكل أي خطر على النظام المايوي، وإنما كانت تستخدم لتعبئة الجبهة الداخلية.
١٢	١٩٨٣/٩/١٥	محاولة انقلاب في طور التخطيط قادها المقدم خالد محمد فرج والرائد عمر عبد المجيد، وقد أشارت بعض المعلومات مباركة	تحالف مشابه لتنظيم الضباط الأحرار ضم عناصر عديدة من الضباط (٣٥ ضابطاً) يغلب عليهم التيار اليساري والديمقراطي.	كانت مجموعة ضباط غلبت فيهم العناصر الوطنية الديمقراطية. كان العقل المفكر خلف هذه المحاولة الرائد عمر عبد المجيد، وهو ضابط وطني ديمقراطي. ساعدت حالة الاحتقان السياسي التي كانت تمر بها البلاد في ذلك الوقت، والرفض

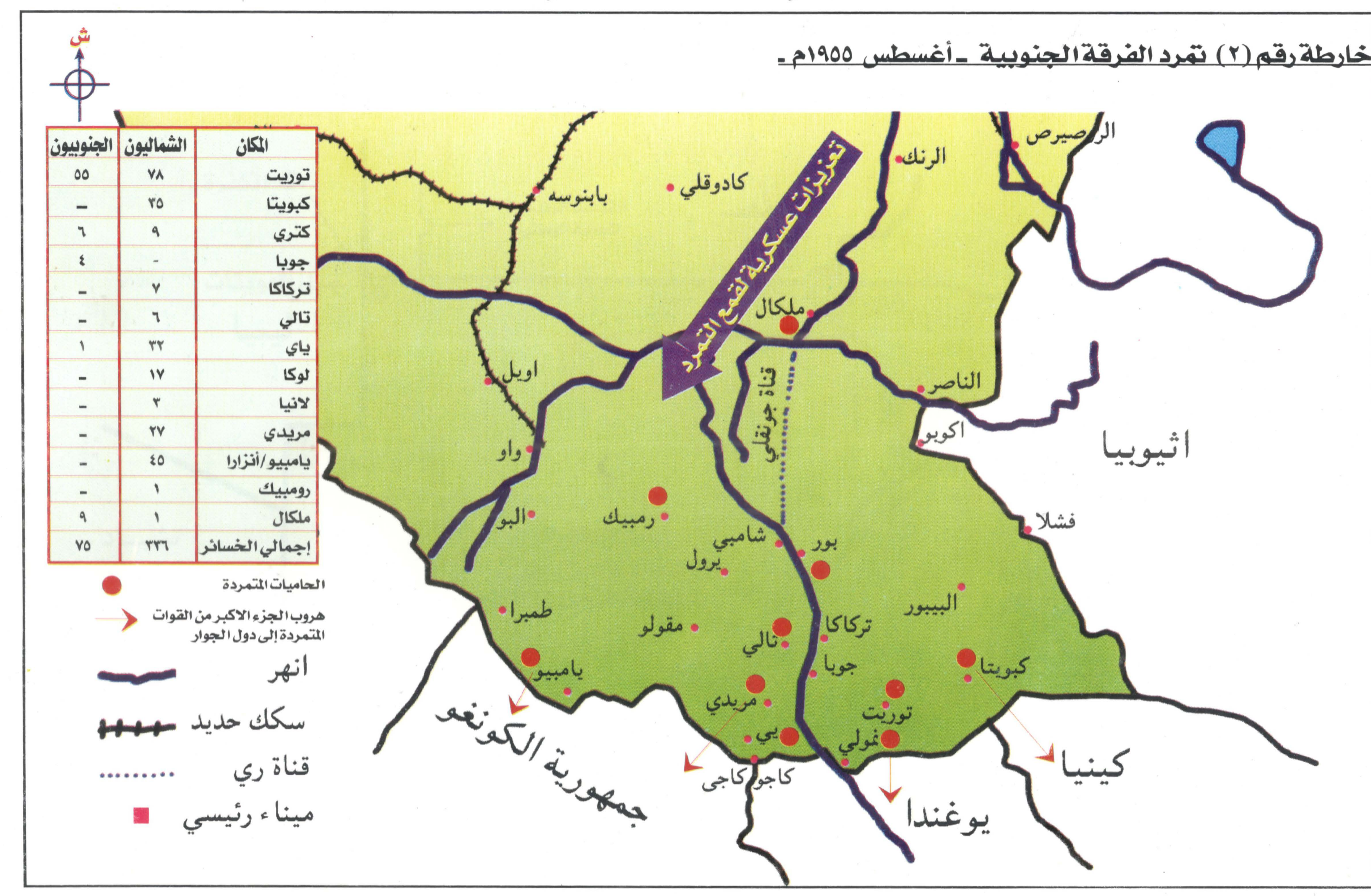
		اللواء محمد توفيق خليل لذلك التحرك.		لقوانين سبتمبر ١٩٨٣ القمعية في استقطاب العديد من الضباط .
١٣	١٩٨٩/٤/٢٠	محاولة انقلاب في طور التخطيط تحت قيادة العميد أحمد فضل الله	لا توجد جهة سياسية محددة ولكن ميول قائد المحاولة العميد أحمد فضل الله ألقت بشبهات نحو نظام مايو السابق.	عرف العميد أحمد فضل الله بحبه للرئيس السابق جعفر نميري وحنقه على الأحزاب الطائفية.
١٤	١٩٨٩/٦/٣٠	انقلاب الجبهة الإسلامية القومية تحت قيادة العميد عمر حسن أحمد البشير	نفذت الجبهة الإسلامية القومية الانقلاب بتوظيف كامل لكل قدراتها وكوادرها داخل وخارج القوات المسلحة.	نجح الانقلاب بتنفيذ خطة متكاملة، احتوت على خطط فرعية (سياسية، عسكرية، خداعية وأمنية)
١٥	١٩٩٠/٣/١٥	محاولة انقلاب في طور التخطيط (حركة مارس ١٩٩٠) تحت قيادة اللواء محمد علي حامد	حركة وطنية من داخل القوات المسلحة حركها الرفض لنظام حكم الجبهة الإسلامية، وقد وجدت الضوء الأخضر من التجمع الوطني الديمقراطي المعارض.	
١٦	١٩٩٠/٤/٢٣	محولة انقلاب عسكري لإسقاط نظام الجبهة	التجمع الوطني الديمقراطي/ حزب البعث العربي الاشتراكي	استولت الحركة على أجزاء هامة من العاصمة القومية ولكن فشلت الخطة وتم تطويق القوات

		الإسلامية (حركة أبريل ١٩٩٠) تحالف ضباط ديمقراطيين تحت قيادة الفريق طيار خالد الزين	والشارع السوداني العريض الرافض لنظام حكم الجبهة الإسلامية.	الانقلابية.
١٧	١٩٩١/٨/٢٠	عملية "أنا السودان" لإسقاط نظام الجبهة الإسلامية الحاكمة بتوجيه الفريق فتحي أحمد علي قائد القيادة الشرعية، وقيادة اللواء محمد عثمان حليفي في الداخل	القيادة الشرعية للقوات المسلحة المعارضة بمساندة كاملة من الأحزاب الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض.	تم إلقاء القبض على معظم العناصر المشاركة وإحباط التحرك قبل اليوم المحدد للتنفيذ.

السودان



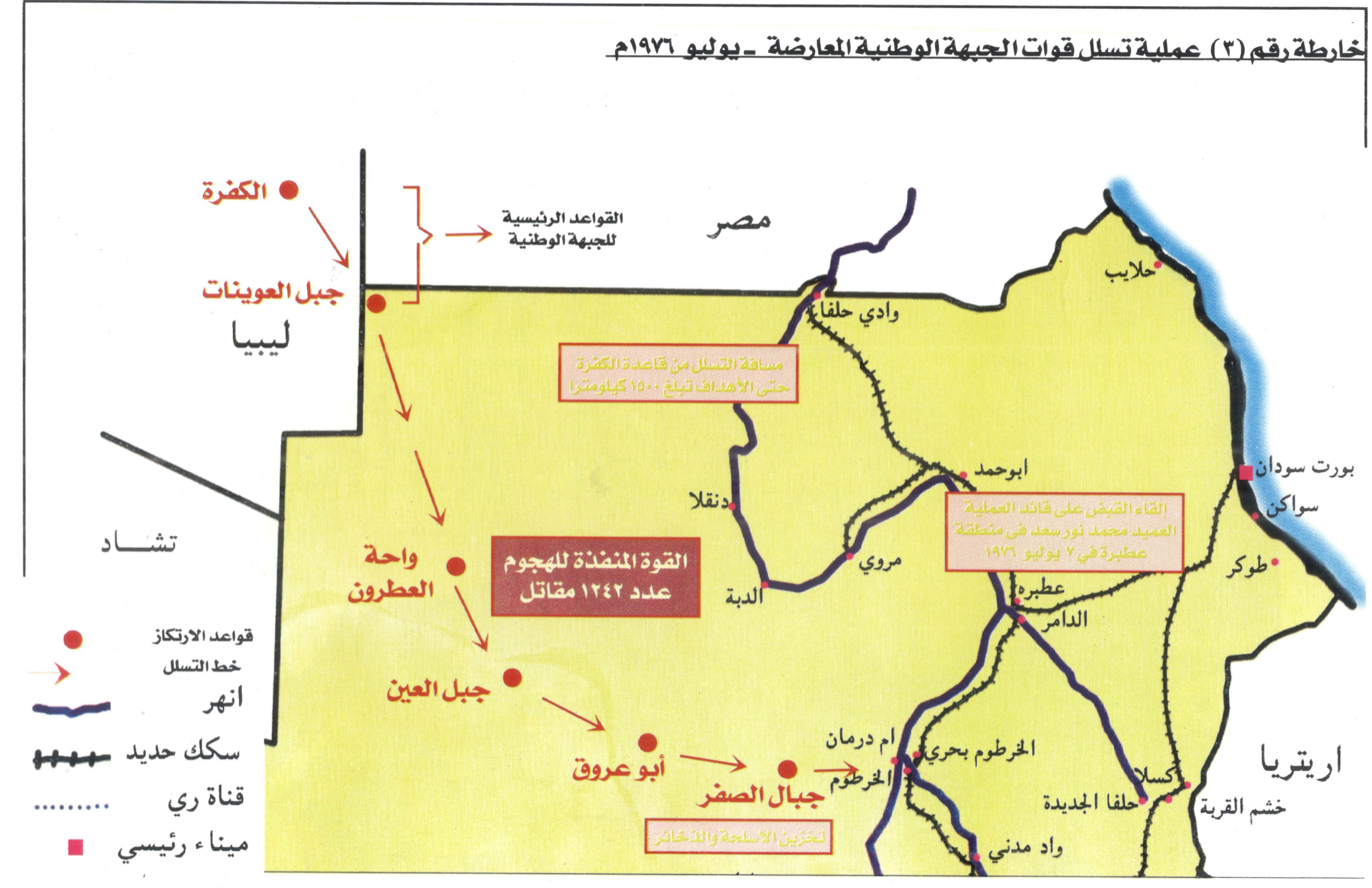
خارطة رقم (١) تكوين وانتشار قوة دفاع السودان - ١٩٢٥م -
مصر
ليبيا
تشاد
اريتريا
اثيوبيا
كينيا
يوغندا
جمهورية الكونغو
إجمالى ضباط قوة دفاع السودان - يناير ١٩٢٥م
الضباط البريطانيون العدد ١٦ ضابط
الضباط السودانيون العدد ٢٠٠ ضابط
ضباط الصف والجنود العدد ٨,١٩١ ضابط صف وجندي
مجموع ضباط وأفراد قوة دفاع السودان ٨,٤٩٧
المنطقة الشمالية
الخرطوم / شندي
المنطقة الشرقية
(فرقة العرب الشرقية)
القضارف
رئاسة قوة دفاع السودان - الخرطوم
المنطقة الغربية
(فرقة العرب الغربية)
المنطقة الوسطى
الأبيض (فرقة الهجانة)
المنطقة الجنوبية
توريت (الفرقة الجنوبية)
حلايب
وادي حلفا
ابوحمد
دنقلا
مروي
الدبة
عطبره
الدامر
بورت سودان
سواكن
طوكر
ام درمان
الخرطوم بحري
الخرطوم
كسلا
حلفا الجديدة
خشم القربة
واد مدني
القضارف
سنار
الجنينه
الفاشر
الابيض
النهود
كوستي
نيالا
الرصيرص
الرنك
بابنوسه
كادوقلي
ملكال
اويل
الناصر
اكوبو
واو
فشلا
البو
رمبيك
شامبي
بور
يرول
طمبرا
مقولو
تركاكا
البيبور
تالي
جوبا
كبويتا
يامبيو
مريدي
توريت
بي
نمولي
كاجو كاجي
انهر
سكك حديد
قناة ري
ميناء رئيسي



المكان	الشماليون	الجنوبيون
توريت	٧٨	٥٥
كبويتا	٣٥	–
كتري	٩	٦
جوبا	-	٤
تركاكا	٧	–
تالي	٦	–
ياي	٣٢	١
لوكا	١٧	–
لانيا	٣	–
مريدي	٢٧	–
ياميبو/أنزارا	٤٥	–
رومبيك	١	–
ملكال	١	٩
إجمالي الخسائر	٣٣٦	٧٥

خارطة رقم (٢) تمرد الفرقة الجنوبية - أغسطس ١٩٥٥م.

السودان ـ المناطق الشمالية





سيرة ذاتية للمؤلف

- عصام الدين ميرغنى طه (أبوغسان) من مواليد منطقة شندي - المديرية الشمالية، السودان.

- تخرج فى مدرسة الخرطوم الثانوية الحكومية، والتحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج فيها ضابطاً برتبة الملازم فى العام ١٩٦٩م.

- تلقى دراسات عسكرية فى جمهورية مصر العربية، الهند والولايات المتحدة الامريكية. تحصل علي درجة الماجستير في العلوم العسكرية من كلية الأركان البريطانية (كامبرلى) في العام ١٩٨٠م.

- عمل فى القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية، وقيادات عسكرية مختلفة في انحاء السودان وتدرج فى الرتب القيادية حتى رتبة العميد الركن.

- تم اعتقاله وإبعاده تعسفياً من خدمة القوات المسلحة السودانية في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ عقب الانقلاب العسكري الذي قامت به الجبهة القومية الإسلامية.

- عمل فى منطقة الخليج العربى خبيراً عسكرياً في الفترة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٦.

- أحد مؤسسى المعارضة السياسية العسكرية لنظام حكم الجبهة القومية الإسلامية في السودان، وعضو قيادي في التحالف الوطنى السودانى.


مسطورات
MUSTORAT

قائمة المصادر - ببليوغرافيا

١. **أبيل ألير، جنوب السودان – التمادي في نقض المواثيق.** ١٩٩٢. الناشر: شركة ميدلايت المحدودة – لندن ، بريطانيا.

٢. **أحمد بيلي، الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر.** ١٩٩٣. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣. التجمع الوطني الديمقراطي، **وثائق مؤتمر لندن ١٩٩٢**. الناشر: التجمع الوطني الديمقراطي ١٩٩٢ – القاهرة، مصر.

٤. التجمع الوطني الديمقراطي، **وثائق مؤتمر القضايا المصيرية،** ١٩٩٦. الناشر: التجمع الوطني الديمقراطي ، القاهرة، مصر.

٥. التجمع الوطني الديمقراطي، **الشهيد الفريق أول فتحي أحمد علي.** الناشر: التجمع الوطني الديمقراطي ١٩٩٩، القاهرة، مصر.

٦. المنظمة السودانية لحقوق الإنسان، **التعذيب في السودان.** ١٩٩٢. الناشر: إصدارات المنظمة السودانية لحقوق الإنسان – القاهرة، مصر.

٧. القيادة الشرعية للقوات المسلحة، **سياسات نظام حزب الجبهة الحاكم السودان.**١٩٩٣. الناشر: القيادة الشرعية – القاهرة، مصر.

٨. **السر أحمد سعيد، السيف والطغاة.** ٢٠٠١. الناشر:الشركة العالمية للطباعة والنشر – القاهرة، مصر.

٩. **أمين مكي مدني، جرائم سودانية بالمخالفة للقانون الدولي.** ٢٠٠١. الناشر: دار المستقبل العربي – القاهرة، مصر.

١٠. وثاق سرية خاصة بالقيادة الشرعية المعارضة-١٩٩٤/٩٠م.

١١. وثائق سرية خاصة بالتحالف الوطني السوداني/ قوات التحالف السودانية.١٩٩٥ – ٢٠٠٠م.

١٢. حزب الأمة السوداني، **الديمقراطية في السودان – عائدة وراجحة.** ١٩٩٠. الناشر: مركز أبحاث ودراسات الأمة – القاهرة، مصر.

١٣. **حسن أحمد الحسن، اغتيال الديمقراطية في السودان.** ١٩٩١. الناشر: الدار العربية الأفريقية – القاهرة، مصر.

١٤.	**حيدر إبراهيم علي، أزمة الإسلام السياسي.**١٩٩١. الناشر: مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر ـ القاهرة، مصر.
١٥.	**حيدر إبراهيم علي، الديمقراطية في السودان ـ البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل** (أبحاث ندوة تقييم التجارب الديمقراطية في السودان ـ ٤ ـ ٦ يوليو ١٩٩٣). الناشر: مركز الدراسات السودانية ـ القاهرة، مصر.
١٦.	**حسن مكي، الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥م تاريخها وخطابها السياسي.** الطبعة الثانية ١٩٩٩. الناشر: الدار السودانية للكتب ـ الخرطوم، السودان.
١٧.	**حسن صالح بيومي، جهاز أمن الدولة أمام محكمة التاريخ.** ١٩٩٣ ـ القاهرة، مصر. **حيدر طه، الأخوان والعسكر.** ١٩٩٣. الناشر: مركز الحضارة العربية ـ القاهرة، مصر.
١٨.	**يوشيكو كوريتا، علي عبداللطيف وثورة ١٩٢٤.** ترجمة مجدي النعيم ـ ١٩٩٣. الناشر: مركز الدراسات السودانية ـ القاهرة/ مصر.
١٩.	كلية الأركان البريطانية، كامبرلي. مرجع: **مقاومة الحرب الثورية** ـ ١٩٨٠.
٢٠.	لجنة الإعلام والتوجيه ـ الاتحاد الاشتراكي السوداني، **مؤامرة الغزو الرجعي ـ الليبي للسودان.** أغسطس ١٩٧٦ ـ الخرطوم، السودان.
٢١.	**محي الدين أحمد عبدالله، للتاريخ ومن أجل التاريخ.** الناشر: المطبعة العسكرية، السودان.
٢٢.	**محمد أبوالقاسم حاج حمد، السودان ـ المأزق التاريخي وآفاق المستقبل.** ١٩٩٦. الناشر: دار أبن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، لبنان.
٢٣.	**محمد سعيد القدال، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني.**١٩٩٩. الناشر: دار الفارابي للنشر ـ بيروت لبنان.
٢٤.	**محمد محجوب عثمان، الجيش والسياسة في السودان.**١٩٩٨. الناشر: مركز الدراسات السودانية ـ القاهرة، مصر,
٢٥.	**محمد سليمان محمد، السودان ـ حروب الموارد والهوية.** ٢٠٠٠م. الناشر: دار كيمبردج للنشر ـ كيمبردج، المملكة المتحدة.
٢٦.	**ميخائيل بليات، سلفادور الليندي.** ١٩٨٨. الناشر: دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة، مصر.
٢٧	مركز الدراسات السودانية، **حالة الوطن ـ التقرير الاستراتيجي السوداني الأول**

٩٩/٢٠٠٠. الناشر: مركز الدراسات السودانية ـ القاهرة/ مصر.

٢٨. **منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل.** ١٩٩٣. الناشر: مطابع سجل العرب ـ القاهرة، مصر.

٢٩. مقتطفات صحفية (**Press Cuttings**) ٩٠/٢٠٠٠.

٣٠. مجلة "**قضايا سودانية**" أوراق حوار غير دورية. الأعداد: رقم ٢٤ ـ أكتوبر ٢٠٠٠، رقم ٢٥ ـ مارس ٢٠٠١، رقم ٢٦ ـ يونيو ٢٠٠١. تصدر في القاهرة، مصر.

٣١. **عبدالرحمن الأمين، ساعة الصفر.**١٩٩٢. الناشر: أجندة واشنطن ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

٣٢. **عبدالرحمن الفكي، تاريخ قوة دفاع السودان.** ١٩٦٩. الناشر: الدار السودانية ـ الخرطوم، السودان.

٣٣. **عبدالفتاح عبدالصمد منصور، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي** ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٣) ـ القاهرة، مصر.

٣٤. **عوض الكريم موسى عبداللطيف، تناقضات الصادق المهدي.** (بدون ناشر) الخرطوم السودان.

٣٥. **فتحي الضو محمد، محنة النخبة السودانية.** ١٩٩٣. الناشر: مطابع سجل العرب ـ القاهرة، مصر.

٣٦. **فتحي الضو محمد، حوار البندقية.** ٢٠٠٠. يطلب من مركز الدراسات السودانية ـ القاهرة، مصر.

٣٧. **خديجه صفوت، الإسلام السياسي ورأس المال الهارب.** ١٩٩٤. الناشر: سينا للنشر ـ القاهرة، مصر.

٣٨. **تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب ١٩٥٥.** الناشر: مركز الدراسات السودانية ـ القاهرة، مصر.

الفهرس

رقم
الصفحة

الفصل الثالث عشر

الفصل الرابع عشر